

مَمَّحُ الْمَوَاصِعِ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الأول

منشورات
مركز أبي بيشون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تموير أو ترجمة أو إعادة تلخيص الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الإمام السيوطي^(١)

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيرى الأسوطى الشافعى. يلقب بجلال الدين، ويكنى بأبى الفضل؛ وكناه بهذه الكنية شيخه العزّ الكنانى الحنبلى حين عرض عليه محافظته، فقال له: ما كنتك؟ فقال: لا كنية لي؛ فقال: أبو الفضل. وكتب له هذه الكنية بخطه^(١).

وقد ذكر الإمام السيوطى ترجمته بنفسه فى كتابه «حسن المحاضرة» فقال:

«وإنما ذكرت ترجمتي فى هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلى، فقلّ أن ألفت أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسى فى «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموى فى «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب فى «تاريخ غرناطة»،

(١) نذكر من مصادر ترجمة السيوطى الكثيرة ما يلى: الضوء اللامع للسخاوى (٤/ ٦٥ - ٧٠)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى (٨/ ٥١ - ٥٥)، الكواكب السائرة للغزى (١/ ٢٢٦ - ٢٣١)، النور السافر للعيدروسى (٥٤ - ٥٨)، البدر الطالع للشوكانى (١/ ٣٢٨ - ٣٣٥)، هدية العارفين للبغدادى (١/ ٥٣٤ - ٥٤٤)، فهرسة الخديوية (فى مواضع كثيرة)، كشف الظنون لحاجى خليفة (فى مواضع كثيرة)، فهرس الأزهرية (٦/ ٢٨٧)، فهرس التيمورية (١/ ١٥٩)، مخطوطات الموصل للجلبى (٦٧/ ١٧٣، ١٨٣، ١٩٢)، المخطوطات التاريخية لكوركيس عواد (ص ٥٣)، عقود الجواهر لجميل العظم (١٩٤ - ٢١٦)، التعريف بالمؤرخين للعزاوى (١/ ٢٥٣، ٢٥٤)، روضات الجنات للخوانسارى (٤٣٢ - ٤٣٧)، معجم المؤلفين لكحالة (٥/ ١٢٨، ١٢٩)، الأعلام للزركلى (٣/ ٣٠١، ٣٠٢). كما ترجم السيوطى لنفسه فى كتابه حسن المحاضرة (١/ ١٨٨ - ١٩٥).

(١) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥١).

والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أورعهم وأزهدهم فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدّم العلم حق خدمته إلا والذي.

وأما نسبتنا بالخضيرى فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية، محلة ببغداد^(١)، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والذي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة^(٢)، وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب^(٣)، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرك علي. ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين. ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير^(٤) - والله أعلم بذلك - قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني^(٥)، فكتب عليه تقریظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٣٧٧/٢، ٣٧٨): الخضيرية: محلة كانت ببغداد تنسب إلى خضير مولى صالح صاحب الموصل، وكانت بالجانب الشرقي، وفيها كان سوق الجرار.

(٢) يذكر ابن إياس في بدائع الزهور (ص ٢٥٦) أن ولادة السيوطي كانت في جمادى الآخرة من السنة المذكورة، كما يذكر أن هذه السنة التي ولد فيها السيوطي وقع طاعون بالديار المصرية ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم.

(٣) ذكر ابن إياس وفاة محمد المجذوب سنة ٨٥٩ هـ، وقال عنه: توفي في جمادى الآخرة رحمه الله، ولما مات أخذه السلطان إينال ودفنه بجوار تربته تبركاً فيه.

(٤) ذكر السخاوي في الضوء اللامع (١٧/٢) أن الشارمساحي توفي سنة ٨٥٥ هـ وقد جاوز الثمانين بيسير.

(٥) المتوفى سنة ٨٦٨ هـ.

من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من الزكاة، وقطعة من الروضة، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها. وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمته شيخ الإسلام شرف الدين المناوي^(١)، فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعت عليه في التقسيم إلا مجالس فائتي، وسمعت دروساً من شرح البهجة ومن حاشيته عليها ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمني الحنفي^(٢)، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريراً على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية تأليني، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قلبي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمر في الإسراء، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيت في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجه» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلت ألا تصبرون لعلكم تراجعون! فقال: إنما قلدت في قلبي «ابن ماجه» البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي^(٣) أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك. وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في الكشف والتوضيح وحاشيته عليه وتلخيص المفتاح والعضد.

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب^(٤)، سوى ما غسلته ورجعت عنه.

(١) المتوفى سنة ٨٧١ هـ.

(٢) المتوفى سنة ٨٧٢ هـ.

(٣) المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

(٤) ذكر الداودي أن مؤلفات السيوطي بلغت خمسمائة وزادت على ذلك، وذكر ابن إياس أنها بلغت ستمائة مؤلف.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمر، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر. وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعقدت إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقد أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عما هو دونهم، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الانشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت إلى مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدياً بنعمة الله علي، لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر! وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادئ الطلب قرأت شيئاً في المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي. وسمعت ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين^(١)، ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية» انتهى من حسن المحاضرة.

تلاميذه:

أما تلاميذ الإمام السيوطي فهم كثيرون لا يكادون يحصون، منهم من تتلمذ على يديه

(١) ذكر محمد عبد المنعم خاطر في كتابه عن جلال الدين السيوطي (ص ١٩) أن شيوخه بلغوا ستمائة شيخ.

ومنهم من تتلمذ على كتبه. ومن اللامعين الذين تتلمذوا على كتبه الشعراني الذي قال في ذيل طبقاته: «أرسل إلي ورقة مع والذي بإجازته لي جميع مروياته ومؤلفاته، ثم لما جئت إلى مصر قليل موته اجتمعت به مرة واحدة فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة وشيئاً من المنهاج في الفقه تبركاً، ثم بعد شهر سمعت ناعيه ينعي موته، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضة عقب صلاة الجمعة في سبيل المؤمنين عند الجامع الجديد بمصر العتيقة، رضي الله عنه».

ومن تلاميذه الحافظ الداودي، وكان شيخ أهل الحديث في عصره، وله مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء.

مؤلفاته:

ألّف الإمام السيوطي في فنون عديدة، وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده كما يظهر ذلك في كتابه «الهمع» في النحو، وفي كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وفي «الجامع الكبير» في الحديث، وغيرها. وقد كان السيوطي في أول أمره ملخصاً ومختصراً، ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر، منها الكتاب الكبير ومنها الرسالة الصغيرة. ونذكر فيما يلي بعض هذه المؤلفات مرتبة ترتيباً ألفبائياً:

- ١ - الإتقان في علوم القرآن.
- ٢ - إتمام الدراية لقراء النقاية.
- ٣ - الأحاديث المنيفة.
- ٤ - الأرج في الفرج.
- ٥ - الأذكار فيما عقده الشعراء من الآثار.
- ٦ - إسعاف المبطأ في رجال الموطأ.
- ٧ - الأشباه والنظائر، في العربية.
- ٨ - الأشباه والنظائر، في فروع الشافعية.
- ٩ - الاقتراح، في أصول النحو.
- ١٠ - الإكليل في استنباط التنزيل.
- ١١ - الألفاظ المعربة.
- ١٢ - الألفية في مصطلح الحديث.
- ١٣ - الألفية في النحو، واسمها «الفريدة» وله شرح عليها.

- ١٤ - إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء .
- ١٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- ١٦ - التاج في إعراب مشكل المنهاج .
- ١٧ - تاريخ أسيوط .
- ١٨ - تاريخ الخلفاء .
- ١٩ - التحبير لعلم التفسير .
- ٢٠ - تحفة المجالس ونزهة المجالس .
- ٢١ - تحفة الناسك .
- ٢٢ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .
- ٢٣ - ترجمان القرآن .
- ٢٤ - تفسير الجلالين .
- ٢٥ - تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك .
- ٢٦ - الجامع الصغير ، في الحديث .
- ٢٧ - جمع الجوامع ، ويعرف بالجامع الكبير ؛ في الحديث .
- ٢٨ - الحاوي للفتاوي .
- ٢٩ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة .
- ٣٠ - الخصائص والمعجزات النبوية .
- ٣١ - درّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة .
- ٣٢ - الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور .
- ٣٣ - الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير .
- ٣٤ - الدراري في أنباء السراي .
- ٣٥ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة .
- ٣٦ - الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج .
- ٣٧ - ديوان الحيوان ؛ اختصره من حياة الحيوان للدميري ، وقد ترجم إلى اللاتينية .
- ٣٨ - رشف الزلال ، ويعرف بمقامة النساء .
- ٣٩ - زهر الربى ، في شرح سنن النسائي .
- ٤٠ - زيادات الجامع الصغير ، مرتبة على الحروف .
- ٤١ - السبل الجلية في الآباء العلية .
- ٤٢ - شرح شواهد المغني ، سماه : فتح القريب .
- ٤٣ - الشماريخ في علم التاريخ ؛ رسالة .
- ٤٤ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام .

- ٤٥ - طبقات الحفاظ .
 - ٤٦ - طبقات المفسرين .
 - ٤٧ - عقود الجمان في المعاني والبيان ؛ أرجوزة .
 - ٤٨ - عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد .
 - ٤٩ - قطف الثمر في موافقات عمر .
 - ٥٠ - كوكب الروضة ؛ في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها .
 - ٥١ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة .
 - ٥٢ - لبّ اللباب في تحرير الأنساب .
 - ٥٣ - لباب النقول في أسباب النزول .
 - ٥٤ - ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين .
 - ٥٥ - متشابه القرآن .
 - ٥٦ - المحاضرات والمحاورات .
 - ٥٧ - المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب .
 - ٥٨ - المزهر ، في علوم اللغة .
 - ٥٩ - مسالك الحنفا في والدي المصطفى .
 - ٦٠ - المستطرف من أخبار الجوّاري .
 - ٦١ - مشتهى العقول في منتهى النقول .
 - ٦٢ - مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه .
 - ٦٣ - مفحّمات الأقران في مبهمات القرآن .
 - ٦٤ - مقامات في الأدب .
 - ٦٥ - مقامات ؛ وهي ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة .
 - ٦٦ - المقامة السندسية في النسبة المصطفوية .
 - ٦٧ - مناقب أبي حنيفة .
 - ٦٨ - مناقب مالك .
 - ٦٩ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا .
 - ٧٠ - المنجم في المعجم ؛ ترجم فيه لشيخه .
 - ٧١ - نزهة الجلساء في أشعار النساء .
 - ٧٢ - النفحة المسكية والتحفة المكية ؛ في عدة علوم .
 - ٧٣ - نواهد الأبقار ؛ حاشية على البيضاوي .
 - ٧٤ - الوسائل إلى معرفة الأوائل .
- وللسيوطي مؤلفات كثيرة في التصوّف ، نذكر منها :

- ٧٥ - تأييد الحقيقة العلية وتشبيد الطريقة الشاذلية .
 ٧٦ - درج المعالي في نصره الغزالي على المنكر المتغالي .
 ٧٧ - مختصر الإحياء .
 ٧٨ - الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والأبدال .
 ٧٩ - المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة .
 ٨٠ - سهام الإصابة في الدعوات المستجابة .
 ٨١ - شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور .
 ٨٢ - بشرى الكئيب بلقاء الحبيب .
 ٨٣ - تنوير الحلك في رؤية النبي والملك .
 ٨٤ - عقيدة المسلم، المعروف بالاقتصاد؛ وهو شرح لمتن الكوكب الوقاد لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. ويشير في هذا الكتاب إلى بعض أخلاق الصوفية .
 انقطاعه للعلم والعبادة ووفاته :

قال ابن العماد الحنبلي: «لما بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفاً والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم، وتسرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس، وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات»^(١).

قال ابن العماد: «ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة»^(٢).

وتوفي رحمه الله سنة ٩١١ هـ. قال ابن العماد: «توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانين يوماً، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة»^(٣).

تبحره في علوم اللغة، وكتابه «همع الهوامع» :

رُزق الإمام السيوطي التبخر في علوم اللغة والنحو، وقد قيض الله له شيوخاً أئمة تلقى عنهم علوم العربية وأعانتهم ملكة صافية على إتقانها والبراعة فيها، فكان شيخه الشمني بارعاً في

(١) انظر شذرات الذهب (٨/٥٣).

(٢) انظر شذرات الذهب (٨/٥٤).

(٣) انظر شذرات الذهب (٨/٥٥).

النحو، وقد انتفع به السيوطي انتفاعاً كبيراً، وكان له أثر كبير في نبوغه في النحو واللغة، وحين ألّف «شرح الألفية» و «جمع الجوامع» كتب له تقرّظاً عليهما وشهد له غير مرة بالتقدم بلسانه وبنانه. كما تتلمذ أيضاً على محيي الدين الكافيجي الذي وصفه السيوطي بـ «أستاذ الوجود» وقد لُقّب الكافيجي لكثرة تدريسه الكافية.

وللسيوطي مؤلفات عديدة في النحو واللغة، نذكر منها: شرح ألفية ابن مالك، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني، وشرح ملحّة الإعراب للحريزي، ومختصر الملحّة، والأخبار المروية في سبب وضع العربية، والمصاعد العلية في القواعد النحوية، والاقتراح في أصول النحو وجدله، والشمعة المضئية في شرح كافية ابن مالك، والتوشيع على التوضيع، والسيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، وقطر الندى في ورود الهمزة للندا؛ وهذه الكتب ذكرها في «حسن المحاضرة»، ولم يذكر كتابين آخرين مهمّين ألفهما بعد كتابه حسن المحاضرة، هما: الأشباه والنظائر في النحو، وقد رتبّه على سبعة فنون كل فنّ له مقدمة مستقلة كأنه سبعة كتب؛ وكتاب «المزهر في اللغة» الذي قال عنه جرجي زيدان في كتابه «آداب اللغة العربية»: «هو أهم كتبه

اللغوية، وهو فريد في بابهِ، يدخل في جزأين، الجزء الأول يبحث في ألفاظ اللغة وأصلها وصحّيحها ومتواترها والمرسل والمنقطع وطرق الأخذ ومعرفة المصنوع والضعيف والمنكر والرديء والمذموم والمطرّد والشاذ والغريب والنادر والمستعمل والمهمّل والمعرّب والمولّد... وغير ذلك، والجزء الثاني يبحث في أوزان الكلام وأبنية الأفعال والضوابط واستثناء الأبنية مما يندر وروده. وفيه فائدة عظيمة للباحث في أصول الألفاظ وعلاقة العربية بأخواتها السامية».

أما كتابه «همع الهوامع» فهو شرح لكتابه «جمع الجوامع» في النحو؛ وجمع الجوامع كتاب مختصر يحتوي على مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة كتب هي: المرفوعات، والفضلات، والمجرورات، والعوامل، والتوابع، والأبنية، وتغيرات الكلم الإفرادية؛ وقال في مقدمته^(١): «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره: إنّ الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعة والأيام سبعة والطواف سبعة؛ الحديث».

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف،

محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ، فائق الانسجام، قريب من الأفهام»^(١).

وقال في مقدمة همع الهوامع^(٢): «فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يقرّ الأعين ويشتقّ المسامع، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعت من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لقّبت به جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الديول جامعاً للشواهد والتعاليل معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقوال، منبهاً على الضوابط والقواعد والتقسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسماً بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

عملي في الكتاب:

- اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٨) نحو طلعت. كما استعنت بنسخة مطبوعة سنة ١٩٩٤ في مؤسسة الرسالة بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم.

- قمت بضبط النصّ بالحركات وعلامات الترقيم المناسبة.

- وضعت بعض العناوين الفرعية بين حاصرتين تسهيلاً للعرض والتناول.

- قمت بتصحيح بعض الألفاظ والعبارات سواء في المخطوط أو المطبوع، وأشارت إلى ذلك في الحواشي. كما استدركت بعض النصوص الساقطة من المخطوط من مظانها.

- بذلت جهدي في وضع بعض التعليقات والشروحات المختصرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال الحواشي بما يمكن أن نجده مطوّلاً في الشروحات المتوفرة بكثرة.

- خرّجت جميع الشواهد الشعرية، باستثناء القليل منها الذي لم أهد إليه؛ واعتمدت في

(١) انظر صفحة ١٨.

(٢) انظر صفحة ١٧.

ذلك بشكل رئيسي على «المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية» من إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، الصادر عن دار الكتب العلمية.

- خرّجت الآيات القرآنية المستشهد بها في الكتاب مع الإشارة إلى القراءات المختلفة من شاذة وغير شاذة ونسبتها إلى قارئها. كما خرّجت الأحاديث النبوية بالرجوع إلى الصحاح والكتب المعتمدة.

- عزّفت بالأعلام الواردة في الكتاب، خاصة أعلام اللغويين والنحاة، كما عزّفت بالأماكن والكتب الواردة مع نسبتها إلى مؤلفيها، وشرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب.

- قسّمت الكتاب إلى ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات.

- وضعت فهرس تفصيلية للكتاب، أثبتتها في مجلد رابع.

وبعد، عسى أن أكون وفّقت في خدمة هذا الكتاب الجليل، وحسبي أنني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أحمد شمس الدين

بيروت - لبنان

في ٢٦/٦/١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم [مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي - لطف الله تعالى به - سبحانه! لا أُخْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتُهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعاً قَصُرَتْ عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه ما يُقَرُّ الأعين، ويشْتَف (١) المسامع، وأوردتُه مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع (٢)، وجمعتُه من نحو مائة مصنف، فلا غرو أن لَقَبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير الثُّقُول، طويل الدُّيُول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أَضْيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطُّلَّاب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهُمْ على غرائبهِ وشوارده (٣)، فنجَزْتُ لهم هذه العُجالة الكافلة بحلِّ مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع). . واللَّه أسأل أن يبلغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمتَّه ويؤمنه.

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم، وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير، وأعرب عنه فم، وأستعينك في

(١) يقال: شَتَفَ الآذان بكلامه: أمتعها به. وشَتَفَ كلامه: زَيَّنَه. (المعجم الوسيط: ص ٤٩٦).

(٢) يقال: همعت العين هَمْعاً وهُمُوعاً: دمعت. وعين هَمِعة: لا تزال تدمع. ودمع هَمُوع: سَيَّال. (المعجم الوسيط: ص ٩٩٥).

(٣) شوارد اللغة: غرائبها ونوادرها. (المعجم الوسيط: ص ٤٧٨).

إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الاثلاف، محيطٌ بخلاصة كتّابي (التسهيل)^(١) و (الارتشاف)^(٢)، مع مزيد واف، فائق الانسجام، قريب من الأفهام، وأسألك النفع به على الدوام.

(ص)^(٣): وينحصر في مقدمات وسبعة كتب.

(ش)^(٤): المقدمات في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العمّد، وهي المرفوعات، وما شابها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات، وما حُمِلَ عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بَقِيَّة حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به. وُحِيتْ باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر^(٥) الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو. والسادس في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام. وختم بما يناسبه من خاتمة الخط.

وهذا ترتيب بديع لم أُسَبِّق إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حبان) وغيره: «إن الله وثر، يحب الوتر، أما ترى السموات سبعة، والأيام سبعة، والطواف سبعة» الحديث.

(١) كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٢) كتاب «ارتشاف الضرب في لسان العرب» في النحو، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي. (كشف الظنون: ص ٦١).

(٣) الحرف «ص» يرمز إلى نص جمع الجوامع. وقد ميّزنا نصّ الجمع بالأسود.

(٤) الحرف «ش» يرمز إلى شرح همع الهوامع.

(٥) الضرائر: جمع ضرورة. وهي في الشعر الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٨).

[الكلمة، حدُّها وأقسامها]

[الكلام في المقدمات]

(ص): الكلمة: قول مفرد مستقل، وكذا منويٌّ معه على الصحيح. وشرط قوم: كونه حرفين.

(ش): الكلمة لغة: تطلق على الجمل المفيدة. قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إله إلا الله. ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا تَقْبَلَ إِلَّا إِلَهُ﴾ [آل عمران: ٦٤]. ﴿مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وما بعده في حديث الصحيحين: «الكلمة الطيبة صدقة»^(١). و «أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

١ - ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ»^(٢)

(١) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في الجهاد باب ١٢٨، والأدب باب ٣٤. ومسلم في الزكاة حديث ٥٦، وأحمد في المسند (٣١٦/٢، ٣٦٤). وتام الحديث: «كلُّ سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس» قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة» قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكلُّ خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة». لفظ مسلم.

(٢) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في مناقب الأنصار باب ٢٦، والأدب باب ٩٠، والرقائق باب ٢٩. ومسلم في البر والصلة والآداب حديث ٢ - ٦. والترمذي في الأدب باب ٧٠. وابن ماجه في الأدب باب ٤١. وأحمد في المسند (٢٤٨/٢، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨١). وقول لبيد بن ربيعة: «ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطل» هو الشطر الأول من بيت على بحر الطويل، وعجزه:

وكلّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ

وهو في ديوان لبيد (ص ٢٥٦)، وجواهر الأدب (١١٨/١)، وخزانة الأدب (٢٥٥/٢ - ٢٥٧)، والدرر (٧١/١)، وديوان المعاني (١١٨/١)، وسمط اللآلي (ص ٢٥٣)، وشرح الأشموني (١١/١)، =

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتعرّض لذكره في كتبهم بوجه، كما قال ابن مالك في «شرح التسهيل»^(١) - وإن ذكره في «الألفية»^(٢) - فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها.

وقد اختلفت عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحاً. وأحسنُ حدودها: «قولٌ مفرد مستقل، أو منويٌّ معه».

فخرج بتصدير الحدّ «بالقول» غيره من الدوال^(٣)، كالخط، والإشارة.

وبالمفرد: - وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه - المركّب.

وبالمستقل: أبعاض الكلمات الدالّة على معنى، كحروف المضارعة وياء النسب، وتاء التانيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها. ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه الرضوي^(٤) من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فَجَعَلَ الإعراب على آخره كالمركب المزجيّ.

= وشرح التصريح (٢٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩)، وشرح شواهد المغني (١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٧٨/٢)، والعقد الفريد (٥/٢٧٣)، ولسان العرب (٥/٣٥١ - مادة رجز) والمقاصد النحوية (١/٥، ٧، ٢٩١) ومغني اللبيب (١/١٣٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢١١)، وأوضح المسالك (٢/٢٨٩)، والدرر (٣/١٦٦)، ووصف المباني (ص ٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٣١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٤٨)، واللمع (ص ١٥٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك؛ قيل: وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنّف ظنّ أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أهلها. ثم كمله ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٨٩٤. انظر كشف الظنون (ص ٤٠٥).

(٢) «الألفية في النحو» مقدمة مشهورة في ديار العرب، جمع فيها مقاصد العربية وسمّاها «الخلاصة»، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز، أولها:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

وله عليها شرح. ولها شروح أخرى كثيرة. (كشف الظنون: ص ١٥١).

(٣) الدوال: جمع دالة.

(٤) هو رضيّ الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي الأصل البلنسي. مقرئ لغوي.

ولد سنة ٦٠١ ببلنسية، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ بالقاهرة. من آثاره: حواش على الصحاح للجوهري. انظر معجم المؤلفين (٧٢/١١).

ولم أحتج إلى ما زاده في «التسهيل» من قوله: «دالّ بالوضع» مُخْرِجاً: المهمل، لتعبيره «باللفظ» الشامل لذلك، وذكري «القول» الذي يخرجّه، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى، ولذلك عدلت إليه.

وما قيل من أنّ ذكر «اللفظ» أولي، لإطلاق القول على غيره - كالرأي - ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز.

وعدلتُ «كاللُّباب»^(١) إلى جعل الأفراد صفة «القول» عن جعلهم إياه صفة «المعنى» حيث قالوا - ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان - وُضِعَ لمعنى مفرد، لأنه كما قال الرُّضَيّ وغيره: صفة في الحقيقة، وإنما يكون صفة «للمعنى» بتبعية اللفظ، وسلامته من الاعتراض بنحو الخبر، فإنه كلمة، ومعناه مركب، وهو: زيد قائم، مثلاً، ونحو: ضرب، فإنه كلمة، ومعناه مُركَّب من الحدث والزمان.

وقدّمت المعرّف على المعرّف كصُّنْع الجُمهور، لأنه الأصل في الإخبار عنه. وعكس صاحب «اللّب»^(٢) لتقدم المعرّف عقلاً، فقَدّم وضعاً.

ومن قال: إن اللّام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان، فقدّسها سهواً ظاهراً، بل هي للماهية والحقيقة. وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جزأي العلم المضاف: كعبد الله، فإن كلاًّ منهما كلمة تقديراً، إذ لا تأتي الإضافة إلّا في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه.

وشمّل «المَنويّ»: المُستَكَن وجوباً، كانت في قَم، وجوازاً - كما سيأتي - في مبحث المضمّر.

وخرج بقولي: «معه»: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم، لأنه لم يُنَوَّ مع اللفظ. وقَيّده في «التسهيل» بقوله: «كذلك» قال: إشارة إلى الاستقلال ليُخْرِج الإعراب المقدّر، فإنه مَنويّ مع اللفظ. وليس بكلمة لعدم استقلاله، وحَدَفْتُه لِلْعِلْم به، لأنه إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته، ففي المنويّ أولى.

(١) هو كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» في النحو، لأبي البقاء عبد الله بن حسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٣).

(٢) هو «لّب الألباب في علم الإعراب» للإسفرائيني تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

ومقابل الصحيح^(١) فيه ما نقله أبو حيان وَغَيْرُهُ أَنَّ صاحب «النهاية»^(٢) وهو ابن الخباز، منع تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يُسَمَّى كَلِمَةً.

وذهب قومٌ: إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره، ومحصوله^(٣)، قال: وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما، ممّا هو كلمة وليس على حرفين.

[أقسام الكلمة]

(ص): فإن دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان فاسمٌ. أو اقترنت بفعلٌ. أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرفٌ.

وقال ابن النحاس: معناه في نفسه.

(ش): الكلمة إما اسم، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حرف، ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعاً، وسماه: الخالفة

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فإن الكلمة لا تخلو، إما أن تدلّ على معنى في نفسها أو لا، الثاني: الحرف. والأول: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل. وقد علم بذلك حدّ كُلِّ منها، بأن يقال:

الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره.

و «في» في المواضع الثلاثة للسببية، أي دلت على معنى بسبب نفسه، لا بانضمام غيره إليه، وبسبب غيره، أي انضمامه إليه، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره، من اسم كـ «الباء» في: مررت بزيد. أو فعل: كـ «قد قام». أو جملة: كحروف النفي، والاستفهام، والشرط.

(١) أي عكسه.

(٢) «النهاية في النحو» لشمس الدين ابن الخباز أحمد بن الحسين الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩٨٩).

(٣) «المحصول في أصول الفقه» للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. له شروح، منها: شرح شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني المتوفى سنة ٦٧٨ هـ، ولم يكمله. وعليه تعليقات ومختصرات عديدة. راجع كشف الظنون (ص ١٦١٥، ١٦١٦).

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به: كـ «نعم»، و «لا»، وكـ «أن قد». وأما «ذو» و «فوق» ونحوهما - وإن لم تذكر إلا بمتعلقها - فليس مشروطاً في إفادة معناها، للقطع بفهم معنى «ذو» - وهو «صاحب» - من لفظه، وكذا «فوق» وإنما شرط، ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبـ «فوق» إلى علو خاص. وقس على هذا.

وقيل هي للظرفية، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره، أي حاصل فيه، كـ «من» في نحو: أكلت من الرغيف، فإنها تفيد معناها وهو التبعض في الرغيف، وهو متعلقها بخلاف زيد مثلاً.

ومن جعل الضمير المتصل بـ «نفس» و «غير» راجعاً للمعنى كابن الحاجب^(١) فقد أبعد، إذ لا معنى لقولنا: «ما دل على معنى» بسبب نفس المعنى، أو بسبب غيره، أو ثابت فيه أو في غيره. أما الأول، فلأن الشيء لا يدلُّ على معناه بسبب عين ذلك المعنى، وإنما يدلُّ عليه بسبب وضعه له، ودلالة اللفظ عليه.

وأما الثاني، فلاَّته لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

والمراد «بالزمان». حيث أطلق المعين المُعَبَّرُ عنه بالماضي، والحال، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى.

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو: مضرب الشَّوْلِ^(٢) اسم، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان^(٣)، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار، لأنه - وإن أفهم معنى مقترناً بزمان - لكنه غير معيّن، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنهما، وإن دلَّا على الزمان المعين لدلالتهما عليه عارضة، وإنما وُضِعَا لذاتٍ قام بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال. ونحو: نَعَمْ، وبش وعسى، أفعال لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتجردها منه.

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الإسناي ثم المصري جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب. ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: الأمالي، الإيضاح في شرح المفصل، جامع الأمهات في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، شافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه، عقيدة ابن الحاجب، كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، معجم الشيوخ... وغيرها. انظر هدية العارفين (١/٦٥٤، ٦٥٥).

(٢) الشول: جمع شائلة، والشائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفت لبنها. انظر لسان العرب (مادة: شول).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/٢٢، ٢٣): «إن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب، فقولنا مضرب الشول، كقولنا مشى ومصيف، وقولهم أتى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول، كقولهم أتى وقته وذهب وقته».

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة.

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس^(١)، فذهب في تعليقه على «المقرب»^(٢) إلى أنه يدلّ على معنى في نفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ «هل» مَنْ يفهم أنّ موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الأفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الأفراد. انتهى.

[خواص الاسم]

(ص): (فلاسم من خواصه نداء، ونحو: يا ليت تنبيه، وتكوين لا في روى. وحرف تعريف، وإسناد إليه. و«تسمع بالمعدي» على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر. وإضافة، وجرّ وحرفه، و«بنام صاحبه» على حذف الموصوف. وعود ضمير، و«اعدلوا» هو على المصدر المفهوم. ومباشرة فعل.

وهو لِعَيْنٍ أو معنى، اسماً أو وصفاً. ومنه ما سُمِّيَ به، أو أريد لفظه كَلَو، واللَو، و«زعموا مطية الكذب»، و«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز».

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره، وعلامات يعرف بها، وذكر منها هنا تسعة. أحدها: النداء، وهو: الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد.. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى، أو في اللفظ أيضاً - على ما سيأتي - والمفعولية لا تليق بغير الاسم. فإن أوردَ على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَ قَوِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]. ﴿يَلَيْتَنَا تُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]. وحديث البخاري: «يا ربّ كاسية في الدنيا

(١) المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وانظر الحاشية التالية.

(٢) «المقرب في النحو» لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. وله عليها شرح أيضاً ولم يتم. وعلق الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي تعليقة لطيفة على هذا الشرح وتوفي سنة ٧٦٨. وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ شرح أيضاً كتبه إماماً. ولابن الميرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ كتاب أيضاً باسم «المقرب في النحو» غير كتاب ابن عصفور. انظر كشف الظنون (ص ١٨٥).

عارية يوم القيامة»^(١) حيث دخل فيه «يا» على «رُبَّ» وهما حرفان، وعلى «اسجدوا» وهو فعل. فالجواب أن «يا» في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم. وقيل: للنداء، والمنادى محذوف، أي: يا قوم. وضعفه ابن مالك في «توضيحه»^(٢) بأن القائل لذلك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف.

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلا النداء نحو: يا مكرم، ويا فل، لأنهما يختصان بالنداء.

الثاني: التنوين - وسيأتي حده، وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه، ما عدا الترثم والغالي اللاحقين لروى البيت - وهو: الحرف الذي تُعزى له القصيدة - فإنهما لا يختصان به، كما سيأتي. وإنما اُختص الباقي به، لأن التمكن فيه للفرق بين المنصرف، وغيره، والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها، والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم. والعوض: إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه. ولا حظ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف والتنكير، ولا الجمع، ولا الإضافة. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٢ - ألام على لو ولو كنت عالماً بأذنب لو لم تُفشي أوائله^(٣)

حيث أدخل التنوين على «لو» وهو حرف. فالجواب أن «لو» هنا اسمٌ عَلِمَ للفظه «لو» ولذلك شدد آخرها، وأعربت، ودخلها الجر والإضافة - كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية.

الثالث: حرف التعريف، إذ لا حظ لغير الاسم في التعريف، والتعبير بذلك أحسن من التعبير «بأل» لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة، ولـ «أم» في لغة طيء،

(١) تمام الحديث عند البخاري في العلم باب ٤٠ (حديث رقم ١١٥) عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحُجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ورواه أيضاً في التهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦، الأحاديث (١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩). ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث ٨).

(٢) هو كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري». انظر هدية العارفين (١٣٠/٢).

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف؛ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٢٦٢/٣). والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٣٢٠/٧)، والدرر (٧٢/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (٣١/٦)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٦٦).

ولسلامته من ورود آل الموصولة. وأما قوله ﷺ: «إِيَّاكَ وَاللَّوْ فَإِنْ اللَّوْ تَفْتَحْ عَمَلُ الشَّيْطَانِ»^(١) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره. فالجواب عنه كما سبق في الكلام على «لو».

الرابع: الإسناد إليه، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية التاء من ضَرَبَتْ.

والإسناد: تعليق خبرٍ بمُخْبِرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوبٍ منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبَّرَتْ به دونه. وسواء الإسناد المعنوي واللفظي، كما حققه ابن هشام وغيره. وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف، كقولك: «ضرب» فعل ماضٍ، و«من» حرف جر. وردَّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف، لإرادة لفظهما، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، «فضرب» هنا مثلاً اسم، مسمَّاه ضرب الدال على الحدث والزمان، وقد صرَّح ابن مالك نفسه (في الكافية)^(٢) باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبتَ لأداةٍ حكماً فابنٍ أو أعربَ واجعلْها اسماً

وفي شرح «أوسط الأخفش»^(٣) لمبرِّمان^(٤): إذا قلت: هل حرف استفهام، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه، وهذا - مع ما تقدَّم في الكلام على «لو» - معنى قولي: «ومنه ما سُمِّيَ به، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرَّج قول العرب: «زعموا مطيئة الكذب»، وحديث الصحيحين: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ»^(٥)، حيث

(١) رواه من حديث أبي هريرة مسلم في القدر (حديث ٣٤)، وابن ماجه في المقدمة باب ١٠، والزهد باب ١٤. وأحمد في المسند (٣٦٦/٢)، (٣٧٠). والحميدي في مسنده (١١١٤). والسيوطي في جمع الجوامع (٩٢٩٦). وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٤٢). وابن حجر في فتح الباري (٢٤٥/١٣). والطحاوي في مشكل الآثار (١٠٠/١)، (١٠١). وابن عبد البر في التمهيد (٢٨٧/٩).

(٢) «الكافية الشافية في النحو» وهو كتاب منظوم ليخص فيه ألفيته. ثم شرحها وسماه «الوافية» وعلّق عليه نكتاً. وشرحها أيضاً ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦، وأبو أمانة محمد بن علي بن النقاش المصري المتوفى سنة ٧٦٣، ومحمد بن علي الإربيلي المتوفى سنة ٦٨٦. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩).

(٣) «الأوسط في النحو» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. ولثعلب أيضاً كتاب بهذا الاسم. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١).

(٤) مبرمان: هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الأزمي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. من تصانيفه: تلقين الجاري، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب سيبويه، كتاب صفة شكر المنعم، كتاب العيون، كتاب المجاري، كتاب النحو، والمجموع في العلل. (هدية العارفين: ٤٢/٢).

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند (١٥٦/٥). ورواه باختلاف يسير في اللفظ وبأسانيد وطرق متعددة: البخاري في المغازي (باب ٣٨)، والدعوات (باب ٥١ و ٦٨)، والقدر (باب ٧)، ومسلم في الذكر =

أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللأسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطية الكذب، أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلد مطية ليقضي عليها حاجته. وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة. أي كالكنز في نفاسته وصيانتته عن أعين الناس.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تسمع بالمُعَيَّدي خيراً من أن تراه»، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل، ولم يُرَدِّ لفظه؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم كما هو في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْتُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ونظيره في حذف (أن) قوله:

٣ - ألا أيهذا اللاتمي^(١) أخضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخِلدي^(٢) فيمن رواه برفع «أخضر» فإنه حذف منه «أن» لقريئة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه، وإلا لزم عطف مفرد على جملة، وهو ممنوع.

أما من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها، والمضمر في قوة المذكور. والثاني: أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرد لأحد مدلوليه كما في قوله:

٤ - فقالوا ما تشاء؟ فقلت: ألهو^(٣)

= (حديث ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)، وأبو داود في الوتر (باب ٢٦)، والترمذي في الدعاء (باب ٥٧)، وابن ماجه في الأدب (باب ٥٩).

(١) رواية الديوان: «الزاجري» وهي هكذا أيضاً في مراجع أخرى.
(٢) البيت من الطويل. وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١١٩/ ١)، والدرر (١/ ٧٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠)، وكتاب سيبويه (٣/ ٩٩، ١٠٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢ - مادة أنن، و ١٤/ ٢٧٢ - مادة دنا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٤٦٣)، ٥٠٧/ ٨، ٥٨٠، ٥٨٥، والدرر (٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤)، ووصف المباني (ص ١١٣)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢)، ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١).

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لعروة بن الورد. وعجزه:

= إلى الإصباح أثـرَ ذي أثـرٍ

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو، ليكون مفرداً مطابقاً للمسؤول عنه المفرد، وهو (ما) في ما تشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق، لأن قوله: ما تشاء؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقْبَلاً فلا يطابق السؤال. واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللّهو في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

إلى الإصباح آثر ذي أثير

يمنع ذلك.

الخامس: الإضافة: أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه.

وأما نحو: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]. فإن الفعل فيه موضع المصدر.

السادس والسابع: الجر وحرفه، وإنما اختص به، لأنه إنما دخل الكلام ليُعَدِّي إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إليها، لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولها إلا على اسم بعد فعل لفظاً أو تقديرًا. وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٥ - والله ما ليلى بنام صاحبة ولا مخالط الليان جانيئة^(١)
حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق. فالجواب أنه على حذف الموصوف، أي بليلى نام صاحبه.

الثامن: عود ضمير عليه، وبه استدل على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً. و (أل) الموصولة لعوده عليها في قولهم: «قد أفلح المتقي ربه».

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨] حيث

= وهو في ديوان عروة (ص ٥٧)، والدرر (١/ ٧٥)، ولسان العرب (٩/ ٤ - مادة أثر)، وتذكرة النحاة (ص ٥٣٦)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٢/ ٩٥)، والمحتسب (٢/ ٣٢).
(١) الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٩، ١٠٠)، والإنصاف (١/ ١١٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨، ٣٨٩)، والخصائص (٢/ ٣٦٦)، والدرر (١/ ٧٦، ٢٤/ ٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٥٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩)، ولسان العرب (١٢/ ٥٩٥ - مادة نوم)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤). والليان (بالكسر): الملاينة، وبالفصح: مصدر «لان» بمعنى اللين.

عاد الضمير إلى فعل الأمر. فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه، وهو العدل، لا على الفعل نفسه.

التاسع: مباشرة الفعل، أي ولاؤه من غير فاصل، وبذلك استدل على اسمية (كيف). قال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَلْ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١].

وبه استدلل الرياشي^(١) على اسمية (إذا) في قوله: ألقاك إذا خرج زيد.

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام:

اسم عین: وهو ما دلّ على الذات بلا قيد، كزيد، ورجل.

واسم معنى: وهو ما دلّ على غير الذات بلا قيد: كقيام، وقعود.

ووصف عين: وهو ما دلّ على قيد في الذات: كقائم وقاعد.

ووصف معنى: وهو ما دلّ على قيد في غير الذات: كجليّ وخفيّ.

وقد يصحح الاسم لهما كبعض المضمورات، والوصف: كنافع وضارّ.

والمراد بالاسم هنا: قسم^(٢) الوصف، لا قسم الفعل والحرف، ولا قسم الكُنية واللقب. وبالمعنى: قسم الذات، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق، فإنه أعمّ.

وقولي: «ومنه ما سمي به» إلخ فيه لفّ ونشر مرتّب، فالمثالان الأولان لما سمي به، والأخيران لما أُريدَ لفظه.

فائدة: قولهم: «زعموا مطيّة الكذب» لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال^(٣)، وذكر بعضهم أنه روي: مظنة الكذب، بالطاء المعجمة والنون.

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكلّاعي، قال: بش مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان.

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شريح القاضي قال: «زعموا كُنيّة الكذب».

(١) هو عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل البصري اللغوي. توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ. له من المصنفات: كتاب الإبل، كتاب الخيل، وكتاب ما اختلف أسماؤه من كلام العرب (هدية العارفين: ٤٣٦/١، ٤٣٧).

(٢) القسم: من يقاسم غيره شيئاً. وقسيم الشيء: شطره؛ جمعه أقسماء. (المعجم الوسيط: ص ٧٣٥).

(٣) قوله: «زعموا مطيّة الكذب» هو حديث نبوي ذكره الزمخشري في تفسيره الكشاف، وأخرجه ابن حجر في «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (ص ١٧٣).

[أقسام الفعل]

(ص): والفعل ماضي إن دخله تاء فاعل، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب، وقبل نون توكيد، وهو مستقبل، وقد يُدُلُّ عليه بالخبر وعكسه. ومضارع إن بدىء بهمزة متكلم فرداً، أو نونه معظماً أو جمعاً، أو تاء مخاطب مطلقاً، أو غائبة أو غائبتين، أو ياء غائب مطلقاً، أو غائبات.

(ش): الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع. وذكرت مع كل قسم علامته، لأنه أبلغ في الاختصار.

أحدها: الماضي، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة. وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، والاسم والحرف بالتاء المتحركة.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): «وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس)، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)»^(١). وردَّ الأخير بجواز أن يقال: تَبَارَكَتْ أسماء الله.

الثاني: الأمر، وخاصته أن يُفهم الطلب، ويقبل نون التوكيد. فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو: صَبَّ. أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع.

والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّبِيُّ أَتَى اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. قال ابن هشام: إلا أن يراد به الخبر، نحو: أزم ولا حرج، فإنه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمي، وليس كذلك.

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَرْبِضْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] كما يدل على الخبر بلفظ الأمر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمدُّ.

الثالث: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. والتمييز بها أحسن من التمييز بـ «سوف» وأخواتها للزوم تلك، وعدم لزوم هذه، إذ لا تدخل على (أهاء)^(٢) و (أهلم)^(٣).

(١) نعم وبئس يقبلان تاء التأنيث فقط، فيقال: «نعمت» و «بئست»، أما «تبارك» فتقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل، كما في قولك: «تباركت يا رب».

(٢) هاء كلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاء يا رجل. وإذا قيل لك: هاء بالفتح، قلت: ما أهاء، أي ما أخذ، وما أدري ما أهاء، أي ما أعطي، وما أهاء، على ما لم يسم فاعله، أي ما أعطى. وهاء للأمر يهأ =

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو: أكرم، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظماً نفسه نحو: ﴿تَحْنُ نَقْضُ﴾ [يوسف: ٣، والكهف: ١٣]. والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان، أو مثني أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مثني أو مجموعاً، وللغائبات. واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك: كأكرم، ونزجس، الدَّواء، إذا جعل فيه نرجساً، وتكلم، ويرناً الشَّيب: خَصَّبه باليَرْناء^(١)، وهو الحِثاء.

[المضارع]

(ص): وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصَّه بأحدهما، ثم المختار حقيقة في الحال، وثالثها فيهما.

(ش): في زمان المضارع^(٢) خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطَّراوة^(٣) قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغةً لقصره، فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً. وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقف على مُسَوِّغ. وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقيفه على مسوِّغ.

= ويهيء وتهيتاً: أخذ له هيأته. وهاء إلى الأمر يهأ هيئة: اشتاق. وهاء بنفسه إلى المعالي يهوء هوءاً: رفعها وسما بها إلى المعالي. انظر لسان العرب (مادة هؤ، ومادة هيا).

(٣) قال بعض أهل اللغة: أصل «هلم» التصرف، من أممت أؤم أئاً، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة، وإذا قال الرجل للرجل: هلم، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أهلم ولا أهلم ولا أهلم. انظر لسان العرب (مادة هلم).

(١) كذا في الأصل «اليرناء» بالمد. وفي اللسان (مادة رنأ): «اليرنأ واليرنأ، بضم الياء وهمزة الألف: اسم للحناء. قال ابن جني: وقالوا: يرنأ لحيته: صبغها باليرنأ».

(٢) انظر بحثاً في أصل «المضارع» واشتقاقه ومعناه في شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧).

(٣) ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي المالكي، توفي سنة ٥٢٨ هـ. من مصنفاته: الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، والمقدمات على كتاب سيبويه (هدية العارفين: ٣٩٨/١).

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي وابن أبي رُكب^(١). وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع، كعلامات التثنية والجمع، والتأنيث.

الخامس: عكسه، وعليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُتَنَظَرًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال. ورُءُ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال.

[للمضارع أربع حالات]

(ص): ويرجح الحال مجرّداً. ويتعين بـ (الآن) ونحوه، و (ليس) و (ما)، و (إن)، و (لام الابتداء) عند الأكثر.

والاستقبال بظرفه، وإسناده لمتوقع، وكونه طلباً، أو وعداً، ومع توكيد، وترجّ، ومجازاة، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً، وللسّهيليّ في (أنّ) و (لو) مصدرية، وحرف تنفيس، لا (لام قسم)، و (لا) نافية في الأصح.

وينصرف للمضيّ بـ (لَمَمَ) و (لَمّا)، وقيل: كان ماضياً فغيّرت صيغته، و (لو) للشرط، و (إذ)، و (ربّما)، و (قد) للتقليل، وكونه خبر باب (كان) قيل: و (لَمّا) الجوابية، وما عطف عليه، أو عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض فكهو.

(ش): للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يترجح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّداً، لأنه لمّا كان لكلّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصّه جعلت دلّالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاتته من الاختصاص بصيغة. وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل.

الثاني: أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين)، و (الساعة) و (آنفاً)، أو نقيّ بـ (ليس)، أو (ما) أو (إنّ)، لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء).

(١) ابن أبي الركب: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر النحوي. توفي سنة ٦٠٤ هـ. صنف الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦).

هذا قول الأكثر في الجميع. وزعم بعضهم: أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن)، ونحوه مُسْتَقْبَلًا، لاقتران ذلك بالأمر، وهو لازم الاستقبال، نحو: ﴿فَأَلْقَيْنِ بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازًا، وإنما تخلص للحال إذا استعملت على حقيقتها.

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلًا على قلة.

قال حسان:

٦ - وليس يُكون - الدهر - ما دام يذُبُل^(١)

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَ مِنْ بِلْقَايَ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظية، أو معنوية^(٢).

وزعم ابن أبي الربيع^(٣) وابن مالك: أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. ف (يحزن) مستقبل لإسناده إلى متوقع^(٤).

وقال أبو علي^(٥): لا توجد إلا مع الحال، وهذه حكاية حال، يعني: الآية الأولى.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (٧٦/١)، والمقاصد النحوية (٢/٢).

(٢) حذف جواب الشرط؛ والمراد: أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال... يكون للحال.

(٣) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العثماني أبو الحسين الأموي الإشبيلي الأديب النحوي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح جمل الزجاجي في النحو، شرح كتاب سيبويه في النحو، وملخص القوانين في النحو. انظر هدية العارفين (١/٦٤٩).

(٤) قال في المغني (١/٢٥١): «إن الذهاب كان مستقبلًا، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره».

(٥) أي الفارسي. وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي. ولد سنة ٢٨٨، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ. وله مصنفات عديدة. انظر هدية العارفين (١/٢٧٢).

وأول بعضهم^(١) الثانية على حذف مضاف، تقديره: نَيْتُكُمْ، أو قَصْدُكُمْ أن تذهبوا به.

الثالث: أن يتعين فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً به، أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني. أو أسند إلى متوقع كقوله:

٧ - يَهُوْلُكَ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ مُلْغٍ لِمَا فِيهِ النَّجَاةُ مِنَ الْعَذَابِ^(٢)

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود، وهو محال. أو اقتضى طلباً نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿لِنُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

أو وعداً نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠].

أو صاحب أداة تأكيد كالتوئين^(٣)، لأنه إنما يليق بما لم يحصل. أو أداة ترجّ نحو: ﴿لَعَلَّيْ أَتْلُعُ أَلْسِنَتَهُ﴾ [غافر: ٣٦].

أو أداة مجازاة جازمة أم لا؟ نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]. كيف تصنع أصنع.

أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله: لا يتعين بشيء من حروف النصب، وللسهيلي^(٤) في قوله: لا يتعين بـ (أَنْ) أو (لو) المصدرية. نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ تَوَلَّيَ سَنَةً﴾ [البقرة: ٩٦] بخلاف (لو) الشرطية، فإنها تصرفه للمضي - كما سيأتي - أو حرف تنفيس، وهو: السين، وسوف، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال.

قيل: أو (لام) القسم، أو (لا) التافية، وعليه في الأولى الجزولي^(٥) وجماعة لأنها في معنى التوكيد، وفي الثانية معظم المتأخرين.

(١) المقصود أبو حيان الأندلسي. انظر المغني (٢٥١/١) وانظر رد ابن هشام عليه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/١). والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك ملغ لما ينجيك من عذاب الله؛ يعني من الطاعة وأعمال الخير.

(٣) الثقيلة والخفيفة.

(٤) هو عبد الرحمن ابن الخطيب عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي، أبو زيد السهيلي الأندلسي (سهيل: قرية من قرى مالقة). ولد سنة ٥٠٨ هـ، وتوفي سنة ٥٨١ هـ بمراكش. له مصنفات كثيرة. انظر هدية العارفين (٥٢٠/١).

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن بلبلخت بن عيسى الجزولي النحوي نزيل مراكش، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ. من تآليفه: أمالي في النحو، شرح أصول ابن السراج، مقدمة في النحو مشهورة بقانون الجزولي، وشرح المقدمة المذكورة (هدية العارفين: ٨٠٧/١، ٨٠٨).

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش والمبرد، وهو بقاءه على الاحتمال معهما، فقد دخلت على الحال في قوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ﴾ [هود: ٣١].

الرابع: أن ينصرف معناه إلى الماضي، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لما).

وذهب الجزولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً، فغيرت صيغته. ونسب إلى سيبويه. ووجهه: أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ. ورّد بأنه لا نظير له. ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو)^(١) إذ المعهود للحروف قلب المعاني، لا قلب الألفاظ.

ولم أقيّد (لما) بالجازمة للاستغناء عنه، إذ لا يدخل على المضارع سواها.

أو (لو) الشرطية نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [النحل: ٦١، وفاطر: ٤٥].

أو (إذ) نحو: ﴿وَلِإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت.

أو (رُبما) نحو:

٨ - رُبَمَا تَكْثُرُ النُّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ رَلَهُ فَرْجَةً كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٢)

أو (قد) التقليلية، نحو:

٩ - قَدْ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنْامِلُهُ^(٣)

(١) ويراد به الماضي، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاهُكُمْ﴾. انظر المغني (١/٢٩٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، والدرر (١/٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٣/٢)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (٢/٣٤٠ - فرج). ولأمية أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٧٠٧/٢، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٤). ولأمية أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/١١٥). ولعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ - فرج)، والأشياء والنظائر (٣/١٨٦)، وأمالى المرتضى (١/٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/٣٥٢، ٨/٣٠)، ومغني اللبيب (٢/٢٩٧)، والمقتضب (١/٤٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجِّثٌ بِفَرَصَادٍ

ونُسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه (ص ٦٤)، وخزانة الأدب (١١/٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٦٨). ونُسب لعبيد أو للهللي في الدرر (٥/١٢٨)، وشرح شواهد المغني =

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل .

أو كان خبراً لباب (كان) نحو: كان زيد يقوم .

قال ابن عصفور: أو صحب (لما) الجوابية نحو: لما يقوم زيد قام عمرو .

وقال أبو حيان^(١): ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها^(٢)، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي .

وما عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض، أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لا اشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ خُضْرًا﴾ [الحج: ٦٣] أي، فأصبحت الأرض .
[وقوله]^(٣):

١٠ - ولقد أُمِرَّ على اللّيثم يسبني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يَغْنِيَنِي^(٤)

= (ص ٤٩٤) . وللهذلي بدون تحديد في الأزهية (ص ٢١٢)، والجني الداني (ص ٢٥٩)، وشرح المفصل (١٤٧/٨)، والكتاب (٢٢٤/٤)، ولسان العرب (٣٤٧/٣ - قد)، ومغني اللبيب (ص ١٧٤) . وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦)، ورصف المباني (ص ٣٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠)، ولسان العرب (١٧/١٣ - أسن)، والمقتضب (٤٣/١) .

والفرصاد: شجر معروف، وأهل البصرة يسمون الشجر فرصاداً وحمله التوت . انظر لسان العرب (٣٣٤/٣) - فرصد) .

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجباني، الإمام أبو حيان أثير الدين الأندلسي الشافعي النحوي . ولد سنة ٦٥٤، وتوفي بمصر سنة ٧٥٤ . له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (١٥٣، ١٥٢/٢) .

(٢) لأن «لما» في هذه الحالة تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: «لما جاءني أكرمته»؛ ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب . انظر المغني (٣١٠/١) .

(٣) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية .

(٤) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر (٧٨/١)، وشرح التصريح (١١/٢)، وشرح شواهد المغني (٣١٠/١)، والكتاب (٢٤/٣)، والمقاصد النحوية (٥٨/٤) . ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (ص ١٢٦) . ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري (ص ١٧١) . وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٣)، والأشباه والنظائر (٩٠/٣)، والأضداد (ص ١٣٢)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٦٣١)، وأوضح المسالك (٢٠٦/٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٠٧)، وخزانة الأدب (٣٥٧/١)، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص (٣٣٨/٢)، ٣٣٠/٣، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٩)، ولسان العرب =

أي: مررت.

قال أبو حيان: ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو: جاء زيد يضحك.

[حالات الماضي]

(ص): والماضي للحال بالإنشاء، والاستقبال بطلب، ووعد، وعطف على مستقبل، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم، ويحتمله والمُضَيّ بعد همزة التسوية. فإن كانت (لم) بعد أم تعين المُضَيّ. وتحضيض، وكلما. . . وحيث. وواقعاً صلة، أو صفة نكرة عامة. وأنكر أبو حيان هذا القسم.

(ش): للماضي أربع حالات أيضاً:

أحدها: أن يتعين معناه للمضي، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعث، واشترت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالث: أن ينصرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلّا فعلت، أو لمّا فعلت، أو وعداً نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو عطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفِرْعَ﴾ [النمل: ٨٧]، أو نفي بـ (لا)، أو (إن) بعد قسم نحو: ﴿وَلَكِنَّ زَالَتَا إِنِّ أَمْسَكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما.

١١ - رُدُّوا فَوَاللَّهِ لَا ذُّنَاكُمُ أَبَدًا^(١)

الرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضي، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك.

= (١٢/٨١ - ثم)، و (٢٩٦/١٥ - منن) ومغني اللبيب (١٠٢/١، ٤٢٩/٢، ٦٤٥).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «اللثيم» حيث دخلت «أل» الجنسية، فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظي لا يفيد التعين، وإن كان في اللفظ معرفة.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما دام في مائنا وزد لوزاد

وهو بلا نسبة في الدرر (٧٩/١، ٢١٩/٤).

وقوله: «ذُنَاكُم» أي كففناكم.

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أَم) أم لا، نحو: سواء عليّ أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد (أَم) مقروناً بـ (لَمْ) تعين المضىّ نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لأن الثاني ماضٍ معنًى، فوجب مضى الأول، لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض نحو: هلاً فعلت، إن أردت المضىّ فهو توبيخ نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]، أو الاستقبال فهو أمر به نحو ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفر. أو بعد (كَلِمَا) فالمضىّ: نحو ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] والاستقبال: نحو، ﴿كَلِمَا نَضَعَتْ جُلُودَهُمْ بَدَلَهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

أو بعد (حيث) فالمضىّ نحو: ﴿فَأَنذَرْتُكَ مِنْ حَيْثُ أَمَرْتُكَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والاستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوَّلٍ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أو وقع صلة فالمضىّ نحو: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. والاستقبال: نحو، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: ٣٤].
وقد اجتمعا في قوله:

١٢ - وَإِنِّي لَأَتِيكُمْ تَشْكُرَ مَا مَضَى من الأمر واستيجاب ما كان في غدٍ^(١)
أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمضىّ نحو:

١٣ - رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ م^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ملحقات ديوانه (ص ٥٧٢). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٣١)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٩٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٢٣ - مادة شكر).

ويروى في موضع: «من الأمر»: «من الود» و«من الأمس». والشاهد في البيت قوله: «ما كان» حيث أوقع الماضي موضع المستقبل؛ والمعنى: ما يكون في الغد.

(٢) جزء من بيت من الخفيف، وتمامه:

رُبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، والدرر (١/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥)، وشرح المفصل (٨/ ٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٧). ولأعشى همدان في المقاصد النحوية (٣/ ٢٥١).

والأقوال: جمع قُتِلَ، وهو الملك مطلقاً، وقيل: الملك من ملوك حمير. ويروى «أقتال»، والأقتال: جعل قَتَلَ، والقَتْل: العدو المقاتل، والقَتْل أيضاً: الشبيه والنظير.

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد؛ أولها قوله: «رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ» حيث جاءت «رَبِّ» للتكثير تهكماً، وقيل: هي هنا حرف ت قليل. وثانيها: أن الفعل الماضي «هَرَقْتَهُ» تعين للاستقبال لأنه وقع صفة للنكرة. وثالثها: حذف جواب «رَبِّ»، والتقدير: رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ إلى أسرى.

والاستقبال كحديث: «نَضَرَ اللهُ امرأَ سَمِعَ مقالتي فوعاها، فأذاها كما سمعها»^(١) أي يسمع، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بِصُورِهِ كلها، فقال بعد أن ساقها: وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك.

والذي نذهب إليه الحمل على الماضي، لإبقاء اللفظ على موضوعه. وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج. ووافقه المرادي^(٢).

(ص): وليس أصلاً للأفعال، والباقي فرع. والأمر مقتطع من المضارع على الأصح.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ذهب بعضهم: إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول.

الثانية: ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلَ كَأَمْرِ الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وَبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب. والبصريون على أنه أصل برأسه، وما ذكر في أصله فممنوع.

[الحرف وأقسامه]

(ص): والحرف لا علامة له، فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلا فلا. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيزها فعل. ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات.

(ش): الحرف لا علامة له وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل.

(١) روي من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجلاً» في موضع «امراء»، و «سمع حديثاً مني» في موضع «مقالتي». رواه أبو داود في العلم باب ١٠، والترمذي في العلم باب ٧، وابن ماجه في المقدمة باب ١٨، والمناسك باب ٧٦، والدارمي في المقدمة باب ٢٤، وأحمد في المسند (١/٤٣٧)، ٢٢٥/٣، ٨٠/٤، ٨٢، ١٨٣/٥.

(٢) المرادي: هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي، يُعرف بابن أم قاسم. توفي سنة ٧٤٩ هـ. له من المصنفات: الجنى الداني في حروف المعاني، شرح الاستعاذة والبسملة، شرح الألفية لابن مالك، شرح تسهيل القوائد لابن مالك، شرح حرز الأمانى للشاطبي، وشرح المفصل للزمخشري (هدية العارفين: ٢٨٦/١).

وهو ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشارك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل. وقيد أبو حيان الأول بالألّا يتنزل منه منزلة الجزء، فإن تنزل ك (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل.

ومما خرج عن هذا الأصل (هل) التي في حيزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياه - كما سيأتي - في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل، لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم.

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات، فإنها لا تختص، ومع ذلك تعمل، لأن لها شبهة بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها.

(ص): وليس منه عسى، وليس، وكان وأخواتها على الصحيح.

(ش): المشهور [من] مذهب الجمهور: أن المذكورات أفعال، لاتصال ضمائر الرفع والناء الساكنة بها.

وذهب ابن السراج^(١) إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب^(٢)، وفي الثانية الفارسي وابن شقير^(٣). ورد بأن ذلك لا يصلح دليلاً للحرفية مع قيام دليل الفعلية.

وذهب الزجاجي^(٤) إلى أن (كان) وأخواتها حروف.

(١) هو محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج النحوي أبو عبدالله البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ. له: احتجاج القراء في القراءات، الأصول الكبيرة في النحو، جمل الأصول، شرح كتاب سيبويه، كتاب الخط والهجاء، كتاب الاشتقاق، كتاب الرياح والهواء، كتاب الشعر والشعراء، كتاب المواصفات في الأخبار والمذاكرات، وموجز في النحو (هدية العارفين: ٣٠/٢).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار النحوي أبو العباس الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بثعلب. ولد سنة ٢٠٨ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١ هـ. له تصانيف عديدة، منها: الأوسط في النحو، وفصيح اللغة، وغريب القرآن، وغيرها (هدية العارفين: ٥٤/١).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن الفرّج بن شقير البغدادي أبو بكر النحوي اللغوي. توفي ببغداد سنة ٣١٧ هـ. صنف كتاب المذكر والمؤنث، كتاب المقصور والممدود، ومختصراً في النحو (هدية العارفين: ٥٨/١).

(٤) الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي النهاوندي أصلاً والبغدادي منشأً وداراً. توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، شرح الزاهر لابن الأنباري، وغيرها. (هدية العارفين: ٥١٣/١). وهناك زجاجي نحوي آخر، =

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل): الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير، وفي (كان) غريب.

قال ابن الحاج^(١) في النقد: حكى العبدى^(٢) في (شرح الإيضاح): أن المبرد قال: إنَّ (كان) حرف. قال العبدى: وهذا أطرف من قول من قال: إن ليس وعسى حرفان.

قال ابن الحاج: هو، وإن كان في بادئ الرأي ضعيفاً إلا أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدلّ على حدث؛ بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه.

= وهو أبو القاسم يوسف بن عبدالله البغدادي الشهير بالزجاجي المتوفى سنة ٤١٥ هـ. من تأليفه: عمدة الكتاب، كتاب الاشتقاق في أسماء الرياحين، خلق الإنسان، وشرح الفصيح لثعلب في اللغة (هدية العارفين: ٥٥٠/٢).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن الحاج الإشبيلي شهاب الدين المالكي. توفي سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: حاشية على سر الصناعة وأسرار البلاغة، حاشية على مشكلات المستصفى، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح كتاب سيبويه في النحو، كتاب الإمامة، كتاب السماع، كتاب القوافي، مختصر المستصفى للغزالي. (هدية العارفين: ٩٥/١).

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقة العبدى أبو طالب النحوي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. صنف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمختصر في النحو. (هدية العارفين: ٧١/١).

الكلام وأقسامه

(ص): والكلام قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلم عليه. وقيل: السامع وقيل: هما.

والأصح: اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل، لا اتحاد الناطق. وأشكل تصوير خلافه.

(ش): الكلام يطلق لغة على الخط، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء.

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم الذي هو المصدر. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة. وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد. وهل هو حقيقة فيهما، أو في الأول فقط، أو الثاني فقط؟ ثلاثة مذاهب للنحويين - وعلى الكلمة الواحدة كما في (الصحيح).

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها: أنه قول مفيد. فخرج بـ (القول) الخمسة الأول المذكورة. وبـ (المفيد) الكلمة، وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد.

والمراد بـ (المفيد) ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه. وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع، أو هما؟ أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضاً.

والمراد بـ (حسن السكوت عليه): ألا يكون محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها.

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو: السماء فوق الأرض، والنار حارة، وتكلم رجل - كلاماً.

والثاني: لا. وصححه أبو حيان. قال: وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً. ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف. ذكره أبو حيان في (تذكرته)^(١).

وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، وخلائق، فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي - كلاماً، وعلى هذا يزداد في الحد: (مقصود).

والثاني: لا، وصححه أبو حيان.

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان:

أحدهما: نعم، فلو اضطلع رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً، والآخر فاعلاً. أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسمَ ذلك كلاماً. وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلا واحداً. وعلى هذا يزداد في الحد: (من ناطق واحد).

والثاني: لا، وصححه ابن مالك وأبو حيان، كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأً.

وقال ابن أم قاسم^(٢) صدور الكلام من ناطقين لا يتصور لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى فكأنها مقدرة في كلامه. وهذا معنى قولي: «وأشكل تصوير خلافه».

(تنبيه): تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه.

وقد بالغ الخفاجي^(٣) في إنكار ذلك عليهم، فقال في كتابه (سرّ الفصاحة)^(٤): «الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع مِمَّنْ تصحُّ منه أو من قبيله الإفادَةُ».

قال: وإنما شرطنا الانتظام، لأنه لو أتى بحرف، ومضى زمان وأتى بحرف، لم يصح وصف فعله بأنه كلام.

(١) هو كتاب «التذكرة في العربية» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٩٣) وقال: «في أربع مجلدات كبار». كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه كتاب كبير، فقال في البحر المحيط (١/ ٢٨٨ و ٤٤٨/٢): «كتابنا الكبير الذي سَمَّيناه بالتذكرة». والتذكرة من الكتب المفقودة.

(٢) هو الحسن بن قاسم المرادي، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. له «سرّ الفصاحة في اللغة» وديوان شعره (هدية العارفين: ١/ ٤٥٢)، وكشف الظنون: ص ٩٨٨.

(٤) «سرّ الفصاحة في اللغة». انظر كشف الظنون (ص ٩٨٨).

وذكرنا الحروف المعقولة، لأن أصوات بعض الجّمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف، لكنها لا تتميزّ تميزها.

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاماً.

وقولنا: (القبيل) دون الشخص، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإن لم تصحّ منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصحّ من قبيله، وليس كذلك الطائر. ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل، ومستعمل.

فالمهمل: ما لم يُوضّع لشيء من المعاني. والمستعمل: هو الموضوع لمعنى له فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلام - لم يكونوا قسموه على قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً.

على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً.

وقد تصدّى أبو طالب العبدى^(١) في (شرح الإيضاح)^(٢) لنَصْر مذهب النحويين في ذلك. وأكثر ما استدللّ بقولهم لمن يورد ما تقلّ فائدته: هذا ليس بكلام، ويقول سيبويه: إن الكلام إنما يقع على الجمل، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه. وذلك المصدر - وهو التكليم - موضوع للمبالغة والتكثير، لأن فعله: (كَلَمَ) دالٌّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه، وجب أن يراد به التكثير، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

قال: ولا حجة له في ذلك، وأمّا قولهم لقليل الفائدة: ليس بكلام، فمن باب المجاز والمبالغة، كقولك للبليد: ليس بإنسان.

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة، لأن الخصم قال: نعم، يمكن أن يقال: إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفَهِدْ، لأن ذلك على سبيل التحقيق، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ (ضرب) أفعالاً. ولو عدّلنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث. اهـ.

(١) هو أحمد بن بكر، وقد تقدّمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) كتاب «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي (توفي ٣٧٧)، وهو كتاب متوسط مشتمل على ١٩٦ باباً، منها ١٦٦ باباً في النحو، والباقي في التصريف. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ٢١١ - ٢١٣).

وقال ابن جنّي^(١) في الخصائص^(٢): فإن قيل: لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه، وعلى الجملة التامة دون غيرها؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع؟ قيل: لا، بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع، لأن الكلام مأخوذ من الكَلَم، وهو الجزع والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتأم المفهوم دون غيره. قال: وَمِمَّا يُؤْزِسُكَ بِذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا أَرَادَتْ الْآحَادَ مِنْ ذَلِكَ خَصَّتْهُ بِاسْمٍ لَهُ، لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْوَاحِدِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: كَلِمَةٌ، ثُمَّ قَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ^(٣):

١٤ - وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا

[الكلام في الإسناد]

(ص): ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طلحة^(٤)، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسي ولا فعل وحرف خلافاً للشلوبيين^(٥)، بل في اسمين، واسم وفعل.

(١) ابن جنّي: هو عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلّي. كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الموصلّي. توفي ابن جنّي في بغداد سنة ٧٩٢ هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الخصائص في النحو، وسر الصناعة وشرحه، وشرح الفصيح للعلب، والمقتضب من كلام العرب، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٦٥٢/١).

(٢) كتابه «الخصائص» من أشهر كتبه، قال السيوطي في اقتراحه: «وضعه في أصول النحو وجدله؛ ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى» فلخص منه الاقتراح وضمّ إليه فوائد. واختصره أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المتوفى سنة ٦٥١ هـ. ولموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي حاشية على الخصائص المذكورة. انظر كشف الظنون (ص ٧٠٦).

(٣) انظر الخصائص (٢١/١) وقد نقله بتصريف.

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي المتوفى سنة ٦١٨ هـ. كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة.

(٥) الشلوبيين: هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ويعرف بالشلوبيين الصغير، وبالشلوبيين الصغير. نحوي، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٣٨/١١)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٩، ٨٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)، وهدية العارفين (١٢٧/٢). وهناك أيضاً نحوي آخر يعرف بالشلوبيين (نسبة إلى شلوينية من قرى إشبيلية)، وهو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ. من تصانيفه: كتاب في النحو سماه التوطئة، كتاب القوانين، تعليقة على شرح فخر الدين الرازي للمفصل للزمخشري، تعليقة على كتاب سيبويه، وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٣١٦/٧)، ووفيات الأعيان (٤٨٢/١)، وإنباه الرواة (٣٣٢/٢) =

والكلام عكسه، فيتأتى اجتماعهما في: قد قام زيد، وارتفاعهما في: إن قام، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم، وعكسه في إن قام زيد. وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة، أو لا، فتكون من نوع أو من نوعين؟ ذكر ابن النحاس^(١) فيه خلافاً، والصحيح عدم الاشتراط. والصحيح أنه اسم جنس للكلمة ككثرة وتثمره، لا جمع كثرة ولا قلة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأنه لم يتغير فيه نظم واحده^(٢)، ذكر ذلك ابن الصائغ^(٣) في شرح الألفية، وابن فلاح^(٤) في (مُغْنِيهِ)^(٥).

قال ابن الخشاب^(٦): ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين إلا عند من يجوز إطلاق اسم الجمع على اثنين.

وفي (شرح التسهيل) لناظر الجيش^(٧): اختلف النحاة في الكلم: فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارسي وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس لها، ثم اختلفوا على مذاهب:

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النحوي المعروف بابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله الحلبي. ولد سنة ٦٢٧، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ. له: شرح المقدمة للمبرد في النحو، وشرح كتاب المقرب. انظر هدية العارفين (١٣٩/٢).

(٢) أي مفرده.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ الزمرد الحنفي المتوفى بمصر سنة ٥٧٧ هـ. من تصانيفه: شرح الألفية لابن مالك في النحو، تذكرة في النحو، تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الرد لمغني اللبيب، الرقم في شرح قصيدة البردة، وغيرها. (هدية العارفين: ٩٩/٢).

(٤) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي الشهير بابن فلاح، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. له: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (هدية العارفين: ٤٧٤/٢).

(٥) «المغني في النحو» فرغ من تصنيفه في المحرم من سنة ٦٧٢ هـ. قاله حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٧٥١).

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد البغدادي المحدث اللغوي المعروف بابن الخشاب. كان يؤدب أولاد الخليفة. توفي سنة ٥٦٠ هـ. من تصانيفه: حاشية على درة الغواص للحريري، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الرد على تهذيب الإصلاح للتبريزي، الرد على الحريري في مقاماته، شرح المقامات المذكورة، شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو، اللامع في النحو، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (٤٥٦/١).

(٧) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ. صنف شرح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. (هدية العارفين: ١٦٩/٢).

أحدها: وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بآلف وتاء.

والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل.

والثالث: أنه لا يقع على أقل من ثلاث. وعليه ابن مالك.

الجملة

(ص): والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصح أعم، لعدم شرط الإفادة، فإن صُدّرت باسم فاسمية، أو فعل ففعلية، أو ظرف أو مجرور فظرفية، وإن تقدمها حرف.

والعبارة بصدر الأصل. واسمية الصّدر فعلية العَجَز ذات وجهين، وتسمّى الكبرى إن كان خبرها جملة، والصغرى إن كانت خبراً. ولَمَّا بينهما اعتباران.

(ش): ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزّمخشري^(١) في (المفصل)^(٢)، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمّى الجملة^(٣).

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، قال ابن هشام في (المغني)^(٤): ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً^(٥).

وعلى هذا فحدّ الجملة: القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيّجي^(٦) في

(١) هو العلامة جاز الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

(٢) «المفصل في النحو» للعلامة الزّمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. بدأ بتأليفه في أول شهر رمضان سنة ٥١٣، وأتمه في غرة المحرم سنة ٥١٤ هـ. ثم اختصره وسماه «الأنموذج». وللمفصل شروح كثيرة انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٧٤ - ١٧٧٧).

(٣) انظر شرح المفصل (١٨/١).

(٤) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» في النحو لابن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ. قال حاجي خليفة: «صنف هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، ومما حثّه على وضعه أنه لما أنشأ فيه الإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعه عند أولي الألباب، فجعله منحصرّاً في ثمانية أبواب» قال: «وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان، اشتهر في حياته وأقبل عليه الناس». وعلى هذا الكتاب شروح وتعليقات وجواشي عديدة؛ انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٥٢ - ١٧٥٤).

(٥) انظر مغني اللبيب (٤٢/٢).

(٦) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبدالله الرومي الحنفي، برغموي الأصل مصري المولد والوفاة، الشهير بالكافيّجي (أو الكافيّجي). ولد سنة ٧٨٨، وتوفي سنة ٨٧٩. له مصنفات عديدة، انظرها في هدية العارفين (٢/٢٠٨، ٢٠٩).

(شرح القواعد)^(١)، ثم اختار: (الترادف) قال: لأننا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة. وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال: وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي، لأن كلاً منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين^(٢) نظراً إلى أنهم كانوا كذلك. اهـ.

وتنقسم الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية:

فالاسمية: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق.

والفعلية: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم، وقم.

والظرفية: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدّرت زيدا فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف^(٣)، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

وزاد الزمخشري وغيره في الجمل: الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً، اسمية. ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وهلاً قمت، فعلية.

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل. فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾^(٤) [البقرة: ٨٧]. ونحو ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] فعلية، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير.

وكذا الجملة من نحو: يا عبدالله، ﴿وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] لأن صدرها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيدا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم بالليل.

وقد تكون الجملة ذات وجهين، وهي اسمية الصدر، فعلية العجز نحو: زيد يقوم أبوه.

(١) هو كتاب: «شرح الإعراب عن قواعد الإعراب» شرح فيه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام. وهو من أحسن الشروح كما قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٤).

(٢) يشير إلى قوله تعالى في الآية ٦ من سورة النساء: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

(٣) لأنها تكون حينئذ جملة فعلية، والظرف متعلق بالفعل.

(٤) كانت في الأصل: «فريقاً كذبتم» فأثبتنا نصّ الآية الكريمة.

قال ابن هشام^(١): وينبغي أن يزداد عكس ذلك نحو: ظننت زيدا أبوه قائم.

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى:

فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والصغرى: هي المبنيّة على المبتدأ كالجمله المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام.

القول

(ص): والقول لفظ دلّ على معنى، فيعم الثلاثة، قيل: والمهمّل.

وليس مجازاً في غير الكلمة، ولا خاصاً بالمركب، ولا المفيد خلافاً لزاعميها.

(ش): القول: هو اللفظ الدالّ على معنى.

ف «اللفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمّل، لأنّه الصوت المعتمد على مَقْطَع.

و «الدالّ على معنى»: فصل يخرج المهمّل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بَدَلِيّاً، أي: أنه يصدّق على كلّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقِيّاً، وقيل: إنه حقيقة في المفرد، وإطلاقه على المركّب مجاز، وعليه ابن مُعْط^(٢).

وقيل: حقيقة في المركّب سواء أفاد أم لا؟ وإطلاقه على المفرد مجاز.

وقيل: حقيقة في المركّب المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز.

وبه جزم الجوّيني^(٣) في تفسيره^(٤).

(١) في مغني اللبيب (٤٥/٢) ولفظه: «كما تكون مصدرّة بالمبتدأ تكون مصدرّة بالفعل، نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه».

(٢) هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الأصل المصري المولد والدار، الفقيه النحوي الحنفي الشهير بابن معط. ولد سنة ٥٦٤ هـ، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ. صنّف الدرة الألفية في علم العربية في النحو، حواشي على أصول ابن السراج، شرح أبيات كتاب سيبويه، وغيرها. انظر هدية العارفين (٥٢٣/٢). وكانت في الأصل: «ابن معطي» بإثبات الياء، والأشهر ما أثبتناه. وسنبتها حيثما ترد فيما يلي بدون الياء.

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيويه أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ. له من الكتب: التبصرة في الوسوسة من العبادات، التذكرة في الفروع، تفسير القرآن، الجمع والفرق، =

وقيل: إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ، حكاه أبو حيان^(١) في باب (ظن) من (شرح التسهيل)، وجزم به أبو البقاء^(٢) في (اللباب). أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ إجماعاً.

= سلسلة في الفروع المعتصر في مختصر المختصر للمزني في الفروع، المحيط في الفروع، موقف الإمام والمأموم، وكتاب الفروق. (هدية العارفين: ١/٤٥١).

(٤) تفسير الجويني: قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٤٤٦): «هو كبير، فسّر فيه كل آية بعشرة أوجه. قال الداودي المالكي في طبقات المفسرين: يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية».

(١) أبو حيان الأندلسي، تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الحنبلي القادري. ولد سنة ٥٣٨ هـ، وتوفي سنة ٦١٦ هـ. له مصنفات عديدة، منها: اللباب في علل البناء والإعراب. (هدية العارفين: ١/٤٥٩).

الإعراب

(ص): الإعراب.

(ش): أي هذا بحثه. وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعان:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»^(١).

والإجالة: عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.

والتحسين: أعربت الشيء: حسنته.

والتغيير: عربت المعدة، وأعربها الله: غيّرَها.

وإزالة الفساد: أعربت الشيء: أزلت عَرَبَهُ، أي: فساده.

ويتعدى الأول بـ (عن)، والباقي بالهمزة.

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو وُلِدَ له ولد عَرَبِيّ اللون، أو تكلم بالفحش، أو أعطى العربون.

فهذه عشرة معان. والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة - كما ستعرفه - ويصح أن يكون من الخمسة بعده.

(ص): قال الجمهور: لفظي: فهو أثر يجلبه العامل، ظاهراً أو مُقَدَّرًا قيل: أو منوي وخص المقتدر بما ألفه منقلبة، والمنوي بغيره.

وقيل: معنوي، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً، أو تقديرًا، قيل: أو محلاً في المبني.

(ش): اختلف: هل الإعراب لفظي، أو معنوي؟

(١) تمام الحديث: «الثيب تُعرب عن نفسها، والبكرُ رضاها صمئُها». رواه ابن ماجه في النكاح باب ١١، وأحمد في مسنده (٤/١٩٢).

على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف^(١) والشلّوبين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين.

وحده على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخر كما سيأتي، والمراد بـ (الأثر): الحركة، والحرف، والسكون، والحذف. وبـ (المقدر): ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي.

وقولنا: (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتيان نحو: «الحمد لله»، ومن حركة البناء، وسائر الحركات.

فإن قلت: فلم لم تزد في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور)؟ قلت: قد صرح هو في (شرحه)^(٢) بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَزّاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة.

وقد ذكرته بعد ذلك مفصلاً من الحدّ فهو أفعُدْ، لِثَلَا يُتَوَهَّم كونه من تمامه، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر، كما سيأتي.

وذهب الأعلام^(٣) وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان.

وعلى هذا فحده: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً^(٤).

واستدل لصحة الأول^(٥) بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعْمُوكَ)

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣ هـ، وقيل سنة ٦٠٩ هـ. له من الكتب: تبرة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، الرد على أبي زيد السهيلي، شرح الجمل للزجاجي في النحو، مفتاح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لسيبويه في النحو. (هدية العارفين: ١/٧٠٤).

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٣٤). وكتاب شذور الذهب لابن هشام كتاب جليل القدر معول عليه في العربية، وله عليه شرح، وعليه حاشية مسماة شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي المتوفى سنة ٨٣٦ هـ، وعلى هذا الشرح حاشية كتبها جلال الدين السيوطي. وهناك شروح أخرى على الشذور انظرها في كشف الظنون (ص ١٠٢٩، ١٠٣٠).

(٣) الأعلام: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المالكي، المعروف بالأعلام. ولد سنة ٤١٠ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. له من التأليف: شرح أبيات الجمل الكبيرة للزجاجي في النحو، شرح الجمل المذكورة، شرح الحماسة، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. (هدية العارفين: ٥٥١/٢).

(٤) أي تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

(٥) أي أن حدّ الإعراب على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

ونصب (سُبْحَانَ اللَّهِ) و (رُؤَيْدَكَ)، وجرّ (الْكَلَاع) و (عِزِيْط) من ذي الْكَلَاع^(١)، وأمّ عِزِيْط^(٢)، فلا يصح قولٌ مَنْ جعله تغييراً.

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب. وَرَدَ بأن الأول مجاز. والثاني يرد عليه المبني على حركة فانه كذلك.

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضاف إليه^(٣) في قولهم: حركات الإعراب. وأجيب بأنها بيانية. وبأنها توجد في المبني. وأجيب بأنها غيرها. وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب. وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به. وبأن السكون ليس بأثر. وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة، وحذفها. وبأن فيه تخصيصاً للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف.

وقسمه بعضهم: إلى ظاهر، ومقدّر، ومنويّ. وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو: ملهى. والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو: حُبْلَى وَأَرْطَى^(٤). وبغير الألف كَغَلَامِي.

وكذلك تقسيم التغير إلى لفظي، وتقديرّي هو المشهور.

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظي وتقديرّي ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

(ص): ومحله آخر الكلمة، أو ما نُزِلَ منزلته.

(ش): المراد بآخر الكلمة نحو: الدّالّ من زيد، والميم من يقوم. وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون، وحذفها، وليست هي آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر، بل المضير الذي هو الفاعل، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وكذا اثنا

(١) ذو الْكَلَاع: ملك حميريّ من ملوك اليمن. سمي ذا الْكَلَاع لأنهم نكلعوا على يديه، أي تجمعوا. (لسان العرب: مادة كلع).

(٢) أمّ عِزِيْط وأمّ العِزِيْط: العقرب. (لسان العرب: ٣٥٠/٧ - مادة عرط).

(٣) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

(٤) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، شبيه بالغضا ينبت عصياً من أصل واحد يطول قدر قامته وله نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة. واحدته أرطاة. (لسان العرب: ٢٥٤/٧ - مادة أرط).

عشر، واثنى عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، قال ابن جني في (الخاطرات)^(١):
لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه.
وقال ابن هشام: الذي يظهر في الجواب أن (عشر) حالٌ محلّ النون، والنون بمنزلة
التنوين.

تنبيه: يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبني لا حَرَفَ إعراب له. قال ابن
يعيش^(٢): وربما سمي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان
محلّ الإعراب.

(ص): والصحيح أنه زائد على الماهية، ومقارنُ الوضع.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الإعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان، وذكر ابن مالك أنه
جزء منها، وبعضها، ووهاه أبو حيان.

الثانية: ذكر الزجاجي في (أسرار النحو)^(٣): أن الكلام سابق الإعراب في المَرْتَبَةِ.
وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعَرَّب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت، أو نطقت به مُعَرَّباً
في أول تَبَلُّل ألسنتها به؟ ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام، كتقدّم الجسم الأسود على
السّواد وإن لم يزايله؟ خلاف للنحاة. وفي (اللباب)^(٤) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني،
لأن واضح اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدَّ أن يعرض فيه لبس، فحكّمته
تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام.

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٦٩٩) باسم: «الخاطرات».

(٢) انظر شرح المفصل (٥١/١). وابن يعيش: هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن علي
الأسدي الموصلّي الأصل الحلبي المولّد والدار الشهير بابن الصانع النحوي. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي سنة
٦٤٣ هـ بحلب. من تأليفه: شرح المفصل للزمخشري، شرح تصريف الملوكي، وحاشية على تصريف
العزّي لابن جني. (هدية العارفين: ٥٤٨/٢).

(٣) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٠): «الإيضاح في النحو»، وسماه السيوطي في الأشباه
والنظائر (٦/١): «إيضاح علل النحو» وسماه أيضاً (٨٥/١): «إيضاح أسرار النحو»، وسماه في البغية
(٧٦/٢): «الإيضاح». وكلها مسميات مختلفة لكتاب واحد لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ.

(٤) «اللباب في علل البناء والإعراب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

(ص): وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما.

(ش): مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فَرُغَ في الأفعال، لأن الاسم يَقْبَلُ بصيغة واحدة معانيَ مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجزم في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِضُ، لاختلاف صيغِهِ باختلاف المعاني.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك، وتشرّب اللبن، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما، وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول، وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له، لا بذاته، فهو فرغ. وهذا هو القول الثاني المطوي في (المتن)^(١).

قال في (الارتشاف)^(٢): وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة.

(١) أي قوله في المتن فيما سبق: «وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما» ولم ينص على الثاني، وهو هذا القول المذكور هنا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

(٢) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

البناء

(ص): والبناء ضِدُّه.

(ش): البناء ضِدُّ الإعراب، فعلى القول بأنه (لفظي) يُحَدُّ - كما أفصح به في التسهيل^(١) - بأنه ما جيء به، لا لبيان مقتضي عامل من حركة، أو حرف، أو سكون أو حذف.

وعلى أنه (معنوي) يُحَدُّ كما قال ابن جني في (الخصائص)^(٢): بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سمي بناءً، للزومه طريقة واحدة، كلزوم البناء موضعه. وينقسم أيضاً إلى ظاهر، كـ (اضرب) و (ضرب)، وإلى مقدّر، كـ (عُد) أو (رُد) أمراً.

ومحله آخر الكلمة كما مثّل. ولا يكون فيما نُزّل منزلته - فيما أعلم - وهو فرع في الأسماء. وقيل: في الأفعال. وقيل: فيهما.

[المبني]

(ص): والمبني: الحروف، والماضي، وكذا الأمر خلافاً للكوفية. والاسم؛ قيل: إن أشبه الفعل المبني. وقيل: إن لم يركّب. وقيل: إن تضمّن معنى الحرف. وقيل: أو وقع موقع مبني، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه. وقيل: أو كثرت علل منع الصرف.

والمختار وفقاً لابن مالك، وأبي الفتح، وأبي البقاء: إن أشبه الحرف بلا معارض.

(ش): هذا حصر للمبنيات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضي، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما.

(١) انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (ص ١٠).

(٢) انظر الخصائص (١/٣٧).

فإن قيل: قد يحصل الإلباس في بعض الحروف. ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتها واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي.

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي)، ووقوع (لام الأمر) ابتداءً، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناحية أتى بغيرها من حروف النفي نحو: (ما).

وأما الأمر فالبصرية على بنائه. والكوفية على إعرابه.

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً، أو لا؟ فعلى الأول: هو معرب، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه. وعلى الثاني: هو مبني، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لإعرابه. وربما علل الكوفية ذلك: بأنه مقتطع من المضارع، فأعرب كأصله.

والبصرية: لا يرون ذلك، بل يقولون: إنه أصل برأسه - كما تقدم. فالخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في أصلين، وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب (السلسلة)^(١) الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني^(٢) في الفقه، ولسلسلة الذهب^(٣) للزركشي^(٤) في الأصول.

والاسم بعضه مبني قطعاً. ثم اختلف في سبب البناء. هل هو شيء واحد أو أكثر؟. فذهب كثيرون إلى الثاني: فمنهم من قال: من أسبابه شبه الفعل المبني، ومثله: بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنيّا، لشبههما بـ (انزل) و (بُعْد) في المعنى. وردّ هذا - (طرداً)^(٥) - بلزوم بناء (سقياً) لك، و (ضرباً) زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، و (عكساً)^(٦) بلزوم إعراب (أف) و (أوه)، لأنهما بمعنى: (أتضجر) و (أتوجع) المُعْرَبَيْنِ.

(١) اسمه الكامل: «السلسلة الموشحة في العلوم العربية». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٢) هو «سلسلة الواصل» في فروع الشافعية، للشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ. وإنما سماه بذلك لأنه يبنى فيه مسألة على مسألة ثم يبنى المبني عليها على الأخرى. انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٣) «سلسلة الذهب» في الأصول، قال فيه: «فهذا كتاب أذكر فيه مسائل من أصول الفقه بديعة المثال، منها ما تفرع على قواعد منهم مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية نقحها الفكر وحررها... إلخ». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٤) هو بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ. انظر هدية العارفين (٢/ ١٧٤)، وكشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٥) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت (التعريفات للجرجاني: ص ١٤١).

(٦) العكس: هو التلازم في الانتفاء، بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود؛ وقيل: العكس عدم =

ومنهم من قال: من أسبابه: عدم التركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركّب، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية.

وقيل: أسباب البناء: تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط، والاستفهام. ووقوعه موقع المبني كـ (نزال) الواقع موقع (انزل)، و (يا زيد) الواقع موقع كاف الخطاب. ومضارعه لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كـ (حذام) فإنه ضارع (نزال) الواقع موقع (انزل) في العدل والتعريف. وإضافته إلى مبني كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضي. وزاد بعضهم: أن تكثر علل منع الصرف. قال ابن جني في (الخصائص): ذهب بعضهم: إلى أنه إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً، لأنه ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه، فإنّ ثمّ العلمية والتأنيث، والعدل عن حاذمة، وقاطمة.

قال: وما ذكره فاسد، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير.

وقوله: ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ممنوع. وتمثله بباب حذا. مردود، فإن سبب البناء فيه شبهه بذكر الك و نزال.

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، ولم يُنَّ، وذلك: (أذريجان) فإن فيه العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون اهـ كلام ابن جني.

والذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه، وكذلك أبو البقاء في (التلّيقين)^(١) ثم رأيت أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار^(٢) وعبارته: وأما ما بني من الأسماء، فإنما بني لشبهه بالحرف، ثم حكى

= الحكم لعدم العلة. والعكس في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردّاً إلى أصل آخر، كقولنا: ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج، وعكسه ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع؛ فيكون العكس على هذا ضد الطرد. (التعريفات للجرجاني: ص ١٥٣).

(١) «التلّيقين في النحو» لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وعليه شرح لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، وشرح للقاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن إبراهيم الكناني البليسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٨٢).

(٢) أكمل الدين العطار: هو محمد بن محمود بن كمال الدين أحمد البابرّي أكمل الدين المصري الفقيه الحنفي. ولد سنة ٧١٢، وتوفي سنة ٧٨٦ هـ. له من التصانيف: الإرشاد في شرح الفقه الأكبر لأبي =

كلامهم في البناء للخروج عن النظائر، وللوقوع موقع الأمر، ثم قال: وهذا إنما هو على وجه التقريب، والصحيح: أن كل اسم بُني، فإنما بني لشبهه بالحروف. وهذا الشبه على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي نحو (كم)، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين.

والمعنوي: أن يتضمن معنى الحرف، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده. وهذا مذهب الخُذّاق من النحويين. اهـ كلامه بحروفه.

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له، وذلك كـ (أي) شرطاً واستفهاماً وموصولة، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة.

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُنْ)، فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فيها، فإنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي مبنية.

وقال بعضهم: إنما أعربت (أي) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبتنيات الإعراب كما صَحَّحُوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التصحيح. وبذلك جزم ابن الأنباري^(١) في كتابه (لَمَعَ الأدلة)^(٢).

[شَبَهُ الحرف]

(ص): في وَضَعَهُ على حرف أو حرفين. و (أب) ونحوه ثلاثي. و (مع) لزمت الإضافة. وقيل: أصلها: (مَعَي).

= حنيفة، الأنوار في شرح المنار للنسفي، تفسير القرآن، التقرير في شرح أصول البزدوي، شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وغيرها. انظر هدية العارفين (١٧١/٢).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي الشافعي. ولد سنة ٥١٣، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ. له أكثر من سبعين تصنيفاً ذكرها إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٥١٩/١، ٥٢٠).

(٢) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٥٦٤) باسم: «لمعة الأدلة في أصول النحو» وقال: رتبته على ثلاثين فصلاً. وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الجامعة السورية بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني بعنوان: «الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة».

ومعناه - ولو لم يوضع - كالإشارة، وذان، وتان للتثنية. واستعماله بأن ينوب عن الفعل، ولا يتأثر كأسماء الأفعال، وقيل: هي منصوبة بمضمر. وقيل: هي مبتدآت: فلتضمّنها لام الأمر، وحمل الباقي. وافتقاره بتأصل كموصول. وإهماله كأوائل السور. ولفظه كـ(حاشا). وعلّة المضمر المعنوي. أو الافتقار. أو الوضع في كثير. أو استغناؤه باختلاف صيغته. احتمالات.

(ش): الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستة:

أحدها: (الوضعي) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلا لم يكن للعدول عنها إليها فائدة.

فإن أورد على ذلك نحو: (أب) و (أخ) و (حم) و (هن) و (قم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين. فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها^(١)، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطاريء.

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح - كما سيأتي في الظروف - فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشبه - كما تقدّم في (أي) - وقيل: إنها ثلاثية الوضع، وأن أصلها: (معي) فحذفت لامها اعتباطاً، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال، فيقال: معاً.

تنبيه: قال أبو حيان: لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك^(٢). وقال ابن الصائغ^(٣): قال سيبويه^(٤) في باب التسمية: إذا سميت بباء (اضرب) قلت: (أب) باجتلاب

(١) أي لام «فعل» فـ «أب» أصلها «أبو» حُذفت واوها. وهكذا أيضاً في البواقي.

(٢) لم نترجم لابن مالك فيما سبق فنستدرك ترجمته هنا. وهو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي. ولد سنة ٦٠٠، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (١٣٠/٢).

(٣) ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي؛ تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٤) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب. توفي بمدينة ساوة سنة ١٧٧ هـ. انظر هدية العارفين (٨٠٢/١).

همزة الوصل، وبالإعراب. قال ابن هشام^(١): وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضعي.

الثاني: (المعنوي) بأن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تكون للحرف، سواءً وضع لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط، أم لم يوضع كأسماء الإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه، وهو الإشارة، لأنه كالتنبيه، والتشبيه، والخطاب، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل.

واعترضه الشيخ سعد الدين^(٢) بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يُشار بها إلى معهود ذهنياً وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفاً. غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية.

فإن أورد على هذا الشبه تنبيه اسم الإشارة، فإنها معربة بالألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبه بالتنبيه التي هي من خصائص الأسماء.

الثالث: (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أي عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً، ولا محلاً، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هي بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهي: (إن) وأحواتها، فإنها تعمل عمل الفعل، ولا تتأثر بالعوامل. وهذا على مذهب من

(١) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام. ولد سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٦٣ هـ. من مصنفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب وشرحها، شرح التسهيل، قطر الندى وبلّ الصدى وشرحها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٤٦٥). وهناك نحوي آخر معروف بابن هشام، وهو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي أبو عبدالله النحوي المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي. توفي سنة ٦٤٦ هـ. له: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، الاقتراح في تلخيص الإيضاح لأبي علي الفارسي، التقييد على الممتع لابن عصفور في التصريف، شرح ألفية ابن معط في النحو، غرر الصباح في شرح أبيات الإيضاح، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب. (هدية العارفين: ٢/ ١٢٤).

(٢) هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني الحنفي الشهير بالتفتازاني. ولد سنة ٧٢٢ هـ، وتوفي بسمرقند في المحرم سنة ٧٩٢ هـ. من تصانيفه: إرشاد الهادي في النحو، تركيب الجليل في النحو، التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول، تهذيب المنطق والكلام، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، وهو رأي الأخفش^(١). ونسبه في (الإيضاح)^(٢) للجمهور.

وفيها قولان آخران: أحدهما: أن محلّها نصب بأفعال مضمرة، وعليه المازني^(٣). والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في: أقائم الزيدان.

وعلى القولين إنما بُيِّنَتْ لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر، وحمل الباقي عليه طُرْدًا للباب.

واحترزنا بقولنا: (ولا يتأثر) من المصدر الواقع بدلاً من فعله نحو: ﴿فَضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] فإنه ينوب عن الفعل، ويتأثر بالعوامل، فأعرب لعدم مشابهته للحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل.

الرَّابِع: (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمم معناه كالموصولات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا، ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجمله، إلى صفتها، والفاعل للفعل، والمبتدأ للخبر. وإعراب اللذان واللذان لما تقدّم في ذان، وتان^(٤).

الخامس: (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السور، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة، ولا معمولة.

(١) هناك عدة نحويين معروفين بهذا اللقب، وأشهرهم اثنان: الأول هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢٢١ هـ. له من التصانيف: كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب المسائل الصغير، كتاب المسائل الكبير، كتاب المقاييس، كتاب الوقف التام، معاني الشعر، معاني القرآن. والثاني: هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٣١٥ هـ. من تصانيفه: كتاب الأنواء، كتاب الثنية والجمع، كتاب الجراد، كتاب المذهب، تفسير رسالة كتاب سيبويه، شرح سيبويه. انظر هدية العارفين (١/ ٣٨٨ و ٦٧٦).

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. من تصانيفه: تفسير كتاب سيبويه في النحو، الديباج على الخليل من كتاب أبي عبيدة، علل النحو، كتاب الألف واللام، كتاب التصريف، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب ما يلحن فيه العامة. (هدية العارفين: ١/ ٢٣٤).

(٤) تقدم قريباً ص ٦٢.

وهذا على القول بأن أوائل السور لا محلّ لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه. وقيل: إنها في محل رفع على الابتداء، أو الخبر، أو نَصْبٍ بـ (قرأ)، أو (جرّ) قَسَمًا - وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة: كالف، باء، تاء، ثاء، جيم، وأسماء العدد: كواحد، اثنين، ثلاثة.

السادس: ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ. ومثلها (على) الاسميّة، و (كلّا) بمعنى: حقّاً ذكرهما ابن الحاجب.

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر.

ومن ذلك المضمرات، فإن فيها الشبه المعنويّ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف.

والافتقاريّ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره.

والوضعيّ، إذ غالب الضمائر على حرف، أو حرفين، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد.

زاد ابن مالك في (التسهيل): و (الجُمُودِيّ)، فإنه عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف، وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة، ويمكن رجوعه إلى اللفظيّ بتكلف.

زاد أيضاً: و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، وذلك مغن عن الإعراب، لحصول الامتياز به.

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستة أيضاً.

وفي (أمالى ابن الحاجب)^(١): إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف، فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلّا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل - وإن كان نوعاً آخر - إلّا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

(١) «أمالى ابن الحاجب» طبع سنة ١٩٨٩ هـ، بدراسة وتحقيق فخر سليمان قدّارة، وصدر عن دار الجيل ببيروت ودار عمّار في عمّان. وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٦٢): «مجلد فيه تفسير بعض الآيات وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية التحقيق».

المُعَرَّبُ من الأسماء والأفعال

(ص): والمعرب اسم بخلاف ذلك. والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني. وقيل: إبهامه، وتخصيصه، قيل: ودخول اللام. قيل: وجَرَيَانِه. فإن لحقته (نون) إناث بُني خلافاً لابن درستويه^(١).

أو تأكيد فثالثها الأصح إن بآشَرَتْ. لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه.

(ش): المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة. وهو كثير جداً.

قال ابن خروف^(٢): أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبني.

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع، لكن اختلف في علة إعرابه.

فقال البصريون: إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه يصلح للحال والاستقبال، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير، ويتخصص بالتعريف. قيل: وفي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر.

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جَرَيَانِه على حركات اسم الفاعل وسكناته.

وقال الكوفيون: إنما أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. قال

(١) ابن درستويه: هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي. ولد سنة ٢٥٨، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ. له مصنفات عديدة، منها: احتجاج القراء، أدب الكاتب، الإرشاد في النحو، الأضداد في علم اللغة، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٤٤٦).

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي. تقدمت ترجمته؛ راجع الفهارس العامة.

صاحب (البديع)^(١): وذلك أنه يصلح للأزمة المختلفة: من الحال والاستقبال، والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غداً، ولم يضرب أمس كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية، والإضافة. وقال ابن مالك: بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يُمَيِّز بينها إلا الإعراب، كما في مسألة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلماذا جعل في الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً، قال: والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء، ومجارة اسم الفاعل، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها. اهـ.

قال ابن هشام: وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون قبوله، ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وأدعى أن الإعراب بالشبه.

فإن لحقت المضارع نون إناث بُني. وذُكر له ثلاث علل:

الحمل على الماضي المتصل بها، ونقصان شبهه بالاسم، لأن النون من خصائص الأفعال، كما تعارض الإضافة ونحوها سبب البناء. وتركبه معها، لأن الفاعل كالجاء من فعله.

فإن قيل: فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف)، أو (واو) أو (ياء)، قيل: منع من ذلك شبهه بالمتنى والجمع.

وأدعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا خلاف في بنائه معها. وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم، ابن درستويه والسّهيلي وابن طُلحة، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجه، وبقاء موجه دليل على بقاءه، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

(١) «البديع في النحو» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ، ذكره ابن هشام في المغني وسماه ابن الزكي، وقال: خالف فيه النحاة وأكثر أبو حيان من النقل عنه (كشف الظنون: ص ٢٣٦). و«البديع في النحو» أيضاً لأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ. (إيضاح المكنون: ١/١٧٢). والأرجح أن مقصود السيوطي هنا من «صاحب البديع» هو محمد بن مسعود الغزي.

وإن لحقته نون توكيد فأقوال: أَصَحُّهَا بِنَاؤُهُ - إن بَاشَرْتُ لتركِّبه معها، وتنزُّله منزلة صدر المركب من عَجْزِهِ.

وإعرابه إن فصلت منه بألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة - ولو تقديرًا - لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركيب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً، ويدلّ على إعرابه حيثُ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو: هل تَفْعَلُونَ، فإنه عند الوقف تحذف، وتردّ الواو والنون، فيقال: هل تَفْعَلُونَ، ولو كان مبنياً لم يختلف حال وصله ووقَّفه.

والثاني: مبنيّ مطلقاً، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله.

والثالث: الإعراب مطلقاً، كمثّل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث.

وإن لحقه حرف تنفيس وهو: السين وسوف، فالجمهور على إعرابه. وزعم ابن دُرُسْتَوَيْهِ أنه مبنيّ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً، ولأنه صار به مستقبلاً، فأشبهه (الأمر).

وأجيب بأن لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم، إذ لا يدخلان عليه، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى، وبعضها للمضيّ فلا يجمع التنفيس الذي هو للاستقبال.

تنبيه: قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء، كما سيأتي في الجوازم.

(ص): وزعم الأخفش: بناء جمع المؤنث نصباً، وغير المنصرف جرّاً. والزَّجَّاج^(١): المثنى. وفي ما قبل التركيب. ثالثها المختار وفاقاً لأبي حيان: وَاسِطَةٌ. وأُجْرِيَتْ في المَخْكِيّ بـ (مَنْ)، والمُتَّبِع. والمضاف للياء معرب. وثالثها واسطة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، والكسرة في الأول، والفتحة في الثاني حركتا إعراب.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزَّجَّاج. توفي سنة ٣١١ هـ. صنف من الكتب: الأمالي في النحو، جامع المنطق، خلق الإنسان، خلق الفرس، شرح أبيات كتاب سيبويه، كتاب الاشتقاق، كتاب الأنواء، كتاب العروض، كتاب الفرق، كتاب فعلت وأفعلت، كتاب ما يتصرف وما لا يتصرف، كتاب المقصور والممدود، كتاب النوادر، كتاب الوقف والابتداء، مختصر في النحو، معاني القرآن في التفسير. (هدية العارفين: ٥/١).

وذهب الأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة، وقال:

إنهما يعربان في حالين^(١)، ويُنَيَّان في حال^(٢).

وَرَدَ بَأَن ذلِكَ لا نظير له، واحتجَّ بَأَن (أَمَسَ) كذلك.

وأجيب بَأَن (أَمَسَ) لا يبنى إلَّا حالَ تضمُّنه معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن.

قال الفارسي في (العسكريات)^(٣): ومما يدلُّ على إعرابهما في الحالة المذكورة: أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء.

الثانية: زعم الزجاج: أن المثنى مبني لتضمُّنه معنى الحرف، وهو العاطف، إذ أصل قام الزيدان: قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر.

الثالثة: في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: وعليه ابن الحاجب أنها مبنية لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعُلِّلَ غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة.

الثاني: أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل.

والثالث: أنها واسطة لا مبنية ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قاف، سين، وليس في المبنيات ما يكون كذلك. وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان.

الرابعة: المحكي بـ (من) نحو: مَنْ زَيْدٌ، مَنْ زَيْدًا، مَنْ زَيْدٍ.

قيل: إنه واسطة، وإن حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب، ولا بناء. قال أبو حيان: وهو الصحيح، وقيل: إنه معرب وحركته حركة إعراب، وأنه في الرفع خبر (مَنْ)، وفي النصب مفعول فعل مُقَدَّر، وفي الجر بدل.

وقيل: إنه مبني. واختاره ابن عصفور، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه.

الخامسة: المتبع نحو: «الحمد لله» بكسر الدال.

(١) جمع المؤنث السالم يعرب في حالتي الرفع والجر، وما لا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب.

(٢) جمع المؤنث السالم يبنى في حالة النصب، وما لا ينصرف يبنى في حالة الجر.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكرية» لأبي علي الفارسي. انظر هدية العارفين (١/٢٧٢).

قيل: إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديرًا بمعنى: أنه قابل للإعراب.
وقيل: إنه مبني، وبه جزم ابن الصائغ.

السادسة: في المضاف إليه ثلاثة أقوال:

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات، وإن لم يظهر فيه الإ
فهو مقدّر كالمقصور، ونحوه.

والثاني مبني لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء،
الجُرجاني^(١) وابن الخشاب^(٢).

والثالث: واسطة لا مبني، لعدم السبب، ولا معرب، لعدم ظهور الإعراب فيه
هذا ابن جني.

[محلّ الحركة]

(ص): مسألة: الحركة مع الحرف، وقيل بعده، وقيل قبله.

(ش): في محلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاه ابن جني في (الخصائص) بأدلتها و
باباً.

أحدها: - وهو قول سيبويه -: أنها تحدث بعد الحرف، واختاره ابن جني
ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين، مانعةً من إدغام الأول في الآخر نحو :
و (الضَّفَف)، كما تُفصل الألف بعدها بينهما نحو (الملال)، فلولا أن حركة الأول
الرتبة لما حجزت عن الإدغام. وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف، إذ الضمة
الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجمع حركة
فينشأ معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في
واحد.

والثاني: أنها معه.

واختاره أبو علي الفارسيّ، قال: ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها مع حرو

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر الشافعي الأديب النحوي المتوفى سنة ٤٧٤ ع

تصانيفه: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، المغني في شرح الإيضاح لا
الفارسي، وغيرها. (هدية العارفين: ٦٠٦/١).

(٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. واختاره أيضاً أبو حيان، وأبو البقاء في (اللباب)، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك، كما يوصف بالشدة، والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف، ولا تتأخر عنه، وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها، لتحركها، فلو كانت بعدها لم تُقلب.

والثالث: وهو أضعفها: أنها قبله.

قال ابن جنّي^(١): ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في (يعد) وبابه، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يؤعد) لو خرج على أصله - فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها. قال: ويطلبه إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة ك (ضارب) مثلاً، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد، لا بعد فتحة.

قال الفارسي: وسبب الخلاف لُطْفُ الأمر، وعُمُوضُ الحال.

(١) انظر الخصائص (١/ ٣٢١ - ٣٢٧).

تقسيم الحركات

(ص): وهي: إعراب، وبناء، وحكاية، وإتباع، ونقل، وتخلص من سكونين. قيل: وحركة المضاف للياء، ورجحه أبو حيان. وعندني: ومناسبة، وتعمها. وهل حركة الإعراب أصل، أو البناء أو هما؟ أقوال. وليساً مثليين خلافاً لقطرب. وهو لفظي. ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح.

(ش): الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء - وسأتيان - وحركة حكاية، نحو: من زيد، من زيدا، من زيد. وحركة إتباع كقراءة «الحمد لله» بكسر الدال، «للملائكة اسجدوا» [البقرة: ٣٤] بضم التاء.

وحركة نقل كقراءة «قَدْ أَفْلَحَ» [المؤمنون: ١]. «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ» [البقرة: ١٠٦] بفتح الميم.

وحركة تخلص من سكونين نحو: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ» [البينة: ١].

والسابعة: واستدركها أبو حيان وغيره على (التسهيل) - حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم إعراباً، ولا بناءً، ولا هي من الحركات الستة. وعندني أن يقال بدلها: حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها.

واختلف في حركات الإعراب، وحركات البناء، أيهما أصل؟

ف قيل: حركات الإعراب، لأنها لعامل. وقيل: حركات البناء، لأنها لازمة. وقيل: هما أصلان. قال بعضهم: وهو الصحيح.

قلت: وينبغي أن يكون الخلاف مبنياً على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط، أو فيها وفي الأفعال، أو في الأفعال فقط؟

فعلى الأول: يكونان أصليين، كما أن الإعراب والبناء أصلان. وعلى الثاني: حركات الإعراب أصل، لأن البناء فرع فيهما.

وعلى الثالث: حركات البناء، لأنه الأصل في الاسم الأشرف.

والذي يظهر ترجيحه: أن حركات الإعراب فقط أصل، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. ثم إن الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء.

وقال قُطْرِب: هِيَ هِيَ.

والخلاف لفظي، لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع، والنصب، والجزء، والجزم. وعلى حركات البناء الضم، والفتح، أو الكسر، والوقف.

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه.

وفي (اللباب) لأبي البقاء: ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها.

والمحققون على خلافه، لأن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختص بمخرج، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام، وبقيت الحركة قبله بكمالها، فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف.

(ص): مسألة.

الأصل في البناء السكون كالأمر، فالفتح كالماضي، فالكسر، فالضم. ولا يكونان في الفعل خلافاً للزنجاني^(١). وقد تقدّر ويُناب عنها.

(ش): الأصل في البناء السكون، لأنه أخفّ، فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون في الحروف نحو: قَدْ، وهَلْ، وِبَلْ. والأفعال، كالأمر، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناء. والأسماء نحو: مَنْ، وَكَمْ.

(١) هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي الفقيه الأديب اللغوي. توفي سنة ٦٦٠ هـ. من تصانيفه: المعرب عما في الصحاح والمغرب في اللغة، الهادي في النحو والتصريف وشرحه، فتح الفتاح في شرح المراح، تصحيح المقياس في تفسير القسطاس في العروض، ومعيار النظر في علوم الأشعار. انظر بغية الوعاة (ص ٣١٨)، وروضات الجنات (ص ٤٦٥)، وهديّة العارفين (١/ ٦٣٨)، وكشف الظنون (ص ١٣٢٦، ١٥٧٨، ١٦٥٠، ١٧٣٨، ١٨٦٩، ٢٠٢٧)، وإيضاح المكنون (٢/ ٥١٧).

والفتح: يكون في الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثمّ، وراو العطف وفائه، والماضي المجزّد، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأيّان.

والكسر والضمّ يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه، ومنذُ، وأمس، وحيثُ، ونحنُ، ولا يكونان في الفعل. وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي)^(١) وجودها فيه في نحو: (ع) و (ش) و (رذ) بضم الدال.

وهو مردود، فإن الأول مبنيّ على الحذف، والثاني على السكون تقديرًا، والضمّة إتياع، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة، وأسباب تخصيص الفتحة، والكسرة، والضمّة في كتاب (الأشباه والنظائر)^(٢) وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه.

وقد يقدر سكون البناء وحركته، كما تقدر حركات الإعراب. مثال تقدير السكون: (رذ) إذا ضممت الدال إتياعاً.

ومثال تقدير الفتح: (عدًا) ونحوه من الماضي المعتل الآخر.

ومثال تقدير الضم: (يا سيويّه)، فإنه مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضمة تقديرًا. كما سيأتي في المنادى.

وقد ينوب عن السكون الحذف، وعن الحركة الحركة، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب.

مثال نيابة الحذف عن السكون: (اغزّ) و (اخشّ) و (ازم) و (اضرباً) و (اضربوا) و (اضربي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة: (لا مسلمات لك)، نابت الكسرة عن الفتحة.

ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، (لا رجلان) على لغة (كنانة)، نابت الياء والألف عن الفتحة.

وفي (يا زيدان)، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضمة.

(١) «الهادي في النحو والتصريف» وشرحه كلاهما للزنجاني. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢٠٢٧): «ذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في ذي الحجة سنة ٦٥٤ هـ».

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، رتبّه على سبعة فنون كل قسم مؤلف مستقل له خطبة واسم ومجموعه هو الأشباه والنظائر، وهي: المصاعد العلية في القواعد النحوية، تدريب أولي الطلب في ضوابط كلام العرب، سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب، اللمع والبرق في الجمع والفرق، الطراز في الألغاز، المناظرات والمجالسات والمطارحات، والتبر الذائب في الأفراد والغرائب. انظر كشف الظنون (ص ١٠٠، ١٠١). وقد طُبِعَ هذا الكتاب عدة طبعات.

أنواع الإعراب

(ص): مسألة.

أنواع الإعراب رفع للعمد، ونصب للفضلات، وجزّ لما بينهما، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية. وخصّ الاسم بالجزّ، وقيل: ليس إعراباً له، بل ضعف للنصب. والفعل بالجزم.

(ش): أنواع الإعراب أربعة: الرفع: وهو إعراب العمدة. والنصب: وهو إعراب الفضلات.

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمدة، لأنها أفل، إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز. وقد يتعدّد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخفّ أولى به.

والجزّ: وهو: لما بين العمدة والفضلة، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب. والجزم: خلافاً للمازنيّ في قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين.

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل، لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل، وعدم تعلّقها بعامل آخر. فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفزع عليهما، ويشاركه المضارع في حكمهما. وأما الجزّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، فضعف عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم.

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر، ليكون لكل واحد من صنفَي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب. وقال أبو حيان: الصواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء

الساكنة للماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات - ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لِمَ كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع، والذي كان يجب قياساً هنا خَفَضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل. وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل، لا للفعل. وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلان من جهة واحدة. انتهى.

(ص): والأصل رفع بضم، ونصب بفتح، وجر بكسر، وجزم بسكون. وخرج عن ذلك سبعة.

(ش): الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما.

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، والجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي. قيل: وكان القياس أن يقال: برّعة، ونّصبة، وجرّة، لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً.

الباب الأول : ما جُمِعَ بألفٍ وتاء

(ص): الأول ما جمع بألف وتاء، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفية الفتح. وهشام في المعتلّ، وكذا (أولات)، وما سُمّي به كأذرعات وقد يُجرى كأرطاة، أو يُكسر ولا ينون.

(ش): الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جزّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جزّه.

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكر كإضطبلات، والسالم كما ذكر والمغتر نظم وإجلده كتّمرات، وعُرفات، وكسرات. ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك.

أما رفع هذا الجمع وجزّه فبالضمة والكسرة على الأصل.

وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً. وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصة، كلغة، وثبة^(١)، وحكي: سمعت لغاتهم. وألحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة

(١) الثبة: العصبه من الفرسان، والجمع ثباتٌ وثبونٌ وثبونٌ على حدّ ما يطرد في هذا النوع، وتصغيرها ثُبَيْة. والثبة والأثبية: الجماعة من الناس، وأصلها ثُبِيٌّ، والجمع أثابيّ وأثابية، الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة. وقال ابن جني: الداهب من ثبة واو، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذف لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنة وعضة. وقال ابن بري: الاختيار عند المحققين أن ثبة من الواو وأصلها ثبوة حملاً على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واواً نحو عزة وعضة، ولقولهم ثبوت له خيراً أو شراً إذا وجهته إليه، كما تقول جاءت الخيل ثبات أي قطعة بعد قطعة، وثبتت الجيش إذا جعلته ثبة ثبة. قال: وأثابيّ ليس جمع ثبة وإنما هو جمع أثبية. انظر لسان العرب (١٤/١٠٧، ١٠٨ - مادة ثبا).

(أولات)، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها، وهي: (ذات)، كما قال أبو عبيدة^(١): قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

وما سمي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات، اسمٌ لبلد فأصله: جمع أذرعة جمع ذراع - فالأشهر بقاءه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيجرّ وينصب فالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كأرطاة^(٢)، وعلقاة^(٣)، وسعلاة^(٤)، ويروى بالأوجه الثلاثة^(٥) قول امرئ القيس:

١٥ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا^(٦)

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري. أديب لغوي نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب. ولد سنة ١١٠، وقيل سنة ١١١ و ١١٤ و ١٠٨ و ١٠٩ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٠٩، وقيل سنة ٢١١ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢٠٨ و ٢٠٧ هـ. من تصانيفه: معاني القرآن، نقائض جرير والفرزدق، مقاتل الفرسان، أخبار قضاة البصرة، وغيرها. وقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب أن تصانيفه كانت نحو مائتي مصنف. انظر شذرات الذهب (٢/٢٤، ٢٥)، وتاريخ بغداد (١٣/٢٥٢ - ٢٥٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٠)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٥)، وهدية العارفين (٢/٤٦٦، ٤٦٧).

(٢) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر ينبت بالرمل وله نَوَّرٌ مثل نَوَّرَ الخلاف ورائحته طيبة. (٣) علقاة: واحدة علقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ. وذكر في اللسان أن ابن جني يرى أن الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب. وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق.

(٤) السعلاة الغول، وقيل هي ساحرة الجن. (٥) يجوز في «أذرعات» في الشاهد التالي، وهو اسم بلد في أطراف الشام، الأوجه الثلاثة الآتية: أولاً: الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لحال «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة وينون تنوين مقابلة لا تنوين تنكير. ثانياً: الكسر بلا تنوين؛ لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجرّ بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث. ثالثاً: الفتح بغير تنوين؛ لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بيشرب أدنى دارها نظراً عالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (١/٥٦)، والدرر (١/٨٢)، ورصف المباني (ص ٣٤٥)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٩٧)، وشرح أبيات سيويه (٢/٢١٩)، وشرح التصريح (١/٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٥٩)، وشرح المفصل (١/٤٧)، والكتاب (٣/٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١/١٩٦)، والمقتضب (٣/٣٣٣، ٤/٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٩)، وشرح الأشموني (١/٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤)، وشرح المفصل (٩/٣٤).

(ص): ويجمع بهما ذو التاء. وعلم مؤنث مطلقاً، لا قطاع المبني، قيل: ولا غير عاقل. وصفة مذكر لا يعقل، ومصغره، واسم جنس مؤنث بالالف، لا شاة، وشقة، وأمة، وفعل فعلان، أو أفعل غير منقولين إلى الاسمية على الأصح فيها، وفي غير ذات أفعل خُلف.

وشد في أم، فقليل: أمهات في الناس، وأمثات في غيرهم - وعكسه قليل - وما سوى ذلك، وقيل: يقاس ما لم يُكسر.

(ش): لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته، والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكر كطلحة، أو اسم جنس كتمرة، أو صفة كنسابة. أبدلت تاءه في الوقف هاء أم لا؛ كبت، وأخت. ويستثنى من ذلك: شاة، وشقة، وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الأصح ولو سمي بها، استغناءً بتكسيرها على: شياه، وشفاه، وإماء.

الثاني: علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء - كما تقدم - أم لم يكن: كزيب، وسعدى، وعفراء، سواء كان لعاقل - كما ذكر - أم لغيره.

وقال (ابن أبي الربيع)^(١): شرطه أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقةً بعناق، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالالف والتاء. قال في (شرح التسهيل)^(٢): ولم نره لغيره.

نعم يستثنى باب قطاع في لغة من بناه.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] بخلاف صفة المؤنث: كحائض، والعاقل: كعالم.

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل. كفلَيْسَات، ودُرَيْهَمَات بخلاف مصغر المؤنث نحو: أُرَيْب، وَخَيْصِر.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالالف سواء كان اسماً، كبُهْمَى، وصحراء أو صفة كحُبَلَى، وحُلَّة سِيرَاء^(٣).

ويستثنى فعلى فعلان: كسَكْرَى، فلا يقال سَكْرِيَّات، وفعلاء أفعل: كحمراء، فلا

(١) ابن أبي الربيع؛ تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. وعليه شرح لناظر الجيش. انظر الفهارس العامة.

(٣) السيراء: بردٌ فيه خطوط صفر.

يقال: حَمَراوات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه (الفراء) ^(١) وهو قياس قول الكوفيين - الآتي - في المذكر. ومحلّ الخلاف ما دام باقيتين على الوصفية، فإن سمي بهما جُمعا بالالف والتاء بلا خلاف.

أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالالف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر.

ومنه غيرهما كما امتنع جمع: أكرم ^(٢)، وأدر ^(٣) بالواو والنون، ولا فعلاء لهما.

واحترز بالمؤنث بالالف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة: كقِذْر، وشمس وعزْر، وعَنَاق، فلا يجمع بالالف والتاء.

وشدّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما، ثم الأكثر أن يقال في الأناسيّ: أمّهات وفي غيرهم: أمّات، بزيادة الهاء في الأول للفرق، وقيل: لأن أصل: (أمّ) (أمّهة) قال:

١٦ - أمّهتني خنْدِف، وألياسُ أَيْي ^(٤)

وقد تستعمل أمّهات في غير الأناسي، وأمّات فيهم، قال الشاعر:

١٧ - إذا الأمّهات قَبَحْنَ الرُّجُوءَ فَرَجَّتْ الظُّلَامُ بِأُمَائِكَا ^(٥)

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي. أديب نحوي لغوي مشارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم. ولد بالكوفة سنة ١٤٤، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأدب ابني المأمون العباسي، وصنف للمأمون كتاب الحدود في النحو. توفي الفراء في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ. من آثاره: المصادر في القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. انظر معجم الأدباء (٩/٢٠ - ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٤١١، ٤١٢)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٣٨)، وشذرات الذهب (١٩/٢، ٢٠)، وهدية العارفين (٢/٥١٤).

(٢) في اللسان (٥/١٥١ - مادة كمر): الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ.

(٣) الأدرّة: نفخة في الخصية، يقال: رجل أدرُّ بَيْنَ الأَدَرِّ. ولا يقال امرأة أدراء؛ إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر لسان العرب (٤/١٥ - مادة أدر).

(٤) الرجز لقضي بن كلاب في جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤، ١٣٠٨) وخزانة الأدب (٧/٣٧٩)، والدرر (١/٨٣)، وسمط اللّالي (ص ٩٥٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١)، ولسان العرب (١٣/٤٧٢ - أمه)، والمقاصد النحوية (٤/٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي القالي (٢/٣٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٥٦٤)، وشرح التصريح (٢/٣٦٢)، وشرح المفصل (١٠/٤)، والمحاسب (٢/٢٢٤)، والممتع في التصريف (١/٢١٧).

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٨٤)، ورصف المباني (ص ٤٠١)، وسرّ صناعة =

إعراب ما جمع بألف وتاء _____ ٨١
وما عدا الأنواع الخمسة من المؤنث شاذ أيضاً، مقصور على السماع كسموات،
وثِيَّيات^(١). وأشدّ منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات^(٢)، وحمامات
وحسامات.

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبّر من المذكر والمؤنث الذي
لم يكسّر، اسماً كان أو صفة: كحَمَامَات، وَسَجَلَات، وَجَمَلٌ سَبَحَل: أي ضخم وجَمَال
سَبَحَلَات، فإن كسّر امتنع قياساً ولذلك لَحَنُوا (أبا الطيّب) في قوله:

١٨ - ففي الناس بوقات لها وطبول^(٣)

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية. ويقال في ابنة، وبنت،
وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فما فيه ألف يقصر ويمدّ، فَبَيَات، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استثناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة
وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من
القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة أو قلبه
واواً نحو: فتيات، وقنوات، وسقّاءات، وسقّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف
التاء، وكان القياس (بنات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها،
فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة، وفي أخت (أخوات) بحذف التاء ورد المحذوف^(٤)، وكان
القياس (أختات) لما ذكر.

وفي هَنَّة (هَنَات)، و (هَنَوَات)، فالأول على لفظ هَنَة بلا ردّ والثاني بالردّ.

= الإعراب (٥٦٤/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٨٣/٢)، وشرح التصريح (٣٦٢/٢)، وشرح شواها
الشافية (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (٣/١٠)، ولسان العرب (٣٠/١٢ - أمم).

(١) ثِيَّيات: جمع ثيب، وهي من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأيّ وجه كان بعد أن مسّها. (اللسان:
٢٤٨). ووجه شذوذ هذا الجمع أنه صفة مؤنث مجرد من علامة التأنيث كحائض.

(٢) السرادقات: جمع سرادق، وهو ما أحاط بالبناء. وقال سيبويه: جمعه بالتاء وإن كان مذكراً حين لم
يكسّر. انظر اللسان (١٥٧/١٠ - مادة سردد).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة

وهو في ديوان المتنبي (٢٢٩/٣)، والدرر (٨٥/١)، والمحتسب (٢٩٥/١)، والمقرب (٨١/١).
والقياس في بوق الجمع على «بوق».

(٤) لم تردّ اللام في «بنات» وردّت في «أخوات» حملاً لكلّ على جمع مذكّره، وهو: أبناء وإخوة، لعدم الردّ
في «أبناء» والردّ في «إخوة». انظر حاشية الصبّان (٩٣/١).

جمع الهوامع/ ج ١/ م ٦

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات، ولو رُدّ لقليل: (ذَوِيَات) إذ لا مُها ياءٌ كما سيأتي.

وتجمع حروف المعجم بالألف والتاء، لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالباء، فإنه يجوز قَصْرُهُ، ومدّه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بَيَّات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز.

(ص): وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء أو لا: ثلاثي، صحيح عين ساكنة، غير مضاعف، ولا صفة.

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر. ويمنع ضم قبل ياء، وكسر قبل واو قبل: وياء. والفراء مطلقاً.

وشذ جروات، وعيرات، والتزم لَجَبَات وربعات، لفتح المفرد في لغة. وسكّنه المبرد^(١) قياساً. وَفَتَحُ جَوَزَات، وَيَبْيَضَات لغة، وكَهَلَات نادر، خلافاً لقطرب. وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصفة قليل، وغيره ضرورة سهلة.

(ش): تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثاً ثلاثياً، صحيح العين، ساكنها، غير مضاعف ولا صفة.

وسواء في الحركة: الفتحة، والضمّة، والكسرة، وفي المؤنث بالتاء، والعاري منها، فيقال في جَفْنَةٍ، وَغُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ، وَدَعْدَةٍ، وَجُمْلَةٍ، وَهِنْدَةٍ: جَفْنَات وَغُرْفَات، وَسِدْرَات، وَدَعْدَات، وَجُمْلَات، وَهِنْدَات.

بخلاف غير الثلاثي، كَجَيَّال^(٢) علماً للضبع، والمعتلّ العين كدولة، ونور علماً لمؤنث، وكذا نارة، ونار، ودِيْمَة، ودِيْم، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة، فإنه يبقى على حاله. فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو: جَوْزَة، وَيَبْيَضَة فجمهور العرب أيضاً على التسكين، ولغة هذيل الإتياع قرأ بعضهم: «ثَلَاثُ عَوَزَاتٍ لَكُمْ» [النور: ٥٨]،

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد؛ أبو العباس. أديب نحوي لغوي إخباري نسابة. ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، وأخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وتصدّر للاشتغال ببغداد. وأخذ عنه نفطويه وغيره. وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقتضب في النحو، الاشتقاق، احتجاج القراء وإعراب القرآن، المقصور والممدود، نسب عدنان وقحطان. انظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠ - ٣٨٧)، ومعجم الأدباء (١٩١/ ١١١ - ١٢٢)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣٠ - ٤٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١١٦، ١١٧)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠، ١٩١)، وهديّة العارفين (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) جَيَّال: علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث.

و ﴿عَوْرَاتِ النَّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، بالتحريك، وقال شاعرهم:

١٩ - أَخُو بَيْضَاتِ رَائِحٍ مُثَاوِبٌ^(١)

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة، أما هي، كَجَوْنَةٍ، وهي: السوداء أو البيضاء وعَبْلَةٍ، وهي السمينّة، فلا تتبعها هذيل كغيرها. وبخلاف المتحرّك العين، كَشَجَرَةٍ وَنَبَقَةٍ، وَسَمُرَةٍ، والمضاعف كجَنَّةٍ، وَجَنَّةٍ، وَجَنَّةٍ، والصفة كضَخْمَةٍ، وَجِلْفَةٍ، وَحُلْوَةٍ، فليس فيها إلا التسكين لثقلها، بخلاف الاسم.

وندر (كَهَلَاتٍ) بالفتح: جمع كَهْلَةٍ. وأجاز المبرد القياس عليه. نعم، فتح لَجَبَاتٍ، وَرَبَعَاتٍ، جمع لَجْبَةٍ وهي الشاة القليلة اللبن، وَرَبْعَةٌ، وهو: معتدل القامة، لأن فيهما لغة بالفتح في المفرد فالترمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الأفراد.

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً، وإن لم يسمع، ووافق ابن مالك. ويُمنع الإتيان بالضم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في رُبَيْيَةٍ^(٢): (رُبَيْيَاتٍ)، ولا في رِشْوَةٍ (رِشْوَاتٍ) بالإتيان، بل بالسكون، والفتح. وشذ في جزوة (جِرَوَاتٍ) حكاه يونس، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لِحْيَةٍ (لِحْيَاتٍ) لما فيه من توالي كسرتين والياء.

والصحيح جوازه، ولا احتفال بذلك، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوَةٍ وَخُطَوَاتٍ.

وذهب الفراء إلى منع الإتيان بالكسرة مطلقاً، سواء كان من باب رِشْوَةٍ، وهو المتفق على منعه، أو من باب فِدْيَةٍ وهو المختلف فيه، أو من باب هِنْدٍ، وهو الجائر عند غيره فإن فِعَلَاتٍ تتضمن فِعَلًا، وفِعِلَ أهمل إلا فيما ندر كإِبِلٍ، فإن سمع فِعَلَاتٍ قَبِلَهُ الفراء.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَفِيقٌ بِمَسْجَحِ الْمَنْكِيِّينَ سَبُوحُ

وهو لأحد الهذليين في الدرر (٨٥/١)، وشرح التصريح (٢٩٩/٢)، وشرح المفصل (٣٠/٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٥٥)، وأوضح المسالك (٣٠٦/٤)، وخزانة الأدب (١٠٢/٨، ١٠٤)، والخصائص (١٨٤/٣)، وسر صناعة الإعراب (ص ٧٧٨)، وشرح الأشموني (٦٦٨/٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٣٢)، ولسان العرب (١٢٥/٧ - بيض) والمحتسب (٥٨/١)، والمنصف (٣٤٣/١).

(٢) الزبية: الراية التي لا يعلوها الماء، وجمعها زُبَى. انظر لسان العرب (٣٥٣/١٤ - مادة زبي).

ويجوز الفتح والسكون مع الإتيان بشرط أن تكون الفاء مضمومة، أو مكسورة، لا مفتوحة إلا في ثلاث:

معتلّ اللام: نحو ظبية، فيجوز فيه طَبَيَّات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنيّ، والمشهور الفتح.

وشبه الصّفة: كأهل، فيقال فيه: أهلات^(١) بالسكون على قلّة، والفتح أكثر. والضرورة كقوله:

٢٠ - وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(٢)

وهو من أسهل الضرورات. وأشدّ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم: عِيَرَات: جمع عير، وهي الإبل التي عليها الأحمال، وقيل: الحمير. ووجه شدوذه: أنه ليس فيه ما في يَكْضَات من الإتيان.

(١) قال ابن سيده: أهل الرجل عشيرته وذوو قرياه، والجمع: أَهْلُون وآهال وأَهَال وأَهَالَات وَأَهَلَات. انظر لسان العرب (٢٨/١١ - مادة أهل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٣/٣٨٠)، والدرر (١/٨٦). ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح (٢/٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/٥١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٣٠٤)، وشرح الأشموني (٣/٦٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣٤).

الباب الثاني : ما لا ينصرف

(ص): الثاني ما لا ينصرف: فيجر بالفتحة ما لم يصف، أو يصحب آل، أو بدلها. والمختار - وفقاً للمبرد^(١)، والسيرافي^(٢)، وابن السراج والزجاجي^(٣) صرّفه. وثالثها: إن بقي علة فقط.

(ش): الباب الثاني من أبواب النّابة ما لا ينصرف، واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف.

ف قيل: هو المسلوب منه التّوين، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذاً من الصّريف، وهو الصّوت الضعيف.

وقيل: هو المسلوب منه التّوين والجرّ معاً، بناءً على أن الصّرف هو التّصرف في جميع المجاري.

قال (أبو حيّان): وهذا الخلاف لا طائل تحته.

وحكم ما لا يتصرف: أنه لا ينون - كما سيأتي توجيهه في مبحث التّوين - ولا يجرّ بالكسرة.

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد النحوي. تقدم التعريف به قريباً. انظر الفهارس العامة.
(٢) السيرافي: هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي. عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف على ساحل البحر من أرض فارس سنة ٢٨٤ هـ، ومضى إلى عُمان ثم عاد إلى سيراف، وورد إلى بغداد فتولى القضاء وتوفي بها في رجب سنة ٣٦٨ هـ، ودفن بمقبرة الخيزران. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، ألفات الوصل والقطع، صنعة الشعر والبلاغة، شرح مقصورة ابن دريد، الوقف والابتداء. انظر سير أعلام النبلاء (١/٢٠٧ - ٢٠٨)، ومعجم الأدباء (١/٤٧، ٨/١٤٥ - ٢٣٢)، والنجوم الزاهرة (٤/١٣٣، ١٣٤)، وبغية الوعاة (ص ٢٢١، ٢٢٢)، وشذرات الذهب (٣/٦٥، ٦٦)، وإنباه الرواة (١/٣١٣ - ٣١٥).

(٣) ابن السراج والزجاجي تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

واختلف لِمَ مُنِعَ منها؟ فقل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لثلاثا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزىء بالكسرة.

وقيل: لثلاثا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف واللام، أو الإضافة، فلما مُنِعَ الكسر حُمِلَ جرؤه على نصبه فَجُرَّ بالفتحة كما يُنصب بها، لاشتراكهما في الفضلية، بخلاف الرفع فإنه عمدة، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرؤه لذلك. فإن أضيف، أو صحب (أل) معروفة كانت أو موصولة، أو زائدة، أو بدلتها، وهو (أم) في لغة طييء، جرَّ بالكسرة اتفاقاً نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ [الشين: ٤]. ﴿كَأَلَعَنَ وَالْأَصِيرَ﴾ [هود: ٢٤].

٢١- رأيت الوليد بن يزيد مباركاً^(١)

٢٢- تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا^(٢)

أي بليل الأرمد. وهل هو باقي حيثن على منع صرفه، وإنما جرَّ لأمن دخول التنوين فيه، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خواص الاسم؟ خلاف، بناء بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف.

والثاني: هو المختار، وعليه السّيرافي والزّجاج والزّجاجي. وفي رأي ثالث - اختاره كثير من المتأخرين - يفصل بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فيصّرف، وما لا - كالوصف ونحوه - فلا.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهُ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٦)، والدرر (١/٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٤٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/١٦٤)، ولسان العرب (٣/٢٠٠ - زيد) والمقاصد النحوية (١/٢١٨، ٥٠٩). ولجريح في لسان العرب (٨/٣٩٣ - وسع) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/٢٣، ٨/٣٠٦)، والإنصاف (١/٣١٧)، وأوضح المسالك (١/٧٣)، وخزانة الأدب (٧/٢٤٧، ٩/٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح التصريح (١/١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٣٦)، وشرح قطر الندى (ص ٥٣)، ومغني اللبيب (١/٥٢).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

أَنْ شِئْتِ مِنْ نَجْدٍ بِرَيْقٍ تَأَلَّقَا

وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/٢٢٢). وبلا نسبة في الدرر (١/٨٨)، وشرح الأشموني (١/٤٢).

(ص): ويمنع صرف الاسم ألف التانيث مطلقاً.

(ش): الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية^(١)، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما: أنه مشتق، والأخرى: أنه يفتقر إليه. قال أبو حيان: والجهة الأولى لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر.

وعلى منع الصرف عدّها الجمهور: تسعاً، وبعضهم: عشراً، أحدها: ألف التانيث وهي مستقلة بمنع الصرف، لأن مدخولها فرعٌ من جهتين: التانيث ولزومه وقولي: (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبلى، أو ممدودة نحو حمراء، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثل، أو جمعاً كسُكّارى وأولياء صفةً كما ذكر، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى، نكرة - كما مضى - أم معرفة كسَلَمَى وكَلْنَا عَلَمًا.

(ص): وَزَنَةُ مَفَاعِل، أو مَفَاعِيل هَيْئَةً، ولو سُمِّي به.

وَشَرَطَ الجمهور حركةَ تَلْوِ الألف، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها، أو ياء نسب، أو ألف عوض منها، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمَّا هي فيه فبقي بوزنه منع.

والأصح منع سراويل، نكرة ومعرفة، وقيل: هو جمع سُرْوَلة.

(ش): الثانية: موازنة هذين الجمعين، وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير، بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد.

وقولنا: (هيئة)، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيده، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أي حرف كان، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور لفظاً، أو تقديراً، كدوابٍ فإن أصله: دَوَابٍ. فإن كان الساكن بعد الألف لا حَظَّ له في الحركة نحو: عِبَالٌ جمع (عبالة)^(٢)، وَحَمَارٌ جمع (حمارة)^(٣) فمصرف. هذا مذهب سيبويه، والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك.

(١) والجهتان هما الجهة اللفظية وهي تسع أو عشر كما سيذكر بعد ذلك، والجهة المعنوية وهما العلمية والوصفية.

(٢) العبالة (بتشديد اللام): النقل؛ والتخفيف فيها لغة، عن اللحياني. انظر لسان العرب (١١/٤٢١ - عبل).

(٣) حمارة القيظ، بتشديد الراء، وَحَمَارَتُهُ: شدة حره؛ والتخفيف عن اللحياني، وقد حكيت في الشتاء وهي قليلة؛ والجمع حَمَارٌ. وحميرة الصيف كحمارته. انظر اللسان (٤/٢١١ - حمر).

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توان) و (تغاز) فإن الكسرة فيهما محوالة عن ضمة، لاعتلال الآخر، إذ أصله: تفاعُل بضم العين، مصدر تفاعَلَ. ولا ياء النسب: كـ (مدائني) و (حواري)^(١) فإنهما مصروفان، بخلاف نحو: كراسي وبخاتي^(٢)، فإنهما ممنوعان، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع.

ولا باللف معوضة من ياء النسب نحو: يمان، وشأم، فإنهما مصروفان، لأن الألف عوض من ياء النسب، والأصل: يمني، وشامي.

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو: صياقلة^(٣)، وموازجة^(٤) لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كراهية).

ولو حذفت التاء من كلمة، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف. كأن يسمى رجل (علاني) من علانية.

ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه، وقد منعت العرب (شراحيل) من الصرف^(٥)، وهو جمع سمي به الرجل.

أمّا (سراويل) فمذهب سيويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لشبهه هذا الجمع في الوزن.

وقال غيره: هو مفرد، يصرف نكرة، ويمنع معرفة.

(١) الحواري: واحد الحواريين، وهم القصارون لتبييضهم لأنهم كانوا قصارين، ثم غلب حتى صار كل ناصر وكل حميم حواريًا. وقال بعضهم: الحواريون صفوة الأنبياء الذين قد خلصوا لهم. (اللسان: ٢١٩/٤، ٢٢٠ - حور).

(٢) البخاتي: جمع البختية، وهي الأنثى من الجمال البخت، وهي جمال طوال الأعناق. وقيل في جمعها: بُخْتُ وبخات، وقيل: الجمع بخاتي غير مصروف؛ ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتِي. انظر اللسان ٩/٢ - بخت).

(٣) الصياقلة: جمع صيقل، وهو شحاذ السيوف.

(٤) الموازجة: جمع مؤزج، وهو الخف؛ فارسي معرب.

(٥) شراحيل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيويه لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة؛ فإن حقرته انصرف عندهما لأنه عربي. قاله الجوهري. انظر لسان العرب (١١/٣٥٢، ٣٥٣ - مادة شرحل).

وقال آخرون بالمنع في الحالتين، وأنه جمع سرؤالة^(١). قال:

٢٣ - عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْؤَالَةٌ فليس يَرِقْ لِمُسْتَغْطَفٍ^(٢)

(ص): وعدله صفة في آخر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الآخر، وابن مالك وأبو حيّان: آخر، وابن جني آخر من، وقوم: أخريات.

ووزن فعال، ومَفْعَلٌ مِنْ عَشْرَةٍ وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند (الزجاج) والكوفية، وثالثها: يقاس فَعَالٌ فقط.

وقال أبو حيّان: سَمِعَ الجميع. وقيل: لا وصف فيها، وَمَنْعُهَا للعدل لفظاً ومعنى. وقيل: له وللتعريف بنية آل، وقيل: لِشِبْهِ أحمر في منع التاء.

ولا تدخلها آل، وتضاف بِقِلَّةٍ، والأصح منعها مذهباً بها مذهب الأسماء.

(ش): الثالثة: العدل: وهو: صَرَفُكَ لفظاً أولى بالمُسَمَّى إلى آخر.

وهو فرغ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً.

وَيُمنَعُ مع الوصفية والعلمية.

(١) ذكر في لسان العرب هذه المسألة، فنقل عن الجوهري قال: قال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة. قال ابن بري: قوله فهي مصروفة في النكرة ليس من كلام سيبويه، قال سيبويه: وإن سميت بها رجلاً لم تصرفها وكذلك إن حقّرتها اسم رجل لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف مثل عناق. قال: وفي النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة ويزعم أنه جمع سراويل وسرؤالة وينشد: «عليه من اللؤم سرؤالة»، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن مقبل:

أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه فتى فارسيّ في سراويل راح

قال: والعمل على القول الأول، والثاني أقوى. وأنشد ابن بري لآخر في ترك صرفها أيضاً:

يَلْخَنَ مَنْ ذِي زَجَلٍ شُرَاطِ محتججٍ بَخَلْقِ شَمَطِاطِ

على سراويل له أسماط

انظر لسان العرب (١١/٣٣٤ - مادة سرل).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١/٢٣٣)، والدرر (١/٨٨)، وشرح الأشموني

(٢/٥٢٢)، وشرح التصريح (٢/٢١٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/٢٧٠)، وشرح شواهد الشافية

(ص ١٠٠)، وشرح المفصل (١/٦٤)، ولسان العرب (١١/٣٣٤ - سرل)، والمقتضب (٣/٣٤٦).

فالأول: مقصور على شيئين:

أحدهما: أُخِّرَ جمع أُخْرَى، تأنيث آخر بالفتح، المجموع على آخرين.

أما كونه صفة: فلكونه من باب أفعل التفضيل^(١). تقول: مررت بزيد ورجل آخر أي إنه أحق بالتأخير من زيد في الذكر، لأن الأول قد اعتُني به في التقدم في الذكر.

وأما عدله: فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلا مقرونًا بهما كالكُبر، والصَّغَر، فَعُدِلَ عن أصله، وأُعْطِيَ من الجمعية مجزئاً ما لا يعطى غيره إلا مقرونًا، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً، ثم عُدِلَ عن معناه، لأن الموصوف به لا يكون إلا نكرة، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناه مع زيادة، كما نوي معنى اثنين في (مُتَيَّ) مع زيادة التضعيف، فلما عُدِلَ أُخِرَ، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً.

وقال ابن مالك: التحقيق أنه معدول عن أُخِرَ مراداً به جمع المؤنث، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فَعَلَ لتجرّده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبر في نحو: رأيتها مع نسوة أكبر منها، فلا يشئ ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفعل موقع فَعَلَ، فكان ذلك عدلاً من مثال إلى مثال.

وتابعه أبو حيان، وقال: فأخّر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به، وهو: آخر، لأطراد الإفراد في كل أفعل يراد به المفاضلة في حال التنكير.

قال: وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة.

وقال ابن جني: هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ)، لأنه إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، كقولك: مررت بنسوة آخر من غيرهن، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخِرَ، وجري وصفاً بالنكرة، لأن المعدول عنه نكرة.

وقال قوم: هو معدول عن أُخْرِيَّات نكرة، ليصح وصف النكرة به. قال في (البيسطة)^(٢): وهذا ضعيف، لأن أخريات مما يلزم استعماله، إما بالألف واللام، أو الإضافة.

(١) فإن لفظة «آخر» أصلها «أخَر» بهمزة مفتوحة ثم ساكنة.

(٢) «البيسطة في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب» وهو الشرح الكبير للسيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ. وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالوافية، وشرح آخر صغير. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

واحتزرت بقولي كـ (التسهيل): (مقابل آخرين) - عن آخر جمع أخرى، بمعنى آخرة، تأنيث آخر بالكسر، فإنه مصروف.

الثاني: ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فعال، ومفعّل. والمسموع من ذلك: أَحَاد، وَمَوْحَد، وَثَنَاء وَثْنِي، وَثَلَاث وَثَلْث، وَرَبَاع وَمَزِيع، وَخَمَاس وَمَخْمَس، وَعُشَار وَمَعْشَر. قال تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ أَجْنَحَهُ مَثْنًى وَثَلْثَ وَرَبْعَ﴾ [فاطر: ١].

قال الشاعر:

٢٤ - وَلَقَدْ قَتَلْتُهُمْ ثَنَاءً وَمَوْحَدًا^(١)

وقال:

٢٥ - مَنَنْتُ لَكَ أَنْ تُثْلِقَنِي الْمَنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ^(٢)

وقال:

٢٦ - نَرَى الثُّغَرَاتِ الرُّزْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ أَحَادَ وَثْنِي أَضَعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ^(٣)

وقال:

٢٧ - هَنِيئاً لَأَرْيَابِ الْيُوتِ يُؤْتُهُمْ وَلِلْأَكْلِينَ التَّمَرِ مَخْمَسَ مَخْمَسًا^(٤)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَتَرَكْتُ مَرَّةً مِثْلَ أَمْسِ الْمَدِيرِ

وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في خزانة الأدب (٤٤٨/٥)، والدرر (٨٩/١)، ولسان العرب (٢٧٠/٤ - دبر، و ١٠/٦ - أمس).

(٢) البيت من الوافر، ويروى عجزه:

أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حِلَالِ

وهو لعمرؤ ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة (ص ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (٥٧٠/٢)، ولسان العرب (١٥١/١٢ - جمم)، والمعاني الكبير (ص ٨٤٠). ولللهذلي في شرح أشعار الهذليين (٢٤٥/١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٧)، والدرر (٩٠/١)، وشرح المفصل (٦٢/١)، والمقتضب (٣٨١/٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٢٥٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٠٥)، وتذكرة النحاة (٩٠/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٩)، ولسان العرب (٢٢١/٥ - نعر)، والمعاني الكبير (ص ٦٠٦). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٠)، ولسان العرب (٣٣٢/٣ - فرد، و ١٩٨/١٠ - صعق، و ١١٧/١٤ - ثني)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الغطريف الهذلي في شرح أبيات سيويه (١٩٢/١). وبلا نسبة في الدرر (٩١/١)، والكتاب (٣١٨/١).

وقال:

٢٨ - فلم يَسْتَرِيْثُوْكَ حَتَّى رَمِيَتْ فوق الرجال خِصَالاً عَشَاراً^(١)
واختلف، هل يقاس عليها: سداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع
ومثسع؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

والثاني: نعم، وعليه الكوفيون، والزجاج، لوضوح طريق القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من فعال لكثرته، دون مفعّل لقلّته.

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل). وذكر في (شرح
الكافية)^(٢): أن خماس لم يسمع. وذكر أبو حيان: أن سداس وما بعده مسموع أيضاً، فقال
في (شرح التسهيل)^(٣): الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة.

حكى أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني^(٤): موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم^(٥)

(١) البيت من المتقارب، وهو للكميّ في ديوانه (١/١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٥٦٧)، وخزانة الأدب
(١٧٠/١، ١٧١)، والدرر (١/٩١)، ولسان العرب (٤/٥٧٢ - عشر). وبلا نسبة في الخصائص
(٣/١٨١).

(٢) الكافية الشافية في النحو وشرحها المسمى «الوافية» كلاهما لابن مالك. وهي المرادة هنا لأنه ذكر قبلها
«التسهيل» وهو لابن مالك أيضاً. وهناك أيضاً الكافية وشرحها المسمى أيضاً الوافية لابن الحاجب.
ويحترز بها عن كافية ابن مالك بقولهم: الكافية الحاجبية. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩، ١٣٧٠).
(٣) «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (كشف الظنون:
ص ٤٠٥).

(٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، أصله من رمادة الكوفة ونزل بغداد. كان واسع العلم باللغة
والشعر ثقة في الحديث كثير السماع، وكان يؤدّب ولد هارون الرشيد. توفي سنة ٢٠٥ هـ، وقيل: سنة
٢٠٦ وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين، وقالوا: مات وله ١١٨ سنة، وفي رواية أنه توفي سنة ٢١٣ هـ،
وأخرى سنة ٢١٠. من تصانيفه: كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، غريب المصنف، غريب
الحديث، كتاب اللغات. انظر معجم الأدباء (٦/٧٧ - ٨٤)، وإنباه الرواة (١/٢٢١ - ٢٢٩)، وتاريخ
بغداد (٦/٣٢٩ - ٣٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١٩٢)، وشذرات الذهب (٢/٢٣، ٢٤).

(٥) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري. نحوي لغوي عروضي
مقرئ. روى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن
دريد. ولد سنة ١٧٢ هـ، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ، وقيل ٢٥٤ هـ، وقيل ٢٤٨ هـ. من تصانيفه: اختلاف
المصاحف، إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، القراءات، المقصور والممدود. انظر معجم الأدباء =

إعراب ما لا ينصرف _____ ٩٣

في كتاب (الإبل) ^(١)، ويعقوب ابن السكيت ^(٢): أَّحَاد إلى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز) ^(٣): لا نعلمهم قالوا فوق رباع. فمن عَلِمَ حجة عليه.

ومما ورد في سداس فول الشاعر:

٢٩ - ضربتُ خُماسَ ضربةَ عشمي أدار سُداسَ أن لا يستقيما ^(٤)

قال: وأنشد خلف الأحمر ^(٥) أبياتاً بنى فيها قائلها فعلاً من أحاد إلى عشار، وهي:

٣٠ - قل لعمرؤ يا ابنَ هند لو رأيت القوم شُنا ^(٦)
لرأت عيناك منهم كُـل ما كنت تَمْـئى
إذ أتننا فيلقق شهـ بـاء من هَنا وهَنا ^(٧)
وأنت دوسر والمـ حـاء سيراً مطمئنا ^(٨)

= (٢٦٣/١١)، وتهذيب التهذيب (٢٥٧/٤)، وإنباه الرواة (٥٨/٢)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٥)، ومختصر دول الإسلام (١١٨/١).

(١) انظر كشف الظنون (ص ١٣٨٣). وهناك أيضاً «كتاب الإبل» لأبي سعيد الخزرجي المتوفى سنة ٢١٥ هـ، ولأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، ولإسماعيل بن قاسم أبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ.
(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت. أديب نحوي لغوي عالم بالقرآن والشعر. ولد سنة ١٨٦، وتعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمسة خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ، ودفن ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. انظر تاريخ بغداد (٢٧٣/١٤)، ومعجم الأدباء (٥٠/٢٠ - ٥٢)، ومرآة الجنان للياضي (١٤٧/٢ - ١٤٩)، ومختصر دول الإسلام (١١٥/١)، وشذرات الذهب (١٠٦/٢)، وهدية العارفين (٥٣٦/٢، ٥٣٧).

(٣) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وهو مطبوع بتحقيق محمد فؤاد سزكين (نشر الخانجي، القاهرة). ولفظ أبي عبيدة في المجاز (١١٦/١): «ولا تجاوز العرب رباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال: فلم يسترثوك... البيت».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٩٢/١)، وتذكرة النحاة (ص ٦٨٥).

(٥) هو خلف بن حبان بن محرز البصري المعروف بالأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقّاده. تتلمذ عليه أبو نواس. وتوفي في حدود سنة ١٨٠ هـ. من آثاره: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وديوان شعر. انظر معجم الأدباء (٦٦/١١ - ٧٢)، وإنباه الرواة (٣٤٨/١ - ٣٥٠)، وبغية الوعاة (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٧٢٧ و ٧٨٨).

(٦) شنّ: قبيلة كانت تكثر الغارات، كما في لسان العرب.

(٧) الفيلق: الجيش الضخم، أنه لمعنى الكتبة. انظر لسان العرب مادة فلق. وهنا: أصلها «هتن» بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد.

(٨) دوسر والملحاء: كتيبتان للنعمان بن المنذر.

ومضى القوم إلى القدوم أحاداً وأثناء
وثلاثاً ورباعاً وخماساً، فاطعنا
وسداساً وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
وأسباعاً وعشاراً فأصبنا، وأصبنا
لا ترى إلا كمياً قاتلاً منهم ومثلاً^(١)

قال: وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة، وكذا تحريفه ثناء إلى أثناء.

وقال غيره: هذه الأبيات مصنوعة. والحجة في نقل مَنْ تقدم، وما ذكر من أن منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى. أمّا في اللفظ فظاهر، وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان، ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي.

وذهب الفراء: إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام، قال: لأن ثلاث يكون للثالث والثلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يصف. ورّد بجريانها صفة على النكرات.

وذهب الأعلام^(٢): إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثة، ولا مثَلَةٌ، فصارعت أحمر.

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلا نكرات، خبراً نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنِي مَثْنِي»، أو صفة نحو: «أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنِي» [فاطر: ١]، أو حالاً نحو: «فَأَذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنِي» [النساء: ٣]. وقد جاءت فاعلة، ومجرورة، وذلك قليل. ولم يسمع تعريفها بأل. وقلّ إضافتها في قوله:

٣١- ثُنَاءُ الرَّجَالِ وَوُخْدَانُهَا^(٣)

(١) الأبيات من مجزوء الرمل، وهي - أو بعضها - في خزانة الأدب (١/١٧٠)، ودرّة الغواص (ص ٢٠١)، والدرر (١/٩٣)، والمزهر في علوم اللغة (١/١٧٩). وهذه الأبيات صنعها خلف الأحمر كما ذكر السيوطي.

(٢) الأعلام الشتمري تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وخيّل كفاها ولم يكنها

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٩٥)، وشرح التصريح (٢/٢١٥).

٣٢- بِمَنْشَى الزَّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وَبِالْجُرُزِ^(١)

وأجاز القراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء، أي منكّرة، بناءً على رأيها أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التثنية، قال: تقول العرب: ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً. والجمهور على خلافه.

(ص): وَعَلَمًا كَفَعَلَ المعدول عن فاعل، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا علة.

والمختص بالنداء، وكذا المؤكّد به.

وقيل: تعريفه بنية الإضافة، وعدله عن فُعَل، أو فَعَالِي أو فَعْلَاوَات، أقوال. وَيُصْرَف. وما سُمّي به قبله نكرة. قال الأخفش: ومعرفة.

ومنه: سَحَر ملازم الظرفية، وعدله عن آل، وقيل: شَبه العَلَم، وقيل: لم يَنْوُنْ لِنِيَةِ آل، وقيل: الإضافة. وقال ابن الطّراوة^(٢) وصدر الأفاضل^(٣): مبني، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب.

ويصرف مسمّى به وفاقاً، ومنه عند تميم فَعَالٍ لمؤنث كحذام ما لم يُنْكَر، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان.

وقال المبرد: المنع للتأنيث. وتبنيه الحجازيون كسراً، وأكثر تميم ما آخره راء. والكلّ فَعَالٍ مصدرّاً، أو حالاً، أو صفة مُجْرَى العلم، وكذا أمراً. وأسَد تفتح، وَعَدَلُ كُلُّهَا عن مؤنث. فإن سمي بها مذكّر لم يصرف، وثالثها بينى أو مؤنث فكحذام.

(ش): يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء:

(أحدها): ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق

(١) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

يَفْأَكُهُنَا سَعْدٌ وَيَغْدُو لَجْمَعُنَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٣)، والدرر (٩٦/١).

(٢) ابن الطراوة: تقدم التعريف به. انظر القهارس العامة.

(٣) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المعطرزي الخوارزمي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل. أديب نحوي لغوي فقيه معتزلي. ولد في جرجانية خوارزم سنة ٥٣٨ هـ، ودخل بغداد حاجاً، وتوفي بخوارزم في ١٠ جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ. من آثاره: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، المغرب في ترتيب المعرب، الإقناع في اللغة، مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت، وله شعر. انظر معجم الأدباء (٢١٢/١٩)، ووفيات الأعيان (١٩٩/٢)، ومرآة الجنان للياقعي (٢٠/٤)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٢)، وهدية العارفين (٤٨٨/٢).

العلم به سَمَاعُهُ غَيْرَ مَصْرُوفٍ وَلَا عِلَّةُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. والمسموع من ذلك: عُمَرُ، وَزُقَرُ، وَمُضَرُّ، وَتُعَلُّ، وَهَبَلُ، وَزُحَلُ، وَعَصَمُ، وَقُرَحُ، وَجُشَمُ، وَقُثْمُ، وَجُمَحُ، وَجُحَا، وَدُلْفُ، وَبُلْعُ: بطن من قُضَاعَةٍ، ولم يسمع غير ذلك، نعم ذكر الأخفش: أَنَّ (طَوَى) من هذا النوع، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن).

ومنه أبو حيان، وقال: المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البُقعة، بدليل تنوينه في اللغة الأخرى.

قال^(١): وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلامٌ عُدِلَتْ تقديرًا عن فاعلٍ إلَّا (تُعَلُّ) فعن أفعل. ولو كانت صفات كحُطَمَ، وَلُبْدٌ دخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلناها معدولةً لأمٍ نَجْهَلُهُ، لأن الأعلام يغلب عليها التثقل، وهي أن يكون لها أصل في النكرات، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، فإن ورد فُعَلٌ مَصْرُوفاً، وهو علم علمنا أنه غير معدول كأدَدَ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه، أو مُزْتَجِلاً. قال: ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسْمٌ هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه^(٢) في كتاب (الأسد)^(٣): جاء يعلُقُ فُلُقُ^(٤) بغير ألف ولام، ولا يُضَيَّرُ. انتهى.

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأخَرُ وَجُمَعَ، وعن غير المعدول كاسم الجنس كَنُغَرٌ^(٥)، وَصُرْدٌ^(٦)، والصفة: كحُطَمَ وَلُبْدٌ، والمصدر كهُدَى وتَقَى، والجمع كغُرَفَ.

(١) أي أبو حيان.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الأهمداني. نحوي لغوي، أصله من همدان ودخل بغداد وأدرك جلة من العلماء، فأخذ عن أبي بكر بن الأنباري وأبي بكر بن دريد وأبي عمر الزاهد، وقدم الشام، وصحب سيف الدولة، ووقع بينه وبين المتنبّي منازعات؛ وتوفي بحلب سنة ٣٧٠ أو ٣٧١ هـ. من تصانيفه: الاشتقاق، الجمل في النحو، البديع في القراءات، شرح الممدود والمقصود، شرح مقصورة ابن دريد، وله شعر. انظر وفيات الأعيان (١/١٩٧)، ومعجم الأدباء (٩/٢٠٠)، وإنباه الرواة (١/٣٣٤)، ولسان الميزان (٢/٢٦٧)، وبغية الوعاة (ص ٢٣١)، وشذرات الذهب (٣/٧١)، ومروءة الجنان (٢/٣٩٤).

(٣) انظر كشف الظنون (ص ١٣٩٠).

(٤) كانت بالأصل: «بعلق وفلق» والصواب ما أثبتناه بحذف الواو. قال في اللسان (١٠/٢٦٤): «جاء بعلق فُلُقُ أي الداهية، وقد أعلق وأفلق. وعُلُقُ فُلُقُ لا ينصرف».

(٥) نُغَرٌ: قيل: فرخ العصفور، وقيل: ما يسمى البابل.

(٦) صُرْدٌ: نوع من الغربان، والأنثى صُرْدَةٌ.

وقولنا: (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل، كَقُتِلَ: اسم من أسماء التَّرك، فيه مع العلميّة العجمة، وطُوى فيه معها التأنيث.

ولو وجد فُعل، ولم يعلم: أصرفوه أم لا؟ ففي الإفصاح^(١): إن لم يعلم به اشتقاق، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيوييه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع، لأنه الأكثر في كلامهم. وإن علم كونه مشتقاً وجهل في النكرات، صرف إلا أن يُسمع تركُ صرفه. انتهى.

وهذه النكتة من قاعدة: تعارض الأصل والغالب في العربية، وهي لطيفة نادرة، كما بينتها في كتاب (أصول النحو)^(٢) وكتاب (الأشباه والنظائر في النحو).

(الثاني): فُعل المختص بالنداء كَقُسِّقَ، وَغُدِّرَ، وَخُبِّثَ وَلُكِّعَ، فإنها معدولة عن فاسق، وغادر، وخبيث، وألُكِّعَ، فإذا سمِّي بها امتنع صرفها للعلميّة ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نُكِّرَت زال المنع.

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية أيضاً، كما نقلته عنه أخيراً في قولي: قال الأخفش: (ومعرفة)، لأنَّ العدل إنما هو حالة النداء، وقد زال بالتسمية.

(الثالث): فُعل المؤكد به وهو جُمِعَ، وكُنِعَ، وبُصِّعَ، وبُتِّعَ، جمع: جَمَعَاءَ، وكُنَّعَاءَ، وبُصِّعَاءَ، وبُتِّعَاءَ^(٣)، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة. أمّا العدل، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعل بسكون العين، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمُر. ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالَى كصَحَارَى فيقال: جَمَاعَى، وكُنَّاعَى إلى آخره. ومن حيث إن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات، لأن قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة:

فقال الأخفش والسيرافي: إنها معدولة عن فُعل. واختاره ابن عصفور، قال: لأن العدل عن فَعَالَى لم يثبت في موضع من المواضع، والعدل عن فُعل إلى فُعل ثبت، قالوا:

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لمحمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضرأوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وهو من شروح الإيضاح لأبي علي الفارسي. انظر كشف الظنون (ص ٢١٢).

(٢) هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للإمام السيوطي. مختصر، رُتب على مقدمات وسبعة كتب. (كشف الظنون: ص ١٣٥).

(٣) يقال: رأيت إخوانك جُمِعَ كُنِعَ، ورأيت القوم أجمعين أكتعين أبصعين أتبعين، تؤكّد الكلمة بهذه التواكيد كلها، ولا يقدم كُنِعَ على جُمِعَ في التأكيد ولا يفرد لأنه إتياع له. انظر اللسان (٨/ ٣٠٥ - كنع).

ثلاثٌ دُرْعٌ^(١)، وهو جمع دُرْعاء، وكان القياس دُرْعاً. وقال قوم: إنها معدولة عن فَعَالَى، وقال آخرون: إنها معدولة عن فَعْلَوات، واختاره ابن مالك.

وضَعَفَ الأول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فَعْلٍ بسكون العين، والثاني بأن فَعْلَاء لا يجمع على فَعَالَى إلا إذا لم يكن مذكراً على أفعل، وكان اسماً محضاً.

وقال أبو حَيَّان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللام، لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الأخسَرُونَ، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام.

قلت: وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعاً الصّرف، لوجود العدل المذكور فيه، وتكون الياء فيه علامة الجَرّ على أنها نائبة عن الفتحة. وهو غريب.

وأما العلمية: فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة، واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العَلَم. واختاره ابن الحاجب.

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنية الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ: جُمَعَهُنَّ، كما يقال: رأيت النساء كُلهنَّ، فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وصارت لكونها معرّفة - بلا علامة ملفوظة بها - كالأعلام، وليست بأعلام، لأن العَلَم إمّا شَخْصِيّ، وإمّا جِنْسِيّ، وليست هذه واحداً منهما. وعلى هذا ابن عصفور - وعلمه بأن المجموع لا تكون أعلاماً - والسهيلي، وابن مالك، ونقله عن ظاهر كلام سيويه. فإن سمي به أعني بفَعْلٍ المؤكّد به، فمذهب سيويه: بقاؤه على المنع، وعن الأخفش صرفه، لأن العدل إنما كان حال التأكيد، وقد ذهب. فإن نُكِرَ بعد التسمية صُرف وفاقاً، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة، بخلاف آخر - كما تقدّم.

(الرابع): (سَحَر) الملازم الظرفية، وهو المعين، أي: المراد به: وقتٌ بعينه، فإنه يلازم الظرفية فلا يتصرّف. ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلمية، أما العدل: فعن مصاحبة الألف واللام، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعرّف بها النكرات، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطرق، وهو العلمية، فإنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: إنه امتنع للعدل والتعريف المُشَبَّه لتعريف العلمية، من حيث كونه تعريفاً بغير أداة

(١) الدُرْع: هي الليالي الثلاثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة؛ وذلك لأن بعضها أسود وبعضها أبيض، وقيل: هي التي يطلع القمر فيها عند وجه الصبح وسائرهما أسود مظلم، وقيل: هي ليلة ست عشرة وسبع عشرة وثمانية عشرة وذلك لسواد أوائلها وبياض سائرهما. انظر اللسان (٨/٨٣ - درع).

تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين، وليس تعريفه بالعلمية، لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلمية ليس في مرتبة تعريف آل. وقيل: إنه منصرف، وإنما لم ينون لنية (أل)، والأصل: السَّحَر، وعليه السَّهيلي. وقيل: لنية الإضافة، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم. وقيل: إنه مَبْنِيٌّ على الفتح لتضمينه معنى حرف التعريف، كما أن (أَمَسَ) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي^(١)، وابن الطراوة، ونصره أبو حيان، فقال: الفرق بين سَحَر وأَمَسَ عندي يَعْسُرُ، قال: وقد ردَّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مَبْنِيًّا لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجتنب كما اجْتَنِبَ مُوهِمُ الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد)، والمنادى المبني. وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها، إذ لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هذا، ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة.

قال: وما ذكره الجمهور من أنه عُذِلَ عن الألف واللام مُشْكِلٌ، لأنه يشعر بأنه تضمن تعريفها، لأنَّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمن معنى عامر، وحَذَامُ تضمن معنى حَاذِمَةٌ^(٢)، ومثني تضمن معنى اثنين اثنين، وفُسُقُ تضمن معنى فاسق، وهذه حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون عَلمًا؟ وتعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام، فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل عنها. انتهى.

وعلى الأول، لو سَمِيَ به صُرِفَ وفاقاً. أما (سَحَر) غير المعين فإنه لا يلزم الظرفية، وهو منصرف نكرة، ومعرفاً باللام والإضافة.

(الخامس): فَعَالٍ عَلمُ المؤنث كحَذَامٍ، وقَطَامٍ، ورَقَاشٍ، وغَلَابٍ، وسَجَاحٍ أعلام لِنِسوةٍ، وسَكَابٍ لفرسٍ، وعَرَارٍ لبقرةٍ، وظَفَارٍ لبلدةٍ عند بني تميم، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرِّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثلة، فلا يكون معدولاً.

(١) المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) في اللسان (١١٩/١٢ - حذام): «حذام: اسم امرأة معدولة عن حاذمة؛ قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة... التهذيب: حذام من أسماء النساء، قال: جرّت العرب حذام في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذمة، فلما صرفت إلى فعال كسرت لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث إلى الكسر، كقولك: أنتِ عليك، وكذلك فجارٍ وفَسَاقٍ. قال: وفيه قول آخر أنّ كل شيء عدل من هذا الضرب عن وجهه يُحمل على إعراب الأصوات والحكايات من الزجر ونحوه مجروراً، كما يقال في زجر البعير ياه ياه، ضاعف ياه مرتين».

قال أبو حيان: والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتجلة، لا أصل لها في التكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها أصل في التكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاماً. وعلى الأول، لو نُكِّرَ صرف، ولو سُمِّيَ به مذكَر جاز فيه الوجهان: المنع إبقاءً على ما كان، لبقاء لفظ العدل؛ والصرف لزوال معناه، وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثاً، لإرادة ما عدل عنه، وهو: (راقشة). أمّا الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبني على الكسر إجراءً لَهُ مُجَرِّى فَعَالٍ الواقع موقع الأمر، كنزال، لشبهه به في الوزن والعدل، والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وقال المبرد: لتوالي عِلَل منع الصرف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل، كما تقدّم في البناء.

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسّفار: اسم لماء، وحَضَار: اسم كوكب، فينبونه على الكسر، للشبه السابق. وإنما خصّوه بما آخره راء، لأن من مذهبه الإمالة، وإنما يتوصلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعَرِّبُهُ أيضاً على أصله في حذام، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

٣٣ - ومَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ^(١)

فبنى (وبارٍ) أولاً على الكسر. ثم أعربه آخرأ، لأن قوافي القصيدة مرفوعة.

قيل: ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة.

واتفق الحجازيون والتميميون، وسائر العرب على بناء فَعَالٍ المعدول على الكسر إذا كان مصدرأ، ومأخذه السَّماع كَفَجَّار، وحمادٍ، ويسار.

قال:

٣٤ - فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا^(٢)

(١) البيت من مخّلع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٠)، وشرح الأشموني (٢/٥٣٨)، وشرح التصريح (٢/٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/٦٤، ٦٥)، والكتاب (٣/٢٧٩)، ولسان العرب (٥/٢٧٣ - وبر)، والمقاصد النحوية (٤/٣٥٨)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٣٦٤)، وأوضح المسالك (٤/١٣٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٧)، والمقتضب (٣/٥٠، ٣٧٦)، والمقرب (١/٢٨٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

نَحِجَّ مَعاً قَالَتْ أَعَاماً وَقَابِلَةً =

٣٥ - فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا^(١)

وقرىء: ﴿لَا مَسَاسَ﴾^(٢) [طه: ٩٧]، أو حالاً نحو:

٣٦ - والخيل تعدو بالصَّعِيدِ بَدَادًا^(٣)

أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها أيضاً السَّماع نحو: حَلَّاقٌ: للمثنية، وضَرَامٌ: للحرب، وَجَنَادٌ: للشمس، وَأَزَامٌ: للسَّنة الشديدة، وَصَمَامٌ^(٤): للذاهية.

= وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١٧ - الحاشية)، وخزانة الأدب (٣٣٨/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٣١٧/٢)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٢٧/٦)، والدرر (٩٦/١)، وشرح التصريح (١٢٥/١)، وشرح المفصل (٥٥/٤)، والكتاب (٢٧٤/٣)، ولسان العرب (٢٩٦/٥ - يسر).
(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

إِنَّا اقْتَسَمْنَاهَا خَطَيْنَاهَا بَيْنَنَا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥٥)، وإصلاح المنطق (ص ٣٣٦)، وخزانة الأدب (٣٢٧/٦)، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر (٩٧/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢١٦/٢)، وشرح التصريح (١٢٥/١)، وشرح المفصل (٥٣/٤)، والكتاب (٢٧٤/٣)، ولسان العرب (٤٢/٥ - برر، ٤٨ - فجر، ١١٤/١١ - حمل)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٤٩/١)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وخزانة الأدب (٢٨٧/٦)، والخصائص (١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥)، وشرح الأشموني (٦٢/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٤١)، وشرح المفصل (٣٨/١)، ولسان العرب (٣٧/١٣ - أنن)، ومجالس ثعلب (٤٦٤/٢).

(٢) بكسر السين. والقراءة في مصاحفنا «مَسَاسٌ» بفتحها.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وَذَكَرْتُ مَنْ لَبِنَ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤١)، والكتاب (٢٧٥/٣)، ولسان العرب (٦٤/١٠ - حلق). ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة (ص ٩٩٩)، والخزانة (٣٦٣/٦ - ٣٦٨، ٣٧٠)، والدرر (٩٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٩٩/٢)، وشرح المفصل (٥٤/٤)، ولسان العرب (٧٨/٣ - بدد)، والمعاني الكبير (ص ١٠٤). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٣٤٠/٦)، وشرح الأشموني (٥٣٨/٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، والمعاني الكبير (ص ٣٨٩)، والمقتضب (٣٧١/٣).

(٤) كذا في الأصل: «ضمَام» بالضاد المعجمة؛ ولعله مصحّف عن «صمام» بالصاد المهملة. وفي اللسان (٣٥٨/١٢ - مادة ضمم): «الضَّمُّ والضَّمَامُ: الداهية الشديدة. قال أبو منصور: العرب تقول للذاهية ضَمِّي ضَمَامٌ، بالصاد؛ قال: وأحسب الليث رآه في بعض الصحف فصحّفه وغيّر بناءه، والضَّمَمُ مثله». وفي مادة «ضمم» (٣٣٤/١٢): «ويقال للذاهية الشديدة: صَمَاءٌ وَصَمَامٌ» ثم ذكر عن الجوهري =

أو ملازمة للنداء نحو: يا فَسَاق، ويا حَبَّاث. وفي قياس هذه خلاف يأتي.

أو أمراً نحو: نَزَال، وَتَرَاك، وَكَرَاك، وَحَذَار. وفي قياسها أيضاً خلاف يأتي. وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً. وكلّ هذه الأنواع معدولة عن مؤنث.

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة، وإن لم يستعمل في كلامهم.

وأما الصّفة بقسميها، فعن وصف مؤنث غلب فصار اسماً كالتأنيّة.

وأما الأمر، فقال المبرد: إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأوّلين، وهو الصحيح، وظاهر كلام سيويه أنّه معدول عن الفِعْل.

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً، والبناء كباب حذام. أو مذكّر فأقوال أحدها: يصرف، كصباح ونحوه من المذكر إذا سمّي به. والثاني: يمنع كَعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به، وهو المشهور. والثالث: يبنى كحذام، وعليه ابن بابشاذ^(١).

(ص): وكونه صفةً على فعّالان ذا فَعَلَى. وقيل: فاقْدُ فَعْلَانة، فعلى الأول: يصرف: رَحْمَن، وَلَحْيَان. وعلة المنع شبه الزيادتين بألف التأنيث. وقيل كون النون مبدلةً منها.

وعلى الثاني: كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء. فإن أبدلت النون من همز أصلي صرف غالباً.

(ش): الرابعة: كونه صفةً في آخره ألف ونون زائدتان بشرط أن يكون مؤنثة على فَعَلَى كسَكْرَان سَكْرَى، وريّان رَيّا.

= (١٢/٣٤٥) قال: «ويقال للداهية: صَمِي صَمَام، مثل قَطَام، وهي الداهية؛ أي زيدي؛ وأنشد ابن بري للأسود بن يعفر:

فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِي، لما فعلت يَهُودٌ صَمَام»

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصري الجوهري المعروف بابن بابشاذ، نحوي لغوي. سمع الحديث ورواه، وقرأ عليه الأدب بجامع مصري سنين، وخدم بمصر في ديوان الإنشاء، وقدم بغداد تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها. توفي بمصر في رجب سنة ٤٦٩ هـ. له من المصنفات: شرح الجمل للزجاجي، كتاب الأصول لابن السراج في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو في خمسة عشر مجلداً، والمحتسب في النحو. انظر معجم الأدباء (١٧/١٢ - ١٩)، ونزهة الألبا للأنباري (٤٣٢، ٤٣٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٩٥/٢ - ٩٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٧٢)، والنجوم الزاهرة (١٠٥/٥)، وشذرات الذهب (٣/٣٣٣).

وقيل: الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلَانَة، سواءً وجد له مؤنثٌ على فَعْلَى أم لا. وينبغي على الخلاف مسألتان:

الأولى: لازم التذكير كَرَحْمَنَ، وَلَحْيَانٍ لكبير اللحية، على الأول يصرف لفقد فَعْلَى فيه، إذ لا مؤنث له. وعلى الثاني يمنع لفقد فعْلَانَة^(١) منه لما ذكر.

قال أبو حيان: والصحيح فيه الصرف، لأننا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف، فوجب العمل به. ووجه مُقَابِلِهِ أن الغالب فيما وجد من فَعْلَانٍ للصفة المنع فكان الحمل عليه أولى.

الثانية: عِلَّةُ منع الألف والنون. على الأول لشبههما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث. وقيل إن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء): صنعاني، وبهراني.

وعلى الثاني كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء، من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث، ونقل عن الكوفيين.

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف.

ولو كان لفعْلَان مؤنث على فعْلَانَة صرف إجماعاً كَتَدْمَان، وَسَيْفَان لِلرَّجُل الطويل وَحَبْلَان لِلْمَتَلَى غضباً، وَيَوْمٌ دَخْنَان: فيه كُدْرَة في سواد، ويومٌ سَخْنَان: حارٌّ، ويومٌ ضَحْيَان: لا غيم فيه، وبَعِيرٌ صَوْحَان، يابس الظهر، وَرَجُلٌ عَلَّان: صغير حقير. وَرَجُلٌ قَشْوَان: دقيق الساقين، وَرَجُلٌ مَصَّان: لثيم، وَرَجُلٌ مَوْتَان الفؤاد: أي غير حديده، وَرَجُلٌ نَصْرَان: أي نصراني، وَرَجُلٌ خُمَصَان بالفتح: لغة في خُمَصَان، وَكَبْشٌ أَلْيَان^(٢).

فهذه أربع عشرة كلمة لا غير، مُؤَنَّثَاتُهَا بالتاء.

(ص): ووفائهُ لوزن فِعْلٍ خاصٌّ به، أَوْ أَوْلَى لَازِمٌ، لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبِّهِ الْاسْمِ، لَا مُسْتَوٍ، خِلَافاً لِيُونُسَ مطلقاً، وَلِعَبْسِي فِي الْمَنْقُولِ مِنْ فِعْلٍ مَعَ عِلْمِيَةِ أَوْ وَصْفِيَةِ غَيْرِ عَارِضَةٍ، وَعَدَمَ قَبُولِ التَّاءِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ فِي أَرْمَلٍ، وَقَدَرْتُ بِقِلَّةٍ فِي أَجْدَلٍ وَأَخْبَلٍ، وَأَفْعَى. وَأَلْغَيْتُ شِدُوذاً فِي نَحْوِ أَبْطَحَ.

(١) الذي في اللسان أن «لحيان» يؤنث؛ قال: «يقال رجل لحيان إذا كان طويل اللحية، يُجْرَى فِي النُّكْرَةِ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلْأُنْثَى لِحْيَانَةٌ». انظر لسان العرب (١٥/٢٤٣ - مادة لحا).

(٢) كبش أليان: أي عظيم الألية. وفي اللسان (١٤/٤٢ - أ): «وكبش أليان، بالتحريك، وأليان وألي وآل، وكباش ونعاج ألي مثل عُمَي؛ قال ابن سيده: وكباش أليانات، وقالوا في جمع آل ألي. . . ونعجة أليانة وأليا».

والأصح أن منه أفعال التفضيل، ومُنْعَ اللَّبِّ علماً، وصرف يَعْصُرُ، وأنه يؤثرُ عروض سكونٍ تخفيفٍ، لا بدل همزة أَفْعَل.

(ش): الخامسة: موافقة وزن الفعل بشروط:

(أحدها): أن يكون خاصاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمي بهما، أو في أعجمي معرب، أو غالباً فيه، ويعبر عنه (بالأولى به): بأن يوجد في الاسم والفعل، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، وهو قسمان:

قسم نقل من الفعل: كيزيد، ويشكر.
وقسم ليس بمنقول: كأفكل^(١) ويجمع^(٢).

والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب، لأنه يَئْتَلُّ بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعال اسماً، إمّا للتفضيل، أو لغيره.

وقد جاء أفعال في الأسماء من غير فعل، كأجْدَل^(٣) وأخِيل^(٤)، وأرنب. وأيضاً فإن فاعل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو خاتم، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى، كضارب وقاتل. ولو سمي بخاتم صرف، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم. ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني، ولا معنى لها في الاسم، فكانت لذلك أصلاً في الفعل.

أما الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب فيه، فلا شبهة في عدم اعتباره.

وأما المشترك بينهما على السواء، ففيه مذاهب:

أحدها: عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِلَ من الفعل أم لا. وعليه سيبويه والجمهور، لإجماع العرب على صرف كَغَسَبَ اسم رجل، وهو منقول من كَغَسَبَ: فَعَلَّلَ، وهو: العَدُوُّ الشديد مع تداني الخطي.

(١) الأفكل: الرعدة. والأفكل: اسم الأفوه الأودي لرعدة كانت فيه. والأفكل: أبو بطن من العرب يقال لبنه الأفاكل. وأفكل: موضع. انظر اللسان (١١/٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) اليرمع: الحصى البيض تلالاً في الشمس؛ قال رؤبة يذكر السراب:
ورقرق الأبصارَ حتى أفسدعا يساليد إيقاد النهار اليرمعا
وقال اللحياني: هي حجارة لينة رقاق بيض تلمع، وقيل: حجارة رخوة؛ والواحدة من كل ذلك يرمعة. انظر اللسان (٨/١٣٤ - رمع).

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) الأخيل: طائر ذو خيلان، وهي النقط المخالفة لبقية البدن.

والثاني: تأثيره مطلقاً، وعليه يونس^(١).

والثالث: يؤثر إن نقل من فعل، ولا يؤثر غيره، وعليه عيسى بن عمر^(٢) واستدل بقوله:

٣٧ - أنا ابنُ جَلَا^(٣)

فلم يصرفه. وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل، فَحُكِّي.

الشرط الثاني: أن يكون لازماً، ليخرج نحو: امرؤُ وابْنُ عَلمين، فإنهما على لغة الإتياع في الرفع كاخْرُج، وفي النصب كاعْلَمْ وفي الجر كاضْرِب، ولا يمنعان من الصرف، لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين، فلو سمي بهما على لغة من يَلْتَزِمُ الفتح مُيَعَا.

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المعروف بالنحوي. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة يتنابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأقيسة يتفرد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير، اللغات، النوادر، الأمثال، معاني الشعر. توفي يونس سنة ١٨٢ هـ، وكانت ولادته سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة ٨٠. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٥٥١ - ٥٥٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٤ - ٦٧)، وشذرات الذهب (١/ ٣٠١، ٣٠٢)، وهدية العارفين (٢/ ٥٧١).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي البصري. نحوي مقرر، كان صاحب تقدير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، وله اختيار في القراءة على قياس العربية. توفي سنة ١٤٩ هـ. من مصنفاته الكثيرة (وقد ذكر صاحب وفيات الأعيان أنه صَنَّفَ نيلاً وسبعين مصنفاً في النحو): الجامع، والإكمال أو المكمل، وكلاهما في النحو. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، ومعجم الأدباء (١٦/ ١٤٦ - ١٥٠)، ولبناء الرواة (٢/ ٣٧٤ - ٣٧٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٥، ٥٧٦).

(٣) من الوافر، وتمامه:

أنا ابنُ جَلَا وطلّحُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الاشتقاق (ص ٢٢٤)، والأصمعيات (ص ١٧)، وجمهرة اللغة (ص ٤٩٥، ١٠٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦)، والدرر (١/ ٩٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣١٤)، وأمالى ابن الحاجب (ص ٤٥٦)، وأوضح المسالك (٤/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٩)، وشرح قطر الندى (ص ٨٦)، وشرح المفصل (١/ ٦١، ١٠٥/ ٤)، ولسان العرب (١٤/ ١٢٤ - ثني، ١٥٢ - جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٢١٢)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٠)، والمقرب (١/ ٢٨٣).

الشرط الثالث: أن يخرج به إلى شبه الاسم سكون تخفيف ليُخْرَج نحو: رُدَّ وقيل: إذا سمي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم، فصارا نحو: مُدَّ. وقيل: هذا إذا كان السكون قبل التسمية، فإن طرأ بعدها كأن تسمي رجلاً بضرب، ثم تسكن الراء تخفيفاً، ففيه قولان حكيتهما آخراً، أصحهما الصرف أيضاً، وعليه سيبويه، لأنه صار على وزن الاسم، والأصل الصرف.

والثاني: المنع، لغرض التخفيف، فلا يُعْتَدَّ به. وعليه المبرد والمازني، وابن السراج، والسيرافي.

ويجري القولان في (يُعْضَر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه، وعليه سيبويه لورود السماع به، فيما حكاه أبو زيد^(١)، وخروجه إلى شبه الاسم.

والثاني منعه، وعليه الأخفش لغرض الضمة، فلا اعتداد بها، ويجريان أيضاً في (أَلْبَب) علماً، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك. والأصح - وعليه سيبويه - منعه، ولا مبالاة بفكه، لأنه رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح مثل: اسْتَحْذُ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفك، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشدُّ في التعجب، ولم يَزِدْ، وأَلَلَّ^(٢) السقاء، فلم يباينه.

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعال: كهراق، أصله: أراق، علماً، والأصح فيه المنع، ولا مبالاة بهذا البديل.

الشرط الرابع: أن يكون معه علمية: كخَضَم اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وبَذَر: اسم بئر، وعَثَر: اسم واد بالعقيق، وأحمد، ويزيد، ويشكر، وأجمع وأخواته في التوكيد. أو وصفية؛ ولها شرطان:

(أحدهما): أن تكون أصلية كأحمر، بخلاف العارضة: كمررت برجل أزنَب، أي ذليل، وبنسوة أزيح، فإنهما مصروفان، لأن الوصفية بهما عارضة.

الثاني: أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو: مررت برجل أباتر^(٣) وأدابر^(٤) فإنهما

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قيس بن زيد بن النعمان الأنصاري البصري، أبو زيد اللغوي الأديب النحوي. ولد سنة ١١٩ هـ، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيدة وغيره. توفي بالبصرة سنة ٢١٥، وقيل ٢١٤ أو ٢١٦ هـ. من مصنفاته الكثيرة: القوس والترس، الإبل، بيوتات العرب، اللغات، الجمع والتثنية. انظر معجم الأدباء (١١/٢١٢ - ٢١٧)، ووفيات الأعيان (٢/٢٦١)، وإنباه الرواة (٢/٣٠ - ٣٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٣٥، ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٢/٣٤، ٣٥)، وبغية الرعاة (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، وميزان الاعتدال (١/٣٧٥).

(٢) في اللسان (مادة أَلَل): «أَلَل السقاء: تغيّرت ريحه».

(٣) الأباتر: القاطع رحمه. (٤) الأدابر: الذي لا يقبل نصحاً.

مصرفان، وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية، لدخول التاء عليهما في: امرأة أباترة، وأدابة.

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء، وما لا مؤنث له من لفظه، بل من معناه: كرجل آلى^(١)، وامرأة عجزاء، ولا يقال: ألياء، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث: كرجل أكرم^(٢)، وآدر^(٣)، وألحى، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه، وذلك أفعال التفضيل مع (من).

قال أبو حيان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعال، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو: أرمل وأرملة، فمذهب الجمهور صرفه. ومنعه الأخفش كأحمر، قال: ثم إنه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعال خاصة.

وهنا مسألتان:

إحدهما: أجدل للصقر، وأخيل لطائر ذي خيلان، وأفعى للحية، أسماء لا أوصاف، فأكثر العرب تصرفها، وبعضهم يمنعها ملاحظة للوصفية، فلحظ في أجدل معنى: شديد، وأخيل: أفعال من الخيلان، وأفعى: معنى: خبيث منكر. وقيل: إنه مشتق من فوعة السّم^(٤)، وهي حرارته: وأصله: أفوع، ثم قلب فصار أفعى.

الثانية: ما أصله الوصفية، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح، وهو المكان المنبسط من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان الذي فيه لونان، الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتدّ بالعارض، وشذ صرفه إلغاء للأصل، واعتداداً بالعارض.

(ص): ومع العلمية زيادتا فعلاّن فيه، أو في غيره، ومبنى حسان ونحوه على أصالة التّون.

(ش): السادسة: وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلمية: الألف والنون الزائدتان، سواء كانتا في فعلاّن: كحمدان، أو غيره: كعمران، وعثمان، وعطفان.

وعلاّمة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان، ثانيهما

(١) رجل آلى: عظيم الآلية. وانظر اللسان (٤٢/١٤ - مادة ألا).

(٢) في اللسان (١٥١/٥ - كمر): «الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ».

(٣) رجل آدر: يَبْنُ الأَدْر. والأَدْرُ والمَادور: الذي يفتق صفاه فيقع قُصْبُه ولا يفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين. ولا يقال أدراء، إما لأنه لم يُسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر اللسان (١٥/٤ - أدر).

(٤) السّم: فيها ثلاث لغات: سَمٌ وسَمٌ وسِمٌ. والفتح أفصحها.

١٠٨ ————— إعراب ما لا ينصرف
مضعف، فلك اعتباران: إن قَدَّرْتَ أصالة التضعيف فهما زائدتان. أو زيادته فالتون أصلية،
كحسان: إن جعلته من الحس فوزنه: فَعْلَان، فلا ينصرف، أو من الحُسن، فوزنه: فَعَال،
فينصرف. وكذا (حيان)، هل هو من الحياة أو الحين؟
قيل: ويدل للأول ما روي في الحديث: أَنَّ قومًا قالوا: نحن بنو حَيَّان، فقال عليه
الصلاة والسلام: «بل أنتم بنو رَشْدان»^(١).

فقضى باشتقاقه من الحَيِّ مع احتمال أن يكون مشتقًا من الغَيْن^(٢).

(ص): أو ألف إلحاق مقصورة.

(ش): السابعة: ألف الإلحاق المقصورة:

وتمنع مع العلمية - بخلاف الممدودة - لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا
يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كُلاًّ منهما زائدة، ليست مبدلةً من شيء، والممدودة مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كَأَزْطَى^(٣)، فهو على مثال: سَكْرَى،
وَعِزْهَى^(٤) فهو على مثال: ذُكْرَى.

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كَعِلْبَاء^(٥) لا يصلح لألف التأنيث الممدودة.

تنبيهان: الأول: الإلحاق أن تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي
الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتفني أصول الثلاثي، فتأتي بحرفي زائدي مقابل
للحرف الرابع من الرباعي الأصول، فيسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

الثاني: قال أبو حيان: ما فيه ألف التكرير أيضاً، إذا سمّي به منع الصّرف نحو
قَبْعَثْرَى^(٦)، لشبه ألف التكرير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٢/٦٧).

(٢) من معاني الغين: الغيم والسحاب، والعطش. انظر اللسان (١٣/٣١٦، ٣١٧).

(٣) الأرضي: جمع أرطاة؛ وهو نبات شجري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد
كالعصي؛ ورقه دقيق وثمره كالعتاب. (المعجم الوسيط: ص ١٤).

(٤) العزهي: الذي لا يحدث النساء ولا يريدهن.

(٥) علباء البعير: عصب عنقه.

(٦) ألف «قبعثرى» أثني بها لأجل تكرير الحروف، فلا تسمى ألف الإلحاق لأنه ليس في أصول الأسماء
سداسي فتلحق به. والقبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثرة. والقبعثرى أيضاً: الفصيل المهزول.
انظر اللسان (٥/٧٠).

تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث^(١)، كما أن ألف التأنيث كذلك.

(ص): أو تركيب مَزَج.

(ش): الثامنة: تركيب المَزَج، وَيَمْنَعُ مع العلمية، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجَزَه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صَدْرَه يصغر كما يصغر ما هي فيه، ويُفْتَح آخره كما يُفْتَح ما قبلها. وضابطه: كُلُّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً - لا بالإضافة، ولا بالإسناد - بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث: كَبَعْلَبَكَّ، ومُعْدِي كَرِب.

واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: كخمسة عشر، والإسناد كبرق نَحْرُه، والإضافة: كامرى القيس.

(ص): أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلا ضُرِف، تَحَرَّكَ الوسط أو لا، خلافاً لمن جَوَّز المنع إلا مع تأنيث. ولا يشترط كونه علماً خلافاً للدَّبَّاج.

(ش): التاسعة: العجمة: وتمنع مع العلمية بشروط:

أحدها: أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علماً إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل، فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين. بخلاف الجنسية، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة: كديباج، ولجام، وتبروز، فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ، وتُصَرَّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها، والاشتقاق منها.

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم؟ قولان:

المشهور، لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان.

الثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الدَّبَّاج^(٢)، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب

سيبويه.

(١) انظر اللسان (٧٠/٥) وفيه: «قال بعض النحويين: ألف قبعرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق... وقال المبرد: القبعرى العظيم الشديد، والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة بنات الستة؛ لأنك تقول قبعرأة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعت؛ لأن ما زاد على أربعة أحرف لا يبنى منه الجمع ولا التصغير حتى يرد إلى الرباعي إلا أن يكون الحرف الرابع منه أحد حروف المد واللين نحو أسطوانة وحانوت».

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الدَّبَّاج المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. قرأ النحو على ابن خروف.

وينبغي على ذلك صرف نحو: قالون^(١)، وبُنْدَار^(٢)، فينصرف على الثاني لأنه لم يكن علماً في لغة العجم، دون الأول، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وإسحاق، فإن كان ثلاثياً صرف سواء تحرك الوسط كَشْتَر^(٣)، وَلَمَك: اسم رجل^(٤)، أو لا، كَنُوح، وَلُوط. وقيل: يمنع متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع، كما في المؤنث. وفرق الأول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر، دون الزيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالباً، ولذلك لم تُعْتَبَر مع علمية متجددة، ولا وصفية ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة.

وقيل: يجوز في الساكن الوسط الوجهان: الصرف، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ. نعم، إن كان فيه تأنيث تعين المنع - كما سيأتي.

ولو كان رُباعياً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع، إلحاقاً له بما قبل التصغير.

(ص): وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراء النون والزاي الدال، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم، وكونه حُمَاسِيّاً أو رُباعِيّاً عارياً من اللدّاقة.

(ش): المراد بالعَجَمِيّ: كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس، أو الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: أن تنقل ذلك الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: إبريسم^(٥) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

(١) لأنه لم يكن علماً بلغة العجم أو الروم كما ذكر، بل استعمل صفة. وقالون بالرومية معناها أصبّت، كما في لسان العرب (٣٤٧/١٣ - مادة قلن).

(٢) البندار: واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. وهي كلمة دخيلة. (لسان العرب: ٨١/٤ - مادة بندر).

(٣) شتر: في مراصد الأطلاع (ص ٧٨٣): «شتر بالتحريك وآخره راء: قلعة من أعمال أزان بين برذعة وكنجة». وفي شرح التصريح (٢/٢١٩): «شتر: اسم قلعة من أعمال أزان، بفتح الهمزة وتشديد الراء: إقليم بأذربيجان».

(٤) لمك هو أبو نوح، كما في اللسان.

(٥) الإبريسم: أحسن التحرير (المعجم الوسيط: ص ٢).

الثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو: نَزَجِسْ أو آخره زاي بعد دال نحو: مُهَنْدِرْ، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو: صَوْلَجَان، أو والقاف نحو مَنَّجْنِيْق، أو والكاف نحو: أَسْكُرْجَة^(١).

الخامس: أن يكون عارياً من حروف الذَّلَاقَة، وهو خماسي أو رباعي. وحروف الذَّلَاقَة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَقْلٍ). قال صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة^(٢) خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة، وهي (عسجد) لخفة السين وهشاشتها.

(ص): وما وافق العربي لفظاً فمَنَعَهُ على قصد المُسَمِّي، فإن جُهِلَ فعلى العادة في التسمية. ولا يُنْزَلُ جهالة الأصل، أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالعُجْمَة على الأصح، وما بني على قياس العرب وسمي به، فثالثها الأصح، إن كان على قياس مطرد لحق به، فإن كان به مانع منع.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ما كان من الأسماء الأعجمية موافقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو: إسحاق، فإنه مصدر لأَسْحَقَ بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع، تقول: أَسْحَقُ الضَّرْعَ: ارتفع لَبَنُهُ. ونحو: يعقوب، فإنه ذَكَرُ الْحَجَلِ، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتَّبَعُ فيه قصد المُسَمِّي، فإن قصد اسم النَّبِيِّ منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عُيِّنَ مدلوله في اللسان العربي صرف. وإن جُهِلَ قصد المُسَمِّي حُمِلَ على ما جرت به عادة الناس، وهو القصد بكل واحدٍ منهما^(٣) موافقة اسم النَّبِيِّ.

فلو سَمَّتِ العرب باسم مجهول، أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به، فقليل يجري مجرى الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم، كما أن الأعجمي كذلك، وعلى هذا الفراء، ومثل الأول بسبأ^(٤)، والثاني بقولهم: هذا أبو صُعْرُور^(٥) فلم يصرف،

(١) الأسكرجة: إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشهيات على المائدة. (المعجم الوسيط: ص ١٨).

(٢) الحروف المصمتة: هي ما عدا حروف الذَّلَاقَة الستة «مر بنقل».

(٣) أي إسحاق ويعقوب.

(٤) كانت في الأصل غير مهموزة. وأثبتناها بالهمز لأنه الأصل. وسبأ اسم مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن، واسم القبيلة سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر اللسان (مادة سبأ).

(٥) من معاني الصعور: كل حمل شجرة تكون مثل الأبهل والفلفل وشبهه مما فيه صلابة. والصعور: =

لأنه ليس من عادتهم التسمية به، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك.

الثانية: ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبني على وزن بُرُنْ (١) من الضرب، فتقول: ضُرِبَ، وعلى مثال سَفَرَجَل، فتقول: ضَرَّبَ، فهل يلحق بكلام العرب أو لا؟ فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم، فيحكم له بحكم العربي.

والثاني: لا، لأنه ليس من كلام العرب، فصار بمنزلة الأعجمي.

والثالث: وهو الصحيح، إن بني على قياس ما اطرّد في كلامهم لحق به، كأن يبنى من الضرب مثل: قَزَدَ فتقول: ضَرَّبَ لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أو على قياس ما لم يطرّد في كلامهم لم يلحق به. كأن يُبْنَى منه مثل كَوَثَر، فتقول: ضَوَّرَ، لأن الإلحاق بالواو ثمانية لم يكثر.

إذا عرف ذلك، فلو سمي به، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي، فلا يمنع إلا مع علة أخرى.

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة.

(ص): أو تأنيث لفظاً أو معنى، فإن كان ثنائياً، أو ثلاثياً ساكن الوسط وضعاً، أو إعلالاً، فالأصح جواز الأمرين.

وثالثها: إن لم يكن بلدة، وأن المنع أجود، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل، وتحرك ثانيه لفظاً، وهو المؤنث دون مذكّر. وإن سُمّي مذكّر بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديرًا، خلافاً للفراء مطلقاً، ولابن خروف (٢) في متحرك الوسط، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به، أو غلب. أو بوصفه كحائض صُرف خلافاً للكوفية، أو بوصف في لغة اسم في لغة فعلية التقديرين.

(ش): العاشرة: التأنيث، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظياً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة، أم معنويًا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد.

فإن كان المعنوي ثنائياً كيد علماً لمؤنث، أو ثلاثياً ساكن الوسط، وضعاً كهنّد

= الصمغ الدقيق الطويل الملتوي، وقيل: القطعة من الصمغ. والصعورور يكون مثل القلم وينعطف بمنزلة القرن. انظر اللسان (مادة صعر).

(١) البرثن: الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد.

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

وجُمِّل، أو إعلالاً كدار علماً، أصلها: دور بالفتح، ففيه مذاهب:

أصحها - وعليه سيبويه والجمهور - جواز الأمرين، فيه الصّرف، وتركه، وكلاهما مسموع.

أما المنع: فلاجتماع التأنيث والعلمية، وأمّا الصّرف: فليخفة السكون فقاوم أحد السببين، كما دَفَعَ أثره في نوح، ولوط.

والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج)، قال: لأن السكون لا يُغَيَّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلَّتَيْن مانعتين.

والثالث: وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كَفَيْد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز، لأنهم يردّدون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هنداً، ودعداً، وجُملاً على جماعة من النساء، ولا يُردّدون اسم البلدة على غيرها، فَلَمَّا لم تردّد ولم تكثر في الكلام، لزمها الثقل. وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جنيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم.

وقال أبو علي الفارسيّ: الصرف أفصح، قال الخضراوي^(١): ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله، وهو غلط جلّي.

ويحتتم المنع على الأصح في صور:

أحدها: أن ينضم إلى ذلك عجمة كجحفص، وماء^(٢)، وجور^(٣)، لأن انضمام العجمة قوّي العلة، ولا يقال: إن المنع للعجمة والعلمية دون التأنيث، لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثي. وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً.

(١) الخضراوي: هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي الخضراوي، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس. أديب نحوي نائر ناظم، ولد سنة ٥٧٥ هـ أو نحوها، وأخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وأبي علي الرندي وغيرهم. وتوفي في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، الاقتراح في تلخيص الإيضاح وتبعه بالشرح والتميم والإصلاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، وغيرها. انظر بغية الوعاة (ص ١١٥)، وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ٣٦١، ٣٦٢)، وهدية العارفين (٢/ ١٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٢٦١)، وإيضاح المكنون (١/ ١١٠، ١٢٠).

(٢) الماء بالفارسية أي بلد كان؛ ذكره البكري في معجم ما استعجم (١١٧٦/٤) عن أبي عمر الزاهد، وقال: ذكرت هذا لتلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (معجم البلدان: مادة جور).

الثانية: أن يكون مذكر الأصل، كزيد اسم امرأة، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرّف من صرّف هنداً.

وجوّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر، وهو نقل من ثقل إلى ثقل.

الثالثة: أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة، لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع. وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع، ولا عبرة بتحريكه تقديراً، كدار ونار، علمين.

ولو سمي مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين:

أحدهما: زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعناق اسم رجل.

أو تقديراً كجَئِل مخفف جَيّال^(١) اسم رجل، فإن الحرف المقدّر كالمفوق به. بخلاف الثلاثي، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا ككَيْفَ وشَمْسُ اسمي رجل.

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل: العلمية والتعليق على ما يُشاكِلُهُ. ودُفِعَ بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع.

الشرط الثاني: أن لا يسبقه تذكيرٌ انفرد به كدلال ووصال، اسمي رجل فإنه كثرت التسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكران، أو غلب فيه^(٢) كذراع، فإنه في الأصل مؤنث، ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر، كقولهم: هذا ثوب ذراع، أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمي به رجل صرف، لغلبة تذكيره قبل العلمية. ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث، وظلوم، وجريح فالبصريون: يُصرّف رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير، لأن تلك أسماء مذكّرة، وصف بها المؤنث، لأمن اللبس، وحملًا على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض.

ويدلّ لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيون يمنع بناءً على مذهبه في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق.

(١) جيئل: الضبيع؛ معرف من غير أل. والجيال: الضخم من كل شيء. (المعجم الوسيط: ص ١٠٤).

(٢) أي غلب فيه التذكير.

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة، كجنوب، ودبور وشمال، وسُموم، وحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصعود، والهبوط. وعند بعضهم صفات جرت على الريح، وهي مؤنثة، ففيه الوجهان: المنع كباب زينب، والصرف كباب حائض.

(ص): مسألة. القبائل، والبلاد، والكلمة، والهجاء يبنى على المعنى فإن كان أباً، أو حياً، أو مكاناً، أو لفظاً أو حرفاً صرف. أو أمّاً، أو قبيلةً، أو بقعةً، أو سورةً، أو كلمة منع. وقد يجب اعتبار أحدهما. وقد تسمّى قبيلة باسم أب، أو حيٍّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن، ويؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع.

(ش): صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها، مبتنان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعدّ، وتميم، أو الحيّ كقريش وثقيف صرف أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود، منع للتأنيث مع العلمية. وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبندر وبيير^(١) صرف. أو البقعة كفارس وعمان منع. أو بالكلمة اللفظ نحو: كتب زيد فأجاد، أي فأجاد هذا اللفظ صرف. أو الكلمة نحو فأجدها منع. وكذلك الأفعال، وحروف الهجاء، والصور. وقد يتعين اعتبار الحي، أو القبيلة، أو المكان، أو البقعة.

فالأول: ككلب، والثاني: كيهود ومجوس، والثالث: كبدر ونجد، والرابع: كدمشق، وجلّق^(٢)، والحجاز، والشام، واليمن، والعراق. وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء، وذلك ثلاثة أقسام: قسم يغلب فيه اعتبار التأنيث، كقريش، وثقيف، وميّ، وهجر^(٣)، وواسط^(٤)، وحنين.

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث: كجذام، وسدوس^(٥)، وفارس، وعمان. وقسم استوى فيه الأمران: كتمود، وسبأ، وحراء، وقباء، وبغداد.

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم، أو الحيّ باسم الأم، كباهلة، فيوصفان بابن، وبنت، فيقال: تميم بن مَرٍّ، أو بنت مَرٍّ وباهلة بن أعصر أو بنت أعصر، مراعاة للأصل، أو المسمّى.

(١) ثبير: اسم جبل بمكة.

(٢) جلّق (بكسرتين وتشديد اللام): اسم لكورة الغوطة كلها. وقيل: قرية من قراها. وقيل: دمشق نفسها. وقيل: صورة امرأة يجري الماء من فيها بقرية من قراها. وجلّق أيضاً: ناحية بسرقسطة بالأندلس يسقي نهرها عشرين ميلاً. وقيل: واد في شرقي الأندلس. انظر مراصد الاطلاع (ص ٣٤٢).

(٣) هجر: مدينة البحرين (معجم ما استعجم: ١٣٤٦/٤).

(٤) واسط: اسم يطلق على عدة مواضع. راجع معجم البلدان (مادة واسط).

(٥) جذام وسدوس: من أسماء القبائل.

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث، فلا يمنع الصرف كقوله:

٣٨ - شادوا البلاد، وأصبحوا في آدم بلغوا بها يَضْنَ الوجوه فُحُولاً^(١)
أي في قبائل آدم، أو أولاد آدم، فحذف المضاف، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنثاً في قوله: «بلغوا بها»، ولم يمنعه الصرف، لأنه راعى المضاف المحذوف.

(ص): وما سمي من السور بذي أل صُرِف. أو عارٍ ولم تضاف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديرأ فلا، حيث لا مانع. أو بحملة فيها وصل قطع، أو تاء قلبت هاء في الوقت. وأعرب ممنوعاً، أو بحرف هجاء حكى، أو أعرب ممنوعاً ومصرفاً أضيف إليه سورة أو لا، أو موازن أعجمي كحاميم، فأوجب ابن عصفور الحكاية، وجوز الشلّوبين إعرابه ممنوعاً، ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء، ومضافاً إليه، ولو تقديرأ مع فتح النون، وإعرابها مضافة، وليس في كهيعص، وحم عسق إلا الوقف خلافاً لبونس.

(ش): أسماء السور أقسام:

أحدها: ما فيه ألف ولام، وحكمه: الصّرف، كالأنفال، والأنعام والأعراف.

الثاني: العاري منها، فإن لم يضاف إليه سورة منع الصرف نحو: هذه هُودٌ، وقرأت هودٌ، وإن أضيف إليه (سورة) لفظاً أو تقديرأ صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو: قرأت سورة يُؤْتَس.

الثالث: الجملة نحو: «قل أُوحي إليّ» [الجن: ١، وغيرها] و﴿أَنزَلَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] فتحكى فإن كان أولها همز وصل قُطِع، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلا في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها - أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء. وتعرب لمصيرها أسماء، ولا موجب للبناء، ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو: قرأت اقترَبْتُ، وفي الوقف: اقترَبَةُ.

الرابع: حرف الهجاء: ك «صّ، وّن، وقّ» فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتحكى كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا؛ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد، بالسكون والفتح منوّناً وغير منوّن^(٢).

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٠٠)، والكتاب (٣/٢٥٢)، ولسان العرب (٦/١٠) - أنس، ١٢/١٢ - آدم).

(٢) أي على وجهي الحكاية والإعراب. فعلى وجه الحكاية بالسكون، وعلى الإعراب بالفتح.

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطعة.

وجوّز (الشّلوّيين) فيه ذلك، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابيل، وقد قرئ «ياسين» بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس: المركّب كطاسين ميم، فإن لم يصف إليه «سورة» ففيه رأي ابن عصفور والشّلوّيين فيما قبله، ورأي ثالث: وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر.

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديرًا، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كبعليك، وإجراؤه على النون مضافاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصّرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه. أمّا ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١]، حَمَّ عَسَقَ فلا يجوز فيهما إلّا الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة.

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُهُ^(١) مفتوحة، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربه، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

(ص): مسألة ينون في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً، ولا تظهر الفتحة جرّاً خلافاً لقوم مطلقاً، وليونس في العَلَم.

(ش): ينون جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة، سواء كان جمعاً نحو: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، قال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْتِهِمْ قَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] أم مصغراً كأَعْيَم^(٢)، أم فعلاً مسمى به كَيَغْزُ، وَيَزْم^(٣)، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً - كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق: كصَحَّارَى، وعَذَارَى بعد صحارٍ، وعذارٍ. ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها. وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِهَا، وعليه قول الشاعر:

٣٩ - وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوْلَى مَوْلِيَا^(٤)

(١) كلمه: أي حروفه.

(٢) تصغير أعمى.

(٣) يغز ويرم: من الفعلين غزا ورمى.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فلو كان عبدُ الله مولى مولى هجوئه =

وقيل يجوز في العلم دون غيره، وعليه يونس، واستدل بقوله:

٤٠ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّْي وَمِنْ يُعَلِّيَا^(١)

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة^(٢).

(ص): مسألة:

ما منع صَرْفُهُ دون علمية منع معها وبعدها، إلّا أفعال تفضيل مجرداً مِنْ (مِنْ). وخالف الأخفش^(٣) في (أحمر).

وثالثها: إن لم يكنه. ورابعها: يجوز أن. وفي فَعْلَان، وأخَر، ومعدول العدد، وجَمْع مُتَنَاهٍ، ومركب كحضر موت آخرُهُ وزنُ المتناهي أو أَلْفُ التانيث. وما منع معها صُرِفَ دونهاً وفقاً.

(ش): ما منع صرفه دون علمية، وهو الذي ليس أحد علّتيه العلمية خمسة أنواع، فإذا سمّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. وكذا إذا نُكِرَ بعد التسمية.

واستثنى من ذلك ما كان أفعال تفضيل مجرداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سمّي به ثم نُكِرَ انصرف بإجماع، لأنه لم يبق فيه شبه الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلّا بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدّرة.

= وهو للفرزدق في إنباه الرواة (١٠٥/٢)، وبغية الوعاة (٤٢/٢)، وخزانة الأدب (٢٣٥/١ - ٢٣٥)، (١٤٥/٥)، والدرر (١٠١/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣١١/٢)، وشرح التصريح (٢٢٩/٢)، وشرح المفصل (٦٤/١)، والكتاب (٣١٣/٣)، ولسان العرب (٤٧/١٥ - عرا، ٤٠٩ - ولي)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، ومراتب النحويين (ص ٣١)، والمقاصد النحوية (٣٧٥/٤)، والمقتضب (١٤٣/١)، وليس في ديوانه. ويلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٠/٤)، وشرح الأشموني (٥٤١/٣).

(١) الرجز للفرزدق، وبعده:

لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقْتُ مَقْلُوبًا

وهو في الدرر (١٠٢/١)، وشرح التصريح (٢٢٨/٢)، وأوضح المسالك (١٣٩/٤)، والخصائص (٦/١)، وشرح الأشموني (٥٤١/٢)، والكتاب (٣١٥/٣)، ولسان العرب (٩٤/١٥ - علا، ٢٠٠ - قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، والمقتضب (١٤٢/١)، والممتع في التصريف (٥٥٧/٢)، والمنصف (٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣). وقوله: «يعيليا» مصغر «يَعْلَى» وهو علم على وزن الفعل، ولم يُزَلْ بتصغيره سبب منعه من الصرف، وهو اسم منقوص، وقد عامله معاملة الاسم الصحيح. وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

(٢) وهو مذهب الخليل وسيبويه، كما ذكرنا في آخر الحاشية السابقة.

(٣) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. تقدم التعريف به هو والأخفش الأصغر. انظر الفهارس العامة.

فإن سمي به مع (من) ثم نكر مُنِع قولاً واحداً. وخالف الأخفش في مسائل:

الأولى: باب أفعال الوصف كأحمر إذا سمي به، ثم نكر، فذهب إلى أنه يصرف، لأنه ليس فيه إلّا الوزن، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية^(١).

وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف، وشبّه العلة في هذا الباب علة. وفيه رأي ثالث: أنه إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، لأنه سمي به بوصفه، فجري الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف، لخلوص الاسم، وذهاب معنى الوصفية، وعلى هذا الفراء وابن الأنباري.

ورابع: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسي، راعى فيه الأصل والحال كأبطح^(٢).

الثانية: باب فعّالان الوصف كسكّران، إذا سمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف، وسيبويه على المنع، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر.

الثالثة: آخر، إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن العدل قد زال، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف، فلا يؤثر في غيره. والجمهور على المنع لشبهه بأصله.

الرابعة: معدول العدد: إذا سمّي به ثم نكر بعد التسمية. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لما تقدّم في آخر، وخالفه الجمهور.

الخامسة: الجمع المتناهي: إذا سمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، وخالفه الجمهور.

السادسة: المركب المزجي: إذا ختم بمثل مفاعل، أو بذى ألف التأنيث، كمحارب مساجد، أو عبد بشرى، أو عبد حمراء، إذا ركّباً وسمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية، لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتنكير. والأصح عند ابن مالك وغيره المنع، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم.

(١) ذكر الدنوشري أن مذهب الأخفش هو الصواب؛ لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه، لأن معنى «أحمر» حيثل شخص مسمى بهذا الاسم. انظر حاشية يس (٢/٢٢٧).

(٢) الأبطح: المكان المتسع يمرّ به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار، ومنه أبطح مكة. وجمعه أبطاح. (المعجم الوسيط: ص ٦١).

وما لم يمنع إلا مع العلمية صرف منكرأ بإجماع لزوال إحدى العلّتين.

(ص): مسألة:

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث، وأعجمي إلا المرخم، ومركب، وشبه فعلى ومضارع قبله أو بعده، ويمنع المصروف به، إن أكمل موجه.

(ش): إذا صغّر ما لا ينصرف صرف، لزوال سبب المنع بالتصغير، كزوال العدل في عُمر، والألف المقصورة في عُلّق تصغير عُلّق^(١). والألف والنون في سُرّج تصغير سرحان^(٢). والوزن في شُمّر تصغير شمر^(٣). وصيغة الجمع في جُنْدِل تصغير جنادل^(٤).

ويستثنى من ذلك المؤنث، والعجمي، والمركب المزجي، وشبه فعلى، وهو باب سكران، وشبه الفعل المضارع كتغلب، ويشكر، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير، لبقا السبب.

وقولي: قبله أو بعده، أي سواء كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير، كالمثاليين المذكورين، أو عارضاً فيه كأجندل تصغير: أجادل^(٥)، فإنه بعد التصغير على وزن أبيض بخلافه قبله.

واحترزنا بالمضارع عن الماضي، فإن مشابهته تزول بالتصغير. وقولي: في الأعجمي إلا المرخم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو: بُرّه وسُمّي في إبراهيم، وإسماعيل، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك. نبه عليه أبو حيان.

وقد يكون الاسم منصرفاً، فإذا صغّر منع، لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به. فإنه مصروف، فإذا صغّر على تويست أشبه الفعل فيمنع. وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التا فيتعين فيه المنع بعد أن كان جائزاً.

(ص): مسألة: يصرف لتناسب، وضرورة، واستثنى الكوفية، أفعال من. وقوم ذا القدر التأنيث. قيل: ومطلقاً في لغة.

(١) العُلّق: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف؛ وهو من الفصيلة الصندلية. (المعجم الوسيط: ص ٦٢٢).

(٢) السرحان: الذئب.

(٣) في اللسان (٤/٤٢٨): «الشُمّر: الكيس في الأمور المنكمش، بفتح الشين والميم. ورجل شُمّر وشُمّير وشُمّري وشُمّري، بالكسر: ماض في الأمور والحوادث مجزّب».

(٤) الجُنْدِل (بضم الجيم): الشديد من كل شيء. (اللسان: ١١/١٢٩).

(٥) في اللسان (١١/١٠٤) أن أجادل جمع أجدل، وهو الصقر.

(ش): يجوز صرف ما لا ينصرف، لتناسب، أو ضرورة.

فالأول: نحو: ﴿وَجِثَّتْكَ مِنْ سَكَمٍ بِئِلٍ﴾ [النمل: ٢٢]. ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤]. ﴿وَدَاوُلًا سَوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].
والثاني: كقوله:

٤١ - تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ^(١)

واستثنى الكوفيون أفعال التفضيل، فلم يجزوا صرفه لذلك، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «مِنْ» فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة. والبصريون بنوا الجواز على المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٍ منك، وشَرٌّ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة، وعللوه بأنه لا فائدة فيه، لأنه مستَوٍ في الرفع والنصب والجَرِّ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فينقص بقدر ما زيد.

وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون، فيلتقي بساكن فيكسر، ويكون محتاجاً إلى ذلك^(٢).

وزعم قوم: أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الاختيار، لغة لبعض العرب، حكاهم الأخفش، قال: وكأنَّ هذه لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(ص): ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان علماً.

(ش): في منع المصروف أربعة مذاهب:

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تَحَمَّلْنِ بِأَلْعِيَاءِ مِنْ فَوْقِ جَرَثِمِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩)، والدرر (١/١٠٣)، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٤)،
ولسان العرب (٥/٩٠ - علا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٥٤٢).
ويروى عجزه أيضاً:

سَوَالِكُ نَقَبَاءِ بَيْنِ حَزْمِي شَعْبَعِي

وهو بهذه الرواية لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٨). وبلا نسبة في
شرح ابن عقيل (ص ٥٦٣).

(٢) انظر حاشية الصبَّان (٣/٢٧٤) ولفظه: «وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده
فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ثم يكسر، ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن».

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى^(١) فإنه أنشد:

٤٢ - أُوْمِلْ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلٍ أَوْ بِأَهْوَنٍ أَوْ جُبَارٍ
أَوْ التَّالِي دُبَارٍ فَإِنْ أَفْثُهُ فَمُؤْنِسٍ أَوْ عَرُوبَةٍ أَوْ شِيَارٍ^(٢)

فقل له: هذا موضوع، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر؟ قال أبو حيان: فدل هذا الجواب على إجازته اختياراً.

والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض^(٣) من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين. واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان قياساً على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله:

٤٣ - فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٌ فِي مَجْمَعٍ^(٤)

(١) أحمد بن يحيى: هو ثعلب، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٩٧)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١١)، والدرر (١٠٣/١)، ولسان العرب (١/٥٩٣ - عرب، ٤/١١٧ - جبر، ٤/٢٧٥ - دبر، ٤/٤٣٧ - شبر، ٦/١٥ - أنس، ١٣/٤٤٠ - هون)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٧). والأسماء المذكورة في البيتين هي أسماء أيامهم قديماً، فأول هو الأحد، وأهون: الاثنين، وجبار: الثلاثاء، ودبار: الأربعاء، ومؤنس: الخميس، وعروبة: الجمعة، وشيار: السبت.

(٣) هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بالحامض. أديب لغوي نحوي. توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ هـ ببغداد. له من التصانيف: المختصر في النحو، غريب الحديث، خلق الإنسان، الوحوش، النبات. انظر وفيات الأعيان (١/٢٦٩)، ومعجم الأدباء (١١/٢٥٣ - ٢٥٥)، وإنباه الرواة (٢/٢١، ٢٢)، وتاريخ بغداد (٩/٦١)، والنجوم الزاهرة (٣/١٩٣)، وبغية الوعاة (٢٦٢، ٢٦٣)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٤، ١٤٦٩، ١٦٣٠).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والأغاني (١٤/٢٩١)، والإنصاف (٢/٤٩٩)، وخزانة الأدب (١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١/١٠٤)، وسمط اللآلي (ص ٣٣)، وشرح التصريح (٢/١١٩)، وشرح المفصل (١/٦٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٧، ٣٠٦، ٢/٧٥٢)، ولسان العرب (٦/٩٧ - رداً)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٥). وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب (٢/٥٤٦، ٥٤٧)، وشرح الأشموني (٢/٥٤٣)، ولسان العرب (١٠/٣١٦ - فوق). والشاهد في البيت قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف، وهو مصروف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

والرابع: يجوز في العَلَم خاصة.

(ص): ولا واسطة، وزعمها ابن جني في ذي أل، والمضاف والتثنية والجمع.

(ش): الاسم: إما منصرف، أو غيره، ولا واسطة بينهما، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل، والمضاف، قال: فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه، ولا غير منصرف لعدم السبب قال: وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفةً كان أو نكرة، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارسيّ.

الباب الثالث : الأسماء الستة

(ص): الثالث : ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبراً من : أب، وأخ، وحم غير مماثل قزو وقزو وخطأ، ونم بلا ميم، وذي كصاحب، و (هن)، خلافاً للقرء، فبالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً.

(ش): الباب الثالث من أبواب النيباء الأسماء الستة المذكورة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط:

أن تكون مضافة، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقدَّرة.

وأن تكون مفردة، أي غير مثناة ولا مجموعة، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيَّ زيد.

ويختص الحم بشروط: أن لا يماثل قزو^(١) وقزو^(٢)، وخطأ، فإنه إن مائل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا حَمُوكَ وَحَمُوكَ وَحَمُوكَ^(٣).

(١) قرا فلاناً قَزَوْاً: قصده، وتنبه ونظر أعماله. وقرا الأمر: تنبّه. ويقال: قرا البلاد: تتبعها أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حالها وأمرها. وقرا الأرض: تتبع ناساً بعد ناس فيها. وقرا بني فلان: مرّ بهم واحداً واحداً. (المعجم الوسيط: ص ٧٣١، ٧٣٢).

(٢) القرء: الحيض، والطهر منه.

(٣) حَمُوكَ وزن قَزُو، وَحَمُوكَ وزن قرء، وَحَمُوكَ وزن خطأ.

ويختص الفم بشرط: أن تزال منه الميم، فإن لم تُزل أعرب بالحركات نحو: خُلوف^(١) فم الصائم.

ويختص ذو بشرط: أن يكون بمعنى صاحب، فإن كانت للإشارة أو موصولة، فإنها مبنية.

وقصر الفراء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، ومنع ذلك في (هن). وتابعه قوم. وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها. وهو كناية عما لا يُعرف اسمه، أو يكره التصريح باسمه.

والحم^(٢): أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة^(٣).

(ص): وهل بها أو بمقدرة، أو بما قبلها. والحروف: إشباع أو منقولة، أو لا، أو بهما، أو بالانقلاب نصباً وجراً، والبقاء رفعاً. أو فو، وذو بمقدرة، والباقي بها، أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجرّ بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصحّها الثاني.

(ش): في إعراب الأسماء الستة مذاهب:

أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب، والزيادي^(٤)، والزجاجي من البصريين، وهشام^(٥) من الكوفيين.

(١) خلوف فم الصائم: تغير رائحته لتأخر الطعام. وفي الحديث: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك». انظر اللسان (٩/٩٣ - مادة خلف).

(٢) «حم» مفرد، وقوله: «أقارب...» جمع؛ فكان الوجه أن يقول والأحماء.

(٣) حَمَا المرأة: أبو زوجها ومن كان من قبله من الرجال. وَحَمَا الرجل: أبو امرأته ومن كان من قبله من الرجال. (المعجم الوسيط: ص ٢٠١).

(٤) قطرب والزجاجي تقدم التعريف بهما. أما الزيادي، فهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه الزيادي، أبو إسحاق. نحوي لغوي راوية شاعر. قرأ على الأصمعي وغيره. وتوفي سنة ٢٤٩ هـ. له من التصانيف: النقط والشكل، الأمثال، تنميق الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار، شرح نكت كتاب سيبويه. انظر معجم الأدباء (١/١٥٨ - ١٦١)، وبغية الوعاة (ص ١٨١)، وإنباه الرواة (١/١٦٦، ١٦٧)، وكشف الظنون (ص ١٦٧، ٥٠١، ١٤٢٧، ١٤٦٧)، وإيضاح المكنون (٢/٢٦٧).

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبدالله. نحوي. صاحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو. توفي سنة ٢٠٩ هـ. من تصانيفه: المختصر، القياس، الحدود؛ وكلها في النحو. انظر وفيات الأعيان (٢/٢٥٩)، ومعجم الأدباء (١٩/٢٩٢)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٩)، ونزهة الألبا (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وكشف الظنون (ص ٦٣٥)، وإيضاح المكنون (٢/٤٥١)، وهدية العارفين (٢/٥٠٩).

وأيد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً^(١)، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

ورّد بثبوت الواو قبل العامل^(٢)، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد^(٣) وصلاً وابتداء وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أبوك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقلت: أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت. وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأبوك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء.

واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازني والرجاج.

ورّد بأن الإشباع باب الشعر، ويبقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد.

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبيعي^(٤).

(١) يقول الصّبّان في شرحه على الأشموني (٧٤/١): إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدّه من نفسها.

(٢) على اعتبار أن أصل هذه الكلمات «أَبُو وَأَخُو وَحَمُو وَذُو».

(٣) وذهب الزيّادي إلى أنها أنفسها إعراب. قال ابن يعيش في شرح المفصل (٥٢/١): «وذلك فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو: فوك وذو مال».

(٤) الرّبيعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبيعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل؛ أبو الحسن. نحوي لغوي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات لعشر بقين من المحرم سنة ٤٢٠ هـ. من تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، شرح مختصر الجرمي. انظر وفيات الأعيان (٤٣٣/١)، ومعجم =

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، والفاء لأجل الفتحة، وعليه الأعلام وابن أبي العافية^(١).

ورُدَّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. وعليه الكسائي والقراء. ورُدَّ بأنه لا نظير له.

السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجزمي^(٢).

ورد بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة.

الثامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وهنالك، معربة بالحروف، وعليه السهيلي والرندي^(٣).

= الأدباء (٧٨/١٤ - ٨٥)، وإنباه الرواة (٢٩٧/٢)، ونزهة الألبا (ص ٤١٤ - ٤١٦)، وشذرات الذهب (٢١٦/٣)، وهديّة العارفين (٦٨٦/١).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ.
(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي. نحوي لغوي فقيه محدث أخباري عروضي، من أهل البصرة. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما. وتوفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، التثنية في الجمع، كتاب العروض، كتاب الأبنية. انظر تاريخ بغداد (٣١٣/٩)، ووفيات الأعيان (٢٨٥/١، ٢٨٦)، وإنباه الرواة (٨٠/٢ - ٨٣)، ومعجم الأدباء (٥/١٢، ٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٨)، وشذرات الذهب (٥٧/٢).

(٣) الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي نزيل مالقة المعروف بالرندي. مقرأ عالم بالعربية. سمع أبا القاسم السهيلي وأبا القاسم بن بشكوال وأبا الحسن الشقوري. وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ، وكانت ولادته سنة ٥٤٣ هـ. من آثاره: شرح الجمل للزجاجي، والفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو. انظر طبقات القراء (٥٩٤/١)، وإيضاح المكنون (١٥٣/٢)، وهديّة العارفين (٧٨٤/١).

التاسع: عكسه.

العاشر: أن الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. واختلف في معناه: فقال الزّجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تُطلَب حركات من جنسها. وقال ابن السّراج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير. وقد عُدّ هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر.

الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً، فالأصل في: جاء أخوك: جاء أخوك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء. والأصل في رأيت أخاك: رأيت أخوك، فأبدلت الواو ألفاً. والأصل في مررت بأخيك: بأخوك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب.

(ص): وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النكرة وقفاً، خلافاً للجوهري. ونقص هـن أعرف، وأب وأخ وحم دون قصرها، وفوق تشديد: هـن، وأب، وأخ. وجعل أخ كذلو. وفتح فاء فم منقوصاً كيد ودم، لا يمنع قصرهما. وتشديد (دم) مشهور ويضم ويكسر، ويثلاث مقصوراً، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء، وعَيْنِي امرئ وابنم على الأشهر فيها. وقابلاً إضافةً سائغٍ نصباً، وكذا إثبات ميمه مضافاً. وقيل ضرورة. والأصح أن وزنها فَعَلَ إلّا فاه فَعَّل، وأن لام (حم) واو، و (ذي) ياء، وأنها المحذوفة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: زعم الجوهري^(١) صاحب الصحاح^(٢) في كتاب له في النحو أن (مَنْ) في

(١) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. لغوي أديب ذو خط جيد. أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطوّف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب؛ ولما قضى وطره من الطواف عاد راجعاً إلى خراسان؛ ثم سرح إلى نيسابور، فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي بها سنة ٣٩٣ هـ، وقبل في حدود سنة ٤٠٠. من أهم تصانيفه: تاج اللغة وصحاح العربية. وله أيضاً: كتاب المقدمة في النحو، كتاب في العروض، وله شعر. انظر معجم الأدباء (١٥١/٦ - ١٦٥)، والنجوم الزاهرة (٢٠٧/٤، ٢٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤١٨ - ٤٢١)، وإنباه الرواة (١٩٤/١ - ١٩٨)، وشذرات الذهب (١٤٣/٣)، وبغية الوعاة (ص ١٩٥) وغيرها.

(٢) كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية» انظر ما كتبه عن هذا المؤلف الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدّمته القيمة لكتاب الصحاح الصادر عن دار العلم للملايين.

حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَّا، ولمن قال: مررت برجل: مَنِي.

قال ابن هشام: وليس بشيء، لأن هذا ليس بإعراب، بدليل أنه لا يثبت في الوصل، ولأن وضعها وضع الحرف، فلا تستحق إعراباً، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه.

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: «فأَعْضُوهُ بِهِنَّ أبيه»^(١). ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ - ألا ليت شعري؟ هل أبيتن ليلة وهتني^(٢)
وفي أب النقص كقوله:

٤٥ - بأبيه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم^(٣)
والقصر كقوله:

٤٦ - إن أباهما، وأبا أباهما^(٤)

(١) تمام الحديث: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأَعْضُوهُ بهن أبيه» رواه الإمام أحمد في المسند (١٣٦/٥)، والبغوي في شرح السنة (١٣/١٢٠). ورواه بلفظ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأَعْضُوهُ ولا تكنوا» أحمد في المسند (١٣٦/٥)، والهيتمي في موارد الظمان (٧٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٦٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٧/٤)، والتبريزي في مشكاة المصابيح (٤٩٠٢)، والعجلوني في كشف الخفا (٣٣٢/٢).

(٢) من الطويل، وتمامه:

..... جاذبين لهزمتي هند

ويروى: «بين لهزمتي هني». وهو لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر (٢٩٤/١). وبلا نسبة في الدرر (١٠٥/١)، ولسان العرب (٣٦٧/١٥ - هنا).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١٠٦/١)، وشرح التصريح (٦٤/١)، والمقاصد النحوية (١٢٩/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٥٧)، وشرح الأشموني (٢٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٢).

(٤) وبعده: «قد بلغا في المجد غايتاهما». والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٦٨). وله أو لأبي النجم في الدرر (١٠٦/١)، وشرح التصريح (٦٥/١)، وشرح شواهد المغني (١٢٧/١)، والمقاصد النحوية (١٣٣/١، ٦٣٦/٣). وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب (٤٥٥/٧). وبلا نسبة في أسرار =

جمع الهوامع/ ج ١/ م ٩

والتشديد نحو: هذا أُبْك. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

وفي أخ الثلاثة: سمع في القصر: «مُكْرَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(١).

وحكى أبو زيد: جاءني أَخُك. وفيه أَخُو، بسكون الخاء بوزن دَلُو، قال رجل من طييء:

٤٧ - مَا الْمَرْءُ أَخَوَكَ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرَأَ عند الكريهة مغواناً على الثَّوبِ^(٢)

وفي حم النقص والقصر. وفي فم عشر لغات: النقص، والقصر، وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمها وكسرها، فهذه تسع لغات. والعاشر: إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب. ومما ورد في القصر:

٤٨ - يَا حَبِذَا عَيْنَا سُلَيْمَى وَالْفَمَا^(٣)

وفي التشديد:

٤٩ - يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجْتَ مِنْ قَمِّهِ^(٤)

ويشاركه في القصر يد ودم، قال:

٥٠ - يَا رَبِّ سَارِ بَاتٍ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَيْسِ أَوْ كَفَّ الْيَدَا^(٥)

= العربية (ص ٤٦)، والإنصاف (ص ١٨)، وأوضح المسالك (٤٦/١)، وتخليص الشواهد (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (١٠٥/٤، ٤٥٣/٧)، ووصف المباني (ص ٢٤، ٢٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢)، وشرح الأشموني (٢٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٥٨٥/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣)، وشرح المفصل (٥٣/١)، ومغني اللبيب (٣٨/١).

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال (١٩٨/٢) ومجمع الأمثال (١٨٢/٢) والمستقصى (٣١١/٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٠٨/١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤٦٢/٤)، والخصائص (١٧٠/١)، والدرر (١٠٩/١)، ووصف المباني (ص ٣٤٣)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٨٤)، ولسان العرب (٥٢٧/١٣ - فوه، ٢٣٣/١٤ - خط).

(٤) ويعدّه: «حتى يعود المُلْكُ فِي أُسْطُمَةٍ». والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٣٢٧/٢)، وخزانة الأدب (٤٩٣/٤، ٤٩٦)، والدرر (١٠٩/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٩٢)، وسر صناعة الإعراب (٤١٥/١)، وشرح المفصل (٣٣/١٠)، ولسان العرب (٥٢٩/١٣ - فوه)، والمحتسب (٧٩/١)، والمتع في التصريف (٣٩١/١).

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٣٥٦)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٤٧٧/٧، ٤٩٨)، والدرر (١١٠/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٠٤)، وشرح =

٥١ - غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا^(١)
وفي التضعيف دم، قال:

٥٢ - أَهَانَ دَمُكَ فَرُغًا بَعْدَ عِزَّتِهِ يَا عَمْرُو بَغْيُكَ إِصْرَارًا عَلَى الْحَسَدِ^(٢)

ويشاركه في الإتيان فاء (مرء)، وعينا (امرئ) و (ابنم)، تقول: جاء المرء، ورأيت المرء ومررت بالمرء بإتيان الميم الهمزة، وقال تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكًا﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوًّا﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [عبس: ٣٧] بإتيان الراء الهمزة، ومثله: ابنم.

وقيل: إنهما معربان من مكانين، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتيان، وفيهما لغة أخرى: فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة. وفي امرئ ثلاثة: ضم الراء على كل حال. وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن. وثلاثة كسرهما مطلقاً. ورابعة ضمهما مطلقاً، وقرئ بهما ﴿بَيْنَكَ الْمَرْءُ وَقَلْبُهُ﴾ [الأنفال: ٢٤].

الثالثة: يجوز إفراد أب، وأخ، وحم، وهن، من الإضافة لا ذو، كما سيأتي في باب الإضافة.

وأما فوك فلا يفرد إلا ويصير بتلك اللغات.

= المفصل (١٥٢/٤)، ولسان العرب (٤٢١/١٥ - يدي).

وهذا الرجز يروى في الحجة لابن خالويه (١٧٩):

يَا رَبِّ سَارِ بَاتٍ لَنْ يَوْسَدَا تَحْتَ ذِرَاعِ الْعَنْسِ أَوْ كَفِّ الْيَدَا
والعنس: الناقة الصلبة.

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشباه والنظائر (٩٧/٥)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤٩١/٧، ٤٩٣)، والدرر (١١١/١)، ووصف المباني (ص ١٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧)، وشرح المفصل (٨٤/٥)، ولسان العرب (٣١١/٥) - برغز، ٢٠/١٢ - أطم، والمنصف (١٤٨/٢). ويروى: «فقدته فأتت» مكان «غفلت ثم أتت». وفي البيت شاهد آخر، وهو تسكين ياء «هي» ضرورة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩٥/١)، والدرر (١١٢/١). وفرغاً: أي باطلاً وهدرًا.

وقال العجاج:

٥٣ - خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وفا^(١)

فأفرده لفظاً حالة النصب، فخصّه البصريون بالضرورة. وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله، أي: خياشيمها وفاها. وأما عكس ذلك، وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسيّ إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة.

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث: «لخُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ»^(٢).

وقال الشاعر:

٥٤ - يُصْبِحُ ظَمَانٌ وفي البحر فَمَةٌ^(٣)

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/٢٢٥)، وإصلاح المنطق (ص ٨٤)، وخزانة الأدب (٣/٤٤٢، ٤٤٤)، والدرر (١/١١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٤)، والمقاصد النحوية (١/١٥٢)، والمقتضب (١/٢٤٠)، والممتع في التصريف (ص ٤٠٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٤٣٧، ٥١٠/٦، ٧/٢٤٤، ٢٤٦). والشاهد في هذا البيت أن الشاعر أفرد «فماً» عن الإضافة في حال النصب. والخياشيم: جمع خيشوم؛ وليس للإنسان إلا خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنت ونحوه.

(٢) رواه البخاري في الصيام، باب فضل الصوم (٢) حديث رقم (١٨٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. إلى رسول الله ﷺ. وتمام الحديث: «الصيام جُنةٌ، فلا يرفث ولا يجهل؛ وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقلل لاني صائم - مرتين - والذي نفسي بيده لخُلُوفٍ فَمِ الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها». ورواه البخاري أيضاً بالأرقام (١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٧٥٣٨). والحديث زوي مختصراً ومطولاً، من حديث أبي هريرة ومن حديث غيره؛ فرواه مسلم في الصيام (حديث ١٦٢ - ١٦٤)، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و ٤٢ و ٤٣، وابن ماجه في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ١، ومالك في الموطأ (كتاب الصيام، حديث ٥٨)، وأحمد في المسند (١/٤٤٦، ٢/٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَلَ بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلا فوك فوزنه: فَعَّلَ بفتح الفاء وسكون العين.

وذهب الفراء: إلى أن وزنها فَعَّلَ بالفتح والإسكان. وفوك فَعَّلَ بضم الفاء والإسكان.

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): فَعَّلَ بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوُّ فلامها واو. وعلى الأول أصله: ذوي، فلامها ياء. وقال ابن كيسان^(١): يحتمل الوزنين.

قال أبو حيان: والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة. قال: والظاهر الأول.

واختلف في (حم) أيضاً هل لامه واو أو ياء؟ على قولين: أصحهما الأول كآب، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل: إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها.

(١) محمد بن أحمد بن كيسان (وفي معجم الأدباء: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، وكيسان لقب واسمه إبراهيم). نحوي لغوي مشارك في بعض العلوم، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وعلب. من مصنفاته: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث، القراءات، المقصور والممدود. انظر تاريخ بغداد (٣٣٥/١)، ومعجم الأدباء (١٣٧/١٧ - ١٤١)، والوافي بالوفيات (٣١/٢، ٣٢)، ومرآة الجنان للياضي (٢٣٦/٢)، وشذرات الذهب (٢٣٢/٢)، وهدية العارفين (٢٣/٢).

الباب الرابع : المثنى

(ص): الرابع المثنى، فبالألف والياء. ولزوم الألف لغة، وعليه: «لا وتران في ليلة». وألحق به مفيد كثرة ككرتين. وقد يغني عنه عطف أو تكرار، وجمع معنى كأخويكم. ونحو: كَلْبَتِي الحَدَّاد، وحوَالَيْنَا. وكلا وكلنا مضافين لمضمر، ومطلقاً في لغة، وليساً مُثْنِيَّي اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية، بل ألف كلا والياء عن واو. وقيل: ياء. وألف كلنا تأنيث. وقيل: إلحاق. وقيل: أصل. وقيل: تأوُّها زائدة لا لإلحاق. وقيل: له، ولك في ضميرهما وجهان. واثنان واثنان. وبلا همزة لغةً، مفرداً، ومضافاً، ومركباً. وقيل: الأصل اثن. وثنان، ومِذْرَوَان. وما غُلِّبَ لشرف كأبوين، أو تذكير كقمرين، أو خِفة كعُمَرَيْن. وقيل: في فَرْدٍ محضٍ.

(ش): الباب الرابع من أبواب المثنى: وهو ما دلَّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطفٍ مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكتانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهَجِيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وَزُبَيْد، وَخُثْعَم، وَهَمْدَان، وَفَزَّارَة، وَعُدْرَة. وخَرَجَ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أُنْجِي﴾ [طه: ٦٣]. وقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»^(١)، وأنشد عليها قوله:

٥٥ - تَزُودُ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً^(٢)

(١) وروي أيضاً بلفظ: «لا يكون وتران في ليلة». والحديث رواه الترمذي في الوتر باب ١٣، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩، وأحمد في المسند (٢٨/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الشَّرَابِ عَقِيمِ

وهو لهوِير الحارثي في لسان العرب (٨/١٩٧ - صرغ، ٤٣٤/١٤ - شظى، ٣٥١/١٥ - هبلا). وبلا =

٥٦ - قد بلغا في المجد غايتاهما^(١)

والحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية:

منها: ما يراد به التكثير نحو: ﴿أَتَجْعَلُ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كرات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين، بل كرات. ومثله قولهم: سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ^(٢). وقوله:

٥٧ - وَمَهْمَهَيْنِ قَدْفَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(٣)

أي مَهْمَه بعد مهمه. وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة، والعطف، كقوله:

٥٨ - تَعْخِدي بِنَا نُجُبٌ أَفْنَى عَرَائِكْهَا خُمْسٌ وَخُمْسٌ، وتَأْوِيبٌ وتَأْوِيبٌ^(٤)
وقد يغني التكرير عن العطف، كقوله تعالى: ﴿صَفَا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] و﴿دَكَاةً﴾ [الفجر: ٢١] أي صفّاً بعد صفّ، ودكاً بعد دكّ.

ومنها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخْيَرَ﴾ [الحجرات: ١٠].

= نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٤٥٣/٧)، والدرر (١١٦/١)، وسر صناعة الإعراب (٧٠٤/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٦١)، وشرح المفصل (١٢٨/٣، ١٣٣)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٩).

(١) تقدم برقم (٤٦).

(٢) أي حناناً بعد حنان.

(٣) وبعده: «ظهراهما مثل ظهور الترسين». والرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٣١٤/٢)، والدرر (١١٦/١، ١٦٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (١٥٦/٤)، والكتاب (٤٨/٢)، ولسان العرب (٨٩/٢ - ٨٩/٢). وله أو لهما بن قحافة في خزانة الأدب (٥٤٤/٧، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٨٩/٤). ولهما في الكتاب (٦٢٢/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٠٢/٤، ٥٣٩/٧، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٤٠٤/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٩٤/١).

والمهمه: المفازة البعيدة. وقذفين: تثنية قذف، وهو البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجريز في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١١٩/١). وتخدي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وهي الطبيعة. والخمس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ثم ترد في اليوم الرابع. والتأويب: الرجوع.

وقوله ﷺ: «البيعان بالخيار»^(١)، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنيين حقيقة.

ومنها: ما لا يصلح للتجريد، فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد. وما هو علم كالبحرين، والدونكين^(٢)، والحصنين^(٣).

ومنه: اثنان واثنتان، وثنان في لغة تميم سواء أفردا نحو: ﴿وَمِنْ آلِإِبْلِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] أم أضيفا نحو: جاء اثنان، أم ركبنا نحو: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وقيل: إنهما مثنيان حقيقة، والأصل: اثن.

ومن ذلك: ثناتان لطرفي العقال، ومذروان لطرفي الألية، والقوس، وجانبى الرأس. وقيل: طرفا كل شيء.

ومنها: ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه كحوالينا، قال ﷺ: «اللهم حوالينا ولا علينا»^(٤).

وقال الشاعر^(٥) في التجريد:

٥٩ - وأنا أمشي الدألى حوالكا^(٦)

(١) تمام الحديث: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» روي في الصحاح بأسانيد وطرق عديدة. فرواه البخاري في البيوع باب ١٩ و ٢٢ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧، ومسلم في البيوع (حديث ٤٣ و ٤٦ و ٤٧) وأبو داود في البيوع باب ٥١، والترمذي في البيوع باب ٢٦، والنسائي في البيوع باب ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ٨٢، وابن ماجه في التجارات باب ١٧، والدارمي في البيوع باب ١٥، ومالك في البيوع (حديث ٧٩)، وأحمد في المسند (٤/٢، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، ١٣٥، ٣١١، ٤٠٢/٣، ٤٠٣، ٤٢٥، ٤٣٤، ١٢/٥، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣).

(٢) الدونكان: بلدان من وراء فلج، وقيل: واديان في بلاد بني سليم. انظر مراصد الاطلاع (ص ٥٤٣).

(٣) الحصنان: موضع ذكره عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي في مراصد الاطلاع (ص ٤٠٦) ولم يحدد موقعه، فقال: «الحصنان: تشية حصن: موضع بعينه».

(٤) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في الاستسقاء باب ٢، والنسائي في الاستسقاء باب ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨، وابن ماجه في الإقامة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٢٣٦/٤).

(٥) لعل الوجه أن يقول: الراجز.

(٦) الرجز نسب للضبب (كما تزعم العرب) في الحيوان (١٢٨/٦)، والدرر (١١٩/١). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/٢١٦)، وشرح شواهد الشافعية (ص ١٢)، والكتاب (١/٣٥١)، ولسان العرب (١١/١٨٧ - حول، ٢٣٣ - دأل)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠).

ومثله حَوْلَهُ قال تعالى في التَّجْرِيد: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الشاعر في التثنية^(١)...

ومنها: ما لا يصلح لعطفٍ مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمَريْن لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه.

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وتارة المذكر كالثاني، وتارة الأخف كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢].

[مبحث كلا وكلتا]

ومنها ما لا زيادة فيه، وهو كلاً وكلتا بشرط أن يُضافاً إلى مضمَر نحو: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

وتقول: رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا.

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها. هذه اللغة المشهورة. وبعض العرب يُجْريهما مع الظاهر مُجْزَاهما مع المضمَر في الإعراب بالحرفين، وعَزَاها الفُراء إلى كنانة. وبعضهم يُجْريهما مَعَهُمَا بالألف مطلقاً.

= وقبل هذا البيت بيتان، وهما:

أهدموا بيتك لا أباً لكَا وحسبوا أنك لا أخا لكَا
وأنا أمشي..... إلخ

الدألي: مشية تشبه مشية الذئب. (اللسان: ٢٣٣/١١ - دأل).

(١) موضع النقط سقط في الأصل. والسقط هو الشاهد التالي: «ماءٌ رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيْكَ» حيث جاءت

«حوليه» تثنية «حوله». وقد ورد هذا الرجز في اللسان (١١/١٨٧ - حول)، من دون نسبة هكذا:

ماءٌ رواءٌ ونصبيٌّ حَوْلَيْكَ هذا مقامٌ لك حتى تَبيِّهَ

وروي هذا الرجز هكذا:

يا إبلي ما ذأئهُ فتأبِيه ماءٌ رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيْكَ

وهو لزبيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/٣٣٤)، ولسان العرب (٥/٣٥٩ - زيز،

١٤/٣٤٦ - روي)، ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/٨٩)، ولسان العرب (١٤/٤ -

أبي، ١٤/٣٣٥٤ - زيا).

وما ذكرناه من أنَّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو. وقيل عن ياء. ووزنها فِعْلٌ^(١) كـ «مَعَى»، ووزن كِلْتَا: فِعْلَى كَذِكْرَى. وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جني، وأصلها: كِلَوَى، أو ياء وهو اختيار أبي علي.

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث.

وذهب بعضهم: إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كِلَوَى، كما يقال في أخت: أَخَوَى.

وردَّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكن غير ألف.

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق، والألف لام الكلمة وعليه الجزمي. وفي قول: الألف للإلحاق. وفي قول: أصل.

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى. وأصلهما: كِل، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله:

٦٠ - فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ^(٢)

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة. وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣].

وقال الشاعر:

٦١ - كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي^(٣)

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فعلى» والصواب ما أثبتناه.

(٢) رُوي هذا الرجز:

فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةٌ كِلَاهُمَا قَدْ قُرْنَتْ بِزَائِدَةٍ

ورُوي: «سُلَامَى زَائِدَةٌ... قَدْ قُرْنَتْ بِوَاحِدَةٍ» وروي «مقرونة» مكان «قد قرنت». والبعض يفتح تاء «كلت» وبعضهم يكسرها.

والرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٨٨)، والإنصاف (٢/٤٣٩)، وخزانة الأدب (١/١٢٩)، (١٣٣)، والدرر (١/١٢٠)، وشرح الأشموني (١/٣٢)، ولسان العرب (١٥/٢٢٩ - كلا)، واللمع في العربية (ص ١٧٢)، والمقاصد النحوية (١/١٥٩).

والسلامى: واحدة السلاميات، وهي عظام الأصابع في اليد والقدم، وتسمى القصب.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية (ص ٢٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٦٦)، وخزانة =

قال ابن مالك: وندر هذا الاستعمال، أي الإعراب كالمثنى في متمخض الأفراد كقوله:

٦٢ - على جَرْدَاءِ يَقْطَعُ أَبْهَرَاهَا جَزَامُ السَّرَجِ فِي خَيْلِ سِرَاعٍ^(١)
ثنى الأبهري وهو عِرْقٌ مجازاً.

تنبيه: قال ابن مالك: هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة، لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع. انتهى. فأفاد أنها يقال لها: أسماء تثنية كما يقال: أسماء جمع.

(ص): مسألة:

(ش): لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع، واسمُه، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه. وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا متناهٍ - ولا ما لا ثاني له، وكل وبعض، ونحو: (فلان)، وأَفْعَلُ مِنْ، واسمُ فعل، ومحكي من جملة، ومختص بالنفى، وشرط، ومبني إلا دَانِ وتَانِ، واللذان واللذان على الأصح. ولا ثواني الكنى. وأجمع وجمعاء وإخوته، خلافاً للكوفية فيهما.

والمختار جواز المزج، وذو وَثِيهِ. ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد، غير مائة وألف، وفي مختلفي المعنى. ثالثها: يجوز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية. ويُكْرَ العَلَمُ. والأجود أن يحكى إلا نحو: جماديين، وعمائتين^(٢)، وأذرعات ومنع المازني المعدول. وما فيه أل. قيل: يبقى، وقيل: يعوّض. ولا يغني غالباً عطف إلا بفصل، ولو

= الأدب (٢٩٩/٤)، والخصائص (٣١٤/٣)، والدرر (١٢٢/١)، وشرح التصريح (٤٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو للفردق أو لجريز في لسان العرب (١٥٦/٩ - سكف). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٤٧)، والخزانة (١٣١/١)، والخصائص (٤٢١/٢)، وشرح الأشموني (٣٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٥٤/١)، ومغني اللبيب (ص ٢٠٤).

ورابي: يقال: ربا الفرس: انتفخ من عدو أو فزع. انظر المعجم الوسيط (ص ٣٢٦).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٤/١)

والشاهد في البيت وقوع المثنى وهو قوله «أبهراها» موقع المفرد؛ لأنه ليس للدابة سوى أبهر واحد، وهو عرق في الظهر، ويقال للظهر نفسه: الأبهري. وهذا الوقوع نادر.

(٢) المراد هنا «عمائتين» وهما اسمتا جبلين، كما سيأتي بعد ثلاث صفحات، وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦). والعماية والعماءة: السحابة الكثيفة المطبقة. والعرب تقول: أشدّ برد الشتاء شمالاً جريباء في غيب سماء تحت ظل عماء. (اللسان: ١٠٠/١٥ - مادة عمي). ا

١٤٠ إعراب المثنى
مُقَدَّرًا. ويؤتى بالمحكي بذوا وذوؤ. وكذا المزج إن مُنِع. واستغْنَوْا بِسَيَّان، وَضَبَّعَان عن
سواءان وَضَبَّعَانَان وَحُكَيَّا.

ويستوي في التثنية مذكر وغيره، ولا تحذف التاء إلا في: أَلِيَّة وَخُصِيَّة.

[شروط التثنية والجمع]

(ش): جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا
الكتاب، وأنا أشرحه على طريقة أخرى، فأقول: للتثنية والجمع شروط:

أحدها: الأفراد، فلا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسر المتناهي، ولا
جمع ذلك اتفاقاً، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع، ولا اسم الجنس إلا إن
تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو: كَبِين، وماءين، أي صَرَبَيْن منهما.

وندر في الجمع قولهم: لِقَاحَان^(١) سَوْدَاوَان، وقوله:

٦٣ - عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْن^(٢)

وفي اسمه قوله:

٦٤ - قَوْمَاهُمَا أَخَوَان^(٣)

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، فقال: مقتضى الدليل ألا يثنى ما

(١) تثنية لقاح، وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرها. (المعجم الوسيط: ص ٨٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

لأصبح القوم أوباداً ولم يجدوا

وهو لعمرو بن العداء في خزنة الأدب (٥٧٩/٨، ٥٨٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٦٠)،
ولسان العرب (٤٤٣/٣ - ويد، ٤٦٤/١١ - عقل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٠٣/٤)، وشرح
المفصل (١٥٣/٤)، ومجالس ثعلب (١٧١/١)، والمقرب (٤٣/٢).

وقد ثنى الجمع المكسر «جمال» أي: قطيعين من الجمال، وأراد جمالاً ههنا وجمالاً ههنا؛ وذلك أن
أصحاب الإبل يعزلون الإناث عن الذكور.

والأوباد: جمع وَبَد، أي فقير؛ وقوم أوباد وقد وَبَدَتْ حاله تَوَبَّدَ وَبَدَأَ. انظر اللسان (٤٤٣/٣ -
ويد).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ - وإن هما تعاطى القنا قومَاهُمَا - أخوان

وهو للفرزدق في ديوانه (٣٢٩/٢)، وخزنة الأدب (٥٧٢/٧، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (١٣٢/٥)،
وشرح شواهد المغني (٥٣٦/٢)، ولسان العرب (٤٢٤/١٥ - يدي)، ومغني اللبيب (١٩٦/١).

دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد، ومصاييح. وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع.

قال: ومن تثنية اسم الجمع ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ أَتَيْنَا الْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] اهـ.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى، ولا يجمع المبني. ومنه أسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال. وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثني قبل البناء.

وأما ذان وتان، واللذان واللتان، فقليل: إنها صيغ وُضِعَتْ للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان.

وقيل: إنها مثناة حقيقة، وأنها لما تُثِنَّتْ أعربت. وهو رأي ابن مالك.

وأما «الذين» فصيغة وضعت للجمع اتفاقاً، فلا يجمع.

الثالث: عدم التركيب. فلا يثنى المركّب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبط شراً، وهو المراد بقولي: «ومَحْكِيٌّ من جملة».

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك، وجمعه. واختاره ابن هشام الخضراوي^(١)، وأبو الحسين بن أبي الربيع.

وبعضهم تثنية ما ختم بـ «وَيْه» وجمعه، وهو اختياري.

قال خطاب^(٢) في (الترشيح)^(٣): فإن ثُنِّيت على مَنْ جعل الإعراب في الآخر، قلت:

(١) هو ابن البرذعي محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر. نحوي قطن بطليوس. من تصانيفه: الترشيح (أو التوشيح) في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري في معاني الكلام الذي يستعمله الناس. توفي خطاب بعد سنة ٤٥٠ هـ. انظر التكملة لابن الأبار (٤٢/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٥٠٧، ٩٤٨)، وإيضاح المكنون (١/٢٨١).

معدي كَرِبَان، ومعدي كَرَيْن، وَحَضْرَمَوْتَان وَحَضْرَمَوْتَيْن. أو على من أعرب إعراب المتضايقين قلت: حَضْرَمَوْت، وحَضْرَمِي مَوْت. وقال في المختوم بـ «وَيْهِ»: تلحقه العلامة بلا حذف نحو سَيَبُوِيَهَان، وَسَيَبُوِيَهُونُ.

وذهب بعضهم: إلى أنه يحذف عجزه، فيقال: سَيَبَان، وَسَيَبُون.

ويتوصل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا، وإلى جمعه بذوو، فيقال: جاءني ذوا تأبط شرّاً، وذو تأبط شرّاً، أي صاحباً هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه.

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه.

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أبوا البكرين، وآباء البكرين.

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم، ولا يُجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره، وكذا لا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة، ولا تجمع، لأنها لا تقبل التنكير.

والأجود إذا ثني العلم أو جمع أن يُحلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية.

ومقابل الأجود ما حكاه في (البدیع)^(١): أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله، فيقول زيدان، وزيدون.

قال أبو حيان: وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.

ويستثنى نحو: جُمَادَيْن: اسمي الشهر، وعَمَاتَيْن: اسمي جبلين، وأذرعات وعرفات، فإن التثنية والجمع فيها لم تُسلَّبها العلمية، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام، ولم تُضَف. قال:

٦٥ - حتى إذا رجب تَوَلَّى وانقضى جُمَادَيَانِ، وجاء شهرٌ مقبل^(٢)

= (٣) الترشيح في النحو؛ كذا في إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (٢٨١/١). وفي كشف الظنون (ص ٥٠٧): «التوشيح».

(١) «البدیع في النحو» لمحمد بن مسعود الغزي. تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة. وهناك كتابان بهذا الاسم أيضاً لابن الأثير ولأبي الحسن الرعي.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في الدرر (١٢٥/١)، وشرح أشعار الهذليين (١/٤٣٤). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٤/١٢٨).

٦٦ - لو أن عَضَمَ عَمَّائِينَ وَيَذْبُلُ^(١)

ومنع المازني ثنية العلم المعدول نحو: عمر، وجمعه جمع سلامة أو تكسير، وقال: قول: جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العرب: العُمَران، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى ولي.

وإذا ثني ما فيه أل، كالرجل، فقليل تبقى فيه أل، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها، حكاهما^(٢)، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح.

ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد وإخوته خلافاً للكوفيين.

الخامس: اتفاق اللفظ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كشمس، وقمر، والثريا، إذا قصدت الحقيقة. وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: أحدها: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا ثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحنوا المعري^(٣) في قوله:

٦٧ - جاد بالعين حين أعمى هواؤه عَيْنُهُ، فانشئ بلا عَيْنَيْنِ^(٤)

= وفي البيت شاهد آخر، وهو أن الواو في «وجماديان» لم تفد الترتيب؛ لأن رجبا يأتي بعد جماديين. صدر بيت من الكامل، وعجزه:

سمعتُ حديثك أنزلا الأوعالا

والبيت لجرير في ديوانه (ص ٥٠)، والدرر (١/١٢٥)، ومعجم ما استعجم (ص ٩٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٦٥)، وأمالى ابن الحاجب (٢/٦٦٠)، وتذكرة النحاة (ص ١٥٣)، وسر صناعة الإعراب (١/٤٦٢)، وشرح المفصل (١/٤٦)، والمنصف (١/٢٤٢، ٣/٤١).

والشاهد في البيت قوله «عمائتين» حيث ورد علماً دون أن تسلب الثنية علميته. و«عمائتين» جبال حمر وسود لأن الناس يضلون فيها ويسرون مرحلتين، وقيل: عماتان: جبن بنجد، وقيل بالبحرين. وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦).

(٢) أي المازني.

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع (١/١٢٦): البيت ليس للمعري المتوفى سنة ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفى سنة ٥١٦، أورده في مقامته العاشرة؛ قال: «وتلحينه ليس بجيد، وكفي في ذلك أن ابن الخشّاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض».

(٤) البيت من الخفيف؛ وهو في الدرر (١/١٢٦)، ونسبه للحريري. وراجع الحاشية السابقة. والتمثيل به في قوله: «فانشئ بلا عينين» حيث ثنى المشترك الذي لا تجوز ثنيته، فـ «العين» الأولى =

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري^(١) قياساً على العطف، ولوروده في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَتَىٰ بِكَ بِزَهْمٍ وَلِإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقوله ﷺ: «الأيدي ثلاثة، فيد الله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى»^(٢). وقول العرب: أَلَقَلَّمُ أَحَدَ اللُّسَانَيْنِ، وخفة الظهر أحد اليسارين، والغُرْبَةُ أَحَدَ السَّبَاءَيْنِ، واللَّبَنُ أَحَدَ اللِّحْمَيْنِ، والحِمِيَّةُ أَحَدَ المَوْتَيْنِ، ونحو ذلك.

والثالث: وعليه ابن عصفور: الجوازُ إن اتَّفَقَا في المعنى الموجب للتسمية نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

السادس: أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيان، تثنية: سيّ، ولا ضُبْعَانَّ اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضُبْعٍ اسم المؤنث. على أنه حكى: سَوَاءَان، وضُبْعَانَان.

ولا تثني ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثٍ سِتَّةٌ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشْرَةٌ، وعن تثنية عَشْرَةٍ عَشْرُونَ، وعن جمعها: تسعة، وخمسة عشر، وثلاثون، ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما، تُثْنِيَا

= بمعنى المال، و«العين» الثانية بمعنى أداة البصر، ومن شرط المثنى أن يتحد لفظه ومعناه، قال في التسهيل: «وفي المعنى على رأي». وقال الدماميني: لا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة، وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين؛ ولهذا لحن الشاعر في هذا القول.

(١) أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري. أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث. ولد بالأنبار على الفرات سنة ٢٧١ هـ، وأخذ عن أبيه وثعلب وطائفة؛ وعنه الدارقطني وغيره. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله يعلمهم. توفي ليلة عيد النحر من ذي الحجة سنة ٣٢٨ هـ ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: الكافي في النحو، غريب الحديث، الهاءات في كتاب الله عز وجل، أدب الكاتب ولم يتمه، والمشكل في معاني القرآن لم يكمل. انظر تاريخ بغداد (٣/ ١٨١ - ١٨٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣٧، ٦٣٨)، ومعجم الأدباء (١٨/ ٣٠٦ - ٣١٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٥٧ - ٥٩) وغيرها.

(٢) رُوي الحديث من طرق وأسانيد متعددة. فرواه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٦٤٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٦، ٣/ ٤٧٣، ٤/ ١٣٧)، والهيتمي في مجمع الزوائد (٣/ ٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٨)، والحاكم في المستدرک (١/ ٤٠٨)، والبخاري في شرح السنة (٦/ ١١٤)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٥٨٥)، والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٥٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان (١/ ١٥٦)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ١٦٠٤٧ و ١٦١٥٣ و ١٦١٥٤ و ١٦٧٦٧ و ١٦٧٦٨).

وَجُمِعَا. واستدل الأخفش على ما أجاز به بقوله:

٦٨ - لها عند عالي فوق سَبْعَيْنِ دائِم^(١)

وأجيب بأنه ضرورة.

ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بكلاً وكِلْتَا.

ولم يجمع (يسار) استغناء عنه بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التمام)^(٢).

السابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كل) ولا يجمع، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفي كأحد وعريب، لإفادتها العموم، وكذا الشرط، وإن كان معرباً، لإفادته ذلك.

الثامن: أن لا يشبه الفعل، فلا يثنى ولا يجمع (أفعل من)، لأنه جار مجرى التعجب، ولا (قائم) من: أفائم زيد - كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شبيهة بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان:

إحدهما: أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله:

٦٩ - لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ ضَنْكٍ^(٣)

وهو في الجمع أفصح منه في التثنية لكثرة ألفاظه، ويُسوِّغه في الاختيار فصل ظاهر نحو: مرتت بزيد الكريم، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجاج - وقد نُعي له ابنه وأخوه: «إنا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي».

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رَسَا

وهو للفرزدق في ديوانه (٣١١/٢). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٥)، والدرر (١٢٧/١).

وأراد بالسبعين: سبع سموات وسبع أرضين.

(٢) هو كتاب «التمام في شرح شعر الهذليين» وهو ما أغفله السكري في كتابه «شرح شعر الهذليين» وقد طبع هذا الكتاب في بغداد سنة ١٣٨١ هـ، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديشي.

(٣) الرجز لوائلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزنة الأدب (٧/٤٦١، ٤٦٤)، والدرر (١٢٨/١)، ولجحدر في لسان العرب (١٠/٤٢٠ - درك). وبلا نسبة في المقرب (٢/٤١). وبعده:

كـلـاهـمـا ذـو أشـيرٍ ومـخـك

الثانية: يستوي في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التانيث مما هي فيه إلا من: ألية وخُصْية، فإنهم قالوا: أَلْيَان، وخُصْيَان وكان القياس أَلْيَيْن، وخُصْيَيْن، لكنّه سمع في المفرد أَلْي، وخُصْي، فأجروا التثنية عليه إيثراً للتخفيف مع عدم الإلباس. وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغني عن تثنيته بتثنية غيره.

(ص): ولا يتغيّر، لكن تقلب ألف مقصور فَوْقع ثُلَاثي، أو يَأْيِي، أو مقلوبة عن نون إذن ياء، وغيره واواً. وقيل: إلا في ثلاثي واوٍ مكسور الأول، أو مضمومه، وفي الأصلية والمجهولة. ثالثها: الأصح إن أميلنا ياء وإلاً واواً. ورابعها: إن أميلت، أو صارت ياء في حال، وقلب همز مبدل من ألف التانيث واواً أولى في الملحقة، وتركه في المبدل من أصل، خلافاً للجُزولي. وورد تصحيح مبدلة من ألف، وقلبها والتي من أصل ياء، والأصلية واواً، وحذف زائدة خامسة، وألف وهمز قاصعاء^(١)، ولا يقاس على الأصح.

وقيل: مِذْرَوَان^(٢) وثَنَايَان^(٣)، لعدم الأفراد. ولا تردّ فاء ثُلَاثِي وعينه ولاؤه إن عوّض الوصل، وإلاً فما عاد في إضافة لا غيره على الأجود.

(١) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سدّ فمه لثلا يدخل عليه حية أو دابة، جمعه: قواصع. (المعجم الوسيط: ص ٧٤٠).

(٢) في اللسان (٢٨٥/١٤ - ذرا): «المِذْرَى: طرف الألية، والرائقة ناحيتها؛ وقولهم: جاء فلان ينفض مذرّويه إذا جاء باغياً يتهدّد...» وقيل: المذروان أطراف الأليتين ليس لهما واحد، وهو أجود القولين لأنه لو قال مذكرى لقليل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة». وانظر الحاشية التالية.

(٣) في حديث عمرو بن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنّته وهي باركة مثنية بثنايين، يعني معقولة بعقالين، ويسمى ذلك الحبل الثانية؛ قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا «ثناءين» بالهمز حملاً على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشدّ بأحد طرفيه يد وبطرفه الثاني أخرى، فهما كالواحد، وإنما جاء بلفظ اثنتين فلا يفرد له واحد. قال سيبويه: سألت الخليل عن الثنايين فقال: هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء، ومن ثم قالوا مذرّوان فجاءوا به على الأصل لأن الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم عقلته بثنايين وهنّايين لمّ لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد. وقال ابن جني: لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة فيقال عقلته بثنايين؛ وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة فجري مجرى ياء رداء ورماء وظباء. وعقلته بثنايين إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين، يُظهرون الياء بعد الألف وهي المدة التي كانت فيها، ولو مدّ ماؤً لكان صواباً كقولك كساء وكساوان وكساءان. قال: وواحد الثنايين ثناءً مثل كساء ممدود. قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في الثنايين وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور عند قول الخليل تركوا الهمزة في الثنايين حيث لم يفردوا الواحد، قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنايين ثناء، والخليل يقول لم يهمزوا الثنايين لأنهم لا يفردون الواحد منهما. انظر لسان العرب (١٤/١٢١، ١٢٢ - مادة ثني).

ويقال: أبان، وأخان، ويديان، ودميان ودموان، وفميان وفموان، بقلّة. ويجوز في ذات: ذاتا، وذواتا.

(ش): إذا تُني الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو، زيد، أم مُعْتَلّاً جارياً مجزاه، وهو ما آخره ياءً أو واؤ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان، نحو: مرمي، ومغزو، وظني، ودلو، أم منقوصاً نحو شح، أم مهموزاً غير ممدود نحو، رشاً^(١)، وماء ووضوء، ونبيء، أم ممدوداً همزته أصلية نحو: قُزَاءَ وَوُضَاءَ فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة ورّء ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهَى، وَمُعْطَى، وَمُسْتَدْعَى، أو ثلاثة بدلاً عن ياء كَرَحَى، أو أصلية أو مجهولة، وأمّلت فيهما، كَبَلَى ومتى عَلَمَيْنِ، أو مقلوبة عن ألف^(٢) إذن علماً فيقال في التثنية: مَلْهَيَانِ، وَمُعْطَيَانِ، وَمُسْتَدْعَيَانِ، وَرَحَبَانِ وَبَلَيَانِ، وَمَتَيَانِ، وَإِذْيَانِ. وما عدا ذلك تقلب واواً: وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوَانِ، والأصلية غير المُمَالَةِ كإذا علماً وإذوان. والمجهولة غير المُمَالَةِ كَدَدَا، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث: «لست من الدد، ولا الدد مني»^(٣) ومتمماً بالنون نحو دَدَنٌ، وبالدال: دَدَا^(٤)، ومقصوراً: (دَدَا)، فلا يدرى، هل ألفه عن ياء أو واو، لأن الألف في الثلاثي لا بد أن تكون عن أحدهما.

وذهب بعض النحويين: إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أمّلت أم لم تمل. قال ابن مالك: ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي.

وذهب آخر: إلى أنهما بالواو مطلقاً. وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء في حال نحو: لدى وإلى، قلبت ياء، وإلا قلبت واواً. فهذه أربعة أقوال حكّاها أبو حيّان.

وذهب الكسائي: إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كَرَبّاً وَرَضَى، أو مضموماً كضُحَى وَعُلَا.

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التانيث نحو: حمراء قلبت واواً نحو:

(١) الرشأ: الظبي إذا قوي ومشى مع أمه. جمعه أرشاء.

(٢) كذا في الأصل: «ألف إذن» والصواب: «نون إذن» لأن الكلام على الألف التي ستقلب.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٧/١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٤٤/١٩)، والهيتمي في مجمع الزوائد (٢٢٥/٨، ٢٢٦)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٧٩/١)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥٢٩/٦)، والعقيلي في الضعفاء (٤٢٧/٤)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٢٩٥).

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «ددد» والصواب ما أثبتناه؛ وانظر لسان العرب.

حمران، وورد تصحيحها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم: حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، ففاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو: علباء^(١) وجزباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولى، والتصحيح نحو: علباران، وعلباءان.

وإن كانت مبدلة من أصل نحو: كساء، ورداء جاز فيها الوجهان، والتصحيح أولى نحو: كساءان، وكساوان، هذا مذهب الجمهور. وسوى الجزولي^(٢) بينها وبين التي قلبها في أنّ الأولى إقرار الهمز. وورد في هذه القلب ياء، حكى كسايان، ففاسه الكسائي، وخالفه غيره منهم ابن مالك.

وإن كانت أصلية فتقدم أنها تصحح، وقد ورد قلبها واواً، سمع قراوان، ووضاوان في ثنية قراء ووضاء، ففاسه الفارسي وخطأه النحاة.

وورد أيضاً حذف الزائدة، وهي خامسة، سمع خوزلآن في خوزلي^(٣). وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع: قاصعان، وعاشوران، وخنفسان، وقرفصان، وباقلان، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء، وباقلاء. ففاس الكوفيون على ذلك في المسألتين، ومنعه غيرهم لقلّة الوارد منه، فقولي: «ولا يقاس على الأصح» عائد إلى ست مسائل: تصحيح المبدلة وما بعده. وقد صحح العرب مذرّوين، وثنايين، وكان القياس مذرّيين، وثناوين، أو ثنائين^(٤)، لأن الألف الأولى رابعة.

والثاني: مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على الثنية، ولم يُستعمل فيهما الأفراد - كما تقدم - فصحتا.

ولا يُردّ في الثنية ما حذف من فاء وعين ولام، إن عوض منه همز الوصل، فيقال في اسم: اسمان.

وإن لم يعوّض منه، فإن ردّ في الإضافة ردّ هنا، وإلا فلا. هذا هو الأجود.

فمن الأول: المنقوص، كقاضي، وأب، وأخ، وحم، فيقال: قاضيان، وأبوان، وأخوان، وحموان.

ومن الثاني: هن، ويد، ودم، وفم، وسنة، وجر، فيقال: هنان، ويدان، ودمان، وفمان، وسنتان، وجران.

(١) علباء البعير: عصب عنقه.

(٢) تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٣) الخوزلي والخيزلي: مشية فيها ثاقل، ومثلها الخوزري والخيزري. انظر اللسان (مادة خزر وخزل).

(٤) راجع الحاشية ٣ ص ١٤٦.

وشدّ في الأول: أبان وأخان، وفي الثاني: هَنَوَان، ويديان، ودميان ودموان وفميان وفموان. وقيل: ليس بشاذ، وإنما أبان، وأخان، على لغة التزام النقص في الأفراد والإضافة، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها.

قال أبو حيان: وأما ذو مال، فيقال فيها: ذوا مال. فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام، فهي لم ترد، أو العين فكذلك، لأن الواو الموجودة هي اللام. وأما ذات، فقالوا في تشنيها: ذاتا على اللفظ بلا رَدٍّ، وهو القياس كما تُثني ذو على لفظه قال:

٧٠- يا دَارَ سَلَمَى بين ذاتي العُوج^(١)

وذواتا على الأصل برّد لام الكلمة وهي الياء ألفاً، لتحرك العين وهي الواو قبلها، وهو الكثير في الاستعمال. قال تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

(١) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٣)، ولسان العرب (٢/٣٠١ - سمهج). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/٧٩)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، والدرر (١/١٣٠)، وسمط اللآلي (ص ٧٧١)، ومعجم البلدان (٣/٢٤٦ - سماهيج). وهذا البيت ورد ضمن ثلاثة أبيات من الرجز، هي: جَرَّتْ عليها كُلُّ رِيحٍ سِيهَوِجٍ يا دار سلمى بين ذاتي العوج من عن يمين الخطّ أو سماهيج وسيهوج: شديدة. و«ذاتي العوج» كأنهما موضعان لم أجدهما في معجم البلدان ولا في مراصد الاطلاع. وسماهيج: اسم موضع ذكره في معجم البلدان (٣/٢٤٦).

البابُ الخامس : جمع المذكر السالم

(ص): الخامس: جمع المذكر السالم، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث، علماً أو مصغراً، أو صفة تقبل التاء إن قُصِدَ، أو أفعل تفضيل. وجوزة الكوفية في ذي التاء، وصفق لا تقبلها. وحكمه كالتثنية، لكن يحدف آخر المنقوص، ويضم ويكسر، والمقصود يفتح. وقيل كمنقوص، وقيل: إن كان أعجمياً، أو ذا ألف زائدة.

(ش): الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجز بالياء.

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها - كما تقدم - ويزيد بشروط:

أحدها: أن يكون لعاقل، كالزَّيْدِين. أو مشبه به نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجِيدٌ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. جمع صفة الكواكب والسماء والأرض، لما أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السَّجُود، والخطاب. فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب، وسابقٍ صفة فرس.

الثاني: أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر.

قال أبو حيَّان: فلو سميت رجلاً زينب أو سلمى، جُمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة ومسلمات، أعلام رجال. قاله أبو حيَّان. ولذلك عُبِّرَ بتاء التأنيث دون هائه، ليشمل ما ذكر. ثم العلة لما ذكر، أنه لا يخلو، إما أن تحذف له التاء أو لا، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول الإخلال، لأنها حرف معنى، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تُسَجَّل الاسم، وتحصره من أن يزداد فيه أو ينقص.

وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة، وحمزة، وهُبَيْرَة: طلحون، وحمزون، وهُبَيْرُون، واحتجوا بالسماع والقياس.

أما السَّماع فقولهم في «عَلَانِيَة» للرجل المشهور: «عَلَانُون»، وفي «رَبْعَة» للمعتدل القامة: ربعون.

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء.

قال:

٧١ - وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ^(١)

وأجيب عن السَّماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها. على أن جمعه تكسيراً غير مسلّم، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبَة بمعنى الاعتقاب، لا العَلَم.

الشرط الثالث: أن يكون علماً كزبد وعمر. أو مصغراً وإن لم يكن علماً كزَجَل، وغُلَيْم، وأحيمر، وسكيران، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه، كضارب، ومؤمن، وأزمل. فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل، وفتى، وغلّام، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر، وسكران، وعانس، وصبور، وجريح وقنيل، ولا صفة تقبلها لا بمعنى التأنيث كملول وملولة، وفُرُوق وفُرُوقَة، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث.

قال أبو حيان: نعم، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصاً بالمذكر، كَمَخْصِيٍّ، وأفعل التفضيل المعرف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو: الأفضلون، وأفضّلُو بني فلان، فإن تأنيثه بالألف^(٢).

وجوّز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

٧٢ - مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنَّ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَانِسُونَ، وَمِنَّا الْمُزْدُ وَالشَّيْبُ^(٣)

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٠)، وخزانة الأدب (٨/١٠، ١٢)، والدرر (١/١٣١). والشهر الأصم: رجب؛ لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة قتال ولا قعقة سلاح لأنه من الأشهر الحرم.

(٢) إذ يقال: «فضلى نساء بني فلان» و«الفضلى».

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعه في إصلاح المنطق (ص ٣٤١)، ولسان العرب (٦/١٤٩ - عنس). ولأبي قيس بن رفاعه أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر (١/١٣١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٦)، والمقاصد النحوية (١/١٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٩٧)، وأمالى القالي (٢/٦٧)، وسر صناعة الإعراب (ص ٦٨٣)، وشرح الأشموني (١/٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣١٤).

وقوله :

٧٣ - فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائِلَ أسودَيْنَ وأَحْمَرَيْنَا^(١)
وذلك عند البصريين من التادر الذي لا يقاس عليه^(٢).

قال صاحب الإفصاح^(٣): عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرٍ كلام جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بالجيد.

قال الأصحاب: وإنما افترق الصفتان، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت، ويعزى منها عند التذكير نحو، قام.

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو، كقاموا، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه، وهو فرع التنكير، فأشبه الفعل في الفرعية، فحمل عليه، ولهذه العلة نفسها جُمع الجامد إذا كان علماً، لأن تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل، والتنكير أصل فلم يشبهه.

وإنما جمع المصغر دون مكبره لتعذر تكسيره، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله.

وأما اشتراط خُلُوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع، لا لهذا بخصوصه، بل- وللتثنية أيضاً - وقد تقدم بيانه هناك.

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا مُثِّي: من لحق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً، أو معتلاً جارياً مجزاه، أو مهموزاً، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون، وظبيون، وقُرَّاءون، ونبيئون. وقلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو: حَمراءون في حمراء علم مذكر.

= وفي هذا البيت شاهدان آخران، أولهما: زيادة «إن» بعد «ما» النافية. والثاني: إطلاق «العانس» على المذكر وإن كان المشهور استعماله على المؤنث.

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (١١٦/٢)، والمقرب (٥٠/٢). وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب (١٧٨/١)، والدرر (١٣٢/١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٨/٨)، وشرح الأشموني (٣٥/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٧١/٢)، وشرح المفصل (٦٠/٥).

(٢) والقياس في جمع أسود وأحمر: سُود وْحُمَر.

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به ويكتابه. انظر الفهارس العامة.

ويستثنى شيان: المنقوص والمقصور، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف.

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة، ولثلاثا يلتبس بالمنقوص نحو: ﴿وَأَنْتُمْ أَكْثَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَلَهُمْ عِنْدَ الْكَافِرِينَ﴾ [ص: ٤٧].

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السالم. وحكاه ابن ولّاد^(١) لغة عن بعض العرب.

قال أبو حيان: وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب. وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب، فيما قال أبو حيان.

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكر، بخلاف ما ألفه عن أصل. وقد حكيت القولين معاً.

(ص): وألحق به سماعاً، كنحن الوارثون، وعشرون إلى تسعين، وأهلون، وأرضون، وعالمون. وقيل: جمع. وقيل مبني على الفتح. وبنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو.

وألحق ثعلب فمون، وابن مالك: حمون، قياساً، وأولو وسنون.

وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لاه - قال أبو حيان: أو فائه الهاء.

وكسر الفاء مكسورة ومفتوحة أشهر من ضمها، وشاعا في المضمومة.

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء متوناً، أو لا. ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها، وهي لغة في المثنى والجمع. وأجاز ابن مالك الأول في عشرين. وقد يقال: شياطون.

(ش): ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ - ليست على شرطه - سمعت فاقترض فيها على مورد السماع ولم يتعد.

منها: صفات للباري تعالى، وهي قوله: ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] و﴿الْقَدِيرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣].

و﴿الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ﴿وَالْمُؤْسِئُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فلا يقاس عليه

(١) ابن ولّاد: هو محمد بن ولّاد، وقيل محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي. نحوي، أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرد وثعلب. توفي سنة ٢٩٨ هـ. من تصانيفه: المنطق في النحو، والمقصور والممدود. انظر معجم الأدباء (١٩/١٠٥، ١٠٦).

الرحيمون، ولا الحكيمون، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي.

ومنها: عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع، ورد بأنها خاصة بمقدار معين، ولا يعهد ذلك في الجموع، ذكره ابن مالك، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة، وألاً يطلق الأول إلا على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة^(١). ذكره الرضي^(٢).

ومنها: أهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجري مجرى: (مُسْتَحِق)، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم: هو أهلٌ لذا، قال تعالى: ﴿سَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] ﴿مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

ومنها: أَرْضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها، وهي مؤنثة، واسم جنس لا يعقل، ففاته أربعة شروط، قال الشاعر:

٧٤- لقد ضجّت الأَرْضُون إذ قام من بني هَذَا خَطِيبٌ فوق أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ^(٣)
وقال:

٧٥- وَأَيُّهُ بِلَدَةٍ إِلَّا أَتَيْنَا مِنْ الْأَرْضِيْنَ تَعْلُمُهُ زِنَارٌ^(٤)

ومنها: عالمون، وهي اسم جمع لا جمع، لأنَّ العالم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌّ بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفردِهِ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب، لأن العرب يَعُمُّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصٌّ بالبادين. وذُهب قوم إلى أنه جمع عالم، قيل: إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة. وقيل: إنه جمعٌ مراد به العموم للعقلاء وغيرهم. وعليهما فوجه شدوده أنَّ عالمًا اسم جنس لا علم.

(١) قال الأشموني: «وليس بجمع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين؛ وهو باطل». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/٨٢ - طبع عيسى البابي الحلبي).

(٢) هو رضي الدين الصفهاني. انظر ترجمته ص ١٥٦ حاشية ١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان في الدرر (١/١٣٣)، والمحتسب (١/٢١٨). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/١٢، ٧٣)، وشرح شدور الذهب (ص ٧٤).

والأصل في قوله: «الأرضون» فتح الراء، وسكنت هنا للضرورة الشعرية، وهو جمع تكسير لـ «أرض» أتى على هيئة جمع المذكر السالم فألحق به.

وهذا: حيّ من اليمن. ويروى: «من بني سدوس» مكان «من بني هداد».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، والدرر (١/١٣٤).

وقيل: إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب، لأنه لم يقع إلا ملازم الياء. وردّ بقوله:

٧٦ - تَنْصَفُهُ الْبَرِيَّةُ وَهُوَ سَامٌ وَتُلْقَى الْعَالَمُونَ لَهُ عِيَالًا^(١)
ومنها: بنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوون، ووجهه شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات.

قال ابن مالك: ولو قيل في حَم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس ياباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه. وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون، وفمين. قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة.

ثم إن ذوو أجريت على حدّ الثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من الاستثقال. وأما الباقي فخالفت الثنية حيث حذفت لاماتها، ولم تردّ لالتقاء ساكنة مع حرف الإعراب.

وكذا (ابن) حيث حذفت همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حيثئذ، ثم حذفت لما ذكر، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل.

ومنها: أولو، وهو وصف لا واحد له من لفظه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِي أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢].

ومنها: سنون، ووجه شذوذه كأرضين. وبابه: كل ثلاثي حذفت لاهه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير كـ «ثُبَّة»^(٢) وثُبِين بخلاف الرباعي، وثلاثي لم يحذف منه شيء كتمرة، أو حذفت منه غير اللام. نعم ألحق أبو حيان بذلك: ما حذفت فاؤه وعوض منها الهاء كعدة، فإنه يقال: عدّون. وبخلاف ما لم يعوّض من لاهه شيء كيد ودم، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن، أو التاء لا الهاء كأخت وبنت، أو كسر كشفة وشفاه، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع.

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين، وعِصَّة^(٣) وعِصِين، ورِثَة ورِثِين وعِزَّة^(٤) وعِزِين. وقد تضم بقلّة، حكى

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٣٤).

وتنصفه: تخدمه. والبرية: الناس.

(٢) الثبة: الجماعة.

(٣) العضة: الفرقة، والقطعة، والكذب. (المعجم الوسيط: ص ٦٠٧).

(٤) العزة: الفرقة من الناس؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾.

١٥٦ ————— إعراب جمع المذكر السالم
الصَّغَانِي^(١): عَزِينَ بِالضَّمِّ. وَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً كُسِرَتْ كَسَنَةً وَسِينِينَ وَقَدْ تَضَمَّ، حَكَى ابْنُ
مَالِكٍ: سُنُونٌ بِالضَّمِّ.

وإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً جَازَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ كَثْبَةً، وَكُرَّةً، وَقُلَّةً.
ثُمَّ إِعْرَابُ هَذَا النَّوْعِ إِعْرَابُ الْجَمْعِ لُغَةُ الْحِجَازِ وَعُلْيَا قَيْسٍ، وَأَمَّا بَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ وَبَنِي
عَامِرٍ، فَيَجْعَلُ الْإِعْرَابَ فِي النَّوْنِ، وَيَلْزَمُ الْيَاءَ.
قَالَ:

٧٧ - أَرَى مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي^(٢)
ثُمَّ الْأَوَّلُونَ يَتْرَكُونَهُ بِلَا تَنْوِينٍ، وَالْآخَرُونَ يَنْوِنُونَهُ، فَيَقُولُونَ فِي الْمَنْكَرِ: أَقَمْتَ عِنْدَهُ
سِينِيًّا، بِالتَّنْوِينِ.
قَالَ:

٧٨ - مَتَى تَنْجُ حَبِوًّا مِنْ سِينِينَ مُلْحَقًا^(٣)
وَقَالَ:
٧٩ - أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ سَلِيًّا مَعْدًا سِينِيًّا مَا تُعَدُّ لَنَا حِسَابًا^(٤)

(١) الصَّغَانِي: هُوَ رَضِيَ الدِّينَ أَبُو الْفَضَائِلِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خَيْدَرِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلِ
الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ الْعَمَرِيِّ الصَّغَانِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْفِيِّ. مُحَدِّثٌ، فَقِيهٌ، لُغَوِيٌّ. وَلَدَ بَلَاهُورَ سَنَةِ
٥٧٧ هـ، وَنَشَأَ بِغَزَنَةَ، وَدَخَلَ بَغْدَادَ، فَسَمِعَ الْكَثِيرَ فِي عِدَّةِ بِلَادٍ وَرَحَلَ. تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٦٥٠ هـ. مِنْ
تَصَانِيفِهِ الْكَثِيرَةِ: مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ فِي اللُّغَةِ، الْعِبَابُ الزَّاهِرُ وَاللِّبَابُ الْفَاخِرُ فِي اللُّغَةِ، دَرُّ السَّحَابَةِ فِي بَيَانِ
مَوَاضِيْعِ وَفَيَاتِ الصَّحَابَةِ، مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ صَحَابِ الْأَخْبَارِ الْمُصْطَفَوِيَّةِ، كِتَابُ الْعُرُوضِ،
وَالذِّيلُ وَالصَّلَةُ لِكِتَابِ التَّكْمِلَةِ. انْظُرِ النُّجُومَ الزَّاهِرَةَ (٧/٢٦)، وَبَغِيَّةَ الْوَعَاةِ (ص ٢٢٧، ٢٢٨)، وَمَعْجَمُ
الْأَدْبَاءِ (٩/١٨٩ - ١٩١)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٥/٢٥٠)، وَإِيضًا الْمَكْنُونُ (٢/٤٣٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كَمَا أَخَذَ السَّرَارَ مِنَ الْهَلَالِ
وهو لجريز في ديوانه (ص ٥٤٦) وفيه: «رَأَتْ» مكان «أَرَى»، والدرر (١/١٣٥). وبِلا نسبة في لسان
العرب (٨/٧٣ - خضع) والمقتضب (٤/٢٠٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تَمُّ لِأُخْرَى تَنْزِلُ الْأَعْصَمَ الْفَرْدَا
وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٣٥).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ (ص ٧١)، والدرر (١/١٣٦). وَيُرْوَى: «نَسَقِي»
مكان «نَسَقِ»، و«مَا نَعَدُّ لَهَا» مكان «مَا تُعَدُّ لَنَا».

قال ابن مالك: ولو عُوْمِلَ بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً، لأنها ليست جموعاً، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين، وأباه أبو حيَّان، قال: لأنَّ إعرابها إعراب الجمع على جهة الشَّدوْذ، فلا نضمُّ إليه شذوذاً آخر.

ومن العرب من يُلزِمُه الواو وفتح النون، ومن العرب من يُلزِمُه الواو ويعربه على النون كزَيْتُون. قال في (البيسط)^(١): وهو بعيدٌ من جهة القياس.

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنى والجمع على النون إجراءً له مجرى المفرد. حكى الشَّيباني: هَذَا خَلِيلَانُ. وعليه خرج:

٨٠ - لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ^(٢)

وقد يقال: شياطون، تشبيهاً لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف. قال أبو حيَّان: وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم، وهو شبيه بهمز معائش، ومصائب، ومن هذا قراءة الحسن: ﴿وَمَا تَزَكَّى بِهِ الشَّيَاطُونُ﴾ [الشعراء: ٢١٠].

(ص): وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو دلائل، أو بالبقاء والانقلاب، خلافاً لزاعميها.

(ش): الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفيَّين، وقطرب، والزجاج، والزجاجي، على أنَّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة.

وقيل: بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً، وهو رأي الأخفش.

(١) لعله «البيسط في شرح الكافية» للأسترباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) عجز بيت من الخفيف، صدره:

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٥٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٦١/٨)، والدرر (١٣٦/١)، وشرح الأشموني (٣٧/١)، وشرح التصريح (٧٧/١)، ومغني اللبيب (ص ٦٤٣)، والمقاصد النحوية (١٧٦/١).

والعرنَدَس: الشديد. والطلال: الحالة الحسنة.

وقد نصب الشاعر «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو «مجانين»، ولو لم يعاملها هذه المعاملة لكان عليه أن يقول: «ضاربي القباب» لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة. وخُرجَ على أن الأصل: ضاربين ضاربي القباب، فحذف «ضاربي» لدلالة «ضاربين» عليه، وخُرجَ بوجه آخر. انظر الدرر (١٣٧/١).

وَرُدَّ بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخرًا، وبأنه لم يَكُنْ يحتاج إلى تغييرها، كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلم.

وقيل: بحركات مقدّرة في الألف، والواو، والياء. وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلام والسهيلي، كالمقصود ونحوه. ورده ابن مالك: بلزوم ظهور النصب في الياء، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها.

وأجاب أبو حيان عن الأوّل: بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجرّ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل.

وعن الثاني: بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر، ولذلك لاحظته من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقاً.

وقيل: الحروف دلائل إعراب، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنّك رأيت الإعراب. وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش.

وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابها نصباً وجرّاً. وعليه الجرمي، والمازني، وابن عصفور. وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي.

قال ابن عصفور: كان الأصل قبل دخول العامل: زيدان وزيدون، كاثنتان وثلاثون. فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر.

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة.

وأجاب أبو حيان: بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: أبو جاد^(١).

(ص): وتليهما نون تكسر في المثنى، وقد تضمّ مع الألف، وتفتح في الجمع، والعكس لغة، وقيل ضرورة في الجمع، وقيل: يختص بالياء فيهما، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهم الإضافة أو الإفراد، لا عوض من حركة، أو تنوين، أو هما مطلقاً، أو إن كانا وإلاً فأحدهما، وإلاً فغير عوض، أو فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد وحمل الباقي، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها.

(١) أبو جاد: من أخوات هوز حطّي. كلمن سعفص قرشت.

وتسقط لإضافة ولو تقديرًا، وشبهها، وتقصير صلة. وخصّصه المبردُ باللذا والتا وغيره ضرورة.

وجوّزه الكسائيُّ في النثر، وزعمه الأخفش في ضاربك للطافة الضمير، وتشدّد في موصولٍ، وإشارةً مطلقاً على الأرجح.

(ش): زيد بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع نون، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب:

أحدها: - وهو رأي ابن مالك - أنها لرفع توهم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة، والمقصود، والمنقوص، نحو: هذان الجوّزلان^(١)، ومررت بالمهتدين، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى فيما ذكر.

الثاني: أنها عوضٌ من حركة المفرد، ونسبه أبو حيان للزجاج، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون. قال أبو حيان: وهذا بناءٌ على رأيه أن الحروف إعراب.

الثالث: أنها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضاً عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين. وردّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصلته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

الرابع: أنها عوض من الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولّاد، وأبو علي وابن طاهر، والجُزولي.

وردّ بما سبق في المذهبين قبله، وبثبوتها في الوقف، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف.

الخامس: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثني ما لا ينصرف. ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمثني حُبلى، وهذا، والذي. وعليه ابن جني.

السادس: أنها فارقة بين رفع المثنى، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيْداً يلتبس

(١) الجوزلان: مثنى جوزل، وهو فرخ الحمام.

١٦٠ ————— إعراب جمع المذكر السالم
بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك. وعليه الفراء.

السابع: أنها التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تَحَقُّق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً. نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان. قال: ولا يَرُدُّ أنه لا تنوين في تثنية ما لا ينصرف والمبني، لأننا نقول: لما تُنِّي زال شبه الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل، فعاد التنوين.

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق. وخصَّ كلُّ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخِفة الفتح، فعودل بينهما. وورد العكس وهو فتحها مع المثنى، وكسرها مع الجمع. فقليل: هو لغة. وقيل: فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة. وقيل: ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع. وعليه أبو حيان.

ومن أمثلة ذلك قوله:

٨١- على أَخَوَذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ^(١)

وقوله:

٨٢- أَغْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمُنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظِيَانَا^(٢)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَمَا هِيَ إِلَّا لِمَحْبة فتغيَّبُ

ويروى: «عليهما» مكان «عشيّة». والبيت لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٤٥٨/٧)، والدرر (١٣٧/١)، وشرح المفصل (١٤١/٤)، والمقاصد النحوية (١٧٧/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٧٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٨٨/٢)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، ولسان العرب (٤٨٦/٣ - حوذ)، والمقرب (١٣٦/٣).

والأخوذى: السريع في كل ما أخذ فيه.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٧). ولرؤبة أو لرجل من ضبّة في الدرر (١٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٨٤/١). ولرجل في نوادر أبي زيد (ص ١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٨٠)، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧)، و٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ووصف المباني (ص ٢٤)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٨٩، ٧٠٥)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، وشرح المفصل (١٢٩/٣)، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣.

وقوله:

٨٣ - وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ^(١)

وقوله:

٨٤ - وَقَدْ جَاوَزْتَ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٢)

وقوله:

٨٥ - إِلَّا الْخَلَائِفَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ^(٣)

قال ابن جني: ومن العرب من يضم النون في المثني. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقال الشيباني: ضم نون التثنية لغة. قال أبو حيان: يعني مع الألف لا مع الياء، لأنها

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ

ويروى «وبني عبيد» مكان «وبني أبيه». والبيت لجرير في ديوانه (ص ٤٢٩)، والاشتقاق (ص ٥٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٧٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٩٥٦)، والدرر (١/ ١٤٠)، والمقاصد النحوية (١/ ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءَ مِنِّْي

ويروى: «وماذا يَدْرِي» مكان «وماذا تَبْتَغِي». والبيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨)، وحماسة البحري (ص ١٣)، والدرر (١/ ١٤٠)، وسرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١١)، ولسان العرب (٣/ ٥١٣ - نجد، ٨/ ٩٩ - ربع، ١٤/ ٢٥٥ - دري) والمقاصد النحوية (١/ ١٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٦١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ٣٨، ٣٩)، والمقتضب (٣/ ٣٣٢).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مَا سَدَّ حَيٍّ وَلَا مَيَّتٌ مَسَدَهُمَا

وهو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨)، والدرر (١/ ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١٤)، وبلا نسبة في سرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨). وليس في ديوان الفرزدق.

شبهت بألف غضبان وعثمان. أنشد المطرزي^(١) في (اليواقيت):

٨٦ - يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالتَّوْمُ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ^(٢)

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تشنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما، وهو الألف في الإشارة، والياء في الموصول، إذ كان حقهما الإثبات كألف المقصور، وياء المنقوص. ثم مذهب البصريين: اختصاص التشديد بحالة الرفع.

ومذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء. وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا﴾ [النساء: ١٦]. ﴿إِخْدَى أَبْنَتِي هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]. و﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

وتحذف هذه النون للإضافة، إما ظاهرة نحو ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿غَيْرِ حِلِّي الصَّبِيَّةِ﴾ [المائدة: ١]، أو مقدرة كقوله:

٨٧ - هَمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍّ وَالْمَوْتُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ^(٣)

ولشبه الإضافة. ذكره أبو حيان، ومثله باثني عشر واثنتي عشرة ونحو: لا غلامي لك، ولبيك، وسعديك، ودوايك، وهذاذك^(٤)، على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير، وهو رأي الأغلب. ولتقصير الصلة. وسواء عند سيبويه والقراء صلة الألف واللام وما ثني أو جمع من الموصول كقوله:

٨٨ - خَلِيلِي مَا إِنْ أَنْتَمَا الصَّادِقَا هَوَى إِذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَذُولاً وَوَأَشِيَا^(٥)

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي الزاهد المطرزي الباوردي المعروف بغلام ثعلب. ولد سنة ٢٦١، وتوفي سنة ٣٤٥. من تصانيفه الكثيرة: شرح الفصح لثعلب، اليواقيت، المستحسن، المرجان، وتفسير أسماء الشعر، وكلها في اللغة. انظر تاريخ بغداد (٢/٣٥٦ - ٣٥٩)، ووفيات الأعيان (١/٦٣٢ - ٦٣٤)، والفهرست (١/٧٦، ٧٧)، ومعجم الأدباء (١٨/٢٢٦ - ٢٣٤)، والوافي بالوفيات (٤/٧٢، ٧٣)، وهدية العارفين (٢/٤٢).

(٢) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٦)، وخزانة الأدب (١/٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/١٤٢)، وشرح الأشموني (١/٣٩)، وشرح التصريح (١/٧٨). والقذان: البراغيث، واحده قذة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ٨٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٧/٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣)، والدرر (١/١٤٣)، وشرح التصريح (٢/٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٥)، ولسان العرب (٧/٢٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/٤٨٦). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٠٥)، ورصف المباني (ص ٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/٣٢٨)، ومغني اللبيب (٢/٦٤٣)، والممتع في التصريف (٢/٥٢٦).

(٤) هذاذك: أي قطعاً بعد قطع؛ من الهذ: وهو سرعة القطع.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٤٤).

إعراب جمع المذكر السالم _____ ١٦٣
وقوله :

٨٩ - أَبْنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا قَتَلَ الْمُلُوكَ، وَفُكَّكَ الْأَغْلَالَا^(١)
وقوله :

٩٠ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمَ^(٢)

قال الفراء : صارت الصلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمَّا طال في كلامهم .
وذهب المبرد إلى أن ذلك خاصٌّ باللذان واللتان لطول الاسم . ولأنه لم يحفظ حذف
النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى . والبيت المصدّر به يحتمل أن يكون
الحذف فيه للإضافة . قال أبو حيان : لكنه قد سمع في الجمع ، وقياس المثنى على الجمع
قياس جلي . قال :

٩١ - الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا^(٣)

= والشاهد في البيت قوله : «الصادقا هوى» يريد : الصادقان هوى ، فحذف نون المثنى تقصيراً من صلة
الألف واللام .

(١) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧) ، والأزهية (ص ٢٩٦) ، والاشتقاق (ص ٣٣٨) ،
وخزانة الأدب (٣/ ١٨٥ ، ٦/ ٦) ، والدرر (١/ ١٤٥) ، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦) ، وشرح
التصريح (١/ ١٣٢) ، وشرح المفصل (٣/ ١٥٤ ، ١٥٥) ، والكتاب (١/ ١٨٦) ، ولسان العرب
(٢/ ٣٤٩ - فلج ، ١٤/ ٢٣٣ - حظاً ، ١٥/ ٢٤٥ - لذي) ، والمقتضب (٤/ ١٤٦) . وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر (٢/ ٣٦٢) ، وأوضح المسالك (١/ ١٤٠) ، وخزانة الأدب (٨/ ٢١٠) ، ووصف المباني
(ص ٣٤١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٤) ،
والمحتسب (١/ ١٨٥) ، والمنصف (١/ ٦٧) .

وحذف النون من «اللدان» هي على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة .

(٢) الرجز للأخطل ، وليس في ديوانه ؛ وبعده :

لَقِيْلَ فُخْرٌ لَهُمُ صَمِيْمٌ

وهو في خزانة الأدب (٦/ ١٤) ، والدرر (١/ ١٤٥) ، وشرح التصريح (١/ ١٣٢) ، والمقاصد النحوية
(١/ ٤٢٥) ، والأزهية (ص ٣٠٣) ، وأوضح المسالك (١/ ١٤١) .

(٣) صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ

ويروى : «وكف» مكان «نطف» . والبيت لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب (٤/ ٢٧٢) ،
٢٧٤ ، ٢٧٦) ، والدرر (١/ ١٤٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٧) . ولقيس بن الخطيم في ديوانه
(ص ١١٥) ، وملحق ديوانه (ص ٢٣٨) . ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب
(٩/ ٣٦٣ - وكف) . ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيويه (١/ ٢٠٥) .
ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/ ٦) ، والكتاب (١/ ١٨٦) . وبلا نسبة في أدب الكاتب =

وقال:

٩٢ - وَخَيْرُ الطَّالِبِي الثَّرَةِ الْعَشُومُ^(١)

بنصب «عورة» و «الثرة».. وخرّج عليه: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب. ومثل ابن مالك لحذفها من جمع الذي بقوله:

٩٣ - إِنْ الَّذِي حَانَتْ يَفْلُجَ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٢)

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي أَسْتَوَقَدَ﴾ [البقرة: ١٧] إلى أن قال: «يُنْزِرُهُمْ». وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله:

٩٤ - أَقُولُ لِصَاحِبِي لَمَّا بَدَا لِي مَعَالِمُ مِنْهُمَا، وَهُمَا نَجِيًّا^(٣)

أي نحيان. وقوله:

٩٥ - لَوْ كُنْتُمْ مِنْجِدِي حِينَ اسْتَعَثَّكُمْ^(٤)

= (ص ٣٢٤)، وإصلاح المنطق (ص ٦٣)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وخزانة الأدب (١٢٢/٥)، ٤٦٩، ٢٨/٨، ٢٠٩)، ورصف المبانى (ص ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٨/٢)، والكتاب (٢٠٢/١)، والمحتسب (٨٠/٢)، والمقتضب (١٤٥/٤)، والمنصف (٦٧/١).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

قَتَلْنَا نَاجِيًّا بِقَتِيلٍ عَمْرٍو

وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحرى (ص ٣٠)، ورواية الصدر فيه: «لك الولايات أوردنا عليه»؛ ولسان العرب (١٤٧/١٢ - حلم، ٤٣٨ - غشم)، والمحتسب (٨٠/٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن ربيعة في خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥ - ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٥١٧/٢)، والكتاب (١٨٧/١)، ولسان العرب (٣٤٩/٢ - فليج، ٢٤٦/١٥ - لذا)، والمؤتلف والمختلف (ص ٣٣)، والمحتسب (١٨٥/١)، ومعجم ما استعجم (ص ١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (٤٨٢/١)، والمقتضب (١٤٦/٤)، والمنصف (٦٧/١). وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر (١٤٨/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٩)، وخزانة الأدب (٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨)، والدرر (١٣١/٥)، ورصف المبانى (ص ٣٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، وشرح المفصل (١٥٥/٣)، ومغني اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢).

وفي البيت شاهدان، أحدهما حذف النون من «الذين» وهو المستشهد به هنا. والثاني: مجيء «كلّ» صفة في قوله: «هم القوم كل القوم» فهي صفة لقوم.

وفليج: اسم موضع.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٩/١)، ولسان العرب (٣٠٩/١٥ - نجا).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

= لَمْ تَعْدَمُوا سَاعِدًا مَتًى وَلَا عَضْدًا

وجوزه الكسائي في السّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان: ويشهد له ما سمع: ييضك ثنتا، وبيضي مائتا أي: ثنتان، ومائتان. قال: وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد، كما في هذان، وهاتان. ومِمّا تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣] و﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصفافات: ٣٨] بالنصب. وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك، وإنه منصوب المحلّ، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة، وهي غير محققة، إذ لا دليل عليها إلّا حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً. والذي قاله سيبويه والمحققون، إنه في محل جرّ بالإضافة.

(ص): وما سَمِّيَ به من مثني وجمع على حاله كالبَحْرَيْنِ، وَعَلَيْنِ. وقد يجرى المثني كَسَلَمَانَ، والجمع كغُسْلَيْنِ، أو هَارُونَ. أو يلزم الواو، وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة.

(ش): إذا سَمِّيَ بالمثني والجمع فهو باقي على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف، والواو، والياء كالبَحْرَيْنِ، أصله: تشنية بحر، ثم جعل علماً لبلد ونحو: ورنكتين، وكتابين علم موضع، وَعَلَيْنِ، أصله: جمع عَلَيٍّ ثم سَمِّيَ به أعلى الجنة، قال تعالى: ﴿لَنُفِيَّ عِلِّيَّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففون: ١٨، ١٩]. وكذا صَرِيْقُونَ^(١)، وصِرْفُونَ^(٢)، ونَصِيْبُونَ^(٣)، وقُسْرُونَ^(٤)، وبيْرُونَ^(٥) ودارون^(٦)، وفلسطين، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء. قال زيد بن عدي:

٩٦ - تَرْكُنَا أَخَا بَكْرٍ يُتَوِّ بِصَدْرِهِ بِصِقْنٍ مَخْضُوبٍ الْجُيُوبِ مِنَ الدَّمِ^(٧)

وفي الأثر: شهدت صِقْنٍ، وبُست صِقُون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثني

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٤٩).

(١) صريفون: في سواد العراق في موضعين: أحدهما قرية كبيرة قرب عكبرا وأوانا. والثانية: من قرى واسط. وبالكوفة قرية تسمى صريفين. وصريفين: من قرى النهروان. وصريفين: قرية من أعمال الحلة المزيدية. (مراصد الاطلاع: ص ٨٣٩).

(٢) صفون أو صفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من غربيها. (المرجع السابق: ص ٨٤٦).

(٣) نصيبون أو نصيبين: بلدة قاعدة ديار ربيعة.

(٤) قسرون أو قسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة.

(٥) بيرون أو بيرين: من قرى حمص. (مراصد الاطلاع: ص ٣٤١).

(٦) دارون أو دارين: قُرْضة بالبحرين. (المرجع السابق: ص ٥٠٩).

(٧) البيت من الطويل، وهو في الدرر (١/١٥٠).

لغة أخرى، وهي إجراؤه كـعمرانَ وسَلَمَان في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كـفُسَليْن في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفًا.

الثانية: أن يجعل كهـارون في التزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف، للعلمية وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقًا.

وجعل المثنى كـسلمان والجمع كـفسلين أو هـارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات.

سـ(ص): مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر. وقاسه الكوفيون، وابن مالك: بلا كُـس. والجمهور: الجمع في نحو: رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنى لفظاً أو نية، فإن فُـرّق متضمّنهما فـخلاف.

شـ(ش): الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسماً: مسموع ومقيس.

فالأول: ما ليس جزءاً مما أضيف إليه، سمع: ضغ رِحالهما، يريدون اثنين. وديناركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة، أي حسنتان، وقال امرؤ القيس:

٩٧ - بها العَيْنَانِ تَنْهَلُ^(١)

أي تَنْهَلَانِ.

(١) عجز بيت من الهزج، وصدّره:

لَمَنْ زحَلْ - زحَلْ - زحَلْ

وهو في ملحق ديوان امرئ القيس (ص ٤٧٢)، ونسب لامرئ القيس في جمهرة اللغة (ص ٥٩)، وخزانة الأدب (٥٥٦/٧)، والدرر (١٥٠/١)، ولسان العرب (٢٦/١١ - أَل). والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (١٩٧/٥، ٥٥٢/٧)، ولسان العرب (٣٠٦/١١ - زَلَل)، والمحتسب (١٨٠/٢).

وقد اكتفى الشاعر بضمير الواحدة في «تنهل» ولم يقل «تنهلان» لأن حكم العينين حكم حائنة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى.

والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطوَّحة. وزُلّ: أي زلّ. ويروى «زحلوقة» بالفاء، مكان «زحلوقة».

وقال الآخر:

٩٨ - إذا ذكرْتُ عيني الزَّمانَ الذي مضى بصحراء فَلَجَ ظَلَّتْنا نَكْفَمان^(١)
أي عيناى. وقال:

٩٩ - كُلُّوا في بعض بَطُونِكُمْ تَعْفُوا^(٢)

أي بطونكم.

وقال:

١٠٠ - لَأَطْعَمَتَ العِراقَ وَرَافِدَيْهِ^(٣)

أي: رافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد. ومنه: لَبَيْك وإخوته، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع، قالوا: شابت مفارقة وليس له إلا مَفْرَق واحد، وعظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذِّ والنادر. قال أبو حيان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٧٣)، والدرر (١/١٥١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٣).

ويجوز أربعة أوجه في صياغة العبارة؛ أولها: استعمال الحقيقة في الخبر والمخبر عنه، فتقول: «عيناى رأته». وثانيها: أن تعبر عن العضوين بواحد وتُفرد الخبر حملاً على اللفظ، فتقول: «عيناى رأته». والثالث: أن تثني العضو وتفرد الخبر، فتقول: «عيناى رأته». والرابع: أن يعبر عن العضوين بواحد ويثنى الخبر حملاً على المعنى كما في هذا البيت.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنَّ زمانَكُمَ زَمَنٌ خَمِصٌ

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٢٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٧)، وخزانة الأدب (٧/٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣)، والدرر (١/١٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٧٤)، وشرح المفصل (٥/٨، ٦/٢١)، والكتاب (١/٢١٠)، والمحتسب (٢/٨٧)، والمقتضب (٢/١٧٢).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فزارئُنا أَحَدٌ يَدُ القَمِيصِ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/٣٨٩)، والحيوان (٥/١٩٧)، والدرر (١/١٥٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٩٠)، وسمط اللآلي (ص ٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/٩٤)، ولسان العرب (٣/١٨٣) - رقد، ٤٨٣ - حذذ. وبلا نسبة في الحيوان (٦/٥١٠).

والأحد: الخفيف. وقوله: «أحد يد القميص» يريد أنه خفيف اليد في السرقة.

والثاني: ما أضيف إلى متضمنه وهو مثني لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما. أو معني نحو:

١٠١ - كَفَاغِرِي أَفَوَاهِ عِنْدَ عَرِينِ^(١)

أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع، والافراد، والثنية.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿قَدْ صِفْتُ قُلُوبَكُمْ﴾ [التحريم: ٤]. وقرأ ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٢) [المائدة: ٣٨].

ومن الافراد: قراءة الحسن: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءُهُمَا﴾^(٣) [الأعراف: ٢٢]. ومن الثنية^(٤): قراءة الجمهور «سوأتهما» فطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد أيضاً، لفهم المعنى.

وخصّ الجمهور القياس بالجمع، وقصروا الافراد على ما ورد. وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى، ولذلك شرط ألا يكون لكل واحد من المضاف إليه إلا شيء واحد، لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يجوز في: قطعت أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الافراد للإلباس، ومن أمثلة ذلك:

١٠٢ - حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي^(٥)

أي بطَني.

١٠٣ - بَمَا فِي فَوَادِينَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَى^(٦)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رَأَيْتُ بَنِي الْبَكْرِ فِي حُومَةِ السَّوْغَى

وهو بلا نسبة في حاشية يس (١٢٢/٢)، والدرر (١٥٤/١).

(٢) القراءة المشهورة: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾.

(٣) القراءة المشهورة: ﴿سَوَاءُهُمَا﴾ بالجمع.

(٤) كذا في الأصل؛ والقراءة التي سيذكرها من الجمع وليس من الثنية.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

وهو للشماخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٨، ٤٤٠)، والمقاصد النحوية (٨٦/٤). وللمجنون في ديوانه

(ص ١١٣). ولتوبة بن الحمير في الأغاني (١٩٨/١١)، والدرر (١٥٤/١)، والشعر والشعراء

(١/٤٥٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٤٠٣/٢)، والمقرب (١٢٩/٢).

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَيُجْبِرُ مِنْهَا ضُفُودَ الْمُشَعَّفِ =

١٠٤ - إذا كان قلبنا بنا يجفان^(١)

١٠٥ - ظهراهما مثل ظهور الترسين^(٢)

١٠٦ - هما نَفَثَا في في من فمويهما^(٣)

١٠٧ - فتخالسا نَفْسَيْهِمَا بنوافل^(٤)

= ويروى: «من الشوق» مكان «من الهم»، و«المسَّقَفُ» مكان «المشَقَفُ». وهو للفرزدق في ديوانه (٢٥/٢)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٧٨)، والدرر (١/١٥٥)، والكتاب (٣/٦٢٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/١٥٥).

والشاهد في البيت قوله: «فؤادينا» حيث جاء به مثنى على الأصل، والمستعمل المطرّد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناء إلى لفظ الجمع.

والمنهاض: من هاض العظم يهضه هيضاً فانهاض فهو منهاض ومهتاض: أي كسره بعد الجبور أو بعدما كاد يتجبر. والمشَقَف: المحروق قلبه من الحب.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدوره:

نذودُ بذكر الله عتّا من السرى

وهو لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء في الدرر (١/١٥٥).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/٣١٤)، والدرر (١/١١٦، ١١٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/١٥٦)، والكتاب (٢/٤٨)، ولسان العرب (٢/٨٩ - كرت). وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٧/٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/٦٢٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٣٠٢، ٥٣٩/٧، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٩٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على النابح العاوي أشدّ رجام

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٢١٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٤٣)، وجواهر الأدب (ص ٩٥)، وخزانة الأدب (٤/٤٦٠ - ٤٦٤، ٤٧٦/٧، ٥٤٦)، والدرر (١/١٥٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٤١٧)، (٢/٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١١٥)، والكتاب (٣/٣٦٥)، (٢/٦٢٢)، ولسان العرب (١٢/٥٩١ - فم، ١٣/٥٢٦، ٥٢٨ - فوه)، والمحتسب (٢/٢٣٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/٢١٦)، والإنصاف (١/٣٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والخصائص (١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٥)، والمقتضب (٣/١٥٨)، والمقرب (٢/١٢٩).

وقوله: «فمويهما» جمع فيه بين الواو والميم التي هي بدل منها في «فم»، وقد غلّط الفرزدق في هذا وجعل من قوله إذ أسن واختلط.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

= كنوافل العبط التي لا تُرَقُ

١٧٠ ————— إعراب جمع المذكر السالم

فإن فرّق متضمّنهما، كقوله تعالى: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]. فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تشبّهين، وقد زالت بتفريق المتضمّنين، قال: فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية. وإن ورد جمع أو إفراد اقتصر فيه على مورد السماع.

قال: وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة، بل الكلام أو الرسالة، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى.

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (١/١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهذليين (١/٤٠)، ولسان العرب (٦/٦٥ - خلس، ٧/٣٤٨ - عبط).

ونوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة التي تنفذ حتى يكون لها رأسان. والعبط التي لا ترفع: يعني كشقّ الجيوب وأطراف الأكمام والديول لأنها لا تُرفع بعد العبط، والعبط: الشقّ.

الباب السادس : المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة

(ص): السادس: المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فبالنون رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً وحذفت رفعاً نثراً ونظماً، وعليه: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»^(١).

وقد تفتح وتضم مع الألف. وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف. والأصح أنها المحذوفة. وقيل: الإعراب بالواو، والألف، والياء. وقيل: النون دليل. وقيل: الإعراب فيها.

(ش): الباب السادس من أبواب النيباء: المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كائن، كيقومان الزيدان، أو ضميراً كالزيدان يقومان. أو واو جمع كذلك، كيقومون الزيدون، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا، وينصب ويجزم بحذفها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. وحمل النصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك. وردّه صاحب (البسيط)^(٢) بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

(١) رواه من حديث أبي هريرة وغيره عن رسول الله: أبو داود في الأدب باب ١٤٣، والترمذي في صحيحه (رقم ٢٦٨٨)، وابن ماجه في سننه (رقم ٣٦٩٢)، وأحمد في المسند (٣٩١/٢، ٤٧٧، ٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢/١٠)، والطبراني في الكبير (٣٢٦/١٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٨٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤٢٤/٣)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٣٥٢٨)، والألباني في إرواء الغليل (٢٣٧/٣)، والنووي في الأذكار (٢١٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٧٥/٨)، وأبو عوانة في صحيحه (٣٠/١) وغيرهم كثير.

(٢) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسهيلي. وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسيّ قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللّامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمّ وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها.

قال أبو حيّان: وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة، إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدّر، فهو أشبه. وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرىء: ﴿سَاجِرَانِ تَطَّاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]. وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا»^(١). وقال الشاعر^(٢):

١٠٨ - أَيْبْتُ أَسْرِي، وَتَبَيْتِي تَسْدُكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمَسْكِ الدَّكِي^(٣)
ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار.

والأصل في هذه النون السكون، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستثقال الكسر بَعْدَهَا. وقيل: تشبيهاً للأول بالمتنى، والثاني بالجمع. وقد تفتح بعد الألف أيضاً، قرىء: ﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتح النون، وقد تضم معها أيضاً، ذكره ابن فلاح^(٤) في (مغنيه)، واستدل بما قرىء شاذاً: ﴿طَعَامٌ تُزَرَّقَانَهُ﴾ [يوسف: ٣٧] بضم النون. وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو: «أتعدانني»، والإدغام والحذف، وقرىء بهما: ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]. واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه: أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة. وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة،

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) الأنسب أن يقول: «الراجز».

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨٢/١، ٥٩/٣)، وخزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (٣٨٨/١)، والدرر (١٦٠/١)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، وشرح التصريح (١١١/١)، ولسان العرب (٤٢٦/١٠ - ذلك، ٢٣٧/١٢ - ردم)، والمحتسب (٢٢/٢).

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

إعراب المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة _____ ١٧٣
ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب،
ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين.
وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط،
والصغير^(١)، والمبرد، وأبو علي، وابن جني، لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى
بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان
حذفها أولى. ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم
وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدّر كالموجود.

(١) الأخفشان الأوسط والصغير تقدم التعريف بهما. راجع الفهارس العامة.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر

(ص): السابع: المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، فيحذف آخره جزءاً، والحذف بالجازم. وقال أبو حيان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه. وقيل: سائغ كحذفه دونه. وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة. وقيل: الباقي إشباع. ويسهل ما آخره همزة، وإبداله ليناً مَحْضاً ضعيف، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور.

(ش): الباب السابع من أبواب النياحة: الفعل المضارع المعتل:

وهو ما آخره ألف كَيَخْشَى، أو واو كَيَغْزُو، أو ياء كَيَرْمِي، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نياحة عن السكون.

قال ابن مالك: وإنما حذفت الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته.

وقال أبو حيان: التحقيق أن هذه الحروف انحدفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه. فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع - لو بقيت - لاتحاد الصورة.

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله:

١٠٩ - وَمَنْ يَنْتَقِ، فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(١)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ورزقُ الله مـــــــؤتــــابٌ وغــــادٍ =

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله:

١١٠ - وَلَا تَرَضَاهَا وَلَا تَمْلِكْ (١)

١١١ - لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ (٢)

١١٢ - أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي (٣)

= وهو بلا نسبة في الخصائص (١/٣٠٦، ٢/٣١٧، ٣/٣٣٩)، والدرر (١/١٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٢٩٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٨)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، ولسان العرب (١/٢١٨ - أوب، ١٥/٤٠٢ - وقي)، والمحتسب (١/٣٦١).

والمؤتاب: اسم فاعل من «اثاب» من الأوب. والغادي: اسم فاعل من غدا يغدو.

(١) الرجز لرؤية، وقبله:

إذا العجـوزُ غضبت فطلـقني

وهو في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٥٩، ٣/٣٦٠)، والدرر (١/١٦١)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٦)، والأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، والإنصاف (ص ٢٦)، والخصائص (١/٣٠٧) وسر صناعة الإعراب (ص ٧٨)، وشرح التصريح (١/٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٥) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠/١٠٦)، ولسان العرب (١٤/٣٢٤ - رضي) والممتع في التصريف (٢/٥٣٨)، والمنصف (٢/٧٨، ١١٥).

(٢) جزء من بيت من البسيط، وتماه:

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَلِرًا مِنْ هَجَوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/٢٤)، وخزانة الأدب (٨/٣٥٩)، والدرر (١/١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٦٣٠)، وشرح التصريح (١/٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/١٠٤)، ولسان العرب (١٥/٤٩٢ - يا)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٤)، والممتع في التعريف (٢/٥٣٧)، والمنصف (٢/١١٥).

(٣) صدر بيت من الوافر وعجزه:

بِمَا لَاقَتْ لَبِوْنُ بْنُ زِيَادٍ

وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٧/١٣١)، وخزانة الأدب (٨/٣٥٩، ٣/٣٦١، ٣/٣٦٢)، والدرر (١/١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٤٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٢٨، ٨٠٨)، والمقاصد النحوية (١/٢٣٠)، ولسان العرب (١٤/١٤ - أتى). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣)، والأشباه والنظائر (٥/٢٨٠)، والإنصاف (١/٣٠)، وأوضح المسالك (١/٧٦)، والجنى الداني (ص ٥٠)، وجواهر الأدب (ص ٥٠)، وخزانة الأدب (٩/٥٢٤)، والخصائص (١/٣٣٣، ٣/٣٣٧)، ووصف المباني (ص ١٤٩)، وسر صناعة الإعراب (١/٨٧، ٢/٦٣١)، وشرح الأشموني (١/١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، وشرح المفصل (٨/٢٤، ١٠/١٠٤)، والكتاب (٣/٣١٦)، ولسان العرب (٥/٧٥ - قدر، ١٤/٣٢٤ - رضي، ٤٣٤ - شظي، ١٥/٤٩٢ - يا)، =

فالجهمور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرّج عليه قراءة «لا تخف دركاً ولا تخشى»^(١). ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

ثم اختلف حينئذ، ما الذي حذفه الجازم؟ فقل: الضمة الظاهرة لورودها - كما سيأتي - وقيل: حذف المقدرة.

قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف، فمن قال: حذف الظاهرة لم يُجَزَّ إقرار الألف، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال: المقدرة، أجاز إقرارها، ويشهد له: «ولا ترضأها». والأول: تأوله على الحال، أو الاستئناف.

وذهب آخرون: إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأن الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها. ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم.

والمهموز من الأفعال، كيقراً، ويقرىء، ويؤضؤ، يجوز تسهيل همزه. ونصّ سيويه وغيره كالفارسي، وابن جنّي، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلا في الضرورة.

قال الخضراوي^(٢): وما حكى الأخفش من: قرئت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأن حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة؛ قال:

١١٣ - عجبت من ليلاك وانتياها من حيث زارتني ولم أورا بها^(٣)

= والمحتسب (٦٧/١، ٢١٥)، ومغني اللبيب (١٠٨/١، ٣٨٧/٢)، والمقرب (٥٠/١، ٢٠٣)، والممتع في التصريف (٥٣٧/٢)، والمنصف (٨١/٢، ١١٤، ١١٥).

ويروى: «وهل أذاك» و«ألم يأتك» و«ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) الآية ٧٧ من سورة طه. وهي قراءة حمزة. قال ابن خالويه في الحجة (ص ٢٢٠): «فإن قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في تخشى وحذفها على الجزم؟ فقل له: في ذلك وجهان: أحدهما أنه استأنف ولا تخشى ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت «لا» فيه بمعنى «ليس». والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً، ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف».

(٢) هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٦٣/١)، والكتاب (٥٤٤/٣)، ولسان العرب (١٩٤/١) - ورأى.

والشاهد فيه قوله: «لم أورا» والأصل: «لم أورا» فخفف الهمزة الساكنة للضرورة، أي الحاجة إلى ردف القافية، والردف هو حرف المد الذي قبل الروي.

والانتيا: القصيد.

أي، ولم أوراً أي لم أشعر بها ورائي.

وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطاء له حكم المعتل الأصلي، كقوله:

١١٤ - وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ^(١)

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بَدَا يُبْدَا، كَبَقِيَ يَبْقَى.

(١) جزء من عجز بيت من الطويل من معلقة زهير، وتمامه:

جريء متى يُظْلَمُ يعاقِبُ بظلمِهِ سريعاً

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (١٧/٣، ١٣/٧)، والدرر (١/١٦٥)،
وسر صناعة الإعراب (٧٣٩/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠)، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٥)،
والممتع في التصريف (٣٨١/١، ٤٢٨/٢). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/٢٦)، والمقرب
(١/٥٠).

و «يُبْدَ» أصله «يبدأ»، فقلبت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حذفت بسبب الجزم.

همع الهوامع/ ج ١/ م ١٢

خاتمة في الإعراب المقدّر

(ص): خاتمة: تقدر الحركات في المضاف للياء، وقيل: لا تقدر الكسرة. والحرف المدغم. والمحكي على الأصح. والمقصور، فإن لم ينصرف لم تقدر الكسرة، خلافاً لابن فلاح^(١)، وفي نحو: يخشى.

(ش): ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر، وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما يقدر فيه الحركات كلها، وذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء، وأما الكسرة فقليل: لا تقدر، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب، اكتفي بها في المناسبة. وقيل: تقدر أيضاً، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب.

الثاني: الحرف المسكن للإدغام نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿وَوَرَى النَّاسَ سُكَرَى﴾ [الحج: ٢]. ﴿وَالْعِدِّيَّةَ صَبْحًا﴾ [العاديات: ١] ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

الثالث: المحكي في نحو: مَنْ زيدا؟ لمن قال: ضربتُ زيدا. وَمَنْ زيدا؟ لمن قال: قام زيد. وَمَنْ زيدا؟ لمن قال: مررت بزيد على رأي البصريين. وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب.

الرابع: الاسم المقصور - وسيأتي في باب - لتعذر تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على باب. وقال ابن فلاح اليميني: تقدر الكسرة، لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير.

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد اليميني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الخامس: المضارع الذي آخره ألف، كيخشى، لما ذكر في المقصور.

(ص): والضمة والكسرة في المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة. وتقدير فتحة ضرورة، خلافاً لأبي حاتم في غير المنون إلا معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما. وتقدر في ياء جوار المحذوفة.

(ش): النوع الثاني: ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص. وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي، والداعي، بخلاف نحو كرسي لتشيدها، وما جرّه أو نصبه بالياء، لعدم لزومها، وظني ورّمي لسكون ما قبلها، وعلة التقدير الاستثقال، ولذا ظهرت الفتحة، لِحَفَّتْهَا عَلَى الْيَاءِ وقد تقدّر أيضاً ولكن في الضرورة، كقوله:

١١٥ - وكسوت عاري لحمه فكَرَّتْهُ^(١)

وقوله:

١١٦ - ولو أن واشٍ باليمامة دَارُهُ^(٢)

وقوله:

١١٧ - كأن أيديهنّ بالقاع القَرِقُ^(٣)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَدَلًا يَسْتَحِبُّ ذِيْلَهُ وَرْدَاءُهُ

ويروى «جنبه» بدل «لحمه». والبيت بلا نسبة في الدرر (١/١٦٥) والممتع في التصريف (٢/٥٥٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وداري بأعلى حُزْمُوتِ اهْتَدَى لِيَا

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٧١، ٤٠٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٨). وبلا نسبة في بغية الوعاة (١/٢٨٩)، والدرر (١/١٦٦)، وشرح الأشموني (١/٤٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/١٧٧، ٣/١٨٣)، وشرح المفصل (٦/٥١)، ومغني اللبيب (١/٢٨٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٤٧)، والدرر (١/١٦٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٢٦٩)، وأمالى المرتضى (١/٥٦١)، والخصائص (١/٣٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٤)، ولسان العرب (١٠/٣٢١ - قرق، ١٣/٨١ - ثمن)، والمحاسب (١/١٢٦، ٢/٧٥).

والضمير في «أيديهنّ» للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس، وقيل: الخشن الذي فيه 'حصى'.

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايقين، وآخر أولهما ياء نحو: رأيت معدي كرب، ونزلت قالي قلا^(١)، فإنه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف.

وقولي «على الأجود» أي إذا أُجْرِيَ على الأجود، أي من أحواله الثلاثة، وهي حالة الإضافة، ومقابلها البناء، ومنع الصرف، وليس راجعاً للتقدير.

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص، كقوله:

١١٨ - خبيثُ الثرى كايي الأزند^(٢)

وقوله:

١١٩ - تُذلي بهن دوالي الزّراع^(٣)

وقوله:

١٢٠ - لا بارك الله في الغواني هل^(٤)

(١) قالي قلا: بأرمينية العظمى من نواحي خلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية. قاله ياقوت في معجم البلدان.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وعزُّ الفـرزـدق شـرُّ المـروـق

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٣٤)، والدرر (١/١٦٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٤).

وخبيث الثرى: يريد: خبيث الأصل. والأزند: جمع زند، وهو العود الذي تقدح به النار؛ يقال: كبا الزند: إذا لم تخرج ناره.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وكأن بين الخيل في حافاته

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٦٧).

(٤) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يصبحن إلا لهـن مـطـلـبـ

ويروى: «بيتين» مكان «يصبحن». والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٣٠)، والأزمية

(ص ٢٠٩)، والدرر (١/١٦٨)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٦٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٢)،

وشرح المفصل (١٠١/١٠)، والكتاب (٣/٣١٤)، ولسان العرب (١٥/١٣٨ - غنا)، والمقتضب =

وقوله:

١٢١ - ولم يختضب سُمُرُ العوالي بالدم^(١)

(ص): والضمّة في نحو: يغزو، ويرمي، وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذّ. وأجاز الفراء في نحو «يحيى» نقل حركة الياء وإدغامها فنظهر.

(ش): النوع الثالث: ما يقدر فيه حركة واحدة، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو، أو ياء، لثقلها عليهما، ولخفة الفتحة عليهما ظهرت، وخلاف ذلك ضرورة، أو شاذّ لا يقاس عليه. كقوله في ظهور الضمة:

١٢٢ - تساوي عَنزِي غيرَ خمس دراهم^(٢)

وقوله:

١٢٣ - إذا قلت علّ القلب يسْلُو قِيَصَتْ^(٣)

وقوله في تقدير الفتحة:

١٢٤ - كَيْي لِتَقْضِيَنِي رُؤْيَا مَا وَعَدْتَنِي غيرَ مُخْتَلِسٍ^(٤)

= (١٤٢/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٦/٢)، ووصف المباني (ص ٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٥)، والمحاسب (١١١/١)، والمنصف (٦٧/٢، ٨١)، ومغني اللبيب (٣٥٤/٣)، والمقتضب (٣٥٤/٣).

(١) الشطر من الطويل، ولم أعثر على تتمته أو قائله؛ وهو في الدرر (١٦٩/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

فعرّضني عنها غِنَايَ ولم تكن

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٨٢/٨)، والدرر (١٦٩/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٧/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٠/١)، والمقاصد النحوية (٢٥٢/١). وقال العيني في المقاصد النحوية بعد أن استشهد بهذا البيت بـ «يسلو» وظهور الضمة عليها؛ قال: فدلّ هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو؛ وهذا على رأي بعض النحاة.

(٤) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في خزانة الأدب (٤٨٨/٨، ٤٩٠)، والدرر (١٧٠/١)، وشرح التصريح (٢٣١/٢)، والمقاصد النحوية (٣٧٩/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥١/٤)، وشرح الأشموني (٥٥٠/٣).

ووقع اللام - في هذا البيت - بعد «كي» دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ «أن» مضمر، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة.

وقوله:

١٢٥ - إذا شئت أن تُلْهُو ببعض حديثها^(١)

وقوله:

١٢٦ - أرجو وأمل أن تَذُنُو مَوَدَّتْهَا^(٢)

وخرج عليه قراءة: ﴿أَوْ يَغْفُو الَّذِي بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بالسكون. وذهب الفراء في نحو يُغَيِّي ويُخَيِّي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى الساكن قبلها، وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

١٢٧ - وكأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةً تَمْشِي بِسُلْدَةٍ بَيْنَهَا فَتَعِي^(٣)

والجمهور على مَنَع ذلك. قال أبو حيان: الصحيح أنه لا يقال: يُعَيِّ بل إنه يقال يُعَيِّي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأنَّ المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح، فلا تُعَلَّ. قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع، أو شاذ لا يعتد به.

(ص): والسَّكُونُ فيما كسر لساكنين، ومهموز أبدل ليناً، و«لم يلد» إذا سكن اللام، أو وصل بضمير وفتح أو كسر.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رفعن وأنزلن الحديث المقطعاً

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٧١).

والفتحة هنا مقدرة على الواو في «تلهو» ولكنها لم تظهر للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخالُ لدينا منك تنوِيلُ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (٣١١/١١)، والدرر (١/١٧٢)،

٢/٢٥٩، وشرح التصريح (١/٢٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية

(٢/٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٧)، وشرح الأشموني (١/١٦٠)، وشرح ابن عقيل

(ص ٢٢٠).

ولم تظهر الفتحة على الواو من «تدنو» ضرورة. وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، حيث ألغى عمل الفعل القلبي، وهو «إخال» مع تقدّمه على معموليه، فرفع «تنوِيلُ» على الابتداء، وخبره المجرور قبله؛ والقياس في «إخال» فتح الهمزة.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٧٢)، وشرح الأشموني (٣/٨٩٣)، ولسان العرب

(١٥/١١٢ - عيا)، والمحشوب (٢/٢٦٩)، والممتع في التصريف (٢/٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف

(٢/٢٠٦).

(ش): النوع الرابع: ما يقدّر فيه السكون، وهو ثلاثة أشياء: أحدها: ما كسر لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

الثاني: المهموز، إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم.

الثالث: «لم يلد» مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله:

١٢٨ - وذو ولد لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(١)

(ص): ولا توجد واو قبلها ضمة إلا في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفُهَا، أو لا يلزم.

(ش): لا توجد كلمة آخرها واو قبلها ضمة إلا في الأفعال كيدعو، أو المبتدآت كهو، و«ذو» الطائية، أو في الكلام الأعجمي، كهندو. ورأيت بخط ابن هشام: السَّمْنَدُو. أو عرض تطرفها نحو: (يا ثَمُو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع.

(ص): وحذف حركة الظاهر، ثالثها يجوز في الشعر فقط.

(ش): اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم،

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أَلَا رُبَّ مَرْلُورٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢)، والكتاب (٢٦٦/٢، ١١٥/٤). وله أو لعمرو الجني في خزانة الأدب (٣٨١/٢)، والدرر (١٧٣/١، ١٧٤)، وشرح شواهد المغني (٣٩٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٥٤/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩/١)، وأوضح المسالك (٥١/٣)، والجنى الداني (ص ٤٤١)، والخصائص (٣٣٣/٢)، والدرر (١١٩/٤)، ورصف المباني (ص ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢)، وشرح المفصل (٤٨/٤، ١٢٦/٩)، والمقرب (١٩٩/١)، ومغني اللبيب (١٣٥/١).

والشاهد في البيت قوله: «لَمْ يَلِدْهُ» والأصل: «لَمْ يَلِدْهُ»، فسكن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ. وفي الشطر الأول شاهد آخر، وهو مجيء «رُبَّ» للتقليل؛ فإن الشاعر أراد عيسى وآدم، كما أراد القمر في البيت الذي يليه، وهو:

وذي شامة سوداء في حُرِّ وجهه مجلّلة لا تنقضي بأوانٍ

وخرج عليه قراءة: ﴿وَيُعَوِّلَهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، و﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢] بسكون اللام، ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿الْمَكْرُ السَّيِّءُ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بسكون أواخرها، وقول الشاعر:

١٢٩ - وقد بدا هَنَك مِن المَزرِ^(١)

وقوله:

١٣٠ - فالِيومَ أَشْرَبَ غير مُسْتَحَقِّ^(٢)

والثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وعليه المبرد، وقال: الرواية في البيتين: «وقد بدا ذاك» و«اليومَ أُسْقَى».

(١) عجز بيت من السريع، وصدده:

رُحِتِ وفِـي رَجْلِيكَ مَا فِـيهِمَا

وهو للأفيسر الأسدي في ديوانه (ص ٤٣)، وخزانة الأدب (٤/٤٨٤، ٤٨٥، ٣٥١/٨)، والدرر (١٧٤/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/٥١٦). وللفرزدق في الشعر والشعراء (١٠٦/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٦٥، ٢/٣١)، وتخليص الشواهد (ص ٦٣)، والخصائص (١/٧٤، ٣/٩٥، ٣١٧)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح المفصل (١/٤٨)، والكتاب (٤/٢٠٣)، ولسان العرب (١١/٧١٦ - وأل، ١٥/٣٦٧ - هنا). وقد سَكَنَ الشاعر النون في «هَنَك» ضرورة، وهو مرفوع لأنه فاعل «بدا».

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

إِثْمًا مِّنَ اللهِ وَلَا وَاغْلِلْ

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٢٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات (ص ١٣٠)، وجمهرة اللغة (ص ٩٦٢)، وحماسة البحتري (ص ٣٦)، وخزانة الأدب (٤/١٠٦، ٨/٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/١٧٥)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح التصريح (١/٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦)، وشرح المفصل (١/٤٨)، والشعر والشعراء (١/١٢٢)، والكتاب (٤/٢٠٤)، ولسان العرب (١/٣٢٥ - حقب، ١٠/٤٢٦ - ذلك، ١١/٧٣٢ - وغل)، والمحتسب (١/١٥، ١١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٦٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/١٥٢، ٣/٤٦٣، ٤/٤٨٤، ٨/٣٣٩)، والخصائص (١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٣٤٠، ٩٦/٣)، والمقرب (٢/٢٠٥).

ويروى: «فالِيومَ أُسْقَى» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

ومستحقب: يقال احتقبه واستحقبه بمعنى؛ واحتقب فلان الإثم: كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شراً. واستحقبه: آذخره. والواغل: الداخل على القوم في شرايهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأن ذلك لغة تميم، كان حجة على المذهبيين.

النكرة والمعرفة

(ص): النكرة والمعرفة: قال ابن مالك: حدّ النكرة عَسِرٌ، فهي ما عدا المعرفة.

(ش): لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حدّ سالمٌ. قال ابن مالك: من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه، لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً أوّل، وأوّل من أمس، فمدلولهما معين، لا شياخ فيه بوجه، ولم يستعمل إلا نكرتين. وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كإسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول (أل)، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياخ كإسد. وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة، وينصبهما على الحال.

ومثلها ذو اللام الجِنْسِيَّة، فمن قِيل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه.

وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن ما يتيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة. قال: وذلك أجود من غيرها بدخول (رُب) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل عليه اللام، كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا يدخل عليه (رُب) ولا (اللام) كأثين، ومتى، وكيف، وعريب^(١)، ودَيّار^(٢).

(ص): وهي الأصل خلافاً للكوفية. والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلم، فمخاطب، فعلم، فغائب، فإشارة، ومنادى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بالأنوثة، وأنه - إن كان علماً - باق. فموصول. فذو (أل). وثالثها: هما سواء. وما أضيف إلى أحدها في مرتبته مطلقاً، أو إلا المضمّر، أو دونه مطلقاً، أو إلا ذا أل. مذاهب. وقيل

(١) عريب: أي أحد؛ يقال: ما بالدار عريبٌ ومُعريبٌ؛ الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي.

انظر لسان العرب (١/٥٩٢ - مادة عرب).

(٢) كذا في الأصل: «ديار» بالياء المثناة المشددة؛ والديّار: نسب على غير قياس لصاحب الدير الذي يسكنه. ولعلّ الصواب: «دَبَّار» وهو من أسمائهم القديمة، وهو ليلة الأربعاء؛ جاهلية. انظر لسان العرب (٤/٢٧٥ - دبر).

العلم بعد الغائب. وقيل بعد الإشارة، وقيل: هو أرفعها. وقيل: الإشارة. وقيل. ذو أل. ويستثنى اسم الله تعالى.

والأصح أن تعريف الموصول بعهد الصلة، لا بأل، ونيتها، وأن «مَنْ»، و«ما» الاستفهاميتين نكرتان، وأن ضمير النكرة معرفة. وثالثها: إن لم يجب تنكيرها. وأرفع الأعلام الأماكن، ثم الأناسي، ثم الأجناس. والإشارة القريب، ثم المتوسط، وذو أل الحضور، ثم عهد الشخص، ثم الجنس، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنوين واللام.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وخالف الكوفيون وابن الطراوة، قالوا: لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت يزيد وزيد آخر.

وقال السَّلَوِيُّ: لم يُثبت هنا سيبويه إلّا حال الوجود، لا ما تخيله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير، إذ^(١) كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض.

قيل: ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها. ألا ترى أن الغلام وغلّامي أصله: غلامٌ، والمضمر اختصار تكرير المظهر، والمشار نائبُ مناب المظهر، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر.

(الثانية): المعارف سبعة، وقد ذكرتها في طيّ ترتيبها في الأعرافية، وهي: المضمر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعزّف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النكرة المقبل عليها، نحو يارجل، فتعريفه بالقصد، كما صحّحه ابن مالك.

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها. قال أبو حيان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يارجلًا خذ بيدي أنه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يا زيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحاً.

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسي. وذهب الأخفش

(١) في الأصل: «إذا»؛ والصواب ما أثبتناه.

إلى أن ما فيه (أل) من الموصولات تعرّف بها. وما ليست فيه نحو «من» و «ما» فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيّا) الموصولة فتعرّف بالإضافة. وعدّ ابن كيسان من المعارف: (من)، و (ما) الاستفهاميتين، واستدلّ بتعريف جوابهما، نحو: مَنْ عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان، لأن الأصل التنكير ما لم تقم حُجّة واضحة، ولأنهما قائمتان مقام أيّ إنسان، وأيّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني أمرٌ مهمٌّ.

(الثالثة): مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة.

وزهب ابن حزم^(١) إلى أنها كلّها متساوية، لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا: أنّ تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرّقه إلى الآخر.

وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف:

فمذهب سيبويه والجمهور: إلى أن المضمّر أعرفها.

وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصّيمري^(٢). وعُزي للكوفيين. ونُسب لسيبويه. واختاره

(١) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطبي. فقيه، أديب، أصولي، محدث، حافظ، متكلم، مشارك في التاريخ والأنساب والنحو واللغة والشعر والطب والمنطق والفلسفة وغيرها. أصله من فارس، وولد بقرطبة في آخر رمضان سنة ٣٨٤ هـ، وقيل: سنة ٣٨٣. وكان يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فأجمع هؤلاء على تضليله وحذروا أرباب الحل والعقد من فتنه ونهوا عوامهم عن الدنو منه والأخذ عنه، فأقصي وطورد، فرحل إلى بادية لبلة بالأندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المحلّى بالآثار في شرح المحلّى باختصار في الكتاب والسنة، مداواة النفوس، المغرب في تاريخ المغرب، الفصل بين أهل الأهواء والنحل، والالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس. انظر وفيات الأعيان (٤٢٨/١ - ٤٣١)، والصلة لابن بشكوال (٤٠٨ - ٤١٠)، ومعجم الأدباء (١٢/٢٣٥ - ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٣٢١/٣٣ - ٣٢٩)، ولسان الميزان (١٩٨/٤ - ٢٠٢)، والنجوم الزاهرة (٧٥/٥)، وشذرات الذهب (٢٩٩، ٣٠٠) وغيرها.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري المتوفى سنة ٩٤١ هـ. من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. انظر إنباء الرواة (١٢٣/٢)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٥)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩).

أبو حيّان، قال: لأنه جزئيّ وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف كُليّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً.

وقيل: أعرّفها اسم الإشارة، ونُسب لابن السراج.

وقيل: ذو (أل)، لأنه وضع لتعريفه أداة، وغيره لم توضع له أداة. ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرّفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرّف من المضاف إليه، وبه تعرّف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرّف المعارف بالإجماع. وقال ابن مالك أعرّف المعارف^(١) ضمير المتكلم، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعد صلاحيته لغيره، ويتميز صورته. ثم ضمير المخاطب، لأنه يدلّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العلم، لأنه يدلّ على المراد حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، نحو: زيد رأيته. فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام، ونقص تمكّنه في التعريف. ثم المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، لأن كلّاً منهما تعريفه بالقصد. ثم الموصول. ثم ذو أل. وقيل: ذو أل قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] والصفة لا تكون أعرّف من الموصوف. وأجيب بأنه بدل أو مقطوع. أو الكتاب علم بالغلبة للثبوت. وقيل: هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل. وقيل: لأنّ كلّاً منهما تعريفه بالعهد.

وقال أبو حيّان: لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمّر فجعل العلم أعرّف من ضمير الغائب إلا ابن مالك. والذين ذكروا أن أعرّف المعارف المضمّر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم. وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم، ونسب لابن السراج. واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسيّ وعقلّيّ وتعريفه عقليّ فقط، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد. ولا حجة في ذلك، لأنّ المعبر إنّما هو زيادة الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علماً لا تعرض له شركة كإسرافيل، وطالوت.

قال أبو حيّان: قال أصحابنا: أعرّف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس. وأعرّف الإشارات ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد. وأعرّف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخصي، ثم الجنس.

واختلف في المعرّف بالإضافة، على مذاهب:

أحدها: أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمّر، لأنه اكتسب التعريف منه

(١) بعد اسم الله تعالى، فعليه الإجماع كما ذكر.

فصار مثله، وعليه ابن طاهر، وابن خروف، وجزم به في (التسهيل).

الثاني: أنه في مرتبته إلا المضاف إلى المضممر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون، لثلا ينقض القول بأن المضممر أعرف المعارف. ويكون أعرفها شيئين: المضممر، والمضاف إليه. وعزي لسيويه.

الثالث: أنه دونه مطلقاً حتى المضاف لذي (أل)، وعليه المبرّد، كما أن المضاف إلى المضممر دونه.

الرابع: أنه دونه إلا المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح)^(١). وعبرت في المتن (بأرفع)، بخلاف تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعّل التفضيل لا يَنبني من مادة التعريف.

(الرابعة): الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر.

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أمته، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو: رُبّه رجلاً. ورد بأنه يخصّصه من حيث هو مذكور.

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.

(الخامسة): الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة. وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام، نحو: ما، ومن، وأين، ومتى، وكيف.

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

المضمر

(ص): المضمر، ويسمى الكناية، قسمان: متصل: لا يقع أولاً، ولا تلو إلا في غير ضرورة في الأصح. وهو تاء تُضمّ لمتكلم، وتُفتح لمخاطب، وتُكسر لمخاطبة. ونون الإناث، وواو، وألف لغير متكلم. وياء لمخاطبة. وهي مرفوعة. وقيل: الأربعة علامات ضمير مستكن. ونا لمعظم، أو مشارك، لرفع ونصب وجر. وكاف لخطاب، وهاء لغائب، وياء لمتكلم منصوبة ومجرورة.

(ش): هذا مبحث المضمر، والتعبير به وبالضمير للبصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكتنى. ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه، كما هو اللائق بكل معدود، كحروف الجر. فنقول هو قسمان: متصل، ومنفصل:

فالأول تسعة ألفاظ: منها ما لا يقع إلا مرفوعاً، وهو خمسة ألفاظ:

أحدها: التاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفعل ذلك للفرق. وحُصّ المتكلم بالضمّ لأنه أوّل عن المخاطب، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى. وقيل: لأنه إذا أخبر لا يكون إلا واحداً، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد، فالزّيم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث. وقيل: لأنه لم يبق حركة غيرها.

قال أبو حيّان: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنها تعليل وضّعيّات، والوضعيّات لا تُعلّل.

الثاني: النون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات أو غائبات نحو: اذهبن يا هندات، والهندات ذهبن، وهي مفتوحة أبداً.

الثالث: الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين: كاضربوا، وضربوا، ويضربون، وتضربون.

الرابع: الألف للمثنى مذكراً كان أو مؤنثاً، مخاطباً أو غائباً كاضرباً، وضرباً، ويضربان، وتضربان.

فقولي: لغير متكلم يشمل المخاطب، والغائب، وهو عائد للثلاثة.

الخامس: الياء، وهي للمخاطبة نحو: اضربي، وأنت تضربين.

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كناء التانيث في قامت، لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني. ووافقه الأخفش في الياء.

وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فَعَلَ وفَعَلَتْ، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق.

وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنث. وردّ بأنها لو كانت حروفاً لسكنت النون، ولم يسكن آخر الفعل لها، ولثبتت الياء في التثنية كناء التانيث، وبأن علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع.

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة ألفاظ: الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة، نحو: ضربك، ومزبك. والهاء للغائب المذكر نحو: ضربه، ومز به. والياء للمتكلم نحو: ضربني، ومز بي. ومنها ما يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وهو (نا) للمتكلم ومن معه، أو المعظم نفسه نحو: قمنا، وضربنا، ومز بنا.

ثم حكم هذا القسم، أعني الضمير المتصل، أنه لا يبتدأ به، ولا يقع بعد «إلا» إلا في الضرورة كقوله:

١٣١ - أَنْ لَا يُجَاوِزَنَا إِلَّا كِدْيَارُ^(١)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا

ويروى: «وما نبالي» مكان «وما علينا». والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٨٥)، وأوضح المسالك (٨٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، والدرر (١٧٦/١)، وشرح الأشموني (٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢)، وشرح المفصل (١٠١/٣)، ومغني اللبيب (٤٤١/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/١).

ووقع الضمير المتصل بعد إلا في قوله «إلا ك» للضرورة؛ والقياس: «إلا إياك».

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار، منهم ابن الأنباري^(١).

(ص): ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا، ويحذف آخر معتل قبله، تنقل حركته لفاء ماضي ثلاثي. وتبدل الفتحة بمجانس. ويحذف آخر معتل مسند إلى الواو والياء. ويحرك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فعلا) هي الأصلية.

(ش): إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و (نا) سكن آخره كضربت، وضربن ويضربن، واضربن، وضربنا.

وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كجزء من فعله، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكن استصحاباً.

وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى، وبأن تواليها لم يهمل، بدليل غلب (٢) وعرتن (٣)، وجندل (٤). ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو: شجرة. قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمنا، وأكرمنا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال. قال أبو حيان: والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخوَص (٥) على العرب في موضوعات كلامها.

والتعبير بآخر مسند أولى من لأمه، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو: اغرنديت (٦)، قاله أبو حيان.

(١) هناك نحويان مشهوران بابن الأنباري؛ الأول أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، والثاني أبو البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) العلبط والعلابط: الضخم الغليظ؛ وصدر غلبط؛ عريض؛ ولبن علبط: رائب متكبد خائر جداً؛ وقيل: كل غليظ علبط. وكل ذلك محذوف من «فَعَالِل» وليس بأصل، كما جاء في اللسان (٣٥٥/٧) - مادة علبط.

(٣) عرتن: في اللسان (٢٨٤/١٣): العَرْتُنُّ والعَرْتُنُّ محذوفان من العَرْتُنُّ والعَرْتُنُّ: شجر يدبغ بعروقه. ويقال: عَرْتَنَ الأديمَ: دبغه بالعَرْتُنِّ.

(٤) الجندل: الجنادل؛ قال سيبويه: وقالوا جَنَدِلٌ يعنون الجنادل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف. وقيل: الجندل المكان الغليظ فيه حجارة. انظر لسان العرب (١١/١٢٩).

(٥) التخوَص: التظني فيما لا يُستيقن.

(٦) اغرنداه اغرنداء: إذا علاه بالشم والضرع والقهر. (اللسان: ٣/٣٢٥).

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْتُ، ولا تَخَفْنَ، وخِفْنَ. وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي، نحو: خِفْتُ، وطُلْتُ، إذ الأصل: خَوْفٌ، وطَوْلٌ مراعاة لبيان البنية.

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة، فإن كانت فتحة لم تنقل، لأن ذلك لا يدلّ على البنية، لأن أوّل الفعل مفتوح قبل النّقل، بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف، وتنقل إلى الفاء. فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ، أو ياءً أبدلت كسرة كَيَعْتُ.

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير، كيَضْرِبُونَ وتَضْرِبِينَ. فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما حرف العلة والضمير. ثم له صور:

الأولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كَتَدْعُونَ يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانسة، وهي أصلية لا مجتلبة.

الثانية: أن يكون آخره ياء، ويسند إلى الياء كترمين يا هند، فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة أصلية.

الثالثة والرابعة: أن يسند إلى الواو وآخره ياء، أو عكسه، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير، كترمُون يا قوم، وتَدْعِينَ يا هند.

وقد شمل: الصور الأربع قولني: «ويحرك الباقي بمجانس».

الخامسة: أن يكون الآخر ألفاً نحو: يَخْشَوْنَ، وتَخْشَيْنَ، فالحركة الأصلية باقية بحالها، ولا تُجتلب حركة مجانسة للضمير، وهو معنى قولني: «لا محذوف الألف».

«وإذا أسند الماضي إلى الألف كضرباً، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين».

وقال الفراء: ذهبت تلك، واجتلبت هذه لأجل الألف.

(ص): وتوصل التاء والكاف والهاء، بميم وألف في المثنى، وميم فقط في الجمع، وسكونها أحسن. فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجب. وقال سيبويه ويونس راجح. ونون مشددة للإناث. وألف للغائب. وقيل مجموعها ضمير. وأجاز قوم حذفها وقفاً.

(ش): الضمائر السابقة أصول، وهذه فروعها:

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة، زيد على التاء في الرفع، والكاف والهاء في

النصب والجر ميم وألف نحو: ضَرَبْتُمَا للمذكر والمؤنث، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مُجْرَى الواو لقربهما مخرجاً، وضربْتُكُمَا، ومَرَّ بِكُمَا، وضَرَبْتُهُمَا، ومَرَّ بِهِمَا.

وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتُكُمْ، مَرَّ بِكُمْ، ضَرَبْتَهُمْ، مَرَّ بِهِمْ.

وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضمّ قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها.

فإن وليها ضمير متصل، فالضم واجب عند ابن مالك، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس^(١)، نحو: ضَرَبْتُمُوهُ، ومنه ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا﴾ [هود: ٢٨]. وقرئ «أَنْزَلْنَاهُمْ مَكْمُوهًا»^(٢) بالسكون.

ووجه الضم أنّ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها غالباً، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف.

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشددة نحو: ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبْتُكُنَّ، مَرَّ بِكُنَّ، ضَرَبْتَهُنَّ، مَرَّ بِهِنَّ.

وإذا أريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو: ضربها، ومَرَّ بها. هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث.

وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف، وبه جزم ابن مالك. وادّعى السيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف، سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتها، أم لا.

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف، وحملوا عليه «والكرامة ذات أكرمكم الله بة».

١٣٢ - وَنَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَهُ^(٣)

(١) يونس بن حبيب النحوي المتوفى سنة ١٨٢ هـ. تقدم التعريف به.

(٢) ذكر الزمخشري أن هذه قراءة أبي عمرو، وخطأ هذه القراءة بقوله إن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً؛ ونقل عن الخليل وسيبويه أن الإسكان الصريح لحن لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر. ولكنّ أبا حيان الأندلسي ردّ عيه في «البحر المحيط» وذكر أن القراء أجل من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون. انظر البحر المحيط (تفسير الآية ٢٨ من سورة هود).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

فلم أرَ مثلها خُبَاسَةً واحِدٍ

وهو لامرئ القيس في ملحّن ديوانه (ص ٤٧١). وله أو لعمر بن جوين الطائي في لسان العرب =

أي: بها، وأفعَلَهَا.

(ص): وقد تحذف الواو مع الماضي، وتبقى الضمة، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير. وقَلَّ إن فصل ساكن. ولغة الحجاز الضم مطلقاً. والأفصح اختلاصها بعد ساكن، ولو غير لين على المختار، وإشباعها بعد حركة، وقيل: هي الواو الناشئة بضمير. وقَلَّ إسكانها، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة، وكسر هاء التثنية والجمع كالمفرد. وقد تُكسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس. وضمها قبل ساكن، وسكونها قبل حركة أشهر. وقد تكسر قبله مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله:

١٣٣ - فلو أن الأَطْبَا كَانَ حَوْلِي^(١)

وقوله:

١٣٤ - هَلِيعَ إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ وَأَجْدَبُوا^(٢)

= (٦٢/٦ - خبس). ولعامر بن جوين في الأغاني (٩٣/٩)، وشرح أبيات سيبويه (٣٣٧/١)، والكتاب (٣٠٧/١)، والمقاصد النحوية (٤٠١/٤). ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني (٩٣١/٢). ولعامر بن الطفيل في الإنصاف (٥٦١/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٤٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٨٩)، والدرر (١٧٧/١)، ورصف المبانى (ص ١١٣)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، ومغني اللبيب (٦٤٠/٢)، والمقرب (٢٧٠/١).
و «أفعله» منصوب بتقدير «أن» قبله. ونهنت: كفت. والخباسة: الغنيمة.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَكَاَنَّ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ

ويروى: «الشفاء» مكان «الأساء». وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩/٧)، والإنصاف (ص ٣٨٥)، والحيوان (٢٩٧/٥)، وخزانة الأدب (٢٣١، ٢٢٩/٥)، والدرر (١٧٨/١)، وشرح المفصل (٥/٧، ٨٠/٩)، ومجالس ثعلب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٥٥١/٤).
و «الأطباء» أصلها «الأطباء» وقد قصرها ضرورة، كما حذف الواو من «كانوا» ضرورة.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدرة:

يَا رَبِّ ذِي لِقَاحٍ بِبَابِكَ فَاحْشِرْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٩/١).

واللقح: جمع لقحة، وهي الناقة الحلوب الغزيرة اللبن.

وقوله:

١٣٥ - إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوا مَنِ ارَادُوا^(١)

قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قائم، ولم يسمع ذلك مع المضارع، ولا الأمر^(٢).

الثانية: هاء الغائب: أصلها الضم كضَرَبَهُ، وَلَهُ، وعندَهُ، وتكسر بعد الكسرة نحو: مَرَّ بِهِ، ولم يعطه، وأعطه، وبعد الياء الساكنة نحو: فِيهِ وعليهِ، ويرميه، إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضم نحو: يعطيهُمُوهُ، ولم يُعْطِهِمُوهُ. فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قل كسرهما، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿أَزْجِيهِ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]، ثم كسرهما في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين. أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص: ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿يَمَّا عَلَهُدَّ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠] وقراءة حمزة: ﴿لِلْأَهْلِ أَمْكُثْرًا﴾ [طه: ١٠].

الثالثة: إذا وقعت الهاء بعد ساكن، فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو منه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علة نحو: فيه، وعليه. هذا رأي المبرد، وصححه ابن مالك، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة. وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع. واختاره أبو حيان. أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله:

١٣٦ - لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ^(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضَرَارًا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٣٨٦/١)، وخزانة الأدب (٢٣١/٥، ٢٣٢)، والدرر (١٨٠/١)، وشرح شواهد المغني (٨٩٧/٢)، ومغني اللبيب (٥٥٢/٢).

(٢) بل سُمع ذلك في الأمر، قال تميم بن مقبل:

جَزَيْتُ ابْنَ أَرَوَى فِي الْمَدِينَةِ قَرْضَهُ وَقَلْتُ لَشَقَاعِ الْمَدِينَةِ أُوجِفُ

وهو في ديوانه (ص ١٩٧)، والكتاب (٢١٢/٤). والأصل فيه: «أوجفوا» فحذف واو الجماعة واستعاض عنها بالضمّة فوق الفاء. وأشار الشنقيطي في الدرر اللوامع إلى أنه سمع أيضاً في المضارع، واستشهد بقوله:

وإذا احتملت لأن تزيدهم تُقَى فَرَوْا فلم يزداد غير تمدد

فاستعاض عن الواو في «يزدادوا» بالضمّة فوق الدال.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إِذَا طَلَبَ السَّوْسِقَةَ أَوْ زَمِيرُ =

الرابعة: الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقوية للحركة. وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة: إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦].

ومنها قوله:

١٣٧ - إِلَّا لَأَنْ عِيُونَ سِيلَ وادِيهَا^(١)

السادسة: إذا كان قبلها ساكن، وحذف لعارض من جزم أو وقف، جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة. والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن. والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه الإسكان لو لم يكن معتلاً. مثال ما حذف جزماً: ﴿يُؤَذِّنُكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ﴿وَنُصَلِّهِمْ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] ووقفاً ﴿فَأَلْفَتْهُ لَيْتُهُمْ﴾ [النمل: ٢٨].

السابعة: كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في صورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقاً. قال أبو عمرو: والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة.

الثامنة: قد تكسر بقلّة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بكم، وفيكم، وبكماء، وفيكماء، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جداً.

= وهو للشّماخ في ديوانه (ص ١٥٥). والخصائص (٣٧١/١)، والدرر (١٨١/١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٣٧/١)، والكتاب (٣٠/١)، ولسان العرب (٤٧٧/١٥ - ها). وبلا نسبة في الإنصاف (٥١٦/٢)، والأشباه والنظائر (٣٧٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٨/٢، ٢٧٠/٥، ٢٧١)، ولسان العرب (٣٠٢/١١ - زجل)، والمقتضب (٢٦٧/١).

واختلاس الضمة في «كأنه» هنا ضرورة والأصل: «كأنهرا».

والزجل: اللعب والجلبة ورفع الصوت، وخصّ به التطريب. والوسيقة: هي من الإبل كالرفقة في الناس. وغناء زمير: أي حسن.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره

وأشرب الماء ما بي نحوه عَطَشٌ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢٧٠/٥، ٤٥٠/٦)، والخصائص (١٢٨/١، ٣١٧، ١٨٢/٢)، والدرر (١٨٢/١)، ورصف المباني (ص ١٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٢٧/٢)، ولسان العرب (٤٧٧/١٥ - ها)، والمحتسب (٢٤٤/١)، والمقرب (٢٠٥/٢).

وحكاها الفراء في الياء عن الهمزة.

التاسعة: إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسر الميم إبتاعاً، وهو الأقيس، وضمّها على الأصل، وسكوئها، وقرىء بها: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. والضمُّ أشهر إن وليها ساكن. والسكون أشهر إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في ﴿يَهُمُّ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وبالسكون في ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ﴾^(١) [الأنفال: ١٦].

العاشرة: قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن، وإن لم تكسر الهاء كقوله:

١٣٨ - وَهُمْ الْمُلُوكُ وَمِنْهُمْ الْحُكَمَاءُ^(٢)

(ص): ويعود على جمع سلامة: واو. وتكسير: هي أو التاء. واسم جمع: هي أو كمفرد. وقد يخلفها نونٌ لشاكل. وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل من) كغيره. وقيل: قد يأتي مفرداً مذكراً، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة، ونون في القلة، وفي العاقلات نون مطلقاً.

(ش): لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلا الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة.

وأما جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو: الرجال خرجت، ومنه: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَلَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو: الرّهط خرج، والركب سافر.

وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: «اللهم ربّ السموات وما أظللن وربّ الأرضين وما أضللن، وربّ الشياطين وما أضللن»^(٣)، والأصل: وما أضلّوا. وإنما عدل عنه

(١) «يؤلّهم» يليها متحرك، وهو قوله تعالى: «يومئذ».

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فَهُمْ بَطَانَتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٨٢). وذكر الفراء أن العرب يقولون جميعاً: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمَفْسُدُونَ﴾

[البقرة: ١٢] فيرفعون الميم من «هم» إلا بعض بني سليم، فإني سمعت بعضهم ينشد، وأنشد البيت:

إِلَّا أَنْ قَافِيَتِهِ: «وَمِنْهُمْ الْحُجَابُ» فهما روايتان. انظر الدرر للشنقيطي (١/١٨٣).

(٣) وروى بلفظ: «أظلت... أقلت... أضلت» رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ٩٠ (حديث رقم

٣٥٢٣)، عن بريدة بن الحصيب قال: شكّا خالد بن الوليد المخزومي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله

ما أنام الليل من الأرق، فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم ربّ السموات السبع وما

أظلت، وربّ الأرضين وما أقلت، وربّ الشياطين وما أضلت، كنّ لي جاراً من شرّ خلقك كلهم جميعاً =

لمشاكله أَظْلَلْنِ، وَأَقْلَلْنِ، كما في: «لا دريت ولا تليت»^(١) و «مأزورات غير مأجورات»^(٢).

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حينئذ الأفراد والتذكير كحديث «خير النساء صَوَالِحُ قَرِيشٍ، أحناءُ على وليدٍ في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»^(٣). وقول الشاعر:

١٣٩ - وَمِثْلُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وسالفه وأحسُّهُ قَدْالاً^(٤)

وهذا رأي ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ، اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه.

= أن يفرط عليّ أحدٌ أو أن يبغى عليّ، عزّ جارك وجلّ ثناؤك ولا إله غيرك ولا إله إلا أنت». ورواه بلفظ: «أظللن... أقللن... أضللن...»، الحاكم في المستدرک (٤٤٦/١، ١٠٠/٢)، والقرطبي في تفسيره (١٧٥/٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣١٢/٢، ٢١٥/٣)، وابن الجوزي في زاد المسير (٢٩٩/٨)، والسيوطي في الدر المنثور (٢٢٤/٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٧٢/٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٥)، والنووي في الأذکار (٢٠١)، والطبراني في الكبير (٣٩/٨)، وابن تيمية في الكلم الطيب (١٧٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥١٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٠٤/٤).

(١) الحديث رواه البخاري في الجنائز باب ٦٧ و ٨٦ (حديث ١٣٣٨ و ١٣٧٤)، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «العبد إذا وُضع في قبره وتولّى وذهب أصحابه - حتى إنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فأفعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة» قال النبي: «فيراها جميعاً. وأما الكافر - أو المنافق - فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت...». والحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد.

(٢) جزء من حديث رواه ابن ماجه في الجنائز باب ٥٠. و «مأزورات» أصلها: «موزورات» بالواو. وأصل الفعل «وزر».

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح باب ١٢ (حديث رقم ٥٠٨٢)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: «خير نساء ركين الإبل صالحو نساء قريش، أحناء... إلخ»؛ وروى أيضاً بلفظ: «صالح نساء...». والحديث رواه البخاري أيضاً في أحاديث الأنبياء باب ٤٦، والنفقات باب ١٠. ورواه أيضاً مسلم في فضائل الصحابة حديث ٢٠٠، ٢٠١، وأحمد في المسند (٣٩٣/٢، ٤٤٩، ٤٦٩، ٥٠٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشبهاء والتظائر (١٠٦/٢)، وخزانة الأدب (٣٩٣/٩)، والخصائص (٤١٩/٢)، والدرر (١٨٣/١)، وشرح المفصل (٩٦/٦)، ولسان العرب (٨٨/١١ - ثقل). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٤٩/١)، ورصف المباني (ص ١٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦).

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع، وها في غيره. وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون، فالجدوع انكسرت وكسرتُها، أولى من انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا عَشَرَ شَهْرًا...﴾ منها أربعة حرم ﴿إلى أن قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾﴾ [التوبة: ٣٦] أي في الأربعة. والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلّة، تكسيراً أو تصحيحاً، فالهندات خرجن وضربتهن، أولى من خرجت وضربتها. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْبِضْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِيَدْتَرِكْنَ﴾ [الطلاق: ١]. ومن الوجه الآخر: قوله تعالى: ﴿أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فهو على طُهِرت، ولو كان على طُهِرن، لقليل: مطهّرات. وقول الشاعر:

١٤٠ - وَإِذَا الْعَذَارَى بِالذُّخَانِ تَلَفَعَتْ^(١)

(ص): الثاني منفصل: وهو للرفع (أنا) للمتكلم، وألفه زائدة على الأصح. والأفصح حذفها وصلأ، لا وقفأ. ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً. وقيل: المجموع ضمير، وقيل: التاء فقط. وقيل: (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم). و (أنت) منهما، وتاء (تقوم). ولا يقع (أنا) موقع التاء. وثالثها في الشعر، و (نحن) له معظماً، أو مشاركاً. وقيل أصله: بضم الحاء وسكون النون. وهي وهو وهما وهم وهن لغية. والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط. وثالثها: الأصل: هو وهي، والباقي زوائد. وقد يسكن هاء هو وهي، بعد واو، وفاء، وثم، ولام، وهمز استفهام، وكاف جرّ. وسكون الواو والياء، وتشديدهما لغة، وحذفهما ضرورة. وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة.

(ش): القسم الثاني مِنْ قِسْمِي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب. ولا يقع مجروراً.

فالأول ألفاظ: أحدها: (أَنْ) بفتح النون بلا ألف للمتكلم، ولكون النون مفتوحة

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

واستعجلت نصب القيد فمَلَّتْ

وهو لسلمى بن ربيعة في خزائن الأدب (٣٦/٨، ٤٤)، والدرر (١٨٤/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، وشرح المفصل (١٠٥/٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦٢). وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل (ص ٨١٦).

زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: «هَذَا فَزْدِي أَنَّهُ»^(١).

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً، هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. قالوا: والهاء في (أَنَّهُ) بدل من الألف. وفي الألف لغات، إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، وبها قرأ نافع. وقال أبو النجم:

١٤١ - أنا أبو النجم وشُعْري شُعْري^(٢)

وحذفها فيهما، وحذفها وصلاً، وإثباتها وقفاً، وهي الفصحى ولغة الحجاز. وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظاً، فتفتح في المذكر، وتكسر في المؤنث، فيقال: أَنْتَ، وَأَنْتِ. وتَصْرَفُ، فتوصل بميم في جمع المذكر، كَأَنْتُمْ، وبميم وألف في المثنى كَأَنْتُمَا، وينون في جمع الإناث كَأَنْتُنَّ. وتضم التاء في الثلاثة، لما تقدم، هذا مذهب البصريين.

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أَنْ) و (التاء). وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي (تاء) فعلت، وكثرت بَأَنْ، وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. وردَّ بَأَنْ التاء على ما ذكر للمتكلم، وهو منافٍ للخطاب.

وذهب بعض المتقدمين إلى أَنْ: (أنا) مركب من ألف أقوم، ونون تقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم، وردّها أبو حيّان. وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، قال سيوييه نصّاً: لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقال: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأجاز غير سيوييه: فعل أنا. واختلف مُجِيزوه، فمنهم من قصّره على

(١) هذا فزدي أَنَّهُ: أي هذا فُضْدي أنا. وقد حُكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيفه - أي قطع عصب رجلها - فقليل له: هَلَّا فُصِدَتْهَا وَأُطْعِمَتْهُ دَمَهَا مَشْوِيًّا؟ فقال: هذا فُضْدي أَنَّهُ. انظر شرح المفصل (٣/٩٤). وفي اللسان (٣/٣٣٥): «الأصمعي: تقول العرب لمن يصل إلى طرف من حاجته وهو يطلب نهايتها: لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له، وبعضهم يقول: من فُصِدَ له، وهو الأصل، فقلبت الصاد زايّاً... وأصل قولهم: من فُصِدَ له أو فُزْدَ له: فُصِدَ له، ثم سكنت الصاد فقليل فُصِدَ. وأصله من الفصيد، وهو أن يؤخذ مصير فيلقم عرقاً مفصوداً في يد البعير حتى يمتلئ دماً ثم يشوى ويؤكل».

(٢) الرجز لأبي النجم المعجلي في أمالي المرتضى (١/٣٥٠)، وخزانة الأدب (١/٤٣٩)، والخصائص (٣/٣٣٧)، والدرر (١/١٨٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٤٧)، وشرح المفصل (١/٩٨، ٩/٨٣)، والمنصف (١/١٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/٣٠٧، ٩/٤١٢)، والدرر (٥/٩٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٣، ٢٩٠)، ومغني اللبيب (١/٣٢٩، ٢/٤٣٥، ٤/٤٣٧).

٢٠٢ ————— المضمّر
الشعر، وعليه الجَرَمِيّ. ومنهم من أجازته في الشعر وغيره، وعليه المبرد. وادّعى أن إجازته
على معنَى ليس في المتصل، لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب. ومعناه: ما قام إلا أنا.
وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

١٤٢ - أَصْرَمْتُ جَبَلَ الْحَيِّ أَمْ صَرَّمُوا يَا صَاح، بَلْ صَرَمَ الْجِبَالُ هُمْ^(١)
انتهى.

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن.
الثاني: نحن للمتكلم معظماً نفسه نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣، الكهف: ١٣].
أو مشاركاً نحو:

١٤٣ - نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا^(٢)
واختلف في عِلَّةِ بَنائه على الضمّ، فقال الفراء وتعلّب: لما تضمن معنى التثنية
والجمع قُوَيَّ بأقوى الحركات. وقال الرَّجَّاج: نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو،
والضمة من جنس الواو. وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع. وقال
المبرد: تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.
وقال هشام: الأصل: نَحْنُ بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون
وأسكنت الحاء.

والبواقي من الألفاظ للغيبة، وذلك: هو للغائب، وهي للغائبة، وهما لمشاها، وهم
للتائبين، وهن للغائبات. واختلف في الأصل منها: فعند البصريين أن: هو وهي فقط
أصلاً، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى
والجمع.

وقال أبو علي: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد.

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ١٥ - دار الفكر للجمع، بيروت). وبلا نسبة في
الدرر (١/١٨٦).

(٢) وبعدة:

يَوْمَ النَخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). وللإلي الأخيلى في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو للإلي
أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٢)، والمقاصد النحوية
(١/٤٢٦). ولأبي حرب الأعلم أو للإلي في خزانة الأدب (٦/٢٣)، والدرر (١/١٨٧). ولأبي
حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/٤١٠). وبلا نسبة في =

وقال الكوفيون والزجاج، وابن كيسان: الضمير من هو وهي الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي، لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة. قال:

١٤٤ - يَبْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا^(١)

وقال:

١٤٥ - دَارِ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(٢)

وهذا المذهب هو المختار عندي.

وقد تسكن هاء هو وهي، بعد الواو، والفاء، وثم، واللام، وقرئ بذلك في السبع: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، ﴿لَهُنَّ الْحَيَاةُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. وبعد همزة الاستفهام كقوله:

١٤٦ - فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أُمَّ عَادِنِي حُلُمٌ^(٣)

= الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (١/٦٨)، وشرح التصريح (١/١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالم.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حِينَآ يَلْلُنَا وَمَا نُغْلُلُهُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٦٧٨)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، والدرر (١/١٨٧)، وشرح أبيات سيويه (١/٤٢٣)، والكتاب (١/٣١).

وقوله: «بناها» أصله: «بينا هو» فاستدل بها هنا على أن الضمير في «هو» و«هي» إنما هو الهاء وحدها، أما الواو في «هو» والياء في «هي» فزائدتان.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٨٠) وخزانة الأدب (٢/٦، ٨/١٣٨، ٩/٤٨٣، ٥/٦٤)، والخصائص (١/٨٩)، والدرر (١/١٨٨)، ورصف المباني (ص ١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٠)، وشرح المنفصل (٣/٩٧)، والكتاب (١/٢٧)، واللسان (١٥/٣٧٦ - هيا).

والشاهد في البيت قوله: «إذ» يريد: «إذ هي» فحذف الياء، واستدل بذلك على أن الياء زائدة. وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «هواكا» حيث جاء «الهوى» مصدراً بمعنى اسم المفعول، أي: من مهيئاتك.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فَقَمْتُ مُزْتَاعاً فَأَرْتَنِي

وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب (٥/٢٤٤، ٢٤٥)، والدرر (١/١٩٠)، وشرح التصريح =

وبعد كاف الجر كقوله :

١٤٧ - وقد علموا ما هنَ كَهَيَّ، فكيف لي^(١)

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله :

١٤٨ - وركضك لولا هُوَ لقيتَ الذي لقُوا^(٢)

وقوله :

١٤٩ - حبذا هِي من خُلِّوْ لو تُحَايِي^(٣)

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدَان كقوله :

١٥٠ - وهَوَّ على من صَبَّه الله عُلُقَمَّ^(٤)

= (١٤٣/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٩٦، ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٩٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٣٤)، ومعجم البلدان (١/٢٥٦ - أميلح)، والمقاصد النحوية (١/٢٥٩، ١٣٧/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٧)، وأمالى ابن الحاجب (١/٤٥٦)، وأوضح المسالك (٣/٣٧٠)، والخصائص (١/٣٠٥، ٢/٣٣٠)، والدرر (٦/٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٩٨)، وشرح المفصل (٩/١٣٩)، ولسان العرب (١٥/٣٧٦ - هيا)، ومغني اللبيب (١/٤١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو وقوع «أم» معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عاذني.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سُلِّمُوا ولا أنفكُ صَبَّأ مُتَيِّمًا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فأصبحت قد جاورت قوماً أعاديا

وهو لعبيد في لسان العرب (١٥/٤٧٦ - ها)، والدرر (١/١٩٢)؛ وليس في ديوان عبيد بن الأبرص.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدرة:

إنَّ سلمى هي التي لو تراءت

وهو بلا نسبة في الدرر (١/١٩٢).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

وإنَّ لسانِي شهدةٌ يشفى بها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٥)، والجنى الداني (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/١٩٣، ٦/٢٣٩)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح شواهد المغني =

وقوله :

١٥١ - وهيَّ ما أُمِرْتُ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ^(١)

وحذفهما^(٢) ضرورة كالبيتين السابقين.

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة؛ حكى: أنا كَأَنْتَ، وكهو.

وقال :

١٥٢ - فَلَوْلَا الْمَعَاْفَاةُ كُنَّا كَهُمْ^(٣)

(ص): وللنصب إِيَّا، ويليهِ دليل مراد به من متكلم وغيره، اسماً مضافاً إليه عند الخليل، وحرفاً عند سيبويه، وهو المختار.

وقيل: اللواحق هي الضمائر، وإِيَّا حرف دعامة. وقيل: اسم ظاهر مضاف. وقيل: بين الظاهر والمضمر. وقيل: المجموع الضمير. والصواب أَنَّ إِيَّا غير مشتقة، وقد تخفف كسراً وفتحاً، مع همزة وهاء.

(ش): النوع الثاني من المضمر المنفصل: ما للنصب، وهو لفظ واحد وذلك (إِيَّا)، ويليهِ دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنثياً، فيقال: إِيَّاي، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُمْ، إِيَّاها، إِيَّاها، إِيَّاها، إِيَّاها.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أَنْتَ، وَأَنْتَمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتَنَ،

= (٢/٨٤٢)، وشرح المفصل (٣/٩٦)، ولسان العرب (١٥/٤٧٨ - ها)، ومغني اللبيب (٢/٤٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «وهو على من صبه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلاً بحرف جرّ محذوف، والتقدير: وهو علقم على من صبه الله عليه.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وَالنَّفْسُ إِذَا دَعَيْتُ بِالْعَنْفِ آيَةً

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٥)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/١٩٣).

ويروى: «بالرفق» مكان «باللطف». ويروى أيضاً: «والنفس ما أُمِرْتُ» مكان «وهيَّ ما أُمِرْتُ»، ولا

شاهد على هذه الرواية.

(٢) أي الواو والياء من «هو» و «هي».

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكُنَّا نَوَا كُنَّا

وهو لأبي محمد اليزيدي النحوي اللغوي في الدرر (١/١٩٤).

وكاللواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيبويه والفارسي، وعزاه صاحب البديع^(١) إلى الأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إِيتَا)، لظهور الإضافة في قولهم: «فِيَايَاهُ وَإِيَا الشَّوَابَّ». وهو مردودٌ لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولو كانت إِيَا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لما ادَّعوا إضافتها إليه، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأَيِّ بل أولى، لأنَّ إِيَا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء: إلى أنَّ اللواحق هي الضمائر، فإِيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللّواحق، لتنفصل عن المتصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلّا أنه قال: إن إِيَا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جرّ به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمير. وقال الكوفيتون: مجموع إِيَا ولواحقها هو الضمير. فهذه ستة مذاهب.

وإِيَا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء. وذهب أبو غبيدة وغيره: إلى أنها مشتقة. ثم اختلف فقيل اشتقاقها من لفظ (أَوْ) من قوله:

١٥٣ - فَأَوْ لَذَكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا^(٢)

وقيل: من الآية، فتكون عينها ياء، ثم اختلف في وزنها، فقيل: إِفْعَل. والأصل: إَوْوَوُ - أَوْ - إَأْوَى. وقيل: فِعِيل: إَوْيَوُ - أَوْ - إَوْيِي. وقيل فِعْعُول، والأصل: إَوْوَوُ - أَوْ - إَوْيِي. وقيل: فِعْلَى، والأصل: إَوْيَا - أَوْ - إَوْوَى.

وفي إِيَا سبع لغات قرئ بها: تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد^(٣). فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الرعي. وقد تقدم. انظر الفهارس العامة. ولم أهتم إلى أي كتاب من هذه الثلاثة يشير المؤلف.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِي بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

وهو بلا نسبة في الخصائص (٨٩/٢، ٣٩/٣)، والدرر (١٩٤/١)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤١٩)، وشرح المفصل (٣٨/٤)، ولسان العرب (٤٧٢/١٣ - أوه، ٥٤/١٤ - أوا)، والمحتسب (٣٩/١)، والمنصف (١٢٦/٣).

ويروى: «أَوْه» مكان «أَوْ»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٢٣/١) حيث أثبت هذه القراءات.

الجمهور، ومع الفتح قراءة عَلِيٍّ، ومع كسر الهاء قراءة..^(١). والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد^(٢)، ومع الفتح قراءة الرقاشي، ومع كسر الهاء قراءة..^(٣). ومع فتحها قراءة أبي السَّوَّار الغنوي.

فائدة: علم مما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: الناء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن. وتضم إليها على المختار ستة أخرى: النون، والواو، والألف، وياء المخاطبة، ونا، وإِنا. ويضم إليها على رأي البصريين: هو، وهي. وعلى رأي قوم: ها. ورأي قوم: أنت. فتكمل ستة عشر. وعلى رأي أبي علي: هما، وهم، وهُنَّ. فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف.

(ص): مسألة: يجب استتار مرفوع أمر، ومضارع غير غيبة، واسمهما، والتعجب، والتفضيل، وفعل الاستثناء ويجوز في غيرها.

(ش): من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب، والمضارع للمتكلم كأضرب وَنَضْرِبُ. أو المخاطب: كتضرب. واسم فعل الأمر: كَصَّه، ونزال. ذكره في (التسهيل). واسم فعل المضارع كأَوْه، وأَف. زاده أبو حيان في شرحه^(٤). والتعجب: كـ «ما أحسن زيدا». والتفضيل: كـ «زيد أفضل من عمرو». وأفعال الاستثناء: كـ «قاموا ما خلا زيدا»، وما عدا عمراً، و «لا يكون خالداً»، زادها ابن هشام في (التوضيح)^(٥) وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان.

وذهب سيوييه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ؛ ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر. والتقدير: خلا هو، أي: بعضهم زيدا.

وذهب المبرد: إلى أنه عائد على مَنْ المفهوم من معنى الكلام المتقدم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيدا، فالتقدير: عدا هو، أي عدا مَنْ قام زيدا. وقال ابن مالك: الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطَّرد، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه. قال: وكذا

(١) بياض في الأصل.

(٢) عمرو بن فائد الأسواري، نسبة إلى نهر الأساورة بالبصرة. أحد القراء المعتزلة. انظر لسان الميزان (٣٧٢/٤)، وطبقات القراء (٦٠٢/١، ٦٠٣).

(٣) بياض في الأصل.

(٤) أي شرحه على «التسهيل».

(٥) هو «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» واشتهر بالتوضيح. انظر كشف الظنون (١/١٥٤).

ليس ولا يكون، اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمير لازم الإضمار، ثم قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق.

وقال الكوفيون: على المصدر المفهوم من الفعل السابق. وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم. قال: وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلا، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد، فكذلك بعد ما جرى مجراها. انتهى.

وما عدا ذلك جائز الاستتار، وهو المرفوع بالماضي كضرب، وضربت، واسم فعله كهيئات، والمضارع الغائب كيضرب، وتضرب هند، والوصف كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك، أو في الدار.

(ص): مسألة: أخصّ الضمائر الأعرف. ويغلب في الاجتماع. ومتى أمكن متصل تعين اختياراً. ويتعين الفصل إن حصر بإنما. وزعم سيبويه أنه ضرورة، وخير الزجاج. أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر عامله أو آخر، أو كان معنويّاً، أو حرف نفى، أو فصل متبوع، خلافاً لمن خصه بالشعر. أو وليّ أو مع، أو إلا، أو إمّا، أو لاماً فارقة. أو نصبه عامل في مضمير قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة. وربما اتصالاً غيبة إن اختلفا لفظاً، وجازاً رتبة.

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلّاً. فإن آخر تعين الفصل. وقيل: يحسن. وثالثها: يحسن في ضمير مثني أو ذكور. قيل: أو إناث، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتني، في الإخبار على الأصح فيهما. وانفصال ثاني: ضربه، وضربه، ومعطيه. وكذا خلّتك، وكنّته. وقيل: وصلهما. وثالثها وصل (كان) دون خلّت. ويتعين الفصل في أخوات كان، ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت، وكذا اثنان أو واحد اتّصل.

(ش): أخصّ الضمائر أعرفها. فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، وذلك لقلة الاشتراك.

وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدّم أم تأخر، فيقال: أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلثما، ولا يقال: فعلاً.

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعَدَل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلا في الضرورة، كقوله:

١٥٤ - بالباعث الوارث الأموات قد ضَمِنَتْ إِيّاهم الأرضُ في دهر الدّهاريِّ^(١)

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (٢١٤/١)، وخزانة الأدب (٢٨٨/٥)، (٢٩٠)، والدرر =

ويتعيّن انفصال الضمير في صور:

أحدها أن يحصر بإتّما، كقوله:

١٥٥ - وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي^(١)

هذا ما جزم به ابنُ مالك. وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجاج فأجازه، ولم يخصّه بالضرورة، ولم يوجبه.

الثانية: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كعجبت من ضربك هو، قال:

١٥٦ - بنصركم نحنُ كنتم ظافرين فقد^(٢)

الثالثة: أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها، كزيد هند ضاربها هو.

قال:

١٥٧ - غيلانُ مَيّة مشغوفٌ بها هو مُدٌ بدت له فحجّاه بان أو كربا^(٣)

= (١٩٥/١)، وشرح التصريح (١٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٤/١). ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. ولأمية أو للفرزدق في تخلص الشواهد (ص ٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، والإنصاف (٦٩٨/٢)، وأوضح المسالك (٩٢/١)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦، ٦٠).

(١) جزء بيت من الطويل، وتماهه:

أنا الذائد الحامي الديار
وهو للفرزدق في ديوانه (١٥٣/٢)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجني الداني (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤٦٥/٤)، والدرر (١٩٦/١)، وشرح شواهد المغني (٧١٨/٢)، ولسان العرب (٢٠٠/١٥) - قلا، والمحتسب (١٩٥/٢)، ومعاهد التنصيص (٢٦٠/١)، ومغني اللبيب (٣٠٩/١)، والمقاصد النحوية (٢٧٧/١). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١١١، ١١٤، ٢٤٢/٧)، وأوضح المسالك (٩٥/١) ولسان العرب (٣١/١٣ - أنن).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أغرى العلى بكم استسلامكم فثلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٩٧/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٩/١).

ويروى: «واثقين وقد» مكان «ظاهرين فقد».

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في الدرر (١٥٨/١) ولم أقع عليه في ديوانه.

والحجى: العقل.

الرابعة: أن يضمّر عامله كقوله:

١٥٨ - وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيَمَهَا^(١)

وقوله:

١٥٩ - فإن أنتَ لم ينفَعك عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ^(٢)

الخامسة: أن يؤخر عامله: كـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

السادسة: أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو: أنت تقوم.

السابعة: أن يكون عامله حرف نفْيٍ نحو:

﴿مَّا هُمْ بِأُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]. ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

١٦٠ - إن هُوَ مُسْتَوِلِيّاً عَلَى أَحَدٍ^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس إلى حُسْنِ الثَّناء سبيلُ

وهو للسّمّال بن عاديّاء في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (١٩٩/١). وله أو للجّاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١)، والمقاصد النحوية (٧٧/٢). وبلا نسبة في خزّانة الأدب (٤٢/٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لعلّك تهديك القرون الأوائِلُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزّانة الأدب (٣٤/٣)، والدرر (٢٠٠/١)، وشرح الأشموني (١٨٨/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١)، وشرح شواهد المغني (١٥١/١)، والمعاني الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (٨/١، ٢٩١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٨٨/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١).

وفي البيت شاهدان، أولهما قوله: «فإن أنت» حيث تعيّن انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محذوف يفسّره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفَعك علمك. وقيل: «أنت» مبتدأ، أو هو في موضع نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع. وثانيهما: أنَّ فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يُضمّر.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

إلّا على أضعف المجانيّن

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (٢٩١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزّانة الأدب (١٦٦/٤)، والدرر (١٠٨/٢)، ورصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١٢٦/١)، وشرح التصريح (٢٠١/١)، =

الثامنة: أن يفصله متبوع كقوله:

١٦١ - فالله يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإِيَّانَا^(١)

وخصّه بعضهم بالضرورة. ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

التاسعة: أن يلي واو (مع) كقوله:

١٦٢ - تكون وإِيَّاهَا بها مثلاً بعدي^(٢)

العاشرة: أن يلي (إلا) نحو: ﴿أَمَرَ آلًا تَعْبُدُونَا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، ما قام إلا أنا.

الحادية عشرة: أن يلي (إمّا) نحو: قام إمّا أنا وإمّا أنت.

الثانية عشرة: أن يلي اللّام الفارقة كقوله:

١٦٣ - إن وجدتُ الصّديقَ حقّاً لإِيَّا كَ فَمُرْزِي، فلن أزال مُطِيعاً^(٣)

الثالثة عشرة: أن ينصبه عامل في مضمّر قبله غير مرفوع، إن اتّحدّا رتبة نحو: عَلِمْتُني إِيَّاي، وَعَلِمْتُكَ إِيَّاكَ، وَعَلِمْتُهُ إِيَّاهُ، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً، كالتاء من عَلِمْتُني، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. وأمّا إذا لم يتّحدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، والآخر لغيره، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعين، بل يجوز الوصل والفصل

= وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (١١٣/٢)، والمقرب (١٠٥/١).

وفي قوله: «إنّ هو مستولياً» أعمل «إنّ» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مَبْرَأٌ مِّنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٥)، والدرر (٢٠١/١)، وشرح المفصل (٧٥/٣)، والكتاب (٣٥٦/٢).

ويروى: «أبا حفص» مكان «أبا حرب».

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَالَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُ قَصْبَةً

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٢٥٨/٦)، وخزانة الأدب (١٥/٨، ٥١٩)، والدرر (٢٠١/١)، ١٥٤/٣، وشرح أشعار الهذليين (٢١٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٠)، والمقاصد النحوية (٢٩٥/١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٤)، وشرح التصريح (١٠٥/١).

ويروى: «أكون» مكان «تكون». وقد نصب قوله: «وإِيَّاهَا» على المفعول معه.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٠٢/١)، وشرح التصريح (١٠٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٠١/١).

نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما. حكى الكسائي: «هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرموها»، وقال الشاعر:

١٦٤ - بوجهك في الإحسان بسطاً وبهجةً أنا لَهُمَا قَفُوْ أكرمَ وَإِلِيَّ^(١)

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن. فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل.

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة. فإن اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو: الدرهم أعطيتكه. فإن أُخّر الأخص تعين الفصل نحو: الدرهم أعطيته إياك. ونذر قول عثمان: «أراهمني الباطلُ شيطاناً»، والقياس: أرانيه^(٢).

وذهب المبرد وكثير من القدماء إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو: أعطيتهموك.

وذهب الفراء إلى تعين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصال أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك. ووافق الكسائي الفراء. وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو: الدراهم أعطيتهنكُنَّ. وإذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثانيهما خبراً في الأصل، وجاء ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند السلوّيين. فهذه ثلاثة مذاهب.

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو: الذي أعطيته زيداً درهم، والذي أعطيت إياه زيداً درهم. والوصل أرجح عند المازني وابن مالك، لأنه الأصل. والفصل أرجح عند قوم، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار.

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول، نحو: زيد عجبت من ضربيّه، وضربي إياه، ومن ضربكه، وضربك إياه، والدرهم زيدٌ معطيكه، ومعطيك إياه. والفصل

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٠٥)، وتخليص الشواهد (ص ٩٧)، وتذكرة النحاة (ص ٥٠)، والدرر (١/٢٠٣)، وشرح الأشموني (١/٥٤)، وشرح التصريح (١/١٠٩)، والمقاصد النحوية (١/٣٤٢).

(٢) قال في شرح التصريح (١/١٠٨): «والأصل أراهم الباطل إياي شيطاناً؛ والمعنى: أرى الباطل القوم أي شيطاناً».

في الثلاثة أرجح بلا خلاف . ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل) .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل ، كثنائي باب ظن وكان نحو: خلّتك ، وخلّتك إياه ، وكنّته وكنّته إياه . وفي الأرجح مذاهب :

أحدها : الفضل فيهما ، وعليه سيّويه ؛ لأنه خبر في الأصل ، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل ، فكان بعد الناسخ راجحاً .

والثاني : الوصل فيهما . ورجّحه ابن مالك في (الألفية) ، لأنه الأصل .

والثالث : التفصيل ، وهو الفصل في باب ظن ، والوصل في باب كان ورجّحه ابن مالك في (التسهيل) ، وفرق بأن الضمير في خلّتك قد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلافه في كنّته ، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشراً له ، فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما :

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله :

١٦٥ - ليس إِيَّاي وإِيَّـا لَـكْ ولا نَخْشِي رَقِيْبِيَا^(١)

وشذ قولهم : ليس وليسك .

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر ، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهراً ، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله ، أو اثنين : أول وثان ، فكأعطيته ، أو ثان وثالث فكظننت .

(ص) : مسألة : يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون وقاية ، وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الأصح . ومع بَجَل^(٢) ولعل أجود . ولَدُنْ وأخوات ليت جائز ، وقيل : أجود . وقال قوم : المحذوف من أخوات ليت المدغمة ، وقوم : المدغم فيها . ويجري في نحو : أنا . ويجب في لد^(٣) . وقد تلحق أفعل من ، واسم الفاعل . وقيل : إن نحو أُمْسَلَمَنِي تنوين . والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيتِي ، خلافاً لابن مالك .

(ش) : يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية ، وذلك بأن

(١) البيت من مجزوء الرمل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٦٧) ، وخزانة الأدب (٣٢٢/٥) ،

والدرر (برقم ١٦٥ - وقد سقط منه) . وبلا نسبة في شرح المفصل (٧٥/٣) ، (١٠٧) ، والكتاب

(٣٥٨/٢) ، ولسان العرب (٢١٢/٦ - ليس) ، والمقتضب (٩٨/٣) ، والمنصف (٦٢/٣) .

(٢) بجل : أي نعم .

(٣) هي «لدن» محذوفة النون .

ينصب بالفعل: ماضياً ومضارعاً وأمرأ كأكرمني ويكرمني وأكْرَمْنِي، مُتَصَرِّفاً كما مثل، أو جامداً كهبني، وعساني، وليسني، وما أحسنني. واسم الفعل نحو: رويدني، وعليكني. أو الحرف نحو: إنني، وكأنني، وليتني، ولعلني، ولكئنني.

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجَرَ، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربي.

وأصل اتّصالها بالفعل، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به.

وقال ابن مالك: بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضَرْبِي إِذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أَكْرَمِي، ولم يبال به، انتهى. وكذا يجب إلحاق التَّوْن إِذَا جُرَّتْ بـمن أو عن، أو قد، أو قط، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب، أو لدن، فيقال: مَنِي، وعَنِي، وقدنِي، وقَطَنِي، وَبَجَلْنِي، وَلَدُنِّي.

وورد حذفها في بعض ما ذكر، وهو أقسام:

قسم شاذّ خاصٌّ بالضرورة، وذلك في سبعة ألفاظ:

فعل التعجّب، وليس. قال:

١٦٦ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامَ لَيْسِي^(١)

(١) الرجز لرؤبة، وقبلة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

وهو في ملحق ديوان رؤبة بن العجاج (ص ١٧٥)، ونُسب له في خزانة الأدب (٣٢٤/٥، ٣٢٥)، والدرر (٢٠٤/١)، وشرح التصريح (١١٠/١)، وشرح شواهد المغني (٤٨٨/٢، ٧٦٩)، ولسان العرب (١٢٨/٦ - طيس)، والمقاصد النحوية (٣٤٤/١). وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٨/١)، وتخليص الشواهد (ص ٩٩)، والجنى الداني (ص ١٥٠)، وجواهر الأدب (ص ١٥)، وخزانة الأدب (٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩)، وسرّ صناعة الإعراب (٣٢/٢)، وشرح الأشموني (٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠)، وشرح المفصل (١٠٨/٣)، ولسان العرب (٢١١/٦ - ليس) ومغني اللبيب (١٧١/١، ٣٤٤/٢).

واختلفوا في تفسير «الطيس» فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنعام فهو الطيس، وقال بعضهم: بل هو كلّ خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهُوَامْ، وقيل: يعني الكثير من الرمل. انظر لسان العرب (١٢٨/٦ - طيس).

وليت. قال:

١٦٧ - كُئِيَّةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لُئِيَّةِ^(١)

وقد. قال:

١٦٨ - قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي^(٢)

وقط، ومن، وعن، قال:

١٦٩ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي^(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَصَادَفَهُ وَأَتْلَفْتُ بَعْضَ مَالِي

وروي:

أَصَادَفَهُ وَأَفْقَدْتُ جِلَّ مَالِي

وروي:

أَصَادَفَهُ وَأَفْقَدْتُ بَعْضَ مَالِي

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٣٧٥/٥)، (٣٧٧)، والدرر (٢٠٥/١)، وشرح أبيات سيويه (٩٧/٢)، وشرح المفصل (١٢٣/٣)، والكتاب (٣٧٠/٢)، ولسان العرب (٨٧/٢ - بيت)، والمقاصد النحوية (٣٤٦/١)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٥٣)، ورصف المباني (ص ٣٠٠، ٣٦١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٥٠)، وشرح الأشموني (٥٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٩)، والمقتضب (٢٥٠/١).

(٢) من الرجز، وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

ويروي: «الأمير» و«أميري» مكان «الإمام». وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (٢٠٧/١)، وشرح شواهد المغني (٤٨٧/١)، ولسان العرب (٣٤٤/١ - خبيب)، والمقاصد النحوية (٣٥٧/١). ولحميد بن ثور في لسان العرب (٣٨٩/٣ - لحد) وليس في ديوانه. ولأبي بجدلة في شرح المفصل (١٢٤/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٤١/٤)، وأوضح المسالك (١٢٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٨)، والجنى الداني (ص ٢٥٣)، وخزانة الأدب (٢٤٦/٦، ٤٣١/٧)، ورصف المباني (ص ٣٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٤)، والكتاب (٣٧١/٢)، ومغني اللبيب (١٧٠/١) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٥).

والخببيان: عبدالله بن الزبير وابنه، وقيل: هما عبدالله وأخوه مصعب.

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٩٠/١)، وأوضح المسالك (١١٨/١). وتخليص الشواهد (ص ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٥١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٢)، وخزانة الأدب (٣٨١، ٣٨٠/٥)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، والدرر (٢١٠/١)، وشرح الأشموني (٥٦/١) =

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعة من فعل التعجب، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف. وأجازته قوم في ليس. وأجازته القراء في ليت. وأجازته البدر بن مالك^(١) بكثرة في قد، وقط. وأجازته الجُزولي في: من وعن. فقولِي (على الأصح) راجعٌ للسبعة.

وقسم راجح: وذلك في لفظين: بَجَلٌ، ولعل، فإن الأعرف فيها بجلي ولعلي، وهو الوارد في القرآن، قال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]. ومن لحاقها قوله:

١٧٠ - فقلت أَعِيسِرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي^(٢)

وقسم جائز الحذف واللاحق من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في: لدن، وإن، وأن، وكأن، ولكن، قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عَذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]. قرئ في السَّبع مشدداً، ومخففاً. وقال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [يس: ٢٥]. وإنما لحقتها النون تكميلاً، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله.

وإنما شدَّ الحذف في ليت دون البواقي، لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع (ما) دونهن، ولا اجتماع الأمثال في الأربعة، والمتقاربات في لعل^(٣).

وذهب بعضهم: إلى أن الحذف فيها وفي لدن أجود من الإثبات. وعليه ابن عصفور

= شرح التصريح (١١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣)، وشرح المفصل (١٢٥/٣)، والمقاصد النحوية (٣٥٢/١).

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين أبو عبد الله الطائي الدمشقي الشافعي، ابن ناظم الألفية. نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه والأصول. ولد بدمشق وسكن بعبك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصدَّر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما. توفي بدمشق كهلاً سنة ٦٨٦ هـ، ودفن بمقبرة الباب الصغير. من تصانيفه: روض الأذهان في المعاني والبيان، شرح الألفية لوالده في النحو، المصباح في اختصار المفتاح (أي مفتاح العلوم للسكاكي)، كتاب في العروض، وبغية الأريب وبغية الأديب. انظر بغية الوعاة (ص ٩٦، ٩٧)، وشذرات الذهب (٣٩٨/٥، ٣٩٩)، وهدية العارفين (٣٥/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أخط بها قِبراً لأبيض ماجدٍ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (٢١٢/١)، وشرح الأشموني (٥٦/١)،

وشرح ابن عقيل (ص ٦٢).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٩٠/٣): «أما لعل فإنها وإن لم يكن في آخرها نون فإن في آخرها لا ماً مضاعفة واللام قريبة من النون؛ ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى: من لدنه، ولا يدغم في النون غير اللام».

في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال، لأنها بمنزلة مع.

وذهب آخرون: إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية، بل نون الأصل، لأن تلك دخلت للفرق، فلا تحذف. ثم اختلف قليل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الاعتلال. وقيل: الثانية المدغم فيها، لأنها ظرف.

ويجري هذا الخلاف في: إنا، وأنا، ولكنا، وكأنا. فقليل: المحذوف النون الأولى. وقيل: الثانية. ولم يقل أحد بحذف الثالثة لأنها اسم، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفية). وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً، كأفعل التفضيل كحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم» تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب. وكاسم الفاعل في قوله:

١٧١ - أُمُسِّلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاجِي^(١)

وقوله:

١٧٢ - وَلَيْسَ الْمَوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا^(٢)

تشبيهاً له أيضاً بالفعل.

وذهب هشام إلى أن النون في: أُمُسِّلْمُنِي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين، وأجاز: هذا ضارِبُئُك، وَضَارِبُئِي. وردّ بوجودها مع اللام، وأما قول الشاعر:

١٧٣ - تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلِّ مَسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٣)

(١) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

فَمَا أَدْرِي وَكَلَّ الظَّنَّ ظُنِّي

وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني (٧٧٠/٢)، والدرر (٢١٢/١)، والمقاصد النحوية (٣٨٥/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٤٣/٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٢)، ووصف المباني (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (٣٥٣/١ - شرح)، والمحتسب (٢٢٠/٢)، ومغني اللبيب (٣٤٥/٢)، والمقرب (١٢٥/١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَلِنْ لَهُ أَضْعَافٌ مَا كَانَ أَثَلَا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٥/٧)، والدرر (٢١٣/١)، وشرح الأشموني (٥٧/١)، ومغني اللبيب (٣٤٥/٢)، والمقاصد النحوية (٣٨٧/١).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٣٧١/٥)، ٣٧٢، ٣٧٣، والدرر (٢١٣/١)، وشرح أبيات سيويه (٣٠٤/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣)، =

أي فليني. فاختلف: أي النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نون الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل، فلا تحذف. وهذا هو المختار عندي. ورجحه ابن جني، والخضراوي، وأبو حيان وغيرهم. وحكى صاحب (البيسطة)^(١) الاتفاق عليه.

وقال سيويه: هي نون الإناث. واختاره ابن مالك قياساً على ﴿تَأْمُرُوْنَ﴾ [الزمر: ٦٤]. قال أبو حيان: هو قياس على مختلف فيه. ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليها: كما صرح به في (البيسطة)، قال أبو حيان: وسهله اجتماع المثليين.

(ص): مسألة: الأصل تقديم مفسر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو لفظة، أو ما يدل عليه حساً أو علماً، أو جزؤه أو كُله أو نظيره، أو مصاحبه بوجه. ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح إن كان مؤخر الرتبة.

ومنع الكوفية نحو: ضاربة ضرب زيد، وما رأى أحب زيد. والفراء: زيداً غلامه ضرب بتصريفه. والجمهور: ضرب غلامه زيداً. وأجازة الطوال، وابن جني، وابن مالك.

ويجب تقديم مرفوع باب نَعَم، وأول المتنازعين، ومجرور رُبِّ، وما أبدل منه مفسره على الأصح. قال الزمخشري: أو أخبر عنه به، وضمير الشأن. وهو لازم الأفراد، وتذكيره مع مذكر، وتأنيثه مع مؤنث أجود. وأوجب الكوفية وابن مالك التذكير ما لم يله مؤنث، أو مشبه به، أو فعل بعلامة، فيرجح تأنيثه. ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصح فيهما، ومنصوباً في باب إن وظن، ويستتر في كان وكاد. ومنعه قوم. وإنما يفسره جملة خبرية صرح بحزائها خلافاً للكوفية في: ظنته قائماً، وإنه ضرب أو قام. ولا يتقدم خبره ولا جزؤه، خلافاً لابن السيرافي. ولا يتبع بتابع، وزعمه ابن الطراوة حرفاً.

(ش): ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة. وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره.

وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون مقدماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد

= والكتاب (٣/٥٢٠)، ولسان العرب (١٥/١٦٣ - فلا)، والمقاصد النحوية (١/٣٧٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/٨٥)، وجمهرة اللغة (ص ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/٩١)، ولسان العرب (٢/٢٤٦ - حيج)، ومغني اللبيب (٢/٦٢١)، والمنصف (٢/٣٣٧).

والثغام: نبت على شكل الحلي، وهو أغلظ منه وأجلّ عوداً، يكون في الجبل، ينبت أخضر ثم يبيض إذا يسس. (اللسان: ١٢/٧٧). والفاليات: النساء، ويقال لهن أيضاً الفوالي.

(١) البيسطة في شرح الكافية لحسن بن محمد الأسترباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

مفسّره، وأن يكون الأقرب نحو: لقيت زيداً وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فضمير (ذُرِّيَّتِهِ) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب، لأنه المحدث عنه من أوّل القصة إلى آخرها. ثم المفسّر، إما مصرّح بلفظه، وهو الغالب: كزيد لقيته.

وقد يستغنى عنه بما يدل عليه حسّاً نحو: ﴿قَالَ هِيَ رَوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿يَتَأَبَّى اسْتَفْجِرُ﴾ [القصص: ٢٦] إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ: (زليخا) و(موسى)، لكونهما كانا حاضرين. أو علماً نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن. أو جزئه، أو كله نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] أي: المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة. وقوله:

١٧٤ - أماويّ ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر^(١)

أي: النفس التي هي بعض الفتى. وجعل من ذلك ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبَ﴾ [المائدة: ٨] أي:

أي: العدل الذي هو جزء مدلول الفعل، لأنه يدل على الحدث والزمان.

[وقوله]^(٢):

١٧٥ - إذا نُهيَ السفينة جري إليه^(٣)

أي: السّفّة الذي هو جزء مدلول السّفية، لأنه يدل على ذات متّصفة بالسّفّة. أو نظيره

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧/٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤، ١١٣٣)، وخزانة الأدب (٤/٢١٢)، والدرر (١/٢١٥)، والشعر والشعراء (١/٢٥٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦١)، ولسان العرب (١٣/٣٣٢ - قرن). وبلا نسبة في لسان العرب (٢/٢٣٧ - حشرج).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وزدناها للتوضيح.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وخالف السفينة إلى خلاف

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن (ص ٩٠٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧٩/٥)، وأمالى المرتضى (١/٢٠٣)، والإنصاف (١/١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/٣٦٤، ٤/٢٢٦)، والخصائص (٣/٤٩)، والدرر (١/٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٤٤)، ومجالس ثعلب (ص ٧٥)، والمحاسب (١/١٧٠، ٢/٣٧٠).

نحو: عندي درهم ونصفه، أي: ونُصِف درهم آخر. ومنه: ﴿وَمَا يَعْزُرُ مِنْ مَّعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [فاطر: ١١] أي: عمر معمر آخر.

١٧٦ - قالت ألا ليُتَمَّا هذا الحمام لنا إلى حَمَامَتِنَا ونُصِفُه فَقَدِ^(١)

أي: ونُصِف حمام آخر مثله في العدد.

أو مصاحبه بوجه ما، كاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَكُمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَنْبِئُوا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عَفِيَ)، ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي: الشمس، أغنى عن ذكرها ذكر (العَفِيَ).

وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر، فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع: أحدها: أن يكون الضمير مكملاً معمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، لأن المضاف إليه يكمل المضاف.

وأمثله شبه الفعل: أضارب غلامه زيد، أضارب غلام أخيه زيد. وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخر الرتبة، والمفسر في نية التقدم.

هذا رأي البصريين، ووافقهم الكوفيون في صور، وخالفوهم في صور، فقالوا: إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل، فإن اتصل الضمير بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو: زيد غلامه ضرب، وغلام ابنه ضرب زيد.

وإن اتصل به منصوباً لم يجز نحو: ضارب زيد ضرب زيد. وإن لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو: ما رأى أحب زيد، وما أراد أخذ زيد، قالوا: لأن في رأى،

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة الذباني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (٣١/١١)، والإنصاف (٤٧٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (٢٥١/١٠، ٢٥٣)، والخصائص (٤٦٠/٢)، والدرر (٢١٦/١، ٢٠٤/٢)، ورسف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (٢٢٥/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (٧٥/١، ٢٠٠، ٦٩٠/٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل (٥٨/٨)، والكتاب (١٣٧/٢)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (٦٣/١، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢٥٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٩/١)، وخزانة الأدب (١٥٧/٦)، وشرح الأشموني (١٤٣/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قدد)، والمقرب (١١٠/١).

وفي البيت شاهد على جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأراد ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا يُنوى به التأخير، لأنه في موضعه.

وأجاب البصريون بأن المرفوع حيثئذ متصل بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخر، فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع. فإن قدم العامل نحو: أحب ما رأى زيداً، وأخذ ما أراد زيداً جاز عند الكوفيين أيضاً. هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين.

وقال ابن مالك: غَلِطَ في النقل عنهم.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيان، في آخر النائب عن الفاعل: لو تقدّم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضرب غلامه لم يجوز ذلك عند الفراء وأجازه المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه. وقال ابن كيسان: عندي بينهما فصل، لأنك إذا قلت: زيداً ضرب غلامه، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام، فصار المضمير قبل المظهر فبطلت، وقولك: ضرب زيداً غلامه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد، لأن العامل فيه وفي الغلام واحد. فإذا كانا جميعاً بعد العامل، فكل واحد منهما في موضعه. انتهى.

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به المضمير مقدّم الرتبة نحو: ضرب غلامه زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم، لعود المضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وحكى الصّفّار^(١) الإجماع عليه، لكن أجازه أبو عبدالله الطّوال من الكوفيين، وعزى إلى الأخفش. ورجحه ابن جني. وصححه ابن مالك، لوروده في النظم كثيراً كقوله:

١٧٧ - جزى ربُّه عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمَ^(٢)

(١) هو أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفّار. كان حياً سنة ٦٣٠ هـ. من آثاره: شرح كتاب سيبويه. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٧٨)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٤٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء الكسلاّب العاويّات وقد فعَلُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٩١)، والخصائص (٢٩٤/١). وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧)، والدرر (٢١٧/١). وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبدالله بن همارق في شرح التصريح (٢٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٨٧/٢). ولأبي الأسود الدؤلي في ملحقات ديوانه (ص ٤٠١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٥/٢)، وشرح الأشموني (٥٩/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢)، ولسان العرب (١٠٨/١٥).

وقد أعاد المضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ» والمفعول متأخر لفظاً ورتبة.

وقوله:

١٧٨ - كسا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدُدٍ^(١)

وقوله:

١٧٩ - جَزَى بُسُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ^(٢)

والأولون قصره على الشعر.

قال أبو حيان: وللجواز وجّه من القياس، وهو أن المفعول كثر تقدّمه على الفاعل، فيجعل لكثرتة كالأصل. وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو: ضرب غلامها جارّ هند، فلا يجوز إجماعاً، لأن هنداً لم تشارك غلامها في العامل، لأنّه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول. فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به، فيتأكد المنع، ثم التقديم في هذا الموضع جائز، وفي المواضع الآتية واجب.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً ينعم وبابه نحو: نعم رجلاً زيد، وبش رجلاً زيد، وظرف رجلاً زيد.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ورقّى نداء ذا الندى في ذرى المجدي

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٩٠)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، والدرر (١/٢١٨)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥١)، ومغني اللبيب (٢/٤٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٩٩).
وقوله «حلمه» اتصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كإقتضائه للفاعل.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وحُسْنِ فَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

وهو لسليط بن سعد في الأغاني (٢/١١٩)، وخزانة الأدب (١/٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (١/٢١٩)، ومعجم ما استعجم (ص ٥١٦)، والمقاصد النحوية (٢/٤٩٥). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٨٩)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الثالث: أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو:

١٨٠ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي^(١)

الرابع: أن يكون مجرور (رُبَّ) نحو:

١٨١ - وَرُبُّهُ عَطِياً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَّة^(٢)

الخامس: أن يبدل منه المفسر نحو: «اللهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحِيمِ». هذا مذهب الأخفش. وصححه ابن مالك وأبو حيان. ومنع ذلك قوم. وقالوا: البديل لا يفسر ضمير المبدل. وردّه أبو حيان بالورود قال:

١٨٢ - فَلَا تَلُمَّهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا^(٣)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لغير جميلٍ من خليليٍّ مهمِّلٍ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٧٧، ٥/٢٨٢)، وأوضح المسالك (٢/٢٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (١/٢١٩، ٥/٣١٨)، وشرح الأشموني (١/١٧٩، ٢٠٤)، وشرح التصريح (٢/٨٧٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٧)، ومغني اللبيب (٢/٤٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/١٤).

وفي البيت شاهدان: أولهما تنازع عاملين، وهما «جفوني» و«لم أجف» معمولاً واحداً، وهو «الأخلاء» فأعمل الثاني لقربه وأضمر في الأول. وثانيهما قوله: «جفوني» حيث قدّم الضمير على مفسره لأنه معمول لأول المتنازعين.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصلته:

وَإِذَا رَأَيْتَ وَشَيْكَاً صَدَعَ أَغْظَمِيهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/١٢٧)، وشرح الأشموني (٢/٢٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/٢٥٧). (٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/٢٢١، ٦/١٢، ٦٢)، ووصف المبانى (ص ٦٨٩)، والكتاب (٢/٧٥)، ومغني اللبيب (٢/٤٥٥، ٤٩٢).

وقبله:

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانَسَا

وفي البيت شاهدان: أولهما نصب «البائس» بإضمار فعل على معنى الترحم، وهو فعل لا يظهر، كما لا يظهر فعل المدح والذم. وثانيهما إبدال المظهر من المضمر في قوله: «فلا تلمه أن ينام البائسا»، فالبديل لا تجب موافقته للمبدل منه في التعريف والإظهار وضدّهما.

وقال:

١٨٣ - فاستاكث به عود إسجل^(١)

السادس: أن يخبر عنه بالمفسر نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

قال الزمخشري: هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع في موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها ويبينها، قال: ومنه:

١٨٤ - هي النفس تحمل ما حُمَلَتْ^(٢)

وهي العرب تقول ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جَيّد كلامه.

السابع: ضمير الشأن، فإن مفسره الجملة بعده، قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه. وتسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، قدروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدّر، حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير. ولا يحتاج فيها إلى رابط به، لأنها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسر بمفرد. وسمّاه الكوفيون: ضمير المجهول، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا يخلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من زعمه أنه حرف، فإنه إذا دخل على إن كفّها عن العمل، كما يكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها، وتلغى كما يلغى باب ظن. ومال أبو حيان إلى موافقته.

وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية. وأن يصرح بجزأيتها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدا، وتفخيم

(١) من الطويل، وتماه:

إذا هي لم تستك بعور أراك - تُنْخَلْ فاستاكت به عود إسجل

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩٨)، والرد على النحاة (ص ٩٧)، وشرح المفصل (٧٩/١)، والكتاب (٧٨/١). ولطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١٨٨/١). ولعمر أو لطفيل أو للمقتنّع الكندي في المقاصد النحوية (٣/٣٢). ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٩). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٤٤٤/١)، والدرر (٢٢٢/١)، وشرح الأشموني (٢٠٥/١).

(٢) شطر بيت من المتقارب لم يعرف قائله ولا تمتته. وهو في مغني اللبيب (٤٨٩/٢).

مدلولها، والحذف منافٍ لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث. وزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد. فقالوا في ظنته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن، وقائم يفسره. وزعموا أيضاً: أنه يجوز حذف جزء الجملة، فيقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار.

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها. قال ابن هشام في المغني: وقد غلط يوسف بن السيرافي^(١)، إذ قال في قوله:

١٨٥ - أسكرانُ كان ابنُ المَراغة^(٢)

إنَّ (كان) شأنية، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

وضمير الشأن لازم الأفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب البصريين أنَّ تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦]. ويجوز التذكير مع المؤنث، حكى «إنه أمة الله ذاهبة» والتأنيث مع المذكر، كقراءة: ﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالفوقية^(٣)، فإن الاسم (أن يعلمه)، وهو مذكر.

وأوجب الكوفيون الأول، وهو مردود بالسَّماع، حكى: «إنه أمة الله ذاهبة». وفصل

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو محمد. أديب، نحوي، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد سنة ٣٣٠، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ. من آثاره: شرح أبيات لإصلاح المنطق لابن السكيت، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة، شرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد، وتكملة كتاب الإقناع في اللغة. انظر وفيات الأعيان (٢/٤٦١، ٤٦٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/٦٠)، وبغية الرعاة (ص ٤٢١)، ومراة الجنان (٢/٤٢٩، ٤٣٠)، وكشف الظنون (ص ١٠٨، ١٢٠٩)، وهدية العارفين (٢/٥٤٩).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

أسكرانُ كان ابنُ المَراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٩/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١)، والكتاب (١/٤٩)، ولسان العرب (٤/٣٧٣ - سكر)، والمقتضب (٤/٩٣). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٣٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٤).

(٣) القراءة في مصاحفنا «يكن» بالتحية. وقراءة «تكن» هي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٣٤).

ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الإفراد. فإن وليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكر شبه به المؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ [الحج: ٤٦] فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ.

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. واسم (ما) كقوله:

١٨٦ - وما هو من يأسو الكلوم ويَتَقَى به نائبات الدهر كالدائم البخل^(١) ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالوا: لا يقع إلا معمولاً.

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما.

ويبرز منصوباً في بابي: إن وظنّ، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]. وقوله:

١٨٧ - عَلِمْتُهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ^(٢)

ويستكنّ في باب كان وكاد، نحو:

١٨٨ - إذا مكّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أضنع^(٣) وقال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيبٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] في قراءة «يزيغ» بالتَّحِيّة. ومنع الفراء وقوعه في باب كان، وطائفة وقوعه في باب كاد.

(ص): الفصل، ويسمّى عماداً، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخ. بعده معرفة، أو كهي في منع اللام، جامداً أو مشتقاً، لا إن تقدّم متعلّقة في الأصح.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٢/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَكُنْ مُحَقّاً تَلُلْ مَا شَتَّ مِنْ ظَفَرٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٢٣/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية (ص ١٩٠). وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣)، والدرر (٢٢٣/١، ٤١/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٤٤/١)، والكتاب (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٨٥/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١١٧/١)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

والشاهد فيه قوله: «كان الناس صنفان» حيث جاء اسم «كان» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الاسمية: «الناس صنفان»؛ ويروى: «كان الناس صنفين» وعلى هذه الرواية يكون «الناس» اسماً لـ «كان» و«صنفين» خبرها.

قال ابن مالك: وقد يقع بلفظ غيبة بعد حاضر مقام مضاف. وجوز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها. وقوم بين نكرتين كمعرفة. وقومٌ مطلقاً. وقومٌ بعد اسم لا. وقوم قبل مضارع. ويتعين كونه فصلاً إن وليه نصب، وولي ظاهراً منصوباً، أو قرُن بلام الفرق على الأصح ويحتمله، والابتداء قبل رفع، والبدل أيضاً بعده، والتوكيد أيضاً بعد ضميره. ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب.

قال سيبويه: وفاء الجزاء. والبصرية: تلو إلّا. والفراء: وإنما، ولا النافية، وقبل عارض آل، وفي باب (ما). ورجحه في (ليس).

وتميم مطلقاً. والأصح وجوب رفع معطوفٍ بالواو، ولا ولكن، إن كرّر الضمير، والجزأين إن اتفقا. ونحو: ما بال زيد هو القائم، ومررت بعبداً هو السيد، وظننت زيداً هو القائم جاريته.

وثالثها: إن كان غير خلف، ومنع هي القائمة. ووقوعه بين ضميرين وخبرين. وتصديره. وتقدمه مع الخبر. وتوسطه بعد كان وظن. ويجوز بين مفعولي ظن المتأخر. قال أبو حيان: وفي المتوسط نظر. والأصح أنه اسم، ولا محلّ له. وقيل: محله كئاليه. وقيل: «كمتلوه». وفائدته: الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع. والتأكيد. قال البيهقيون: والاختصاص.

(ش): هذا مبحث الضمير المسمّى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعته. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً، لا تابعاً، وهذا أحسن، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضمير لا ينعت.

والكوفيون يسمّونه: عماداً، لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع.

وبعض الكوفيين يسمّيه: دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد، والتأكيد من فوائد مجيئه.

وبعض المتأخرين سمّاه: صفة. قال أبو حيان: ويعني به التأكيد.

ومذهب الخليل^(١)، وسيبويه وطائفة: أنّه باقٍ على اسميته.

(١) لم يتقدّم تعريفنا بالخليل فيما سبق، ونستدركه هنا. وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (نسبة إلى فراهيد بن مالك، ويقال له الفرهودي) الأزدي اليمحمدي البصري. نحري لغوي، أول من استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. ولد سنة ١٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل: سنة ١٧٥ هـ، وقيل: ١٧٧. له من الكتب: العروض الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع، والجمل. انظر=

وذهب أكثر النحاة: إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، كالكاف في الإشارة.

وإذا قلنا باسميته، فالصحيح أنه لا محلّ له من الإعراب، وعليه الخليل، لأن الغرض به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجأ به إلاّ لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

وقال الكسائي: محله محل ما بعده. وقال الفراء: كمحلّ ما قبله؛ ففي: زيد هو القائم، محلّه رفع عندهما. وفي: ظننت زيدا هو القائم محلّه نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إن زيدا هو القائم، بالعكس.

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلم والخطاب والغيبة. ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو: زيد هو القائم. ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿يُحَدِّثُهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً﴾ [المزمل: ٢٠].

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة كالأمثلة الأوّل، أو شبيهة بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير، سواء كان ظاهراً أم مضمراً، أم مبهماً أم معرفاً باللام، أم مضافاً جامداً، أم مشتقاً لم يتقدم متعلّقه عليه، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً.

هذا مذهب الجمهور في الجميع. وفي كلّ خلاف:

فذهب ابن مالك: إلى أنه قد تنتفي المطابقة، فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف، كقوله:

١٨٩ - وكائن بالأباطح من صديق يَرَانِي لو أُصِبتُ هو المُصاب^(١)

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل، وهو الياء في يراني على حذف مضاف، أي: مصابي هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وحمله العسكري

= الفهرست (٤٣/١)، وفيات الأعيان (٢١٦/١ - ٢١٨)، معجم الأدباء (٧٢/١١ - ٧٧)، تهذيب الأسماء

واللغات (١٧٧/١، ١٧٨)، بغية الوعاة (ص ٢٤ - ٢٤٥)، مرآة الجنّة (٣٦٢/١ - ٣٦٧) وغيرها.

(١) البيت من الوافر، وهو لجبرير في خزانة الأدب (٣٩٧/٥، ٤٠١)، والدرر (٢٢٤/١)، وشرح شواهد

الإيضاح (ص ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٤٩٥)، ولم أجده في

ديوانه. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٥٣/٤، ١٣٩/٥)، ورصف

المباني (ص ١٣٠)، وشرح الأشموني (٦٣٩/٣)، وشرح المفصل (١١٠/٣، ١٣٥/٤).

في (المصباح)^(١) على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر، والمصاب مَصْدَر، أي يظن مصابي المصاب أي: يَحْقِرُ كُلَّ مَصَابٍ دونه. وقال غيره: هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره، لأنه هو في المعنى مجازاً واتساعاً، فهو من باب: زيد زهير.

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] بنصب (أطهر)^(٢). وتقول: هذا زيد هو خيراً منك.

وردَ بأن (أطهر) نصبٌ بـ «لكم» على أنه خبر «هنَّ» فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو. وذهب قوم من الكوفيين: إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، وخَرَجُوا عليه: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْفَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو: لا رجل هو منطلق.

وذهب آخرون: إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام، فلم يُجَزَ: كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الحمار، ونحوه. وأوجب ابتدائية وَرْفَع ما بعده.

وكذا لم يجوز وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائية. وجوز في (ليس) الوجهين، ورجح الابتدائية.

وذهب الكسائي والفراء: إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بال زيد هو القائم، وما شأن عمرو هو الجالس، ومررت بعبداً هو السيّد، بنصب الجميع.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق تقدّم ما ظاهره التعلّق به نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كونٌ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فإن قصده لم يجز إجماعاً.

(١) لم أجد هذا الكتاب لمؤلف بهذا اللقب «العسكري». وهناك: «المصباح في شرح شواهد الإيضاح» ليويسف بن يبقى المعروف بابن يسعون المتوفى سنة ٥٤٠ هـ. وهناك أيضاً: «المصباح في النحو» للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢١٣ و ١٧٠٨).

(٢) هذه قراءة سعيد بن جبير، والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. انظر المحتسب (٢٣٦/١).

وذهب الفراء: إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر، وجعل منه: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو: هو القائم زيد، وهو القائم كان زيد، وهو القائم ظننت زيدا.

وذهب آخرون: إلى جواز توسطه بين كان واسمها وبين ظن والمفعول الأول نحو: كان هو القائم زيد، وظننت هو القائم زيدا.

وجه المنع في الكل عند الجمهور: أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعا، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه، لأن تقديمه يمنع كونه تابعا، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع. فلو تقدم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو: زيدا هو القائم ظننت. وإن تقدم الأول وتأخر الثاني نحو: زيدا ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر، قاله أبو حيان. وقال: ولا يقع بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض، لأن الثاني ليس بالمفعول عليه وحده.

وقيل بدخوله بينهما. قال: وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو: زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو، عند سيبويه، لأنه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة، وكل منها يغني عن صاحبه. فإن فصلت وأخرت البدل جاز، نحو ظننته هو القائم إياه، لأنه في نية الاستئناف، وصار بذلك بمنزلة إن واللام في كلام واحد، إذا تأخرت اللام. وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني، أو بظرف معمول الخبر نحو: ظننته هو يوم الجمعة إياه القائم. فإن كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا، لعدم الضميرين المؤذنين بالضعف نحو: ظننته هو نفسه القائم.

ولنما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين:

الأولى: أن يليه منصوب وقبلة ظاهر منصوب نحو: ظننت زيدا هو القائم، إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، ولا التوكيد لأن المضمَر لا يؤكد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفرق نحو: إن كان زيد لهو الفاضل، وإن ظننت زيدا لهو الفاضل، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التبعية، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا، وأن يكون مبتدأ ثانيا، وأن يكون بدلا. فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتوكيد أيضا.

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام، أو عكسه، نحو: كان زيد هو القائم، وكنت أنت القائم، وإن زيدا هو القائم، وإنك أنت القائم - احتمل في الأولى ما عدا الابتداء، وفي الثانية ما عدا البدل.

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم.
ويتعين في الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع. وهو معنى قولي:
«قبل رفع ما ينصب» نحو: ظننت زيدا هو القائم، وظننتك أنت القائم.

وتسيم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: ﴿إِنْ تَرَنِى أَنَا أَقَلُّ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠].

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد.
وأضاف إلى ذلك البيانين، وتبعهم الشَّهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: كان زيد هو القائم،
أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره، وعليه: ﴿إِنَّكَ شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣].
﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمّا زيد هو فالقائم، فقال سيبويه: يتعين للابتدائية ولا
يجوز الفصل، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت. وجوزّه المبرد.

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلا هو الكريم، فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا
يجوز الفصل، وجوزّه الكسائي.

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما نحو: كان عبدالله لا هو العالم ولا المالح. فقال
الفراء: تتعين الابتدائية، ولا يجوز الفصل. وجوزّه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقة بين
النعت والمنعوت.

وإن وقع بعده مشتقٌ رافعٌ للسببي، فإن طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيدا هو
القائم أبوه، أو هو القائمة أو القائم جاريته، فقال البصريون: تتعين الابتدائية، ولا يجوز
الفصل. وجوزّه الكسائي. وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق
الكسائي، أو غير خلف فيوافق البصريين.

وإن لم يطابق نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، فالبصريون يمنعون هذا التركيب
أصلاً، لا يرفع ولا ينصب، لتقدم الضمير على الظاهر، وجوزّه الكسائي على الفصل.

ويجري ما ذكر في باب ظن، وفي ثاني وثالث باب أعلم.

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو، فإن كُرّر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن
اختلفا نحو: كان زيد هو القائم وهو الأمير. وأجاز هشام نصبه. ورفع المعطوف والمعطوف
عليه إن اتفقا نحو: إن كان زيد هو المقبل وهو المديّر. وأجاز هشام والفراء نصبهما. فإن
لم يكرّر الضمير جاز اتفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدير.

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا
القاعد، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد.

العَلَم

(ص): العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره، فإن كان التَّعَيَّن ذهنياً فعلم الجنس .
وحكمه كمعرفة لفظاً ونكرة معنى . قيل : ويرادفه اسم الجنس . والأصح أنه للماهية من حيث هي . أو خارجاً فالشخص .

(ش): العلم ما وُضِع لمعين لا يتناول غيره . فخرج بالمعين النكرات ، وبما بعده سائر المعارف ، فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئياً ، ولم يَشْرِكْهُ أحد فيما أسند إليه . واسم الإشارة صالح لكلّ مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد . وألّ صالحة لأن يعرّف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحد عرّفته وقصّرت على شيء بعينه . وهذا معنى قولهم : إنها كليات وضعاً ، جزئيات استعمالاً .

ثم التعيين إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص . وإن كان ذهنيّاً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن ، أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس .

وأما اسم الجنس : فهو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير أن تعين في الخارج أو الذهن ، كالأسد اسم للسبع ، أي لماهيته .

هذا تحرير الفرق بينهما ، فإنهما ملتبسان ، لصدق كلّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . ولهذا ذهب بعضهم : إلى أنهما مترادفان ، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة ، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز . ورُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وتُعالة ، مجرى علم الشخص ، في امتناع دخول أل عليه ، وإضافته ، ومنع الصرف مع علة أخرى ، ونعته بالمعرفة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، نحو : أسامة أجراً من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً . وأجري اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً .

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسداً إذا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على الشَّياع. وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص.

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه^(١).

(ص): فمنه مفردٌ عربيٌّ من إضافة، وإسناد، ومزج. ومضاف: اسم، وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذمّاً. ويؤخر عن الاسم غالباً، وكذا عن الكنية على المختار. ثم إن أفردا دون أل أضيفا، وجوّز الكوفية الإتيان. وإلا أتبع أو قطع. ومزج، فإن ختم بويه كسر. وقد يُعرب ممنوع الصرف. وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخر الأول غير الياء والمنون، ومضافاً. والأصحُّ جواز منعه حيثنذ وبنائه.

(ش): ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام:

أحدها: مفرد، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد.

الثاني: ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره، وتأبط شراً، وشاب قرناها. وأشرت إليه بقولي بعد ذلك: «ومنقول من جملة» وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس.

الثالث: ذو المزج، وهو كل اسمين نُزِلَ ثانيهما منزلة هاء التأنيث، وهو نوعان: مختوم بويه: كسيبويه، ونفطويه. وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليهما الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك، ففيه ثلاث لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن، أو منوناً. ويليهما إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأول بوجه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتلّ حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في (التسهيل) فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنثاً.

والثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتلّ الأول، فيسكن كخمسة عشر، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات.

الرابع: ذو الإضافة، وهو اسم، وكنية، فالأول: كعبدالله، وعبد الرحمن، والثاني:

(١) انظر الأشباه والنظائر (٢/ ١٧٤ - مطبعة دائرة المعارف العثمانية).

ما صدر بأب كأي بكراً، أو أم كأم كلثوم، وزاد الرضي: أو بابت أو بنت كابت آوى، وبت وردان.

ومن العلم: اللقب، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى: كزبن العابتبن، أو ذمه: كأنف الناقة.

وَيُنطق به مفرداً، ومع الاسم، ومع الكنية، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر، وعلة ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطة، وقفة، فلو قُدّم توهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، فلم يعدل عنه. وعلة غيره بأنه أشهر من الاسم، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم. ونذر قوله:

١٩٠- بأن ذا الكلب عَمراً خَيْرَهُمْ حَسَباً^(١)

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكره جواز تقدمه عليها، وتقدّمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمه عليها، وهو المختار.

نعم، لا ترتيب بين الاسم والكنية. قال ابن الصائغ: والأولى تقديم غير الأشهر منهما.

ثم إذا تأخر اللقب عن الاسم، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو: جاء سعيدٌ كُرْز، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، تخلّصاً من إضافة الشيء إلى نفسه. وجوز الكوفيون فيه الإتيان على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

فإن كان في الأول أَل فليس إلا الإتيان وفقاً نحو: الحارثُ كُرْز، ذكره أبو حيان وغيره.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو: عبدالله بطة، امتنعت الإضافة وتعيّن الإتيان بدلاً أو بياناً، أو القطع إلى الرّقع بإضمام هو، أو إلى النصب بإضمام أعني.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببطن شريانٍ يعوي حوله الديق

وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخلص الشواهد (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥)، ولسان

العرب (١٤/ ٤٣١ - شري)، ومعجم ما استعجم (ص ٧٣٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٥). وبلا نسبة

في شرح الأشموني (١/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٦).

ويروى: «نسباً» مكان «حسباً».

(ص): ومنقول من جملة وسيأتي، ومصدر، وعين، وصفة، وماض ومضارع، وأمر. قيل: وصوت. وهو مقيس، وشاذ بفك أو فتح، أو إعلال ما استحقّ خلافه، وضدها. ومرتل لم يستعمل قبل، أو جهل، أو لم يُقصد به النقل، أقوال. وقيل: كلها منقولة، وقيل: مرتجلة، وغيرهما. وقيل: ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل. وتحذف في نداء وإضافة حتماً، ودونهما نزرأ، كأن قارنت ارتجالاً أو نقلاً، وإلا فإن لمح الأصل دخلت، وإلا فلا. لا منقول من فعل اختياراً.

(ش): ينقسم العلم إلى منقول، ومرتل، وواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال. هذا رأي الأكثرين.

وذهب بعضهم: إلى أن الأعلام كلها منقولة، وليس منها شيء مرتل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهمها من سمي بها من أجل ذلك مرتجلة.

وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة. والمرتل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقها للنكرات بالعرض لا بالقصد. حكى هذا الخلاف أبو حيان. وقال قبله: المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات، والمرتل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل: المنقول، هو الذي سبق له وضع في النكرات، والمرتل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات، فحكى قولين. ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المرتجل: أنه ما لم يُقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا. فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال.

وعندي أن الخلاف المذكور: هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتل أحدهما مبني على الآخر كما بينته في (السلسلة)^(١).

ثم قال أبو حيان: ينقسم العلم إلى قسمين: منقول ومرتل بالنظر إلى الأكثر، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو الذي علميته بالغلبة. وحكاه ابن قاسم بصيغة «قيل»، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيان، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول: إما من جملة، وستأتي في باب التسمية. أو من مصدر كفضل، وزيد، وسعد. أو من اسم عين كأسد، وثور، وذئب. أو من صفة اسم فاعل: كحارث وطالب، واسم مفعول كمضروب ومسعود، أو صفة مشبهة كحسن، وسعيد، أو صيغة مبالغة كعبّاس. أو من فعل ماض كشمر. أو من مضارع كيزيد، وأحمد، وتغلب. أو من أمر: كاضمت اسماً لفلاة.

(١) «السلسلة الموشحة» للسيوطي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَيْبَةٍ، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول:

١٩١ - لَأَنْكِحَنَّ بَيَّـةً جَارِيَةً خِدْبَةً^(١)

فلَقَّبَ به. وقال ابن خالويه: بَيَّة: الغلام السمين، فالنقل من صَفَةٍ لا صوت، قال ابن مالك: وهو الصحيح.

ثم المنقول قسمان:

قسم مقيس: وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات. وشاذ: وهو ما خالف إما بفك ما استحق الإدغام كَمَحَبَّبٍ، فإنه مَفْعَلٌ من الحُبِّ وقياسه: مَحَبٌّ بالإدغام. أو بإدغام ما استحق الفك، أو بفتح ما استحق الكسر: كَمَوْهَبٍ، والقياس كسر الهاء، لأن ذلك حكم مفعولٍ مِمَّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعده، أو بكسر ما استحق الفتح: كَمَعْدِي من: مَعْدِي كَرَب. والقياس فتح الدال كَمَزَمَى. أو بإعلال ما استحق التصحيح: كداران^(٢) وماهان^(٣). والقياس دَوْران، ومَوْهان، كالجَوْلَان، والطَّوْقَان. أو بتصحيح ما استحق الإعلال كَمَدَيْن^(٤)، وخَيوة^(٥)، والقياس مَدان، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما،

(١) الرجز لهندبنت أبي سفيان والدة عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي في سرِّ صناعة الإعراب (٢/٥٩٩)، والدرر (١/٢٢٦)، وشرح المفصل (١/٣٢)، ولسان العرب (١/٢٢١) - بب، ٣٤٦ - خدب)، والمقاصد النحوية (١/٤٠٣). ولامرأة من قريش في جمهرة اللغة (ص ٦٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٤٠٥)، والخصائص (٢/٢١٧)، والمنصف (٢/١٨٢).
والخدبة: الجارية المشتدة الممثلة.

(٢) داران: موضع. قال سيبويه: إنما اعتلت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صحَّ الجَوْلَان. انظر لسان العرب: (٤/٣٠٠ - مادة دور).

(٣) ماهان: هما الدينور ونهاوند، أحدهما ماء الكوفة والآخر ماء البصرة. وهو اسم للأماكن المضافة إلى كل واحد منهما، فقلب الهاء في النسب همزة أو ياء؛ وليست اللفظة عربية. انظر اللسان (١٣/٥٤٥ - مادة موه).

(٤) في اللسان (١٣/٤٠٣ - مادة مدن): «مدین: اسم أعجمي، وإن اشتقته من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مَفْعَلًا وهو أظهر. ومدین: اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، والنسب إليها مدينيٌّ. والمدان: صنم، وبنو المدان: بطن؛ على أن الميم في المدان قد تكون زائدة».

(٥) حيوة: اسم رجل. وقال ابن سيده: ليس في الكلام (ح ي و) وإنما هي عندي مقلوبة من (ح و ي)، إما مصدر حويث حيَّة مقلوب، وإما مقلوب عن الحيَّة التي هي الهامة فيمن جعل الحيَّة من (ح و ي)، وإنما صححت الواو لنقلها إلى العلمية وسهل لهم ذلك القلب، إذ لو أعلوا بعد القلب والقلب علة لتوالى إعلالان، وقد تكون فيعلة من حَوَى يحوي ثم قلبت الواو ياء للكسرة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة فبقي حية، ثم أخرجت على الأصل فقيل حيوة. انظر اللسان (١٤/٢١١ - مادة حوا).

لاجتماعهما وسكون السابق. ومن أمثلة المرتجل: سعاد، وأدد.

وأما ذو الغلبة، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تاماً. وهو ضربان: مضاف كابن عمر، وابن رألان، فكل واحد من ولد عمر، ورألان: يطلق عليه ابن عمر وابن رألان، إلا أن الاستعمال غلب على عبدالله^(١) وجابر^(٢).

وذو أداة: كالأعشى والناطقة، إذ غلبا عليه من بين سائر ذي عشاء وتُبُوغ. ونازع قوم في عده من أقسام العلم، وقالوا: إنه شبه العلم، لا علم. وصححه ابن عصفور. قال: لأن تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى، بل بالإضافة أو أل. ثم أل فيما غلب بها لازمة. ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث: «يا رحمن» و«رحمن الدنيا والآخرة»، وقوله:

١٩٢ - يا أفرع بن حابس يا أفرع^(٣)

وقوله:

١٩٣ - أحقاً أن أخطلكم هجاني^(٤)

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب الصحابي.

(٢) هو جابر بن رألان الشاعر من سنس طيء، وهو من شعراء الحماسة.

(٣) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في شرح أبيات سيبويه (١٢١/٢)، والكتاب (٦٧/٣)، ولسان العرب (٤٦/١١ - بجل). وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب (٢٠/٨، ٢٣، ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٨٩٧/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٠/٤)، ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر (٢٢٧/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٢)، والإنصاف (٦٢٣/٢)، ووصف المباني (ص ١٠٤)، وشرح الأشموني (٥٨٦/٣)، وشرح التصريح (٢٤٩/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٥٤)، وشرح المفصل (١٥٨/٨)، ومغني اللبيب (٥٥٣/٢)، والمقتضب (٧٢/٢).

وبعده:

إنك إن يُضَرَّع أخوك تُضَرَّع

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدده:

ألا أبلغ بني خلف رسولا

وهو للناطقة الجعدي في ديوانه (ص ١٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزنة الأدب (٢٧٣/١٠، ٢٧٧)، والدرر (٢٢٧/١)، والكتاب (١٣٧/٣)، والمقاصد النحوية (٥٠٤/١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٣)، وشرح الأشموني (٨٦/١). وفيه شاهد، وهو نصب «حقاً» على الظرف، وفتح «أن»؛ لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفي حق هجاء أخطلكم.

وَقَلَّ حَذْفُهَا فِي غَيْرِهِمَا، كَقَوْلِهِ:

١٩٤ - إِذَا دَبَّرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْشُهُ^(١)

وحكي: هذا عَيْثُوقُ^(٢) طَالَعًا.

أما ما غَلَبَ ما بالإضافة، فلا يفصل منها بحال. قال: ولو قارنت اللَّامُ نَقَلَ علم: كالنَّضْرِ والتَّعْمَانِ، أو ارتجاله كَالْيَسْعِ والسموأل، فحكمها، حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء، والإضافة. قال ابن مالك: بل هذا النوع أحقّ بعدم التَّجَرُّدِ، لأنَّ الأداة فيه مقصودةٌ في التسمية قَصْدَ همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنَّها مزيّدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرةً وغلبةً اغتنى بها، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع. ولو لم يقارن الأداة النقل، بأن نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها، كالمصدر والصفة واسم العين، نُظِرَ: فإن لُمِحَ فيها الأصل دخلت الأداة، فيقال: الفضل، والحارث، والليث. وإن لم يلح استديم التجرد. فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل، كيزيد، ويشكر، لم تدخل إلا في ضرورة.

(ص): وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا، ومسمّاه أولو العلم وما يحتاج لتعيينه من المؤلفات، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً. ومن النوعين ما لا يلزم التعريف. ومن الأعلام أمثلة الوزن، فما فيه مانع آخر منع صرفه غير منكّر، إلا ذا وَزْنٍ مُتَنَاهٍ أو ألف تأنيث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان، وما لا فلا. وما حكي به موزونه المذكور، أو قُرْنٍ بما ينزل منزلته فكهو على الأصح. وكذا بعض الأعداد المطلقة. والمختار صرفها مطلقاً. والأصح أن أسماء الأيام أعلام، ولامها للّمع. وكُنُوْا عن اسم العالم بفلان وفلانة، وكنيته بأبي فلان وأم فلانة، وغيره باللام. وجاء في الحديث بدونها، واسم الجنس بهنّ، وهنّة، وهنت. قيل: والعلم ويعرف ويشئى، ويجمع ويصغّر بهنيّة. والحديث بكيت وذيت مُتَلَثًّا، وذيّة، وكذا. ولا يُبْطَلُ التصغير العلميّة، وقيل: إلا الترخيم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد ينكر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيدا من الزّيّدين، وما مِنْ زَيْدٍ كزید بن

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَوْقَلُ أَنْ الْقَفَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/٢٢٨)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٨).

والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يُدَبِّرُ الثريا.

(٢) العيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء.

(المعجم الوسيط: ص ٦٣٧).

ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان: «لا قُرَيْشٌ بعد اليوم». وقول بعض العرب: «لا بَصْرَةٌ لكم» حينئذ يثنى ويجمع، وتدخله (أل)، ويضاف.

الثانية: مسميات الأعلام، أولو العلم من الملائكة والإنس والجن، كجبريل وزيد والولهان. وما يحتاج إلى تعيينه من المؤلفات كالسُّور، والكُتُب^(١)، والكواكب، والأمكنة، والخيل، والبغال، والحمير، والإبل، والغنم، والكلاب، والسلاح، والملابس: كالبقرة، والكامل^(٢)، وزُحَل، ومكة، وسَكَاب^(٣)، ودُلْدُل^(٤)، ويعفور^(٥)، وشدقم^(٦)، وهَيْلَة، وواشق^(٧)، وذو الفقار^(٨). وأنواع معانٍ: كبرة للمبرة، وفجار للْفَجْرة، ويسار للميسرة، وختاب بن هباب للخُسران. وأنواع أعيانٍ لا تُؤلف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد، وأبي جعدة وذؤالة للدُّثب.

وندر مجيئها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدغفاء للأحمق، وهَيان بن بيان للمجهول شخصاً ونسباً، وقنور بن قنور لنوع العبد^(٩)، وأفعدي وقومي لنوع الأمة، وأبي المضاء لنوع الفرس.

ومن النوعي ما لا يلزم التعريف. قال ابن مالك: لما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه وشيخ من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه التكرات. ونعني

(١) كالسور والكتب... إلخ. سيمثل لها في السطر التالي بقوله: كالبقرة والكامل... إلخ.

(٢) منه: «الكامل في اللغة» للمبرد، ولابن الأثير؛ و«الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة» لابن عدي؛ وغيرها من الكتب التي تسمى بهذا الاسم «الكامل».

(٣) سَكَاب: اسم فرس عبيدة بن ربيعة وغيره. انظر اللسان (١/٤٧١ - مادة سكب).

(٤) دلدل: اسم بغلة رسول الله ﷺ.

(٥) يعفور: اسم حمار النبي ﷺ؛ وفي حديث سعد بن عباد: أنه خرج على حمارة يعفور ليعوده. قيل: سمي يعفوراً لكونه من العفرة. انظر اللسان (٤/٥٩٠ - مادة عفر).

(٦) شدقم: اسم فحل من فحول إبل العرب معروف؛ وقال الجوهري: شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل. (اللسان: ١٢/٣٢٠ - شدقم).

(٧) واشق: اسم كلب. (اللسان: ١٠/٣٨١ - وشق).

(٨) ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ؛ سمي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرة صغار حسان. (اللسان: ٥/٦٣ - فقر).

(٩) قال الشاعر:

أضحى حلائل قنور مجدعة لمصرع العبد قنور بن قنور

انظر اللسان (٥/١٢٠ - قنور).

بالنوعي نوعي المعاني. والطريق فيه السماع، فجاء من ذلك: فينة، وبكرة، وغدوة، وعشبة. تقول: فلان يأتينا فينة بلا تنوين، أي: الحين دون الحين، وفينة بالتنوين أي حيناً دون حين. وكذلك يتعهدنا غدوة، وبكرة، وعشبة، بلا تنوين، إذا قصدت الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء. وبالتنوين أي بكرة من البكر، والمراد واحد وإن اختلف التقديران. ولم يسمع ذلك في نوعي الأعيان، بل ما جاء منه ملتزم تعريفه كأسماء، وذوالة. انتهى.

قلت: ومن أمثلة فينة حديث: «للمؤمن ذنبٌ يعتاده فينة بعد الفينة»، فأدخل عليه اللام، وذلك فرع التنكير.

الثالثة من الأعلام: الأمثلة الموزون بها، لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً، وتوصف بالمعرفة كقولنا: لا ينصرف فُعْلُ المعدول، وينصرف فُعْلٌ غير معدول. ثم هي أربعة أقسام: قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو: فاعل، إذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية.

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة، وهو ما كان بناء التأنيث كفعلة، أو على وزن الفعل به أولى كأفعل، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان. أو ألف إلحاق مقصورة، كفعنلى وزن: حَبْنَطَى. مثال تعريفها: فَعْلَةٌ وزن جَفْنَةٌ، وهكذا. ومثال تنكيرها: كلُّ فعلة صحيح العين يجمع على فعلات، وهكذا.

وقسم لا ينصرف مطلقاً، لا معرفة ولا نكرة، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير، كمفاعِل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، كفعلاء، وفُعْلَى بالضم.

وقسم فيه وجهان، وهو ما آخره ألف مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كفعلى بفتح الفاء، فيه اعتباران، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف، وانصرف في التنكير.

وقال الخضرأوي: اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو: ضَرَبَ وزنه فعل، وانطلق وزنه: انفعل. وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسٌ ما يوزن فحكمها حكم نفسها، فهي أعلام. فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف، كقولك: فَعْلَانٌ لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف. وإن لم يُرَدَّ بها ذلك وأريد حكايةً موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف، كقولك: ضاربةٌ وزنها فاعلة، فمنهم من لم ينصرف هنا فاعلة، لأن هذه الأمثلة أعلام، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث. ومنهم من قال: يحكى به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة. وإذا قال: عائشة، وزنها فاعلة منع من الصرف، إذ لا حكاية توجب تنوينه. وإن قُرِنَ مثلاً بما نَزَلَ منزلة الموزون فحكمه حكم ما نَزَلَ منزلته من الصفات. مثاله: هذا رجل أفعلٌ حكمه حكم أسود، لأنك تنزله منزلته، فامتنع صرفه.

هذا رأي سيبويه والمبرد، وخالف المازني وقال: ينبغي صرفه، لأن أفعال هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في قولنا: كلُّ أفعلي إذا كان صفةً فإنه لا ينصرف، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه، والمرعي حكمه في اللفظ.

الرابعة من الأعلام أيضاً: بعض الأعداد المُطلّقة، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف، إنّما تدلُّ على مجرد العدد. وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كلاً منها يدلُّ على حقيقة معينة دلالةً خالية من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو: سِتَّةٌ ضِعْفُ ثَلَاثَةٍ، وأربعةٌ نصفُ ثمانية. هذا رأي الزمخشري وابن الخباز^(١) وابن مالك. ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ: أنّه يصرفها. وهو المختار عندي.

قال ابن مالك: ولو عُوِّل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصحَّ. يعني أن يجعل علماً. قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجْزُ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرُّطل والقَدَحَ مثلاً يختلف باختلاف المواضع.

الخامسة: مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توهّمت فيها الصّفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح، كالحارث والعباس، ثم غلبت فصارت كالِدَبْرَان^(٢). فالتبست مشتق من معنى: القطع، والجمعة من: الاجتماع، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس. وخالف المبرد، فقال: إنها غير أعلام، ولأماها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

السادسة: كتبت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد، بفلان، وعن كنيته بأبي فلان، أو ابن فلان. وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة، وعن كنيته بأم فلان، أو أم فلانة. وفلانة علمان لا يُثنيان ولا يجمعان، وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث

(١) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصللي الضرير المعروف بابن الخباز. عالم في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض. توفي بالموصل سنة ٦٣٩ هـ، وقيل سنة ٦٤٠، وقيل سنة ٦٣٧. من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، شرح اللمع لابن جني في النحو، شرح ميزان العربية، الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، والنظم الفريد في نثر التقييد. انظر النجوم الزاهرة (٦/٣٤٢)، وبغية الوعاة (ص ١٣١)، وشذرات الذهب (٥/٢٠٢).
(٢) الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء، ويقال له التابع والتوبيع، وهو من منازل القمر؛ سمي دبراً لأنه يدبر الثريا أي يتبعها. انظر اللسان (٤/٢٧١ - دبر).

وهو علم، وإنما تلحق للفرق بين الصفات، والدليل على أنه علمٌ مُنْعٌ مؤنَّثٌ من الصرف في قوله:

١٩٥ - فلانةٌ أضحت خَلَّةً لِفُلانٍ^(١)

وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر، والفلانة في المؤنث، فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره. وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي^(٢): أنه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل، أخرجه ابن حبان، والبيهقي، وأبو يعلى عن ابن عباس قال: «ماتت شاةٌ لسودة، فقالت: يا رسول الله ماتت فلانة، تعني: الشاة». الحديث.

وكنوا عن اسم جنس غير علم بـ (هن) في المذكر، و (هنة) بفتح النون و (هنت) بسكونها في المؤنث. ولا يكتفى به عن علم عاقل أو غيره كأسماء، قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك، وغيرهم. وقال أبو عمرو: يكتفى به عن علم ما لا يعقل. وقال بعضهم: يكتفى به عن علم العاقل أيضاً، كقوله:

١٩٦ - الله أعطاك فضلاً من عَطِيَّتِهِ على هَنِ وَهَنِ فيما مضى وَهَنِ^(٣)

يخاطب: حسن بن زيد، وكنى عن أولاده: عبدالله، وحسن، وإبراهيم. وقال ابن بقي^(٤): يقال في العاقل: (هنت) وصلاً، و (هنة) وقفاً. وفي غيرهم: (هنة) وصلاً ووقفاً، فرقاً بينهما.

(١) لم أهتم إلى تتمته ولا إلى قائله.

(٢) هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد النووي الدمشقي الشافعي. فقيه، محدث، حافظ، لغوي. ولدى بنوى من أعمال حوران سنة ٦٣١ هـ، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ولازم كمال الدين إسحاق المغربي وسمع من غيره. توفي بنوى سنة ٦٧٧ هـ، ودفن بها. من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية في الحديث، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي، تهذيب الأسماء واللغات، التبيان في آداب حملة القرآن، ورياض الصالحين. انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ٢٥٠ - ٢٥٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٦٧، ١٦٨)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٦٧٦)، وهديّة العارفين (٢/ ٥٢٤، ٥٢٥) وغيرها.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ديوانه (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥)، والدرر (١/ ٢٢٩)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦).

(٤) هو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي ويعرف بابن بقي. عالم في اللغة والعربية. ولد سنة ٥٣٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٥ هـ. من مؤلفاته: كتاب في الآيات المتشابهات. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ١٧٤).

وقال في (النهاية)^(١): هن وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغران، ويثنيان، ويجمعان. تقول: عندي هُنَيْة أي جويرية، وهُنَيْ أي عُليِّم، وعنده هنوات. زاد غيره: ويعرفان باللام فيقال: ألْهُنُ والهنّة.

قال بعضهم: فلانٌ وفلانَةٌ، وهنٌ وهنةٌ أعلامٌ كني بها عند النسيان، أو قصد الإبهام. ولما كان الغرض من الكناية السّتر كثرت الكناية عن الفرج بهن، وعن فعل الجماع بهنّيّت. وكذا عن مقدماته.

وكنّوا عن الحديث الذي يراد إبهامه، وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكَيْت، وذَيْت، بفتح التاء فيهما، وكسرهما، وضمها، وبذّيّة بتشديد الياء والفتح. وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة، ويقال كيت وكيت، وذيت وذيت، وكيت كيت، وذيت ذيت، مكرّراً بعطف ودوئة.

السابعة: التصغير لا يُبطل العلمية، وقيل: يبطلها تصغير الترخيم. ورده ابن جني بقوله:

١٩٧ - وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامداً^(٢)

يريد الحارث بن وُعلة. فلو كان منكراً لأدخل عليه (أل).

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. راجع الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

أُتيت حُرَيْثاً زائراً عن جنابه

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٥)، والدرر (١/٢٣١).

اسم الإشارة

(ص): اسم الإشارة: ذا، وذاك، وذلك، لمفرد ذكر.

وذي، وتي، وتا، وذه، وذه، وته، وته، وذهي، وتهي، وذات، وتيك، وتيك، وذيكَ. ومنعها ثعلب، وتلك، وتلك، لتأثاه.

وذا، وتان، وذين وتين، وذاكَ وتانك، وذينك، وتينك. وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمشتاهما.

وأولاء مدّاً وقصراً. وقد ينون، ويضمّ، وتشيع همزته. ويقال: هُلاء، وهؤلاء، وأولاءك. ويقال: ألاك، وأولئك، وأولالك، لجمعهما.

والمشهور أنّ المجرد للقريب، وذا الكاف للمتوسط، واللام للبعيد. واختلف في أولئك. والبعيد في المثنى بالتشديد أو بدله. والمختار - وفقاً لابن مالك - أن غير المجرد للبعيد، وعُزّي لسيبويه. وقيل: ترك اللام تميمي.

وألف ذا قال البصرية: منقلبة عن ياء أو واو: قولان. ووزنه: فَعَلَ. وقيل: فَعُل. والكوفية زائدة. والمختار وفقاً للسيرافي أصل. وقد يقال: ذاء، وذائه، وذائه، وذائه.

ووزن أولي: فَعُل، وأولاء: فُعَال. وقيل: فَعُل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفقاً للمبرد: أصل.

(ش): اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ، فاستغنى عن الحدّ، كما تقدّم في الضمير. فيشار للمفرد المذكر بذا، وذاك، وذلك.

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير: ذَيّا، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان.

وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن وار، وجعلوه من باب طويت.

وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي: هي زائدة لسقوطها في الثنية. وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأما حذفها في الثنية فالاتقاء الساكنين، وقد عوّض منها تشديد النون.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى. قال: ثم رأيت هذا المذهب للسّيرافي والخشني^(١)، ونقله عن قوم.

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه: فعَل بتحرك العين، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل: فعَل بسكونها، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهمزة وهاء مكسورة، قال:

١٩٨ - هَذَا ذَاكَ الدَّفْتُرُ خَيْرُ دَفْتُرٍ^(٢)

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ، وهي: (ذي) وما بعدها. والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس، وساكنة. و (ذات) مبنية على الضم. وتزاد (تيك) بكسر التاء، و (تيك) بفتحها، و (ذيك) وأنكرها ثعلب، و (تلك) بكسر التاء، و (تلك) بفتحها، حكاها هشام. و (تيلك) بكسر اللام والتاء، و (تالك) بكسر اللام، حكاها الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ - بِأَيَّةِ تَيْلِكَ الدَّمَنِ الْخَوَالِي^(٣)

(١) هو أبو ذرّ مصعب بن محمد بن مسعود بن عبدالله الجبائي المالكي المعروف بالخشني، ويعرف أيضاً بابن أبي ركب. أديب، نحوي، لغوي، شاعر، مؤرخ، فقيه. ولد سنة ٥٣٤ هـ، وتوفي سنة ٦٠٤ هـ. من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام، شرح كتاب سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل، وله شعر. انظر شذرات الذهب (١٤/٥)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٢)، ومرآة الجنان (٥/٤).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/٢٣٢)، وشرح التصريح (١/١٢٦)، وبعده:

فِي كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوِّرٍ

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عَجِبْتُ مَنْ أَزَلَّ لَوْ تَنطَقِينَا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٣٢).

وقوله:

٢٠٠ - وَأَنَّ لَتَالِكَ الْغَمْرِ انْقِشَاعًا^(١)

وللمثنى المذكر: (ذان) و (ذانك) في الرفع. و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر.
وللمثنى المؤنث: (تان) و (تانك)، و (تين) و (تينك). وقد يقال في المذكر: (ذانيك) و (ذينيك)، وفي المؤنث: (تانيك) و (تينيك). وذلك على لغة من شدد النون بإبدال إحدى النونين ياء.

ولجمع المذكر والمؤنث معاً: (أولاء) و (ألاك) بالتشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر، و (أولاء) بالمد في لغة الحجاز، والقصر في لغة تميم.

ووزن الممدود عند المبرد والفارسي فُعَال كُغُثَاء، وعند أبي إسحاق: فُعَل، كُهْدَى، زيد في آخره أَلَف فانقلبت الثانية همزة. ووزن المقصورة: فُعَل اتفاقاً. وألفها أصل عند المبرد لعدم التمكن، ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة، حكاهما قطرب فيقال: (أولاء). قال ابن مالك: وتسمية هذا تنويناً مجاز، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين. والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة، كنون: ضَيَّقَن.

وبناء آخره على الضم لغة حكاهما قطرب، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أولاء) و (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاهما أبو علي.

ويقال أيضاً: هَوَلًا بفتح الهاء وسكون الواو، في لغة حكاهما السُّلوبيين.

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المعجّز من الكاف واللام للقريب. ثم اختلف فقيل: ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد، وليس للإشارة سوى مرتبتين. وهذا ما صححه ابن مالك. وقال: إنه الظاهر من كلام المتقدمين. ونسبه الصِّقَار^(٢) إلى سيبويه. واحتج له ابن مالك بأن المشار شبيهة بالمنادى، والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره. وبأن الفراء نقل: أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة

(١) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

تَعَلَّمُ أَنْ يَعْدَ الْغَيَّ رَشْدًا

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٩/١٢٩، ١٣٠)، والدرر (١/٢٣٣)، ولسان العرب (١٥/٤٥٤ - هذا). ويلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «تعلّم» التي بمعنى «اعلم» لا تنصب المفعولين بل ترد مصدرة بـ «أن» السادة مع معموليها مسدّ المفعولين.

(٢) الصِّقَار: هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

على اللغتين ليس له إلا مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجزّد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في الثنية والجمع بلفظين. وهي وجوه حسنة، إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة.

وذهب أكثر النحويين: إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُزْبَى، ولها المجزّد. ووسطى، ولها ذو الكاف. ويُعَدَى ولها ذو الكاف واللام. وصَحَّحَ ابن الحاجب. واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد، فقليل: هؤلاء وُسْطَى كأولئك، وقيل: لِلْبُعْدَى كأولئك. قال أبو حيان: ويستدلّ للأول بقوله:

٢٠١ - يا ما أُمِيلِحْ غِرْلاناً شَدَدَ لنا من هَوُلِيائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمْرِ^(١)

لأن هاء الثنية لا تصحب ذا البعيد. ومن الشواهد على (أولئك) قوله:

٢٠٢ - أولائك قومي لم يكونوا أشابة^(٢)

ومن وشاهد (ألك) قوله:

٢٠٣ - من يبين ألك إلى ألكا^(٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٣٠). وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٦، ٩٧)، والدرر (٢٣٤/١). ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (٩٦٢/٢). وللعرجي في المقاصد النحوية (٤١٦/١، ٦٤٣/٣). وصدره لعلي بن أحمد العريفي في لسان العرب (٢٣٥/١٣). ولعلي بن محمد العريفي في خزانة الأدب (٩٨/١). ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب (٣٦٣/٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١٥)، والإنصاف (١٢٧/١)، وخزانة الأدب (٢٣٧/١، ٢٣٣/٥)، وشرح الأشموني (٣٦٦/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١٩٠/١)، وشرح المفصل (١٣٥/٥)، ومغني اللبيب (٦٨٢/٢).

وفي البيت شاهد آخر غير تصغيره اسم الإشارة، وهو تصغيره فعل التعجب «أميلح».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل يعط الضليّل إلا أولالكا

وهو للأعشى في شرح المفصل (٦/١٠). ولأخي الكلجة في خزانة الأدب (٣٩٤/١)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٨٢)، والدرر (٢٣٥/١)، وسر صناعة الإعراب (٣٢٢/١)، وشرح التصريح (١٢٩/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، واللامات (ص ١٣٢)، ولسان العرب (٤٣٧/١٥)، والمتصف (١٦٦/١، ٢٦/٣).

والأشابة من الناس: الأخطا، والجمع: الأشائب.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٥/١).

والمثنى توسّطه بتخفيف النون، وُبُعِدَ بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف، ولزوماً مع الياء عند البصريين، لمنعهم التشديد معها. قاله أبو حيان.

(ص): وتصحبها التنبيه المجرّد، وتقلُّ مع الكاف، وتُمنع مع اللام. قال ابن مالك: والمُثنى والجمع. وخالف أبو حيان. وقيل: تلزم (تي) الهاء والكاف، وتفصل بأنا وإخوته، وقُلْ بغيرها، خلافاً للزجاج. وقد تعاد بعده توكيداً. وأباه أبو حيان.

والمعروف في المؤنث: ها هي ذه مفردة. وحكي: هو ذه، وهو ذا. والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسمية. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباع ضم الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً. وتتصل بأرأيت بمعنى: أخبرني، فلا يلحق تاء العلامة استغناء بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبَحْيَهْل، والنَّجَاء، ورويد. وقل بيلي، وكلاً، وأُبْصِرْ، وليس، ونعم، وبُشْ، وحسبت. وقد ينوب ذو البعد عن غيره، وعكسه لُضْعَةٌ أو رِفْعَةٌ، ونحو ذلك. ويتعاقبان، ومنعه السهيلي.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): تصحبها التنبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو: (هذا)، و (هذي) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله:

٢٠٤ - ولا أهل هناك الطّراف المُمَدِّد^(١)

وقوله:

٢٠٥ - قد احْتَمَلْتُ مَيِّ فَهَاتِيكَ دَارُهَا^(٢)

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة طرفة، وصدره:

رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يَنْكُرُونَنِي

وهو في ديوان طرفة بن العبد (ص ٣١)، والاشتقاق (ص ٢١٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٥)، وجمهرة اللغة (ص ٧٥٤)، والجنى الداني (ص ٣٤٧)، والدرر اللوامع (١/٢٣٦)، وشرح الأشموني (١/٦٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣)، ولسان العرب (٥/٥ - غير، ١٤/٩٢ - بني)، والمقاصد النحوية (١/٤١٠).

والطراف: بيت من آدم، وهو من بيوت الأعراب.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِهَا السُّخْمُ تُزْدِي وَالْحَمَامُ الْمَطْوُوقُ

وهو لذي الرقة في ديوانه (ص ٤٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٢). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٣٦).

ولا تدخل مع اللام بحال، فلا يقال: هذا لك. وعَلَّه ابن مالك بأنَّ العرب كرهت كثرة الزوائد. وقال غيره: ها تنبيه، واللام تشنية، فلا يجتمعان. وقال السَّهيلي: اللام تدل على بعد المشار إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، وها تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نظره، فلذلك لم يجتمعا.

قال ابن مالك: ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال: (هذانك) ولا هؤلاءك. قال: لأنَّ واحدهما (ذاك) و (ذلك)، فحمل على ذلك مثناه وجمعه، لأنَّهما فرعاه، وحُمِلَ عليهما مثنى (ذلك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

قال أبو حيان وهذا بناءً على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله:

٢٠٦ - من هَوْلِيَّاكُن الضَّالِّ والسَّمْرِ^(١)

وهو تصغير (هؤلأكن).

وزعم ابن يسعون^(٢) أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها، وبالكاف في آخرها.

(الثانية): تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، قال تعالى: ﴿هَآأَنُتُمْ أَولَآءُ﴾ [آل عمران: ١١٩] وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله:

٢٠٧ - تَعَلَّمَن هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمَا^(٣)

(١) تقدم برقم (٢٠١).

(٢) هو يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي المعروف بابن يسعون، ويعرف أيضاً بالشنشي. أديب، نحوي، لغوي، فقيه. أصله من تاجلة وقيل من برشانة، وهما من عمل المرية. توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وسماء المصباح في شرح شواهد الإيضاح. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤، ٤٢٥)، وكشف الظنون (ص ٢١٣)، وبغية الملتمس (ص ٤٨٢)، وتكملة الصلة (ص ٧٣٢، ٧٣٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فاقصر بذرعك وانظر أين تَسْلِكُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٥/٤٥١، ١٠/٤١، ٤٢)، والدرر (١/٢٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٦)، والكتاب (٣/٥٠٠، ٥١٠)، ولسان العرب (١٠/٤٤٢ - سلك، ١٥/٤٨١ - ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/١٩٤)، والمقتضب (٢/٣٢٣).

وقوله:

٢٠٨ - فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا^(١)

ففصل بالواو.

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً. ذكره ابن مالك، ومثله بقوله تعالى: ﴿هَكَانُمْ هَكَالاً﴾ [آل عمران: ٦٦]. قال أبو حيان: وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه، فإنه جعل (ها) السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجزّد غير مصحوبة لاسم الإشارة، لا أنها مقدّمة على الضمير من الإشارة.

(الثالثة): لا خلاف بين النحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فينصرف كالاسميّة بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والنون، نحو: ذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكن. وذاك، ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاكّن. وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة، كما يخاطب المفرد المذكر، قال تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢].

وذكر ابن الباذش^(٢) لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين:

أحدهما: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم. والثاني: أن يخاطب الكلّ، ويقدر اسمٌ مفرد من أسماء المجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق، ويا جمّع، ونحو ذلك.

قال ابن مالك: وقد يستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمة الكاف، كقوله:

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن اقسمنا المال نصفين بيننا

ر هو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٠)، وخزانة الأدب (٥/٤٦١)، والدرر (١/٢٣٩)، وشرح المفصل (٨/١١٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/١٩٤، ١٩٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٤٤)، والكتاب (٢/٣٥٤)، والمقتضب (٢/٣٢٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش. نحوي، ولد بغرناطة سنة ٥٤٤ هـ، وتوفي بها سنة ٦٢٨ هـ. من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الإيضاح للفارسي، شرح كتاب سيبويه، شرح الكافي للنحاس، وشرح المقتضب من كلام العرب. انظر بغية الملتبس (ص ٤٠٦، ٤٠٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٦، ٣٢٧)، وهديّة العارفين (١/٦٩٦).

٢٠٩ - وإِنَّمَا هَالِكٌ ثُمَّ التَّالِكُ ذُو حَيْرَةٍ ضَاقَتْ بِهِ الْمَسَالِكُ
كَيْفَ يَكُونُ النَّوْكَ إِلَّا ذَلِكَ^(١)

أراد: ذلكم، فحذف الميم، واستغنى بإشباع ضمة الكاف.

وقال أبو حيان: لا دليل في البيت، لأنه يتزن بالإسكان، وإن صحَّت الرواية بالضمّة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله:

٢١٠ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرْيِحَا^(٢)
فلا حجة فيه.

وفي الكاف لغةً أخرى، وهي الاقتصارُ عليها بكلِّ حال من غير إلحاق علامة تنثية ولا جمع، تركاً لها على أصل الخطاب، ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرهما مع المؤنث، ومنهم من يفتحها معهما.

(الرابعة): تتصل هذه الكاف - أعني الحرفية - بأرأيت بمعنى: أخبرني نحو: أَرَأَيْتَكَ يَا زَيْدُ عَمْرًا مَا صَنَعَ، وَأَرَأَيْتَكَ يَا هِنْدُ، وَأَرَأَيْتَكُمَا، وَأَرَأَيْتُكُمْ، أو أَرَأَيْتَكن، فتبقى التاء مفردة دائماً.

ويُغْنِي لِحَاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حيثنذ مذاهب:

أحدها: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. وعليه البصريون.

الثاني: أن التاء حرف خطاب وليست باسم، وإلا لطاقبت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وعليه الفراء، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف.

الثالث: أن الكاف في موضع نصب، وعليه الكسائي. وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٣٩/١). والنوك: الحقم.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبياء في خزائن الأدب (٥٢٢/٨)، والدرر (٢٤٠/١)، (٧٩/٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٣٩٠/٤). وبلا نسبة في الدرر (١٣٠/٥)، والردّ على النحاة (ص ١٢٥)، ووصف المباني (ص ٣٧٩)، وشرح الأشموني (٥٦٥/٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩)، وشرح المفصل (٥٥/٧)، والكتاب (٣٩/٣)، (٩٢)، والمحتسب (١٩٧/١)، ومغني اللبيب (١٧٥/١)، والمقتضب (٢٤/٢)، والمقرب (٢٦٣/١). وقوله: «فأستريحاً» نصبه بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببية دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

المفعول الأول، وما بعده هو الثاني في المعنى، وأنت إذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب، وأن زيداً هو المفعول الأول، وما بعده المفعول الثاني. فإن قيل: لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع، ولو كانت من هذا الباب لتعدت إليها. أما أرأيت العلمية وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو: أرأيتك ذاهباً، وأرأيتك ذاهبةً، وأرأيتكما ذاهبين، وأرأيتموكم ذاهبين، وأرأيتن كُنْ ذاهبات، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب.

الخامسة: تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحيهل، والنَّجاء، ورويد، وهي أسماء أفعال نحو: حَيْهَلَك، أي ائْتِ، والنَّجَاك أي: أسرع، ورويدك أي: أمهل، وقليلًا ببلى وما ذُكر بعده نحو: بَلَاك، وكَلَاك، وأَبْصِرْكَ زِيداً، تريد: أبصر زيداً، وَلَيْسَكَ زِيدٌ قائماً. قال:

٢١١ - أَلَسْتُكَ جَاعِلِي كَابِنِي جُعِيل^(١)

وَنِعْمَكَ الرَّجُلُ زِيد، وَيُسْكَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَحَسِبْتُكَ عَمراً قائماً. قال:

٢١٢ - وَجِئْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا^(٢)

خرجه أبو علي عليه^(٣)، إذ لا يُخبر بأن والفعل عن اسم عين.

السادسة: قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، وذو القرب عن ذي البعد إما لرفعة المشار إليه والمشير نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي﴾ [الإسراء: ٩] أو ضَعَتْهُمَا نحو: ذلك اللعين فَعَلَ، ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] أو نحو ذلك. قال في (التسهيل): كحكاية الحال نحو: ﴿كَلَّا تُمَدُّ هَتُولَاءُ وَهَتُولَاءُ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥].

(١) الشطر من الوافر، وهو في الدرر (١/٢٤٠). وقائله وتتمته مجهولان. والشاهد فيه قوله: «ألستك» حيث اتصلت الكاف بـ «ليس» وهذا نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لَسَانُ السُّوءِ تَهْدِيهِهِ إِلَيْنَا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/٢٤٠)،

٢/٢٦٨، وشرح شواهد المغني (١/٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/١٨٢).

(٣) وخرجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول، و«أن تحين» بدل منه سد مسد المفعول الثاني لأن التعويل على البدل. وقيل: «أن» زائدة، و«تحينا» في موضع المفعول الثاني. وقيل: الفاعل والمفعول في «حسبتك» لمسمى واحد.

زاد أهل البيان: وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله، على أنه جدير بما يردُّ بعده من أجلها، نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥] الآية.

وقولي: «ويتعاقبان» هو مذهب الجُزْجَانِيَّ وابن مالك وطائفة، أنَّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى: ذلك، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَتْلُوهُ عَلَيْهِكَ مِنَ الْآيَاتِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقال الشاعر:

٢١٣ - تَأْمَلْ خُفَافاً إِنَّنِي أَنَا ذَٰلِكَ^(١)

أي هذا. وردّه الشَّهيلي، قال: إنَّ ذلك من النيابة السابقة، لا التعاقب.

(ص): ويشار للمكان بـ «هنا» لازم الظرفية، ويجزُّ بمن وإلى، ويلحقه لواحقُ ذا، لكن لا تتصرف كافه. وكهنالك ثم، وقيل: تجيء مفعولاً به. وهنا وهنا. وقد يصحبها الكاف وها. ويقال: هُتَه، وثُمَّ، وقفاً. وهُنْتُ. وقد يشار بهناك وهنالك وهنا لزمان. وقال المفضل^(٢): هناك للمكان، وهنالك للزمان.

(ش): يشار للمكان القريب بهُنا، وهو لازم الظرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. ويجزُّ ببعض الحروف، كما هو شأن لازم الظرفية فيجر بمن، وإلى، نحو: تعال من هنا إلى هنا. وتلحقه لواحقُ ذا، وهو الكاف وحدها في التوسط أو البعد، على القولين، والكاف مع اللام في البعد.

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة، وهُنَّا بقلَّة، ولا تدخل في هنالك. نعم، تلزم كافه حالة واحدة، ولا تتصرف تصرف كاف ذا.

ويشار للمكان البعيد فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة، وهي كهنا في لزوم الظرفية، والجز بمن وإلى. وقيل: إنها تقع مفعولاً به، وخُرج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقلت له والرمحُ يَطرُ متنه

وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ٦٤)، والاشتقاق (ص ٣٠٩)، والأغاني (٢/ ٢٩٠، ٧١/ ١٥، ٢٣/ ١٨)، والإنصاف (٢/ ٧٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٨، ٤٤٠)، والخصائص (٢/ ١٨٦)، والدرر (١/ ٢٤١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤٨)، والمنصف (٣/ ٤١).

(٢) هناك أربعة من النحويين واللغويين اشتهروا بهذا الاسم، وهم: المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي، والمفضل بن محمد الأصبهاني، والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعري، والمفضل بن محمد بن يعلى الضبي.

[الإنسان: ٢٠]. ورُذ بأن المفعول محذوف اختصاراً أي الموعود به أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية.

ويشار للبعيد أيضاً بهتا بكسر الهاء وهتا بفتحها، والنون مشددة فيهما.

قال:

٢١٤ - كَأَنَّ وَزْسًا خَالَطَ الْيَرْنَأَ خَالَطَهُ مِنْ هَاهُنَا وَهَنَّا^(١)

وقد تصحبها الكاف دون اللام، فيقال: هِنَاكَ، وَهَنَّاكَ. وقد تصحبها ها التنبيه، فيقال: هَا هِنَّا.

ويقال في هُنَا المخففة: هُنَّة، في الوقف. قال:

٢١٥ - قَدْ أَقْبَلْتُ مِنْ أَمِكْنَهْ مِنْ هَاهُنَا وَمِنْ هُنَّة^(٢)

ويقال أيضاً في ثَمَّ في الوقف: ثُمَّة.

وقد يقال في هُنَا المشددة: هَنْت مشدداً ساكن التاء، قال:

٢١٦ - وَذَكَرَهَا هَنْتَ وَلَاتَ هَنْتِ^(٣)

وقد يشار بهنا وهنالك وهنَا المشددة للزمان، كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، أي في ذلك الزمان لقوله قبل: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلَوْا كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. وقول الأَفْوَه:

٢١٧ - وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهِنَاكَ يَغْتَرِفُونَ أَيْسَنَ الْمَفْزَعِ^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/١) وفيه: «رُديناً» مكان «ورساً»؛ ولعله تحريف. والورس: نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغُمرَة للوجه. (اللسان: ٢٥٤/٦). واليرنَا: يقال اليرنَا واليرنَاءُ؛ وهو الحنَاء. وقال ابن بري: إذا قلت اليرنَا بالفتح همزت لا غير، وإذا ضمنت الياء جاز الهمز وتركه. (اللسان: ٢٠٢/١، ٢٠٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٢/١، ٢١٤/٢)، ورصف المباني (ص ١٦٣)، وسر صناعة الإعراب (١٦٣/١)، وشرح الأشموني (٨٧٦/٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٧٦)، وشرح المفصل (١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، ٤٢/١٠، ٤٣)، والمحتسب (٢٧٧/١)، والمقرب (٣٢/٢)، والممتع في التصريف (٤٠٠/١)، والمنصف (١٥٦/٢).

ويروى «وردت» مكان «أقبلت».

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٤٣/١).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٨)، والدرر (٢٤٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٢١/١).

وقوا، الآخر:

٢١٨ - حَنَّت نَوَارٍ وَلَات هَنَّا حَنَّتٍ^(١)

أي ولا حَنَّت في هذا الوقت.

وذهب المفضل إلى أن: هناك للمكان، وهناك للزمان.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجْنَّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/٢٤٤، ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/٤١٨). ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/١٩٥). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لات هَنَّا» حيث عملت «لات» في «هَنَّا»، وقيل: «لات» هنا غير عاملة.

أداة التعريف

(ص): أداة التعريف. قال الخليل وابن كيسان وابن مالك: أل. فالهمزة قطع، وقيل: وُضِل، وعليه سيبويه. قال أبو حيان وجميع النحاة: اللام. وتخلفها أم. وقيل فيما لا يدغم فيه.

(ش): النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ)، و (ما)، و (أَيُّ) الخارجة عن الموصوليّة، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب، وكونها مفردة بخاتمة أنسب، وفيه توفيةً بعادتي في هذا الكتاب، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في (جمع الجوامع) الأصلي، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف. وانضمّ إلى ما صنّعه هنا مناسبتان:

الأولى: أن هذا الباب مختصر، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة، ومن عادة المصنّفين تقديم ما هو الأخصر، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات.

الثانية: أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بـأل وثبتها، فكانت لذلك كالأصل له، فناسب تقديم ذكرها عليه، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة، وليس لما صنّعه وجهٌ من المناسبة.

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين:

أحدهما: أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك. فهي حرفٌ ثنائيُّ الوضع بمنزلة قد، وهل. قال ابن جني: وكان الخليل يسمّيها أل، ولم يكن يسمّيها الألف واللام، كما لا يقال في (قد) القاف والذال. ثم اختلف على هذا، هل الهمزة قطعٌ أو وصل؟ على قولين.

والمذهب الثاني: أنّها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها. وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن

جميع النحويين إلا ابن كيسان. وعزاه صاحب (البيسط)^(١) إلى المحققين.

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل: أن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجْتُئِلَتْ همزة الوصل ليتمكن التَّنْقُطُ بالساكن، وعلى ذاك هي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه. وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة، ولم يُؤْت بها لعدم الحاجة إليها.

ورجح مذهب الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظير. منها: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، وافتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لهما. وبأن العرب تقف عليها، تقول: ألي، ثم تتذكر فتقول: الرجل، كما تقول: قدي، ثم تقول: قد فعل.

وقال الشاعر:

٢١٩ - دع ذا، وعجل ذا، وألحق ذا بذل^(٢) بالشحم إنا قد مللناه بجل^(٣)
ولا يوقف إلا ما كان على حرفين.

واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلًا. وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفًا، وبأن العامل يتخطأها^(٤)، ولو كانت في الأصل كقَد لكانت في تقدير الانفصال، ولم يتخطأها.

وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف.

(١) «البيسط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) في الأصل: «بذل» والصواب ما أثبتناه.

(٣) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر (١/٢٤٥)، والكتاب (٤/١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٠). ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيويه (٢/٣٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (١/٨٣)، والكتاب (٣/٣٢٥)، واللامات (ص ٤١)، ولسان العرب (٦/١٥ - طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢١)، والمقتضب (١/٨٤، ٢/٩٤)، والمنصف (١/٦٦). ويروى: «دغ ذا وألحقنا بذل» بدل: «دغ ذا وعجل ذا وألحق ذا بذل».

والشاهد فيه قوله: «بذل» أراد: بذل الشحم، ففصل لام التعريف من «الشحم» لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في «الشحم» لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر. وبجل: بمعنى حسب.

(٤) وذلك نحو: «مررت بالضارب»، فالمجرور «ضارب» ولا موضع له «أل» انظر شرح الأشموني

(١/١٥٧).

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد، وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحمَل على نظيره.

وأجيب بأنه غير لازم، بل الاختلاف بها أولى، وإن سلّم فشرطه تعذر الحمل على النظر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يُجدي شيئاً، ولا ينبغي أن يُشاعَل به.

وقد تخلّفها (أم) في لغة عُزَيْثَ لَطِيءٍ وحمير. قال ابن مالك: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن داناها بدلها ميماً، لأن الميم لا تدغم إلا في ميم.

قال بعضهم: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، وكتاب، بخلاف: رجل، وناس.

قال ابن هشام: ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ: «ليس من امير امصيام في امسفر»^(١). أخرجه أحمد. وقول الشاعر:

٢٢٠ - يَرْمِي ورائي بامسهم وَامسَلَمَة^(٢)

(ص): فإن عُهد مصحوبها بحضور حسيٍّ أو علميٍّ فمَهْدِيَّة. وَيَعْرِضُ فيها الغَلَبَة واللمح، وإلا فِحْنَسِيَّة. فإن لم يَخْلُفْها كلٌّ فلتعريف الماهية. أو خَلَفْها حقيقةً فللشمول، فيستثنى من مدخولها. وقد ينعت بالجمع ويضاف إليه أفعال، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة. قيل: ويعرضُ فيها الحضور. قيل: وتختص الحضورية بتلو إذا الفجائية والإشارة،

(١) المسند (٤٣٤/٥).

(٢) عجز بيت من المنسرح، وصدره كما في أكثر المصادر:

ذاك خليلي وذو يــــواصلني

ولكن هذا البيت ملفق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يعاتيني لا إحنة عنده ولا جرمه

ينصرنني منك غير معتذر يرمي ورائي بامسهم وامسَلَمَة

وهو لبجير بن غنمة في الدرر (٤٤٦/١)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٥١، ٤٥٢)، وشرح شواهد المغني (١٥٩/١)، ولسان العرب (١٩٢/١٢ - خندم، ٢٩٧ - سلم، ٤٥٩/١٥ - ذو)، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٩)، والمقاصد النحوية (٤٦٤/١). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٤٣)، والجنى الداني (ص ١٤٠)، وشرح الأشموني (٧٢/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢١)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، وشرح المفصل (١٧/٩، ٢٠)، ولسان العرب (٣٦/١٢ - أمم)، ومغني اللبيب (٤٨/١).

وبإبدال اللام ميماً هي على لغة بعض اليمن الذين يقولون «أم» في «أل» التعريف.

وآي، والزمن الحاضر. وقيل: للحقيقة فيها. وزعم ابن معزوز^(١) اختصاص اللام بالعهدية، وابن بابشاذ العهدية بالأعيان، والجنسية بالأذهان.

(ش): (أل) نوعان: عهديّة وجنسيّة:

(فالأولى): ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسّي بأن تقدّم ذكره لفظاً، فأعيد مصحوباً بال، نحو: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أو كان مشاهداً كقولك: القرطاس، لمن سدّد سهماً.

أو علمي بأن لم يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦].

قال أبو حيان: وذكر أصحابنا أنه يَعرَض في العهديّة الغلبة، ولمح الصفة. فالتى للغلبة كالبيت للكعبة، والنجم للثريا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك. والتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف، لأنّ الاسم علم في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف، فسقط تعريف العلميّة فيه، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك.

(والثانية): إمّا لتعريف الماهية، وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب.

وإمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. وعلامتها أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢، ٣]. وصحة نعتة بالجمع، وإضافة أفعال إليه اعتباراً لمعناه نحو: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا﴾ [النور: ٣١] وقولهم: أهلك الناس الديناز الحُمُر، والدّرهم البيض.

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تخلفها (كل) مجازاً نحو: زيد الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة. ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

(١) هو يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي. أديب، نحوي، من أهل الجزيرة الخضراء. توفي بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٧٧٦).

قال الجُزُولي وغيره: ويعرض في الجنسيّة الحضور نحو: خرجت فإذا الأسد، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص، وإنما أردت: خرجت فإذا هذه الحقيقة، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس.

وقال ابن عصفور: لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، وأيُّ في النداء، نحو يا أيُّها الرجل، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن، والسّاعة، وما في معناهما. وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك.

وقال ابن هشام: فيما ذكره ابن عصفور نظر، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلّم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة لا معرّفة.

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهديّة وجنسيّة هو مذهب الجمهور. وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذكر أن (أل) لا تكون إلّا عهديّة، فإذا قلت: الدينار خير من الدرهم، فمعناه: هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا. فاللام للعهد أبداً لا تفارقه.

وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذ فهموها، والعهد: تقدّم المعرفة. وقال ابن بابشاذ: العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان.

(ص): والمختار وفقاً للكوفية نيابتها عن الضمير. قال ابن مالك: لا في الصلة.

(ش): اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين. وخرّجوا عليه: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]. ومرت برجلٍ حسن الوجه. والمانعون قدروا (له) و (منه).

وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

وقال الزّمخشري في ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ [البقرة: ٣١]: إنّ الأصل أسماء المسميات، فجوّز إنابتها عن الظاهر.

وقال أبو شامة^(١) في قوله: «بدأت بسم الله في النظم»: إنّ الأصل في نظمي. فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم.

(١) هو شهاب الدين أبو محمد وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن =

قال ابن هشام: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ص): وزيدت لازماً في اليسع - وقيل: للّمع - والذي. قيل: والآن. ونادراً في علم، وحال، وتمييز ومُضَافِه. قال الأخفش: ومررت بالرجل مثلك وخير منك. والخليل ما بعده نعت لنيّتها. وابن مالك بدل، وابن هشام كـ ﴿أَلَيْلُ فَسَلَخَ﴾ [يس: ٣٧].

(ش): تقع أل زائدة. وهي نوعان:

لازمة: وهي التي في الموصولات بناء على أنَّ تعريفها بالصلة. والتي في اليسع، وقيل إنها لِلّمع، والتي في الآن على أحد القولين فيه.

وغير لازمة: وهي نادرة كالدخلة على بعض الأعلام في قوله:

٢٢١ - بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرَهَا^(١)

والأحوال كقولهم: ادخلوا الأوّل فالأوّل، أي أولاً فأولاً، وقوله:

٢٢٢ - دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنْفُكُ مُتَّصِراً^(٢)

= عباس المقدسي الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة. محدث، حافظ، مؤرخ، مفسر، فقيه، أصولي، متكلم، مقرئ، نحوي. ولد بدمشق سنة ٥٩٩، وقتل بها سنة ٦٦٥ هـ، ودفن بباب الفرديس. من مؤلفاته الكثيرة: نظم المفصل للزمخشري في النحو. انظر ترجمته في طبقات القراء (٣٦٦/١)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦١/٥ - ٦٣)، وتذكرة الحفاظ (٢٤٣/٤، ٢٤٤)، وفوات الوفيات (٢٥٢/١، ٢٥٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٣١٨/٥، ٣١٩) وغيرها.

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في شرح المفصل (٤٤/١) وبعده:

حَرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٩/٣)، والإنصاف (٣١٧/١)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، والدرر (٢٤٧/١)، ووصف المباني (ص ٧٧)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (١/١، ١٦٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٦)، وشرح المفصل (١٣٢/١، ٦٠/٦)، ولسان العرب (٥/٢٧٢ - وير)، ومغني اللبيب (٥٢/١)، والمقتضب (٤٩/٤)، والمنصف (١٣٤/٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «عمرًا» إذا دخلته «أل» للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين «عمر».

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على العدا في سبيل المجد والكرم

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٦٨)، والدرر (٢٤٨/١). وقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الحال تكون معرفة ونكرة، وعلى هذا المذهب لا تكون «أل» زائدة في الحال.

أي حميداً. والتمييز في قوله:

٢٢٣ - وَطِبْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

أي نفساً. والمضاف إليه التمييز في قوله:

٢٢٤ - إِلَى رُذُحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابِ الْبُرِّ يُلَبِّكَ بِالشَّهَادِ^(٢)

واختلف في نحو: مررت بالرجل مثلك، وخير منك، مما أتبع فيه المقرون بـ «أل» بهما، فقال الأخفش: إنه نكرة وأل فيه زائدة ليصح إتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين. وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله، كما نُصِبَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرَ عَلَى نِيَّةِ إِلْغَاءِ أَل. وقال ابن مالك: عندي أن أسهل مِمَّا ذَهَبَا إِلَيْهِ الْحَكْمُ بِالْبَدَلِيَّةِ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما، فيكون بدل نكرة من معرفة. وردّه أبو حيان بأن البذل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبوا إليه.

وقال ابن هشام: كـ ﴿الْلَيْلُ نَسْلَخُ﴾^(٣) [يس: ٣٧].

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (١/٢٤٩)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٢٥)، وشرح التصريح (١/١٥١، ٣٩٤)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٢، ٣/٢٢٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٥٣، ٤٧٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٢٧). وأساس البلاغة (ص ١٥٩ - رده)، وجمهرة اللغة (ص ٥٠٢)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (٢/٤٤٧ - رده، ٤٥٥ - رجح، ٣/٢٤٣ - شهد، ١٠/٤٨٢ - لبك، ١٢/٢٣٧ - رذم)، والمعاني الكبير (١/٣٨٠). ولأبي الصلت في المستقصى (١/٢٨١). ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر (١/٢٤٩). ولابن الزبيري في لسان العرب (٥/٣٦٣ - شيز). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨١٢)، والمقرب (١/١٦٣).

والردح: جمع رداح، وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: شجر يقال له الآبنوس ويقال الساسم. ويلبك: يُخْلَط. ولباب البر: يعني الفالوذ؛ قاله في اللسان (١٠/٤٨٢). والشهاد: جمع تكسير للشهد، وهو العسل ما دام لم يُعَصَّر من شمعته.

(٣) مراده أن مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح أن يقدر حالاً أو وصفاً؛ ثم ذكر هذه الآية. وانظر المغني (٢/٤٨٠).

المَوْصُول

(ص): الموصول منه حرفي وهو: ما أُؤلَّ مع صلته بمصدر، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف. وقال أبو حيان: إلا الأمر. وكى، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً، أو تقديرًا.

و (أن) وتوصل بمبتدأ وخبر.

و (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريتها الفراء، والفارسي، والتبريزي^(١)، وأبو البقاء^(٢)، وابن مالك. ومنعه الجمهور.

و (ما)، وزعمها قومٌ اسماً. ويوصلان بمتصرف غير أمر، والأكثرُ بماضي.

وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية. وثالثها إن نابت عن الظرف. وشرط قوم صحة الذي محلّها. والسهيلي كون وصلها غير خاص. وتنوب عن زمانٍ، قيل: وتشاركها أن.

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي. أديب، نحوي، لغوي، عروضي. ولد سنة ٤٢١ هـ، وقيل سنة ٤٢٠. ونشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ على أبي العلاء المعري وأخذ عنه؛ وسمع منه الخطيب البغدادي والحافظ ابن ناصر. وأقام بدمشق مدة، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ببغداد فجأة في جمادى الآخرة سنة ٥٠٢ هـ. من تصانيفه: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تهذيب لإصلاح المنطق لابن السكيت، الملخص في إعراب القرآن، الكافي في علمي العروض والقوافي، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٣٠٧/٢ - ٣١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٣، ٤١٤)، ومعجم الأدباء (٢٥/٢٠ - ٢٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٤٣ - ٤٤٨)، وشذرات الذهب (٥/٤، ٦)، وهدية العارفين (٥١٩/٢).

(٢) هو أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسين بن عبدالله المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(ش): الموصول قسمان: حرفي، واسمي. والثاني هو المقصود بالباب، لأنه المعرفة، وذكر الأول استطراداً، وبديء به لأن الكلام فيه أخصر، وذلك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة. وضابط الموصول الحرفي: أن يؤول مع صلته بمصدر. وهو خمسة أحرف:

أحدها: (أن) بالفتح والسكون، وهي الناصبة للمضارع، وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو: أعجبتني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم. ونص سيويه على وصلها بالأم. والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجرّ عليها. وقال أبو حيان: جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية. ولا يتقوى عندي وصلها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب. والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك، ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع. انتهى.

أما الجامد: كعسى، وهب، وتعلم، فلا توصل به اتفاقاً.

الثاني: (كي): وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث: (أن) بالفتح والتشديد: إحدى أخوات إن، وتوصل باسمها وخبرها نحو: يعجبني أن زيدا قائم.

وهذه الثلاثة متفق عليها.

الرابع: (لو) التالية غالباً مفهم تمن. واختلف فيها:

فالجمهور: أنها لا تكون مصدرية، بل تلازم التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جرّ عليها.

وذهب الفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. وخرجوا على ذلك: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]. ومفهم تمن يشمل: ود، ويود، وأحب، وأتمنى، وأختار. والمسموع: ود، ويود.

ومن استعمالها دون مفهم تمن نادراً:

٢٢٥ - ما كان ضررك لو مننت^(١)

(١) جزء من بيت من الكامل، وتماه:

..... ورُبَّما مَنَّ الفتى وهو المغيظُ المحنقُ

وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني (٣٠/١)، وحماسة البحتري (ص ٢٧٦)، والجنى الداني =

وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر.

الخامس: (ما) خلافاً لقوم منهم المبرّد، والمازني، والشّهيلي، وابن السّراج، والأخفش في قولهم: إنها اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنتك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته. وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر كونه ماضياً نحو: ﴿يَمَّا رَحِبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. ومن المضارع: ﴿لَمَّا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ﴾ [النحل: ١١٦] أي لوصف.

وجوّز قوم منهم السّيرافي، والأعلم، وابن خروف، وصلّها بجمله اسمية كقوله:

٢٢٦ - كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفِي مِنَ الْكَلْبِ^(١)

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافة. وقيل: يجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان. وسيأتي.

وذكر في (البيسط) أنها لا تكون سابقة إلاّ حيث يصحّ حلول الموصول محلها، لأنّ الموصولة سابقة في المعنى، لأنّك تشبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد. قال أبو حيان: ويرده قوله:

٢٢٧ - يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي^(٢)

= (ص ٢٨٨)، وخزانة الأدب (٢٣٩/١١)، والدرر (٢٥٠/١)، وشرح الأشموني (٥٩٨/٣)، وشرح التصريح (٢٥٤/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٦)، وشرح شواهد المغني (٦٤٨/٢) وفيه: «قائله قتيلة، وقيل ليلي بنت النضر»، ولسان العرب (٤٥٠/٧ - غيظ، ٧٠/١٠ - حتى)، والمقاصد النحوية (٤٧١/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٣/٤)، وتذكرة النحاة (ص ٣٨)، ومغني اللبيب (٢٦٥/١).

وقوله: «لو مننت» في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان»، أو فاعل بـ «ضرب»؛ أي: ما كان ضربك منك، أو مجرور بحرف جرّ محذوف.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ

وهو للكميّ بن زيد في الدرر (٢٥٢/١)، ومعاهد التنصيص (٨٨/٣)، ولم أفع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وَكَاَنَّ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٧/٣)، والجنى الداني (ص ٣٣١)، والدرر (٢٥٣/١)، وشرح التصريح (٢٦٨/١)، وشرح قطر الندى (ص ٤١)، وشرح المفصل (١٤٢/٨، ١٤٣).

أي ذهاب الليالي، ولا يصح فيه الموصول.

وقال السهيلي: إن صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص، بل مُبهماً يحتمل التنوع نحو: ما صنعت، ولا تقول: ما جلست، ولا ما تجلس؛ لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً، فكأنك قلت: يعجبني الجلوس الذي جلست، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا معنى حيثل لها. ورُدَّ بالبيت السابق^(١).

وتختص (ما) بنيابتها عن ظرف زمان نحو: ﴿خَلِيلَيْنِ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَكُوتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، لا أصحابهم ما ذرَّ شارق، أي مُدَّة دوامها، ومُدَّة ذرور شارق.

ومنه قوله:

٢٢٨ - ولن يلبث الجهَّال أن يتَهَضَّبُوا أَمَّا الْجِلْمُ ما لم يَسْتَعْنِ بِجَهُولٍ^(٢)

وقوله:

٢٢٩ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي^(٣)

وتسمى ظرفية ووقتيَّة. وذهب الزمخشري: إلى أنَّ أن تشاركها في ذلك، وخُرج عليه: ﴿أَنَّمَا اتَّكَهُ اللَّهُ الْمَلَكُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: ٩٢] أي وَقْتُ أن آتاه، وحين أن يَصَدَّقُوا. قال أبو حيان: وأكثر النحاة لا يعرفون ذلك. ولا حُجَّة فيما ذكره، لاحتمال كونها للتعليل ولم يَقم دليل على كون (أن) ظرفية مثل (ما).

(ص): واسمِيّ، وهو (الذي) لِذِكْرِ فَرْدٍ عالم وغيره. وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوَّعها مصدرية. و (التي) لأنثاء. والأصل: لَدَي، ولَّتِي بوزن فَعِل. والكوفية الذال فقط

(١) ورُدَّ أيضاً بالآية: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ [التوبة: ٢٥].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إلى بيت فَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

ويروى: «أجول ما أجول» مكان «أطوف ما أطوف». والبيت للحطيفة في ملحق ديوانه (ص ١٥٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٠٤، ٤٠٥)، والدرر (١/٢٥٤)، وشرح التصريح (٢/١٨٠)، وشرح المفصل (٤/٥٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٧٣، ٤/٢٢٩). ولأبي الغريب النصري في لسان العرب (٨/٣٢٣ - لكح). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٤٥)، والدرر (٣/٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٦)، والمقتضب (٤/٢٣٨). وقد جاءت «لكاع» خبراً على الشذوذ؛ لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السبَّ للأثنى بوزن «فعال» لا يكون إلا منادى. وقيل: التقدير: فَعِيدَتِهِ يقال لها لكاع.

ساكنة. والفراء: ذا، وتي إشارة. والسَّهيلي: ذو صاحب. قيل: وقد تعرب ياؤهما. قيل: وتكسر، وتشديدها كسراً وضماً. وحذفها ساكناً ما قبلها، أو مكسوراً لغات. وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللذان، واللذين) للمثنى، و (الذين) جمع ذَكَرَ عالم أو شبهه. وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمناً معنى الجزاء، ودونه قليل. وقيل: هي كَمَنْ. وكالذين (الألى). وقد تقع لمؤنث، وغير عالم وتمثلاً، و (اللاء) و (اللّائين). وإعرابه لغة. وجمع التي: (اللّاتي واللّاتي واللّواتي). وبلا ياءات كسراً وسكوناً. و (اللاء، واللّواء، واللّاءات) مكسوراً ومعرباً. و (ذوات) مضموماً أو معرباً. وقيل: اللّاتي لمذكر ومؤنث. وقيل: التي في جمع غير عالم أكثر من اللّاتي. ولذي، ولتي. ولذان، ولذين، ولاتي، لغة. وأنكره أبو حيان.

(ش): الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ، فلم يحتج إلى حدّ. فمنه: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما: لَذي، ولَتي بوزن: فَعِل كَعَمِي، زيدت عليهما (أل) زيادة لازمة، أو عُرِّفا بها على القولين.

وقال الكوفيون: الاسم الذال فقط من الذي ساكنة، لسقوط الياء في الثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تَسْقُطْ، واللام زيدت ليتمكن النطق بالذال ساكنة. وردّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

وقال الفراء: أصل الذي: ذا المشار بها، وكذا أصل التي: تي المشار بها.

وقال السَّهيلي: أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وقدّر تقديرات حتى صارت «الذي» في غاية التعسف والاضمحلال.

وفي الّذي، والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة قال:

٢٣٠ - وليس المالُ فاغْلَمَه بمالٍ وإن أغْنَاكَ إلا للّـذي
ينالُ به العلاء ويضْطَفِيهِ لأقْرَبِ أقربيه ولِلْقَصِي^(١)

وقال أبو حيان: لم يُحفظ التشديد في التي، وإنما ذكره ابن مالك تبعاً للجزولي وأكثر أصحابنا.

(١) البيتان من الرافر، وهما بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٤، ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٥)، ووصف المباني (ص ٧٦)، ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩) - ضمن، ٢٤٥/ ١٥ - لذا، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٣).

وتشديدها مضمومة قال:

٢٣١ - أَغْضِي مَا اسْطَغَتْ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْحَلِمَ إِنَّ جَفَاهُ بَلِيٍّ^(١)

قال أبو حيان: وظاهر كلام ابن مالك: أن الكسر والضم مع التشديد بناءً. وبه صرح بعض أصحابنا. وصرح أيضاً مع البناء بجواز الجزّي بوجوه الإعراب. وعليه اقتصر الجزولي.

وحذف الياء وإسكان ما قبلها. قال:

٢٣٢ - فَلَمْ أَرِ بَيْتاً كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنْ اللَّذْ بِه مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرٍ^(٢)

وقال:

٢٣٣ - فَقُلْ لِّلَّتْ تَلَوُّمُكَ إِنَّ نَفْسِي^(٣)

وحذفها وكسر ما قبلها. قال:

٢٣٤ - وَاللِّ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا^(٤)

وقال:

٢٣٥ - شَغَفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيَمَّنُكَ فَمَثَلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(٥)

قال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبه فاسد، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة. وذهب يونس، والفراء، وابن مالك: إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر. وخرجوا

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٧/١). والإغضاء: السكوت والصبر على الأذى.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٦٧١/٢)، وجمهرة اللغة (ص ٦٥٠، ٨٥٩)، والدرر (٢٥٧/١).

ويروى «له» مكان «به». والكوفيون يستدلون بهذا البيت على أن أصل حركة ذال «الذي» السكون.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أَرَاهَا لَا تُعْوِذُ بِالْثَمِيمِ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٣٠٣)، وخزانة الأدب (٦/٦)، والدرر (٢٥٨/١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٢)، والإنصاف (٦٧٦/٢)، وخزانة الأدب (٥/٥٠٥)، والدرر (٢٥٨/١)، ورصف المباني (ص ٧٦).

وبعده:

أَرَجِبَالاً أَصَمَّ مُشْمَخِراً

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٥٩/١).

عليه: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، وأولوا الآية أي: كالجمع الذي خاضوا. ومن الموصولات الاسمية (اللدان) للمثنى المذكور رفعاً، و (اللدن) له جزأ ونصباً، و (اللتان، واللتين) للمثنى المؤنث.

و (الذين) لجمع المذكور بالياء في الأحوال كلها، ويختص بالعاقل نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما نُزِّل منزلته نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ﴾ [الأعراف: ١٩٤] نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد: ﴿أَلَهُمْ أَتَجَلِّ يَمْشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]. وإعرابه لغة طييء وهذيل وعقيل، فيقال في الرفع: اللذان بالواو.

قال:

٢٣٦ - نحن اللذان صبحوا الصباح^(١)

ويقع الذي بمعنى الذين مضماً معنى الجزاء بكثرة نحو: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣] ودونه بقلة نحو: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] بدليل ﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَثْوِيهِمْ﴾. وقيل: إن الذي (كَمَنْ) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وعليه الأخفش.

قال:

٢٣٧ - أولئك أشياخي الذي تعرفونهم^(٢)

قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك في المثنى. ومنها: (الألئ) بوزن العلى. والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعلاء المذكورين

قال:

٢٣٨ - رأيت بني عمي الألئ يخذلونني^(٣)

(١) وبعده:

يسوم النخيل غارة ملحاحا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). وللليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو للليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (٢٥٩/١)، وشرح شواهد المغني (٨٣٢/٢)، والمقاصد النحوية (٤٢٦/١). ولأبي حرب الأعلم أو للليلى في خزانة الأدب (٢٣/٦)، والدرر (١٨٧/١). ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٤١٠/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١٤٣/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح التصريح (١٣٣/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٢) لم أهتم إليه في المصادر التي بين يدي.

وقال:

٢٣٩ - من الألى يَحْشُرُهُمْ فِي زُمْرَتِهِ^(١)

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل، قال:

٢٤٠ - وَتُبْلِي الألى يَسْتَلْزِمُونَ عَلَى الألى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرِّوْعِ كَالْحِلْدِ الْقُبْلِ^(٢)

وقد تمدّ قال:

٢٤١ - أبى الله للشمّ الألاء كَأَنَّهُمْ^(٣)

ومنها: (اللاء) كالذين، قرأ ابن مسعود: ﴿واللاء آلوا من نسائهم﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وقال:

٢٤٢ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا^(٤)

و (اللّائين). قال:

٢٤٣ - وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا^(٥)

= (٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على حدثان الدهر إذ يتقلّب

وهو لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية (٧٥/١). ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عداء

الفقعسي في الدرر (٢٦٠/١). ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٣٠/٣)، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي (ص ٢١٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (١٣٢/١).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢٦١/١). وقبله:

وأن يكونوا من خيار أمّية

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخلص الشواهد (ص ١٣٩)، وخزانة الأدب

(٢٤٩/١١)، والدرر (٢٦١/١)، وشرح أشعار الهذليين (٩٢/١)، وشرح شواهد المغني (٢/٢٧٢)،

والمقاصد النحوية (٤٥٥/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سيوف أجساد القين يوماً صقّالها

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٨٧)، والدرر (٢٦٢/١)، والمقاصد النحوية (٤٥٩/١). وبلا نسبة

في شرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح التصريح (١٣٢/١)، وشرح شذور الذهب (١٥٩/١).

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد (ص ١٣٧)، والدرر (٢١٣/١)، وشرح

التصريح (١٣٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٩/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٣٠١)، وأوضح

المسالك (١٤٦/١)، وشرح الأشموني (٦٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عَفُوا =

وُتْعَرَبَ فِي لُغَةِ كَالْدِينَ. قَالَ:

٢٤٤ - هُمُ اللَّائُونُ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِّي^(١)

ومنها لجمع المؤنث: اللَّائِي، واللَّائِي، واللَّائِي. وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه. واللَّا، واللَّوَا بقصرهما. واللَّاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضم في لغة طييء، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاء ابن النحاس^(٢). ومن شواهدا قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى يَأْتِيكَ الْفَجْشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَأَلْقَى يَسْنَ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. وقرئ: ﴿وَاللَّائِي يَسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] بالياء. وقال الشاعر:

٢٤٥ - وكانت من اللَّا لا يعيِّرها ابنُها^(٣)

وقال:

٢٤٦ - من اللُّوا شربن بالصَّرارِ^(٤)

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٦٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بمرو الشَّاهِجَانِ وهم جناحي

وهو للهلالي في الأزهية (ص ٣٠٠). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٦٤)، ولسان العرب (١٥/٤٥٤) - تصغير ذا ويا وجمعهما).

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا ما الغلامُ الأحْمَقُ الأمَّ عَيَّرَا

وهو للكميت في ديوانه (١/٣١٧)، والأزهية (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (١٥/٢٣٩) - لتأ، ٢٦٦ - لوى). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٦٥).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/٢٦٥)، ولسان العرب (٩/١٧٤ - شرف، ١٥/٢٦٦ - لوى). وقبله:

جمعتُها من أُنْتَقِي عَكَارِ

والأيتق: جمع ناقة؛ وتجمع أيضاً على أُنُوقٍ وَأُنُوقٍ وَأُنُوقٍ. والعكار: لعلها جمع عَكَر، وهو الكثير من الإبل؛ ويروى «خيار» و«غزار» مكان «عكار» كما في اللسان. والصرار: خيط يشد به فوق الخلف من الناقة لئلا يرضعها ولدها. انظر اللسان (٤/٤٥١). ويروى «شرفن» مكان «شربن» كما في اللسان (١٥/٢٤٠) ولعلها الأصوب.

وقال:

٢٤٧ - وأخذائك السلاءات زُيِّنَ بالكَّثْمِ^(١)

وقال:

٢٤٨ - جمعتها من أُنْتُقِ سَوَابِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بغير سائق^(٢) وحذف (أل) من الذي، والتي، واللذان، واللذين، واللاتي لغة حكاها ابن مالك. وقرىء: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]. قال أبو حيان: ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها.

(ص): وبمعنى الذي وفروعه (مَنْ)، و (ما)، و (ذو) الطائفة، و (ذات) لمؤنث. وحُكي إعرابهما، وتثنيتهما، وجمعهما. و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما، وكذا مَنْ، خلافاً لابن الأنباري. ومطلقاً، وجميع الإشارات عند الكوفية. و (ماذا) مجرداً من الاستفهام خلافاً لابن عصفور. و (أل) وزعمها المازني حرفاً، والأخفش معرفة. وأي خلافاً للشعلب، مضافاً إلى معرفة. قيل: ونكرة لفظاً أو نية. وإلحاقها علامة الفروع لغة. وأوجب الكوفية تقديم عاملها، واستقباله. وثالثها إن كان فعلاً، وجعلوا من الموصول كُلَّ معرف بأل وإضافة.

(ش): من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد. وهو أَلْفَاظُ: مَنْ، وما - وسيأتي اعتبار ما يستعملان فيه. وذو في لغة طيء، لا يستعملها موصولاً غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب. قال:

٢٤٩ - فإن الماء ماء أبي وجدي وبشري ذو حفرت، وذو طَوَيْتُ^(٣)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أولئك إخواني الذين عرفتهم

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٦٦/١)، ولسان العرب (٢١٨/١١ - خلل، ١٥/٢٤٠ - لتا).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (٢٦٧/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١٥٦/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٤).

ويروى: «مواق» مكان «سوابق». وقيل: «ذوات» هنا بمعنى: صاحبات.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسان بن الفحل في الإنصاف (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٣٤/٦، ٣٥)، والدرر (٢٦٧/١)، وشرح التصريح (١٣٧/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٩١)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١٥٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (٧٢/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٢)، وشرح المفصل (١٤٧/٣، ٤٥/٨)، ولسان العرب (٤٦٠/١٥ - ذوا).

وقال :

٢٥٠ - فحسبي من ذو عندهم ما كفاني^(١)

ويروى «من ذي» بالإعراب. و (ذات) عندهم أيضاً، وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم. حكى «بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به»^(٢). وحكى إعرابها كجمع المؤنث السالم، وحكى تثنية ذو وذات، وجمعهما، فيقال في الرفع: ذوا، وذواتا، وذؤو، وذوات. وفي النصب والجر: ذوي، وذواتي، وذوي.

ومنها ذا بشرطين: أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء: أن تتركب مع (ما)، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقونه؟ وقول الشاعر:

٢٥١ - قد قُلتها يُقال من ذا قالها^(٣)

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة، واستعمل موصولاً بالشروطين المذكورين.

قال أبو حيان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأما بعد (من) فخالف قوم، لأن من تخص من يعقل، فليس فيها إبهام كما في ما، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبته إلى معناها، ولا كذلك «من» لتخصيصها.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإما كرام مـوسـرون لقيتهم

وهو لمنظور بن سحيم في الدرر (١/٢٦٨)، وشرح التصريح (١/٦٣، ١٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٠)، وشرح المفصل (٣/١٤٨)، والمقرب (١/٥٩)، والمقاصد النحوية (١/١٢٧). وللطائي في مغني اللبيب (٢/٤١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٥٤، ١٤٤)، وشرح الأشموني (١/٧٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠، ٨٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٢).

(٢) قوله: «به» بفتح الباء وسكون الهاء. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب: «وأصله بها، فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها».

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وقصيدة تأتي الملوكة غريبة

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤/٢٥٩)، والدرر (١/٢٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٨٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٤).

وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة، وإن لم يتقدم عليها استفهام كقوله:

٢٥٢ - نَجُوتٍ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ^(١)

وأجيب بأن (تحميلين) حالاً أو خبر، وطلق خبر ثان. وعن الكوفيين أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرجوا عليه: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَكْمُوسَنَ﴾ [طه: ١٧]. وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة. وخرجوا عليه أيضاً: ﴿هَكَأُنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] أي الذين حاجبتم.

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً، فله معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله:

٢٥٣ - يَا خُزَرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرِينَ تَحْنَانًا^(٢)

فهذا لا يصح فيه الموصولية. وكذلك: من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

عَدَسٌ مَا لَعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وهو ليزيد بن مفرغ في ديوانه (ص ١٧٠)، وأدب الكاتب (ص ٤١٧)، والإنصاف (٧١٧/٢)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٠)، وتذكرة النحاة (ص ٢٠)، وجمهرة اللغة (ص ٦٤٥)، وخزانة الأدب (٤١/٦، ٤٢، ٤٨)، والدرر (٢٦٩/١)، وشرح التصريح (١٣٩/١، ٣٨١)، وشرح شواهد المغني (٨٥٩/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٤)، والشعر والشعراء (٣٧١/١)، ولسان العرب (٤٧/٦) - حدس، (١٣٣/٦ - حدس)، والمقاصد النحوية (٤٤٢/١، ٢١٦/٣). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١٦٢/١)، وخزانة الأدب (٣٣٣/٤، ٣٨٨/٦)، وشرح الأشموني (٧٤/١)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٦)، وشرح المفصل (١٦/٢، ٢٣/٤)، ولسان العرب (٤٦٠/١٥ - ذوا)، والمحتسب (٩٤/٢)، ومغني اللبيب (٤٦٢/٢). وعَدَسٌ: اسم من أسماء البغال، وقيل: سمت العرب البغل عدساً بالزجر وسببه لا أنه اسم له، وأصل «عَدَسٌ» في الزجر فلما كثر في كلامهم وفُهم أنه زجر له سمي به. وقيل: عَدَسٌ أو حَدَسٌ رجل كان يعنُقُ على البغال في أيام سليمان عليه السلام، وكان إذا قيل لها حَدَسٌ أو عَدَسٌ انزعجت. وعَبَادٌ: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ وقد ذكر في اللسان قصته مع يزيد بن مفرغ وذكر قصة البيت، فراجع (١٣٣/٦، ١٣٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجريز في ديوانه (ص ١٦٧)، والجنى الداني (ص ٢٤٠)، والدرر (٢٧٠/١)، وشرح شواهد المغني (٧٨١/٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٠١).

والثاني: أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله:

٢٥٤ - دَعِيَ مَآذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ ولكن بِالْمُغِيبِ نَبِّئَنِي^(١)

أي دعي الذي علمت. قال أبو حيان: واستعمالها على هذا الوجه قليل، وقيل: خاص بالشعر. وأنكره ابن عصفور أصلاً، وتأول البيت على أن (ما) مبتدأ، و (ذا) خبره، ودعي معلق بالاستفهام.

ومنها: (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه. وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي. وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولة. واستدلّا بتخطي العامل لها. ورُدّ بعود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أفلَحَ الْمُتَّقِي رَبِّه». وردّ الأول بأنها لا تؤول بمصدر، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها: (أي) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله:

٢٥٥ - فَسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِمْ أَفْضَلُ^(٢)

أو نَبِّئْهُ نَحْو: يعجبني أيُّ عندك. وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة نحو: يعجبني أي رجل عندك، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجال، وأيُّ امرأة، وأيُّ امرأتين، وأيُّ نساء.

والجمهور منعوا ذلك، لأنها حيثئذ نكرة، والموصولات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في «أَيُّ مُنْقَلَبٍ» [الشعراء: ٢٢٧]. وقد تلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان، فيقال:

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٤٠٩/٧)، (٨٠/١١)، وشرح شواهد المغني (ص ١٩١). ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية (١٩٢/١) وفيه أنه ينسب أيضاً لأبي زبيد الطائي وللمثقب العبدي. ولأبي حنيفة النميري في لسان العرب (١٢/١٤ - أبي). ولمزرد بن ضرار في ديوانه (ص ٦٨). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٢٤١)، والدرر (٢٧١/١)، والكتاب (٤١٨/٢)، ولسان العرب (٤٦١/١٥ - ذوا) ومغني اللبيب (ص ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

وهو لغسان بن ويلة في الدرر (٢٧٢/١)، وشرح التصريح (١٣٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١). وله أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦١/٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧)، ولسان العرب (٥٩/١٤ - أيا)، ومغني اللبيب (٧٨/١).

و «أَيُّهم» مبنية هنا على الضم؛ لأن التقدير: أَيُّهم هو أفضل. ويروى «أَيُّهم» بالإعراب.

أَيْهِمْ وَأَيَاهُمْ وَأَيْتِهِمْ^(١)، وَأَيُّوهُمْ وَأَيْتُهُمْ^(٢)، وَأَيْتُهُنَّ وَأَيْتَاهُنَّ وَأَيْتُهُنَّ^(٣) وَأَيَاتُهُنَّ^(٤). ومن شواهد قوله:

٢٥٦ - إِذَا اشْتَبَهَ الرُّشْدُ فِي الْحَادِثَاتِ فَازْضَرْ بِأَيْتِهَا قَدْ قُدِرَ^(٥)
والبصريون على أنه لا يلزم تقدّم عاملها ولا استقباله، فيجوز: أحب أيّهم قرأ،
ويعجبني أيّهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إن كان فعلاً لم يجز كونه ماضياً، فلا
يجوز: يعجبني أيّهم قام لأنها وضعت على الإبهام والعموم، والمضّي يخرجها عن ذلك.
وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وقال: لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج
بشوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات.

وزعم الكوفيون: أنّ الأسماء المعرفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة، كقوله:
٢٥٧ - لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ^(٦) بِالْأَصَائِلِ^(٧)
فالبيت خبر أنت، وأكرم صلة للبيت كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله.
وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصّل. وخزّجوا عليه قوله:
٢٥٨ - يَا دَارَ مَيْةٍ بِالْعِلْيَاءِ فَالسَّنْدُ^(٨)

-
- (١) أي المثنى المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.
(٢) أي جمع المذكر المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.
(٣) «أيتاهن» و «أيتيهن» كلاهما تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.
(٤) في شرح الصبان على الأشموني (١/١٦٦): «حكى ابن كيسان أنها ثثنى وتجمع، فيقال: أيان، وأيتان،
وأيون، وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرّح بالمضاف إليه،
كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأياتهن، وأيوهم، وأياتهن».
(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٧٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/٧٥).
(٦) في الأصل: «أفتائه» تحريف؛ والتصويب من المصادر في الحاشية التالية.
(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/٤٨٤)،
٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧)، والدرر (١/٢٧٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/١٤٢)، ولسان العرب (١١/١٦ -
أصل). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/٢٠١)، والإنصاف (٢/٧٢٣)، وخزانة الأدب (٦/١٦٦)،
ولسان العرب (١/١٢٤ - فياً).

- (٨) صدر بيت من البسيط، وهو مطلع معلقة النابغة الذبياني، وعجزه:
أَقُوتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ
وهو في ديوان النابغة (ص ١٤)، والأغاني (١١/٢٧)، وأوضح المسالك (٤/٩٢)، والدرر
(١/٢٧٤، ٦/٣٢٦)، ورصف المباني (ص ٤٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٤)، وشرح الأشموني =

وتقول: هذه دار زيد بالبصرة. فبالعلاء، وبالبصرة: صلة دار.

والبصريون منعوا ذلك، وجعلوا أَكْرَمُ خبراً ثانياً، وبالعلاء حالاً^(١).

(ص): مسألة: توصل (أل) بصفة محضة، وفي المشبهة خلاف، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك، وقال غيره: قبيح، وبجمله اسمية وظرف ضرورة.

(ش): تُوصل أل بصفة محضة، وذلك اسم الفاعل والمفعول: كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة، كالذي يوصف به وهو غير مشتق كأسد، وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية، كأبطح، وأجرع وصاحب وراكب. فال في جميع ذلك معرفة، لا موصولة.

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما: توصل بها نحو: الحسن، وبه جزم ابن مالك.

والثاني: لا، وبه جزم في (البيسط) لضعفها، وقُرْبها من الأسماء.

ورجّحه ابن هشام في (المغني)^(٢)، لأنها للتبوت، فلا تؤوّل بالفعل؛ قال: ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتفاق.

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما: توصل به، وعليه ابن مالك لوروده في قوله:

٢٥٩ - ما أنت بالحكم الترضى حُكُومَتُهُ^(٣).

= (٢/٤٩٣)، وشرح التصريح (١/١٤٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٥)، والكتاب (٢/٣٢١)، ولسان العرب (٣/٢٢٣ - سند، ٣٥٥ - قصد، ١٤/١٤١ - جرا، ١٥/٤٩١ - يا)، والمحاسب (١/٢٥١)، والمقاصد النحوية (٤/٣١٥).

(١) انظر ردّ البصريين مفصلاً في الدرر (١/٢٧٣).

(٢) المغني (١/٤٩ - طبعة عيسى الحلبي).

(٣) صدر بيت من البيسط، وعجزه:

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجديل

وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/٥٢١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وخزانة الأدب (١/٣٢)، والدرر (١/٢٧٤)، وشرح التصريح (١/٣٨، ١٤٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢١)، ولسان العرب (٦/٩ - أمس، ١٢/٥٦٥ - لوم)، والمقاصد النحوية (١/١١١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٤)، والجنى الداني (ص ٢٠٢)، ووصف المباني (ص ٧٥، ١٤٨)، وشرح الأشموني (١/٧١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٩٩)، والمقرب (١/٦٠).

وقوله:

٢٦٠ - ما كالْيَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً^(١)

وقوله:

٢٦١ - إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُّجَدِّعِ^(٢)

والثاني: لا، وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة. ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف، إلا في ضرورة باتفاق، كقوله:

٢٦٢ - من القوم الرِّسُولُ اللهُ مِنْهُمْ^(٣)

وقوله:

٢٦٣ - من لا يَزَالُ شاكراً على المَعَةِ^(٤)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مَشْمُوراً يَسْتَلِدِيْمُ الحَزْمُ ذُو رَشَدٍ

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (٣٢/١)، والدرر (٢٥٧/١).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يَقُولُ الخَنْى وَأُبْغَضُ العُجْمَ نَاطِقاً

وهو للذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٣١/١)، والدرر (٢٧٥/١)، وشرح شواهد المغني (١٦٢/١)، ولسان العرب (٤١/٨ - جدع)، والمقاصد النحوية (٤٦٧/١). وبلا نسبة في الإنصاف (١٥١/١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٠)، ورصف المباني (ص ٧٦)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٨/١)، وشرح المفصل (١٤٤/٣)، وكتاب اللامات (ص ٥٣)، ولسان العرب (٣٨٦/١٢ - عجم، ٥٦٤ - لوم)، ومغني اللبيب (٤٩/١)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٧).

ويروى: «ربنا» بدل «ربه».

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بني مَعَدٍّ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، والدرر (٢٧٦/١)، ورصف المباني (ص ٧٥)، وشرح الأشموني (٧٦/١)، وشرح شواهد المغني (١٦١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٦)، واللامات (ص ٥٤)، ومغني اللبيب (٤٩/١)، والمقاصد النحوية (١٥/١)، والرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (٣٢/١)، والدرر (٢٧٧/١)، وشرح الأشموني (٧٦/١)، وشرح شواهد المغني (١٦١/١)، وشرح ابن عقيل =

أي الذين رسول الله، والذي معه.

(ص): وغيرها بجملة خبرية، لا إنشائية، معهود معناها غالباً. وجوزها المازني بالدعائية بلفظ الخبر. والكسائي بالطلبية. وهشام بذات ليت، ولعل، وعسى. وقوم بالتعجيبة. وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسم معرفة، وبمثل. ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير. وبعضهم بكان. وقوم بما استدعى لفظاً قبلها. وابن السراج وقوع التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميه. وشرطيّة مطلقاً. وبشرط معناه في الموصول. وزعم بعضهم إسقاطها في الذي بمعنى: الرَّجُل والداهية.

(ش): غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملة خبرية معهود معناها غالباً. فخرج بالخبرية الإنشائية، وهي المقارن حصول معناها للفظها، فلا يُوصل بها.

قال ابن مالك: لأن الصلة معرفة للموصول، فلا بُد من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال:

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهود، وذلك غير لازم، لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلة معهود كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد يراد به الجنس، فتوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ الَّذِي يَنْفَعُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتنبه صلته كقوله:

٢٦٤ - فمثل الذي لاقيت يُغلب صاحبه^(١)

انتهى.

وخرج أيضاً الطلبية، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية، لأنها لم يَحْصُل معناها بعد، فهي أبعد عن حصول الوضوح بها لغيرها.

= (ص ٨٦)، ومغني اللبيب (٤٩/١)، والمقاصد النحوية (٤٧٥/١).

وبعده:

فهو حَرَّ بعِشَّةٍ ذات سَعَةٍ

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فلئن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٧٣)، والأغاني (٢/٢٦٥)، وأمالي الفالي (١/١٦٥)، والحماسة البصرية (٢/٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٣)، وطبقات الشعراء (ص ١٠٨). وبلا نسبة في الدرر (١/٢٧٧)، ومعجم البلدان (٢/٣٢٥) - الحومان.

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربه أو لا تضربه زيد.
وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد.

قال أبو حيان: ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر.
وجوّزه هشام بجملة مصدرة بليت، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد،
والذي عسى أن يخرج زيد، قال:

٢٦٥ - وإني لرام نظرة قبل التي لعلّي، وإن شطّ نواها أزوّرها^(١)
وتأوله غيره على إضمار القول، أي أقول: لعلّي، أو الصلة أزوّرها وخبر لعلّ مضمّر،
والجملة اعتراض.

وأما جملة التعجب، فإن قلنا: إنها إنشائية لم توصل بها، أو خبرية فقولان: أحدهما
الجواز. وعليه ابن خروف نحو: جاءني الذي ما أحسنه. والثاني: المنع، لأنّ التعجب إنّما
يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة، فتتافيا. والصحيح جوازه.

وبجملة القسم نحو: جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه. وبجملة الشرط مع جزائه كما
يخبر بها نحو: الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه.

ومنع قوم المسألتين لخلوّ إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد على الموصول.
وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلّا باقترانها
بالأخرى، فاكتمى بضمير واحد، كما يكتفى في الجملة الواحدة.

والصحيح أيضاً جوازه بجملة صدرها كأنّ. وقيل: لا، لأنّها غيرت الخبر عن
مقتضاه.

وبشرط حيث تضمّن الموصول معنى الشرط نحو: الذي إن قام قام أبوه منطلق.
وقيل: لا، لاجتماع الشرطين، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأول لا
نفسه.

وبجملة تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم، لأنّ
حتى لا بُدّ أن يتقدّمها كلام يكون غاية له.

وبنعم فاعله ضمير، ومنعه الفارسي.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١٠٦/٢)، وخزانة الأدب (٤٦٤/٥)، والدرر (٢٧٧/١).
وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٨١٠/٢)، ومغني اللبيب (٣٨٨/٢)، ٣٩١، ٥٨٥.
والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر، قيل: تذكر وتؤنث؛ ونصّ الجوهري على أنها مؤنثة لا غير.

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل . وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده، ويستغني بذلك عن الصلة كقولك: ضربت الذي إيتاك، وأنه يجوز الصلة بمثل، بناءً على رأيهم أنها ظرف. كقوله:

٢٦٦ - حتى إذا كانا هما اللّذين مثل الجديّلين المَحْمَلَجَيْنِ^(١)

والبصريون قالوا: في البيت مقدّر، أي: عادا أو صارا.

(ص): ويجب معها عائد. وقيل: ما لم يُعطف عليها بفاء جملة هو فيها مطابق. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير مخبر به أو بموصوفه عن حاضر، فإن شبه به فالغيبة، وكذا إن تأخر، خلافاً للكسائي. وأوجبها قومٌ مطلقاً. وقوم في غير الشعر. وبعضهم إن لم يتصل. والأصح اختصاصه بالذي وفروعه. وألحق قومٌ ذو، وذات. وقومٌ: من، وما. وقومٌ: أل. وقومٌ: النواسخ. ويعتبران في ضميرين. وخالف الكوفية فيما لم يفصل. والأولى في مَنْ وأخواتها، وكم، وكأين، مراعاة اللفظ، فإن عَضِدَ سابقٌ فالمعنى. ويجب للباس أو فُتِحَ، خلافاً لابن السّراج في: مَنْ هي محسنةٌ أمّك ما لم تحذف (هي). ويعتبر بعد اللفظ المعنى، ويجوز عكسه. وشَرَطَ قومٌ الفصل.

(ش): لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، يربطها به. وأجاز ابن الصائغ^(٢) خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: الذي يطير الدّباب فيغضب زيد^(٣)، لارتباطهما بالفاء، وصيرورتها جملة واحدة.

وحكم الضمير: المطابقة للموصول في الأفراد والتذكير والحضور، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به. والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل، وأنت الذي فعلت، وأنت الذي فعل. قال:

٢٦٧ - أنا الذي سَمَّئني أمّي حَيْدَرَه^(٤)

(١) الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب (٦/٨١)، والدرر (١/٢٧٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/٣٦٥)، وشرح المفصل (٣/١٥٣).

والجديل: الزمام. والمحملج: المحكم القتل.

(٢) ابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) في شرح المفصل (٣/١٥٣): «العائد إلى الموصول هو الضمير المقدّر في: فيغضب، وأما زيد فهو خبر الموصول».

(٤) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٧٧)، وأدب الكاتب (ص ٧١)، وخزنة الأدب (٦/٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧)، والدرر (١/٢٨٠). وبلا نسبة في خزنة الأدب (٢/٢٩٤، ٦/٩٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٧٨).

وقال:

٢٦٨ - أنا الرجلُ الضُّرْبُ الذي تَعْرِفُونَهُ^(١)

وقال:

٢٦٩ - وأنتِ التي حَبَّيْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ^(٢)

وقال:

٢٧٠ - وأنتِ الذي آثَرُهُ فِي عَدُوِّهِ^(٣)

ومن أمثلة المخبر بموصوفه: «أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة» و «أنت موسى الذي اصطفاك الله». وتقول: أنت فلان الذي فعل كذا. وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة، أو لا؟ قال أبو حيان: الصواب الأول. قال: وزاد بعض أصحابنا ذو، وذات الطائية، والألف واللام. وأجازه بعضهم في جميع الموصولات، قال: وهو وهم منه. فإن تأخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع.

وجوز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم، ووافقه أبو ذر الحُشَني. وإن قُصِدَ تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة طرفة بن العبد، وعجزه:

خَشَّاشٌ كَرَأْسِ الْحَيَّةِ الْمَتَوَقَّدِ

وهو في ديوان طرفة (ص ٣٧)، والدرر (١/٢٨١)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٥٨)، ولسان العرب (١/٥٤٩ - ضرب، ٣/١٢٢ - جعد، ٦/٢٩٥ - خشش، ١١/١٧ - أصل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٩)، والأشباه والنظائر (٥/١٨٠)، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤)، (٢٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٣)، والدرر (١/٢٨٢)، ولسان العرب (٤/٨٥ - بهتر، ٩٩ - قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/٣٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مِنَ الْبُؤْسِ وَالتُّغْمَى لَهَنَ نَدْوِبٌ

وهو لعقمة الفحل في ملحق ديوانه (ص ١١٨)، والدرر (١/٢٨٣).

مرحباً^(١) وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً، لأنّ المعنى على تقدير مثل. ولو صُرح بها تعيّن الغيبة.

وأوجب قوم: الغيبة مطلقاً، وأوجبها قوم في السّعة. وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ، وفي الآخر مراعاة المعنى.
قال:

٢٧١ - نحنُ الذين بايعوا مُحمّداً على الجهادِ ما بَقِينَا أبداً^(٢)

وقال:

٢٧٢ - أأنتِ الهَلَالِيّ الذي كنتِ مرّةً سمعنا به، والأرجبيّ المعلق^(٣)

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم: وخرج. والبصريّون أطلقوا.

قال أبو حيان: والسّماع إنما ورد مع الفصل.

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير: مَنْ، وما، وأل، وأي، وذو، وذات، وكم، وكأين، لأنّها في اللفظ مفردة مذكّرة. فإن عُنِيَ بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً. والأحسن مراعاة اللفظ، لأنّه الأكثر في كلام العرب. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال الفرزدق:

٢٧٣ - نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٤)

(١) الذي قتل مرحباً اليهودي هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/٢٨٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٨٣)، ورصف المباني (ص ٢٦)، والمقرب (١/٦٣). ويروى: «المهلب» و«الملقب» مكان «المعلق». ولعلّ الرواية الصواب: «الملقب».

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تعالَ فإنّ عاهدتني لا تخونني

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٢)، والدرر (١/٢٨٤)، وشرح أبيات سيويه (٢/٨٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٣٦)، والكتاب (٢/٤١٦)، ومغني اللبيب (٢/٤٠٤)، والمقاصد النحوية (١/٤٦١). وبلا نسبة في الخصائص (٢/٤٢٢)، وشرح الأشموني (١/٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٢٩)، وشرح المفصل (٢/١٣٢، ٤/١٣)، والصاحبي في فقه =

وقال امرؤ القيس:

٢٧٤ - لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ^(١)

وإن عُضِدَ المعنى السابق، فالأولى مراعاته. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتَنُ مِنْكُمْ لَللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فَسَبِقُ (مِنْكُمْ) مُقَوُّ لقوله تعالى: (وَتَعْمَلْ) بالتاء.

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لَبَسٌ أو قُبْح. فالأول: أعط مَنْ سَأَلْتُكَ، إذ لو قيل: مَنْ سَأَلَكَ لِالْبَس. والثاني: نحو: مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمَّتِكَ، وَمَنْ هِيَ مُحَسَّنَةُ أُمَّتِكَ. إذ لو قيل: مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ، وَمَنْ هُوَ مُحَسَّنُ أُمَّتِكَ لكان في غاية القبح.

وسواء كانت الصفة مِمَّا يَفْرُقُ بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة، أم لا، كحمراء. ووافق ابن السّراج على منع التذكير في الثاني، وأجازه في الأول لشبهه بمُرْضِع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة، بخلاف أحمر، فإن إجراء مثله على المؤنث لم يقع. فإن حذف ضمير هي وقيل: مَنْ مُحَسَّنُ أُمَّتِكَ سهل التذكير. وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى، والأحسن البداءة بالحمل على اللفظ، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ويجوز البداءة بالمعنى كقولك: مَنْ قامت وقعد. وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو: مَنْ يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك. وعُزِّي للكوفيّين.

وإذا اعتُبر اللفظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بقلة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٦، ٧] وقال: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لِرُحْلَا﴾ [الطلاق: ١١].

(ص): ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نوي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يرفع مُلَائِسَ ضمير، ويجب ذكره إن كان خاصاً مطلقاً، خلافاً للكسائي.

= اللغة (ص ١٧٣)، ولسان العرب (٤١٩/١٣ - من)، والمحتسب (٢١٩/١)، والمقتضب (٢٩٥/٢)، ٢٥٣/٣.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتوضّحَ فالمقراة لم يَعْفُ رسمُها

وهو في ديوان امرئ القيس (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، وخزانة الأدب (٦/١١)، والدرر (٢٨٥/١)، وشرح شواهد المغني (٤٦٣/١، ٧٤٣/٢)، وخزانة الأدب (٢٧/٩)، ومغني اللبيب (٣٣١/١)، والمنصف (٢٥/٣).

(ش): يغني عن الضمير العائد اسم ظاهر. حكي: «أبو سعيد الذي رُوِيَتْ عن الخُدري» أي: عنه. وقال:

٢٧٥ - وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(١)

أي رحمتك. قال الفارسي: ومن الناس من لا يجيز هذا.

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف، أو جار ومجرور منويّ معه استقرار أو شبهه، وفاعل هو العائد، ما لم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير، فيكون العائد الضمير الملابس للمرفوع نحو: جاء الذي عندك والذي في الدار، والذي عندك أخوه.

ثم هذا المنوي واجب الإضمار ما لم يكن خاصاً، فإنه يجب ذكره نحو: جاء الذي ضحك عندك، أو نام في الدار، فلا يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان الظرف قريباً من زمن الإخبار أم لا.

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو: نزلنا المنزل الذي أمس، أو الذي البارحة، أو الذي آنفاً، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، أو الذي يوم الجمعة.

(ص): مسألة: يُمنع تأخير موصول. وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها. والفراء: أن. وفصله ومتعلقاتها بأجنبي غالباً، وبغيره في أل، والحرفي غير ما. ومنه قسم واعتراض خلافاً للفارسي، ونداء خلافاً لابن مالك فيما ولي غير مخاطب. ولا يتبع ويُخبر ويستثنى قبل تمامها. وقد يحذف صلة موصول أول اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دلالة.

والمختار وفقاً للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة. وثالثها إن كان أل المجبورة بمن. وحذف ما علم من موصول إلا أل، وحرفي غير أن. وثالثها: إن عطف على مثله. وصلة لغير أل ولحرفي معمولها باقي.

(ش): الموصول والصلة، حرفياً كان أو اسمياً، كجزء اسم، فأشبه شيء بهما الاسم المركب تركيب مَزَج، ومن ثمّ وجب لهما أحكام:

أحدها: تقديم الموصول، وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فيا ربّ ليلى أنت في كل موطن

وهو للمجنون في الدرر (٢٨٦/١)، وشرح شواهد المغني (٥٥٩/٢)، والمقاصد النحوية (٤٩٧/١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٧/١)، وشرح التصريح (١٤٠/١)، ومغني اللبيب (٢١٠/١).

وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها أيضاً. وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها، نحو: جاء زيدٌ العلم كي يتعلم. وأجاز الفراء تقديم معمول صلة أن عليها، نحو: أعجبني العسل أن تشرب.

الثاني: امتناع الفصل بينه وبين الصلة، أو بين متعلقات الصلة بأجنبي، إلا ما شذ من قوله:

٢٧٦ - وَأَبْغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إِلَيْ فِيهِ لِسَانِي مَعَشَرٌ عَنْهُمْ أَذُودُ^(١)
فص بالي، وهو أجنبي، بين الصلة ومعمولها، ومحلّه بعد لساني.
ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو: جاء الذي زيدا ضرب. ومنه جملة القسم كقوله:

٢٧٧ - ذَاكَ الَّذِي وَأَبْيَكُ يَعْرِفُ مَالَكَ^(٢)

وجملة الاعتراض كقوله:

٢٧٨ - مَاذَا، وَلَا عَيْبُ فِي الْمَقْدُورِ، رُمْتُ أَمَا^(٣)

وجملة الحال كقوله:

٢٧٩ - إِنْ الَّذِي، وَهُوَ مُثَرِّ، لَا يَجُودُ حَرٍ بِفَاقَةٍ تَعْتَرِيهِ بَعْدَ إِثْرَاءِ^(٤)
وجملة النداء بعد الخطاب كقوله:

٢٨٠ - وَأَنْتَ الَّذِي، يَا سَعْدُ، أَتَيْتَ بِمَشْهَدٍ^(٥)

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٦/١)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (١٢٨/١).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثَرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٨٠)، والدرر (٢٨٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨١٧/٢). وبلا نسبة

في الخصائص (٣٣٦/١)، ولسان العرب (٤٨٠/١٣ - تره)، ومغني اللبيب (٣٩١/٢)، والمقرب (٦٢/١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يَكْفِيكَ بِالنَّجْحِ أَمْ خُسْرٍ وَتَضْلِيلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٧/١).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٨٨/١).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كَرِيمٍ وَأَثْوَابِ السِّيَادَةِ وَالْحَمْدِ

وهو لحسان بن ثابت في الدرر (٢٨٩/١).

قال ابن مالك: فإن لم يكن مخاطبٌ عدَّ الفصلُ أجنبيًّا، ولم يجز إلا في ضرورة، كقوله:

٢٨١ - نُكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَضْطَجِبَانِ^(١)

أما أل، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيٍّ، ولا بغيره لأنها كجزء من صلتها، وكذا الموصل الحرفي، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميته منتفية بدونها. ويستثنى (ما) فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيدا تضرب، لأنها غير عاملة بخلاف أن، وأن، وكى. وتفرَّع على امتناع الفصل بين الموصل وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتبع بتابع من نعت، أو عطف بيان، أو نسق أو تأكيد، أو بدل، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه، فلا يقال: الذي محسنٌ أكرم زيدا، ولا جاء الذي إلا زيدا أساء. نعم قد تردُّ صلة بعد موصولين أو أكثر، فيكتفى بها إمّا مشتركا فيها، كقوله:

٢٨٢ - صِلِ الَّذِي وَالْتِي مَتَا بِأَصِرَّةٍ^(٢)

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله:

٢٨٣ - وعند الذي واللات عُذْنِكَ إْحْنَةُ^(٣)

مسائل: وبقي في المتن مسائل:

الأولى: في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلة على الموصل اسمياً أو حرفياً مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه البصريون.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكوفيون. وهو اختياري، للتوسّع فيهما.

والثالث: الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. ﴿إِنِّي لَكُمَا لِمَنِ النَّصِيحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] ﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾

(١) تقدم برقم (٢٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وإن نأث عن مدى مرماهما الرحم

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عليك فلا يغررُك كيدُ العوائد

وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٠)، ومغني اللبيب (٢/٦٢٥).

[الأنبياء: ٥٦]. والمنع في غير آل مطلقاً، فيها إذا لم تجز بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير آل قوله:

٢٨٤ - لَا تُظْلِمُوا مِسُوراً فَإِنَّهُ لَكُمْ مِنْ الَّذِينَ وَفُوا فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ^(١)
وقوله:

٢٨٥ - وَأَعْرِضْ مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي^(٢)

وقوله:

٢٨٦ - كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا^(٣)

وفي غير آل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ - فَإِنَّكَ مِمَّا أَخَذَتْ بِالْمَجْرِبِ^(٤)

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩١/١).

والأصل في قوله: «لكم من الذين وفوا»: فإنه من الذين وفوا لكم. وهذا التقديم نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدده:

وَأَهْجُو مِنْ هَجَانِي مِنْ سِرَاهُمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٩٢/١).

والأصل: وأعرض عمن هجاني منهم، فقدم المجرور المتعلق بالصلة عليها. وقال الدماميني: التقدير: عمن هجاني منهم عمن هجاني، والمذكور مؤكد للمحذوف. وقيل: التقدير: عن هاجي منهم، إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول مع صلته.

(٣) وقبله:

رَبِّئُوهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَا

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢٨١/٢)، وخزانة الأدب (٤٢٩/٨، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (٢٩٢/١، ٥٠/٢)، والمحتسب (٣١٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٢/٨)، والدرر (٥٩/٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٣٦/٢)، وشرح المفصل (١٥١/٩)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١٢٩/١).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فَسَلِّحْ تَنْأً عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، والدرر (٢٩٣/١)، (١٢٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٢/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٠٧)، والمقاصد النحوية (١٢٦/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٥/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٧/١)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، ووصف المباني (ص ٢٥٧)، وشرح الأشموني (١٢٣/١).

وقوله:

٢٨٨ - ولا في بيوت الحيِّ بالمتولِّج^(١)

والمانعون مطلقاً قدَّروا في الآيات والآيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش، وابن مالك. واحتجوا بالسمع، قال:

٢٨٩ - فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ^(٢)

وقال:

٢٩٠ - فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمَعْتَدِلٍ وَفَقِيٍّ وَلَا مُتَقَارِبٍ^(٣)

أي ومن يمدحه، وما الذي نلتم. وقال تعالى: ﴿ءَأَمَّا الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي والذي أنزل إليكم، لأن المُنزَّلَ إلينا ليس المُنزَّلَ إليهم، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ ءَلْبَرَقَ﴾ [الروم: ٢٤] أي أن يريكم، وقالوا: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، أي أن تسمع، وبالقياص على المضاف إذا علم.

والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، وأولوا الآيات، وحملوا الآيات على الضرورة.

= وفي البيت شاهد آخر، وهو زيادة الباء الجارة في خبر «إن» على أن «المجرب» اسم فاعل، ومنهم من رواه «المجرب» على أنه اسم مكان من التجربة، وعلى هذه الرواية تكون الباء حرف جرٍّ أصلي، وهي مع مجرورها متعلقة بمحذوف خبر «إن»؛ كأنه قد قال: فلأنك كائن بمكان التجربة.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فَقَى لَيْسَ بِالرَّاضِي بِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٢)، والدرر (١/ ٢٩٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٥٢)، والعقد الفريد (٣/ ١٩).

(٢) البيت من الرافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧٦)، وتذكرة النحاة (ص ٧٠)، والدرر (١/ ٢٩٦)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٥)، والمقتضب (٢/ ١٣٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (ص ٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦، ٢٤٣/ ٤). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١)، ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

والثالث: الجواز إن عُطِفَ على مثله كالأية والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني.

الثالث: في جواز حذف الصلة إذا عُلِمَت قولان: أحدهما الجواز في الاسم غير أل، كقوله:

٢٩١- نحن الألى فاجمع جمو عك، ثم وجههم إئينا^(١)
أي الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم. وقوله:

٢٩٢- وعزّ علينا أن يُصابا وعزّ ما^(٢)

أي: وعزما أصيبا به. وفي الحزفي إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أي لأن كنت، فحذف كان وهي صلة أن، ومعمولها باق. وكذا قولهم: «كل شيء مَهة ما النساءَ وَذُكْرُهُنَّ»^(٣) أي ما عدا النساءَ ووصفها.

(ص): ولا يحذف عائد أل. وثالثها: يجوز بقبح لدليل، وفوقه إن تعدى وصفها لاثني أو ثلاثة. ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره. وخامسها لضرورة. ومحله عند الأخفش نصب، والمازني جر. والفراء يجوزان. وسيبويه يقاس بالظاهر.

(ش): في حذف العائد من صلة أل نحو: الضاربها زيدٌ هند أقوالٌ: أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجمهور. واختلف في محله: أم نصب هو أم مجرور؟ فذهب الأخفش: إلى أنه منصوب، والمازني إلى أنه مجرور، والفراء إلى جواز الأمرين، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والجور نحو: جاء الضارباً زيداً أو زيد جاز في الضمير نحو: الضارباهما غلامك الزيدان. وحيث وجب في الظاهر النصب نحو: جاء الضارب زيداً وجب في الضمير، نحو: الضاربُ زيد غلامك.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٨٩)، والدرر (١/٢٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/٢٥٨)، ولسان العرب (١٥/٤٣٧ - أولى وألاء)، والمقاصد النحوية (١/٤٩٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/٥٤٢)، وشرح الأشموني (١/٧٤)، (٨٢)، وشرح التصريح (١/١٤٢)، ومغني اللبيب (١/٨٦).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أصيب به فزعاً سليم كلاهما

وهو للخنساء في ديوانها (ص ٨٠ - نشر لويس شيخو، بيروت، ١٨٩٥ م)، والدرر (١/٢٩٧).

(٣) المهة: اليسير الحسن. و «النساء» نصب على الاستثناء، أي ما خلا النساء وذكرهن؛ أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرْمه فيمتنع. انظر اللسان (مهة) والقاموس (ما).

والثاني: الجواز مطلقاً كقوله:

٢٩٣ - ما المُسْتَفْرُ الهوى محمودٌ عاقِبَةٌ^(١)

أي المستفزه.

والثالث: إن لم يدلّ عليه دليل لم يجوز. لا نقول: جاءني الضارب زيد، لأنه لا يُدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضّاربه زيد، وهو على قُبْحِهِ في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين، وفي المتعدي إلى اثنين أحسن منه في المتعدي إلى واحد.

قال أبو حيان: وما علّل به قُبْحُهُ من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربت، ولم يقل أحد بقُبْحِهِ.

والرابع: إن كان الوصف الواقع في صلتها مأخوذ من متعد إلى واحد، فالإثبات فصيح، والحذف قليل، نحو: الضارب زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف، لأجل الطول، والحذف من المتعدي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنيين نحو: جاءني الظانه زيد منطلقاً، والمعطية زيد درهماً والمُعَلِّم بكر عمراً منطلقاً، وإن شئت: الظان، والمعطية، والمُعَلِّم.

والخامس: أنه خاصٌّ بالضرورة.

(ص): ويحذف غيره إن كان بعض معمول الصلة مطلقاً، وإلا فإن كان متصلاً منصوباً بفعل، قال أبو حيان: تامٌّ [أو ناقص]^(٢)، أو وصف، أو مجزوراً بوصفٍ ناصب، وضَعْفُهُ ابن عصفور. وقال الكسائي: أو غير وصف، أو حرفٍ جُزَّ بمثله معنىً ومتعلقاً الموصول، أو موصوفٌ به. قال ابن مالك: أو تعين أو كان معه مثله، وأباه أبو حيان. أو مبتدأ ليس بعد نفي أو حصر، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، خلافاً للفراء في الأخيرة. ولا خبره جملة ولا ظرفاً. وشرط البصريّة طول الصلة غالباً إلا في أي.

(ش): عائد الصلة غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقاً

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولو أتيج له صفو بلا كَدَرٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، والدرر (١/٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/٧٩)، وشرح التصريح (١/١٤٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستدركناه مما سيأتي في الشرح.

كحذف المعمول نحو: أين الرجل الذي قلت؟ تريد، قلت: إنه يأتي، أو نحوه. وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متصلاً. فإن كان منفصلاً لم يجر حذفه نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه. وإن كان متصلاً، فله أحوال: أحدها: أن يكون منصوباً، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه.

٢٩٤ - ما الله مُوليك فَضِّلْ فَأَحْمَدْنُهُ بِهِ^(١)

أي: موليكه. أو بغيرهما لم يجر نحو: جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر. وألحق به أبو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو: جاء الذي كُنْتُه زيد. قال ابن قاسم^(٢)، وفيه نظر، وقال ابن عقيل: [يُمْتَنَعُ الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء]^(٣).

الثاني: أن يكون مجروراً فيجوز حذفه في صور:

إحداها: أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. أي قاضيه.

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى. ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي، فكذلك ما في معناه. فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو: جاء الذي أنا ضاربُه أمس، أو غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن لم يجر حذفه. وأجازه الكسائي لقوله:

٢٩٥ - أَعُوذُ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ مِنْ بَابٍ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خَارِجٍ^(٤)
أي يغلق بابه^(٥).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فَمَا لِسَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وشرح الأشموني (٧٩/١)، وشرح التصريح (١/١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧).

(٢) وهو ابن أم قاسم. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستدركناه من شرح ابن عقيل (١/٨٢) - طبع عيسى البابي الحلبي).

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الدرر (١/٢٩٨).

(٥) هذا على مذهب الكسائي. ومنع ذلك الجمهور. وتأول بعضهم هذا البيت على أن التقدير: من يغلق بابه، فحذف «باب» وأقام الضمير مقامه فصار ضميراً مرفوعاً فاستتر في الفعل.

ثانيها: أن يُجَزَّ بحرفٍ جُزَّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلقاً نحو: مررت بالذي، أو بالرجل الذي مررت، أي به. ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي منه. فإن جُزَّ معاً بغير حرف نحو: جاء غلامٌ الذي أنت غلامه، أو لم يُجَزَّ الموصول أصلاً نحو: جاء الذي مررت به، أو جر بحرف لا يماثل ما جُزَّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللت به، أو ماثله لفظاً لا معنى، كمررت بالذي مررت به على زيد، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كمررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف في الصور كلها.

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط نحو: الذي سرت يوم الجمعة أي فيه، والذي رطل بدرهم لحم، أي منه، فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي به. وقال أبو حيان: لم يذكر أحدٌ ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يذهب إليه إلا بسمع ثابت عن العرب.

وجوّز ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُزَّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصلة، وهو معنى قولي: أو كان معه مثله كقوله:

٢٩٦ - وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لِيَنَ فَوَادَهَ فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدُلُ^(١)

وأباه أبو حيان، وقال: إن البيت ضرورة، فقولي: وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك.

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ، لم يجز حذفه نحو: جاءني اللذان قاما أو ضربا، وجاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. وإن كان مبتدأ جاز بشروط:

أحدها: ألا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو، أو الذي إنما في الدار هو.

الثالث: ألا يكون معطوفاً على غيره نحو: جاءني الذي زيد، وهو منطلقان.

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٦٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٩)، والزهرة (١/ ١٨٢). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٨).

وكان في الأصل: «فَوَادَهَا» مكان «فَوَادَه»، وما أثبتناه هو الصواب، فإن الضمير في «فَوَادَه» للعاذل كما صرح البغدادي في خزانة الأدب.

الرابع: ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان. وخالف الفراء في هذا الشرط، فأجاز حذفه. وردّ بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرأ.

الخامس: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاكِبُونَ﴾ [الماعون: ٦]. وقولك: جاءني الذي هو في الدار، لأنه لو حذف لم يُذَرَّ أحذف من الكلام شيء أم لا، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة.

السادس: أن تطول الصلة. شرط ذلك البصريون، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا الحذف من قولك: جاء الذي هو فاضل، لوروده في قراءة: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، أي هو أحسن، وقوله:

٢٩٧ - من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهَ^(١)

أي بما هو سفه، والبصريون جعلوا ذلك نادراً.

ومحل الخلاف في غير أي. أما أي فلا يشترط فيها الطول اتفاقاً، لأنها مفتقرة إلى الصلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسُنَ معها تخفيف اللفظ.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي هو إله.

(ص): وتبنى حينئذ على الضم عند سبويه، وغلظه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابها. فإن حذف مضافها أعربت على الصواب كما لو ذُكر، أو العائد. وقيل: تبنى مع الظرف مطلقاً. وتُصرف مع الناء، وعن أبي عمرو: لا. وقيل: هو فيما إذا سمي.

(ش): لأي الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدها، نحو: جاءني أئبهم هو قائم.

والثاني: أن يحذف مضافها ويذكر عائدها، نحو: اضرب أياً هو قائم. وهي معربة في هذين الحالين بإجماع.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولم يجد عن سبيل المجد والكرم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والدرر (١/٣٠٠)،

وشرح الأشموني (١/٧٨)، وشرح التصريح (١/١٤٤)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٦).

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وقول الشاعر:

٢٩٨ - فسلّم على أيّهم أفضّل^(١)

وهي في هذه الحاة مبنية على الضم^(٢) عند سيبويه والجمهور، لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف. وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة. وقيل: لا؛ لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له. فلما نقص من صلتها التي هي موضحة ومبينة لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل ويعد، لأنه حذف من كل ما يبيته. وذهب الكوفيون، والخليل، ويونس، إلى إعرابها حينئذ، وأولوا الآية على الحكاية، أو التعليق. على أن فيها قراءة بالنصب.

وقال ابن مالك: إعرابها حينئذ قوي، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً، فكذا في الموصولة.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد، نحو: اضرب أيّاً قائم، وهي في هذه الحالة معربة. قال ابن مالك: بلا خلاف. وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيان والرضي، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أثبت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف، إذ ليس فيها إلا التانيث. وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتانيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنوثة شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف (جَمْع) المؤكّد به. وفرق ابن مالك بأن شبه (جَمْع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جَمْع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية. وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأية في الدار، فالأخفش يصرف أية،

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدّره:

إذا ما لقيت بني مالك

وهو لغسان بن وعلة في الدرر (٢٧٢/١)، وشرح التصريح (١٣٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/١). وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (٢٣٦/١). ولغسان في الإنصاف (٧١٥/١)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزائن الأدب (٦١/٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٥٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المياني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧)، ولسان العرب (٥٩/١٤ - أيا)، ومغني اللبيب (٧٨/١).

(٢) ويروى: «أيهم» بالإعراب.

وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم، لأنه وقع في الوسط.

(ص): ويجوز إتباع محذوف نسفاً وبدلاً وتوكيداً، خلافاً لابن السراج وكثير، وحالاً ولو مقدّمة، خلافاً لهشام.

(ش): إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنسق عليه نحو: جاءني الذي ضربت نفسه، وجاءني الذي ضربت وعمراً، خلاف. فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع. واختلف عن الفراء في ذلك.

واتفقوا على مجيء الحال منه، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، نحو: هذه التي عانقت مجرّدة، أي عانقتها مجرّدة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجرّدة عانقت، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

خاتمة

(ص): (خاتمة): مَنْ لِلْعَالِمِ وَشِبْهِهِ، وَلِغَيْرِهِ شَمُولاً أَوْ تَفْصِيلاً، وَقِيلَ: مُطْلَقاً. وَمَا لِغَيْرِهِ غَالِباً، وَمِثْلُهُ أَمْرُهُ وَصِفَاتُ عَالَمِهِ. وَقِيلَ: وَلَهُ مُطْلَقاً، وَقِيلَ: بِقَرِينَةٍ.
(ش): الْأَصْلُ فِي (مَنْ) وَقَوْعُهَا عَلَى الْعَاقِلِ، وَلَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَنْزِلَ مَنْزِلَتُهُ نَحْوُ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ﴾ [الْأَحْقَافُ: ٥]. عَبَّرَ عَنِ الْأَصْنَامِ بِـ «مَنْ» لِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ عَبْدُهَا، وَقَوْلُهُ:

٢٩٩- أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ^(١)

نَزَّلَ الْقَطَا مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ لَخَطَابِهِ وَنِدَائِهِ.

الثَّانِي والثَّالِثُ: أَنْ يَقْتَرْنَ مَعَهُ فِي شَمُولٍ أَوْ تَفْصِيلٍ، فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ لَكُمْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النُّور: ٤١]. وَالثَّانِي: نَحْوُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى آَرِجٍ﴾ [النُّور: ٤٥]، لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَاقِلِ فِيمَا فَصَّلَ بَيْنَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النُّور: ٤٥].
وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْهُمْ قُطْرُبَ وَقَوْعَ مَنْ عَلَى غَيْرِ مَنْ يَعْقِلُ دُونَ اشْتِرَاطٍ، أَخَذُوا مِنْ ظَاهِرِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

وهو لمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٠٦). وللعباس بن الأحنف في ديوانه (ص ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٤١). وللعباس أو للمجنون في الدرر (٣٠٠/١)، وشرح التصريح (١٣٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٣١/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٤٧/١)، وشرح الأشموني (٦٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً نحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشمس: ٥] الآيات. ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]. وسمع: سبحانه ما سَخَرَكُنْ لَنَا. ولورود هذا وأمثاله زعم قومٌ منهم ابن درستويه، وأبو عبيدة ومكي^(١)، وابن خروف، وقوعها على آحادٍ من يعقل مطلقاً. وقال السهيلي: لا يقع على أولي العلم إلا بقرينة. ويقع على صفاتٍ من يعقل، نحو: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] أي الطَّيِّب، وعلى المبهم أمره، كأن ترى شَبَحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول: أخبرني ما هُنَاكَ.

(ص): ويقعان شرطاً واستفهاماً، وأنكر الفراء نحو: من قائم، ونكرتين موصوفتين خلافاً لقوم. وشرط الكسائي لـ «مَنْ» وقوعها محلّ جائر تنكير. وبعضهم واجبه. قال الفارسي: وتقع نكرة تامة. وتوصف بـ «ما» في قول، لتعظيم، أو تحقير، أو تنويع. وخَلَّتْ نكرة من صفوة في ما أفعله، ونِعِمَّا، وإني مما أن أفعل. وقيل: معرفة فيهما. وتزاد. قيل: وَمَنْ.

(ش): تقع (من) و (ما) شرطيتين نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَكْتُمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. واستفهاميتين نحو: ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [القصص: ٧١]. ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ونكرتين موصوفتين نحو: مررت بمنّ مُعْجِبٍ لك. وبما مُعْجِبٍ لك. قال:

٣٠٠ - أَلَا رَبُّ مَنْ تَفْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ
ومؤتمن بالغيب غير أمين^(٢)
وقال:

٣٠١ - رَيْمًا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ
رِ لَه فَزَجَّةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)

(١) لعله مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي أبو محمد. مقرئ، مجوّد للقرآن، مفسّر، عالم بعلوم العربية. ولد سنة ٣٥٥ هـ، وقيل سنة ٣٥٤ هـ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١٥٧/٢ - ١٥٩)، ومعجم الأدباء (١٦٧/١٩ - ١٧١)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وشذرات الذهب (٢٦٠/٣، ٢٦١)، وهديّة العارفين (٤٧٠/٢، ٤٧١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن همام في حماسة البحري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ٤٥٢)، والدرر (٣٠١/١، ١٣٢/٤، ٢١٣)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (٣٢٣/٦ - غشش).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (١٠٨/٦، ١١٣، ٩/١٠)، والدرر (٧٧/١)، وشرح أبيات سيبريه (٣/٢)، والكتاب (١٠٩/٢)، ولسان العرب (٣٤٠/٢ - فرج). وله أو لحنيفة بن عمير أو لنهار =

وأُنكر قوْمٌ وقوعهما موصوفتين، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما. وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو: الجَمّ الغفير، ويا أئِها الرجل، و (مَنْ) و (ما) مِنْ هذا القبيل.
وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلّا في موضع يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبّ كقوله:

٣٠٢- رُبَّ مَنْ أَنْصَجْتُ غِيظاً قَلْبُهُ^(١)

وردّ بقوله:

٣٠٣- فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا^(٢)

= ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٤). وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/١١٥). ولعبيد في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ - فرج)، والأشباه والنظائر (٣/١٨٦)، وأمالى المرتضى (١/٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/٣٥٢، ٨/٣٠)، ومغني اللبيب (٢/٢٩٧)، والمقتضب (١/٤٢).
(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قَد تَمَتَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْغ

وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني (١٣/٩٨)، وخزانة الأدب (٦/١٢٣ - ١٢٥)، والدرر (١/٣٠٢)، وشرح اختيارات المفصل (ص ٩٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤٠)، والشعر والشعراء (١/٤٢٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٠)، وشرح المفصل (٤/١١)، ومغني اللبيب (١/٣٢٨).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِتَانَا

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨) (وقيه أن البيت لكعب بن مالك ونُسب إلى حسان ولم يوجد في شعره، وكذلك نُسب لعبدالله بن رواحة الأنصاري ولبشير بن عبد الرحمن). والدرر (٣/٧)، وشرح أبيات سيويه (١/٥٣٥). ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (١٣/٤١٩ - ممن). ولحسان بن ثابت في الأزهية (ص ١٠١) وليس في ديوانه. ولكعب أو لحسان أو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/٣٠٢) وليس في ديوان عبدالله بن رواحة. ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني (١/٣٣٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٦). وللأنصاري في الكتاب (٢/١٠٥)، ولسان العرب (١٥/٢٢٦ - كفى). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٢)، وورصف الميباني (ص ١٤٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/١٣٥)، وشرح المفصل (٤/١٢)،

وقيل: يكفي الشرط.

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمَّن شرط ولا استفهام كقوله:

٣٠٤ - وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١)

ولم يوافق أحد على ذلك.

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التعجب، نحو: ما أحسن زيدا، على مذهب سيبويه.

الثاني: في باب نِعَم، نحو: غسلته غسلاً نِعَمًا، ودققته دَقًّا نِعَمًا. على خلاف، فقد قيل: إنها هنا معرفة، أي نعم الغسل ونعم الدق، قاله ابن خروف.

الثالث: في قولهم: إني مما أن أفعل، أي إني من أمرٍ فِعْلِي. وقيل: إنها هنا معرفة أيضاً.

وذهب قوم منهم ابن السيّد^(٢)، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم:

= شرح المفصل (١٢/٤)، ومجالس ثعلب (١/٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩)، والمقرب (١/٢٠٣).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فَنِعَمَ مَرْكَأً مِنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (١/٣٠٣، ٥/٢١٥)، وشرح الأشموني (١/٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٤١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٧٩٠)، ولسان العرب (١/٩١ - زكاً)، ومغني اللبيب (١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٨٧).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البطليوسي. أديب، نحوي، لغوي. ولد في مدينة بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ، وسكن بلنسية وتوفي بها سنة ٥٢١ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المثلث في اللغة، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح موطأ الإمام مالك، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/٣٣٢)، والصلة لابن بشكوال (ص ٢٨٧)، وإنباه الرواة (٢/١٤١ - ١٤٣)، وشذرات الذهب (٤/٦٤، ٦٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٨)، ومروءة الجنان (٣/٣٢٨)، وهدية العارفين (١/٤٥٤).

«لأمر ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ». و:

٣٠٥ - لأمر ما يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ^(١)

أي لأمر عظيم. ومنه: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، أو التحقير نحو: أعطيت عطيةً ما. أو التنويع نحو: ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب، وفعلت فعلاً ما، أي نوعاً من الفعل. والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة.

وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه.

وتقع (ما) زائدة نحو: ﴿فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، «مِمَّا خطاياهم»^(٢) «أما أنت منطلقاً».

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله:

٣٠٦ - آل الزبير سَنَامُ المجد قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ، والأثرون مَنْ عَدَدَا^(٣)
أي: والأثرون عدداً.

والصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزداد، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَدَاً.

(ص): وتقع (أي) شرطاً، واستفهاماً، وصيغة نكرة، حذفتها نادر. وقيل: شائع. قال ابن مالك: وحالاً. والأخفش: ونكرة موصوفة.

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عزمتُ على إقامة ذي صباح

وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٨١/٣)، وخزانة الأدب (٨٧/٣)، والدرر (٣١٢/١)، ٨٥/٣، وشرح المفصل (١٢/٣). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٥٠٣/٢ - صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيويه (٣٨٨/١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٥٨/٣)، والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠)، والخزانة (١١٩/٦)، والخصائص (٣٢/٣)، والكتاب (٢٢٧/١)، والمقتضب (٣٤٥/٤)، والمقرب (١٥٠/١).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح. وهذه قراءة أبي عمرو؛ أما قراءة الجمهور فهي: ﴿مِمَّا خطيئاتهم﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٠٣)، وخزانة الأدب (١٢٨/٦)، والدرر (٣٠٤/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٢).

(ش): تقع أي شرطاً كقوله:

٣٠٧- أي حينئذ لم يزل ما شئت من الخير، فائخذني خيلاً^(١)
واستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. وصفة نكرة كقوله:
٣٠٨- دعوت امرأة أي امرئ فأجابني^(٢)

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارس أي فارس، فقد أثبت عليه بالفروسية خاصة، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن ينشأ بها. فإذا قلت: سررت برجل أي رجل، فقد أثبت عليه ثناء كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل. وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة. والغالب ذكر هذه النكرة. وقد تحذف كقوله:

٣٠٩- إذا حارب الحجاج أي منافق^(٣)

أي منافقاً، أي منافق. وهذا في غاية الندور، لأن المقصود بالوصف بـ «أي» التعظيم، والحذف منافق لذلك.

وذكر ابن مالك أن أيّاً تقع حالاً كقوله:

٣١٠- فلله عينا حبتير أيما فتى^(٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكنت وإياه ملاذاً ومروئلاً

وهو بلا نسبة في الدرر (٣٠٥/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علاه بسيف كلما هزّ يقطع

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٧/١)، والدرر (٣٠٧/١).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدده:

فأومأت إيماء خفياً لحبتير

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦١٧)، وخزانة الأدب (٣٧٠/٩)،
(٣٧١)، والدرر (٣٠٧/١)، وشرح أبيات سيويه (٤٤٢/١)، والكتاب (١٨٠/٢)، ولسان العرب
(٢٤٦/١) - ثوب، ١٦٢/٤ - حبتير، ٥٩/١٤ - أيما، والمقاصد النحوية (٤٢٣/٣). وبلا نسبة في شرح
الأشموني (٧٨/١، ٣١٨/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩١).

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع «أيما» على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو.

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما)، نحو: مررت بأي كريم. والجمهور منعوا ذلك، لأنه لم يُسمَعْ.

في العمدة

- المبتدأ والخبر
- نواسخ الابتداء
«كان» وأخواتها
أفعال المقاربة
«إنَّ» وأخواتها
«ظنَّ» وأخواتها
- الفاعل
- نائب الفاعل

الكتاب الأول في العمدة

(ص): الكتاب الأول: في العُمْدَة. وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ.
(ش): العمدة: عبارة عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلّا بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب.
وألحق منها بالفضلات في النصب خبر كان، وكاد، واسم إنّ، ولا، وجزءاً ظنّ، فإنها عمْد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، ونُصِبَتْ.

المبتدأ والخبر

(ص): المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار - وفقاً للرّضي^(١) - كُلُّ أَصْلٍ.

(ش): اختلف في أصل المرفوعات، فقليل: المبتدأ، والفاعل فرغ عنه، وعُزِيَ إلى سبويه. وَوَجَّهَهُ أَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِهِ فِي الْكَلَامِ. وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإن تأخر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عاملٌ معمولٌ. والفاعل معمولٌ لا غيرٌ.

وقيل: الفاعل أصلٌ، والمبتدأ فرغ عنه. وعُزِيَ لِلْخَلِيلِ. ووجهه: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، فإنه إنما رُفِعَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وقيل: كلاهما أصلان. وليس أحدهما بمَحْمُولٍ عَلَى الْآخَرِ وَلَا فَرْعٌ عَنْهُ. واختاره

(١) هو رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الرّضويّ. ونقله عن الأخفش وابن السّراج. قال: وكذلك التمييز، والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة. انتهى.

قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجدي فائدة.

(ص): قالوا: وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوه، مُخْبِرًا عنه، أو وصفًا سابقًا رافعًا لمنفصل ولو ضميرًا - خلافاً للكوفية - كافٍ. وشرطه: تقدّم نفي ولو بـ «غير» أو استفهام. وثالثها: يجوز دونه بفتح.

ومنه أبو حيّان في غير «ما» و «الهمزة». وهو قائم مقام الفعل، ومن ثمّ لا خبر له خلافاً لزاعم أنّه محذوف أو تاليه.

ولا يُصَغَّر ولا يوصف، ولا يُعرَّف، ولا يُنْتَى، ولا يجمع إلّا على لغة: «أكلوني البراغيث» خلافاً لابن حَوْط الله^(١). فإن طابقتها فخير مقدّم. أو مفرداً. أو مكسراً. أو ما استوى مفرده وغيره جاز.

ودخل بقولنا: «غير زائد» نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ [فاطر: ٣]. قالوا: و«يَحْسِبُكَ دِرْهَمًا». والمختار - وفقاً لشيخنا الكافيّجي^(٢) - أنه خبر.

«وبنحوه»: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ أَفَادَنَا.

(ش): حدّ النحاة المبتدأ بآته: الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ.

فقولنا: المجرّد من عامل لفظيّ أخرج: الفاعل ونائيّه، ومدخول النواسخ، والخبر. وقيد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو: الابتداء.

وقولنا: غير المزيد، يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزُّ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و «يَحْسِبُكَ دِرْهَمًا»، فخالقٌ، وحسبك مبتدآن، لأن العامل الداخل عليهما كلا عامل لزيادته.

وقولنا: «ونحوه»، يدخل نحو: رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ أَفَادَنَا، فرجل مبتدأ، ولا أثر لرُبِّ، لأنها في حكم الزائد، إذ لا تتعلّق بشيء.

(١) هو عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندلسي الأندلي. محدث، حافظ، مقرئ، منشيء، خطيب، شاعر، نحوي. ولد بأندة سنة ٥٤٩ هـ. وتصدر للقراءات والعربية، وأدب أولاد المنصور بمراكش، وولي قضاء إشبيلية وقرطبة، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. من آثاره: كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي لم يتمه. انظر ترجمته في بغية الرعاة (ص ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٨٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٥٠).

(٢) تقدم التعريف بالكافيّجي. انظر الفهارس العامة.

وهذا الحدّ غير مرّضيّ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر - كما سيأتي - اختياري له . وهو لفظي .

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجزّد من ناصب وجازم، فلذا تورّكت^(١) بقولي: «قالوا». وما قالوه في «بحسبك درهم» غير مرّضيّ أيضاً، فإن شيخنا الكافيجي، اختار أنّ: «بحسبك درهم» خبر مقدم، وأن المبتدأ «درهم» نظراً للمعنى، لأنه مَحَطُّ الفائدة، إذ القصد الإخبار عن «درهم» بأنه كافيه . وما قاله شيخنا هو الصواب .

ثم المبتدأ قسمان: قسم له خبر . وقسم له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مُشَبَّهة، أو منسوباً .

وشرطه أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما، لعدم سبّقه .

وشرط مرفوعه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو: أقائم أنتما .

ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلا «أقائم أنتما» بالمطابقة بجعل الضمير مبتدأ مؤخراً. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل السّادّ مسدّد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. ورُدّد بالسماع

قال:

٣١١ - خَلِيلِي مَا وَاوٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ^(٢)

وشرطه أيضاً: أن يكون كافياً. أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو: «أقائم أبواه زيد»، فإن الفاعل فيه غير مغن، إذ لا يحسن السكوت عليه، فزيد فيه مبتدأ، وقائم خبر مقدّم .

وشرطه أيضاً: تقدّم نفي أو استفهام بأيّ أدواتهما، كـ «ما»، و «لا»، و «إن»، و «غير»، نحو: «غير قائم الزيدان» .

ومنه قوله:

٣١٢ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِهِمُ وَالْحَزَنُ^(٣)

(١) تورّكت: تأخّرت .

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/١٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٨١)، والدرر (٥/٢)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح التصريح (١/١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٢١)، ومغني اللبيب (٢/٥٥٦)، والمقاصد النحوية (١/٥١٦) .

(٣) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر (٢/٦)، وأما لي ابن الحاجب (ص ٦٣٧)، وخزانة الأدب (١/٣٤٥)، ومغني اللبيب (١/١٥١، ٢/٦٧٦) . وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٩٤) =

وكالهمزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع «ما»، والهمزة. وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما، إذ لم يُسمع سواهما. ولم يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله غير معتمد. وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بَقُبَح. وجعل منه قوله:

٣١٣ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا^(١)

وأجيب بأن «خير» خبرٌ مقدّم، ولم يطابق، لأن باب «فعيل» لا يلزم فيه المطابقة. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدة شَبَهه به، ولأجل ذلك مُنِعَ ما يُمنَعُ منه الفعل، فلا يُخبر عنه ولا يُصَغَّر، فلا يقال: أَضَوِّرِبُ الزَّيْدَانَ. ولا يوصَف. فلا يقال: أَضَارِبُ عَاقِلَ الزَّيْدَانَ. ولا يَعْرِفُ بَال، فلا يقال: القَائِمُ أَخَوَاكَ. ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، فلا يقال: أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ، وأقَائِمُونَ إِخْوَتَكَ، على أن «أخوأك»، و«إخوتك» فاعل إلا على لغة: «أكلوني البراغيث»، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك.

وزعم بعضهم: أن خبر هذا الوصف محذوف. ورُدَّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر: أنه الذي يليه. وزعم ابن حَوَظ الله: أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلَّ بحديث: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(٢). وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لو ثُنِّي وُجِّعَ جُعِلَ خبراً مقدّماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر.

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الأفراد نحو: أَقَائِمُ زَيْدٍ. وفي جمع التكسير نحو: أَقِيَامُ الرِّجَالِ. وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو: أَجُنُبُ^(٣) الزَّيْدَانَ.

= ٢٨٩/٥، ١١٣/٦، ٢٥/٧، وتذكرة النحاة (ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، وخزانة الأدب (٩/٥٤٧)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١)، والمقاصد النحوية (١/٥١٣).
(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مقالة لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

وهو لرجل من الطائيين في تَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ (ص ١٨٢)، وشرح التصريح (١/٥٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩١)، والدرر (٢/٧)، وشرح الأشموني (١/٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٢).

(٢) جزء من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في بدء الرحي باب ٣ (حديث ٣) ورواه أيضاً بالأرقام (٣٣٩٢ و ٤٩٥٣ و ٤٩٥٥ و ٤٩٥٦ و ٤٩٥٧ و ٦٩٨٢). ورواه مسلم في الإيمان (حديث ٢٥٢).

(٣) جنب: يستوي فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. وربما قيل في جمعه: أَجْنَابُ وَجُنُبُونَ.

(ص): ورافع المبتدأ، قال الجمهور: الابتداء، وهو جَعْلُهُ أَوَّلًا لِيُخْبَرَ عنه. وقيل: تجرُّدُهُ، والخبر المبتدأ. وقيل: الابتداء. وقيل: هما. والمختار - وفقاً للكوفية وابن جني وأبسي حيان - ترافعا. وقيل: إن لم يكن في الخبر ذكر، وإلا فبه.

(ش): في رافع المبتدأ والخبر أقوال:

فالجمهور وسيبويه على أنَّ رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء، لأنه يُنَيِّ عليه، ورافع لخبر المبتدأ، لأنه مَبْنِي عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وَضَعَّفَ بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدَّى إلى إعمال واحدٍ رفيعين، ولا نظير له.

وأجيب بأن ذلك إنما يُحَذَّرُ إذا اتحدت الجهة، وهي هنا مختلفة. وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان.

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثِّرُ فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل، وعمل المبتدأ ليس به، بل بطريق الأصالة.

وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنه طالب لهما، فعمل فيهما. وعليه الأخفش وابن السراج، والرَّمَّاني^(١).

وَرَدَّ بأن أقوى العوامل، وهو الفعل، لا يعمل رفيعين، فالمعنوي أولى.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً. وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟ قولان. ونظير الثاني تَقْوِي الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ، وبإلَّا في المستثنى، وتقوي المضاف بمعنى: اللام أو من.

وذهب الكوفيون: إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رَفَعَ الخبر، والخبر رَفَعَ المبتدأ، لأنَّ كُلاَّ منها طالب الآخر، ومحتاج له، وبه صار عُمْدَةً.

وَضَعَّفَ بأنه يلزم عليه أن تكون رُبَّةُ كُلِّ منهما التقديم، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدَّم

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرَّمَّاني، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرَّمَّاني. أديب، نحوي، لغوي، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، فلقي، منطقي. أصله من سُرَّ من رأى، وولد ببغداد سنة ٢٩٦ هـ. وأخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج؛ وتوفي ببغداد في ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الجامع الكبير في التفسير، المبتدأ في النحو، معاني الحروف، الاشتقاق، وشرح الصفات. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٧٣/١٤ - ٧٨)، وتذكرة الحفاظ (١٨٢/٣ - ١٨٣)، ونزهة الألبا (ص ٣٨٩ - ٣٩٢)، وميزان الاعتدال (٢/٢٣٥)، والنجوم الزاهرة (٤/١٦٨)، وإنباه الرواة (٢/٢٩٤ - ٢٩٦)، وشدرات الذهب (٣/١٠٩)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٤)، ومراة الجنان (٢/٤٢٠، ٤٢١)، وهدية العارفين (١/٦٨٣) وغيرها.

على معموله. وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب نحو: ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ١١٠]. ولو سلم قلنا: كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من وجه آخر، فلا دور لاختلاف الجهة.

أما تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأما تقدّم الخبر فلأنه محط الفائدة، وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه. والغرض وإن كان متأخراً في الوجود، فهو متقدّم في القصد. وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان. وهو المختار عندي.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو: زيد ضربته، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثم ذكر نحو: القائم زيد ترافعا.

وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصح أنه جعل الاسم أولاً ليخبر عنه. وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية، أي كونه معرّى عنها.

(ص): والخبر مفرد جامد، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً، ولا يحمل غير واحد. وقيل: اثنين إن قدر خلف موصوف. وثلاثة إن كان بأل. وفي نحو: خلّو حاميض. قيل: يقدر فيهما. وقيل: الأول. وقيل: الثاني. وقيل: في المعنى، لا في واحد.

ويستتر إن جرى على ما هو له. وقيل: يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلا برز. وقال الكوفية وابن مالك: ما لم يؤمن لبس. وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر، والفعل كهو. وقال أبو حيان: إذا خيف لبس كرّر الظاهر.

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبهها، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامد، ومشتق. والمشتق: ما دلّ على متّصف مّصوغاً من مصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحسن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسد، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. ونسبته صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والزّمانى. قال ابن مالك وغيره: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم» بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زيد

ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفًا من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر: للموصوف الذي صار خَلَفًا منه.

فإن كان صلة لأل نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفًا منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسه نفسه نفسه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلُوٌّ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسيّ: ليس فيه إلّا ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصفة له، والتقدير: «هذا حُلُوٌّ فيه حُموضة».

وقال أبو حيان: الذي اختاره: أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلّ واحد منهما خبراً على حياله، لأن المقصود جمع الطعمين. والمعنى: أن فيه حلاوة وحُموضة.

وقال صاحب (البدیع)^(١): الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت: هذا مُرٌّ، لأنه لا يجوز حُلُوّ الخبرين من الضمير لثلاث تنقض قاعدة المشتقّ، ولا انفرد أحدهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: «كُلُّهُ حُلُوٌّ كُلُّهُ حامضٌ»، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو: «هذا البستان حُلُوٌّ حامضٌ رُمَانُهُ». فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّن أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني. وإن قلنا: يتحمّل، كان من باب التنازع. ولتعارض أدلّة الأقوال سكّ عن الترجيح.

قال ابن جنّي: راجعت أبا عليّ^(٢) نيفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّن لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير، قال ابن مالك: بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو: زيد هند ضاربتة أي هي.

(١) «البدیع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الربيعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) أبو علي الفارسي، تقدّم التعريف به.

في المصدرة بآن. وقوم في التنفيس، ومعمول الفعل. وتعلب في القسمة. وابن الأنباري^(١) في الطلبية. وتاليها يقدر القول. وقال شيخنا الكافيجي: إن اعتبر ثبوته فالثالث، أو مجرد الارتباط فالأول. لا ندائية. وذات «لكن»، وبل، وحتى، بإجماع.

(ش): الجملة ما تضمن جزأين، لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما، أو لفظ أحدهما. فالأول: الاسمية نحو: زيد أبوه منطلق. والثاني: الفعلية نحو: زيد قام أبوه. أما نحو: إن زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين. ويندرج في الاسمية: المصدرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائماً. وزيد إنه قائم. ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بآن المكسورة، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ.

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيد من يكرمه أكرمه.

ويندرج في الفعلية المصدرة بحرف شرط، أو باسم شرط معمول لفعله نحو: زيد إن يقيم أقيم معه، وزيد أيهم يضرب اضربه، والمصدرة بمعمول فعلها نحو: زيد عمرأ ضرب أو يضرب، أو بحرف تنفيس. وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين.

والقسمة منعها ثعلب. ورّد بالسمع قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٩].

والطلبية. ومنعها ابن الأنباري، لأنها لا تتحمل الصدق والكذب. والخبر حقه ذلك. ورّد بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً، ولا يحتمل ذلك، وبالسمع قال:

٣١٥ - قَلْبُ مَنْ عِيْلَ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ^(٢)

وقال ابن السراج: إذا وقعت خبراً، فالقول قبلها مقدّر، فنحو: زيد اضربه على تقدير: أقول لك: اضربه. وذلك المقدّر هو الخبر، والمذكور معموله.

قال شيخنا العلامة الكافيجي رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرة: بـ «لكن»، أو بل، أو حتى. بالإجماع في كل ذلك.

(ص): ويجب فيها إن لم تكن^(٣) معنى ضمير عائد إليه مطابق. ولا تحذف مطلقاً عند

(١) هناك نحوّان عُرفا بهذا الاسم؛ الأول هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. والثاني هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨ هـ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طييء في الدرر (١١/٢). وبلا نسبة في حاشية يس (١/١٦٠).

(٣) أي إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ، كما سيبيته في الشرح.

الجمهور إلا في نحو: السَّمْنُ مَتَوَانٌ بَدْرُهُمْ، أو شَذُوذٌ. وقيل: يجوز حذف مبتدأ. وثالثها: ومنصوب بفعل تام متصرف بقلّة. ورابعها: بكثرة. وخامسها: إن كان المبتدأ استفهاماً، أو كلاً، أو كلاً. وسادسها: إن كان صدرأ أو لا يتعرف. وسابعها: إن اقتضى عموماً. وثامنها: إن نصب بجامد. وتاسعها: وصفة. وعاشرها: ومجرور أصله النصب. والمختار إن دلّ دليل ولم يؤد إلى رُجْحَانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلا فلا.

(ش): الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: «أفضل ما قلتُ أنا والنَّبِيُّونَ من قبلي لا إله إلا الله»^(١). وإلا فلا بُدَّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به.

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو: زيد قام غلامه. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال: أحدها: وعليه الجمهور: أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ، أو فاعلاً. أو منصوباً بفعل متصرف، أو جامد أو ناقص، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلا في صورة واحدة، وهي أن يُجَرَّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو: «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بَدْرُهُمْ» أي: متوان منه. بخلاف ما إذا أدى نحو: الرغيف أكلت. تريد: منه. أو جُرَّ بإضافة، سواء كان أصله النصب نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو: زيد قام غلامه.

وقيل: يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ. وعليه صاحب (البيسط). قال: لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله:

٣١٦ - وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ^(٢)

أي هو عار. ورُدَّ بأنه لا يدرى أحذف شيء أم لا؟ لصاحبة المذكور للاستقلال بالخبريّة.

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم ٣٢) عن طلحة بن عبيد الله ابن كريب، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنَّبِيُّونَ من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له». ورواه أيضاً في الحج (باب جامع الحج، حديث ٢٤٦). ورواه الترمذي في كتاب الدعوات (باب ١٢٢) مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) تمام البيت، وهو من الكامل:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ

وهو لثابت قطنة في ديوانه (ص ٤٩)، والحماسة الشجرية (١/٣٣٠)، وخزانة الأدب (٩/٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧)، والدرر (٢/١٢)، وشرح شواهد المغني (١/٨٩، ٣٩٣)، والشعر والشعراء (٢/٦٣٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والجنى الداني (ص ٤٣٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥، ٣٦٥)، وخزانة الأدب (٩/٧٩)، وشرح التصريح (٢/١١٢)، ولسان العرب (١/٢٧، ١٣٤، ٢/٥٠٣)، والمقتضب (٣/٦٦)، والمغرب (١/٢٢٠).

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف بقلّة. وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥] أي وعده. وقيل: يجوز ذلك بكثرة. وعليه هشام من الكوفيين نحو: زيد ضربت. وقيل: يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام. أو كِلَا وكِلْتَا، أو كُلًّا. وعليه الفراء كآلية المذكورة. وكقوله:

٣١٧ - عليّ ذنباً كُلُّهُ لم أَضْنَع^(١)

وقوله:

٣١٨ - كِلَاهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضًا^(٢)

وقولك: أيهم ضربت. وَوَجْهُهُ: قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدّم المعمول، وكون «كُلِّ»، و«كِلا» في معنى «ما» فنحو: كلّ الرجال، أو كِلَا الرجلين ضربت في معنى: ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلّا مَنْ ضربت. و«ما» لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده.

وقيل: يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: «كَمْ» و«أَيَّ»، وفي كل اسم لا يتعرف نحو: «مَنْ»، و«ما».

وحكي هذا عن الفراء أيضاً. ووجهه: بأنّه إذا لزمه الصدر كثر فيه الرفع، وقُلّ كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر.

وقيل: يجوز الحذف في «كُلِّ»، وما أشبهها في اقتضاء العموم. حكي عن الفراء أيضاً

(١) الرجز لأبي النجم العجلي؛ وقبله:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي

وهو في تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، وخزانة الأدب (٣٥٩/١، ٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣)، والدرر (١٣/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٤/١، ٤٤١)، وشرح شواهد المغني (٥٤٤/٢)، وشرح المفصل (٣٠/٢، ٩٠/٦)، والكتاب لسيويه (٨٥/١، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، والمحتسب (٢١١/١)، ومعاهد التنصيص (١٤٧/١)، ومغني اللبيب (٢٠١/١)، والمقاصد النحوية (٢٢٤/٤)، والأغاني (١٧٦/١٠)، والخصائص (٦١/٢)، والمقتضب (٢٥٢/٤).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في لسان العرب (٢١٩/٧ - مادة قرض)، ولحميد الأرقط في لسان العرب (١٦٥/٧ - مادة روض) وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضا كلاههما أُجيدُ مستريضا

وبلا نسبة في الدرر (١٥/٢)، وروايته فيه:

أرجزاً تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا

كلاههما أُجيدُ مستريضا

ومجالس ثعلب (٧٢/١).

نحو: «رجل يدعو إلى خير أجيب، وأمر بخير أطيع».

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو: أبوك ما أحسن، أي أحسنه. وعليه الكسائي.

وقيل: يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو: الدرهم أنا معطيك.

وقيل: يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو: زيد أنا ضارب، أي ضاربه، بخلاف غيره.

والمختار من هذا كله الجواز بشرطين: أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف. الثاني: ألا يؤدي إلى رُجْحَانٍ عمل آخر بأن يؤدي إلى تهئية العامل للعمل، وقطعه عنه كما تقدّم في: «الرغيف أكلت منه»، و «كأيهم ضربت»، فإنه يؤدي إلى تسليط: «أكلت» و «ضربت» على نصب الاسم المقدم، فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف.

وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع، والمنصوب، والمجرور.

وقال بعضهم: لا يجوز الحذف إلا بخمسة شروط: ألا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه، ولا مؤدياً إلى كُتْس نحو: زيد ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيد قام غلامه، لأنّ حذفه يُخِلُّ بالتعريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التهئية والقطع، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما.

(ص): ويغني عنه إشارة. وخصّه ابن الحاجّ بالبعيد، والمبتدأ موصول، أو موصوف، وتكراره بلفظه. وضعفه سيبويه. وثالثها يختص بالضرورة. ورابعها بالتهويل. وعموم المبتدأ. وتوقف ابن هشام.

وعطف جُمْلَةٍ فيها ضميرُه بالفاء. قال ابن هشام: والواو. والمختار - وفقاً للزجاج - جواز نحو: زيد يقوم عمرو إن قام، وإن لم يعطف، لا تكراره بمعناه. ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما.

(ش): الأصل في الربط الضمير، ولهذا يُرْبِطُ به مذكوراً، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء.

أحدهما: الإشارة نحو: ﴿وَلْيَأْسُ النَّفْثَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]. ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ﴾ [الاسراء: ٣٦].

وخصّه ابن الحاجّ^(١) بكون المبتدأ إما موصولاً، أو موصوفاً. والخبر إشارة للبعيد.

(١) هو أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ. وقد تقدم التعريف به.

فيمتنع نحو: زيد قام هذا، وزيد قام ذاك.

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: يختص بالضرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل: يجوز في الاختيار بضعف، وعليه سيويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ - فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا^(١)

وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم أن يجيزوا: «زيد مات الناس»، و«عمرو كل الناس يموتون»، و«خالد لا رجل في الدار». قال: وأما المثال فيخرج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسُرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ قَيْغَرُ^(٢)

(١) جزء من عجز بيت من الطويل؛ وتماه:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمّر
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا
وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٣٤)، والأغاني (٢/٢٣٧، ٢٥١)، والحماسة البصرية (١١١/٢)، وخزانة الأدب (١/٤٥٢)، والدرر (٢/١٦)، وشرح أبيات سيويه (١/٢٦٩، ٢٧١)، وشرح التصريح (١/١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٢٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٢٨)، وأوضح المسالك (١/١٩٩)، والكتاب (١/٣٨٦)، ومغني اللبيب (٢/٥٠١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٤٦٠)، وخزانة الأدب (٢/١٩٢)، والدرر (٢/١٧)، والمقاصد النحوية (١/٥٧٨، ٤/٤٤٩). ولكثير عزة في المحتسب (١/١٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٠٣، ٧/٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/٩٢)، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (٢/٥٠١)، والمقرب (١/٨٣).

وفي البيت شاهد، وهو قوله: «يحسر الماء»، حيث حذف منه «أن» إذ أصله: «أن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل. وإنما قدرُوا فيه «أن» محذوفة وأن تقديره: وإنسان عيني أن يحسر الماء تارة فيبدو؛ لأن قوله: «وإنسان عيني» مبتدأ، و«يحسر الماء تارة» جملة في موضع الخبر، ولا رابط فيه =

ففي يبدو ضمير عائد على «إنسان» «المبتدأ»، وهي معطوفة بالفاء على «يحسر الماء» الخبر.

الخامس: عطف الجملة المذكورة بالواو. وأجازه هشام وخدّه، نحو: زيد قامت هند وأكرمها. ومنعه الجمهور، لأنها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذان قائم وقاعد، دون هذان يقوم ويقعد.

السادس: شَرْطُ يَشْتَمِلُ على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام». أجازه الزجاج. وجزم به ابن هشام في المغني. وهو المختار.

السابع: تكرار المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسِّكُونَ بِالْكَتِّبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: الرابط العموم. ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول. حكى: «أبو سعيد الذي رويت عن الخُدري»^(١). وتابعه الخضراوي، وحسنه ابن جني.

الثامن: وجود ضمير عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَرِ بها. أجازه الأخفش أيضاً نحو: «حُسْنُ الجارية أعجبتني هو»، فـ «أعجبتني» خبر «حُسْن»، ولا رابط فيها، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذ (هو) بدل من الضمير المؤنث المستتر في: «أعجبتني» العائد على الجارية وهو عائد على الحُسْن.

(ص): وظرف أو مجرور تام عامله كون منوي في الأصح. والتحقيق - وفقاً لابن كيسان - أنه الخبر، والعامل في مرفوعه. والمختار - وفقاً لابن مالك - تقديره اسم فاعل لتعنيته بعد «أثماً». ورجح ابن الحاجب الفعل. وعليه: هو من قبيل الجملة. وعلى الأول المفرد. وقيل: قسم برأسه مُطلقاً. وجوز الكوفية الناقص، ويتحمل كمشتق. ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكد ضميره. وعمله يأتي.

(ش): إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تاماً، نحو: «زيد

= لهذه الجملة بالمبتدأ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: «زيد إن تقم هند يغضب». وقال أبو حيان: ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط فيكتفى به لانتظام الجملتين. انظر: المقاصد النحوية (٤/٤٤٩).

(١) المراد: رويت عنه.

أمامك»، و «زيد في الدار». بخلاف الناقص، وهو: ما لا يُفهم بمجرّد ذكره وذكّر مَعْمُولُهُ ما يتعلّق به نحو: «زيد بك»، أو «فيك»، أو «عنك»، أي واثق بك، وراغب فيك، ومُعْرَضٌ عنك، فلا يقع خبراً، إذ لا فائدة فيه. ثم هنا مسائل:

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً. فالأصحّ أنه: كَوْنُ مقدّر. وقيل: المبتدأ. وعليه ابن خَرُوف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيّويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع، لأنه ليس الأوّل في المعنى. وَرَدَّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل: بالمخالفة. وعليه الكوفيون. وإذا قلت: «زيد أخوك»، فالأخ هو «زيد»، أو «زيد خلفك»، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب.

وَرَدَّ بأن المخالفة معنًى لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله، لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنويّ الأضعف أولى.

وعلى الأول: يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل، فالتقدير في: زيد عندك، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

واختلف في الأولى منهما. فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله:

٣٢١ - فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ^(١)

ولتعيّنه في بعض المواضع، وهو ما لا يصلح فيه خبراً الفعل نحو: أمّا عندك فزيد، وخَرَجْتُ فإذا عندك زيد، لأن «أمّا» و «إذا» الفجائية لا يليهما فعل.

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسيّ تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولتعيّنه في الصّلة. وأجيب بالفرق، فإنه في الصّلة واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد. ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد. وإن قدرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً، وعليه ابن السّراج.

الثانية: ذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسميّة الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق.

(١) عجز بيت من الطويل؛ وصدره:

لَكَ الْعَزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنُّ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٨/٢، ٣١٣/٥)، وشرح شواهد المغني (٨٤٧/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١١١)، ومغني اللبيب (٤٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٤٤/١).

وزهد الفارسي وابن جني: إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسيباً منسياً.

وأجمعوا: أن القولين جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر؟ وفي تحمله الضمير، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟ والأكثر في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة.

الثالثة: البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر. وقال الفراء: لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، فإن تقدّم فلا، وإلاّ جاز أن يؤكد، ويعطف عليه ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير. ومن تأكيده متأخراً قوله:

٣٢٢ - فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدِكَ - الدَّهْرُ - أَجْمَعُ^(١)

وسياتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع.

(ص): ولا يُخبر بزمان عن عين. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار - وفقاً لابن مالك - إن أفاد. ويخبر عن معنى. فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُله، أو أكثره، وهو نكرة كثر. ويجوز نصبه وجره بـ «في» خلافاً للكوفية فيهما. أو معرفة جاز باتفاق.

(ش): والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين فلا يقال: زيد اليوم، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ «في»، وأنّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم: «اليوم خمر، وغداً أمر»، أي شرب خمر، «والليلة الهلال»، أي طلّوعه. وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرطب إذا جاء الحرّ. وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة. وعليه ابن مالك.

وضبطه بأن يُشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو: «الليلة الهلال»، و «الرطب شهر ربيع»، و «البلخ شهرين». أو يضاف إليه اسم معنى عام نحو: أكل يوم ثوب تلبسه. أو يعمّ، والزمان خاصّ نحو: نحن في شهر كذا. أو مسؤول به عن خاصّ نحو: في أيّ الفصول نحن؟.

(١) عجز بيت من الطويل، صدره:

فإن يك جثمانني بأرضي سواكم

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١١١)، وخزانة الأدب (٣٩٥/١)، والدرر (١٩/٢)، وسمط اللّالي (ص ٥٠٥)، وشرح التصريح (١٦٦/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤٦/٢)، والمقاصد النحوية (٥٢٥/١). ولكثير عزة في ديوانه (ص ٤٠٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠١/١)، وشرح الأشموني (٩٣/١)، ومغني اللبيب (٤٤٢/٢).

ويجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى. ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: «صياحك يوم الخميس» بالوجهين. والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو: «معاذك يوم ويومان». ﴿عُدُّوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وجوز البصريون معه النصب والجر بقي. وكذا إن كان واقعاً في أكثره نحو: ﴿أَلَحَّجُّ أَشْهَرُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. وروي بهما قوله:

٣٢٣ - رَعِمَ الْبَوَارِخُ أَنَّ رِخْلَتَنَا عَدَا^(١)

(ص): ورفع مكان متصرف عن عَيْنِ نكرة جائر. وعن الكوفية إن عطف مثله مختار وإلا واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفية ضرورة إلا بعد مكان. ويكثر في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد. فإن قصد بأنت مني فرسخين: أنت من أشياعي ما سِرْنَا هُمَا تَعَيَّنَ النصب. ونصب «اليوم» مع (الجمعة) ونحوها مما يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائر، لا غيره: كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشهور. ورفع ونصب: «ظهرك خلفك»، و«نعلك أسفلك»، وشبهه.

ويلزم نصب غير متصرف كـ «فوق». وقيل: إلا فيما كان من الجسد.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين، فإن كان الظرف نكرة نحو: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ ونحن قدامٌ وأنتم خلف، جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم.

وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين.

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصه الكوفيون بالشعر، أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني.

الثانية: إذا أخبر بموقت متصرف من الطرفين عن اسم عين يقدر إضافة «بُعْد» إليه جاز

(١) صدر بيت من الكامل للناطقة الديباني، وعجزه:

وبذاك خبرنا الغراب الأسود

وهو في ديوانه (ص ٨٩)، والأغاني (٨/١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والخصائص (٢٤٠/١)، والدرر (٢٠/٢)، والشعر والشعراء (١٦٤/١)، ولسان العرب (١٣/٥٦٠ - مادة وجه).

فيه الرفع والنصب. والموقت المحدود: «كزيد مني فرسخً وفرسخاً، ويومٌ ويوماً أي: بُعْدُ زيد مني».

واحترز بالمتصرف عن اللازم للظرفية كَصَحْوَةٍ مُعَيَّنًا. فإن قُصِدَ في نحو: «أنت مني فرسخين»: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين، تعين النصب على الظرفية، والخبر متعلق مني أي: «كائن» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْدَ مكانك مني فرسخان.

الثالثة: إذا قلت: اليوم الجمعة، جاز رفع «اليوم» ونصبه. وكذلك نحو: «الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت، والعيد، والفطر، والأضحى، والنيروز، فإن في الجمعة معنى: الاجتماع، وفي السبت معنى: القطع، وفي العيد معنى: العود، وفي الفطر معنى: الإفطار، وفي الأضحى معنى: التضحية، وفي النيروز^(١) معنى: الاجتماع.

وكذلك قولك: اليوم يومك، لأنه على معنى: «شأنك» و«أمرُك» الذي تُذَكِّرُ به. وأما الأحد وما بعده من الأيام، فلا يجوز فيه إلا الرفع، لأن ذلك لا يتضمن عملاً. والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء، ولا شيء كائن فيها، بخلاف ما تقدّم. وأجاز الفراء وهشام: النصب في ذلك أيضاً بناءً على «الآن»، أي على معنى: أن «الآن» أعم من الأحد، والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في: «الآن» كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال أبو حيان: ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو: أوّل السنة المحرّم، والوقت الطيّب المحرّم.

الرابعة: إذا قلت: «ظَهَرَكَ خَلْفَكَ» جاز رفع «الخلف» ونصبه، أما الرفع فلأن «الخلف» في المعنى: الظهر، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو: «نَعْلُكَ أَسْفَلَكَ». قال تعالى: ﴿وَالرَّكَبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، قرئ بالوجهين^(٢).

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو: «رَأْسُكَ فَوْقَكَ»، و«رِجْلَاكَ تَحْتَكَ» بالنصب لا غير، لأن «فوق»، و«تحت» لا يستعملان إلا ظرفاً.

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقَكَ قَلْنُسُوتَكَ، وَتَحْتَكَ نَعْلُكَ.

(ص): ومنعوا الإخبار بـ «وحده». وأجازه يونس وهشام. وفي جواز تقديمه خُلِفَ.

(١) النيروز، أو النوروز: كلمة فارسية معناها: اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس) من السنة الميلادية. وعيد النيروز أكبر الأعياد القومية للفرس (المعجم الوسيط، ص ٩٦٢).

(٢) قرئ: «أَسْفَلَ» بالنصب، وهي القراءة التي في مصاحفنا. وقرئ: «أَسْفَلَ» بالرفع.

(ش): منع الجمهور الإخبار «بوحده»، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به. وأجازه يونس وهشام. فيقال: «زيد وحده»، إجراءً له مجرى: «عنده»، وتقديره: زيد موضع التفرد. وعلى هذا، هل يجوز تقديمه فيقال: وَحْدَهُ زيد، كما يقال: في داره زيد؟ قال يونس وهشام: لا. قال أبو حيان: وحجة يونس وهشام: نص العرب على قولهم: «زيد وَحْدَهُ».

(ص): ويغني عن الخبر مصدرٌ. ومفعولٌ به. وحالٌ. قال الكسائي: ووصفٌ مجرور.

(ش): قد يغني عن الخبر مصدر نحو: زيد سيراً، أي يسير سيراً. ومفعول به نحو: «إنما العامري عمامته»، أي مُتَعَهِّدٌ عِمَامَتَهُ. وحال. حكى الأنخفش: زيد قائماً، أي ثبت قائماً. وقرئ: ﴿وَتَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ٨] بالنصب. قال الكسائي: ووصف مجرور^(١)....

(ص): مسألة: الأصل: تعريف مبتدأ، وتنكير خبره. فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلا في: كم مالك، وخيرٌ منك زيد. عند سيبويه. وقد يعرفان: فيخير في المبتدأ. وقيل: الأعم. وقيل: بحسب المخاطب. وقيل: المعلوم عنده. وقيل: الأعراف. وقيل: غير الصفة.

(ش): الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر^(٢)، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً، عند سيبويه:

إحدهما: نحو: «كم مالك»، فإن كم مبتدأ، وهي نكرة، وما بعدها معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام: النكرة، والجمل، والظروف.

ويتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: مَنْ قائم، وَمَنْ قام، وَمَنْ عندك، فحكم على «كم» بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر.

الثانية: أفعال التفضيل نحو: خيرٌ منك زيد. وتوجيه ما تقدّم في: كم.

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جرياً على القاعدة. وقال هشام: يتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين.

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) أي الأصل تنكير الخبر.

أحدها: وعليه الفارسي، وعليه ظاهر قول سيبويه: أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.
والثالث: أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِمَ منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ ف قيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.
والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.
والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق.
والسادس: أن الاسم متعين للابتداء، والوصف متعين للخبر نحو: القائم زيد.

(ص): وينكران بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر. أو عاملاً. أو دعاءً. أو جواباً. أو واجب الصدر. أو مصغراً. أو مثلاً. أو عطف على سائغ للابتداء. أو عطف عليه بالواو، وقصد به عموم. أو تعجب. أو إبهام. أو خرق للعادة. أو تنويع أو حصر. أو الحقيقة من حيث هي. أو تلا نفياً، أو استفهاماً، ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب. أو لولا. أو واو الحال. أو فاء الجزاء. أو إذا فجاءة. أو بيناً. أو بيناً. أو ظرفاً أو مجروراً. قال ابن مالك وابن النحاس: أو جملة خبراً.

(ش): يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بأحد أمور:
أولها: أن تكون وصفاً كقولهم: «ضعيفٌ عاذٍ بِقَرْمَلَةٍ»^(١)، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف. والقرملة: شجرة ضعيفة^(٢).

الثاني: أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو: «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ رَبِّ» [الأنعام: ٢]، «وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١]، أو مقدّر نحو: «السَّمَنُ مَتَوَانٌ بَدْرَهُم» أي متوان منه. «شَرٌّ أَهَرٌّ ذَا نَابٍ»^(٣)، أي شرّ عظيم.

(١) ويقال: «ذليلٌ عاذٍ بقرملة» وبعضهم يقول: «ذليلٌ عائد بقرملة». يقال لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذل منه، والعرب تقول للرجل الذليل يعوذ بمن هو أضعف منه؛ قال جرير:
كَأَنَّ الْفَرَزْدَقَ إِذْ يَعُوذُ بِخَالِهِ مَثَلُ الذَّلِيلِ يَعُوذُ تَحْتَ الْقَرْمَلِ
انظر: لسان العرب (١١/٥٥٥ - مادة قرملة).

(٢) في اللسان (١١/٥٥٥): قال اللحياني: القرملة شجرة من الحمض ضعيفة لا ذرى لها ولا سترة ولا ملجأ... والقرملة من دقّ الشجر لا أصله... وقال أبو حنيفة الدينوري: القرملة شجرة ترتفع على سويقة قصيرة لا تستر لها زهرة شديدة الصفرة وطعمها طعم القلّام.

(٣) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشرّ. وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي جعله يصوت دون أن ينبج. انظر لسان العرب (٥/٢٦١) والمستقصى (٢/١٣٠).

الثالث: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازته، أو نصباً نحو: «أمرٌ بمعروف صدقة»، أو جرّاً نحو: غلام امرأة جاءني. و «خمسُ صلواتٍ كتبهن الله»، و «مثلُك لا ييخل»، و «غيرُك لا يجود».

الرابع: أن تكون دعاءً نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ يَا سَيِّدَ﴾ [الصفات: ١٣٠]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك؟» أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخراً. ولا يجوز تقديره متقدماً، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

السادس: أن تكون واجبة التصدير كاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ والشرط نحو: مَنْ يَقُمُ أَقُمُ معه.

السابع: أن تكون مصغرة نحو: رجيل جاءني، لأنه في معنى: رجل صغير.

الثامن: أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغير نحو: «ليس عبدٌ بأخ لك»^(١).

التاسع: أن يعطف على سائغ الابتداء نحو: زيد ورجلٌ قائمان. ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

العاشر: أن يعطف عليه ذلك نحو: طاعةٌ وقولٌ معروف، أي: «أمثلٌ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر: أن يقصد به عموم نحو: كُلُّ يموت. أو تعجب نحو: عَجِبْتُ لزيد. أو إبهام نحو: ما أَحْسَنَ زيداً. أو خَرَقٌ للعادة نحو: شَجَرَةٌ سجدت، وبقرة تكلمت. أو تنويع:

٣٢٤ - فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ، وَيَوْمٌ نُسَرَّ^(٢)

أو حضر نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» أي: ما أهر ذا نابٍ إلّا شَرٌّ. و «شيءٌ جاء بك» أي ما جاء بك إلّا شيء. أو الحقيقة من حيث هي نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة، و «تَمَرَةٌ خَيْرٌ من جَرَادَةٍ».

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين: أن يسبقه نفي نحو: ما رجلٌ في الدار. أو استفهام نحو: ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦١]؟ هل رجل في الدار؟.

(١) يضرب في النهي عن الثقة باللتيم. انظر جمهرة الأمثال (١٥٥/٢) والمستقصى (٣٠٦/٢).

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٤٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، وحماسة البحري (ص ١٢٣)، والدرر (٢/٢٢، ١٥٣/٤)، والكتاب (١/٨٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/٧٤٩).

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته)^(١) على الهمزة المعادلة بأم نحو: أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أُمُّ امْرَأَةٍ؟ قال ابن هشام في (المغني)^(٢): وليس كما قال. أو لولا نحو: ٣٢٥ - لولا اضْطِباؤُ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ^(٣)

أو واو الحال نحو:

٣٢٦ - سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ^(٤)

وفاء الجزاء كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّهْطِ»^(٥)، وغير القوم سيِّدُهم، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَمَا نحو^(٦)...

والخبر وهو ظرف أو مجرور، أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

(١) «الوافية» لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وهي شرح للكافية في النحو له أيضاً. وقد نظم ابن الحاجب «الوافية» في أرجوزة. انظر: كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

(٢) ج ٢ ص ٩٣.

(٣) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

وهو في الأشباه والنظائر (١١٢/٣)، وأوضح المسالك (٢٠٤/١)، والدور (٢٣/٢)، وشرح الأشموني (٩٨/١)، وشرح التصريح (١٧٠/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٥٣٢/١).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وتمامه:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مَحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وهو في الأشباه والنظائر (٩٨/٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، والدور (٢٣/٢)، وشرح الأشموني (٩٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٦٣/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٤٧١/٢)، والمقاصد النحوية (٥٤٦/١).

(٥) كذا في الأصل: «في الرهط»؛ وفي اللسان: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ» وهو مثلٌ يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب. والعير: الحمار أياً كان أهلياً أو وحشياً، وقد غلب على الوحشي؛ والأنثى: عَيْرَةٌ... ومن معانيه: السيد والملك. وغير القوم: سيِّدُهم. انظر: لسان العرب (٦٢٠/٤).

(٦) مكان النقط بياض في الأصل. وفي لسان العرب (٦٦/١٣ - مادة بين): «قال أبو عمرو: سمعت المبرد يقول: إذا كان الاسم الذي يجيء بعد بينا اسماً حقيقياً رفعت بالابتداء، وإن كان اسماً مصدرياً خفضته، ويكون بينا في هذا الحال بمعنى بَيْنَ؛ قال: فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله فقال: هذا الدرُّ، إلا أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد بينا وإن كان مصدرياً فيُلحقه بالاسم الحقيقي؛ وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد:

بَيْنَا غَنَى بَيْتٍ وَبِهِجَّتِهِ ذَهَبَ الْغَنَى وَتَقَوَّضَ الْبَيْتُ

وجائز: وبهجته. قال: وأما بينما فالاسم الذي بعده مرفوع. وكذلك المصدر.

كِتَابُ [الرعد: ٣٨]، قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ. وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور. ذكره ابن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه. انتهى.

وقد وافقه عصره^(١) البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرب)^(٢).

(ص): مسألة: الأصل تأخير الخبر. ويجب إن اتحدا عُرُفًا وَتُكْرًا، ولا بيان في الأصح. أو كان طلباً، أو فعلاً. فلو رفع البارز، فالجمهور يقدم.

وثالثها المختار - وفقاً لوالدي - إن كان جمعاً، لا مثني. أو اقترن بالفاء أو إلا، أو إنما. قيل: أو الباء الزائدة، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء، أو تِلْوًا. إنما.

(ش): الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق. ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائم زيد.

ويجب التزام الأصل لأسباب:

أحدها: أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني. فإن كان قرينة جاز التقديم^(٣) نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. وقوله:

٣٢٧ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا^(٤)

وقوله:

٣٢٨ - قَبِيلَةُ الْأُمِّ الْأَخْيَاءُ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا^(٥)

(١) أي معاصره.

(٢) «المقرب في النحو» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. و «المقرب في النحو» أيضاً لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. أما شرح بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، فهو على مقرب ابن عصفور. انظر: كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

(٣) وذلك للعلم بخبرية المتقدم. انظر شرح الأشموني (١/ ٢١٠).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل للفرزدق، وتماه:

بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

ولم أجده في ديوان الفرزدق. وهو في خزنة الأدب (١/ ٤٤٤)، والإنصاف (١/ ٦٦)، وأوضح المسالك (١/ ١٠٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والحيوان (١/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ٩٩)، وشرح التصريح (١/ ١٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١/ ٩٩، ١٣٢/ ٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٢).

(٥) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والدرر (٢/ ٢٤). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٥).

أي أكرمها الأُمُ الأحياء. ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً، ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس. وقال: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخر. وقد أجاز ابن السيّد^(١) في قوله:

٣٢٩ - شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ^(٢)

أن يكون: «شَرُّ النساء» مبتدأ، و «البحاتر» خبره، وعكسه. ومنهم من منع التقديم مطلقاً، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره.

الثاني: أن يكون الخبر طلباً نحو: «زَيْدٌ أَضْرِبُهُ»، و «زَيْدٌ هَلَّا ضَرَبْتَهُ».

الثالث والرابع: أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام، إذ لو قدّم لأوهم الفاعليّة. فلو رفع البارز فأطلق الجمهور جواز تقديمه مطلقاً نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخَصَّهُ والدي^(٣) - رَحِمَهُ اللهُ - بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف لملاقاة الساكن. ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف^(٤).

(١) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل لكثير عزة، وتمامه:

عِنْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرَدْ قِصَارَ الْخُطَى شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

وهو في ديوانه (ص ٣٦٩)، والدرر (٢/ ٢٥)، ولسان العرب (٤/ ٨٥ - بهتر) و (٥/ ٩٩ - قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥)، وأسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/ ٣٧).

والبحاتر: جمع بُحْتَرٌ وبُحْتَرَةٌ، وهي القصيرة. ويروى «البهاتر» بدل «البحاتر» وهي بمعناها. وقوله: «قصيرات الحجال» يقال للجارية المصونة التي لا بروز لها: «قصيرة وقصورة». ويروى: «قصورات الحجال». انظر: لسان العرب (٤/ ٨٥، و ٥/ ٩٩).

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل بن نصير بن الخضر الفارسي الخضميري السيوطي الشافعي كمال الدين، والد جلال الدين مؤلف «الهمع». عالم في الفقه والأصول والنحو والصرف والمعاني والبيان والفرائض والحساب والمنطق. ولد بسيوط سنة ٨٠٤ هـ، وتوفي سنة ٨٥٥ هـ. من آثاره: حاشية على شرح الألفية لابن المصنف، حاشية على أدب القضاء للغزي، شرح العقائد العضدية، وكتاب في الصرف، وآخر في التوقيع. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (١١/ ٧٢، ٧٣)، ونظم العقيان (ص ٩٥، ٩٦)، وكشف الظنون (ص ٨٢٦، ١١٤٤)، وحسن المحاضرة (١/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٤) «شرح ابن المصنف» هو شرح بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الطائي الجباني المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، على الألفية في النحو تصنيف والده جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. وهذا الشرح عرف بشرح ابن المصنف. وقد خطأ فيه والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من الآيات القرآنية. انظر: كشف الظنون (ص ١٥١).

ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التشنية والجمع على الأفراد، لأنه الأصل.
الخامس: أن يقترن الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط.

السادس: أن يقترن بيلاً، أو إنما نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. وشد:

٣٣٠ - وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ^(١)

السابع: أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام نحو: أيهم أفضل؟. والشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه. والمضاف إلى أحدهما نحو: غلام أيهم أفضل. وغلام مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه. وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق. ومدخول لام الابتداء نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

الثامن: أن يكون المبتدأ دعاء نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧]. ووَيْلٌ لزيد.

التاسع: أن يكون المبتدأ بعد «أما» نحو: أما زيدٌ فعالم، لأن الفاء لا تلي أما.

العاشر: أن يقع الخبر مؤخراً في مثل نحو: «الكلاب على البقر»^(٢)، وهذه الصورة هي الآتية في قولي: وَيُمْنَعُ إِنْ قَدَّمَ مثلاً كتأخيرها.

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم، على لغة الإهمال.

[الأسباب الموجبة لتقديم الخبر]

(ص): ويمنع إن قدم مثلاً كتأخيرها، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش، والمازني. أو «كم» الخبرية. أو مضافاً إلى ذلك. أو إشارة ظرفاً. أو مصححاً للابتداء بنكرة خلافاً للجزولي. أو دالاً على ما يفهم بالتقديم. ومنه: سواءً عليّ أقيمت أم قعدت. على أن مدخول الهمزة مبتدأ. وقيل: عكسه. وقيل: فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل: مفعولٌ. وسواءً لا خبر له. أو مسنداً - دون أما - إلى أَنَّ خلافاً للفراء والأخفش، أو إلى مقرون بأداة حصر، أو فاء، أو ذي ضمير ملابسه. لا إن أمكن تقديم صاحبه.

(١) جزء من بيت من الطويل، وتامه:

فيا ربَّ هلْ إلا بك النصر يُرتجى عليهم وهلْ إلا عليك المعوَّلُ

وهو للكُميت بن زيد في تخلص الشواهد (ص ١٩٢)، والدرر (٢/٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/١٣٩)، وشرح التصريح (١/١٧٣)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٤)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في

أوضح المسالك (١/٢٠٩)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).

(٢) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. يعني: لا ضرر عليك فخلهم. انظر:

مجمع الأمثال (٢/١١٧).

ومنع الأخفش: في داره زيد. والكوفية: في داره قيام زيد، أو عبد زيد. وقائم أو ضربته زيد. وقائم. أو قام أبوه زيد. وزيداً أبوه ضرب. أو ضارب. وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم).

(ش): يُمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب:

أحدها: أن يستعمل كذلك في مثل، لأن الأمثال لا تغير كقولهم: «في كلِّ وادِّ بنو سغد»^(١).

الثاني: أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضارع إليه نحو: صبح أي يوم السفر.

الثالث: أن يكون «كم» الخبرية، أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك؟ وصاحب كم غلام أنت؟

الرابع: أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: ثم زيد، وهنا عمرو.

وقرىء: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾^(٢) [يونس: ٤٦]. ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا.

الخامس: أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة، وهو الظرف والمجرور، والجملة كما سبق.

السادس: أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لله دُك. فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه: «سواء عليّ أقمت أم قعدت». على أن المعنى: سواء عليّ القيام، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و«سواء» خبره قديم وجوباً، لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة.

وقيل: «سواء» هو المبتدأ، والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر. والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، والجملة مفعول بـ «لا أبالي» معيّناً بـ «سواء» قاله السهيلي.

السابع: أن يكون الخبر مسنداً - دون أمّا - إلى أنّ المفتوحة المشددة، وصلتها نحو: ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]، إذ لو أخر، لالتبس بالمكسورة.

(١) يضرب مثلاً لاستواء القوم في الشرّ والمكروه. ويروى المثل: «أينما أوجّه ألق سعداً». انظر جمهرة الأمثال (٥٤/١).

(٢) أي قرىء: «ثمّ» بفتح الثاء؛ والقراءة المشهورة «ثمّ» بالضم.

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ تَأْخِيرَهُ قِيَاساً عَلَى الْمَسْنَدِ إِلَى «أَنَّ» الْمَخْفَفَةَ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فَإِنْ وَلِيَ «أَمَّا» جَازَ التَّأْخِيرَ انْتِفَاقاً نَحْوُ:

٣٣١ - عِنْدِي اضْطِبَّازٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلْيَوْجِدْ كَادَ يَبْرِينِي^(١)

الثامن، والتاسع، والعاشر: أَنْ يَكُونَ مَسْنَداً إِلَى مَقْرُونٍ بِأَدَاةٍ حَصَرٍ لِّثَلَا يَلْتَبَسَ نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ. أَوْ إِلَى مَقْرُونٍ بِفَاءٍ نَحْوُ: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ. أَوْ إِلَى مُشْتَمِلٍ عَلَى ضَمِيرٍ مُلَابِسَةٍ نَحْوُ: فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا، إِذْ لَوْ أَخَّرَ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفُظاً وَرَتَبَةً.

[حالات جواز تقديم الخبر وتأخيرهِ]

وَإِذَا عُلِمَ مَا يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ وَمَا يَمْنَعُ، عُلِمَ أَنَّ مَا عِدَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، سِوَاءَ كَانَ الْخَبَرُ رَافِعاً ضَمِيراً لِمَبْتَدَأٍ أَوْ سَبِيئَةً. أَوْ نَاصِباً ضَمِيرَةً. أَوْ مُشْتَمِلاً عَلَيْهِ. أَوْ عَلَى ضَمِيرٍ مَا أَضْيَفَ إِلَيْهِ. أَوْ الْمَبْتَدَأُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضَمِيرٍ مُلَابِسٍ الْخَبَرِ.

الأول: نَحْوُ: قَائِمٌ زَيْدٌ. والثاني: نَحْوُ: قَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ. أَوْ: قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ. والثالث: نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ. والرابع: نَحْوُ: فِي دَارِهِ زَيْدٌ. والخامس: نَحْوُ: فِي دَارِهِ قِيَامُ زَيْدٍ، وَفِي دَارِهِ عَبْدُ زَيْدٍ. والسادس: نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَرْبٌ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ.

وَمَنْعُ الْكُوفِيِّينَ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ فِي غَيْرِ الرَّابِعِ، وَالْمَفْسَّرِ فِي الْآخِرِ إِلَّا هِشَاماً مِنْهُمْ، فَأَجَازَ الْآخِرَ بِصُورَتِهِ. وَوَافَقَهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى جَوَازِ الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ. وَهِيَ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَارِبٌ، دُونَ: زَيْدٌ أَبُوهُ ضَرْبٌ.

وَعَضَّدَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِخْبَارَ بِالْمَفْرَدِ، وَالْإِخْبَارُ بِالْفِعْلِ خِلَافَ الْأَصْلِ، فَكَانَ الْمَبْتَدَأُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَجْنَبِيٍّ، فَلَا يَفْصَلُ بِهِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَنْصُوبِهِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَعَضَّدَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ فِعْلاً، لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ. وَعُورِضَ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ أَوْلَى لِقُوَّتِهِ.

وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ أَيْضاً: التَّقْدِيمَ فِي الثَّالِثِ. وَمَنْعَ الْأَخْفَشَ: التَّقْدِيمَ فِي الرَّابِعِ عَلَى أَنَّ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ بِالْمَجْرُورِ.

وَإِنَّمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَلَمْ يَجِيزُوا: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ^(٢)، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٣/١)، والدرر (٢٦/٢)، وشرح الأشموني (١٠١/١)، (٦٠٢/٣)، وشرح التصريح (١٧٥/١)، وشرح شواهد المغني (٦٦١/٢)، ومغني اللبيب (٢٧٠/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٦/١).

(٢) لم يجز الكوفيون ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، =

قولك: «في داره زيد» غير معتمد عليه، ألا ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعرض. واحتج البصريون بالسمع، حكى: «تَمِيمِي أَنَا» و«مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ». وذهب ابن الطراوة إلى جواز: زيد أخوك، دون: قائم زيد، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية. وقد أشرت إليه في كتاب: (الاقتراح في أصول النحو)^(١). وتركته هنا لسخافته.

[الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ والخبر]

(ص): مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر. وحيث صحَّ فيهما، ففي الأولى قولان. وفي المحذوف من زيد وعمرو قائم. ثالثها: التخيير. ويقال بعد «إذا»^(٢). (ش): يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر.

فالأول: يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] أي هي نار. ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هو النار. وبعد فاء الجواب: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي فعمله لنفسه. ﴿وَأَن تَحَاطُّوهُمْ فَأَخَوْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم. وبعد القول نحو: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

ويقال بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السَّبُع. ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتاً. ومنه في غير ذلك: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١]، ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، أي هذه.

والثاني: نحو: ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي دائم. ﴿وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، أي حلٌ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيهما أولى؟ قال الواسطي: الأولى كَوْنُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محطّ

= كان في «قائم» ضمير «زيد» بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون. ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدم الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٩٢/١).

(١) «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي، وقد تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

(٢) أي «إذا» الفجائية. وسيأتي شرحه والتمثيل له بعد أسطر.

الفائدة. وقال العبدِّي^(١): الأولى كونه الخبر، لأنَّ التَّجَوُّزَ في آخر الجملة أسهل. نقل القولين ابن إِيَّاز^(٢).

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم، فذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف. وذهب ابن السَّراج، وابن عصفور إلى عكسه. وقال آخرون: أنت مخير في تقديم أيَّهما شئت.

[الأسباب الموجبة لحذف المبتدأ]

(ص): ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح، أو ذم، أو ترخم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، أو مخصوص نعم، أو صريح قسَم، ونحو: من أنت زيد؟ ولا سواء، خلافاً للمبرد والسيرافي. وبعد لا سيما إذا رفعت.

(ش): يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو: الحمد لله أهلُّ المدح. أو ذم نحو: مررت بزيد الفاسق. أو ترخم نحو: مررت ببيكر المسكين.

وإنما التزم فيه الحذف، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمانةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذم، والترخم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب.

أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو: مررت بزيد الخياط، أي هو الخياط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمِعْتُ وطاعةً، أي: أمرِي سَمِعْتُ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البذل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم، نحو: نعم الرجل زيد أي: هو زيد.

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدِّي. تقدم التعريف به.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إِيَّاز بن عبد الله. نحوي صرفي. توفي سنة ٦٨١ هـ. من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو، والإسعاف في الخلاف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٢٣٢)، وكشف الظنون (ص ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن، أي: يميني.

الخامس: قول العرب: «مَنْ أَنْتَ زَيْد»، أي: مذكورك زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان.

وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سيّ الذي هو زيد.

[الأسباب الموجبة لحذف الخبر]

(ص): وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرّماني، وابن الشّجري^(١)، والشّلوّيين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصّاً، ولا دليل. وعليه: «لولا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب، وقيل: تاليها رُفِعَ بها. وقيل: بمضمر. وقدره بعض المتقدمين: لو لم يحضر. ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور أنّ منه: حسبك ينم الناس، وضربي زيداً قائماً. وأن المقدّر إذا، أو إذ كان. وقيل: ضربه. وقيل: ثابت، ونحوه بعد الحال. وقيل: يظهر. وقيل: لا خبر، والفاعل مُعْنٍ. وقيل: هو «قائماً». وفيها ضميران. وقيل: لا، وقيل: سدّت عنه. وقيل: ضربي فاعل مضمر، ورفع «قائماً» ضرورة.

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى «ما» سوصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال. ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافٍ، وفي مُؤَوَّل. ثالثها المختار: إن أضيف إليه. وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود. والمختار - وفاقاً لسيبويه -: منع وقوع هذه الحال فعلاً. وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها. وثالثها^(٢): إن كانت من ظاهر.

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري (نسبة إلى شجرة من قرى المدينة). أديب، نحوي، صرفي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها. ولد ببغداد في رمضان سنة ٤٥٠ هـ، وأقرأ النحو سبعين سنة، وولي نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، وتوفي ببغداد في رمضان سنة ٥٤٢ هـ، ودفن من الغد في داره بالكرخ. من تصانيفه: الأمالي، مختارات أشعار العرب، مصنف في ما اتفق عليه لفظه واختلف معناه، شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٢٣٨ - ٢٤٤)، ومعجم الأدباء (١٩/٢٨٢ - ٢٨٤)، وفوات الوفيات (٢/٣١٠ - ٣١٣)، وبغية الرواة (ص ٤٠٧، ٤٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٨٥ - ٤٨٩)، ومراة الجنان (٣/٢٧٥ - ٢٧٧)، وشذرات الذهب (٤/١٣٢ - ١٣٤)، وهدية العارفين (٢/٥٠٥).

(٢) قوله: «وثالثها مضارعاً.. وثالثها» ليس تكراراً، بل هو صواب. وانظر الشرح.

ورابعها: إن تعدّى المصدر، وتوسطها، ومعمولها. وثالثها إن لم يفصل. وجوازها جملة بواو لا دونها. ورابعها: إن عري من ضمير. ودخول كان على مصدرها وإتباعه. وعلمي بزيد كان قائماً على زيادتها. لا أمّا ضَرْبِيكَ فكان حسناً، صفة للباء والكاف، والكناية قبلها. وعبد الله وعهدي بزيد قديمين.

(ش): يجب حذف الخبر في مواضع:

أحدها: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضاها، إذ هي دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمرًا لم يشك في أن المراد: وجود زيد مَنَعَ من إكرام عمرو. وجاز الحذف لتعيين المحذوف، ووجب لسد الجواب وحلولة محله. ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف. ولحنوا المعرّي في قوله:

٣٣٢ - فلولاً الغمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالاً^(١)

وقيده الرّمانيّ وابن البشجريّ، والسّلوّيين، وتبعهم ابن مالك: بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كونٌ يَعيّنه لا دليل عليه لم يجز الحذف، فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سألنا ما سلّم. ومنه قوله ﷺ: «لَوْلا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَأَسَسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حمّوه لم ينج. ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلّا كوناً مطلقاً.

قال ابن أبي الرّبيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكرمتك، وهذا لم يثبت بالسمع. والمنقول: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد. انتهى.

قلت: والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته: لولا حَدَثَانُ

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يَذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

وهو لأبي العلاء في أوضح المسالك (٢٢١/١)، والجنى الداني (ص ٦٠٠)، والدرر (٢٧/٢)، ورصف المباني (ص ٢٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١٠٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٧٣/١)، والمقرب (٨٤/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحج، باب ٤٢ (حديث رقم ١٥٨٥) عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنّ قریشاً استقصرت بناءه، وجعلت له خلفاً». خلفاً: أي باباً.

قومك. وهذا جارٍ على القاعدة. وقد بينت في كتاب (أصول النحو)^(١) من كلام ابن الضائع وأبي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مروي بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العَجَمُ، والمؤلِّدون، لا مَنْ يُحَسِّنُ العربية، فأدوها على قَدْرِ ألسنتهم. وكـ «لولا» فيما ذكر «لوما» بته عليه ابن النحاس في تعليقه على (المقرب).

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غير مقدر، وأنه الجواب. وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد «لولا» ليس مبتدأ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. ورُدَّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجزر أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم. وذهب الكسائي: إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، لظهوره في قوله:

٣٣٣ - فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي^(٢)

وذهب جماعة من المتقدمين: إلى أنه مرفوع بلولا، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر.

الثاني: إذا وقع خبرٌ قَسَمَ صريح نحو: لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله. وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سدَّ الجواب مسدَّه، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: عليَّ عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم.

وقيل: إنَّ أَيْمَنَ الله ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ. والتقدير: قسمي أَيْمَنَ الله.

الثالث: إذا وقع بعد واوٍ بمعنى «مع» نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، أي: مقترنان، فالخبر محذوف، للدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوِيَّة. وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام «مع». ولو جيء بمع لكان كلاماً تاماً. هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الخبر لم يُحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام «تام» لا يحتاج إلى تقدير. واختاره ابن خروف.

فإن لم تكن الواو صريحة في المعية، بأن احتملت العطف نحو: زيدٌ وعمرو مقرونان، جاز الحذف والإثبات.

(١) «أصول النحو» هو كتاب: «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١١/٢٤٦، ٢٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٧١)، والمقاصد النحوية (١/٤٥٥، ٢/٣٨٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠٧)، والدرر (٢/٢٨)، ولسان العرب (٤/٥٤٥ - عذر)، ومغني اللبيب (١/٢٧٧).

الرابع: اختلف في قول العرب: «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ»، فقليل الضمة في (حسبك) ضمة بناء، وهو اسم سُمِّي به الفعل، ويُنْي على الضم، لأنه كان معرباً قبل ذلك، فحمل على: قَبْلُ وَبَعْدُ. وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء^(١).

والجمهور على أنها ضمة إعراب. فقليل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُكَ السُّكُوتُ يَنْمُ النَّاسُ.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اُكْتَفِيَ. واختاره ابن طاهر.

الخامس: مسألة: ضربني زيداً قائماً. وضابطها: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه. وهذه المسألة طويلة الذيل، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل.

وأقول: هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال.

فقال قوم: «ضربي» مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربي زيداً قائماً، أو ثبت ضربي زيداً قائماً، وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير: «ثبت» يجو تقدير: «قل»، أو «عدم»، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال الجمهور: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول به، وقائماً حال.

ثم اختلفوا، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا؟

فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: أقائم الزيدان. والتقدير: ضربت زيداً قائماً، وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به.

وقال الكسائي، وهشام، والقراء، وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر.

ثم اختلفوا، فقال الأولان: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان. أحدهما: من صاحب الحال. والآخر: من المصدر. وإنما احتج إلى ذلك، لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها، والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ،

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري، شيخ القراء والعربية. توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٤٠٧/٦ - ٤١٠)، وتاريخ البخاري الكبير (٥٥/٩)، وتهذيب التهذيب (١٧٨/١٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزري (٢٨٨/١)، والعبر للذهبي (٢٢٣/١).

وقد جَمَعَتِ الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين، حتى لو أُكِّدَت كَرَّرَ التوكيد نحو: ضربي زيدا قائماً نفسه نفسه.

وقال الفراء: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر لَجَرَيَانِهَا على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتَعَرَّيْهَا من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو: ضربي زيدا إن قام.

وجاز نصب «قائماً» ونحوه على الحال عنده، وعند الأولين، وإن كان خبراً لما لم يكن عين المبتدأ، لأن القائم هو «زيد»، لا «الضرب». فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأنه عندهم يوجب النصب. وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل: ضربي زيدا في حال قيامه.

وضَعَفَ قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، فكذا لا يعمل في ضميرين، وبأن الحال لو ثني نحو: ضربي أَخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران، لأنه لو كان لكان أحدهما مثني من حيث عَوْدُهُ على صاحب الحال المثني، والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد. وتثنية اسم الفاعل، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثني في حال واحد، وهو باطل.

وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية، لأنه لا يفيد، بل مع الجواب، فهو محذوف، والضمير محذوف معه.

وقول ابن كيسان: بأنه لو جاز ما قدره لجاز مع الجئة أن يقول: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام، وهو ممنوع إجماعاً.

وقال الجمهور: بتقدير الخبر. ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره. فقليل: نعم. والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كفيته ومكانه، فحكى البَطْلَيْوْسِيُّ وابن عَمْرٍو (١) عن الكوفيين: أنهم قدروه: «ثابت» أو «موجود» بعد «قائماً».

وضَعَفَ بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنه كما يجوز تقدير: «ثابت» يجوز تقدير: «منفسي» أو «معدوم».

وقال البصريون: تقدّر قبل «قائماً». ثم اختلفوا في كفيته. فقال الأخفش: تقديره: ضربي زيدا ضربه قائماً. واختاره ابن مالك، لما فيه من قلة الحذف.

(١) البطلوسي تقدم التعريف به. وابن عمرو: هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرو الحلبى، جمال الدين أبو عبد الله. نحوي، ولد سنة ٥٩٦ هـ، وتوفي سنة ٦٤٩ هـ. من آثاره: شرح المفصل للزمخشري. انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي (ص ٩٩).

وضَعَفَ بأنه لم يقْدَر زيادةً على ما أفاده الأول. وقال الجمهور: تقديره: «إِذْ كَانَ قائماً»، إن أردت الماضي، و«إِذَا كَانَ قائماً»، إن أردت المستقبل، فحذف «كان»، وفاعلها. ثم الظرف. وجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّع، والظرف أليق به. والزمان دون المكان، لأن المبتدأ هنا حدث، والزمان أجدر به.

وإِذَا وَإِذَا دون غيرهما لاستغراق إِذْ للماضي، وإِذَا للمستقبل.

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل، ودلالاتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه.

ولم يعتد في: (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير، وفاعلها ضمير يعود إلى زيد.

وجوز الزمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر، وهو الياء.

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل:

الأولى: لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال: ضربني زيداً قائم، إلا إن اضطرّ إلى ذلك، فيرفع لا على أنه خبر «ضربي»، بل خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: ضربني زيداً وهو قائم، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر. وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره.

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعل مضافاً إلى «ما» موصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما كان، أو ما يكون الأمير قائم، يرفعه خبراً عن «أخطب».

ووافقه ابن مالك، وقال: فيه مجازان: أحدهما: إضافة «أخطب» مع أنه من صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم - مع أنه في الأصل من صفات الأعيان - عن «أخطب ما يكون» مع أنه من المعاني، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعاً.

وقال ابن النحاس: وجّه ابن الدهان^(١) رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفة. تقديره: أخطب أحوال كون الأمير قائم.

(١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان. نحوي، لغوي، أديب. قرأ القرآن بالروايات الكثيرة، ودرس الفقه على مذهب أهل العراق والكلام على مذهب الاعتزال والعربية على علي بن عيسى الرماني والسيرافي. توفي سنة ٤٤٧ هـ. من آثاره: ديوان العرب وميدان الأدب. انظر ترجمته في كشف الظنون لمحاجي خليفة (ص ٨٠٠).

الثانية: أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدرأ كما تقدم. ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدر إضافة بَعْضٍ لِكُلِّ، أو كُلِّ لجميع، نحو: أكثرُ شُرَيْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً، وكلُّ شُرَيْبِي السَّوِيقَ ملتوتاً، ومعظم كلامي معلماً.

وهل يجري ذلك في المصدر المؤول نحو: أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً؟ الجمهور: لا، والكوفيون: نعم.

والثالث: المنع إن لم يضاف إليه كالمثالين المذكورين. والجواز إن أضيف إليه: كأخطب ما يكون الأمير قائماً. وهذا هو الصحيح.

وبالغ ابن عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك.

الثالثة: في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال:

أحدها: وعليه سيويه والفراء المنع. والثاني: الجواز. وعليه الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك للسمع. قال:

٣٣٤ - وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَ^(١)

وقال:

٣٣٥ - عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ بَيْضَاءٌ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ^(٢)

والثالث: المنع في المضارع المرفوع، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط. وعُزِّي للفراء.

الرابعة: في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال:

أحدها: الجواز. وعليه البصريون، سواء تعدى المصدر أم كان لازماً نحو: قائماً ضربني زيداً، أو ملتوتاً شُرَيْبِي السَّوِيقَ.

والثاني: المنع، وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد، أم مُضْمَرٍ، نحو: مسرعاً قيامُك.

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وروايته «إِيَّاكَ»، والدرر (٢/٢٨)، والكتاب (١/١٩١)، والمقاصد النحوية (١/٥٧٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢١٢)، والدرر (٥/٢٤٩)، وشرح أبيات سيويه (١/٣٩٨). ويروى أيضاً: «أَخَاكَ» في موضع «أَبَاكَ».

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٩)، وروايته فيه «هَيْفَاءٌ» في موضع «بَيْضَاءٌ»، والإنصاف (٢/٧٧٨)، والدرر (٢/٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٠٣)، وشرح المفصل (٥/١٠١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠).

والثالث: الجواز، إذا كانت من مضمير، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائي وهشام.

والرابع: المنع إن كان المصدر متعدياً. والجواز إن كان لازماً.

وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو: شُرِّبْتُ ملتوتاً السوق قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي، وهشام، والفراء.

قال أبو حيان: وحكي الجواز عن البصريين، ولعله لا يصح، فإنه مشكل، لأن فيه الفصل بين المصدر ومعموله، بخلاف تقدمها، فليس فيه ذلك.

وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر، ومعموله نحو: ضربي زيدا فرساً ركباً. قولان:

أحدهما: الجواز، وعليه البصريون والكسائي، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله. والثاني: المنع، وعليه الفراء، لأن ركباً لم يُرَدَّ إلى الاستقبال، فلا يقدم معموله عليه.

الخامسة: في جواز وقوع هذه الحال جملة اسمية أقوال:

أحدها: المنع سواء كانت بواو أو بدونها، وعليه سيبويه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكسائي، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله:

٣٣٦ - خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمُؤَلَى خَلِيفَ رِضًا وَشُرْبُ بَعْدِي عَنْهُ، وَهُوَ عَضْبَانُ^(١)

والثالث: الجواز بـ «واو» لا دونها. وعليه الفراء اقتصاراً على مورد السماع.

السادسة: في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان:

أحدهما: نعم. وعليه السيرافي، وابن السراج، نحو: كان ضربي زيدا قائماً.

والثاني: لا، وعليه ابن عصفور، لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر كان قبيح.

السابعة: في جواز اتباع المصدر المذكور، بأن يقال: ضربي زيدا الشَّدِيد قائماً

قولان:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، والدرر (٣٠/٢)، وشرح الأشموني (١٠٤/١)، والمقاصد النحوية (٥٧٩/١).

أحدهما: الجواز قياساً. وعليه الكسائي وابن مالك. والثاني: المنع، لأن الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماع.

الثامنة: في جواز نحو: علمي يزيد كان قائماً قولان:

أحدهما: لا، وعليه أبو علي، لأن اسم كان حيثن ضمير: «علمي»، و«علمي» خبر كان من حيث المعنى، والقائم ليس نفس العلم، ولا مُتَزَلّاً منزلته، ولأن الحال حيثن من الضمير، وضمير المصدر لا يعمل.

والثاني: نعم، على أن كان زائدة.

التاسعة: إذا كُنَّيت عن المصدر الذي سَدَّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال، نحو: ضربني زيداً هو قائماً فقولان:

أحدهما: الجواز. وعليه البصريون. وهو مبتدأ، و«قائماً» سدّ مسدّ خبره. والثاني: المنع، وعليه الفراء.

العاشرة: أجازوا أمّا ضَرْبِكَ فكان حَسَنًا، على أن «حَسَنًا» صفة للضرب. ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف.

الحادية عشرة: أجاز الكسائي وهشام: عبد الله وعهدي يزيد قديمين، على تقدير: العهد لعبد الله، وزيد قديمين، فقدّم: «عبد الله»، ورفع بما بعده وثني: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد، وكان خبراً للعهد، كما يكون الحال خبراً لمصدر.

ومنع ذلك الفراء. وقال أبو حيان: وقياس البصريين يقتضي المنع.

(ص): وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز. وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر. ويمنع تقديمه خلافاً لمن منهما.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: اختلف: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ، ومعطوف عليه بواو، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو: «عبد الله والريح يباريها»؟ فقليل: لا، لأن: «يباريها» خبر عن أحدهما، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر. وقيل: نعم، واختاره ابن الأنباري، وابن مالك. واستدلّا على صحته بقول الشاعر:

٣٣٧ - وَأَعْلَمُ بِأَنَّكَ وَالْمَيْيَةِ يِيَّةَ شَارِبٍ بَعْقَارِهَا^(١)

ثم اختلف في توجيه ذلك، فوجهٌ من أجازته من البصريين: على أن الخبر محذوف،

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢١)، وحاشية يس (١/١٨١).

والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها، و«يباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر، لدلالاتها عليه. ووجهه من أجازته الكوفيين: على أن المعنى: «يتباريان»، ولم يقدروا محذوفاً، إذ من باراك فقد بَارَيْتُهُ، ولو كان العطف بالفاء، أو بضم، لم تصح المسألة إجماعاً. ولو حذف العاطف صحت المسألة إجماعاً.

الثانية: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف كقولهم: «راكبُ الناقة طليحان؟» قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين. والثاني: نعم. وعليه الكسائي، وهشام. وجزم به ابن مالك على أن التقدير: راکبُ الناقة والناقة طليحان^(١)، فحذف المعطوف، لوضوح المعنى.

وجوز بعضهم: أن يكون على حذف مضاف، أي راکب الناقة أحد طليحين. ومثله: غلام زيد ضربتهما.

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال: الطليحان راکب الناقة إذ لم يقدّم دليل سابق على تشية الخبر والمرفوع المُخْبَرُ عنه واحد^(٢).

[تَعَدُّدُ الْخَبَرِ لِمَبْتَدَأٍ وَاحِدٍ]

(ص): ويتعدّد الخبر بعطف وغيره. وثالثها: إن لم يختلفا بالافراد والجملة. ورابعها: إن اتّحدا معنى: كـ «حلّو حامض» والأصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم. وثالثها: تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة. وقيل: خبرٌ مقدّر.

(١) طليحان: تشية طليح، يقال: ناقة طليح أسفار إذا جهدها السب رهزله.

(٢) في اللسان (٥٣١/٢): «من كلام العرب: راکب الناقة طليحان؟ أي والناقة، لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما: تقدّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدّم دلّ على ما هو مثله؛ ومثله من حذف المعطوف قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ﴾؛ أي: فضرِب فانفجرت، فحذف «فضرِب» وهو معطوف على قوله: «فقلنا». وكذلك قول التغلبيّ:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخيناً. فإن قلت: فهلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل: لبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخرأ لا يجيز زيادتها أولاً. والآخر: أنه لو كان تقديره «الناقة وراكب الناقة طليحان» لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ؛ إنما حكى منه أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمراً.

والآخر: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف؛ أي راکب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، انتهى.

(ش): اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال:

أحدها: وهو الأصح، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت، سواء اقترن بعاطف أم لا. فالأول كقولك: زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]. وقول الشاعر:

٣٣٨ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشْتَبِي^(١)

والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِلَ فيه الأول خبراً، والباقي صفة للخبر. ومنهم مَنْ يجعله خبر مبتدأ مقدّر.

والقول الثالث: الجواز إن اتّحدا في الأفراد، والجملة. فالأول: كما تقدّم. والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حامضٌ، أي: مُرٌّ، وزيدٌ أَعَسَرُ أَيْسَرُ، أي: أَضْبَطُ. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو علي: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة فيقال: هذا حلوّ وحامضٌ.

قال صاحب (البدیع)^(٢): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا.

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩)، وجمهرة اللغة (ص ٦٢)، والدرر (٣٣/٢)، والمقاصد النحوية (٥٦١/١). وبلا نسبة في الإنصاف (٧٢٥/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢١٤)، والدرر (١٠٩/٥)، وشرح أبيات سيويه (٣٣/٢)، وشرح الأشموني (١٠٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢)، وشرح المفصل (٩٩/١)، وكتاب سيويه (٨٤/٢)، ولسان العرب (٨/٢ - بتت) و (٤٥٦/٧ - قيظ) و (٢٠١/٩ - صرف) و (٤٢١/٤ - شتا).

(٢) تقدم الكلام على «البدیع في النحو». انظر الفهارس العامة.

المبتدأ والخبر ٣٤٧
ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، أو يجاء آخرًا بالروابط عكسًا. والمختار خلافًا للنحاة
منه في الموصولات.

(ش): إذا تعددت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:
أحدهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً
لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.
ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه. مثاله: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى:
أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخرًا لأوّل، وتالي
لمتلوه. مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه. والمعنى: الزيدون ضاربو
الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون
للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة.
قال: ومثله: من الموصول: الذي التي اللتان أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد.
وقال ابن الخباز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين،
وهي مشكلة جدّاء. انتهى. ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه.

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص): مسألة: تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن شرطاً كـ «أل» موصولة
بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه. أو غيرها موصولاً بظرف. أو فعل يقبل الشرطية، خلافاً لمن
أطلق، أو جواز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو
نكرة عائمة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ «كلّ» وشرط فقد. نفي. أو استفهام. أو
مضاف إليها، مشعر بمجازاة. أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف إليه. وقلّ
في خبر كلّ مضافة إلى غير ذلك. وجوّزه الأخفش في كل خبر، والفراء إن تضمّن طلباً.

(ش): لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتاج إلى
حرف رابط بينهما، كما لم يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على
شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو
الشرط، والجزاء.

والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به
العموم.

ودخلها على ضربين: واجب، وهو بعد «أما» كما سيأتي في أواخر الكتاب

الثالث. وجائز، وذلك في صور:

إحداها: أن يكون المبتدأ آل الموصولة بمستقبل عام نحو: ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢]، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. وهذا ما جزم به ابن مالك. ونقل عن الكوفيين، والمبرد، والزجاج.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم الزانية، أي حكم ذلك.

الثانية: أن يكون المبتدأ غير آل من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرة بأداة شرط، أو حرف استقبال، كالسين، وسوف. ولن. أو بقد. أو ما النافية. مثال الظرف قوله:

٣٣٩ - مَا لَدَى الْحَازِمِ اللَّيْبِ مُعَارَاً فَمَصُونٌ، وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ^(١)

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ تَعْمَلٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ومثال الجملة قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]. ويدل على أنّ (ما) موصولة سقوطة الفاء في قراءة نافع وابن عامر. ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ما ذكر. وجوز ابن الحاج^(٢) دخولها، والصلة جملة اسمية، نحو: الذي هو يأتيني فله درهم.

وجوّز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو: الذي إن يأتيني أكرمه، فهو مكرم. حكاها في (البسيط) عن بعض شيوخه.

ورُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا منتف، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط. وجوّز بعضهم دخولها والصلة فعل ماضٍ نحو: الذي زارنا أمس فله كذا. واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّتْيِ الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].

وأولّ المانعون على معنى التبيين، أي وما يتبين إصابته إياكم، وهو بعيد.

وجوّز بعضهم دخولها، والصلة فعل مطلقاً، وإن لم يقبل الشرطية. حكاها ابن عصفور. فأجاز نحو: الذي ما يأتيني فله درهم، وإن لم يجوز دخول أداة الشرط على (ما) النافية، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة، وإنّما هو مشبه به. ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام

(١) البيت من الخفيف. وهو بلا نسبة في الدرر (٣٤/٢). واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصوف بالظرف من غير قيد.

(٢) ابن الحاج: أحمد بن محمد. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ب، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك، لما ذكر من أن سلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط.

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أكد الموصول، أو وُصِف، لذهاب عى الجزاء بذلك، وأُيد بأن ذلك لا يُحَقِّظ من كلام العرب.

الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أعني الظرف، والمجرور فعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده خَزْمٌ فهو سعيد، وعَبْدٌ للكريم فما يَضِيعُ، ونفسٌ مَي في تجارتها فلن تخيب. وخصَّ ابن الحاج ذلك بـ «كل». والصحيح التعميم.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة كقوله:

٣٤٠ - وَكُلَّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُوَ مَسْئُولٌ^(١)

الخامسة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو: ﴿وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا حُورٌ يَكَاهِنُ فَلَئِنَّ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [التور: ٦٠]. ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة ع المخبر عنه ليس بمُشَبِّه لاسم الشرط، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل، والاسم موصوف بالذي ليس كذلك. وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ، والفاء داخل في رة، لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأول.

السادسة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو: «غلامٌ الذي يأتيني فله درهم». منه قوله:

٣٤١ - وَكَلَّ الَّذِي حَمَلْتُهُ فَهُوَ حَامِلُهُ^(٢)

وقلّ دخول الفاء في حَيَّز كُـلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم:

(عجز بيت من البسيط، وصدره:

نرجو فواضل ربّ سَيِّئِهِ حسنٌ

وهو لعبد بن الطيب في ديوانه (ص ٧٥)، وفيه: «مقبول» مكان «مسؤول». والذّر (٣٤/٢).

(عجز بيت من الطويل، وصدره:

يسرُّك مظلوماً ويُرضيك ظالما

وقد اختلف في نسبته، فنُسب للعجير السلولي في شرح ديوان الحمامة للمرزوقي (ص ٩٢١)، ونُسب له أو لزئب بنت الطثرية في لسان العرب (٤١/١١)، ولزئب بنت الطثرية في الدرر (٣٥/٢)، ولسان العرب (٥٥٥/٤)، ولزئب أو لأم يزيد بن الطثرية أو لوحشية الجرمية في الأغاني (١٨٤/٨)، وللعجير أو لثور بن الطثرية أو لزئب أو لأم يزيد في سمط اللّالي (ص ٦٠٨).

«كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ». أو إلى موصوفٍ بغير ما ذكر كقوله:

٣٤٢ - كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ، أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي^(١)

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو: زيد فمطلق. واستدل له بقوله:

٣٤٣ - وَقَائِلَةُ خَوْلَانٍ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ^(٢)

وقوله:

٣٤٤ - أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ^(٣)

والجمهور أولوا ذلك على أنَّ خولان خبر «هو» محذوفة، و «أنت» فاعل بمقدّر فسرّه الظاهر.

وجوز الفراء والأعلم^(٤): دخولها في كلّ خبر هو أمر، أو نهْي، نحو: زيد فاضربه، وزيد فلا تضربه. واستدل بقوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ﴾ [ص: ٥٧]، وقول الشاعر:

٣٤٥ - يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي، وَأَظْلَمَةُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ^(٥)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣٦/٢)، ومغني اللبيب (٤٤٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٤٧/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وأكرومة الحيين خِلَوْ كما هيا

وهو في الأزهية (ص ٢٤٣)، وأوضح المسالك (١٦٣/٢)، والجنى الداني (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣١٥/١)، ٤٥٥، ٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١، والدرر (٣٦/٢)، والردّ على النحاة (ص ١٠٤)، ووصف المباني (ص ٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٣/١)، وشرح الأشموني (١٨٩/١)، وشرح التصريح (٢٩٩/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، وشرح شواهد المغني (٤٦٨/١)، ٨٧٣/٢، وشرح المفصل (١٠٠/١)، ٩٥/٨، والكتاب (١٣٩/١)، ١٤٣، ولسان العرب (٢٣٩/١٤ - خلا)، ومغني اللبيب (١٦٥/١)، والمقاصد النحوية (٥٢٩/٢).

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدّره:

أَرْوَاحُ مَوْدَعٍ أَمْ بِكَوْرُ

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، ورواية العجز فيه: «لك فاعلم لأيّ حال تصير»، والأغاني (١٢٦/٢)، والجنى الداني (ص ٧١)، والدرر (٣٨/٢)، والردّ على النحاة (ص ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (٤١٤/١)، ٤١٥، وشرح شواهد المغني (٤٦٩/١)، والشعر والشعراء (٢٣١/١)، والكتاب (١٤٠/١)، ولسان العرب (٤٢١/١٣ - مادة منن). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٢)، وخزانة الأدب (٣١٥/١)، والخصائص (١٣٢/١)، والدرر (٣٢٤/٥)، ومغني اللبيب (١٦٦/١).

(٤) الأعلام: هو الشنتمري. تقدم التعريف به.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٦٩/٤، ٣٧٠)، والدرر (٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٩٩/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٦٥٣).

(ص): والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطية، وبزيل الفاء إلا إن وأن (لكن) على الأصح. قيل: ولعل. قيل: وكان مضارعاً، وفعل اليقين.

(ش): اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ، إذا كان موصولاً تضمن معنى الشرط.

فالجمهور على جوازه. ومنعه الأخفش، لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله. ما لم يكن الناسخ إن أو أن أو لكن فإنه يجوز دخول الفاء معها، لأنها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، بخلاف أخواتها: ليت، ولعل، وكأن، فإنها قوية العمل، مغيرة للمعنى، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء.

وقيل: يمنع الفاء مع إن وأن، ولكن أيضاً، لأنها تُحقق الخبر. والشرط فيه توقف، فبعد عن الشبه. ورّد بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا كَانُوا مِنْهُمْ عَنْدًا جَاهِلِينَ﴾ [البروج: ١٠]. ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقال الشاعر:

٣٤٦ - ولكن ما يُقضى فسوف يكون^(١)

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو: إنه الذي يأتيني فله درهم. وقيل: يجوز دخول الفاء مع «لعل» إلحاقاً لها بما لا يغير المعنى. وقيل: يجوز أيضاً دخولها مع «كان» بلفظ المضارع، لا بلفظ الماضي. ومع فعل اليقين، كعلمت دون ظننت، وعليه ابن مالك وابن السراج.

(ص): ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفية، وجوزّه ابن السراج.

(ش): قال أبو حيان في (شرح التسهيل): إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السراج.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم

وهو للأفوه الأودي في الدرر (٤٠/٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي القاضي (٩٩/١)، وأوضح المسالك (٣٤٨/١)، وشرح الأشموني (١٠٨/١)، وشرح التصريح (٢٢٥/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٩)، ومعجم البلدان (٢٢٠/٢ - مادة الحجاز)، والمقاصد النحوية (٣١٥/٢).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «ولكن ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة، فلم تكفها عن العمل، بل عملت «لكن» في «ما» وهي اسمها. وقد زعم ابن هشام في «قطر الندى» (ص ١٤٩)، والأشموني في شرحه (١٠٨/١) أن «ما» هنا، حرف زائد كاف. وثانيهما: قوله: «فسوف يكون» حيث اقترن خبر «لكن» بالفاء، وهذا جائز.

نواسخ الابتداء كان وأخواتها

(ص): نواسخ الابتداء:

الأول: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ وبات، وصار وليس مطلقاً، ودام بعد «ما» الظرفية، وزال ماضي ي زال، وانفكّ، وبرح، وفَتَّى، وفَتَأَ، وأَفْتَأَ. قيل: وونى، ورام بمعناها بعد نفسي وشبّهه. وقد يُفَصَّلُ ويُقدَّر. ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية، ويسمى اسمها، وفاعلاً. وقيل: ارتفع لشبّهه. وينصب الخبر، ويسمى: خبرها ومفعولها. والكوفية حالاً. والفراء شبّهه. ويرفعان بعدها بإضمار الشان.

وثالثها: إلغاء. ولا تدخل على ما لزم صدرأ. أو حذفاً. أو ابتدائية. أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبية، ولا دام، والمنقي بـ «ما» وليس، على ما خبره مفرد طلبى على الأصح. ولا صار. ونحوها: دام، وتلوها على ذي ماض. وشرط الكوفية في الباقي: قد. وابن مالك في ليس على قلة: الشان.

وألحق قوم بصار: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحول، وارتد، وما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حربة.

وقوم: غدا، وراح. والفراء: أسحر وأفجر، وأظهر.

وقوم: كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه.

والكوفية: هذا وهذه مراداً بهما التقريب مرفوعاً بعدها ما لا ثانى له، وسمّوهما: تقريباً، والرفع اسم التقريب.

(ش): أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتتسخ حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها. وكاد وأخواتها. وإنّ وأخواتها. وظننت وأخواتها. وما ألحق بذلك.

فأما «كان» فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها. ربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به. وقع ذلك في عبارة المبرد. وعبر سيبويه باسم الفاعل.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، وأنه باق على رفعه.

واستدل الأول باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعامل.

وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها. وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به. عبر بذلك المبرد. وعبر سيبويه باسم المفعول.

وكان قياس هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه.

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو: ضرب، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُخَدَّتٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. هذا مذهب سيبويه.

وذهب الفراء: إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبه عنده: بـ «جاء» زيد ضاحكاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه انتصب على الحال.

ورُدَّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال. واعترض بوقوعه جملة، وظرفاً، ولا يقع المفعول كذلك.

وأجيب بالمنع. بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل. والمجرور نحو: مررت بزيد. والظرف إذا توسع فيه.

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان. وأنكره الفراء. ورُدَّ بالسَّماع قال:

٣٤٧- إذا مُتَّ كان الناس صِنْفَانِ شَامِتٌ وَأَخْرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣)، والدرر (٢٢٣/١، ٤١/٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٤٤/١)، والكتاب (٧١/١)، والمقاصد النحوية (٨٥/٢)، ونوادير أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١١٧/١)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

ويروى: «كان الناس صنفين» فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، فيكون «الناس» اسماً لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

وقال:

٣٤٨ - وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ^(١)

ثم اختلفوا في توجيه ذلك.

فالجمهور على أنَّ في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي: أنَّ كان ملغاة، ولا عمل لها، ووافقه ابن الطراوة^(٢). والمتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس. وواحد: شرطه أن يقع صلة لـ «ما» الظرفية: وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها: التوقيت، وهو دام نحو: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي مدة دوامي حيًّا.

وأربعة: شرطها تقدّم نفي أو شبهه، وهو: النهي والدعاء. وهي: زال ماضي ي زال، وانفك، وبرح، وفتىء. والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين. وسواء كان النفي بحرف، أو فعل، أو اسم كقوله:

٣٤٩ - لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودِ الْجِبَالِ^(٣)

وقوله:

٣٥٠ - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنًى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عَقَّةٍ مُقِلٌ قَنُوعٍ^(٤)

وقوله:

٣٥١ - غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوًى كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَغْتَبِرُ^(٥)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

هي الشفاء لدائي لو ظفرتُ بها

وهو لهشام بن عقبة في الأزهية (ص ١٩١)، والأشباه والنظائر (٨٥/٥، ٧٨/٦)، وتذكرة النحاة (ص ١٤١، ١٦٦)، والدرر (٤٢/٢). ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه (٤٢١/١). ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني (٧٠٤/٢)، والكتاب (٧١/١، ١٤٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٨٦٨/٢)، ورصف المباني (ص ٣٠٢)، وشرح المفصل (١١٦/٣)، ومغني اللبيب (٢٩٥/٢)، والمقتضب (١٠١/٤).

(٢) تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، والدرر (٤٢/٢، ٦٢/٤)، وشرح شواهد المغني (٦٨٤/٢). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨)، وشرح الأشموني (٥٤٨/٣)، وشرح التصريح (٢٣٠/٢)، ومغني اللبيب (٢٨٤/٢).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٤٣/٢)، وشرح الأشموني (١٠٩/١)، وشرح التصريح (١٨٥/١)، والمقاصد النحوية (٧٣/٢).

(٥) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٣/٢)، وشرح التصريح (١٨٥/١).

ومثال النهي:

٣٥٢ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تَفْسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

ومثال الدعاء:

٣٥٣ - وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرِ^(٢)

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثل، أم مقدراً كقوله: ﴿تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ. وقول الشاعر:

٣٥٤ - تَنْفَلُكَ تَسْمَعُ مَا حَيٌّ سَتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ^(٣)

أي لا تنفلك. وقوله:

٣٥٥ - لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ^(٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/٤٤)، وشرح الأشموني (١/١١٠)، وشرح التصريح (١/١٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٧)، والمقاصد النحوية (١٤/٢).

(٢) من الطويل، وصدده:

ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلى

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٥٥٩)، والإنصاف (١/١٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣١)، والخصائص (٢/٢٧٨)، والدرر (٢/٤٤، ٤/٦١)، وشرح التصريح (١/١٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٢)، واللامات (ص ٣٧)، ولسان العرب (١٥/٤٩٤ - مادة يا)، ومجالس ثعلب (١/٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/٦، ٤/٢٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٠)، والدرر (٥/١١٧)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٨)، ولسان العرب (١٥/٤٣٤ - مادة ألا)، ومغني اللبيب (١/٢٤٣).

وفي البيت ثلاثة شواهد: أولها قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل بحرف النداء بالفعل لفظاً. وثانيها: قوله: «لا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبيه بالنفي. وثالثها: وقع «ألا» للاستفتاح.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز في خزانة الأدب (٩/٢٤٢، ٢٤٣)، والدرر (٢/٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٨٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/٩٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٩٨)، وشرح المفصل (٧/١٠٩).

(٤) من الطويل، وعجزه:

عليَّ وإن قد قلَّ منها نُصْبِيَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٤٦).

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ - وَأُبْرِخْ مَا أَدَامَ اللَّهَ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَبِطاً مُجِيداً^(١)

أي لا أبرح . وسواء كان متصلاً بالفعل أم مفصلاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ - وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تَخْذِلُ لِي قَرْحَةً، وَتَنْكَوْهَا^(٢)

واحترز بماضي يزال من زال التي مضارعها: يزول . وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل .
والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّد بمعنى : ماز .

والمشهور في فتىء كسر العين . وفيها لغة بالفتح . وثالثة : أفتأ . قال في المحكم :
مَا فَتَيْتُ أَفْعَلَ، وَمَا فَتَأْتُ أَفْتَأُ فَتَأً وَفُتُوءاً، وَمَا أَفْتَأْتُ . الأخيرة : تميمية^(٣) . وذكر الثلاثة أيضاً
أبو زيد^(٤)، وذكر الصّغاني^(٥) : فَتَوُ يَفْتُو عَلَى وَزْنِ ظَرْفٍ، لغة في : فَتَىء .

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على
حسب ما قبلها . فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك ، نحو : ما زال زيد عالماً . وإن
كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو : ما زال يعطي الدراهم .

قال ابن مالك : وكذا العمل في : «ونى» ، و «رام» بمعناها . قال : وهما غريبتان . ولا
يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب . ومن شواهد استعمالهما قوله :

٣٥٨ - لَا يَنْسِي الْخُبُّ شِيَمَةَ الْحَبِّ مَا دَا مَ فَلَا يَخْسِبْنَهُ دَا أَزِعْوَاءَ^(٦)
وقوله :

٣٥٩ - إِذَا رُمْتَ مِمَّنْ لَا يَرِيْمُ مَيْتِمًا سَلُوءًا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى^(٧)

(١) البيت من الوافر، وهو لخنداش بن زهير في لسان العرب (٣٥٤/١٠، ٣٥٥ - مادة نطق)، والمقاصد
النحوية (٦٤/٢) . وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦١٩)، وجمهرة اللغة (ص ٢٧٥)، وخزانة الأدب
(٢٤٣/٩)، والدرر (٤٦/٢)، وشرح الأشموني (١١٠/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٥)، والمقرب
(٩٤/١) .

(٢) البيت من المنسرح، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (٢٣٧/٩)، وشرح
شواهد المغني (ص ٨٢٠، ٨٦)، والدرر (٤٧/٢) . وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٩٣) .

(٣) انظر : لسان العرب (١١٩/١ - مادة فتأ) .

(٤) في اللسان (١٢٠/١) : «وروي عن أبي زيد قال : تميم تقول أفتأت، وقيس وغيرهم يقولون فتئت؛
تقول : ما أفتأت أذكره إفتاءً، وذلك إذا كنت لا تزال تذكره، وما فتئت أذكره أفتأً فتأً» .

(٥) أبو زيد : هو سعيد بن أوس . والصغاني : هو رضي الدين الحسن بن محمد . وقد تقدم التعريف بهما .
انظر الفهارس العامة .

(٦) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٨/٢) .

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤٩/٢) .

نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها _____ ٣٥٧

قال: واحترزت بقولي: بمعنى: زال من: ونى بمعنى: فتر، ورام بمعنى: حاول، أو تحوّل. انتهى.

وقال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب، لأن معناها معنى ما زال نحو: ما ونى زيد قائماً.

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن: ظل زيد قائماً، معناه: أقام زيد قائماً النهار. ولم يجعل العرب لـ «أقام» اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ». قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال.

وأما البيتان، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض. أي لا يني عن شيمة الخبّ. والثاني: يحتمل الحال لتكثيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: أض، كقوله: ٣٦٠ - رَيَّيْتُه حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا وَأَضَّ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أُجْرَدَا^(١) وعاد، كقوله:

٣٦١ - فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمراً^(٢)

وآل بالمد، كقوله:

٣٦٢ - ثُمَّ آلتَ لَا تَكَلِّمُنَا كُلَّ حَيٍّ مُعَقَّبٍ عُقْبَا^(٣) ورجع، كقوله:

٣٦٣ - وَيَزِجُّنَ بِالْأَكْبَادِ مُنْكَسِرَاتٍ^(٤)

(١) ويروى بعده: «كان جزائي بالعصا أن أجلدا». ويروى:

رَبِّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كان جزائي بالعصا أن أجلدا

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/٢٩٢، ٥٠/٢)، والمحتسب (٢/٣١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٤٢)، والدرر (٤/٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١/١٢٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان مضلي من هديت برشده

وهو لسواد بن قارب في الدرر (٢/٥٠، ٧٢).

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٥١)، ولسان العرب (١/٦١٨ - مادة عقب).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تُعَدُّ لَكُمْ جَزْرَ الْمَجْزُورِ رَمَاحُنَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٥٢).

وفي الحديث: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا»^(١).

وحار بالمهملة، كقوله:

٣٦٤ - وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يَحُورُ رماداً بعد إذ هو ساطِعُ^(٢)

واستحال، كقوله:

٣٦٥ - إن العداوة تستحيل مودَّة بتدائلك الهَفَواتِ بالحَسَنَاتِ^(٣)

وفي الحديث: «فاسْتَحَالَتْ غَرْبًا»^(٤). وتحول، كقوله:

٣٦٦ - فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا^(٥)

وارتد: كقوله تعالى: ﴿فَازْدَبَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

والناسع قولهم: «ما جاءت حاجتك». قيل: وأول مَنْ قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله عليّ إليهم. ويروى برفع «حاجتك» على أن (ما) خبر «جاءت» قدّم، لأنه اسم

(١) «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» رواه مسلم في الإيمان (حديث ١١٨) من حديث جرير بن عبد الله. ورواه أيضاً من حديث عبد الله بن عمر (حديث رقم ١١٩ و ١٢٠)، ومن حديث أبي بكره ضمن حديث طويل أوله: «إن الزمان استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض» في القسامة (حديث ٢٩). ورواه البخاري في العلم باب ٤٣، والأضاحي باب ٥، وأبو داود في السنة باب ١٥. والترمذي في الفتن باب ٢٨. والدارمي في المتناسك باب ٧٦. وأحمد في المسند (٢/٨٥، ٨٧، ١٠٤، ٣٧/٥، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٦٩)، وحماسة البحرى (ص ٨٤)، والدرر (٢/٥٣)، ولسان العرب (٤/٢١٧ - مادة حور). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١١٠).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٥٣).

(٤) رواه البخاري في التعبير (باب ٢٨، حديث ٧٠١٩) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أنا على بئر أنزع منها، إذ جاءني أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو فتزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف فغفر الله له، ثم أخذها عمر بن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فرئته حتى ضرب الناسُ بَعَطَنَ» ورواه البخاري أيضاً ينحوه برقم (٧٠٢٠) ورواه من حديث أبي هريرة برقم (٧٠٢١)، ورواه أيضاً في فضائل الصحابة (باب ٥ و ٦) والتوحيد (باب ٣١). ورواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث ١٧ و ١٩)، والترمذي في الرؤيا (باب ١٠)، وأحمد في المسند (٢/٢٨، ٢٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠).

(٥) شطر بيت من الطويل لامرئ القيس، وصدره:

وَبَدَلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صَحَّةٍ

وهو في ديوانه (ص ١٠٧)، وخزانة الأدب (١/٣٣١)، والدرر (٢/٥٤)، وشرح شواهد المغني

(٢/٦٩٥)، ولسان العرب (١١/٤٧٤ - مادة علل)، ومغني اللبيب (١/٢٨٨).

استفهام. والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. وينصبه على أنه الخبر، والاسم ضمير «ما». والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. و «ما» مبتدأ، والجمله بعدها خبر.

والعاشر: قَعَدْتُ كأنها حَزْبَةٌ من قولهم: «شَحَدَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كأنها حَزْبَةٌ»، أي صارت كأنها حربة. ف «كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُونَ طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار. وجعلوا من ذلك: «جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ وصَاعَيْنِ»، و «قَعَدَ لَا يَسْأَلُ حَاجَةً إِلَّا قَضَاهَا»، أي: صار. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَنَقَعْدُ مَذْمُومًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وغيرهم: قَصَرُوهُمَا على ذينك المثاليين. وقالوا في الثمانية الأولى: إن المنصوب فيها حال، وإن آلت بمعنى: حلفت. «وَلَا تُكَلِّمُنَا» جواب القسم.

ووافق عليه ابن مالك في آل، وقعد.

وألحق قوم منهم الزمخشري، وأبو البقاء، والجُزُولِي، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: غدا، وراح بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدو والرواح. وجعل من ذلك حديث: «اغْدُ عَالِمًا»^(١)، وحديث: «تَغْدُو حِمَاصًا، وَتُرْوَحُ بِطَانًا»^(٢). وتقول: غدا زيد ضاحكاً وراح عبد الله منطلقاً، أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور. منهم: ابن مالك. وقالوا: المنصوب بعدهما حال، إذ لا يوجد إلا نكرة.

وألحق الفراء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر. ذكرها في كتاب (الحدود)^(٣).

قال أبو حيان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فيغلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادمًا؟»، و «كيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة».

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو:

(١) تمام الحديث: «اغْدُ عَالِمًا أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً»، رواه الطبراني في المعجم الصغير (٩/٢)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٢/١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٣٧/٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٧٣/٨)، والمجلوني في كشف الخفا (١٦٧/١)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٩٥/١٢)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء (٢٨/٣). ورواه أبو العرب في طبقات علماء إفريقية (ص ٢٧) بلفظ: «اغْدُ عَالِمًا أو متعلماً ولا تكن الثالثة فتهلك».

(٢) رواه الترمذي في الزهد باب ٣٣، وابن ماجه في الزهد باب ١٤، وأحمد في المسند (٣٠/١)، (٥٢).

(٣) «حدود الإعراب» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، ذكر فيه ستاً وأربعين حداً في الإعراب. انظر: كشف الظنون (ص ٦٣٥).

«هذا ابن صياد أشقى الناس» فيعربون «هذا» تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما، وهما حاضران. وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبينهما بالإشارة إليهما. وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت «كان» من: كان زيداً قائماً.

وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بُدَّ منه نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدثاً. فإن جعلته تامة نصبت على الحال.

فإذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبرية، والمقرون بلام الابتداء، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا مما لزم الابتدائية، كقولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً، والكلاب على البقر^(١)، لجريانه كذلك مثلاً. وكذا ما بعد لولا الامتناعية، وإذا الفجائية. ولا مما لزم عدم التصرف كـ «أيمن» في القسم، و«طوبى للمؤمن»، و«ويل للكافر»، و«سلام عليك». ولا خبره جملة طلبية. وشذ قوله:

٣٦٧ - وكوني بالمكارم دكريني^(٢)

وشرط ما تدخل عليه دام، وليس، والمنفي بـ «ما» من جميع أفعال هذا الباب - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره مفرداً طلبياً، لأن له الصدر، وهذه لا يتقدم خبرها، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ما زال زيد، ولا أين ما يكون زيد، ولا أين ليس زيد.

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها.

ولم يشرطه السَّلَوِيُّونَ في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها، ولا يشترط ذلك في المنفي بغير «ما»، كـ «لَمْ»، و«لا»، و«لن». ولا في غير المنفي إجماعاً.

وشرط ما تدخل عليه صار، وما بمعناها. ودام، وزال، وأخواتها - زيادة على ما سبق - ألا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال: صار زيد عليم. وكذا البواقي، لأنها تفهم

(١) تقدم. راجع الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ودَلِّي دَلَّ ماجدة صناع

وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب (٢٦٦/٩، ٢٦٧)، ونوادر أبي زيد (ص ٣٠، ٥٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢٤٦/١٠)، والدرر (٥٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٨٩/١)، وشرح شواهد المغني (٩١٤/٢)، ومغني اللبيب (٥٨٤/٢).

الدوام على الفعل، واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا. وهذا متفق عليه.

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيمُصُّمُ قَدْ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُمُ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وقال الشاعر:

٣٦٨ - ثُمَّ أَضْحُوا لَعِبَ الدَّهْرِ بِهِمْ^(١)

وقال:

٣٦٩ - وقد كانوا فأمسى الحَيِّ ساروا^(٢)

وحكى الكسائي: «أصبحت نظرت إلى ذات التناير»^(٣) يعني: ناقتة^(٤).

وشرط الكوفيون في ذلك: اقترانه بـ «قد» ظاهرة، أو مقدرة. وحجَّتهم أنَّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجَمَل لتدلَّ على الزمان. فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها. ألا ترى أن المفهوم من: زيد قام، ومن: كان زيد قائماً شيء واحد. واشترط «قد»، لأنها تقرب الماضي من الحال.

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم: «ليس خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ». قال أبو حيان: وليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عُصْفُور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. فإن قيل: ليس لنفي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيَّدة بزمان.

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

وكذاك الدهرُ حالاً بعد حالٍ

وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٣)، والدرر (٥٥/٢). وبلا نسبة في لسان العرب (٣٢٦/٥ -

جهز).

(٢) شطر بيت من الوافر، وصدوره:

فأمسى مقفراً لا حيٍّ فيه

وهو بلا نسبة في الدرر (٥٥/٢).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «التناير» بالتاء ثم النون. والصواب ما أثبتناه.

(٤) وفي اللسان (٩٥/٤ - مادة تنر): «وتناير الوادي: محافله، قال الراعي:

فلما علا ذات التناير صوئاً تكشَّف عن برقي قليل صواعقه

وقيل: ذات التناير هنا موضع بعينه؛ قال الأزهري: وذات التناير عقبة بحذاء زُبالة مما يلي

المغرب منها».

وأما المُقَيِّدة، فتتفيتها على حَسَبِ القَيْد.

(ص): وتدل على الحدث خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصح. وقيل: لم يلفظ به، وفي الظرف والحال خلاف مرتب.

(ش): اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث. فمنعه قوم: منهم المبرّد، وابن السّوّاح، والفارسيّ، وابن جنّي، وابن بزّهان^(١)، والجرجانيّ، والشّلوّيين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال.

وذهب ابن خروف وابن عصفور: إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول.

ورّد هذا الأول بالسماع قال:

٣٧٠ - وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(٢)

وحكى أبو زيد: مصدر فتىء. وحكى غيره: ظلمت أفعّل كذا ظلولا، وبت أفعّل كذا يئوتة. ومن كلام العرب: «كونك مُطِيعاً مع الْفَقْرِ خَيْرٌ من كُونِكَ عاصياً مع الْغِنَى».

ويبنى الأمر، واسم الفاعل منهما ولا يبينان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف، والجار والمجرور. فمن قال بدلائنها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢] بكان. ومن قال: لا يدلّ عليه منعه. وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ. ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظر. انتهى.

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال. فمنّ منعه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ. ومنّ جوّزه قال: الحال يعمل فيه هذا، وليس فعلاً فكان أولى. أما نَصْبُهَا المصدر، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر.

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. نحوي، لغوي، نسابه، أخباري. توفي ببغداد سنة ٤٥٦ هـ، وقد جاوز الثمانين. من تصانيفه: أصول اللغة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٢٩٧/٣)، ومروءة الجنان (٧٨/٣)، ومختصر دول الإسلام (٢٠٧/١)، ولسان الميزان (٨٢/٤)، وكشف الظنون (ص ١١٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: يبذل وحلم ساد في قومه الفتى وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، والدرر (٥٦/١)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح التصريح (١٨٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (١٥/٢).

وأجازته السيرافي وطائفة، فيقال: كان زيد قائماً كوناً.

(ص): وتعدد خبرها كما مرّ. وأولى بالمنع.

(ش): في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه، وابن أبي الربيع^(١). وَوَجْهُهُ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ شَبِهَتْ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، فَلَا يَزَادُ عَلَى ذَلِكَ.

والمجوزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدّده مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أولى.

(ص): وترد الخمسة الأول قيل وبات، كصار خلافاً للكدّة^(٢) في ظلّ.

(ش): ترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى: ﴿وَيُسَيِّدُ الْجِبَالَ سِجًّا فَكَانَتْ هَبَاءً مُتْبِتًا وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥، ٦، ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُمْ يَتَّعِبَتِي إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]. وقول الشاعر:

٣٧١ - ثُمَّ أَضْحَكُوا كَأَنَّهُمْ رِقٌّ جَفَّ فَفَ فَاَلَوْثَ بِهِ الصَّبَا وَالِدَبُورُ^(٣)
وقوله:

٣٧٢ - أَمْسَتْ خَلَاءً^(٤)

(١) ابن درستويه وابن أبي الربيع تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.
(٢) هو الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكدة وبلغدة، أبو علي. لغوي، نحوي، أديب. قدم بغداد وسكنها، وتوفي سنة ٢١٠ هـ. من تصانيفه: علل النحو، خلق الفرس، الهشاشة والبشاشة، الرد على الشعراء، والنوادر المفيدة. انظر ترجمته في: الفهرست (٨١/١)، ومعجم الأدباء (١٣٩/٨ - ١٤٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وروضات الجنات (ص ٢١٦)، وكشف الظنون (ص ١٢٠٤، ١٦٣١، ١٩٨٠، ٢٠٤٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (٥٧/٢)، وشرح شواهد المغني (١٠٤/٧)، وشرح المفصل (١٠٤/٧)، والشعر والشعراء (٢٣٢/١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١١).

(٤) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لَبْدٍ
وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وخزانة الأدب (٥/٤)، والدرر (٥٧/٢)، ولسان العرب (٣٨٦/٣ - لبد) و (٢٤٥/١٤ - خنا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١١/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٤).

وزعم لُكْذَةُ الأَصْبَهَانِي، وَالْمَهَابِازِي^(١) شارح (اللمع)^(٢): أَنَّ ظِلَّ لَا تَأْتِي بِمَعْنَى: صار، بل لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي فِعْلِ النَّهَارِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الظِّلِّ، فَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي لِلشَّمْسِ فِيهِ ظِلٌّ، وَهُوَ مَا بَيْنَ طُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا.

وزعم الزمخشري: أَنَّ بَاتَ يَأْتِي بِمَعْنَى: صار. قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التَّثْبُتِ والاستقراء.

وجعل منه بعض المتأخرين: «فَإِنْ أَحَدَكُم لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٣). وَضَعَفَ بِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى ثُبُوتِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ لَيْلًا. قَالَ: وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَحْتَجُّ بِهِ لَهُ قَوْلُهُ:

٣٧٣ - أَجْنِي كُلَّمَا ذَكَرْتَ كَلِيبَ أَيُّثْ كَأَنِّي أَكْوَى بِجَمْرِ^(٤)
لأن كلما تدلّ على عموم الأوقات.

[المتصرف منها]

(ص): وكلها تتصرف إلا ليس. قيل: ودام، ولتصاريفها ما لها كغيرها.

(ش): جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر والوصف، إلا أَنَّ الأَمْرَ لَا يَتَأْتِي صَوْغُهُ مِنَ الْمُسْتَعْمَلِ مَنْفِيًّا إِلَّا لَيْسَ، فَمُجْمَعٌ عَلَى عَدَمِ تَصَرُّفِهَا.

وأما دَامَ فنَصَّ كثير من المتأخرين على أنها لَا تَتَصَرَّفُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ. وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ.

قال ابن الدّهان^(٥): لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ دَامَ: يَدُومُ، لِأَنَّهُ جَرَى كَالْمَثَلِ عِنْدَهُمْ.

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضريير. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. كان حيًّا قبل سنة ٤٧١ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٣/٢١٩)، وكشف الظنون (ص ١٥٦٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي. وشرحه جماعة. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣).

(٣) من حديث أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». رواه البخاري في الوضوء باب ٢٦، ومسلم في الطهارة حديث ٨٧ و ٨٨ واللفظ له، وأبو داود في الطهارة، باب ٤٩، والترمذي في الطهارة باب ١٩، والنسائي في الغسل باب ٢٩، وابن ماجه في الطهارة باب ٤٠، ومالك في الطهارة باب ٩، وأحمد في المسند (٢/٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٥ ٧٥٩، ٢٧١، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قيس المخزومي في الدرر (٥٨/٢)، وشرح أشعار الهذليين (٨٠١/٢). وللهللي في لسان العرب (٩٨/١٣ - جنن).

(٥) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المتوفى سنة ٤٤٧ هـ. وقد تقدم.

نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها _____ ٣٦٥

وقال ابن الخباز^(١): لا تتصرف ما دام، لأنها للتوقيت والتأيد، فتفيد المستقبل. قال أبو حيان: وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون.

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا﴾ [الإسراء: ٥٠، ٥١]، : ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. وقول الشاعر:

٣٧٤ - وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٢)
وقوله:

٣٧٥ - قضى الله يا أسماءُ أَنْ لستُ زائلاً أَجْبُكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضُ^(٣)
(ص): ووزن كان: فَعَلَ. وقيل: فَعُل. و«ليس»: فَعُل. والأكثر فيها: لَسْتُ. وحكي كسر اللام وضمها. ويبطل عملها مع إلا في تميم خلافاً لِمَلِكِ النَّحَاة^(٤)، وأبي علي. وفي نفيها و«ما». وثالثها: الْأَصَحُّ: الحال ما لم يقيد مدخولها بزمان فيحسبه. والأشهر في زال: يَزَالُ فُهِى فَعَلَ. وحكي يَزِيلُ، ففَعَلَ. والصحيح تلقى القسم بها.
(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصح أن وزن «كان»: فَعَلَ بفتح العين. وقال الكسائي: فَعُل بالضم. ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه: كائن، لأن الوصف من فَعَلَ: فَعِل.

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي. تقدم.
(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٣٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، والدرر (٥٨/٢)، وشرح الأشموني (١١٢/١)، وشرح التصريح (١٨٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (١٧/٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه (ص ١٧٠)، والدرر (٦٠/٢)، وشرح التصريح (١٨٧/١)، ولسان العرب (١٩٩/٧ - غمض)، ومجالس ثعلب (٢٦٥/١)، والمقاصد النحوية (١٨/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٧).

(٤) ملك النحاة: هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي. نحوي، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، مقريء، شاعر. ولد ببغداد سنة ٤٨٩ هـ، وسافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، ثم استوطن دمشق وتوفي بها في ٨ شوال سنة ٥٦٨ هـ. من تصانيفه: الحاوي في النحو، الحاكم في الفقه الشافعي، مختصر في أصول الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٢٢/٨ - ١٣٩)، وإنباه الرواة (٣٠٥/١ - ٣١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢١٠/٤، ٢١١)، والنجوم الزاهرة (٦٨/٦)، ورمّة الجنان (٣٨٦/٣)، وشذرات الذهب (٢٢٧/٤، ٢٢٨)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٠، ٢٢١).

وأما ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خَفَف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاس» بالقلب كباع، أو بالضم لقليل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال إلا لُسْتُ بفتحها.

قال أبو حيان: على أنه قد سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ مرّةً على فَعِل، ومرّةً على فَعُل. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِسْتُ بكسر اللام.

وأما زال فالأشهر في مضارعها ي زال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فَعَل بالفتح.

قال أبو حيان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فَعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كَنَقَم يَنْقِم، ونَقِم يَنْقِم.

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليس» و «ما» مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسّط. ذكره الشلّوبين يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ «ليس» قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تُخِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقول حسان:

٣٧٦ - وليس يكون - الدَّهْرُ - ما دام يَذُبُّ^(١)

وبـ «ما»: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٦]. ومن أمثلة المنفي بـ «ليس» قول العرب: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ».

الثالثة: حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلا حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها. وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر. فقال له أبو عمرو: نِمْتُ يا أبا عمر وأدليج الناس. ليس في الأرض حِجَازِيَّ إلا وهو ينصب، ولا تَمِيمِيَّ إلا وهو يرفع. ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر،

(١) من الطويل، وصدده:

فما مثله فيهم ولا كان قبله

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (١/٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/٢).

نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها _____ ٣٦٧

وأبا محمد اليزيدي^(١) إلى بعض الحجازيين، وجهداً أن يلقنناه الرفع، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجهداً أن يلقنناه النصب فلم يفعل، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُتت الناس.

وزعم أبو نزار، الملقب بملك الثُحاة: أن الطَّيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف. تقديره: إلا المسك أفخره. والجملة في موضع نصب خبر ليس.

وزعم أبو علي: أن اسم ليس ضمير الشأن، والطَّيب مبتدأ، والمسك خبره، أو الطَّيب اسمها، والخبر محذوف، وإلا المسك بدل. كأنه قيل: ليس الطَّيب في الوجود إلا المسك. أو الطيب اسمها، وإلا المسك نعت، والخبر محذوف. كأنه قيل: ليس الطَّيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

وضَعَفَ بأن الإهمال - إذا ثبت - لغة، فلا يمكن التأويل.

الرابعة: [أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين الثَّقَلَة؛ واستدلوا بنحو قوله:

أَيِّنَ الْمَفْرُوعِ وَالْإِلَهُ الطَّالِبِ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ وَلَيْسَ الْغَالِبُ
وخرج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف.

قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على «الأشرم» أي: ليسه الغالب، كما يقول: الصديق كأنه زيد؛ ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يَجُزْ حذفه. وفيه نظر^(٢).

(ص): وتسمّى ناقصة، فإن اكتفت بمرفوع فتامة. ولزم النقص ليس، وزال خلافاً

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف باليزيدي. مقرئ، نحوي، لغوي. من أهل البصرة. نزل بغداد، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وصحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون. ولد سنة ١٣٨ هـ، وتوفي بمرور سنة ٢٠٢ هـ. من تصانيفه: الوقف والابتداء، النقط والشكل، النوادر في النحو، المقصور والممدود، المختصر في النحو، وله شعر. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٤ - ٣٠٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٣٠ - ٣٢)، ونزهة الألبا (ص ١٠٣ - ١١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٤، ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٧٢)، (١٧٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣ - ٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٤)، وكشف الظنون (ص ١٩٨٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. واستدركناه من المغني (١/ ٢٢٧، ٢٢٨).

للفارسي، وفتىء خلافاً للصغاني. قيل: وظلّ. ومن الناقصة ذات الشأن. وثالثها: لا. ولا.

(ش): هذه الأفعال تسمى نواقص. واختلف في سبب تسميتها ذلك.

فقليل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيد.

وقيل، وهو الأصح: لعدم اكتنائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب. ثم منها ما لزم التقص، وهو ليس باتفاق، وزال، خلافاً للفارسي، فإنه أجاز في «الحلبيات»^(١): أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتىء خلافاً للصغاني فإنه ذكر في «نوادير الإعراب»^(٢) استعمالها تامة، نحو: فتئت عن الأمر فتاً: إذا نسيت.

وزعم المهابدي: أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة. قال أبو حيان: وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو: أنها تكون تامة.

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين. فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون كان بمعنى: ثبت «كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ - إذا كان الشتاء فأذفئوني^(٣)

وحضر نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْفَرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ووقع نحو: «ما شاء الله كان». وكفل، وغزل. يقال: كُنت الضبي: كفلته، وكُنت الصوف: غزلته.

وأصبح، وأضحى، وأمسى، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى: ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرؤم: ١٧]. وقول الشاعر:

٣٧٨ - وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا^(٤)

(١) «الحلبيات في النحو» لأبي علي الفارسي. انظر: كشف الظنون (ص ٦٨٧).

(٢) لم أجد للصغاني كتاباً بهذا الاسم، ولكن له كتاب بعنوان «نوادير اللغة» فلعله هو نفسه. انظر: هدية العارفين (١/ ٢٨١).

(٣) من الوافر، وعجزه:

فإن الشيخ يهرمه الشتاء

ويروى: «يهدمه» مكان «يهرمه». وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الأزهية (ص ١٨٤)، وأمالى

المرتضى (١/ ٢٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٢)، وحماسة البحتري (ص ٢٠٢)، وخزانة الأدب

(٧/ ٣٨١)، والدرر (٢/ ٦٠)، وسمط اللالي (ص ٨٠٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٥)،

وشرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٥ - مادة كون).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل (٧/ ١٠٣). وبلا نسبة في أمالي

ابن الحاجب (ص ٢٩٥)، والدرر (٢/ ٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٥).

وظل بمعنى: دام، أو طال، أو أقام نهاراً. وبات بمعنى: أقام ليلاً، أو نزل بالقوم ليلاً. وصار بمعنى: «رجع» نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، و«ضم»، و«قطع» نحو: ﴿فَصَرَّهْنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ودام بمعنى: بقي، نحو: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]. وأنفك بمعنى: خلص، أو انفصل نحو: أنفك الأسير أو الخاتم. وبرح بمعنى: ذهب، أو ظهر. وبالمعنيين فسر قولهم: «برح الخفاء». وونى بمعنى فتر وضُغف. ورام بمعنى: ذهب وفارق. ٤

وذكر ابن مالك: أن فتاً المفتوحة تأتي تامة بمعنى: كسر، أو أطفأ. حكى الفراء: فتأته عن الأمر: كسرته، والنار: أطفأها. قال أبو حيان: وهذا وهم وتصحيف، إنما ذاك بالتاء المثلثة كما في الصحاح والمحكم.

وقد اختلف في كان الشأنية: فالجمهور على أنها من أقسام الناقصة. وذهب صاحب البديع^(١): إلى أنها من أقسام التامة. وذهب أبو القاسم ابن الأبرش^(٢): إلى أنها قسم برأسها.

(ص): وحذف أخبارها لقرينة ضرورة. وثالثها إلا ليس ولو دونها.

٦(ش): قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أما الاسم فلائه مشبة بالفاعل، وأما الخبر، فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن روعي أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه. أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذا، لكنه صار عندهم عوضاً عن المصدر، لأنه في معناها، إذ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد تحذف في الضرورة كقوله:

٣٧٩ - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئاً، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(٣)

(١) «البديع في النحو»: يوجد ثلاثة كتب بهذا العنوان: الأول لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربيعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي المعروف بابن الأبرش. نحوي، شاعر. توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري (ص ٢٧٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٧٦٣) وفيه: «ابن الأبرش».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه (ص ١٨٧)، والدرر (٢/ ٦٢)، وشرح أبيات سيويه (١/ ٢٤٩)، والكتاب (١/ ٧٥). وله أو للأزرق بن طرفة بن العزم الفراسي في لسان العرب (١١/ ١٣٢ - مادة جول).

وقوله:

٣٨٠ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَتَغَيَّ جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(١)
أي ليس في الدنيا، وكُنت بريئاً.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقريئة اختياراً.

وفصل ابن مالك: فمنعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قريئة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ «لا» كقولهم فيما حكاه سيويه: «ليس أحد»، أي: هنا. وقوله:

٣٨١ - فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودٌ^(٢)

وقوله:

٣٨٢ - يَيْسُئُكُمْ وَخَلُئُكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبُؤِثُكُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرٌ مَعْقِلٌ^(٣)

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء. وقال: يجوز في «ليس» خاصة أن يقول: «ليس أحد»، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس. أو نكرة كقوله: ما من أحد.

(ص): وقد تلي الواو جملة، وخبراً لليس، وكان منفية بعد إلا، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما.

(ش): فيه مسألان:

الأولى: قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله:

٣٨٣ - وَكَانُوا أَنْسَاءً يَنْفَحُونَ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَهُ التَّظَرُ الشَّزُرُ^(٤)

(١) البيت من الكامل، وهو للشمر دل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح (١/٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٠٣). وللتيمي الحماسي في الدرر (٢/٦٣). وللتيمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/٨٢)، وأوضح المسالك (١/٢٨٧)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، ومغني اللبيب (٢/٦٣١).
ويروى «لات» في موضع «ليس».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحْلِكُ خَيْرِنَا

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١)، والكتاب (١/٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر

(٢/٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٦٦).

وقوله:

٣٨٤ - فظَلُّوا، ومنهم سَابِقٌ دَمَعُهُ لَهْ وَأَخَرُ يَنْثِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ^(١)

هذا مذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك.

والجمهور أنكروا ذلك، وتأولوا الجملة على الحال، والفعل على التمام.

الثانية: ذهب الأخفش، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفية إذا كان جملة بعد إلا كقوله:

٣٨٥ - ليس شيء إلا وفيه إذا ما قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اغْتِيَارُ^(٢)

وقوله:

٣٨٦ - ما كان من بشرٍ إلا وميتُّه مختومة، لكن الآجالُ تخلفُ^(٣)

وقوله:

٣٨٧ - إذا ما سُتُوِرَ البيتُ أرخين لم يكن سِرَاجٌ لنا إلا ووجهك أنورُ^(٤)

والجمهور أنكروا ذلك، وأولوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو. وقالوا: الخبر في الثالث: «لنا».

[جواز توسط أخبارها]

(ص): ويجوز توسطها. ومنع الكوفية مطلقاً. وابن مُعْطٍ^(٥) في دام. وبعضهم في ليس.

(ش): أجاز البصريون توسط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: ٤٧]، وقال:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٦/٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٧/٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٦٨/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢٤٤/٨)، والدرر (٦٨/٢). وفي البيت شاهد آخر، وهو حذف «من» والمفضل بعد قوله: «أنور». ويروى «نورها» مكان «أنور» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على حذف «من» والمفضل.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. تقدم.

٣٧٢ _____ نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها

﴿لَيْسَ إِلَٰهَ إِلَّا أَن تُولُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال الشاعر:

٣٨٨ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَدَاثُهُ بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ^(١)
وقال:

٣٨٩ - فليس سواءَ عالمٌ وجَهْلٌ^(٢)

٢. ومنعه الكوفيون في الجميع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن مُعْطٍ في «دام». ورُدَّ بأنه مخالف للنص السابق، وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع.

٣. ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ «ما»، وهو محجوجٌ بالسَّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور.

[جواز تقديم أخبارها]

(ص): وتقدمها إلا دام، والمنفي بـ «ما»، و «ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرَوْد^(٣): ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤١)، والدرر (٢/٦٩)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدده:

سلي إن جهلتِ الناس عتاً وعنهم

وهو للسموأل بن عاديء في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (١٠/٣٣١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٣). وله أو للجلاح الحارثي في تخليص الشواهد (ص ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/٧٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٠).

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي المعروف بدروود. أديب، نحوي، شاعر. توفي سنة ٣٢٥ هـ. من آثاره: شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس (ص ٢٤٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وهدية العارفين (١/٤٤٥).

«ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفي بـ «ما».

أما دام فحكمي الاتفاق عليها، لأنها مشروطة بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله.

١ وأما المنفي بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع، والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيون على الثاني.

وأما «ليس» فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيّرافي، والفارسي، وابن أخته، والجرجاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسى، ونعم، وبشّ، بجامع عدم التصرف. وقدماء البصريين، ونسبه ابن جني إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزّمخشري، والشّلوّيين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأما زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: وهو الأصح، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، ولم، ولن، ولما، وإن. وألحق دزّود: لم، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع «ما» كجذا، فلا يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)^(١)، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز، لأن الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن دام لا يتصرف. وقال أبو حيان: القياس الجواز، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ «دام» لا تتصرف فيتّجه المنع.

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

[وجوب توسيط الخبر أو منعه]

(ص): ويجبان، ويمنعان لما مرّ.

(ش): قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه. وقد يُمنع كُلاً من ذلك للأمر الموجبة أو المانعة في خبر المبتدأ.

مثال وجوب التوسيط: ما كان قائماً إلا زيداً. ومثال وجوب التقديم: أين كان زيد؟ وكم كان مالك؟ ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: كان في الدار ساكنها. وكان في الدار رجل. يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيرها. ومثال منعهما، ووجوب التأخير: كان بعلاً هند حبيبها، لأجل الضمير. وصار عدوي صديقي، للإلباس.

(ص): وفي تأخير الجملة. ثالثها: يجب إن رفع ضمير الاسم. ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه، وفي منصوب، لا ظرف. ثالثها يقبح لا ظاهر إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفية وابن السراج إلا ظرف. ويجوز مع خبر وتقدمه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال.

أحدها: يجب مطلقاً، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه سواء كانت اسمية، نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه.

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السراج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ - إلى مَلِكٍ ما أُنْه من مُحَارِبٍ أبوه، ولا كانت كَلِيبٌ تُصَاهِرُهُ^(١)

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَهْوَلَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وتقديم المعمول يُؤْذَنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (٢٥٠/١)، والخصائص (٣٩٤/٢)، والدرر (٧٠/٢)، وشرح شواهد المغني (٣٥٧/١)، ومعاهد التنقيص (٤٤/١)، والمقاصد النحوية (٥٥٥/١)، وورصف المباني (ص ١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٨)، ومغني اللبيب (١١٦/١).

المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معموله منصوباً نحو: آكلاً كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك.

الثالثة: تقدّم من صُور امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساوى في التعريف والتنكير، ولا بيان. ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب، لأن نصب الخبر يبيّنه، فيجوز: كان أخاك زيد. ولم يكن خيراً منك أحد.

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو: صار عدويّ صديقي، وكان فتاك مولاك.

الرابعة: مذهب أكثر البصريين: أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول، وحال، وغيرهما إلا الظرف والمجرور، فلا يقال: كان طعامك زيداً آكلاً، ولا كان طعامك آكلاً زيداً. وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصّب غيرُه أو رَفَعَه.

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسّع في الظروف والمجرورات. وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّراج: أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله:

٣٩١ - بما كان إيتاهم عطيةً عوداً^(١)

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و«عطية» مبتدأ، خبره «عوداً»، والجملة خبر كان، فلم يَلِ العامل (كان)، بل ضمير الشأن.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قنائفٌ هذاجون حول بيوتهم

وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٦٨)، (٢٦٩)، والدرر (٢/٧١)، وشرح التصريح (١/١٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤)، والمقتضب (٤/١٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤)، ومغني اللبيب (٢/٦١٠).

وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة.

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو: كان آكلًا طعامك زيدًا، وكذا يجوز تقدمه على كان نحو: طعامك كان زيدًا آكلًا. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلُمٍ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

واعلم أنه يتأتى في: «كان زيد آكلًا طعامك» أربعة وعشرون تركيباً. وقد سُقَّتْها في (الأشباه والنظائر)^(١) وكلها جائزة عند البصريين إلا: كان طعامك زيدًا آكلًا، وكان طعامك آكلًا زيدًا، وآكلًا كان طعامك زيدًا.

[اجتماع معرفتين في باب «كان»]

(ص): وإذا اجتمع معرفتان فأقوال: المبتدأ. وقيل: الخبر غير الأعراف إلا إشارة مع غير ضمير، وإلا أن، وأن. وقيل: ما يراد ثبوته مطلقاً. وقيل: إن قام مقامه، أو شبهة به. وقيل: ما صح جواباً. أو نكرتان بمسوّغ تخيير. وفي الإخبار هنا، وإن بمعرفة عن نكرة. ثالثها سائغ إن أفاد، والنكرة غير صفة محضة.

(ش): إذا اجتمع في باب كان معرفتان، ففي ما يتعين اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أخر. فقيل: تخيير، فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر. وعليه الفارسي، وابن طاهر، وابن خروف وابن مضاء^(٢) وابن عصفور. وهو ظاهر كلام سيويه، فإنه قال: وإذا كانا معرفتين، فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعتة ونصبت الآخر.

وقيل: تنظر إلى المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جعل المعلوم الاسم، والمجهول الخبر نحو: كان أخو بكر عمراً، إذا قدّرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخاً، ويجهل كونه عمراً. وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عمراً، ويجهل كونه أخا بكر. وعلى هذا السيرافي، وابن الباذش، وابن الضائع^(٣). وحملوا كلام سيويه على

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٥٦، ٥٧).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجبالي القرطبي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر. نحوي. ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ. من مصنفاته: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيويه، الرد على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٣٩)، والديباج المذهب (ص ٤٧، ٤٨)، وكشف الظنون (ص ٤٩٤، ٤٩٥، ٨٣٩، ١٦٩٣)، وروضات الجنات (ص ٨٣).

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي المعروف بابن الضائع، أبو الحسن. نحوي. توفي سنة =

ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه . وقيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعراف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعراف إلا إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه ، أمّا مع المضمّر فلا ، ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من ها ذا أنا .

والأ إن كان أحدهما «أن» ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيار جعلهما الاسم ، والآخر الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القراء : ﴿ فَكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [النمل : ٥٦] ينصب «جواب» لشبههما بالمضمّر من حيث إنّهما لا يوصفان ، كما لا يُوصف ، فَعُومِلَا مُعَامَلَتَهُ إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جعله الاسم ، لأنه أعرف .

وقيل : الخبر : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عُقُوبُكَ عَزْلَكَ ، وكان زيدٌ زُهَيْراً ، وقول الشاعر :

٣٩٢ - فكان مُضَلِّي مَنْ هُدَيْت بِرُشْدِهِ^(١)

أثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هاديٍّ من أضللتُ به لأثبت الإضلال ، وعلى هذا ابن الطراوة .

وقيل : الخبر ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً به كالمثاليين الأولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرّف المخاطب أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخر الخبر .

وإن عرفهما أو جهلهما ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن كان أحدهما «أن أو أنّ» المَصْدَرِيَّتَيْنِ ، فإنه يتعين جعله الاسم .

قال : وضمير النكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا

= ٦٨٠ هـ . وقد قارب السبعين . من مصنفاته : شرح كتاب سيويو جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف . انظر ترجمته في : بغية الوعاة (ص ٣٥٤) ، وكشف الظنون (ص ٦٠٤ ، ١٤٢٨) ، وهديّة العارفين (٧١٣/١) ، وروضات الجنان (ص ٤٩٤) .

(١) تقدّم برقم (٣٦١) .

٣٧٨ ————— نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها
اجتمعت مع المعرفة، لأن تعريفه لفظي من حيث عُلِمَ على مَنْ يعود، أما أن تعلم مَنْ هو
في نفسه فلا.

وإذا اجتمع نكرتان، فإن كان لكل منهما مسوِّغٌ للابتداء، فلك الخيار، فما شئت
جعلته الاسم، والآخر الخبر نحو: كان رجل قائماً، أو كان قائمٌ رجلاً.

وإن كان لأحدهما مسوِّغٌ دون الآخر فالذي له المسوِّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو:
كان كل أحد قائماً. ولا يجوز كان قائم كل أحد.

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر.
هذا مذهب الجمهور. وجوز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة
محضة. قال: لأنه لما كان المرفوع هنا مُشَبَّهاً بالفاعل، والمنصوب مُشَبَّهاً بالمفعول جاز أن
يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل. ومن وروده
قوله:

٣٩٣ - كَأَنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)
وقوله:

٣٩٤ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ^(٢)

قال: وقد حمل هذا الشبه في باب «إنَّ» على أن يُجْعَلَ فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧١)، والأشباه والنظائر (٢/٢٩٦)، وخزانة
الأدب (٩/٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، والدرر (٢/٧٣)، وشرح أبيات
سيبويه (١/٥٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٩)، وشرح المفصل (٧/٩٣)، والكتاب (١/٤٩)،
ولسان العرب (١/٩٣ - سبأ) و (٦/٩٤ - رأس) و (١٤/١٥٥ - جنى)، والمحتسب (١/٢٧٩)،
والمقتضب (٤/٩٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٤٥٣، ٦٩٥). ويروى «سبيئة» مكان «سلافة».
(٢) عجز بيت من الوافر، وصدرة:

قفي قبل التفريق يا ضباعا

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (٢/٣٦٧)، والدرر (٣/٥٧)، وشرح أبيات
سيبويه (١/٤٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٩)، والكتاب (٢/٢٤٣)، ولسان العرب (٨/٢١٨ -
ضبع، ٨/٣٨٥ - ودع)، واللمع (ص ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/٢٩٥)، والمقتضب (٤/٩٤).
وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، والدرر (٢/٧٣)، وشرح الأشموني
(٢/٤٦٨)، وشرح المفصل (٧/٩١).

كقوله:

٣٩٥ - وإن حراماً أن أَسْبَ مُجَاشِعاً بِأَبَائِي الشُّمَّ الكرامِ الخَضَارِمِ^(١)
وأجاز سيبويه: إنَّ قريباً منك زيد.

(ص): وإن قصد إيجاب خبر ما قرن بإلا إن قَبِل. ولو قرن بتنفيس، أو قد. أو لم خلافاً للقرءاء. لا زال وإخوته. ولا يكون اسم هذه نكرة. وثالثها: يجوز مع الماضي. ويكثر في «ليس» و «كان» بعد نَفْيٍ وَشَبْهِهِ.
(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا قصد إيجاب خبر منفيٍّ أيّاً كان، قُرِنَ بإلا إن قَبِل ذلك نحو: كان زيد إلا قائماً، وليس زيد إلا قائماً. وسواء هذا الباب وغيره نحو: ما ظننت زيدا إلا قائماً.
فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل إلا مَنفِيّاً لم يجز دخول إلا عليه، نحو: ما كان مثلك إلا أحداً. وما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً.

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنَّ نفيها إيجاب، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك: كان زيد عالماً. وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك. وأما قول ذي الرمة:

٣٩٦ - حَرَّاجِيحُ لَا تُنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَزْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا^(٢)
فقليل: خطأ منه، ولهذا لم يحتج الأصمعيّ بشعره. ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠)، ورواية صدره فيه:

وليس يعدل أن سببت مقاعساً

ورواية «مجاشعاً» خطأ، فإن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق وهو دائم الاعتزاز به، و «مقاعس» هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.
والبيت أيضاً في خزائن الأدب (٩/ ٢٨٥)، والدرر (٢/ ٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩١)، والمقتضب (٤/ ٧٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٩)، والكتاب (٣/ ٤٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧٧ - فكك)، والمحتسب (١/ ٣٢٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٤٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٧٣)، والإنصاف (١/ ١٥٦)، والجنى الداني (ص ٥٢١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، ومغني اللبيب (١/ ٧٣). وحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة السمينية أو الضامرة.

٣٨٠ _____ نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها

وقيل: مؤوّل على زيادة إلّا، أو تمام يَنْفَكْ، ومُتَّاحَةً: حال. ولا يجوز دخول إلّا على خبر مقرون^(١)...

الثانية: يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله:

٣٩٧ - كَمْ قَدْ رَأَيْتُ، وليس شيء باقياً مِنْ زائر طَيْفِ الْهَوَى، وَمَزُورٍ^(٢)

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:

٣٩٨ - إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِياً فَإِنَّ التَّاسِّي دَوَاءُ الْأَسَى^(٣)
وقوله:

٣٩٩ - وَلَوْ كَانَ حَيٌّ فِي الْحَيَاةِ مَخْلُوداً خَلَدَتْ، ولكن ليس حيٌّ بِخَالِدٍ^(٤)
وقد يلحق بها في ذلك باب زال وإخوته.

(ص): وترادف كان لم يزل. وتزاد وسطاً. قيل: وآخرأ فمضارعة. وقيل: فاعلها ضمير مصدرها. وشذ بين جار ومجرور. وزاد الكوفية: أصبح، وأمسى. والفراء يكون. والباقي إن لم ينقص المعنى. وقومٌ كلّ فعل لازم.
(ش): فيه مسألان:

الأولى: تختص كان بمرادفة: لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالة على الدوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر، كما قال أبو حيان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين. وجزم به ابن مالك. ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أي لم يزل متّصفاً بذلك.

الثانية: تختص أيضاً بأنها تزداد بشروط:

أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومُسند إليه نحو: ما - كان - أحسن زيدا، ولم يُر - كان - مثْلُهُم. ومنه حديث: «أو بَنِي - كان - آدم».

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٦/٢).

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٧٧/٢).

وجوّز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله:

٤٠٠ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلٌ^(١)

وجوّز أيضاً زيادتها آخرأ نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء «ظن» آخرأ.

وردّ بعدم سماعه، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح في غير مواضعها المعتادة.

وشدّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله:

٤٠١ - سُورَةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمَسْؤُومَةِ الْعَرَابِ^(٢)

قال أبو حيّان: ولا يحفظ في غير هذا البيت.

وجوّز الكوفيون: زيادة أصبح، وأمسى. وحكوا: «ما أصبح أبردها»، و «ما أمسى أذفأها». وحمل على ذلك أبو عليّ قوله:

٤٠٢ - عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَضْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ^(٣)

وقوله:

٤٠٣ - أَعَاذِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ فَأَوْبِي كَثِيراً أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي^(٤)

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكلّ فعل لازم من غير هذا الباب، إذا لم

(١) الرجز لأم عقيل بنت أبي طالب، واسمها فاطمة بنت أسد، ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب؛ وبعده: إذا تهبُّ شمائلٌ بَلِيلٌ

في أوضح المسالك (٢٥٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٥)، والدرر (٢/٧٨)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩١) وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، والأشباه والنظائر (٣٠٣/٤)، وأوضح المسالك (١/٢٥٧)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢٠٧) - ٢١٠، ١٨٧/١٠، والدرر (٢/٧١)، ووصف المباني (ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥)، وشرح الأشموني (١/١١٨)، وشرح التصريح (١/١٩٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، وشرح المفصل (٧/٩٨)، ولسان العرب (١٣/٣٧٠ - كون)، واللمع في العربية (ص ١٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤١). ويروى: «سُورَةُ» بفتح السين، مكان «سُورَةُ» بضمها، ويروى أيضاً «جِيَاد» مكان «سُورَةُ».

(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/٨٠)، وشرح الأشموني (١/١١٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/٨١)، وشرح الأشموني (١/١١٨).

يَنْقُصُ المعنى، نحو: ما أضحى أحسن زيداً، وزيدٌ أضحى قائم، واستدلَّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

٤٠٤ - فالיום قرئت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عَجَبٍ^(١)
ولم يُرد أن يأمره بالذهاب.

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز، لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه.

وقد اختلف في كان المزيدة: هل لها فاعل؟.

فذهب السيرافي والصنمريُّ: إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون.

وذهب الفارسي: إلى أنها لا فاعل لها، لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه، بدليل: أن «قلما» فعل. ولما استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي. واختاره ابن مالك. ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوها من الإسناد.

[حذف كان واسمها]

(ص): ويجوز حذف كان واسمها إن عُلِمَ بعد إن «ولو» بكثرة، و «هلا» و «إلا» بقلّة.

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير: (فيه) أو (معه)، وإلا فلا.

وجوز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ «إن لا»، أو إن عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حال، أو مفعولٍ بلائق. وإضمار الناقصة قبلها أولى. وقُلَّ بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن). وقُلَّ: بعد (أن) معوضاً منها «ما».

وقيل: هي التامة، والمنصوب حال. وقيل: العامل «ما». وقيل: غير عوض فيظهران.

(ش): تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة، ولذلك أقسام:

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (١٢٣/٥ - ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢)، والدرر (٨١/٢، ١٥١/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢٠٧/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٧٨/٣)، (٧٩)، والكتاب (٣٩٢/٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (١٦٣/٤)، والمقرب (٢٣٤/١).

الأول: ما يجوز بكثرة، وذلك بعد «إن»، و«لو» الشرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِمَ من غائب، أو حاضر. مثاله بعد «إن» مع الغائب، قوله:

٤٠٥ - قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلاً^(١)
ومع المتكلم قوله:

٤٠٦ - حَدِثْ عَلِيَّ بطونُ ضنّة كلّها إن ظالمًا فيهم وإن مظلوماً^(٢)
ومع المخاطب قوله:

٤٠٧ - لا تقرن الدهر آل مطرفٍ إن ظالمًا أبداً وإن مظلوماً^(٣)
ومثاله بعد «لو» مع الثلاثة قوله:

٤٠٨ - لا يَأْمَنُ الدهرُ ذو بغيٍ ولو ملكاً جُنُودُه ضاق عنها السهل والجبل^(٤)
وقوله:

٤٠٩ - عَلِمْتُكَ مَنَاناً فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ، ولو غَرَّانَ ظَمَانَ عَارِيَا^(٥)
وقوله:

٤١٠ - انطق بحقٍ ولو مُسْتَخْرِجاً إحناً فإن ذا الحقّ غلابٌ وإن غلباً^(٦)

(١) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني (٢٩٥/١٥)، وأمالى المرتضى (١٩٣/١)، وخزانة الأدب (١٠/٤)، (٥٥٢/٩)، والدرر (٨٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٥٢/١)، وشرح شواهد المغني (١٨٨/١)، والكتاب (٢٦٠/١)، والمقاصد النحوية (٦٦/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١١٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٨)، وشرح المفصل (٩٧/٢).

(٢) البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه (ص ١٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٩)، والدرر (٨٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦/١)، والكتاب (٢٦٢/١)، والمقاصد النحوية (٨٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٠/١)، وشرح الأشموني (١١٩/١). ويروى «ضنّة» مكان «ضنّة».

(٣) البيت من الكامل، وهو لليلي الأخيلية في ديوانها (ص ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٣٤٥/١)، والكتاب (٢٦١/١)، والمقاصد النحوية (٤٧/٢). وليلي أو لحميد بن ثور في الدرر (٨٤/٢). ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١٣٠). وبلا نسبة في شرح قطر الندى (ص ١٤١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٨٥/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح التصريح (١٩٣/١)، وشرح شواهد المغني (٦٥٨/٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٢)، ومغني اللبيب (٢٦٨/١).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٦/٢).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٨٧/٢).

ولو أظهر الفعل في نحو هذه المثل لجاز. قال سيبويه: وإن شئت أظهرت الفعل.

ولا يجوز عند عدم الإظهار إلا نصب التالي على أنه خبر كان. وربما يجوز فيه الرفع والجر. فالأول إذا حُسِّنَ هناك تقدير: «فيه»، أو «معه»، أو نحو ذلك كقولهم: «الناس مَجْزِيُونَ بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»، و«المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيفٌ وإن خنجراً فخنجرٌ»، فانتصاب خيراً وشرّاً، وسيفاً وخنجراً على تقدير: إن كان العمل خيراً، وإن كان المقتول به سيفاً. وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير: إن كان في أعمالهم خيراً، وإن كان معه سيف. أو على تقدير: كان التامة. والأول أولى. وهو معنى قولنا: وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء أولى، أي من التامة. وعَلَّه ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سنن واحد، ولا يختلف العامل.

ومثاله بعد لو: الإطعام ولو تماًراً. فالنصب على تقدير: ولو يكون الطعام تماًراً. والرفع على تقدير: ولو يكون عندكم تمرٌ، أو على تقدير: كان تامة.

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة. ومثله سيبويه بقولك: امرؤ بأيهم أفضل إن زيداً، وإن عمراً^(١).

والثاني: بعد «إن» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إن بـ«لا» أم لا، كقولهم: مررت برجل صالح إن لا صالحاً فطالح. وامرر بأيهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، «فصالح»، و«زيد» بالنصب على تقدير: إن لا يكن صالحاً، وإن يكن زيداً.

وحكى يونس فيه: الجرّ على تقدير: إن لا أمرّ بصالح، أو إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح. وأجازه في «زيد» على تقدير: إن مررت بزید وإن مررت بعمرو. فوافقه ابن مالك على أطراده. وقصره غيرهما على السماع، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس.

قال أبو حيان: والصواب مع الجمهور لما في الأول من التكلف، ولم يسمع مثل ذلك بعد «لو» أصلاً.

وقولي: وجعل تالي الفاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم: «فخير» من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب. والأول أرجح، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ، ومع النصب شيان، ولأن وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر. والتقدير في الرفع: فالذي يجرى به خير. والنصب على حذف كان واسمها، أي كان الذي يجرى به خيراً، أو

(١) في الأصل: «إن زيد وإن عمرو»، والصواب ما أثبتناه بالنصب، لما دلّ عليه السياق.

على الحال، أي: فهو يلقيه خيراً، أو على المفعول بفعل لائق، أي فهو «يجزى» أو «يعطى» خيراً.

وعُلم من ذلك أنّ في مسألة: «إن خيراً فخير» أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني. وأضعفها عكسه. وبينهما نصبهما، ورفعهما.

ثمّ قال الشّلوّين: إنهما متكافئان، لأن ما في نصب الأول من الحسن يقابله قُبْح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه.

وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن، لقلة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما.

القسم الثاني: ما يجوز بقلة، وذلك في ثلاث صور: الأولى والثانية: بعد هلا، وألا. قال أبو حيان: يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه، لكنه ليس بكثير الاستعمال.

الثالثة: بعد لدن كقوله:

٤١١ - من لدّ شَوْلاً فإلى إنلّا^(١)

أي من لد أن كانت شَوْلاً. والشّول بفتح المعجمة: التي ارتفعت ألبانها من الثّوق. واحدها: شائلة، أو شائل. وإنلّاوها: أن يتلوها أولادها.

وقولي: ونحوها، وقول التسهيل: «وشبهها» مثاله قوله:

٤١٢ - أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرّحالة أن تَميل مَميلاً^(٢)

قال سيوييه: أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة.

القسم الثالث: ما يجب. وذلك في صورتين:

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٦١، ٨/٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/٢٦٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٤/٢٤، ٩/٣١٨)، والدرر (٢/٨٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٤٦)، وشرح الأشموني (١/١١٩)، وشرح التصريح (١/١٩٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، وشرح المفصل (٤/١٠١، ٨/٣٥)، والكتاب (١/٢٦٤)، ولسان العرب (١٣/٣٨٤ - لدن)، ومغني اللبيب (٢/٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٥١).

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/١٤٥، ١٤٨)، والدرر (٢/٨٩)، وشرح التصريح (١/١٩٥)، والكتاب (١/٣٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/٢٢٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٤٠٥)، والمقرب (١/١٦٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «والجماعة» حيث نصبه على المفعول معه.

الأولى: بعد أن المصدرية إذا عوض منها «ما» كقوله:

٤١٣ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ^(١)

أي: لأن كنت، فحذف اللام اختصاراً، ثم «كان» كذلك، فانفصل الضمير وجيء بـ «ما» عوضاً عنها. والتزم حذف كان لثلاثي يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد «ما» اسم كان. والمنصوب خبرها. هذا هو الصحيح في المسألة.

وبقي فيها أقوال أخر. فزعم بعضهم: أن كان المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال. وزعم أبو عليّ وابن جني: أن (ما) هي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل. وزعم المبرد: أن (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: أَمَا كُنْتَ منطلقاً انطلقت.

ورُدَّ بأن هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع، ولا يغير، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة (ما).

الثانية: بعد «إن» الشرطية إذا عوض منها «ما»، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم:

٤١٤ - أَمَرَعْتُ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالاً لَوْ أَنَّ نُوْقاً لَكَ أَوْ جِمَالاً
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَأَلا^(٢)

(١) صدر بيت من البسط، وعجزه:

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (ص ١٢٨)، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق (ص ٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤)، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر (٩١/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١١٦/١، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠). ولجريد في ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، وشرح المفصل (٩٩/٢، ١٣٢/٨)، والشعر والشعراء (٣٤١/١)، والكتاب (٢٩٣/١)، ولسان العرب (٢٩٤/٦ - خرش، ٢١٧/٨ - ضبع)، والمقاصد النحوية (٥٥/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٧)، وأمالى ابن الحاجب (٤١١/١، ٤٤٢)، والإنصاف (٧١/١)، وأوضح المسالك (٢٦٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، والجنى الداني (ص ٥٢٨)، وجواهر الأدب ص ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١)، ورصف المباني (ص ٩٩، ١٠١)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، ولسان العرب (٤٧/١٤ - أما)، ومغني اللبيب (٣٥/١)، والمنصف (١١٦/٣).

(٢) قال في اللسان (٤٦٨/١٥): «قولهم: إِمَّا لَا فافعل كذا؛ إنما هي على معنى: إِنْ لَا تفعلْ ذلك فافعلْ ذاء؛ ولكنهم لما جمعوا هؤلاء الأحرف فصِرْنَ في مجرى اللفظ مثقلة فصار «لا» في آخرها كأنه عَجَزَ كلمة فيها ضمير ما ذكرت لك في كلام طلبت فيه شيئاً فرُدَّ عليك أمرك فقلت: إِمَّا لَا فافعلْ ذاء».

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، والدرر (٩٤/٢)، وشرح الأشموني (١٢٠/١).

أي: إن كنت لا تجد غيرها، و (ما) عوض من كان.
وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف. ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلا في هذا.
ولو قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً. ولا يجوز: إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان.

[حذف نون كان تخفيفاً]

(ص): ويحذف نونها ساكنة جزماً، والثامة أقل ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس.

(ش): يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط:
أن يكون من مضارع. بخلاف الماضي والأمر. مجزوماً بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.

وإذا توصل بضمير نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١)، ولا بساكن نحو: «لَنْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا» [البينة: ١]. مثال ما اجتمعت فيه الشروط: «وَلَمْ أَكْ يَغِيَا» [مريم: ٢٠]، «لَنْ يَكُنْ مِنَ الْمُصْلِينَ» [المائدة: ٤٣]، «وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ» [النحل: ١٢٧]، «فَلَمْ يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ» [غافر: ٨٥].

وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا، والثامة لكن الحذف فيها أقل نحو: «وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً» [النساء: ٤٠].

قال أبو حيان: وحذف هذه النون شاذ في القياس، لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الجنايز باب ٧٩ (حديث رقم ١٣٥٤) وأعاده برقم (٣٠٥٥ و ٦١٧٣ و ٦٦١٨) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: «أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قِيلَ ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطْمِ بني مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ بيده، ثم قال لابن صياد: تشهد أنني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأميين. فقال ابن صياد للنبي ﷺ: أتشهد أنني رسول الله؟ فرفضه وقال: آمنتُ بالله وبرسوله. فقال له: ماذا ترى؟ قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي ﷺ: خُلِّطَ عليك الأمر. ثم قال له النبي ﷺ: إني قد خبأت لك خبيثاً. فقال ابن صياد: هو الدُّخُّ. فقال: احسأ! فلن تَعُدُّوْا قدرك. فقال عمر رضي الله عنه: دعني يا رسول الله أضرب عنقه. فقال النبي ﷺ: إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث ٩٥)، والترمذي في الفتن (باب ٦٣).

كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة. وإنما لم يجر عند ملاقة الضمير، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردّ نون «لَدُ» إذا أضيفت إليه، فقليل: «لدنه»، ولا يجوز: لده. ولا عند الساكن. لأنها تحرك حينئذ، فيضعف الشبه.

وأجاز يونس حذفها مع الساكن. ووافقه ابن مالك تمسكاً بنحو قوله:

٤١٥ - لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسَّرَزِ^(١)

وقوله:

٤١٦ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً^(٢)

وقوله:

٤١٧ - إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى^(٣)

والجمهور، قالوا: إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك: من أن النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشدّ، فيكون الحذف حينئذ أولى.

ردّه أبو حيان: بأنّ التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشبه كما تقدم، فزال أحد جزأيه، والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها.

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفة في خزائن الأدب (٣٠٤/٩)، (٣٠٥)، والدرر (٩٤/٢)، ولسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، ونوادر أبي زيد (ص ٧٧). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٦٨)، والخصائص (٩٠/١)، والدرر (٢١٧/٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٤٠، ٥٤٠)، والمنصف (٢/٢٢٨).

والسّرر (بفتح السين والراء): آخر ليلة من الشهر. انظر: اللسان (٣٥٧/٤ - مادة سرر).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد أبَدَتِ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَبِغَ

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزائن الأدب (٣٠٤/٩)، والدرر (٩٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، وشرح التصريح (١٩٦/١)، ولسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، والمقاصد النحوية (٦٣/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٦٩/١)، وتخلص الشواهد (ص ٢٦٨)، وشرح الأشموني (١٢٠/١)، ولسان العرب (١٢٢/١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس بمغنٍ عنه عقد الرثائم

ويروى: «الرثائم» بدل: «الرثائم». وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٩٦/٢)، ولسان العرب (٢٢٥/١٢ - رتم، و ٣٦٤/١٣ - كون، و ١٠٥/١٥ - غنا).

ما ألحق بليس

(ص): مسألة: ألحق بـ «ليس» أحرف: أحدها: «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفية: النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلاً أو إنما.

وثالثها: ينصب إن تُزَلَّ الثاني منزلة الأول. ورابعها: إن كان صفة ولا بدَّلَ منه خلافاً للصقار^(١). لا بغير.

وجوز الفراء رفعه، وفقد إن. وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية، خلافاً لهم، و«ما» خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً. والأخفش مع «إلا». وقيل: نصبه لغة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنعه الرّماني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدّم الظرف. ثالثها: الأصح عندهم يجوز معمولا لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدر معمولا على «ما» بحال. وثالثها: يجوز إن قصد الرد.

(ش): أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل إلا ما استعمل زائداً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو: قلماً، أو تركّب مع غيره نحو: حبذا. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأمّا الحرف، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصّ، أو اختصّ ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و«ما» من قبيل غير المختص، ولها شبهان: أحدهما: هذا. وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعه بنو تميم، فلم يعملوها.

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخله على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن «ليس» كذلك. وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها الخبر خبراً لها. قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هَؤُلَاءِ أَكْهَنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]. هذا مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورُدَّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها.

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس شروط:

أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بإلاً بطل العمل نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

٣٩٠ ————— نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها

عمران: ١٤٤]. وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاً نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به، لاتحاد حكم البديل والمبدل منه.

وخالف قوم في هذا الشرط، فجوز يونس^(١) والشلويين النصب مع إلا مطلقاً، لوروده في قوله:

٤١٨ - وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعَذِّباً^(٢)

وقوله:

٤١٩ - وما حق الذي يغثو نهاراً ويسرق ليلته إلا نكالا^(٣)

وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي ينكل نكالاً، ويعذب معذباً، أي تعذيباً، ويدور دوران منجنون، أي: دولاب.

وقال قوم: يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو: ما زيد إلا أخاك أو منزلاً منزله نحو: ما زيد إلا زهيراً.

وقال آخرون: يجوز إن كان صفة نحو: ما زيد إلا قائماً.

وقال الصقار في البديل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدلية.

وإن انتقض بغير إلا لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: ما زيد غير قائم. وأجاز الفراء الرفع.

(١) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، المتوفى سنة ١٨٢ هـ. وقد تقدم التعريف به. والشلويين أيضاً تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (ص ٢١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٦/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧١)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، وخزانة الأدب (١٣٠/٤، ٢٤٩/٩، ٢٥٠)، والدرر (٩٨/٢، ١٧١/٣)، ووصف المباني (ص ٣١١)، وشرح الأشموني (١٢١/١)، وشرح التصريح (١٩٧/١)، وشرح المفصل (٧٥/٨)، ومغني اللبيب (ص ٧٣)، والمقاصد النحوية (٩٢/٢). ويروى: «أرى الدهر» مكان: «وما الدهر» كما هي رواية المغني.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، والمقاصد النحوية (١٤٨/٢). وبلا نسبة في الدرر (١٠٠/٢). ويعثو: قال في اللسان (٢٩/١٥) - مادة عثا: «عَثِيَ في الأرض عُثِيّاً وَعَثِيّاً وَعَثِيَاناً وَعَثَى يَعْثِي، عن كراع نادر؛ كل ذلك أفسد. وقال كراع: عَثَى يَعْثَى مقلوب من عاث يعيث... وفي التنزيل: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ وفي لغتان أخريان لم يقرأ بواحدة منهما: إحداهما عثا يَعْثُو مثل سما يسمو... واللغة الثانية: عاث يعيث».

الشرط الثاني: فقد «إن»، فإن زيدت بعد «ما» بطل العمل كقوله:

٤٢٠ - فما إن طَبَّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ^(١)

وقوله:

٤٢١ - بني عُدَانَة ما إن أنْتُمْ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولكن أنْتُمْ الْخَزَفُ^(٢)

قال ابن مالك: لما كان عمل «ما» استحساناً، لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة، لأنَّ كلاً منها حالٌ أَصْلِيٌّ، فالبقاء عليها تقويةٌ، والتخلي عنها أو عن بعضها توهينٌ. وأحق الأربعة بلزوم الوَهْن عند عدمه الخلْو من مقارنة «إن» لأنَّ مقارنة «إن» تزيل شَبَهَهَا بليس، لأنَّ «ليس» لا يليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال. انتهى.

وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إن»، ورووا قوله: «ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً» بالنصب. والبصريون على أنَّ «إن» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه.

وعندي أنَّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف.

الشرط الثالث: أن لا تؤكد بـ «ما»، فإنَّ أكدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم. قال في (الغُرَّة)^(٣): وهي كافةٌ. وحكى هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين إجازة

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

منايانا ودولة آخرينا

وهو لفروة بن مسيك في الأزهية (ص ٥١)، والجنى الداني (ص ٣٢٧)، وخزانة الأدب (١١٢/٤، ١١٥)، والدرر (١٠٠/٢)، وشرح أبيات سيويه (١٠٦/٢)، وشرح شواهد المغني (٨١/١)، ولسان العرب (٥٥٤/١ - طب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٥٠). وللكميت في شرح المفصل (١٢٩/٨). وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد (ص ٢٧٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٧)، وخزانة الأدب (١١١/١٤١، ٢١٨)، والخصائص (١٠٨/٣)، ورصف المباني (ص ١١٠، ٣١١)، وشرح المفصل (١٢٠/٥، ١١٣/٨)، والكتاب (١٥٣/٣، ٢٢١/٤)، والمحاسب (٩٢/١)، ومغني اللبيب (٢٥/١)، والمقتضب (٥١/١، ٣٦٤/٢)، والمنصف (١٢٨/٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/٣٤٠)، وأوضح المسالك (٢٧٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٧)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، وخزانة الأدب (١١٩/٤)، والدرر (١٠١/٢)، وشرح الأشموني (١٢١/١)، وشرح التصريح (١٩٧/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (٨٤/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣)، ولسان العرب (٩/١٩٠ - صرف)، ومغني اللبيب (٢٥/١)، والمقاصد النحوية (٩١/٢).

(٣) هو «الغُرَّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» في النحو، لابن الدهان.

النصب كقوله:

٤٢٢ - لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى نَاسِيًا فَمَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا^(١)

وأجيب بأنه شاذ، أو مؤول، أي: فما يجدي الحزن، ثم ابتداء «ما»، فليست مؤكدة.

الشرط الرابع: تأخير الخبر. فإن تقدّم ارتفع كقوله:

٤٢٣ - وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَمْدَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ^(٢)

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو: ما قائماً زيداً. وجوزه الأخفش مع إلّا نحو: ما قائماً إلا زيداً. وحكى الجرمي: أَنَّ ذَلِكَ لَغِيَّةٌ، سمع: «ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ»، وقال الفرزدق:

٤٢٤ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(٣)

وقال الآخر:

٤٢٥ - نَجْرَانُ إِذْ مَا مِثْلُهَا نَجْرَانُ^(٤)

والجمهور أولوا ذلك على الحال نحو: فيها قائماً رجلاً، والخبر محذوف، وهو العامل فيها، أي ما مثلهم في الوجود.

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم معموله أولى نحو: ما طعامك زيداً أكلاً. وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على «لا»، و«لن»، و«لم».

(١) الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية يس (١٣٠/٢)، وخزانة الأدب (١٢٠/٤)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، والدرر (١٠٢/٢، ١٠٣، ٥٢/٦)، وشرح الأشموني (٤١٠/٢)، والمقاصد النحوية (١١٠/٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن أخلاقاً تدمّ وتحمدُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٠٣/٢).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو في ديوان الفرزدق (١٨٥/١)، والأشباه والنظائر (٢٠٩/٢، ١٢٢/٣)، وتخلص الشواهد (ص ٢٨١)، والجنى الداني (ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (١٣٣/٤)، والدرر (١٠٣/٢، ١٥٠/٣)، وشرح أبيات سيويه (١٦٢/١)، وشرح التصريح (١٩٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢٣٧/١، ٧٨٢/٢)، والكتاب (٦٠/١)، ومغني اللبيب (ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٩٦/٢)، والمقتضب (١٩١/٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٨٠/١)، ورصف المباني (ص ٣١٢)، وشرح الأشموني (١٢٢/١)، ومغني اللبيب (ص ٨٢)، والمقرب (١٠٢/١).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٠٥/٢).

فإن تقدم الخبر، أو معموله، وهو: ظرف أو جازّ ومجرور نحو: ما في الدار أو ما عندك زيد، وما بي أنت معنيّاً، فأقوال:

أحدها: منع النصب كغيرهما. والثاني: الجواز للتوسّع فيهما. والثالث: جواز النصب إن كان الظرف المقدم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه. وصرّح به في «الكافية الكبرى» وشرحها، وابن هشام في «الجامع»^(١).

وعندي عكس هذا، وهو النصب، إن كان الظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله.

(ص): وما عطف على خبرها ولكن وبل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز، ولا تُحذفُ خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها، وخبرها ما لم تكفّ بـ «إن». وشذ بناء النكرة معها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا عطف على خبر «ما» بـ «لكن»، أو «بل» تعيّن في المعطوف الرفع نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، ولا يجوز النصب، لأن المعطوف بهما موجب، و«ما» لا تعمل إلّا في المنفيّ. أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران. والنصب أجود نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً. ويجوز: ولا قاعدٌ على إضمار: «هو».

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً، سواء كان ولكن وبل أم بغيرهما، نحو: ليس زيد قائماً، لكن قاعدٌ، أو ولا قاعدٌ. والمعروف خلافه.

الثانية: إذا دخلت همزة الاستفهام على «ما» الحجازية لم تغيّر عن العمل نحو: أما زيد قائماً، كما تقول: ألسنت قائماً.

الثالثة: أجاز الكسائيّ إضمار «ما»، فأنشد:

٤٢٦ - فقلت لها، والله يدري مُسافِرٌ إذا أَضْمَرْتُهُ الأرض ما الله صَانِعٌ^(٢)
أي ما يدري. ومنع البصريّون ذلك.

(١) «الجامع الصغير في النحو» لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ. وعليه شرح مفيد للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي (كشف الظنون ص ٥٦٤). وابن هشام أيضاً الجامع الكبير في النحو.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكُميت بن معروف في ديوانه (ص ١٧٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٢٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٠). وللبيد في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦). ولقيس ابن الحداية في الأغاني (١٤/ ١٣٦، ١٤٩). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٥).

الرابعة: لا يجوز حذف اسم «ما» قياساً على ليس وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقاً تريد: ما «هو»، ولا خبرها كذلك. فإن كُفِّتْ بـ «لا» كقوله:
٤٢٧ - لناموا فما إن من حديث ولا صال^(١)

التقدير: فما حديث ولا صال متبته أي ذو حديث.

الخامسة: شدّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا»، سمع: «ما بأس عليك»، كما قالوا:
لا بأس عليك. وأنشد الأخفش:
٤٢٨ - وما بأس لوردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها^(٢)

[إن النافية]

(ص): الثاني: «إن» النافية عند أهل العالية بشرط: ترتيب، وعدم نقضي، وأنكرها أكثر البصرية. وقيل: لا تأتي إلا مع إلا.

(ش): «إن» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص، فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء، وأكثر البصرية، والمغاربة، وعُزِّي إلى سيويه.

وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك. وصححه أبو حيان، لمشاركتها لـ «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسماع. وحكي عن أهل العالية: «إن ذلك نافِعٌ ولا ضارٌّ»، وإن أَحَدُ خَيْرٍ من أحدٍ إلا بالعافية. وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها إن المشددة، وقعت على قائم. قال: فاستثبته، فإذا هو يريد إن أنا قائماً. فترك الهمزة، وأدغم على حد:

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

حلفت لها بالله حلقة فاجر

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٢)، والأزهيّة (ص ٥٢)، والجنى الداني (ص ١٣٥)، وخزانة الأدب (٧١/١٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩)، والدرر (١٠٦/٢، ٢٣١/٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٤/١، ٣٩٣، ٤٠٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤١/١، ٤٩٤)، وشرح المفصل (٢٠/٩، ٩٧)، ولسان العرب (٥٣/٩ - حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧)، ورصف المباني (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١٧٣/١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لناموا» حيث حذف «قد» قبل الفعل الماضي، وذلك بعد القسم، شذوذاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٣٠)، والدرر (١٠٧/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٣).

﴿لَنَجْئَنَّكَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]. وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾^(١) [الأعراف: ١٩٤]. وقال الشاعر:

٤٢٩ - إِنَّ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ^(٢)

وقال:

٤٣٠ - إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكن بَأْنٍ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(٣)
وذهب بعضهم: إلى أنها إذا دخلت على الاسم، فلا بد أن يكون بعدها إلّا نحو: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]. ويردّه ما تقدم.

[بقيّة معاني «إن» النافية]

(ص): وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية، وإلّا، وقبل همزة الإنكار وضروبة بعد: «ما» التوقيتية. قال فطرب: وتَرِدُ بمعنى: قد. والكوفية: إذ.

(ش): هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني «إن»، فإنها تكون نافية كما ذكر، وشرطية كما سيأتي. وزائدة وذلك في مواضع:

أحدها: بعد ما النافية كما تقدم. وأشارت إليه بقولي: «أيضاً».

ثانيها: بعد «ما» الموصولة كقوله:

٤٣١ - يَرَجَى الْمَرْءُ مَا إِنَّ لَا يَرَاهُ^(٤)

(١) أي «عباداً» بالنصب. والقراءة المشهورة «عباد» بالرفع.

(٢) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وعجزه:

إلّا على أضعف المجانين

وهو في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، ووصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٥).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعرضُ دون أبعدِهِ الخطوبُ =

أي الذي لا يراه.

ثالثها: بعد «ما» المصدرية كقوله:

٤٣٢ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ^(١)

رابعها: بعد (ألا) الاستفاحية كقوله:

٤٣٣ - أَلَا إِنَّ^(٢) سَرَى لَيْلِي فَيْتٌ كَيْبَا^(٣)

خامسها: قبل همزة الإنكار. قيل لأعرابي: أخرج إن أخصبت البادية فقال: أنا إنني^(٤)؟ متكرراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

وزعم قُطْرُب: أَنَّ إِنَّ تَأْتِي بِمَعْنَى «قد». وخرج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الأعلى: ٩].

وزعم الكوفيون: أنها تأتي بمعنى: إذ. وخرجوا عليه: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. والجمهور أنكروا الأمرين، وقالوا: هي في الآيتين شرطية. والقصد في الأولى: التهييج، وفي الثانية: التبرك.

= وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في الخزانة (٤٤٠/٨، ٤٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥). ولجابر بن رألان في شرح التصريح (٢٣٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٨/٢)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر (١١٠/٢)، ومغني اللبيب (ص ٢٥، ٦٧٩). (١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على السنّ خيراً لا يزال يزيّد

وهو للمعلوط القريني في شرح التصريح (١٨٩/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥، ٧١٦)، ولسان العرب (٣٥/١٣ - أنن) والمقاصد النحوية (٢٢/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٥٢، ٩٦)، والأشباه والنظائر (١٨٧/٢)، وأوضح المسالك (٢٤٦/١)، والجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٨)، وخزانة الأدب (٤٤٣/٨)، والخصائص (١١٠/١)، والدرر (١١٠/٢)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٨/١)، وشرح المفصل (١٣٠/٨)، والكتاب (٢٢٢/٤)، ومغني اللبيب (٢٥/١)، والمقرب (٩٧/١).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: «إلى أن».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أحاذرُ أن تنأى النوى بغضوباً

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٤٤٣/٨)، والدرر (١١١/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٦/١)، ومغني اللبيب (ص ٢٥). (٤) انظر: المغني (٢٤/١).

[ذكر الأقوال في إعمال «لا»]

(ص): الثالث: (لا)، وعملها أكثر من (إن). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل: في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها، وتنكير جزأيا. وألغاه ابن جني.

(ش): (لا) أيضاً من الحروف غير المختصة. في إعمالها أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنها تعمل كـ«ما»، وإلحاقاً بليس كقوله:

٤٣٤ - تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزّر مما قضى الله وأقيماً^(١)

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن.

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه الزجاج. واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله:

٤٣٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(٢)

وقوله:

٤٣٦ - بَيَّ الْجَحِيمَ حِينَ لَا مُسْتَضْرَحٌ^(٣)

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (٢٨٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، والدرر (١١١/٢)، وشرح الأشموني (٢٤٧/١)، وشرح التصريح (١٩٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٦١٢/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢١٦)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٢٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٠٢/٢).

(٢) البيت من مجزوء الكامل. ويروى: «من فَرَّ» بدل: «من صَدَّ». وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (١٠٩/٨، ١٣٠)، وخزانة الأدب (٤٦٧/١)، والدرر (١١٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٨/٢)، وشرح التصريح (١٩٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦١٢)، وشرح المفصل (١٠٩/١)، والكتاب (٥٨/١)، ولسان العرب (٤٠٩/٢ - برج)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١٥٠/٢). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦)، والإنصاف (ص ٣٦٧)، وأوضح المسالك (٢٨٥/١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣)، وروصف المباني (ص ٢٦٦)، وشرح الأشموني (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (١٠٨/١)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٣٦٠/٤).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١٧٣/٢)؛ وقيله:

والله لولا أن تحشّ الطَّيْحُ

وفي لسان العرب (٤٦/٣ - فتح) ونسبه للعجاج. ونسبه في الأشباه والنظائر (١٩٠/٨) لرؤية بن العجاج، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الإنصاف (٣٦٨/١)، والدرر (١١٣/٢)، وشرح ديوان =

وردة بالبيت السابق. وعلى الأول، قال ابن مالك: عملها أكثر من عمل «إن». وقال أبو حيان: الصواب عكسه، لأن «إن» قد عملت نثراً ونظماً، و«لا» إعمالها قليل جداً، بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت السابق. والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما القواعد.

ولإعمالها أربعة شروط:

الشرطان المذكوران في إن^(١). والثالث: ألا يفصل بينها وبين مرفوعها. فإن فصل بطل عملها، لأنها أضعف من «ما»، و«ما» شرطها عدم الفصل.

والرابع: تنكير اسمها وخبرها نحو: لا رَجُل قائماً.

ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

٤٣٧ - وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها، ولا عن حُبها مُتَرَاخِياً^(٢)

وتأوله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و«باغياً» حال.

[تنبيه]:

قال أبو حيان: لم يُصرَّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المغرب)^(٣) ناصر المطرزي^(٤)، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يُعملها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيء. وفي (البيسطة)^(٥):

= الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٦)، والكتاب (٣٠٣/٢)، ولسان العرب (٣٧/٣) - طبع، و ٢٨٤/٦ - حشش).

(١) أي شرط الترتيب وشرط عدم النقص.

(٢) البيت من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه (ص ١٧١)، وقبله:

بدت ففعل ذي وُد فلما تبعثها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وانظر الأشباه والنظائر (٨/١١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجني الداني (ص ٢٩٣)،

وخزانة الأدب (٣٣٧/٣)، والدرر (٢/١١٤)، وشرح الأسموني (١/١٢٥)، وشرح التصريح

(١/١٩٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٣)، ومغني اللبيب (١/٢٤٠)، والمقاصد النحوية

(٢/١٤١)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).

(٣) «المغرب» في اللغة. أكثر ما أخذ فيه المطرزي عن كتاب «الغريبين»؛ قال ابن خلكان: وهو للحنفية

ككتاب الأزهرى والمصباح المنير للشافعية، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب:

انظر: كشف الظنون (ص ١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٤) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. من تصانيفه عدا المغرب: الإيضاح

في شرح المقامات للحريري، وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت. انظر ترجمته في: كشف الظنون

لحاجي خليفة (ص ١٠٨، ١٧٤٧).

(٥) «البيسطة في شرح الكافية» للحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها _____ ٣٩٩
القياس عند بني تميم عدم إعمالها. ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها،
أهـ.

[أوجه إعمال «لات»]

(ص): الرابعة: (لات): وهي «لا» زيدت التاء تأنيثاً. وقيل: لغيره. وسيبويه: ركبت
كإتما. وقيل: فعل ماض. وقيل: أصلها: «ليس». وقد تكسر.

وتختص بالحين. قيل: ومرادفه. ولا تعمل في «هنا» خلافاً لابن عصفور، ولا يذكر
جزءاها. والأكثر حذف الاسم، والعطف على خبرها كـ «ما». وأنكر الأخفش عملها، وفي
قول له كان. وجرّ الفراء بها الزمان. وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديرًا. وقد تحذف حينئذ
دون التاء، وجاءت مفردة.

(ش): اختلف في «لات»: فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والتاء كـ «إتما»،
ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بإنما.

وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت
على ثَم، ورُب، فقليل: ثُمّت، ورُبّت.

وذهب ابن الطراوة وغيره: إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على
«الحين» كقوله:

٤٣٨ - العاطفون تحينَ ما مِنْ عَاطِفٍ^(١)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والمطعمون زمان أين المطعم

ويروى عجزه أيضاً:

والمطعمون زمان ما من مطعم

ويروى أيضاً:

والمسبغون يداً إذا ما أنعموا

ويروى أيضاً:

نعم الدّرا في النّائبات لنا هم

وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية (ص ٢٦٤)، والإنصاف (١٠٨/١)، وخزانة الأدب
(١٧٥/٤)، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، والدرر (١١٥/٢، ١١٦)، ولسان العرب (٨٧/٢) - ليت،
و ٢٥١/٩ - عطف، و ٤٣/١٣ - أين، و ١٣٤/١٣ - حين، و ٤٧٢/١٥ - ما). وبلا نسبة في الجنى
الداني (ص ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٣٨٣/٩)، والدرر (١٢٢/٢)، ورصف المباني (ص ١٦٣)، =

أي: حين ما من عاطف.

وذهب ابن أبي الزبيع: إلى أنّ الأصل في «لات»: «ليس» أبدلت سينها تاء كما في «ست»^(١)، فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس: «لاس»، لأنها فَعِل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: «ليت»، فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يفعل هذا إلا مع الحين، كما أنّ «لذن» لم تشبه نونها بالتنوين إلا مع «غُدوة»^(٢).

وفي (البسيط): ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس، كما في «ست»، وانقلبت الياء على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ على أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيويه والجمهور: أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ (الحين) خاصة. قال في (البسيط): ورب شيء يختص في العمل بنوع ما، لا لسبب، كما أعملوا «لذن» في «غُدوة» خاصة، والتاء في القسم.

وقيل: لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه كـ «أوان»، و «ساعة».

= (١٧٣)، وسر صناعة الإعراب (١/١٦٣)، وشرح الأشموني (٣/٨٨٢)، ومجالس ثعلب (١/٢٧٠)، والممتع في التصريف (١/٢٧٣).

(١) «الست» و «السة» أصلهما: «سِدْس» و «سِدْسَة»؛ ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين، فالتقيا عند مخرج التاء، فغلبت عليها كما غلبت الحاء على الغين في لغة سعد، فيقولون: «كنت محهم» في معنى: «معهم». وبيان ذلك أنك تصغر سِتة: سُدْسَة، وجميع تصغيرها على ذلك، وكذلك الأسداس. وقال ابن السكيت: يقال: جاء فلان خامساً وخامياً، وسادساً وسادياً وساتاً؛ وأنشد:

إذا ما عُدَّ أربعةً فَبَالَ فزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبْوَكَ سَادِي

قال: فمن قال سادساً بناءً على السُدْس، ومن قال ساتاً بناءً على لفظ سِتة وسِت، والأصل: «سِدْسَة» فأدغموا الدال في السين فصارت تاء مشددة؛ ومن قال سادياً وخامياً أبدل من السين ياء. انظر: لسان العرب (٢/٤٠ - مادة ست).

(٢) قال ابن بري عن سيويه: وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال: لذنْ غُدوة، فنصب «غُدوة» بالتنوين؛ قال ذو الرمة:

لذنْ غُدوةً حتى إذا امتدت الضحى وحسَّ القطيْن الشحشحانْ المكلفُ

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب، كما تقول: ضاربٌ زيداً. انظر: لسان العرب (١٣/٣٨٤ - لذن).

وقال ابن هشام في المغني (١/١٣٦): «حكوا في غدوة الواقعة بعدها، أي بعد لذن، الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمام كان التامة».

وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْدَمٍ^(١)

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها، بل لا بد من حذف أحدهما. والأكثر كون:
المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر. وقرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِي﴾
[ص: ٢٣]، أي ولات الحين حين مناص. أو ولات حين مناص لهم.

وهل تعمل في «هنا» كسائر مرادف الحين؟ قولان:

أحدهما: نعم. وعليه الشلوبيين وابن عصفور كقوله:

٤٤٠ - لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةٍ^(٢)

فـ «هنا» اسمها، و «ذكرى»: الخبر، أي: لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة. وقوله:

٤٤١ - حَنَّتْ نَوَارٍ وَلَاتَ هُنَا حَنْتٍ^(٣)

أي: ليس هذا أوان حنين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والبغي مرتع مبتغيه وخيم

وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية (١٤٦/٢).
ولأحدهما أو لرجل من طيء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلل في خزانة الأدب (١٧٥/٤). وبلا نسبة
في تخلص الشواهد (ص ٢٩٤)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠)، وخزانة الأدب (١٨٧/٤)، والدرر
(١١٧/٢)، وشرح الأشموني (١٢٦/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٠)، وشرح ابن عقيل
(ص ١٦٢).

(٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتماهه:

لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةٍ أَوْ مَنَ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (١٩٦/٤، ١٩٨)، والخصائص (٤٧٤/٢)،
والدرر (١١٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٠/١)، وشرح المفصل (١٧/٣)، ولسان العرب (١٥/٨٤ -
هنا)، والمحتسب (٣٩/٢)، والمقاصد النحوية (١٠٦/٢، ١٩٨/٤). وبلا نسبة في الإنصاف
(٢٨٩/١)، ورصف المباني (ص ١٧٠)، ولسان العرب (١٨٤/١، ١٨٥ - هنا)، والمقرب (١٢٦/١).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ويدا الذي كانت نوارُ أجنَّتْ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (٢٤٤/١، ١١٩/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)،
والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (٤١٨/١). ولحجل بن فضلة في الشعر والشعراء
(ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (١٩٥/٤). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٣٠)،
وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب
(٤٦٣/٥)، وشرح الأشموني (١٢٦، ٦٦/١)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

والثاني: لا، وعليه ابن مالك، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و«هنا» نصب على الظرفية، خبر ما بعده. والفعل بتقدير «أن» لأن (هنا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى «في» إلا بأن يدخل عليه: مِنْ أو إلى^(١). ووافقه أبو حيان.

القول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب (السيط) عن السيرافي. واختاره أبو حيان، لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع.

القول الثالث: أنها تعمل عمل إن، وهي للنفي العام، وعُزِي إلى الأخفش فجعل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٢) [ص: ٣] بالنصب اسمها مثل: لا غلام سفر والخبر محذوف، أي: لهم.

الرابع: أنها حرف جرّ تخفض أسماء الزمان. قاله الفراء. وأنشد:

٤٤٢ - طلبوا ضلحنا ولات أوان^(٣)

وقرىء: «ولات حين مناص» بالجر.

(١) قال الأشموني في توضيحه هذا التقدير: «في لات الواقع بعدها هنا مذهبنا: أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر، وهنا في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، وحتت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنت نوار ولات هنالك حينين... الخ». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/٢٥٦ - طبعة عيسى البابي الحلبي).

(٢) «مناص» بفتح الصاد. والقراءة المشهورة: «مناص».

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فأجبنا أن ليس حين بقاء

وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وخزانة الأدب (٤/١٨٣، ١٨٥، ١٩٠)، والدرر (٢/١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٠، ٩٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/١٥٦). ويلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٤/١٦٩، ٥٣٩/٦، ٥٤٥)، والخصائص (٢/٣٧٠)، ووصف المباني (ص ١٦٩، ٢٦٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٥٠٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح المفصل (٩/٣٢)، ولسان العرب (١٧/٤٠ - أون، و ١٥/٤٦٦ - لا، و ١٥/٤٦٨ - لات)، ومغني اللبيب (ص ٢٥٥).

نواسخ الابتداء/ كان وأخواتها _____ ٤٠٣

ومن أحكام لات: أنها قد تكسر تاؤها، وأنها قد يضاف إليها «حين» لفظاً كقوله:

٤٤٣ - وذلك حين لاتٍ أوانٍ حلُم^(١)

أو تقدير كقوله:

٤٤٤ - تذكّر حبّ ليلي لاتٍ حيناً^(٢)

أي حينٍ لاتٍ حين تذكر.

وقد تحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين، وتبقى التاء كقوله:

٤٤٥ - العاطفون تَحِين ما من عَاطِفٍ^(٣)

أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف «حين» مع (لا). قاله ابن مالك.

وقد جاءت لات غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه:

٤٤٦ - ترك النَّاسُ لنا أَكْتَفَهُمْ وتولّوا لاتٍ لم يُغْنِ الفِراؤُ^(٤)

وهي هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفي، وهو لم، وليست عاملة.

والعطف على خبر «لات» العاملة كالعطف على «ما»، فتنصب وترفع في نحو: لات حينٌ جَزَع، ولا حينٌ^(٥) طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل نحو: لات حين قلّقى، بل حين صرر، أو لكن حين صبر.

(ص): تزداد الباء في خبر منفيّ بليس، وما. ولو زيدت كان بعد اسمها خلافاً للفرء. أو الخبر مثل خلافاً لهشام. أو ظرف يستعمل اسماً.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن قبلها اجتنبا أذاتي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأمسى الشيب قد قطع القرينا

وهو لعمد و بن شأس في تذكرة النحاة (ص ٧٣٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٦٩)،

(١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٣) تقدم برقم (٤٣٨).

(٤) البيت من الرمل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٣)، وخزانة الأدب (١/١٧٤)، والدرر

(٢/١٢٢) وفيه: «وتولوا حين» مكان: «وتولوا لات»، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٨)، وتذكرة

النحاة (ص ٥٧٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠).

(٥) «حين» بالنصب، و «حين» بالرفع.

وقال هشام: مطلقاً. والكسائي: أو كاف التشبيه، ولا يختص بالحجازية خلافاً لأبي علي، ولا منصوب خلافاً للكوفية، فيجوز بعد إن، وفي مُقدّم.

وثالثها: فيه لهم، إن فصل بمعموله.

وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ ولا. ومنع قياسهما ابن عصفور. ولا التبرئة، واسم ليس مؤخراً. وخبر المبتدأ بعد هل، ولكن، وليت، وأن بعد نفي، ودونه. قال ابن مالك: وحال منفية. وخالفه أبو حيان، والأخفش؛ وكلّ مُوجب.

(ش): تزداد الباء في خبر «ليس»، و «ما» إذا كان منفيّاً نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]. وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم، ولا ما زيد إلا بخارج.

فلو زیدت كان بين اسم «ما» وخبرها لم يجوز دخول الباء عند الفراء. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد كان بقائم.

ولو كان الخبر «مثلاً» لم يجوز دخول الباء عند هشام. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد بمثلك. ولو كان الخبر ظرفاً، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها. وإن لم يستعمل اسماً كخبر لم يجوز عند البصريين. وأجازه هشام، نحو: ما زيد بحيث يحب.

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر، إذا كان كاف التشبيه. حكى: ليس بذلك.

ولا يختص دخول الباء بخبر «ما» الحجازية، بل تدخل في خبر ما التیمیّة، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونشرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في: لم أكن بقائم، وامتناعها في: كنت قائماً. ولا يختص أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز، ولو بطل عمل (ما) لزيادة إن، أو تقدّم الخبر في الأصح، قال:

٤٤٧ - لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ، وَلَا بضعيفٍ قُـوَاهُ^(١)

(١) البيت من المتقارب، وهو للمثنخل الهذلي في الأغاني (٢٣/٢٦٥)، وأما المرتضى (١/٣٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٤٦)، والدرر (٢/١٢٣)، وشرح أشعار الهذليين (٣/١٢٧٦)، والشعر والشعراء (٢/٦٦٤). ولذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب (٤/١٥٠) برواية:

وما إن أسيدَ أبو مالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بضعيفٍ قُـوَاهُ

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/١٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٤).

وقد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو: لم أكن بقائم، قال:

٤٤٨ - وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أَكُنْ
بِأَعَجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)

وقال:

٤٤٩ - فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ^(٢)

وقد تزداد في خبر (لا) أخت «ما» كقوله:

٤٥٠ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(٣)

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور.

وقد تزداد في «لا» التبرئة. قالوا: «لا خير بخير بعده النار»، أي: خير. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر. وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله:

٤٥١ - أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٌ بِدَائِمٍ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٧، ٤/ ٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٥)، والجنى الداني (ص ٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

دعاني أخي والخيّل بيني وبينه

وهو لدريد بن الصمّة في ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٥٩٠)، والدرر (٢/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٢ - قعد)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، وجواهر الأدب (ص ٥٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني (ص ٥٤)، والدرر (٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١، ٢/ ٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٣٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦)، ومغني اللبيب (ص ٤١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردتُ

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣ - طبعة الصاوي سنة ١٥٣٤ هـ)، والأزهية (ص ٢١٠)، =

وفي خبر لكن كقوله:

٤٥٢ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ^(١)

وفي خبر ليت كقوله:

٤٥٣ - أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّيْذَ بِدَائِمِ^(٢)

وفي خبر أن بعد نفي ودونه، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ...﴾ إلى قوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وقول الشاعر:

٤٥٤ - فَإِنَّكَ مَهْمَا أَخَذْتُ بِالْمَجْرَبِ^(٣)

وذكر ابن مالك: أنها تزداد في الحال المنفية كقوله:

٤٥٥ - فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ^(٤)

أي: خائبة. ونأزعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال، لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي ملتبسة بحاجة. وجوز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجِبٍ نحو: زيد بقائم.

= وتخليص الشواهد (ص ٦٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٣٦)، وخزانة الأدب (٤/١٤٢)، والدرر (٢/١٢٦)، وشرح التصريح (١/٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٧)، ولسان العرب (١٥/٢٠٠ - قلي)، والمقاصد النحوية (٢/١٣٥، ١٤٩). وبلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٣٦١ - قرد)، والأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩٩)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (٥/١٤)، والدرر (٥/١٣٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٤)، ولسان العرب (٣/٣٥٠ - قرد، و ١١/٧٠٧ - هـ)، والمنصف (٣/٦٧). وسيأتي صدر هذا البيت برقم (٤٥٣) برواية مختلفة.

(١) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وَهَلْ يُنَكِّرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩٨)، وخزانة الأدب (٩/٥٢٣)، والدرر (٢/١٢٧)، وسر صناعة الإعراب (١/١٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٤)، وشرح التصريح (١/٢٠٢)، وشرح المفصل (٨/٢٣، ١٣٩)، ولسان العرب (١٥/٢٢٦ - كفي)، والمقاصد النحوية (٢/١٣٤).

(٢) تقدم أنفاً برقم (٤٥١).

(٣) تقدم برقم (٢٨٧).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهُ

وهو للتحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٠/١٣٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٧)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وخزانة الأدب (١٠/٢٧٨)، والدرر (٢/١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/٣٣٩)، ولسان العرب (١٥/٢٩٣ - مني)، ومغني اللبيب (١/١١٠).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وأوّل الجمهور على حذف الخبر، أي: واقع.

(ص): مسألة: ولي عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ما له. أو جعلاً مبتدأ وخبراً. أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. ويجزّ إن جرّ على الأصح. ويجب بعد «ما» الرفع. وجوّز الكوفيّ نصبه وجزّه، لا إن حذف لا. وأطلق هشام. فإن تأخر الوصف عن الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء.

(ش): إذا عطف على خبر «ليس»، و«ما» وصف يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً، ورُفِعَ به السببي، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه.

ويجوز جعلُ السببيّ مبتدأ مؤخرأ، والوصف خبره، فتجب مطابقتها.

وإن تلاه أجنبيّ، ففي ليس يعطف على اسمها، والوصف المتلوّ على خبرها، فينصب نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو. فعمرّو معطوف على «زيد» وذاهباً على «قائماً». فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو.

ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر. وقيل: لا يجوز النصب في الأولى، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع؛ حكى سيّويه: ليس زيد ولا أخوه قاعدين. وقيل: لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين. ورُدّ بأنه بقاء مقدّرة، مدلول عليها بالمقدّمة، وبالسماع قال:

٤٥٦ - فليس بآتيك منهيها ولا صارف عنك مأمورها^(١)

وأما في «ما»، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم جرّ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله:

٤٥٧ - لعمرك ما معن بتارك حقّه ولا منسى معن ولا منسى^(٢)

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر، والجر إن جرّ. وحكّوا: «ما زيد قائماً

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشنّي في خزانة الأدب (١٣٦/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيّويه (٢٣٨/١)، وشرح شواهد المغني (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢)، والكتاب (٦٤/١). ولشربن أبي خازم في العقد الفريد (٢٠٧/٣) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٦٧٩/٢)، ومغني اللبيب (١٤٦/١)، والمقتضب (١٩٦/٤، ٢٠٠). ويروى: «قاصر» مكان: «صارف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٣١٠/١)، وخزانة الأدب (٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤)، والدرر (١٢٩/٢)، وشرح أبيات سيّويه (١٩٠/١)، والكتاب (٦٣/١).

فمتخلفاً أحد»، أي: إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارج عمرو بالجرّ، إذا لم تحذف (لا). فإن حذف (لا) نحو: «خارج» امتنع الجرّ عندهم إلا هشاماً، فإنه يجرّ، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو: ما زيد قائماً، ولا عمرو خارج؛ جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام.

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه.

أفعال المقاربة

(ص): الثاني: كاد، وكرب، وأوشك، وهلهل، وأولئى، وألم، لمقاربة الفعل، وجعل، وطفق كسراً وفتحاً، وبالباء، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، للشروع فيه.
وعسى، واخولق لترجييه. وزاد ابن مالك وابن طريف^(١)، والسرقي^(٢): حرى.
وتعلب: قام، والبهارى^(٣): كارب، وقارب، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل، وأشفى، وشارف، ودنا، وأثر، وقعد، وذهب، وأذلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهاى، وأسف.

(١) هو عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، نحوي، لغوي. أخذ عن ابن القوطية وغيره، وتوفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ. من آثاره: كتاب في الأفعال. انظر ترجمته في: إنباء الرواة (٢/٢٠٨)، والصلة لابن بشكوال (١/٣٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣١٧)، وكشف الظنون (ص ١٣٩٤).
(٢) هناك أكثر من نحوي عرف به «السرقي»؛ منهم: ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف السرقي المتوفى سنة ٣١٣ أو ٣١٤ هـ؛ من مؤلفاته: كتاب الدلائل في شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/٨١)، والديباج المذهب ص ١٠٢، وكشف الظنون ص ١٤١٨). وابنه قاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢ هـ؛ من مصنفاته: كتاب شرح غريب الحديث ومعانيه، وكتاب الدلائل في شرح غريب الحديث، وتوفي قبل إتمامه فأكملاه أبوه (ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص ٢٩٣، وجذوة المقتبس للحميدي ص ٣١١، وإنباء الرواة للقفطي ١/٢٦٣، وبغية الملتبس للضببي ص ٤٣٤، ومعجم الأدباء ١٦/٢٣٧، وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٧٦، وكشف الظنون ص ٧٦٠).

ومنهم: محمد بن حكيم بن أحمد الجذامي السرقي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ؛ من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي (ترجمته في تكملة الصلة لابن الأبار ص ١٧٤، وبغية الوعاة ص ٣٨، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٠٠). ومنهم: أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقي، له كتاب الأفعال وتصاريدها (ترجمته في الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨).

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري. من مصنفاته في النحو: المنخل، نقل عنه أبو حيان وغيره؛ و«المنتخل» وهو شرح على الجمل كما ذكر أبو حيان في آخر الارتشاف. له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي.

وبعضهم: طَارَ، وانبرى، ونشب. واللخمي: ابتداءً، وعباً.

وقد ترد عسى إشفافاً. وقيل: هو معناها. وقيل: كرب للشروع.

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرها: كاد، وأغربها أولى؛ ومن شواهدا قوله:

٤٥٨ - فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث^(١)

والبواقي: كَرَبَ بفتح الراء وكسرهما، والفتح أفصح. وزعم بعضهم: أنها من أفعال الشروع، وأوشك، وهلهل. ومن شواهدا قوله:

٤٥٩ - وَطُنَّا بِلَادَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلْتُ نُفُوسَهُمْ قَبْلَ الْإِمَاتَةِ تَزْهَقُ^(٢)

وَأَلَمَ: ومن شواهدا حديث: «وإنَّ مِمَّا يَنْبَغُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ»^(٣)، أي يلم أن يقتل. وحديث: «لَوْلا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَكَمَّ أَنْ يَذْهَبَ بِصُرْه».

والثاني: ما هو للشروع في الفعل، وهو ستة ألفاظ: جعل. قال:

٤٦٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُنْتُ يُنْقِلُنِي

ثوبي، فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ^(٤)

وطَفِقَ: بكسر الفاء وفتحها، والكسر أشهر. ويقال: طَفِقَ بكسر الباء، قال تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَبْصُرَانِ﴾ [طه: ١٢١].

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣٤٥/٩)، والدرر (١٣١/٢)، ولسان العرب (١٨٣/٢) - لبث، و ٤١٢/١٥ - ولي).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٢/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٩، ٣٥٩).

(٣) جزء من حديث نبوي طويل عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبطاً أو يلم»، يروى: «إنه مما ينبت الربيع...»، ويروى: «إنه كلما ينبت الربيع...»، ويروى أيضاً: «حبطاً» مكان: «حبطاً». والحديث رواه البخاري في الجهاد باب ٣٧، والرفاق باب ٧؛ ومسلم في الزكاة (حديث ١٢١)، وابن ماجه في الفتن باب ٤١٨ وأحمد في المسند (٧/٣، ٢١، ٩١).

(٤) البيت من البسيط، ويروى: «السكر» مكان: «الثلج». وهو لعمر بن أحمد في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٣٥٩/٩، ٣٦٢). ولأبي حية النمري في الحيوان (٤٨٣/٦)، وشرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٤)، والمقاصد النحوية (١٧٣/٢). ولابن أحمد أو لأبي حية النمري في الدرر (١٣٣/٢). ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني (٩١١/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٥/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، ومغني اللبيب (٥٧٩/٢).

وأخذ. قال:

٤٦١ - فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُنِي^(١)

وعلق. قال:

٤٦٢ - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَزْنَا^(٢)

وأنشأ. قال:

٤٦٣ - أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا^(٣)

وهب. قال:

٤٦٤ - هَبَيْتُ أَلُومَ الْقَلْبِ فِي طَاعَةِ الْهَوَى^(٤)

قاله ابن مالك. وأغريهن: علق، وهب.

الثالث: ما هو لترجي الفعل، وهو لفظان: عسى، واخولق، نحو: اخولقت السماء أن تمطر. فهذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وفي الاعتبار إجابة وسؤال

ويروى:

إلا اعتبار إجابة وسؤال

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٣/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وظلم الجار إذلال المجير

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٤/٢)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٠).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

لما تبين ميل الكاشحين لكم

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٤/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٨).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فلج كاني كنت باللوم مغريا

وهو بلا نسبة في الدرر (١٣٥/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٨)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٢).

وزاد ابن مالك فيها: (حرى) للترجي كقوله:

٤٦٥ - فحرى أن يكونَ ذاك وكاناً^(١)

قال أبو حيان: والمحفوظ: أنّ حرى اسم منون، لا يُنتى ولا يجمع. قال ثعلب: أنت حرى من ذلك، أي: حقيق وخليق.

قال ابن قاسم^(٢): ولكن ابن مالك ثقة.

قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك. وليس كذلك، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسّرّسّطي.

وزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام. وأنشد:

٤٦٦ - قامَتْ تلوم، وبغض اللوم آونة^(٣)

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري في كتابه المسمّى: (الإملاء المتنخل)^(٤) في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كارب، وما ذكر بعده. وذلك تسعة عشر فعلاً. زاد غيره: طار، وانبرى، ونشب. وزاد اللّخمّي: ابتداء، وعبأ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً. قال ابن قاسم: وما زاده البهاري ومن ذكر، لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب.

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه، وهو أقل من مجيئها للرجاء. وقد اجتماعاً في قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[ملازمة أفعال المقاربة للفظ الماضي]

(ص): ويلزمها لفظ المضى. وسمع مضارع: كاد، وأوشك، واسم فاعلها. وحكى

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدّره:

إِنْ تُقُلْ هَنْ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ

وهو للأعشى في الدرر (٢/١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٩)، وليس في ديوانه.

(٢) المشهور بنسبته إلى أمه، وهو ابن أم قاسم المرادي. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مما يضرّ ولا يبقى له نغل

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/١٣٦).

(٤) هو شرح على الجمل؛ وذكره أبو حيان في الارتشاف باسم «المتنخل». راجع ترجمة البهاري التي تقدمت قريباً.

نواسخ الابتداء/ أفعال المقاربة _____ ٤١٣
 الجَوْهَرِيّ: مضارع طفق. والأخفش مصدره. وقطرب مصدر كاد. وبعضهم اسم فاعله.
 وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَلَ. وبعضهم الأمر، والتفضيل من
 أوشك. وقوم: فاعل كرب.

(ش): أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي.
 وعَلَّل ذلك ابن جنيّ بأنها لما قُصِدَ بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو
 التصرّف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس، وفعل التعجّب.
 وعلله ابن يسعون^(١) بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً. وعلّله
 ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضياً، إذ لا تخبر عن الرجاء إلا وقد استقرّ في نفسك،
 والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدوام فلا يكون معناها
 مستقبلاً أصلاً.

واستثنى منها: كاد، وأوشك، فسمع فيها المضارع، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾
 [الثور: ٣٥]. وقال الشاعر:

٤٦٧ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِهِ^(٢)

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي: أنه لا يستعمل
 ماضيها. وسمع اسم الفاعل من أوشك قال:
 ٤٦٨ - فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا^(٣)

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

في بعض غرّاته يوافقها

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٧/٢)، وشرح
 التصريح (٢٠٧/١)، وشرح المفصل (١٢٦/٧)، والعقد الفريد (١٨٧/٣)، والكتاب (١٦١/٣)،
 ولسان العرب (٣٢/٦ - بيس، و ١٨٨ - كأس)، والمقاصد النحوية (١٨٧/٢). ولعمران بن حطان في
 ديوانه (ص ١٢٣). ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخلص الشواهد (ص ٣٢٣)، والدرر (١٣٦/٢).
 وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٣/١)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، وشرح شذور الذهب
 (ص ٣٥٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٨)، والمقرب (٩٨/١).
 (٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

خلاف الأنيس وحوشاً يبابا

وهو لأبي سهم الهذلي في تخلص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (١٣٧/٢)، والمقاصد النحوية
 (٢١١/٢). ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني
 (١٣١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣).

وقال:

٤٦٩ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلَّا تَرَاهَا^(١)

وحكى الجوهرى: مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظاهر أنه قال ذلك رأياً. وحكى الأخفش: مصدر طفق.

وحكى قُطْرُب: مصدر كاد كيداً، وكيدودة. وقال بعضهم: كُوداً ومكاداً، نقله في (البسيط).

وحكى ابن مالك: اسم الفاعل من كاد، وأنشد:

٤٧٠ - أَمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّى يَقِيناً لِرَهْنٍ بِالَّذِى أَنَا كَائِدٌ^(٢)
أَي بالموت الذي كدت آتية.

وحكى عبد القاهر الجرجاني: المضارع واسم الفاعل من عسى. وحكى الكسائي: مضارع جعل. روي: «إِنَّ الْبَعِيرَ يَهْرُمُ حَتَّى يَبْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّهً». وحكى أبو حيان: الأمر وأفعل التفضيل من أوشك. وأنشد قول زهير:

٤٧١ - وَأَوْشَكَ مَا لَمْ يَخْشَهُ يَقَعُ^(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعدو دون غاضرة العوادي

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٢٠)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣)، والمقاصد النحوية (٢٠٥/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٢١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، وشرح الأشموني (١٣١/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (١٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٤)، والمقاصد النحوية (١٩٨/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٨/١)، وشرح الأشموني (١٣١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١).

ويروى: «ما أنا كابد» من المكابدة، بدل «كائد»؛ وعليه فلا شاهد في البيت.

(٣) جزء من عجز بيت من البسيط، وتماه:

حتى إذا قبضت أولى أظافره منها وأوشك ما لم يخشه يقع
ويروى العجز:

منها وأوشك بما لم تخشه يقع

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤٤)، والدرر (١٣٩/٢).

وقوله:

٤٧٢ - بأوشك منه أن يساورَ قِرْنَهُ^(١)

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرَب.

(ص): وألف كاد واو. وقيل: ياء. ووزنها: فَعْلٌ. ولا تزداد خلافاً للأخفش. وكسر «عسى» لغة. ومع ضمير رفع قليل.

(ش): كاد من ذوات الواو. حكى سيبويه: كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا من الواو. وقيل: من ذوات الياء. وزعم الأخفش: أن كاد قد تزداد، واستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥].

والجمهور: تأولوا الآية على معنى: أكاد أخفيها، فلا أقول: هي آتية.

وكسر السين من عسى لغة. حكى ابن الأعرابي: عَسِيَّ فهو عَسِر.

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو: عَسَيْتُ، وَعَسَيْنَ، وَعَسَيْتُمْ، جاز فيها الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر. وقرأ بالوجهين في السبع. أمّا مع ضمير النصب فليس إلا الفتح.

(ص): مسألة: تعمل^(٢) ككان، لكن خبرها مضارع مجزّء من (أن) مع هلهل، وما للشروع. ومعها مع «أولى» والرجاء. وفي الباقي الوجهان. والحذف مع كاد، وكرب أعرف. وعسى، وأوشك. قيل: وقارب بالعكس.

وندر دخول أن مع جعل، والباء مع أن في أوشك، والسين عن أن^(٣) في عسى، ومجيء خبرها. وكاد مفرداً. وجعل جملة اسمية. وإسناد عسى إلى الشأن. ونفيها، ونفي خبر كاد.

وزعم الكوفية: ذا أن^(٤) بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل: بتضمين الفعل. وقيل: رفع ساداً عن الجزأين.

(ش): أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا شال عن خفض العوالي الأسافلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/١٤٠).

(٢) أي أفعال هذا الباب.

(٣) أي: السين بدلاً من «أن».

(٤) ذا أن: صاحب أن.

لها، ويدلّ على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً - كما سيأتي - ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن. أمّا المقرون بها فزعم الكوفيون: أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قرب قيام زيد، فقدم الاسم وأخر المصدر. وزعم المبرد: أنه مفعول به، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجئة.

ورّد بأن «أن» هنا لا تؤول بالمصدر، وإنما جيء بها، لتدلّ على أنّ في الفعل تراخيّاً. وزعم آخرون: أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر، لأنه يسقط كثيراً مع أن. وقيل: يتضمّن الفعل معنى: قارب.

وزعم ابن مالك: أنّ موضعه رفع، وأنّ والفعل بدل من المرفوع ساد مسدّ الجزأين، كما في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوا﴾ [العنكبوت: ٢].

قال في (البسيط): وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوّغ في جميعها.

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً. ثم هو ثلاثة أقسام: ما يجب تجرّده من «أن»، وهو خبر: هلhel، وأفعال الشروع، لأنها للأخذ في الفعل، فخيرها في المعنى حال، وأنّ تخلص للاستقبال. وما يجب اقترانه بها: وهو خبر «أولى»، وأفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلصات الاستقبال، فناسبه «أن».

وما يجوز فيه الوجهان: وهو خبر البواقي. والأعرّف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [التور: ٣٥].

قال الشاعر:

٤٧٣ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ^(١)

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

حين قال الوشاة هنذ غضوب

وهو لكلحة المبروعي أو لرجل من طيء في الدرر (١٤١/٢)، وشرح التصريح (٢٠٧/١)، والمقاصد النحوية (١٨٩/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح الأشموني (١٣٠/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٤).

ومن الإثبات قوله:

٤٧٤ - قد كاد من طول البلى أن يَمْصَحَا^(١)

وقوله:

٤٧٥ - وقد كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا^(٢)

والأعراف في عسى وأوشك الإثبات. قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا﴾ [محمد: ٢٢].

وقال الشاعر:

٤٧٦ - ولو سُئِلَ النَّاسَ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيل: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(٣)

ومن الحذف قوله:

٤٧٧ - عسى الكَرْبُ الذي أُمْسِيَتْ فيه يكون وراءه فرجٌ قَرِيبٌ^(٤)

(١) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، والدرر (١٤٢/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٩)، وشرح المفصل (١٢١/٧)، والكتاب (١٦٠/٣)، ولسان العرب (٣٨٣/٣)، والمقاصد النحوية (٢١٥/٢). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤١٩)، وأسرار العربية (ص ٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٩)، ولسان العرب (٥٩٨/٢ - مصحح)، والمقتضب (٧٥/٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدده:

سقاها ذور الأحلام سَجَلًا على الظما

وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، والدرر (١٤٣/٢)، وشرح التصريح (٢٠٧/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٥)، والمقاصد النحوية (١٩٣/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١٦/١)، وشرح الأشموني (١٢٣/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، والمقرب (٩٩/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣١١/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٢)، والدرر (١٤٤/٢)، وشرح الأشموني (١٢٩/١)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨، ١٧١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨١٧)، ولسان العرب (٥١٣/١٠ - وشك)، والمقاصد النحوية (١٨٢/٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم في خزانة الأدب (٣٢٨/٩، ٣٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (١٤٢/١)، والدرر (١٤٥/٢)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٣)، والكتاب (١٥٩/٣)، واللمع (ص ٢٢٥)، والمقاصد النحوية (١٨٤/٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٢٨)، وأوضح المسالك (٣١٢/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٦)، وخزانة الأدب (٣١٦/٩)، والجنى الداني (ص ٤٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٥)، وشرح عمدة =
جمع الهوامع/ ج ١ / م ٢٧

وقوله:

٤٧٨ - يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَيِّتِهِ في بعض غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)
قال أبو حيان: وزعم الزّجاجي: أن «قارب» مما الأجود فيه أن يستعمل بـ «أن». ورّد عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلا بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول: قارب زيد القيام.

وندر دخول «أن» في خبر جعل قال^(٢).

وندر دخول الباء في خبر «أوشك» قال:

٤٧٩ - أَعَاذُلُ تُوشِكِينَ بَأَن تَرْنِينِي^(٣)

وندر دخول السين في خبر «عسى» عوضاً من «أن» قال:

٤٨٠ - عَسَى طَيْئٌ مِنْ طَيْئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ^(٤)

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً، قال:

٤٨١ - لَا تَلْحَنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِماً^(٥)

= الحافظ (ص ٨١٦)، والمقرب (٩٨/١)، وشرح المفصل (١١٧/٧، ١٢١)، ومغني اللبيب (ص ١٥٢)، والمقتضب (٧٠/٣).

(١) تقدم برقم (٤٦٧).

(٢) مكان النقط بياض في الأصل.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

صريعاً لا أزور ولا أزار

وهو بلا نسبة في الدرر (١٤٨/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لقاسم بن رواحة في خزانة الأدب (٣٤١/٩)، والدرر (١٤٨/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٥)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٢٧)، ومعجم الشعراء (ص ٣٤٠). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٦٠)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح المفصل (١٤٨/٨)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

(٥) ويروى: «لا تكثرن» مكان: «لا تلحني». وقبله:

أكثرت في العذل ملحاً دائماً

والرجز لرؤية في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، وخزانة الأدب (٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢)، والخصائص (٨٣/١)، والدرر (١٤٩/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، والمقاصد النحوية (١٦١/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٧٥/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)،

وقال:

٤٨٢ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا^(١)

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل.

وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله:

٤٨٣ - وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَزْتَعُهَا قَرِيبُ^(٢)

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، حكى غلام ثعلب^(٣): «عسى زيد قائم».

(ص): ولا يتقدم خبرها، ويتوسط بلا أن. ومعها بخلف. ويحذف إن علم. ولا يرفع أجنبياً مطلقاً، ولا سببياً غالباً، إلا خبر عسى. وقد يجيء اسمها نكرة محضة.

ويسند أو شك وعسى، وكذا اخلولق في الأصح إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، وقيل: هي تامة حينئذ. فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْدُ^(٤): وهو أجود. وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعل. وقيل: خبراً مقدماً. وقيل: نائب المرفوع. وقيل: هي حرف حينئذ. وقد يقتصر عليه. ونفي كاد نفي للمقاربة. وقيل: يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل: إثباتها. بنفيه، وعكسه.

= والخزانة (٨/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥٢)، والمقرب (١/ ١٠٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكم مثلها فارقتُها وهي تصفرُّ

وهو لتأبط شراً في ديوانه (ص ٩١)، والأغاني (٢١/ ١٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣٩١)، والدرر (٢/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٢٩)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣ - كيد)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٦٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٤٤)، وأوضح المسالك (١/ ٣٠٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٤٧)، ورصف المباني (ص ١٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (١٣٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٠)، وشرح الدردر (٢/ ١٥٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٠٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٠). ويروى: «قلوص بني زياد» مكان: «قلوص بني سهيل».

(٣) غلام ثعلب: هو محمد بن عبد الواحد. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر المتوفى سنة ٣٢٥ هـ. تقدم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتفاقاً، كما حكاه في (البسيط).

ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترب بـ «أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيَانِ الزيدان.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعيف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها.

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسط قولان: أحدهما: الجواز كغيره. وعليه: المبرّد، والسيّراني. وصححه ابن عصفور. والثاني: المنع وعليه الشلّويين.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] أي: يمسح لدلالة المصدر. والأحسن كما قاله مصعب الخشني^(١): أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في: صائماً، وآيباً. ومن الحذف حديث: «من تأتّى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»^(٢). وقوله:

٤٨٤ - وقد ذاق طعم الموت أو كرباً^(٣)

الثالثة: يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنيباً، ولا سببياً، فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره.

ويستثنى عسى، فإن خبرها يرفع السببي كقوله:

٤٨٥ - وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده^(٤)

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني. تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) الحديث رواه عن عقبة بن عامر: الطبراني في الكبير (٣١٠/١٧)، والهيتمي في مجمع الزوائد (١٩/٨)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢٥٢/٥)، والعجلوني في كشف الخفا (٣٣٥/٢)، (٣٥٠)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥٦٧٨).

(٣) من البسيط، وتامه:

ما كان ذنبني في جارٍ جعلت له عيشاً وقد ذاق طعم الموت أو كرباً
وهو للحطّية في ديوانه (ص ١٨)، والدرر (١٥٣/٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

= إذا نحن جاوزنا حفير زياد

نواسخ الابتداء/ أفعال المقاربة _____ ٤٢١
على رواية رفع «جهده».

وقولي: «غالباً» أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السببي^(١) كقوله:
٤٨٦ - وأسقيته حتى كاد مما أبئته تُكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَا عِيَهُ^(٢)
وقوله:

٤٨٧ - وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي^(٣)
قال أبو حيان: وذلك عند أصحابنا لا يجوز. وتأولوا ما ورد من ذلك.
الرابعة: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان.
وقد يرد نكرة محضة كقوله:

٤٨٨ - عسى فَرَجٌ يَأْتِي به الله إنه^(٤)

الخامسة: يسند أوشك، وعسى، واخْلُوقْ إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر،
ويكون (أن) والفعل سادة مسدّ الجزأين، كما سدت مسد مفعولّي «حسب».
وقيل: بل هي حينئذ تامة، مكثفية بالمرفوع كما في كان التامة، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَى

= وهو للفرزدق في ديوانه (١٦٠/١)، والدرر (١٥٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٥/١)، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٧٧)، ومعجم ما استعجم (ص ٤٥٩)، والمقاصد النحوية
(١٨٠/٢). ولمالك بن الربيع في ملحقات ديوانه (ص ٥١)، وخزانة الأدب (٢١١/٢)، والشعر
والشعراء (٣٦١/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٨/١)، وشرح الأشموني (١٣٠/١).
(١) هكذا قيل في البيت الشاهد. وقيل أيضاً: «أحجاره» بدل من الضمير المستتر في «كاد» العائد إلى
«الربيع»، و«تكلمني» فيه ضمير مستتر عائد إلى «أحجاره»؛ وأصل الكلام: كاد هو أحجاره تكلمني.
(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٨١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر
(١٥٥/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦٤/٢)، شرح التصريح (٢٠٤/١)، وشرح شافية ابن الحاجب
(٩١/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤١)، والكتاب
(٥٩/٤)، ولسان العرب (٣٩١/١٤ - سقى) و (٤٤٠/١٤ - شكاً)، والمقاصد النحوية (١٧٦/٢)،
والممتع في التصريف (ص ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٠٧/١)، وشرح الأشموني
(١٣٠/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٦).

(٣) تقدم برقم (٤٦٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له كل يوم في خلقته أمر

وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شذور الذهب (ص ٣٥١). وبلا نسبة في الدرر (١٥٧/٢)،
وشرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٧)،
والمقاصد النحوية (٢١٤/٢).

أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴿البقرة: ٢١٦﴾، ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال الشاعر:

٤٨٩ - سَيُوشِكُ أَنْ تُنِيخَ إِلَى كَرِيمٍ يَنَالُكَ بِالنَّدَى قَبْلَ السُّؤَالِ^(١)
وتقول: اخلولق أن تمطر السماء. وقال الخضراوي^(٢): لا يجوز ذلك في اخلولق، بل يختص بأوشك وعسى.

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو: زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى «أن يفعل»، كما تقدّم. وجعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق، «وأن يفعل» الخبر. فعلى الأول يجرد الفعل من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث نحو: الزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يقمن. وكذا أوشك، واخلولق. وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: عَسَيَا، وَعَسَوَا، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْنِ. والتجريد أجود كما قال دُرَيْد.

وقال أبو حيان: وقفت من قديم على نقل، وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين. انتهى.

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ «أن يفعل» بحال.

السادسة: حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا هو المشهور في كلام العرب، وبه نزل القرآن.

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، وعساه.

قال:

٤٩٠ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ١٠٩)، والدرر (١٥٨/٢).

(٢) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. تقدم.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (٣٦٢/٥، ٣٦٧، ٣٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٤٣٣/١)، وشرح المفصل (١٢٣/٧، ٩٠/٢)، والكتاب (٣٧٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٢/٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٦/١)، والإنصاف (٢٢٢/١)، والجنى الداني (ص ٤٤٦، ٤٧٠)، والخصائص (٩٦/٢)، والدرر (١٥٩/٢)، ووصف المباني (ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥)، وسر صناعة الإعراب (٤٠٦/١، ٤٩٣/٢، ٥٠٢)، وشرح الأشموني (١٣٣/١، ٤٥٨/٢)، وشرح المفصل (١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ٧٨/٨، ٣٣/٩)، واللامات (ص ١٣٥)، ولسان العرب (٣٤٩/١٤ - روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٣٠)، والمقتضب (٧١/٣)، ومغني اللبيب (١٥١/١، ٦٩٩/٢).

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالتيهما من الإسناد السابق إلا أن الخلاف وقع في العمل، فعكس العمل بأن نصبت الاسم، ورفعت الخبر حملاً لها على لعل. وقد صرح به في قوله:

٤٩١ - فقلت عَسَاها نَارُ كَاسِي رَعَلَهَا^(١)

يرفع نار.

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلوا المخبر عنه خبراً، والخبر مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً.

ومذهب الأخفش وابن مالك: إقرار الأمرين: العمل، والإسناد، لكنه تجوّز في الضمير. فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم: أكرمك أنت، وأنا كأت.

ومذهب السيرافي: أنها حيثث حرف ك «لعل».

وقد يقتصر، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالييت المصدر به، فيكون الخبر محذوفاً، كما يقع ذلك في لعل السابقة.

وزعم قوم أن نفي كاد إثبات للخبر، وإثباتها نفي له. وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزاً فيها:

٤٩٢ - أَنُخَوِيّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَمُودُ
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْرِضِ الْجَحْدِ أَتَبَتْ وَإِنْ أَتَبَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقد ذبحوا.

ويقوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، ولم يضيء.

والتحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلا أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل. ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربه الفعل وقوعه. فقولك: كاد زيد يقوم. معناه: قارب القيام ولم يقم. ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعْرَدَهَا

وهو لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع (١٥٩/٢)، وشرح التصريح (٢١٣/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (٢٢٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٢٩/١)، والجنى الداني (ص ٤٦٩)، وخزانة الأدب (٣٥٠/٥)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

[النور: ٣٥]، أي: يقارب الإضاءة، إلا أنه لم يضيء. وقولك: لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه. ومنه: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِهَا﴾ [النور: ٤٠]، أي: لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى. ﴿وَلَا يَكْذِبُ سِغْمٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: لا يقارب إساعته، فضلاً عن يسيعه. وعلى هذا الزجاجي وغيره.

وذهب قوم منهم ابن جنّي: إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطاء، لآية: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فإنهم فعلوا بعد بطاء.

والجواب: أنها محمولة على وقتين، أي: فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧].

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

(ص): الثالث: إِنَّ للتأكيد، ولكن للاستدراك. قيل: والتوكيد. وهي بسيطة. والكوفية: مركبة من «لَكِنْ أَنْ» أو «لَا كَأَنَّ»، أو «لَا أَنْ»، أقوال. وكأنَّ للتشبيه، زاد الكوفية: والتحقيق، والتقريب، والشك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً. وتدخل في تنبيه، وإنكار، وتعجب. والأصح أنها مركبة، وأنه لا تعلق لكافها، وليت للتمني، ويقال: «لَتَّ». ولعلَّ لترج وإشفاق. قال الأخفش: وتعليل. والكوفية: واستفهام. والطوال^(١): وشك. وهي بسيطة، ولامها أصل. وقيل: زائدة، وقيل: ابتداء. ويقال: علَّ، ولعلَّ، ولعنَّ، وعنَّ، ولأَنَّ، وأنَّ، ورعنَّ، ورغنَّ، ولغنَّ، ورعلَّ، وغنَّ، ولعلت، ولعا، ولو أنَّ.

(ش): الثالث: من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل. وعددتها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب)^(٢)، وابن السراج في (الأصول)^(٣)، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون، لأنَّ أنَّ وإنَّ واحدة. وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين، فالثانية فُزِعَ الأولى.

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاَّ تُعدَّ: كَأَنَّ، لأن أصلها: إِنَّ زيدت عليها الكاف.

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي، أحد أصحاب الكسائي. مات سنة ٢٤٣ هـ. (حاشية المطبوع: همع الهوامع ١٤٨/٢).

(٢) «المقتضب» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. شرحه الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، وعلق على مشكلات أوائله أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ. (كشف الظنون ص ١٧٩٣).

(٣) «الأصول في النحو» لابن السراج المتوفى سنة ٣٦١ هـ. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١١١): «وهو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال».

فالجواب: أنَّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، فإنَّ للتأكيد، ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لزيد قائم.

وزعم ثعلب: أنَّ الفراء قال: إنَّ مقررة لقسم متروك استغني عنه بها. والتقدير: والله إن زيدا لقائم. وأنَّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب)^(١).

ولكنَّ للاستدراك. ومعناه: أن يثبت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدّر. ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو ضيداً له أو خلافاً على رأي، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع.

وذكر ابن مالك، وصاحب (البيسط): أنها للتأكيد أيضاً. قال في (البيسط): معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فإنه يُؤْتَى به لرفع ذلك التوهم وتقديره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو: ما قائم زيد لكنَّ عمراً قاعد، لما قيل: ما قائم زيد. فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبه بينهما أو ملاسمة، فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك. ونحو: لو قام فلان لقمتم لكنّه لم يقم، فأكدت «لكنَّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توهماً. ولذا لا يقع بين وفاقين.

واختلف فيها: أهي بسيطة أم مركبة؟ فالبصريون على الأول، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. والكوفيون على الثاني.

ثم اختلفوا: فقال الفراء: هي مركبة من: «لكنَّ» ساكنة النون، و«أنَّ» المفتوحة المشددة، طرحت الهمزة، فحذفت نون «لكن» لملاقاتها الساكن.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من: «لا»، و«أن»، حذفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركبة من: «لا» و«كأن». واختاره السهيلي. فإذا قلت: قام زيد، لكنَّ عمراً لم يقم، فكأنك قلت: لا، كأن عمراً لم يقم. والمعنى: فُعل زيد لا كُفِعل عمرو. ثم رُكِّبت وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة، وكسر الكاف.

(١) شرح السيوطي فيه ما في المغني من الشواهد. وله شرح آخر وهو المسمى بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وفتح القريب في حواشي مغني اللبيب، وتحفة الحبيب بتحفة مغني اللبيب، وله نكت على شرح شواهد. انظر كشف الظنون (ص ١٧٥٣).

وقال السهيلي: لما كان أصل: كان إن المكسورة، وفُتِحَتْ للكاف كُسِرَتْ الكاف عند حذف الهمزة، لتدل على المحذوف، لكثرة التغيير.

و (كان) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزجاجي: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله:

٤٩٣ - فأصبح بطن مكة مُقَشَّعاً كأن الأرض ليس بها هشام^(١)
أي: إن الأرض، لأنه قد مات، ورثاه بذلك. وخزجه ابن مالك: على أن الكاف للتعليل كاللام، أي: لأن الأرض.

قلت: وعندي تخريج أحسن من هذا، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

٤٩٤ - أيا شجر الحَابُور ما لك مُورِقاً كأنك لم تَجْزَع على ابن طريف^(٢)
وزعم الكوفيون: أنها تكون للتقريب في نحو: كأنك بالشتاء مُقبل، وكأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالأخرة لم تزل، إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة.

وزعم الكوفيون والزجاجي: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو: كان زيداً أسد، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة: ظننت، وتوهمت نحو: كان زيداً قائم، لأن الشيء لا يُشَبَّه بنفسه. وأجيب بأن الشيء يُشَبَّه في حالة ما به في حالة أخرى، فكأنك شَبَّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً. أو التقدير: كأن هيئة زيد هيئة قائم.

ووافق الكوفيين على ذلك ابنُ الطَّراوة وابنُ السَّيد، وصرح ابنُ السَّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً، أو جملة، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة.

وقد تدخل «كأن» في التنبيه، والإنكار، والتعجب، تقول: فعلت كذا وكذا كأنني لا أعلم، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون. قال تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فهي للتعجب على جعل «وي» مفصولة.

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١، ١٤٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٧١)، وجواهر الأدب (ص ٩٣)، والدرر (١٦٣/٢)، وشرح التصريح (٢١٢/١)، وشرح شواهد المغني (٥١٥/٢)، ولسان العرب (٤٦١/١٢ - قثم)، ومغني اللبيب (١٩٢/١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني (٨٥/١٢، ٨٦)، والحماسة الشجرية (٣٢٨/١)، والدرر (١٦٣/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ١٤٨) وفيه: «وقيل: اسمها سلمى». ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلئ (ص ٩١٣). وللخارجية في الأشباه والنظائر (٣١٠/٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٢٢٩/٤ - خبر)، ومغني اللبيب (٤٧/١).

واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول: شِرْذِمَةٌ. واختاره أبو حيان. لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف.

وقال بالثاني الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفرّاء، وأنها مركبة من «أن» و«كاف» التشبيه. وأصلُ كأنَّ زِيداً أسدٌ: إن زِيداً كَأَسَدٍ، فالكاف للتشبيه، وأن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على «إن» وجب فتحها، لأنَّ إنَّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ.

وادّعى الخضرأوي: أنه لا خلاف في أنها مُركَّبة من ذلك.

واختلف على هذا: هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين: أحدهما: وهو الصحيح: لا، لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلّق. وعلى هذا الرّضويّ وابن عصفور. والثاني: نعم. وعليه الرّجاج. قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف؛ فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخوتي إياك موجودة. ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره. وعلى عدم التعلّق: هل هي باقية على جرّ مدخولها أم^(١) لا؟ احتمالات لابن جني، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها.

وليت للتمني: ويقال: لَتَّ بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، وتكون في الممكن وغيره نحو: «ليت الشباب يعود».

ولعلّ للترجّي في المحبوب، وللإشفاق في المكروه نحو: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَّفْسَك﴾ [الكهف: ٦]. ولا تستعمل إلّا في الممكن.

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها: التعليل. وخرّج عليه: ﴿لَعَلُّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤].

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه: ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلُّهُ يَرْكَ﴾ [عبس: ٣]، وحديث: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»^(٢). وزاد الطّوال في معانيها، وأكثر الكوفيون: الشك.

(١) كذا في الأصل؛ والصواب: «أو» لأن «أم» لا تعطف بعد «هل».

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين قبل والدبر لقوله تعالى: أو جاء أحد منكم من الغائط) حديث رقم (١٨٠): عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟» فقال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «إذا أَعْجَلْتَ - أو قُحِطَتْ - فعليك الوضوء». ورواه أيضاً مسلم في الحيض (حديث ٨٣)، وابن ماجه في الطهارة (باب ١١٠)، وأحمد في المسند (٣/ ٢١، ٢٦).

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها إلى: الترجي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لعلّ» بسيطة، ولا مهاب أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين. وقيل: مركبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر. عدّتها ثلاث عشرة لغة^(١):

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ - لا تُهينَ الفقيرَ علّك أن تَزكَّعَ يوماً، والدَّهرُ قد رَفَعَهُ^(٢)

ولعنّ: بإبدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ - أَخوك ولا تَدْرِي لَعَنَكَ سَائِلُهُ^(٣)

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأنّ: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

٤٩٧ - عُوجاً على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأننا نَبْكي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حِذامٍ^(٤)

(١) هي مع «لعلّ» أربع عشرة.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني (٦٨/١٨)، والحماسة الشجرية (٤٧٤/١)، وخزانة الأدب (٤٥٠/١١)، والدرر (١٦٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٨/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٣)، والشعر والشعراء (٣٩٠/١)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥)، والمقاصد النحوية (٣٣٤/٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٢٢١/١)، وأوضح المسالك (١١١/٤)، وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٤٦)، ورصف المباني (ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤)، وشرح الأشموني (٥٠٤/٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٢/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٤٣/٩)، ولسان العرب (١٨٤/٦) - قنس، و ١٣٣/٨ - رقع، و ٤٣٨/١٣ - هون، واللمع (ص ٢٧٨)، ومغني اللبيب (١٥٥/١)، والمقرب (١٨/٢). وقوله: «لا تهين» أصله: «لا تهينن» فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولا تحرم الموالى الكريم فإنّه

وهو بلا نسبة في الدرر (١٦٥/٢)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥).

(٤) ويروى: «الطلل القديم» بدل: «الطلل المحيل»، ويروى: «ابن حذام» و «خدام» و «حزام»، والصواب ما ها هنا؛ لأن ابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار.

والبيت من الكامل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، والحيوان (١٤٠/٢) وفيه: «حمام» مكان «حذام»، وخزانة الأدب (٣٧٦/٤)، و ٣٧٧، ٣٧٨، والدرر (١٦٦/٢)، وشرح المفصل (٧٩/٨)، ولسان العرب (١٦٩/١٢) - خذم، والمؤتلف والمختلف (ص ١١) وفيه أيضاً: «حمام». وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٩)، ورصف المباني (ص ١٢٧).

وَأَنَّ: بحذف اللام من هذه، وخرَجَ عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وحكي: «أيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً». و (رَعَنَ): بإبدال اللام راء، كما في: رَجُلٌ، ورَجْرٌ. و (رَغَنَ)، و (لَغَنَ) بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة. و (رَعَلَ) بالمهملة. حكاها في (الغرة)^(١). و (عَنَ): بالمعجمة. حكاها أبو حيان وثعلب. و (لعلت)^(٢)، وهي أقلها استعمالاً، كما قال الفارسي في «تذكرته»^(٣). و (لعا) و (لو) ان^(٤). حكاها^(٥) وحكى (لو ان) القالي في «أماليه»^(٦). وقال: قال رجل يَمْنِي: مَنْ يدعو إليّ المرأة الضالة؟ فقال أعرابي: لَوْ أَنَّ عليها خمار أسود. يريد: لعلَّ عليها.

وأنشد على (لَعَنَ) بالمعجمة قول أبي النجم:

٤٩٨ - اغدُ لَعَنًا في الرّهان تُرْسِلُهُ^(٧)

قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشده هكذا^(٨).

[عمل «إن» وأخواتها عكس عمل «كان»]

(ص): مسألة: تعمل عكس كان، وقال الكوفية: الخير باق وتعدّده ككان، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا تدخل على ما لا يدخله دام. وفيما خبره نهى خُلف.

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت. وميرمان: الماضي لـ «لعلّ». ويختص بجواز أن فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت. وابن سلام^(٩)، وابن الطراوة: الباقي.

(١) «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية» لابن الدهان. انظر الفهارس العامة.

(٢) قال في اللسان (١١/٤٧٤ - مادة علل): «وقالوا: لَعَلْتُ، فأنثوا لعلّ بالتاء ولم يبدلوا هاء في الوقف كما لم يبدلوا في رُبْتُ وثُمْتُ ولات؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه».

(٣) «التذكرة في النحو» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وهو كبير في مجلدات، لخصه ابن جني. انظر: كشف الظنون (ص ٣٨٤).

(٤) الذي ذكره في اللسان (١١/٤٧٤): «لَأَنَّ» و «لَأَنَّأ»، ولم يذكر «لو أن».

(٥) موضع النقط بياض في الأصل.

(٦) «أماله القالي» في اللغة. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٥).

(٧) الرجز لأبي النجم في الدرر (١٦٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٣٣)، وسمط اللآلي (ص ٣٢٨، ٧٥٨)، وشرح المفصل (٧٩/٨)، والممتع في التصريف (١/٣٩٥) وفيه: «لَعَنًا» بدل: «لَعَنًا»، واللسان (١١/٤٧٤ - علل) وفيه: «لَعَلْنَا» بدل: «لَعَنًا». وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٦).

(٨) نقل في اللسان (١١/٤٧٤) عن عيسى بن عمر أنه سمع أبا النجم ينشده «لَعَلْنَا».

(٩) هو أبو عبيد القاسم بن سلام. محدث، حافظ، فقيه، مقرئ، عالم بعلوم القرآن. ولد بهراة سنة =

وتقع أن اسماً لها بفصل، ولليت بدونه، فيسدّ عن الجزأين.

والحق الأخفش بليت: لعلّ، وكأنّ، ولكنّ. والفراء: إنّ، وأنّ.

(ش): لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إغرابيهما. ولا خلاف بين القريتين: أنها الناصبة للاسم.

واختلف في الخبر. فمذهب البصريين: أنها الزافعة له أيضاً.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. واستدلّ له السهيلي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجوز أن تعمل عملهنّ.

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها. فقليل: هو مؤوّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة. وعليه أبو عُبَيْد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السيّد. وقيل: خاص بليت. وعليه الفراء. ومن الوارد في ذلك قوله:

٤٩٩ - إن حُرَّاسَنَا أَسَدًا^(١)

وقوله:

٥٠٠ - إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا^(٢)

= ١٥٠ هـ، وقيل: سنة ١٥٤. وأخذ عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة الأصمعي واليزيدي وغيرهم من البصريين، وأخذ عن ابن الأعرابي وأبي زياد الكلابي ويحيى بن سعيد الأموي والشيباني والفراء والكسائي من الكوفيين. وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه واللغة والحديث. توفي بمكة سنة ٢٢٢ هـ، وقيل: سنة ٢٢٣، وقيل: سنة ٢٢٤. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٠٣/١٢ - ٤١٦)، والفهرست (٧١/١)، ومعجم الأدباء (٢٥٤/١٦ - ٢٦١)، ونزهة الألبا (ص ١٨٨ - ٢٠٦)، وطبقات القراء (١٧/٢ - ١٨)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٦، ٣٧٧) وغيرها.

(١) من الطويل، وتماه:

إذا التفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فلتأت وتكنُ خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً

وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني (ص ٣٩٤)، والدرر (١٦٧/٢)، وشرح شواهد المغني (ص ١٢٢)، ولم أفع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٦٧/٤، ١٠/٢٤٢)، وشرح الأشموني (١٣٥/١)، ومغني اللبيب (ص ٣٧).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٦٧/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٧٢). وبعده: «تأكل ما في مقعدها قفيزاً». والجروز: كثرة الأكل (اللسان: مادة جرز).

وقوله:

٥٠١ - كَأَنَّ أَذْنَئِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا^(١)

وقوله:

٥٠٢ - أَلَا يَا لَيْتَنِي حَجَرًا بِوَإِ^(٢)

وقوله:

٥٠٣ - يَا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(٣)

وسمع: «لعل زيدا أخانا».

والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضممار فعل، وحذف الخبر.

وبقي في المتن مسائل.

الأولى: في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلاف:

قال أبو حيان: والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب.

الثانية: لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال: إن زيدا وإن عمراً منطلقاً من جهة أنَّ الخبر حيثئذ يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

الثالثة: ألا يكون الخبر في هذا الباب مُفرداً طلبياً، كما لا يكون في دام كذلك.

(١) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (٢٣٧/١٠، ٢٤٠)، والدرر (١٦٨/٢). وللعماني في سمط اللالي (ص ٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٥١٥). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ١٧٣)، والخصائص (٤٣٠/٢)، وديوان المعاني (٣٦/١)، وشرح الأشموني (١٣٥/١)، ومغني اللبيب (١٩٣/١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقام وليت أُمِّي لم تلدني

وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٩١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٨)، والدرر (١٦٩/٢).

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل (١٠٤/١) وليس في ديوانه. وللعجاج في ملحق ديوانه (٣٠٦/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٩٠/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢٦٢/٤)، والجني الداني (ص ٤٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨)، وخزانة الأدب (٢٣٤/١٠، ٢٣٥)، والدرر (١٧٠/٢)، ورصف المبانئي (ص ٢٩٨)، وشرح الأشموني (١٣٥/١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٣٤)، وشرح المفصل (١٠٤/١)، والكتاب (١٤٢/٢)، ومغني اللبيب (٢٨٥/١).

واختلف في جُملة النهي . وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنا لقوله :
 ٥٠٤ - إن الذين قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيْدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عن لِيْلِكُمْ نَأْمًا^(١)
 قال أبو حَيَّان : وينبغي تخصيص ذلك بـ «إنَّ» وحدها، لأنها مورد السماع . قال :
 والذي نصَّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً، وتأولوا البيت على إضمار القول .
 ومنع (مَبْرمان)^(٢) : وقوع الماضي خبراً لـ «لعلَّ» ، فلا يقال : لعلَّ زيداً قام .
 ومنع الأخفش : وقوع سوف خبراً للبت ، فلا يقال : ليت زيداً سوف يقوم ، لأن ليت
 لِمَا لم يَنْبُتْ ، وسوف لِمَا يَنْبُتْ .

واختصَّ خبر لعلَّ بجواز دخول «أَنَّ» فيه حملاً على عسى قال :
 ٥٠٥ - لعلَّهما أن يبغيَا لك حيلة^(٣)
 وفي الحديث : «لعلَّ أحدَكُم أن يكون أَلَحَنَ بِحَبَّتِهِ»^(٤) . وقولي : (بالممكن) مَرَّ
 تقريره .

الرابعة : تقع أن المفتوحة ومعمولها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلا ليت
 بلا شرط، نحو : إنَّ عندي أنك فاضل . وكأنَّ في نفسي أنك فاضل . ولا يجوز : إنَّك فاضل
 ونحوه . ويجوز في ليت نحو : ليت أنَّك عندي ، فيكون أنَّ ومعمولها سادة مسدَّ جزأئي
 «ليت» . وألحق الأخفش بـ «ليت» في ذلك : «لعلَّ» ، و «كأنَّ» ، و «لكن» ، نحو : لعلَّ أنَّك

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب (٢٤٧/١٠) ، ٢٤٩ ،
 (٢٥٠) ، والدرر (١٧٠/٢) . وبلا نسبة في شرح التصريح (٢٩٨/١) ، وشرح شواهد المغني (٩١٤/٢) ،
 ومغني اللبيب (٥٨٥/٢) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٣٤٥ هـ . تقدَّم التعريف به .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وأن يرحبا صدرأ بما كنت أحصُرُ

ويروى :

لعلَّهما أن تبغيا لك حاجةً وأن ترحبا صبراً بما كنت أحصُرُ
 وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٩) ، والدرر (١٧١/٢) ، ٢٧٣/٦ .

(٤) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد مختلفة . رواه البخاري في الشهادات (باب ٢٧) ،
 والحيل (باب ١٠) ، والأحكام (باب ٢٠) . ومسلم في الأقضية (حديث ٤) ، وأبو داود في الأقضية
 (باب ٧) ، والأدب (باب ٨٧) . والترمذي في الأحكام (باب ١١ و ١٨) ، والسنائي في القضاة (باب ١٢
 و ٣٣) ، وابن ماجه في الأحكام (باب ٥) ، ومالك في الأقضية (حديث ١) ، وأحمد في المسند
 (٣٣٢/٢) ، ٢٠٣/٦ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ .

منطلق، ولكن أنك منطلق، وكان أنك منطلق.

قال الجزمي: وهذا رديء في القياس، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و«أن» لا يبتدأ بها. وأجاز هشام: إن أن زيدا منطلق حق، بمعنى: إن انطلاق زيد حق.

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أن لقوله:

٥٠٦ - وَخُيِّرْتُ أَنْ أَتَمَّا يَنْ بَيْتِهِ وَنَجْرَانِ أَخَوِي، وَالْجَنَابُ رَطِيبٌ^(١)

قال الفراء: أدخل (أن) على أتما. وقال الفراء: لو قال قائل: أنك قائم يعجبني جاز أن تقول: أن أنك قائم يعجبني.

قال أبو حيان: وهذا من الفراء بناءً على رأيه أن (أن) يجوز الابتداء بها.

(ص): ولا يتقدم خبرها بحال. ويتوسط ظرفاً. ومع معموله، ولو مع اللام خلافاً للفراء. ويجب لما مر. ويتوسط المعمول ظرفاً خلافاً للأخفش، وحالاً، وفاقاً للجلولي^(٢). ويحذف لقرينة خبر. وقيل: بشرط تنكير الاسم.

وقيل: والتكرير. ويجب مع واو مع؛ وسدّ حال. وكذا: «لَيْتَ شِعْرِي» قبل استفهام في الأصح. واسم. وقيل: يختص بالشعر.

وثالثها: إن أدى إلى ولاء فعل قُبِحَ في غيره.

ورابعها: فيهما. وخامسها: ما لم يؤد إلى ولاء اسم يَضْلُح لِعَمَلِهَا. وسادسها: يختص بإن. وأكثر ما يكون الشأن. ولا يجوز: إن قائماً الزيدان، ولا ظننت خلافاً للكوفية. (ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال، لأن عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها. وأما تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً، لما ذكر، وإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضميره نحو: إن في الدار ساكنها، وإن عند هند أخاها.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٢).

(٢) هو من شراح الإيضاح للفارسي. وسيدكره السيوطي باسمه في الشرح بعد أسطر: «أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي». وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٣) ولم يذكر تاريخ وفاته.

نواسخ الابتداء/ إن وأخواتها _____ ٤٣٥

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إن طَعَامَكَ زَيْدًا آكُلُ،
بالإجماع. فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

٥٠٧ - فَلَا تَلَحْزَنِي فِيهَا فَإِنْ يَحِبُّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ^(١)
ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع.

وإن كان حالاً، فالجمهور على المنع. وأجازه أبو علي الحسن بن علي بن حمدون
الأسدي المعروف بالجلولي في نُكْتِهِ على «إيضاح» الفارسي. قال: لأنهم قد أجروا الحال
مجري الظرف نحو: إن ضاحكاً زيداً قائم.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء كان الاسم معرفة أم
نكرة كزُرت «إن» أم لا. هذا مذهب سيبويه؛ قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس
[الب] ^(٢) عليكم، فيقول: إن زيداً وإن عمراً، أي: إن لنا. وقال:
٥٠٨ - إن محلاً وإن مُرْتَحَلاً^(٣)

أي: إن لنا في الدنيا محلاً، وإن لنا عنها مُرْتَحَلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز إلّا إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلّا إن كان بالتكرير كاليبت
والمثال.

وَرَدَ المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت: ٤١]

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣١)، وخزانة الأدب (٨/٤٥٣، ٤٥٥)،
والدرر (٢/١٧٢)، وشرح الأشموني (١/١٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٩)، وشرح ابن عقيل
(ص ١٧٨)، والكتاب (٢/١٣٣)، ومغني اللبيب (٢/٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/٣٠٩)، والمقرب
(١/١٠٨).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب لسيبويه (١/٢٨٤).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإن في السفر ما مضى مهلاً

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/٤٥٢، ٤٥٩)، والخصائص
(٢/٣٧٣)، والدرر (٢/١٧٣)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٧)، والشعر والشعراء (ص ٧٥)،
والكتاب (٢/١٤١)، ولسان العرب (١١/٢٧٩ - رحل)، والمحتسب (١/٣٤٩)، ومغني اللبيب
(٨٢/١)، والمقتضب (٤/١٣٠)، والمقرب (١/١٠٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٢٩)،
وأمالى ابن الحاجب (١/٣٤٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٢٧)، ووصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح
شواهد المغني (١/٢٣٨، ٢/٦١٢)، وشرح المفصل (٨/٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٠)،
ولسان العرب (١١/١٦٣ - جلل).

الآية . أي : يُعَذَّبُونَ . وقال الشاعر :

٥٠٩ - أَتُونِي فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتَ بُيُوتُهُ أَبْدَالاً، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا^(١)
أي : تبدلت .

ويجب حذف الخبر إذا سدت مسدّه واو المصاحبة . حكى سيبويه : «إنك ما وخيراً»،
أي : إنك مع خير، و (ما) زائدة . وحكى الكسائي : «إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه» بإدخال اللام
على الواو .

أو سدّ مسدّه حال كقوله :

٥١٠ - إن اختيَارَكَ ما تبغيه ذَا ثِقَةٍ باللهِ مُسْتَظْهِراً بالحزم والجَلَدِ^(٢)
وكذا، «ليت شعري»، إذا أردف باستفهام كقوله :

٥١١ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِثٌ وَضَلَّهَا^(٣)

فشِعْرِي مصدر اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف . والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو
موجود، أو واقع . وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر . وعِلَّة الحذف كونه في
معنى : ليتني أشعر، وسد الجملة بعده عن المحذوف .

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجاج : إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت .
والتقدير : ليت علمي واقعٌ بكَيْفَ حَادِثٌ وصلها ثم حذف . وأضاف اتّساعاً . ورُدّ بأنه يؤدي
إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

الثالثة : في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر . حكى سيبويه عن الخليل : «إنَّ بك زيدٌ
مأخوذٌ»، أي : إنه . وحكى الأخفش : «إن بك مأخوذٌ أخواك» . وقال الشاعر :

٥١٢ - فلو كنت ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولكنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٥٠)، والدرر (١٧٤/٢)، والزهرة (ص ٢٤٩)،
وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٢٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١٧٥/٢).

(٣) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه :

وكيف تراعي وُصلة المتغيّبِ

وهو في ديوانه (ص ٤٢)، والأشباه والنظائر (٩١/٥)، والدرر (١٧٥/٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٤٨١ - طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ) والرواية فيه :
«عظيماً مشافراً»؛ وجمهرة اللغة (ص ١٣١٢)، وخزانة الأدب (٤٤٤/١٠)، والدرر (١٧٦/٢)، وشرح =

أي، ولكنك. وقال:

٥١٣ - فليت دَفَعْتَ الهمَّ عني سَاعَةً^(١)

أي: فليتك.

الثاني: أنه خاصٌّ بالشعر. وصححه ابن عصفور، والسَّخاوي^(٢) في: (شرح المفصل)^(٣).

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إنَّ وأخواتها فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام. قيل: وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع، لأنها حروف طالبة للأسماء، فاستَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال.

الخامس: أنه حسن فيهما إنَّ لم يؤد الحذف إلى أن يلي «إنَّ» وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو: إنَّ في الدار قام زيد. وقوله:

٥١٤ - كأن على عِزِّينِهِ وَجِئِنِهِ أقام شُعَاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ^(٤)
وقوله:

٥١٥ - إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلُقَ فِيهَا جَادِرًا وَطِبَاءً^(٥)

= شواهد المغني (٧٠١/٢)، وشرح المفصل (٨١/٨، ٨٢)، والكتاب (١٣٦/٢)، ولسان العرب (٤١٩/٤ - سفر)، والمحتسب (١٨٢/٢). وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٢/١)، والجنى الداني (ص ٥٩٠)، وخزانة الأدب (٢٣٠/١١)، والدرر (١٦٠/٣)، ورصف المباني (ص ٢٧٩، ٢٨٩)، ومجالس ثعلب (١٢٧/١)، ومغني اللبيب (ص ٢٩١)، والمنصف (١٢٩/٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المغني (٦٩٧/٢)، ونوادر أبي زيد (ص ٢٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١٨٣/١)، وخزانة الأدب (١٠/٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤)، والدرر (١٧٧/٢)، ومغني اللبيب (٢٩٨/١).

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي الشافعي. مقرئ، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، لغوي، نحوي، شاعر. ولد بسخا من أعمال مصر سنة ٥٥٨ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ. له مصنفات كثيرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٥/٦٥، ٦٦)، وطبقات القراء (١/٥٦٨ - ٥٧١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٢٥، ٢٦)، وإنباه الرواة (٢/٣١١، ٣١٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٩، ٣٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/١٢٦، ١٢٧)، وهديّة العارفين (١/٧٠٨، ٧٠٩).

(٣) للسخاوي شرحان على المفصل: أحدهما أربع مجلدات سماه: «المفضل» والآخر سماه: «سفر السعادة وسفير الإفادة». انظر: كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٠٢)، وخزانة الأدب (١٠/٤٤٩)، والدرر (١٧٨/٢).

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب (١/٤٥٧)، والدرر (٢/١٧٩)، وشرح شواهد =

فإن الشرط لا يحسن عمل إنَّ فيه، فإن أدّى إلى ذلك لم يجوز نحو: إنه زيد قائم، فلا يجوز حذف الضمير.

السادس: أنَّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها. ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن. وقد يكون غيره كما تقدّم في: ولكنك، وليتك.

الرابعة: لا يجوز هنا: إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي. وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ، فجعلوا: قائماً اسم إنَّ. والزيدان فاعل به سدّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز: ظننت قائماً الزيدان، ومنّ منع مَنع. وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ، ومنع في باب إنَّ، وظنَّ. وفرّق بأن إعمال الصفة عمَل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إنَّ، وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

[أحوال إنَّ]

(ص): مسألة: تكسر إنَّ صلةً، وحالاً، ومحكيّة بقول. وقبل لام معلقة خلافاً للمازنيّ مطلقاً، وللقرّاء إن طال.

وكذا خبر عَيْنٍ، ومبدوءاً بها في الأصح، وجواب قسم.

وجوّز قوم: الفتح. واختاره قوم. وأوجه القراء.

وتفتح بعد لولا، ولو، وما الظرفيّة، وحتى غير الابتدائية، وأمّا بمعنى حقّاً، ولا جرّم غالباً، وموضع جرّ، أو رفع فعل، أو ابتداء، أو نصب غير خبر. وتؤول حيثل بمصدر. وأنكره السهيلي. ويجوزان بعد إذا فجأة، وفاء جزاء، وأي المفسرة، وأول قولي. وفي الكسر بعد مذ، ومنذ خلاف.

[وجوب كسر همزة «إنَّ»]

(ش): لـ «إنَّ» ثلاثة أحوال:

= المغني (٩١٨/٢) وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، وأمالى ابن الحاجب (١٥٨/١)، وخزانة الأدب (٤٢٠/٥)، ١٥٥/٩، ٤٤٨/١٠، ورصف المباني (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١١٥/٣)، ومغني اللبيب (٣٧/١).

أحدها: ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة، وذلك في مواضع:

الأول: أن تقع صلة نحو: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَسَتْ﴾ [القصص: ٧٦].

الثاني: أن تقع حالاً نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

الثالث: أن تقع محكيّة بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أن تقع قبل لام معلقة نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

الخامس: أن تقع خبر اسم عَيْنٍ نحو: زيدٌ إنه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين.

والكوفيون يمنعون صيغة هذا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، لا الكسر، وهما متلازمان.

السادس: إذا وقعت مبدوءاً بها نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١].

قال أبو حيان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً عليه، فقد ذهب بعض النحويين: إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام، فتقول: أن زيدا قائم عندي.

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو: اجلس حيث إن زيدا جالس، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح.

السابع: إذا وقعت جواب قسم نحو: «والله إن زيدا قائم». هذا مذهب البصريين، وبه ورد السماع.

وقيل: يجوز فتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوزان مع اختيار الفتح، وعليه الكسائي، والبغداديون.

وقيل: يجب الفتح. وعليه الفراء.

قال في (البيضا): وأصل هذا الخلاف أن جُمِلَتِي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا؟ وفي ذلك خلاف: فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم إن إذا وقعت مفعولاً. ومن قال: لا، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه، لا عاملة فيه كسر. ومن جَوَزَ الأمرين أجاز الوجهين.

[وجوب فتح همزة «أن»]

الحال الثاني: ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد لولا، نحو: ﴿فَلَوْلَا أَنْتُمْ كَانَتْ مِنَ الْمَرْتَدِّينَ﴾ [الصفّات: ١٤٣].

الثاني: بعد لو، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥].

الثالث: بعد (ما) الظرفية، نحو: لا أَكَلُمُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا.

الرابع: بعد حتى غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. فإن قدّرتها عاطفةً كان في موضع نصب، أو جارةً ففي موضع جرّ. أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو: مرض حتى إنه لا يُرَجَى.

الخامس: بعد «أمّا» المخففة إذا كانت بمعنى حقاً. فإن كانت بمعنى: ألا الاستفتاحية كسرت بعدها. وروي بالوجهين قولهم: «أمّا إنك ذاهب»، فخرجت على المعنيين.

السادس: بعد لا جرم غالباً. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢] أي: حقاً. وبعض العرب أجراها مجرى اليمين، فكسر إن بعدها.

السابع: إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ﴾ [الحج: ٦]، ﴿يُثَلِّمَ مَا أَنْكُمُ﴾ [الذاريات: ٢٣].

الثامن: إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة، أو نائباً عنه، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الحج: ١]، أو بابتداء بأن تقع مبتدأة، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] بخلاف ما إذا وقعت في موضع رفع على الخبر، فإنها تكسر كما تقدم.

التاسع: إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْكُمُ﴾ [الأنعام: ٨١]، بخلاف نحو: حسبت زيدا إنه قائم، فإنها في موضع نصب، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً، نحو: بلغني أنك منطلق، أو تنطلق، أي: انطلقك. ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: بلغني أن زيدا عندك، أو في الدار، أي: استقراره. ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد، أي: كونه زيدا. وأنكر ذلك السهيلي، وقال: إنما يؤول بالمصدر «أن» الناصبة للفعل، لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، و«أن» المشددة إنما تؤول بالحدث، لأن خبرها قد يكون جامداً، وهو لا يُشعرُ بالمصدر، لأنه لا فعل له. وأجيب بأنه يقدر بالكون كما تقدم.

[أَوْجُه جَوَاز الْأَمْرَيْنِ]

الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران: فباعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد إذا الفجائية كقوله:

٥١٦ - وكنت أرى زيدا كما قيل سيّداً إذا إنّه عبْدُ القَفَا واللّهَازِم^(١)
روي بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى: إذا عبوديته حاصلة.

الثاني: بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلْهُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرئ بالكسر، وبالفتح على معنى: فالغفران حاصل. ومنه نحو: أما في الدار فإن زيدا قائم.

الثالث: بعد «أي» المفسرة.

الرابع: إذا وقعت إنَّ خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أوّل ما أقول، أو أوّل قولي أنني أحمد الله؛ فالفتح على تقدير: حمّد الله^(٢).

الخامس: بعد «مذ»، و«منذ»، نحو: ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقني، أجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور، لأن «مذ»، و«منذ» يليهما الجمل. ومنعه بعضهم، لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر. وصرح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه. ولم يقل أحد بتعين الكسر، وامتناع الفتح.

(ص): والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة. وثالثها أصلان. والمختار وفاقاً للزمخشري، وابن الحاجب: أنها بعد «لو» فاعل ثبت مقدراً. وقال سيبويه: مبتدأ لا خبر له. أو مقدّر قبل أو بعد. أقوال. ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشري والسيرافي مطلقاً، ولابن الحاجب في المشتق.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٣٨/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٤٨)، والجنى الداني (ص ٣٧٨، ٤١١)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٢)، وخزانة الأدب (١٠/٢٦٥)، والخصائص (٢/٣٩٩)، والدرر (٢/١٨٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٨)، وشرح التصريح (١/٢١٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٨٢٨)، وشرح المفصل (٤/٩٧، ٨/٦١)، والكتاب (٣/١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/٢٢٤)، والمقتضب (٢/٣٥١).

واللهَازِم: أصول الحنكين، واحدها لهزمة بالكسر. وقيل: اللهزمتان عظماء ناتئان في اللحين

تحت الأذنين، وقيل: هما مُضِيغَتَانِ عَلَيَّتَانِ تحتهما. انظر: اللسان (١٢/٥٥٦ - مادة لهزم).

(٢) أما الكسر فهو على الأصل من كسر همزتها بعد فعل القول.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الأصح أن (إن) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه، ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة. ولأن المكسورة تفيد معنًى واحداً، وهو التأكيد. والمفتوحة تفيد، وتعلّق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقلة. والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره.

وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة. وقال آخرون: كلُّ واحدةٍ أصلٌ برأسها. حكاهما أبو حيان.

الثانية: إذا وقعت أنّ يعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا.

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمُسند إليه في الذكر. وذهب الكوفيون والمبَرّد، والزجاج، والزمخشري، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعل مقدّر بعد لو تقديره «ثبت». وهذا المختار لإغناؤه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل.

ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي: إلى أنه يجب وقوع خبر أنّ والحالة هذه فعلاً ليكون جَبْراً لما فات «لو» من إيلائها الفعل ظاهراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحُجُرَات: ٥]. ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لأكرمك.

وقال ابن الحاجب: هذا إذا كان مشتقاً، فإنه حيثئذ يتعيّن فعليته، فإن كان اسماً جامداً جاز. وجوّز الخضرائي وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقاً غير فعل. وهو الصواب لوروده. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال الشاعر:

٥١٧ - لو أن حيّاً مُذِرِكُ الفَلاحِ أدركهُ مُلَاعِبُ الرِّمّاحِ^(١)

(١) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٧٣٣)، وجمهرة اللغة (ص ٥٥٥)، وخزانة الأدب (١١/٣٠٤)، والدرر (٢/١٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٦٣)، ولسان العرب (١/٧٤١ - لعب)، والمقاصد

(ص): مسألة: تدخل اللام اسم المكسورة المفصول، والعماد^(١)، والخبر المؤخر. وأول جزأي الاسمية أولى. وفي معموله متوسطاً ظرفاً.

ثالثها: الأصح: إن جرد الخبر، قيل: وحالاً، ومفعولاً به. وتوقف أبو حيان، لا متأخراً. وجوز الزجاج مع دخولها على الخبر. فإن تأخر عنه دون الاسم، فأجازه ابن خروف^(٢) قياساً، ولا شرطاً. وجوز ابن الأنباري في الجواب، وماضياً منصرفاً.

قال سيبويه: وجامداً إلا بقدر، وأطلق خطاب. ولا معموله. ونفيًا. وواو مع، وحالاً سادة. وواوه. وخبر إن، ولكن على الأصح في الكل.

ومنعها الكوفية في تنفيس. والقراء في شرط معترض، وأظن، وإلى، وحتى، ومذ، ومنذ. وجوز دخول اللامين، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين. وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في «ما». وهشام^(٣) والطوال^(٤): جواب قسم مقدر. وقد تدخل على كان. وشذت في خبر مبتدأ، وأمسى، وزال، ورأى، وما. وفي لهنك مع تأكيد الخبر ودونه. وقيل: هي لام قسم. وقيل: أصله: له أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إن، أو ماضياً منصرفاً دون «قد» نوي قسم، وفتحت.

(ش): تدخل اللام بعد إن المكسورة على اسمها المفصول، إما بالخبر نحو: ﴿وَلَا لَكَ لَأَجْرًا﴾ [القلم: ٣]. أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب. أو بمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكناً زيداً. وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو: ﴿وَلَا رَيْبَ لَكَ لَدُو فَضْلِي﴾ [النمل: ٧٣] بخلاف المقدم عليه، فلا يقال: إن لعندك زيداً. فإن كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزأيهما، وعلى الثاني. والأول أولى، لتعنيته في الفعلية نحو: ﴿وَلَا تَحْنُ الْهَافُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]. ومن دخولها على الثاني قوله:

٥١٨ - فَإِنَّكَ مَن حَارِبْتَهُ لِمُحَارَبٍ شَقِيٍّ، وَمَن سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ^(٥)

= النحوية (٤/٤٦٦). ولبن ت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية (١/٣٢٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٢)، ومغني اللبيب (١/٢٧٠).

(١) العماد: هو لغة: كلمة تدل على كل ما رفع شيئاً وحمله. واصطلاحاً: ضمير الفصل، وسمي بذلك ضمير الفصل لأنه يعتمد عليه في الفصل بين خبر المبتدأ والنعت فيأتي ضمير الفصل أو العماد ليبين أن ما بعد المبتدأ هو الخبر لا التابع (المعجم المفصل في النحو العربي ٢/٦٩٧).

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المتوفى سنة ٢٤٣ هـ. وقد تقدم.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية (٢/٢٤٥). وبلا نسبة في =

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسطاً بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وإن دخلت على الخبر أيضاً. وعليه المبرّد. وصححه ابن مالك وأبو حيّان. حكى: إن زيدا لبك لوائح، وإني لبحمد الله لصالح، وأنشدوا:
٥١٩ - إني لعند أذى المولى لذو حنّ^(١)

والثاني: المنع مطلقاً. والثالث: وهو الأصح عندي تبعاً للسيرافي، وابن عصفور:
الجواز إن لم تدخل على الخبر كقوله:

٥٢٠ - إن امرأ خصني عمداً موذته على الثائبي لعندي غير مكفور^(٢)

والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلا في ضرورة.

فإن كان حالاً، أو مفعولاً به، فقليل: يجوز إجراؤهما مجرى الظرف نحو: إن زيدا لصاحكاً مقبل، وإن زيدا لطعامك آكل. قال أبو حيّان: ولم يسمع ذلك فيهما، فينبغي أن يتوقف فيه. ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما. وممن نصّ على الجواز في المفعول به الزجاج، وابن ولّاد، وابن مالك. ونصّ الأولان على المنع في الحال، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمة. وحكى صاحب (البيسط) فيه الخلاف بلا ترجيح. وقال: من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز. ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوز. ثم قال: وينبغي ألا يجوز في المفعول. انتهى.

قال أبو حيّان: وأما إذا كان المعمول مصدراً، أو مفعولاً له نحو: إن زيدا لقياماً قائم، وإن زيدا لإحساناً يزورك، فهو مندرج في عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر. وينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع.

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم، فإن جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها

= تخلص الشواهد (ص ٣٥٨، ٣٦١)، والدرر (١٨١/٢).

(١) صدر بيت من البيسط، وعجزه:

وإن حلمي إذا أوديت معتاد

وهو بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢).

(٢) البيت من البيسط، وهو لأبي زيد الطائي في الدرر (١٨٣/٢، ١٨/٥)، وسرّ صناعة الإعراب (٣٧٥/١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٣٢/١)، وشرح شواهد المغني (٩٥٣/٢)، والكتاب (١٣٤/٢)، ولسان العرب (٢٤/٧ - خصص). وبلا نسبة في الإنصاف (٤٠٤/١)، ووصف المباني (ص ١٢١)، (٢٣٤)، وشرح الأشموني (٣٣٠/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٣)، وشرح المفصل (٦٥/٨)، ومغني اللبيب (٦٧٦/٢).

عليه. وإن لم يجرد فقولان: أحدهما: الجواز، وعليه الزجاج نحو: إن زيدا لقائم لفي الدار. والثاني، وهو الصحيح، وعليه المبرد: المنع، لأنه لم يسمع.

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز دخولها عليه، لتعلقه بما قبل الاسم نحو: إن عندي لفي الدار زيدا، وإن عندي لقائماً صاحبك.

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط، فلا يقال: إن زيدا لئن أكرمني أكرمته، حذراً من التباسها بالموطئة، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، ولذلك جوز ابن الأنباري دخولها على جوابه، لأنه غير صالح للتوطئة، نحو: إن زيدا من يأتيه ليحسن إليه. قال ابن مالك: إلا أنه لم يسمع، فالأجود ألا يحكم بجوازه. ووافقه أبو حيان. وقال: إن الكسائي والفراء أيضاً نصاً على منعه. ونص الفراء أيضاً على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إن وخبرها نحو: إن زيدا لئن أتاك مُحسنٌ.

ولا تدخل على فعل ماضٍ متصرفٍ خالٍ من «قد»، فلا يقال: إن زيدا لقد قام بخلاف المضارع، فإنها تدخل عليه نحو: إن زيدا ليقوم، لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع «قد» نحو: إن زيدا لقد قام، فإن (قد) قرينة في الحال. فأشبه المضارع. وبخلاف الجامد نحو: إن زيدا لنعم الرجل، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور، فأشبه المضارع، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم، والمتصرف الخالي من قد خالٍ من الشبه بكل طريق. هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك. ونقل أبو حيان كالصقار، وابن السيد^(١) عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم، والفراء، لأن نعم وبئس عنده اسمان، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له، ولغيره. ووافقه أكثر الكوفيين، والأندلسيين.

وذهب خطّاب بن يوسف الماردي^(٢) صاحب (التوشيح)^(٣): إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم، لا الابتداء.

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرف الخالي من «قد»، فلا يقال: إن زيدا لطعامك آكل. وأجازه الأخفش، والفراء.

ورُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، وهي لا تدخل على الخبر المذكور، فكذا معموله، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل.

(١) هو البطليوسي. وقد تقدم.

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) انظر: كشف الظنون (ص ٥٠٧).

ولا تدخل على خبر منفي؛ قال ابن مالك: لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول اللام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد. وأجازه بعضهم لقوله:

٥٢١ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكَاً لَّا مُتَّشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ^(١)
وأجيب بأنه نادر.

ولا تدخل أيضاً على واو «مع» المغنية عن الخبر. وجوزه الكسائي. وحكى: «إن كل ثوب لو ثمنه». ولا تدخل أيضاً على الحال السادة مسد الخبر. وأجازه الكوفيون نحو: إن أكلي التفاحة لنضيجة. ولا على واو الحال السادة مسد الخبر، وأجازه الكسائي نحو: إن شتمي زيدا لو الناس ينظرون. ولا تدخل على خبر أن المفتوحة، وجوزه المبرد، وقرئ:
﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة. وأنشدوا:

٥٢٢ - أَلَمْ تَكُنْ خَلَقْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ^(٢)
وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ.

ولا على خبر لكن. وجوزه الكوفيون لقوله:

٥٢٣ - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(٣)

وأجيب بما تقدم.

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب (٣٣٠/١٠، ٣٣١)، والدرر (١٨٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٣٧٧)، وشرح التصريح (٢٢٢/١)، والمقاصد النحوية (٢٤٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٤٥/١)، وجواهر الأدب (ص ٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٦)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٦)، والمحاسب (٤٣/١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يلوموني في حب ليلى عواذلي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/٤)، والإنصاف (٢٠٩/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، والجنى الداني (ص ١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١٦/١)، ٣٦١/١٠، والدرر (١٨٥/٢)، ووصف المباني (ص ٢٣٥، ٢٧٩)، وسر صناعة الإعراب (٣٨٠/١)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، وشرح شواهد المغني (٦٠٥/٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٤)، وشرح المفصل (٦٢/٨، ٦٤)، وكتاب اللامات (ص ١٥٨)، ولسان العرب (٣٩١/١٣) - لكن، ومغني اللبيب (٢٣٣/١، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٧/٢).

وقال بعض المغاربة: امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج، وطززد الباقي.

ومنع الفراء نحو: إن زيدا لأظن قائم، وإن زيدا لئن شاء الله قائم. قال ابن كيسان: لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك، كيف وصفت الخبر عن زيد شكاً كان عندك أو يقيناً؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد، لا لخبرك عن نفسك، لأن «إن» لا تتعلق بخبرك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأنشد:

٥٢٤ - فليئن يوماً أصابوا عِزَّةً وَأَصْبَنَّا مِنْ زَمَانٍ رَقَّنا
لَلَّذِ كَانُوا لَدَى أَزْمَانِنَا بِصَنِيعِينَ لِأَسْرِ وَتُقْسَى^(١)

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد.

الثانية: اختلف في اللام الداخلة على خبر «إن». فالبصريون: على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أخرت لأنها للتأكيد وإن للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد. والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة. وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.

قال الأخفش: وإنما بدءوا بإن لقوتها من حيث إنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدماً في اللفظ.

وقال ابن كيسان: أخرت لثلاث يطل عمل (إن) لو وليتها، لأنها تقطع مدخولها عما قبله. وذهب معاذ الهراء^(٢) وثعلب: إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيدا منطلق، جواب: ما زيد منطلقاً. وإن زيدا لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال: إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إن.

وعلى القول بأنها للتأكيد، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها، أو للخبر وحده، و (إن)

(١) البيتان من الرمل، وهما بلا نسبة في الدرر (١٨٦/٢)، والبيت الثاني منهما في خزانة الأدب (٥٢٨/٩)، (٣٣٠/١١)، والشعر والشعراء (١٠٦/١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦)، ولسان العرب (٣/٣٩٢ - لقد).

(٢) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء الكوفي. نحوي، شاعر. صنف في النحو كثيراً ولم يظهر له شيء من التصانيف. توفي عن عمر طويل سنة ١٨٧ هـ، وقيل: سنة ١٩٠ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٥/١٣٠ - ١٣٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٣، ٣٩٤).

توكيداً للاسم؟ البصريون على الأول، والكسائي على الثاني.

الثالثة: شد دخول اللام في غير خبر «إن» وذلك في مواضع: خبر المبتدأ كقوله:

٥٢٥ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةُ^(١)

وخبر أمسى كقوله:

٥٢٦ - فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودًا^(٢)

وخبر زال كقوله:

٥٢٧ - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ^(٣)

وخبر رأى. حكى قطرب: «أراك لَشَاتِمِي».

وخبر (ما) كقوله:

٥٢٨ - وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَغْلَاجَ سُوْدَانٍ^(٤)

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١٧٤/١)، وشرح المفصل (١٣٠/٣)، (٢٣/٨). وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (٣٢٣/١٠)، والدرر (١٨٧/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٤/٢)، والمقاصد النحوية (٥٣٥/١)، (٢٥١/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢١٠/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ١١٢١)، والجنى الداني (ص ١٢٨)، ووصف المباني (ص ٣٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٨١، ٣٨١)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٥٧/٧)، ولسان العرب (١/٥١٠ - شهرب)، ومغني اللبيب (٢٣٠/١، ٢٣٣).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

مَرَوْا عَجَالًا فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١)، والخصائص (٣١٦/١، ٢٨٣/٢)، والدرر (١٨٨/٢)، ووصف المباني (ص ٢٣٨)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٦٤/٨)، (٨٧)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٣١٠/٢).

(٣) البيت من الطويل، ويروى: «بكل مذاق» مكان: «بكل مراد». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (٣٢٨/١٠)، والدرر (١٨٨/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٥/٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٩/٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، ومغني اللبيب (٢٣٣/١).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّتِهِ

وقيل: همزة إن مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله:

٥٢٩ - لَهْنَكِ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِيَمَةٌ^(١)

وقوله:

٥٣٠ - لَهْنَكِ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٢)

هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إن)، لتغير لفظها بالبدل. وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

وذهب سيويوه وابن السراج: إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن. قال سيويوه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

وذهب قُطْرُبُ والفراء والمفضل بن سلمة^(٣) والفارسي. وصنّحه ابن عصفور: إلى

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٨٨)، والدرر (١٨٩/٢)، وشرح الأشموني (١٤١/١)، وشرح شواهد المغني (٦٠٤/٢)، ومغني اللبيب (٢٣٢/١)، (٢٣٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على هَوَاتٍ كاذبٍ من يقولها

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢٠٩/١)، وخزانة الأدب (٣٤٠/١٠)، (٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، والدرر (١٩٠/٢)، ولسان العرب (٦٣٧/١٢) - وسم، و ٩٨/١٣ - جني، و ٣٩٣/١٣ - لهن، و ٤٦٧/١٣ - آله، و ٣٦٧/١٥ - ها).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

ألا يا سَنَى بَرْقٍ على قُلل الحمى

وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (٣٩٣/١٣) - لهن؛ وفيه محمد بن سلمة، وهو تحريف) و (١٧٣/١٥ - قذى). ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب (٣٣٨/١٠)، (٣٣٩، ٣٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٤٤/٢)، وأمالى الزجاجي (ص ٢٥٠)، والجنى الداني (ص ١٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٣، ٣٣٣)، والخصائص (٣١٥/١، ١٩٥/٢)، والدرر (١٩١/٢)، وديوان المعاني (١٩٢/٢)، ورفض المباني (ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣)، وسر صناعة الإعراب (٣٧١/١، ٥٥٢/٢)، وشرح شواهد المغني (٦٠٢/٢)، وشرح المفصل (٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠)، ولسان العرب (٣١/١٣ - أنن)، ومجالس ثعلب (١١٣/١، ٤١٣/٢)، ومغني اللبيب (٢٣١/١)، والمقرب (١٠٧/١)، والممتع في التصريف (٣٩٨/١).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبي الكوفي. أديب، لغوي، نحوي، كوفي المذهب. حدث عن عمر بن شبة، وأخذ عن أبي عبد الله بن الأعرابي، وروى عنه محمد بن يحيى الصولي. توفي بعد سنة ٢٩٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاشتقاق، البارع في اللغة، المدخل إلى علم النحو، الفاخر فيما يلحن فيه العامة، وضياء القلوب في معاني القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٢٤/١٣، ١٢٥)، والفهرست (٧٤/١)، ووفيات الأعيان (٥٨٢/١، ٥٨٣)، ومعجم الأدباء = معجم الهوامع/ ج ١/ م ٢٩

أَنَّ الأصل: «لَهُ إِنَّكَ» فهما كلمتان. ومعنى: «له»: «والله». «وإنَّ» جواب القسم. وقد سمع: له ربي لا أقول، يريد: والله رَبِّي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت في نحو: ﴿إِنَّهَا لَإِحدىَ الْكُتُبِ﴾ [المدثر: ٣٥].

وضَعَفَ أبو حَيَّانَ القولين الأوَّلَيْنِ بلزوم الجمع بين أداتَي تأكيد، والثالث بأن فيه أربعة شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجرّ من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من «الله»، والهمزة من إنَّ، وبأنه لم يجيء مع إقرار الهمزة في موضع.

قال أبو حَيَّان: ويجوز دخول اللام على كأنَّ كقوله:

٥٣١ - وقمت تَعُدُّو لَكَأَنَّ لَمْ تَشْعُرْ^(١)

الرابعة: إذا صحبت اللام بعد إنَّ نونَ تأكيد أو ماضياً متصرفاً عارياً من «قد» نُوي قَسَمٌ. ويكون اللام جوابه، لا لام الابتداء نحو: إنَّ زَيْداً لَيَقُومَنَّ، وإنَّ زَيْداً لِقَام. وحيثُذَ يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنَّ ما يطلب موضعها نحو: علمت أنَّ زَيْداً لَيَقُومَنَّ أو لقَام. وإنما امتنع الكسر، لأنَّ اللام حيثُذَ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنَّ بخلافها في: علمت إنَّ زَيْداً لمنطلق، فإنها تكسر معها، لأنها مقدمة في النية، معلقة للفعل عن فتح إن. وإنما أخرجت للعلّة السابقة.

(ص): مسألة: ترد إنَّ كَنَعَمْ خلافاً لأبسي عبيدة، فتهمل.

(ش): اختلف: هل تأتي إنَّ حرف جواب بمعنى: نَعَمْ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش. وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة.

ومن شواهد مَنْ أثبت قول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقةَ حَمَلَتْنِي إليك: إنَّ وَرَاقِبَها. ولا عمل لها حيثُذَ. وخرج الأخفش عليها قراءة: ﴿إِنَّ هَذايْنِ لَسَاحِرَيْنِ﴾^(٢) [طه: ٦٣].

[تخفيف «إنَّ» المكسورة]

(ص): وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبَسٌ بالنافية وهي الابتدائية.

وثالثها: إن دخلت على اسمية فهي وإلاً غيرها. وعلى الأصحّ تكسر في: «إنَّ كُنْتُ لَمُؤْمِنًا». ولا تعمل في ضمير. ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماضٍ، أو مضارع

= (١٦٣/١٩)، ونزهة الألبا (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وكشف الظنون (ص ٢١٦)، ١٠٩١، ١٤٤٣، ١٤٤٥، ١٤٦١، ١٦٤٤، وإيضاح المكنون (١/٥، ٢/٢٧٢، ٣٣٣).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/١٩٣).

(٢) أي القراءة: «إنَّ» بتشديد النون. والقراءة في مصاحفنا: «إنَّ» بسكونها.

خلافاً لابن مالك. وقاس كالأخفش: إن قتلت لمُسْلِماً. ولا تخفف وخبرها ماض. ولا تعملها الكوفية. بل نافية واللام كإلاً. وقال الكسائي: إن دخلت على فعلية، وإلاً عملت. والفرّاء: هي كقد.

(ش): تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها. وقد تعمل على قلة. وحالها إذا عملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنك قائم بالتشديد، ولا يجوز: إنك قائم بالتخفيف.

وأما في دخول اللام، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشددة سواء.

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين «إن» النافية لانتباسها حيثئذ بها نحو: إن زيداً لقائم، ومن ثم لا تلزم مع الإعمال، لعدم الإلباس.

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله:

٥٣٢ - أنا ابنُ أباة الضَّيم من آل مَالِكِ وإنَّ مَالِكُ كانت كِرَامَ المَعَادِن^(١)
لأنه للمدح، ولو كانت نافية كان هَجْواً.

ولا حيث كان بعدها نفي نحو: إن زيد لن يقوم، أو لم يَقُمْ، أو لما يَقُمْ، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، لعدم الإلباس في الجميع.

واختلف في هذه اللام: فذهب سيويه والأخفش الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخرس^(٢) وابن عصفور: إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق.

وذهب الفارسي وابن أبي العافية، والسَّلَوِيُّ، وابن أبي الربيع: إلى أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق، لأن تلك منوِّية التأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف تلك. لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف ذلك.

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماع في ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (٢/١٩٣)، والمقاصد النحوية

(٢/٢٧٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٦٧)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٨)، وتذكرة النحاة

(ص ٤٣)، والجنى الداني (ص ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩١)،

وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٥).

(٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي. لغوي، مقدّم في العربية. توفي

ياشيعية سنة ٥١٤ هـ. من آثاره: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر ترجمته في: بغية الوعاة

(ص ٣٤١)، والأعلام للزركلي (٥/١١٢).

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلق، وإن كانت لام الابتداء علقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور: «وقد علمنا إن كنت لمؤمناً» الأخفش الصغير والفارسيّ ثم ابن الأخضر، وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلّا الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسيّ وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخففة في الغالب من الأفعال إلّا ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَسْوَاقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وقرأ أبيّ: «وَإِنْ إِخَالُكَ يَا فِرْعَوْنَ لَمَثْبُورًا» [الإسراء: ١٠٢].

وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلّا الماضي، وأنّ ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه. قال أبو حيان: وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقاً. انتهى.

وندر إيلأوها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود: ﴿إِنْ لَيْشُم لَقَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]. وقول الشاعر:

٥٣٣ - شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا^(١)

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ويروى صدره:

هَبْلَتِكَ أَمَكْ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١٨/١١)، وخزانة الأدب (٣٧٣/١٠)، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨،
والدرر (١٩٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣١/١)، وشرح شواهد المغني (٧١/١)، والمقاصد النحوية
(٢٧٨/٢). ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٢٧٧/٣). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٩)،
والإنصاف (٢٤١/٢)، وأوضح المسالك (٣٦٨/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٩)، والجنى الداني
(ص ٢٠٨)، ووصف المباني (ص ١٠٩)، وسر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، وشرح الأشموني
(١٤٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٣٦)، وشرح المنفصل (٧١/٨)، =

وما حكى: «إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»، و «إِنْ يَزِيْتُكَ لِنَفْسِكَ»، وَإِنْ يَشِيْتُكَ لِهَيْئَةٍ،
فَالْبَصْرِيُّونَ إِلَّا الْأَخْفَشُ: على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش: إلى
جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك.

ولا تخفف وخبرها ماضٍ متصرف فلا يقال: إن زيدا ذهب، لعدم سماع مثله، ولأنه
يلزم منه أحد محذورين: إما دخول اللام على الماضي. أو عدم لزوم اللام. وكلاهما
ممتنع. هذا كله مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن المشددة لا تخفف أصلاً، وأن (أَنْ) المخففة إنما هي حَرْفٌ
ثَنَائِيٌّ الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها أَلْبَتَّةَ، ولا تأكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب
بمعنى إِلَّا، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي: إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة،
كما قال البصريون. وإن دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى إِلَّا كما قال
الكوفيون.

وذهب الفراء: إلى (أَنْ) إِنْ المخففة بمنزلة: «قد»، إِلَّا أَنْ «قد» تختص بالأفعال وإن
تدخل عليها وعلى الأسماء. وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: ﴿وَإِنْ
كَلَّا لَمَّا يُؤَقِّبُتَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ﴿إِنْ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، قُرْنَا بالنصب.
وسمع: «إِنْ عَمْرَأَ لَمُنْطَلِقٌ».

[أَنْ المفتوحة المخففة]

(ص): وتخفف أَنْ فثالثها الأصحّ تعمل جَوَازاً في مضمّر لا ظاهر. ولا يلزم أن يكون
الشأن على الأصحّ. والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا. أو شرط. أو رُبَّ. أو فعلية. فإن
تصرف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو «لو» أو «قد». أو تنفيس.

(ش): وتخفف أَنْ المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمّر، وتكون حرفاً مصدريةً مهملاً
كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمّر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيدا قائم، وقرئ: ﴿أَنْ

= (٢٧/٩)، واللامات (ص ١١٦)، ومجالس ثعلب (ص ٣٦٨)، والمحتسب (٢/٢٥٥)، ومغني اللبيب
(١/٢٤)، والمقرب (١/١١٢)، والمنصف (٣/١٢٧).

غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴿[النور: ٩]﴾. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمّر، لا ظاهر. وعليه الجمهور.

قال ابن مالك: فإن قيل: ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا قيل: إنها ملغاة، ولم يتكلّف الحذف. فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة. وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلّا بفصل. ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر، أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدّر سيبويه في: ﴿أَنْ يَتَأْتِيَهُمْ قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك.

ولا يكون خبرها مفرداً، بل جملة، إما اسميّة مجردة، صدرها المبتدأ نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْفُسَهُمُ إِلَى اللَّهِ﴾ [يونس: ١٠]. أو الخبر نحو:

٥٣٤ - أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ^(١)

أو مقرونة بلا، نحو: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]. أو بإدادة شرط، نحو: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ نَادَى لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٤٠]. أو برُبّ، نحو:

٥٣٥ - تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبِّ امْرِئٍ خَيْلٍ خَائِنًا أَمِينٌ، وَخَوَانٍ يُخَالُ أَمِينًا^(٢)
أو فعلية. فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتاج إلى اقتران شيء نحو: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

٥٣٦ - أَنْ نِعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا^(٣)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

في فتية كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، والأزهية (ص ٦٤)، والإنصاف (ص ١٩٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٢)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١، ٣٥٤)، والدرر (١٩٤/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٧٦/٢)، والكتاب (١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤)، والمحتسب (٣٠٨/١)، ومغني اللبيب (٣١٤/١)، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، والمنصف (١٢٩/٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، ووصف المباني (ص ١١٥)، وشرح المفصل (٧١/٨)، والمقتضب (٩/٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥٦٧/٩)، والدرر (١٩٥/٢، ١٢٣/٤).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

= خبّ السفير وسابى الخمر

﴿وَلَخُمُسَةٌ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [الثور: ٩].

وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿أَلَنْ يَجْعَلَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

قال أبو حيان: ولم يحفظ في «ما» ولا في «لما»، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع.

أو بلو، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْسَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦]، ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ﴾ [الرعد: ٣١].

أو بقد، نحو: ﴿وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَّقَتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله:

٥٣٧ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا^(١)

وخرج عليه قراءة: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع.

وكذار ندر إعمالها في بارز كقوله:

٥٣٨ - فلو أنك في يوم الرخاء سألتني^(٢)

= وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨)، والدرر (١٩٢/٢). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٦٢)، ورصف المباني (ص ١١٥).

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٧٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٣)، والجنى الداني (ص ٢١٩)، والدرر (١٩٧/٢)، وشرح الأشموني (١/١٤٧)، وشرح التصريح (١/٢٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، وقطر الندى (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/٢٩٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

طلائك لم أبخل وأنت صديق

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/٢٣٨، ٢٦٢)، والإنصاف (١/٢٠٥)، والجنى الداني (ص ٢١٨)، وخزانة الأدب (٥/٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/٣٨١، ٣٨٢)، والدرر (٢/١٩٨)، ورصف المباني (ص ١١٥)، وشرح الأشموني (١/١٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/١٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح المفصل (٨/٧١)، ولسان العرب (٤/٨١) - حرر، =

[كأن المخففة]

(ص): وكأنَّ فأقوالها، ويأتي خبرها مفرداً، واسمية، وفعلية مع لم، أو لمّا أو قد.

(ش): تخفف كأنَّ وفي إعمالها حيثُتد الأقوال الثلاثة في «أن»: أحدها: المنع، وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقاً في المضممر والبارز كقوله:

٥٣٩ - كأنَّ تُذَيِّبُهُ حُقَّانُ^(١)

وكقوله:

٥٤٠ - كأنَّ ظبيّةً تَعْطُو^(٢)

= و ١٩٤/١٠ - صدق، و ٣٠/١٣ - أنن)، ومغني اللبيب (٣١/١)، والمقاصد النحوية (٣١١/٢)، والمنصف (١٢٨/٣).

(١) عجز بيت من الهزج، وصدره:

ووجه مشرقٍ النحرِ

ويروى صدره: «كأن ثدياه» حيث بطل عمل «كأن» بعد تخفيفها.

والبيت بلا نسبة في الإنصاف (١٩٧/١)، وأوضح المسالك (٣٧٨/١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٩)، والجنى الداني (ص ٥٧٥)، وخزانة الأدب (٣٩٢/١٠)، وشرح الأسموني (١٤٧/١)، وشرح التصريح (١٣٤/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٨)، وشرح المفصل (٨٢/٨)، والكتاب (١٣٥/٣)، ولسان العرب (٣٠/١٣)، ولسان العرب (٣٢ - أنن)، والمقاصد النحوية (٣٠٥/٢)، والمنصف (١٢٨/٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتماهه:

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم كأن ظبيّة تعطو إلى وارق السِّلْمُ
وهو لعلاء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٥٧)، والدرر (٢٠٠/٢)، وشرح التصريح (٢٣٤/١)، والمقاصد النحوية (٣٨٤/٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيويه (٥٢٥/١). ولزيد بن أرقم في الإنصاف (٢٠٢/١). ولكعب بن أرقم في لسان العرب (٤٨٢/١٢ - قسم). وللباغث بن صريم الشكري في تخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، وشرح المفصل (٨٣/٨)، والكتاب (١٣٤/٢). وله أو لعلاء بن أرقم في المقاصد النحوية (٣٠١/٢). ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني (١١١/١). ولأحدهما أو لراشد بن شهاب الشكري أو لابن أصرم الشكري في خزانة الأدب (٤١١/١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧٧/١)، وجواهر الأدب (ص ١٩٧)، والإعراب (٦٨٣/٢)، وسمط اللآلي (ص ٨٢٩)، وشرح الأسموني (١٤٧/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٧)، والكتاب (١٦٥/٣)، والمحتسب (٣٠٨/١)، ومغني اللبيب (٣٣/١)، والمقرب (١١١/١، ٢٠٤/٢)، والمنصف (١٢٨/٣).

وروي أيضاً برفع «ظبية» وجزّها. أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» =

في رواية النصب فيهما.

والثالث: الجواز في المضممر، لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: «كأن ظبية» في رواية الرفع. وجملة اسمية كقوله: «كأن تُذياه حُفَّان» في رواية الرفع.

وفعلية مُصدّرة بلم، نحو: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

أو بلمّا الجازمة. قال أبو حيان: ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه.

أو بقّد، نحو:

٥٤١ - لما تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ^(١)

أي: وكأن قد زالت.

[لكن المخففة]

(ص): ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس.

(ش): تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلاً، لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إن، وأن، وكأن.

= خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف؛ ويحتمل أن تكون ظبية خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة؛ لأن الخبر مفرد. وأما الجرّ فعلى أنّ «أن» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: كظبية.

(١) عجز بيت من الكامل، وصلته:

أزفَ الترحّلُ غيرُ أنّ ركابنا

وهو للناطقة الديباني في ديوانه (ص ٨٩)، والأزهية (ص ٢١١)، والأغاني (٨/١١)، والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠)، وخزانة الأدب (١٩٧/٧، ١٩٨، ٤٠٧/١٠)، والدرر اللوامع (٢٠٢/٢)، ١٧٨/٥، وشرح التصريح (٣٦/١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤)، وشرح المفصل (٨/١٤٨، ١٨/٩، ٥٢)، ولسان العرب (٣/٣٤٦ - قدد)، ومغني اللبيب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٨٠/١، ٣١٤/٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥٦/٢، ٣٥٦)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٥)، وخزانة الأدب (٨/٩، ٢٦٠/١١)، ووصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨)، وسر صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧)، وشرح الأشموني (١٢/١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٠)، وشرح المفصل (١٠/١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٤٢)، والمقتضب (١/٤٢).

[لعل المخففة]

(ص): لا لعل. وجوزه أبو علي. وينوي الشأن.

(ش): لا تخفف لعل، وقال الفارسي: تخفف، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً.

(ص): مسألة: تلي «ما» ليت، فتعمل، وتهمل. ولا يليها الفعل بحال في الأصح. والباقي فلا تعمل. وجوز الزجاجي فيها. والزجاج، والحريري^(١) في لعل، وكأن. وأوجب الفراء في ليت، ولعل. وهي زائدة كافة. وقيل: نكرة يفترها ما بعدها خبراً. وقيل: نافية، والأكثر أن (إن) معها تفيد الحصر. وأنكره أبو حيان. قال التتوخي^(٢) والزمخشري والبيضاوي^(٣): وإن.

(ش): توصل ليت بـ «ما»، فيجوز إبقاء أعمالها وإهمالها كفاً بـ «ما». وروي بالوجهين قوله:

٥٤٢ - قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا^(٤)

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري. أديب، لغوي، نحوي، ناظم، نثر. ولد بقرية المشان من عمل البصرة في حدود سنة ٤٤٦ هـ، وسكن محلة بني حرام بالبصرة، وقرأ الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. من آثاره: المقامات، درة الغواص في أوام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، رسائله المدونة، وديوان شعره. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/٥٣٠ - ٥٣٣)، ومعجم الأدباء (١/٢٦١ - ٧٢٩٣ وتذكرة الحفاظ (٤/٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٨).

(٢) هو زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر التتوخي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. من آثاره: الأقصى القريب في علم البيان. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١١/٢٨٦).

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (نسبة إلى البيضا قرية من عمل شيراز) الشافعي، ناصر الدين أبو سعيد. قاض، عالم بالفقه والتفسير والأصليين والعربية والمنطق والحديث. توفي بتبريز سنة ٦٨٥ هـ. وقيل سنة: ٦٩١، وقيل: ٦٩٢. من مصنفاته الكثيرة: منهاج الوصول إلى علم الأصول، شرح المطالع في المنطق، الغاية القصوى في دراية الفتوى في فروع الفقه الشافعي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة للبغوي. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٥/٥٩)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٦)، ومرآة الجنان (٤/٢٢٠)، وهدية العارفين (١/٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى حمامتنا أو نصفه فقيد

وهو للناطقة الديباني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/٣١)، والإنصاف (٢/٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (١٠/٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/٤٦٠)، والدرر (١/٢١٦، ٢/٢٠٤)، ووصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/٧٥، ٢/٦٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل

ويوصل بها الباقي، فتكفها عن العمل. وتلزم الإهمال، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَتَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠]، والفرق بينها وبين ليت: أن ليت أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمته نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو: ﴿إِنَّمَا يُرِيتُكَ إِلَهُكَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿أَتَمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

٥٤٣ - وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُّؤَثَّلٍ^(١)

٥٤٤ - لَعَلَّمَا أَضْءَات لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقْتَدَا^(٢)

فلهذا تعين فيها الإلغاء.

وجاز في (ليت) الأعمال راعياً لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقاً بأخواتها.

قال أبو حيان: ووقفت على كتاب، تأليف طاهر القزويني^(٣) في النحو، ذكر فيه: أن

= (٥٨/٨)، والكتاب (١٣٧/٢)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (٦٣/١، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/٢٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/١٥٧)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ - قدد)، والمقرب (١/١١٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد يدرك المجد المؤثَّل أمثالي

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ٣٩)، وإصلاح المنطق (ص ٢١)، والإنصاف (١/٨٤)، وجمهرة اللغة (ص ١٢١)، وخزانة الأدب (١/٣٢٧)، والدرر (٢/٢٠٧)، ووصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣٤٢، ٢/٦٤٢)، ولسان العرب (١١/٩ - أثل). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/٢٥٦).

(٢) من الطويل، وتماهه:

أَعَدَّ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ.....

وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٨٠)، والأزهية (ص ٨٨)، والدرر (٢/٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/٥٧). وبلا نسبة في وصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، وشرح المفصل (٨/٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٨٧، ٢٨٨).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار؛ بهاء الدين أبو محمد. أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم. توفي سنة ٧٥٦هـ. من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، لب اللباب في مراسم الإعراب. انظر ترجمته في: إيضاح المكنون (٢/٧، ١٣٩، ٤٠٠).

ليتما تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين، لكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيان عن الفراء: أنه جَوَّزَ إيلاء الفعل ليت، لأنها بمعنى: «لو». وأنشد حفظه الله:

٥٤٥ - فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً^(١)

وخَرَّجه البصريون على حذف الاسم.

وقد أشرت إلى الخلاف في الحاليين بقولي: ولا يليها الفعل بحال، أي: لا مع (ما)، ولا مجردة.

يحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال:

وذهب الزجاجي: إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع. حكى: «إنما زيداً قائم»، ويقاس في الباقي. ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج.

وذهب الزجاج وابن أبي الربيع: إلى أنه يجوز في ليت ولعلّ وكأنّ خاصة.

ويتعيّن الإلغاء في: إنّ، وأنّ، ولكنّ. وعُزِّي إلى الأخفش. ووجه اشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر، فإنّهن لا يُعَيَّرْنَ مع الابتداء.

وذهب الفراء: إلى وجوب الإعمال في ليت، ولعلّ، ولم يجوز فيهما الإلغاء.

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنّ قُصِرَا على السّماع. وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها. ثم «ما» المذكورة زائدة كافة عن العمل، مهيتة لدخول هذه الأحرف على الجمل. هذا هو المعروف.

وزعم ابن دُرستويه وبعض الكوفيّين: أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسّرة لها كالتّي بعد ضمير الشأن.

ورّد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

وزعم أبو عليّ الفارسي: أنها نافية، واستدلّ بأنها أفادت معها الحصر نحو: ﴿لَئِنْ أَلَلَّ اللَّهُ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [النساء: ١٧١]، كإفادة النّفي والإثبات يلاً.

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين. وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم: أبو حيان.

والحقّ الزمخشريّ بأنما المكسورة: أنّما المفتوحة. فقال: إنها تفيد الحصر، لأنّها

نواسخ الابتداء/ إن وأخواتها _____ ٤٦١
فرعها، وما ثبت للأصيل ثبت للفرع. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُرِيتُكُمْ آلَ اللَّهِ وَآلَهُمْ إِلَهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضاها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد.

وأجيب بأنه حصر مقتيد، إذ الخطاب مع المشركين، أي ما يوحى إلي في شأن الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، فهو قصر قلب على حد: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرسالة، وإن كان قصر أفراد.

وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي. وسبقه التتوحي في (الأقصى القريب)^(١). ولم يتعرض له سواهم فيما علمت.

(١) سمّاه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٣٧): «أقصى القرب في صناعة الأدب».

لا النافية للجنس

(ص): مسألة: كـ «إنّ» «لا» إنّ لم تتكرّر، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها، لكن إنّ كان غير مضاف، ولا شبيهه، ركب معها، وبني على ما ينصب به.
وتمنعه الباء غالباً. وقيل: معرب مطلقاً، وقيل: مثني وجمعاً. وقيل: إنّ ركبت لم تعمل في الخبر. قيل: ولا الاسم. وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه، أو يفتح؟ أقوال: والأصحّ جواز الأخيرين.

ويجب تنكير الخبر، وتأخيره ولو ظرفاً. وذكره إنّ جهل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً. والتزمه تميم. ويكثر مع إلّا. ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم، وقيل: «لا» معه. وقيل: ضمير الخبر. وقيل: خبراً له «لا» مع اسمها.

ويجوز نصبه خلافاً للجزمي. وربما حذف الاسم دونه. وجوز مبرمان حذف «لا». وربما ركب مع لا الزائدة.

والجمهور: أن «لا أبا لك»، و«لا يدي لك» مضاف، واللام زائدة. وابن مالك: عومل كهو. واللام متعلقة بمقدّر غير خبر.

والمختار وفاقاً لأبي عليّ، وابن يسعون، وابن الطراوة: على لغة القصر. (ولك) الخبر.

ولا تحذف اللام اختياراً. ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس. وقيل: الخلف في الناقص، ويجوز باعتراض. والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف. وجوزّه ابن مالك بقلّة، وابن كيسان بحُسن.

وبنى أهل بغداد النكرة إن عملت في ظُرف. والكوفية: المطُول. ولا تعمل في مَقْصُول خلافاً للزمانِي، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد، ومضاف لِكُنْيَةٍ، ولِلَّهِ، والرحمن، والعزیز. وللقرءاء في ضمير غائب، وإشارة.

(ش): تعمل «لا» عمل إن إلحاقاً بها، لمشابتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي كما أن إن لتوكيد الإثبات. فهو قياس نقيض؛ وإلحاقها بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال. وله شروط:

الأول: ألا تكرر، فإن كررت لم يتعين إعمالها، بل يجوز - كما سيأتي - في التوابع.
الثاني: أن يقصد بها النفي العام، لأنها حيثئذ تختص بالاسم. فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل ليس.

الثالث: أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، لأن عموم النفي لا يتصور فيها. وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد. والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، أو لِلَّهِ، أو الرَّحْمَنِ، والعزیز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز.

ووافقه القرءاء على لا عبد الله. قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبد الله. وخالفه في الآخرين، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم عبد الله.

والكسائي: قاسهما عليه. وجوز القرءاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك. وكل ذلك خطأ عند البصريين.

وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ، فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ»^(١). وقوله: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»^(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب ٢٥ (حديث رقم ٣٦١٨) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ؛ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتُنْفِقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». ورواه أيضاً برقم (٣٦١٩)، وفي كتاب الأيمان باب ٣. ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث رقم ٧٥)، والترمذي في الفتن (باب ٤١)، وأحمد في المسند (٢/٢٣٣، ٢٤٠، ٩٢/٥، ٩٩).

(٢) هذا من كلام عمر رضي الله عنه في حق عليّ كرم الله وجهه.

وقول الشاعر:

٥٤٦ - نَكِذْنَ وَلَا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ^(١)

وقوله:

٥٤٧ - لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٢)

وقوله:

٥٤٨ - تُبْكِي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ^(٣)

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه، وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل».

وأما قولهم: «لا أبا لك»، و «لا أخا لك»، و «لا يَدَيَّ لك»، و «لا غلامي لك» قال:
٥٤٩ - أَهْدَمُوا يَيْتَكَ لَا أَبَا لَكَ وَزَعَمُوا أَنَّكَ لَا أَخَا لَكَ^(٤)

وقال:

٥٥٠ - لَا تُغْنِيَنَّ بِمَا أَسْبَابُهُ عُسْرَتُ فَلَا يَدَيَّ لَامَرِيءٍ إِلَّا بِمَا قُدِرَا^(٥)

(١) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

أرى الحاجات عند أبي خبيب

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/٦١، ٦٢)، والدرر (٢/٢٢١)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/٢٩٧). ولفضالة بن شريك في الأغاني (١٢/٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/٥٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٣)، والمقتضب (٤/٣٦٢).
(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢/٢١٣). وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣ج ٨٢، ٩٨/٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/٥٧، ٥٩)، ورصف المباني (ص ٢٦٠)، وسرّ صناعة الإعراب (١/٥٩)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥)، وشرح المفصل (٢/١٠٢، ١٢٣/٤)، والكتاب (٢/٢٩٦)، والمقتضب (٤/٣٦٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بريء من الحتمى سليم الجوانح

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢)، وتذكرة النحاة (ص ٥٢٩، ٥٣٨)، وخزانة الأدب (٤/٥٧)، والدرر (٢/٢١٥)، والمقرب (١/١٨٩).
(٤) الرجز للضبّ (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/١٢٨)، والدرر (١/١١٩). ولا بن همام السلولي في الكتاب (١/٣٥١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/٢١٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، ولسان العرب (٢/١٤ - بيت، و ١٨٧/١١ - حول، و ٢٣٣/١١ - دال)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، والدرر (٢/٢١٨).

ففيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كهي في: «مثلك» و«غيرك»، لأنه لم يقصد في أب، أو أخ معين، فلم تعمل «لا» في معرفة، وزيدت اللام تحسیناً للفظ، لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف.

الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها. وهي متعلقة بمحذوف. والخبر أيضاً محذوف. وعليه هشام، وابن كيسان. واختاره ابن مالك. قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصفة.

الثالث: أنها مفردة جاءت على لغة القصر. والمجرور باللام هو الخبر. وعليه الفارسي، وابن يسعون، وابن الطراوة. وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل.

وكان القياس في هذه الألفاظ: لا أب لك، ولا أخ لك، ولا يَدِين لك؛ قال:

٥٥١ - أبي الإسلام لا أب لي سِوَاهُ^(١)

وقال:

٥٥٢ - تأمل فلا عَيْنَيْنِ للمرءِ صَارِفاً^(٢)

إلا أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس. ولم يرد في غير ضرورة إلا مع اللام.

وردّ بحذفها في الضرورة. قال:

٥٥٣ - أَبِالْمَوْتُ الَّذِي لَا بُدَّ أَتِي مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي^(٣)

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افتخروا بقرى أو تميم

وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢/٢١٨)، وشرح المفصل (٢/١٠٤)، والكتاب (٢/٢٨٢).

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٠٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عنايته عن مظهر العبرات

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢١٩)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حنّة النميري في خزائن الأدب (٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، والدرر

(٢/٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١)، ولسان العرب (١١/٢١٠ - خمل، و ١٤/١٢ -

ممع الهوامع/ ج ١/ م ٣٠

لا أبا اليوم لك، ولا يدي - بها - لك. وجوّزه يونس في الاختيار. كذا حكاه ابن مالك.
وقال أبو حيان: الذي في كتاب سيبويه: أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف بين
الناقص والتّام، فيجيزه بالأول دون الثاني.

ورده سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها، ولا في باب كان، فلا يجوز:
إن عندك زيداً مقيم، وإن اليوم زيداً مسافر، وكذا في كان. فإذا لا فرق بين الناقص والتّام.
وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو: لا أبا - فاعلم - لك.

الشرط الرابع: ألاّ يفصل بين «لا» والنكرة بشيء، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفِهَا عن
درجة إنّ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧].

وجوّز الرّماني بقاء النصب. حكى: «لا - كذلك - رجلاً»، و «لا - كزيد - رجلاً»،
و «لا كالعشبة زائراً».

وأجيب: بأنّ اسم «لا» في الأولين محذوف، أي لا أحد، ورجلاً تمييز. والثالث على
معنى: لا أرى.

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة، لغير «لا»، بخلاف نحو: جئت بلا
زاد، فإن النكرة فيه معمولة للباء، ونحو: «لا مرحباً بهم»، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر.

فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، لكن إنما يظهر نصب الاسم
إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب برٍّ ممقوت، أو شبهه بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل
نحو: لا طالِعاً جَبَلًا حاضرٌ، ولا راغِباً في الشّر محمودٌ.

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه رُكِبَ معها وبني. هذا مذهب أكثر
البصريين.

واختلف في موجب البناء، فقليل: تضمّنه معنى «مِنْ» كأنّ قائلاً قال: هل من رجل في
الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأنّ نفسي «لا» عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال
عام. وكذلك صرح بـ «من» في بعض المواضع، قال:

٥٥٤ - أَلَا لَمْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ^(١)

= أبي، و ١٦٣/١٥ - فلا). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٢/٣)، والخصائص (٣٤٥/١)، وشرح
التصريح (٢٦/٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤)،
وشرح المفصل (١٠٥/٢)، واللامات (ص ١٠٣)، والمقتضب (٣٧٥/٤)، والمقرب (١٩٧/١)،
والمعجم (٣٣٧/٢).

(١) من الطويل، وتماه:

فقام يذودُ الناسَ عنها سيفه فقال ألا لا

وصححه ابن عصفور^(١). وردّ بأن المتضمّن معنى «من» هو «لا»: لا الاسم.

وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل. وصححه ابن الصائغ^(٢). ونقل عن سيبويه. وقيل: لتضمّنه معنى اللام الاستغراقية. وردّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته أمس الدابر.

وذهب الجرّمي والزجاجي والسّيرافي، والرّماني: إلى أن المفرد معها معرب أيضاً. وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء. وردّ بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أولى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلّا لمنع صرفٍ أو إضافة، أو وصف العَلَم بآبن، أو ملاقة ساكن، أو وقف، أو بناء. وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعيّن البناء.

وذهب المبرّد: إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبيّنان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء، فكذا هنا. وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به. فالمفرد، وجمع التّكسير على الفتح نحو: لا رجل، ولا رجال في الدار. والمثنى والجمع على الياء كقوله:

٥٥٥ - تعرّ، فلا إلفين بالعيش مُتّعاً^(٣)

وقوله:

٥٥٦ - أرى الرّبع لا أهّلين في عرّصاته^(٤)

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، والدرر (٢٢١/٢)، وشرح الأشموني (١٤٨/١)، وشرح التصريح (٢٣٩/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥)، ولسان العرب (١٥/٤٣٤ - أ، و ١٥/٤٦٨ - لا)، ومجالس نعلب (ص ١٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٢).

(١) تقدم. انظر القهارس العامة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. وقد تقدّم.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن لوّزاد المنون تتابع

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٠/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٥)، والدرر (٢/٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/١٤٥)، وشرح التصريح (١/٢٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن قبل عن أهليه كان يضيق

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والدرر (٢/٢٢٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٦).

وقوله:

٥٥٧ - يُخْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ عَتَّهْمُ شُؤُونُ^(١)

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

أحدها: وجوب بناءه على الكسر، لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بناءه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.

الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسمع، فقد روي بالوجهين قوله:

٥٥٨ - وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٢)

وقوله:

٥٥٩ - لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَةً^(٣)

قال أبو حيان: وفرع بعض أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلٍ. فمن قال: إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر. ومن قال: إنها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر، إذ الحركة ليست للذات خاصة، إنما هي للذات، و«لا». ومن جَوَّز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بني على الفتح جوازاً أو وجوباً، فلا ينون كما هو ظاهر.

وإن بني على الكسر فقليل: لا ينون، وعليه الأكثر، كما لا ينون في النداء نحو: يا مسلمات. وبه ورد البيتان السابقان.

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١١/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٦)، والدرر (٢٢٣/٢)، وشرح الأشموني (١٥٠/١)، وشرح التصريح (٢٣٩/١)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٠)، والمقاصد النحوية (٣٣٤/٢).

(٢) من البسيط، وتامه:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

وهو لسلامة بن جندل في ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠)، وخزانة الأدب (٢٧/٤)، والدرر (٢٢٤/٢)، وشرح التصريح (٢٣٨/١)، والشعر والشعراء (ص ٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٣٢٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٩/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ١١١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تَقَى الْمَنُونُ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالٍ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والدرر (٢٢٦/٢)، وشرح الأشموني (١٥١/١)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٧).

وقيل: ينون، وعليه ابن الدهان وابن خروف، لأن التوين فيه كالنون في الجمع، فثبت كما ثبت في: لا مسلمين لك.

فإن أضيف لفظاً أو تقديرأ أعرب بالكسر وفاقاً نحو: لا مسلمات زيد لك، أو لا مسلمات لك.

ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو: بلا زاد. وسمع: «جئت بلا شيء» بالفتح، وهو نادر.

والإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد، والسيرافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إن.

وقيل: إنها لم تعمل فيه شيئاً، بل «لا» مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ. وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه.

واستدل لجواز الإتيان هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن.

وذهب بعضهم: إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب، لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: يجب تنكير خبر «لا»، لأن اسمها نكرة، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخره عنها، وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لضعفها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر، ولا بأجنبي.

الثانية: حذف خبر هذا الباب - إن علم - غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم، وطئىء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعر: ٥٠]، ﴿فَلَا قَوْلٌ﴾ [سبأ: ٥١]، و «لَا ضَرَرٌ وَلَا ضِرَارٌ»^(١)، و «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ»^(٢)، «لَا بَأْسَ».

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، حديث ٣١) عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ووصله ابن ماجه في كتاب الأحكام (باب ١٧ - من بنى في حقله ما يضرب بجاره) عن عبادة بن الصامت. وكذلك أحمد في المسند (٣٢٧/٥).

(٢) روي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ فرواه البخاري في الطب (باب ١٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٤)، ومسلم في السلام (حديث ١٠٢ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٦)، وأبو داود في الطب (باب ٢٤)، وابن ماجه في المقدمة (باب ١٠)، والطب (باب ٤٣)، وأحمد في المسند (١٧٤/١)، ١٨٠، ٢٦٩، ٣٢٨، ٢٥/٢، ١٥٣، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٨٧، ٥٠٧، ٥٢٤، ١١٨/٣، ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٣٧٦.

وإنما كثر أو وجب، لأن «لا»، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا»، ونعم، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]، «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

وإن لم يعلم بقرينة قاليّة أو حاليّة لم يجوز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب. نحو: «لا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»^(١). قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط، لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مُجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشريّ والجُزوليّ.

وربما حذف الاسم وبقي الخبر، قالوا: «لا عليك» أي لا بأس عليك. وجوز مبرمان حذف «لا».

الثالثة: إذا وقعت إلّا بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: «لا سيف إلا ذو الفقار، وذو الفقار»^(٢)، و «لا إله إلا الله، وإلا الله»، فالنصب على الاستثناء.

ومنع الجزمي، قال: لأنه لم يتم الكلام، فكأنك قلت: الله إله.

ورُدّ بأنه تمّ بالإضمار والرفع على البدل من محلّ الاسم.

وقيل: من محل «لا» مع اسمها. وقيل: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وقيل: على خبر لا مع اسمها، لأنهما في محل رفع بالابتداء.

الرابعة: ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله:

٥٦٠ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا^(٣)

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه (كتاب التوبة، حديث رقم ٣٣) عن عبد الله بن مسعود؛ وتماثل الحديث: عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «لا أحد أغير من الله؛ ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا أحد أحبّ إليه المدح من الله». وزاد في الحديث التالي (رقم ٣٤): «... ولذلك مدح نفسه». وروي الحديث بألفاظ أخرى، منها: «ما من أحد أغير من الله...» (البخاري - كتاب النكاح، حديث رقم ٥٢٢٠)، ومنها: «ما أحد أغير...» (البخاري - حديث رقم ٥٢٢١)، ومنها: «لا شيء أغير...» (البخاري - حديث رقم ٥٢٢٢)، وغيرها كثير، مثل: «لا شخص...» و «ليس أحد...».

(٢) ذو الفقار: كان اسم سيف العاص بن منية الذي قُتل يوم بدر كافراً، فصار سيفه إلى النبي ﷺ، ثم صار إلى عليّ. سمّي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرة صغار حسّان. انظر: لسان العرب (٥/٦٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

= إذا للام ذوو أحسابها عمرا

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ. وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة أن بعدها.

الخامسة: الجمهور على أن الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً. وذهب ابن كيسان: إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن إجراء له مُجَرَّي المفرد في البناء، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصح الكلام.

وذهب ابن مالك: إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناء كقوله:

٥٦١ - أراني ولا كُفْران لله أيته^(١)

وذهب البغداديون: إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء الاسم المطول نحو: لا قاتل قولاً حسناً. ولا ضارب ضرباً كثيراً.

(ص): وتفيد مع الهمزة توبيخاً، وكذا استفهاماً خلافاً للشلوبيين فلا تغير. وتمنياً فلا تلغى، ولا خبر، ولو مقدر ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرد.

(ش): إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» كانت على معان:

أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ خلافاً للشلوبيين، إذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله:

٥٦٢ - ألا اضْطَبَارَ لِسَلْمَى أم لها جلد^(٢)

= وهو للفرزدق في ديوانه (٢٣٠/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٤ - ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢٢٦/٢)، وشرح التصريح (٢٣٧/١)، والمقاصد النحوية (٣٢٢/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢)، والخصائص (٣٦/٢)، ولسان العرب (٢٦٩/٩ - غطف).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لنفسى قد طالبت غير مُنِيلٍ

وهو لابن الدمينه في ديوانه (ص ٨٦). وكثير عزة في الدرر (٢٢٧/٢) نقلاً عن أمالي القاضي

(٤/٢) وروايته فيه:

ولم أر من ليلى نوالاً أعده ألا ربما طالبت غير منيلٍ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وهو بلا نسبة - حسب الرواية الأولى - في الخصائص (٣٣٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٢٠/٢)، ولسان العرب (٥٣/١٤ - أو)، ومغني اللبيب (٣٩٤/٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذا أُلْفِي الذي لاقاه أمالي

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير، والإنكار، والتوبيخ كقوله:
٥٦٣ - أَلَا طِعَانُ أَلَا فُرْسَانٌ عَادِيَةٌ^(١)

وقوله:

٥٦٤ - أَلَا اِزْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَةٌ^(٢)

وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل إن، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث: أن يدخلها معنى التمني. فمذهب سيوييه والخليل والجزمي: أنها لا تعمل إلا عمل إن في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللفظ، ولا في التقدير، ولا يُتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة. ولا يُلغى بحال. ولا تعمل عمل «ليس» نحو: أَلَا غُلَامَ لِي، أَلَا مَاءَ بَارِدًا وَأَلَا أَبَالِي، أَلَا غُلَامَ لِي، أَلَا مَاءَ وَلِبْنًا، أَلَا مَاءَ وَعَسَلًا بَارِدًا حُلُوءًا. وذهب المبرد والمازني إلى جعلها كالمجردة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع. ويجوز أن تلغى، وأن تعمل عمل ليس.

= وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلي) في ديوانه (ص ١٧٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٥)، والدرر (٢/ ٢٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢، ٢١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٧)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢٠، ٣٨٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥).
(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إِلَّا تَجشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩ - الحاشية)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٠)، والكتاب (٢/ ٣٠٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٢). ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيوييه (١/ ٥٨٨). ولحسان أو لخداش في الدرر (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨، ٢/ ٣٥٠).
(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَأَذْنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرْمٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣١٩)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٠).

نواسخ الابتداء / «لا» النافية للجنس _____ ٤٧٣

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى: أَنَّ التَّمَنِّيَ واقعٌ على اسم لا على الأول، وعلى الخبر على الثاني. ومن شواهدهما:

٥٦٥ - أَلَا عُمَرَ وَلَيْ مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَزَابُ مَا أَثَاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ^(١)
و «مستطاع» خبر «رجوعه»، والجمله صفة.

[أحوال تكرار لا]

(ص): مسألة: يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل، وفي المفرد من خبر منفيّ بها ونعت، وحال، وماضٍ لفظاً ومعنى، وقد يغني حرف نفي. ويعترض بين جار ومجرور. وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ «غير» مضافاً

(ش): إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، فكذا ذلك الجواب.

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة ألا تكرر كقوله:

٥٦٦ - بَكَتْ أَسْفَاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِيَهَا أَلَّا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا^(٢)
وقوله:

٥٦٧ - لَا أَنْتَ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي^(٣)

وذلك عند الجمهور ضرورة. نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/٧٠)، وشرح الأشموني (١/١٥٣)، وشرح التصريح (١/٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (ص ٦٩، ٣٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٣٤)، والدرر (٢/٢٣٣)، وروصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/١٥٥)، وشرح المفصل (٢/١١٢)، والكتاب (٢/٢٩٨)، والمقتضب (٤/٣٦١)، والمقرب (١/١٨٩).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدده:

أشَاءُ مَا شَتَّ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧)، والدرر (٢/٢٣٤)، وشرح الأشموني (١/١٤٩)، وشرح التصريح (١/٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/٣٢٥).

٤٧٤ _____ نواسخ الابتداء / «لا» النافية للجنس

«لا نولك أن تفعل»^(١)، لأنه ضَمَّن معنى: لا ينبغي لك. وكذا: «لا بك السوء» لأنه في معنى: لا يسوؤك الله، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع - كما سيأتي.

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله:

٥٦٨ - حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(٢)

وقوله:

٥٦٩ - قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ^(٣)

وتتكرر أيضاً في الماضي لفظاً ومعنى نحو: زيد لا قام ولا قعد، فلم يبق شيء لا تتكرر فيه سوى المضارع نحو: زيد لا يقوم.

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها. وهو قليل كقوله:

٥٧٠ - فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَّجُمَّجَمْ^(٤)

وتزاد «لا» بين الجار والمجرور، فيخطأها الجار كقولهم: جئت بلا زاد.

(١) أي ما ينبغي لك أن تناله؛ والنول من النوال. انظر: لسان العرب (١١/٦٨٤ - مادة نول).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لَغِيرِنَا

وهو للضحك بن هنام في الاشتقاق (ص ٣٥٠)، وخزانة الأدب (٣٨/٤)، وشرح أبيات سيبويه (٥٢١/١). ولأبي زيد الطائي في حماسة البحري (ص ١١٦). ولرجل من سلول في الكتاب (٣٠٥/٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٢)، والدرر (٢/٢٣٥)، وشرح الأشموني (١/١٥٤)، وشرح المفصل (٢/١١٢)، والمقتضب (٤/٣٦٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٩٩)، والدرر (٢/٢٣٥، ٤/١١)، وشرح الأشموني (١/١٥٥).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وَكَانَ طَوًى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكْنَةٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٢)، وخزانة الأدب (٣/١٤)، والدرر (٢/٢٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/٣٨٥)، ولسان العرب (٢/٥٧٢ - كشح، و ١٣/٣٦١ - كنن، و ١٣/٣٦٨ - كون).

ظنّ وأخواتها

(ص): الرابع: الأفعال الدالة على ظن: كحبّوا يحجّو، لا لغلبة، وقصّيد ورّد، وسوّق، وكثّم، وحفظ وإقامة ويُبخل.

وعدّ لا لحساب. وأنكره أكثر البصريّة.

وزعم لا لكفالة، ورياسة، وسَمَن وهُزال.

وجعل لا لتصيير، وإيجاد، وإيجاب، وترتيب، ومقاربة.

وهبّ جامداً. ولا تختص بالضمير خلافاً للحريري. وأنكره البصريّة.

أو يقين كعلّم، لا لعلّمة ولحرفان.

ووجد لا لإصابة. وغيّ، وحُزن، وحقّد.

والفَى، كهي. وأنكرها البصريّة. ودرى لا لختل. وأنكرها المغاربة. وتعلّم كاعلم جامداً. وقال أبو حيّان: تتصرّف أو هما كظن، لا لتهمة. وأنكر العبدري^(١) كونها لِلْعَلَم. وزعمها الفراء للكذب. وحسب لا لِلْوَن. وخال يخال لا لِعُجْب وظلّع. ورأى لا لإبصار. وضرب رئة. قال الفارسيّ وابن مالك: ولا رأى. وما مرّ قلبيّ. أو تحويل كصير، وأصار. وجعل. وهبّ جامداً. ورّد، وكذا ترك. واتخذ وتخذ في الأصح.

(١) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد بن عبد الله العبدري القرطبي، أبو بكر. مفسر، مقرئ، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، شاعر، كاتب. توفي بحضرة مراكش في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٥٦٧ هـ، وقد قارب السبعين. من تصانيفه: شرحان على الجمل للزجاجي، شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات للحريري، وغيرها. انظر ترجمته في: المغرب في حلى المغرب (١١١، ١١٢)، وبغية الوعاة (٦٢)، والديباج المذهب (٣٠٢)، وكشف الظنون (ص ٢١٣، ٦٠٤، ١٦٨٦، ١٧٨٨)، وهديّة العارفين (٩٦/٢).

والحق العرب بأرى العلمية «الخُلُمِيَّة». والأخفش بعلم: «سمع» معلقة بعين وخبرها فعل صوت. وقوم بصير: «ضرب» مع مثل، وابن أبي الربيع: مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر. وابن دُرستويه: أصاب وصادف، وغادر. وابن أفلح^(١): أكان. وخطاب^(٢): كل متعدّ لواحد ضَمَّن تحويلاً. وبعض: خَلَق. والسكاكي: توهم وتيقن، وشعر وتبين، وأصاب واعتقد، وتمنى وودّ، وهب كاحسب.

(ش): الزّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلية على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، وهي أربعة أنواع:

الأول: ما دلّ على ظنّ في الخبر، وهو خمسة أفعال: أحدها: حجا، والمضارع يحجو. قال:

٥٧١ - قد كنت أخجّر أبا عمرو أخا ثقة^(٣)

أي: أظن. فإن كانت بمعنى غلب في المحاجة، أو قصد، أو ردّ أو ساق، أو كتم، أو حفظ تعدّت إلى واحد فقط. أو بمعنى: أقام أو بخل فلازمة.

ثانيها: عدّ: أثبتها الكوفيون، وبعض البصريين. ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله:

٥٧٢ - فلا تعدّد المولى شريكك في الغنى^(٤)

(١) قال أبو حيان: «لا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح؛ لكن في شرح الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب». انظر ص ٤٨٣ من هذا الجزء. وقال في البحر المحيط (٣/٣٦٥): «زيد بن أفلح، وهو قارىء».

(٢) هو خطاب بن يوسف القرطبي، المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حتى أَلَمْتُ بنا يوماً ملَمَاتُ

وهو لثميم بن مقبل في تخلص الشواهد (ص ٤٤٠)، وشرح التصريح (٢٤٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٦/٢)، ولم أفع عليه في ديوانه. وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢٣٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٥)، ولسان العرب (٣١٥/٢) - ضريح، و ١٦٧/١٤ - حجا).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في العُدْم

وهو للنعمان بن بشير في ديوانه (ص ٢٩)، وتخلص الشواهد (ص ٤٣١)، والدرر (٢٣٨/٢)، وشرح التصريح (٢٤٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٧/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦/٢)، وخزانة الأدب (٥٧/٣)، وشرح الأشموني (١٥٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

وقوله:

٥٧٣ - لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن^(١)

أي: لا تظن، ولا أظن. وأنكرها أكثرهم. فإن كانت بمعنى: حسب من الحساب أي العَدّ الذي يراد به إحصاء المعداد تعدّت إلى واحد. وخرج عليه:

٥٧٤ - تَعُدُّون عَقَرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ^(٢)

على أن «أفضل» بدل.

ثالثها: زعم بمعنى: اعتقد، كقوله:

٥٧٥ - زعمتني شيخاً ولست بشيخ^(٣)

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فَقَدْ مِنْ قَدْ رُزِثَ الإِعْدَامُ

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣٣٨)، والأصمعيّات (ص ١٨٧)، والأغاني (١٣٩/٢)، ٢٩٩/١٦، ١٥٥/١٧، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (١٢٥/٨)، ٥٩٠/٩، ٥٩١، ٥٩٢، والدرر (٢٣٨/٢)، والشعر والشعراء (٢٤٤/١)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٣٩١/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بني ضَوْطَرَى لولا الكميّ المقنّعا

وهو لجريز في ديوانه (ص ٩٠٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وجواهر الأدب (ص ٣٩٤)، وخزانة الأدب (٣/٥٥، ٥٧، ٦٠)، والخصائص (٤٥/٢)، والدرر (٢٤٠/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٦٩)، وشرح المفصل (٣٨/٢، ١٤٤/٨)، والمقاصد النحوية (٤/٤٧٥)، ولسان العرب (١٥/٤٧ - إما لا). وللفرزدق في الأزهية (ص ١٦٨)، ولسان العرب (٤/٤٩٨ - ضطر). ولجريز أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل (٨/١٤٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٧٠)، والأشياء والنظائر (١/٢٤٠)، والجنى الداني (ص ٦٠٦)، وخزانة الأدب (١١/٢٤٥)، ورصف المبانى (ص ٢٩٣)، وشرح الأشموني (٣/٦١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠٠)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٣٢١)، وشرح المفصل (٢/١٠٢)، والصاحبى في فقه اللغة (ص ١٦٤، ١٨٢)، ومغني اللبيب (١/٢٧٤).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إنما الشيخ من يدبّ ديباً

وهو لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر (١/٢١٤ - سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٩٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وشرح الأشموني (١/١٥٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٢)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٤).

وقوله:

٥٧٦ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ^(١)

ومصدره: الزَّعْمُ، والزُّعْمُ^(٢).

وذكر صاحب (العَيْن) ^(٣): أن الأحسن أن توقع على: «أَنْ وَأَنْ»، ولم يرد في القرآن إلا كذلك.

قال السيرافي: الزَّعْمُ: قولٌ يقترب به اعتقاد صَحَّ أو لم يصحَّ.

وقال ابن دُرَيْد: أكثر ما يقع على الباطل. وفي (الإفصاح): زعم: بمعنى علم في قول سيبويه. وقال غيره: يكون بمعنى: اعتقد، فقد يكون علماً، وقد يكون تَنَكُّراً، ويكون أيضاً ظناً غالباً. وقيل: يكون بمعنى الكذب.

فإن كانت بمعنى: كفل تعدّت إلى واحد. والمصدر: الزعامة كقوله:

٥٧٧ - عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمَ^(٤)

أو بمعنى: رَأَسَ تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ. أو بمعنى: سَمِنَ أو

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإني شريت الحلمَ بعدك بالجهل

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأضداد (ص ١٠٧، ١٨٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وخزانة الأدب (٢٤٩/١١)، والدرر (٢٤٢/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٨٦/١، ٣٥١)، وشرح أشعار الهذليين (٩٠/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٩)، وشرح شواهد المغني (٦٧١/٢، ٨٣٤)، والكتاب (١٢١/١)، ولسان العرب (٢٦٤/١٢ - زعم)، ومغني اللبيب (٤١٦/٢)، والمقاصد النحوية (٣٨٨/٢). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

(٢) في اللسان (٢٦٤/١٢ - مادة زعم): «الزَّعْمُ والزُّعْمُ، ثلاث لغات».

(٣) كتاب العين في اللغة. اختلف الناس في مؤلفه، فقيل: للخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ، قال السيوطي في المزهر: وهو أو من صَنَّفَ فيه في جمع اللغة وهذا الكتاب أول التأليف. وقال الإمام فخر الدين في المحصول: أصل الكتب في اللغة كتاب العين. ويفهم من كلام السيرافي في طبقاته أنه لم يكمله، بل أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيفه؛ قال بعضهم: وإنما هو لليث بن نصر بن سيار الخراساني. وقيل: عمل الخليل قطعة من أوله إلى آخر حرف العين وكمله الليث، ولهذا لا يشبه أوله آخره. وقيل فيه أقوال أخر كثيرة، انظرها في كشف الظنون (ص ١٤٤١ - ١٤٤٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، ومصدره:

تقول هلكنا إن هلكت وإنما

وهو لعمرو بن شأس في خزانة الأدب (١٣١/٩، ١٣٢)، والدرر (٢١٢/٢)، ولسان العرب

(٢٦٥/١٢ - زعم).

هُزِلَ فلازمة. يقال: زعمت الشاة بمعنى: سمنت، وبمعنى: هزلت.

رابعاً: جعل بمعنى: اعتقد نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوهم. فإن كانت بمعنى: صير - فستأتي في أفعال التصيير. وبمعنى أوجد نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو أوجب نحو: جعلت للعامل كذا، أو ألقى نحو: جعلت بعض متاعي على بعض تعدت إلى واحد. أو بمعنى: المقاربة فقد مرّت في باب كاد.

خامسها: هب: أثبتة الكوفية، وابن عصفور، وابن مالك كقولهم:

٥٧٨ - فقلت أجزني أبا خالدٍ وإلاّ فهيني امرأ هالكاً^(١)
أي: ظنّني، وقوله:

٥٧٩ - فهيا أمة هلكت ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد^(٢)
وهي جامدة. ولم يستعمل منها سوى الأمر، لا ماض، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام. ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى والجمع. وزعم الحريري^(٣)

النوع الثاني: ما دلّ على يقين، وهو خمسة أيضاً:

أحدها: علم نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فإن كانت بمعنى: عرف تعدت لواحد نحو: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [التحل: ٧٨]، أو بمعنى: علم علماً^(٤) فهو أعلم، أي مشقوق الشفة العليا فلازمة.

ثانيها: وجد نحو: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ومصدرها: وجدان عن الأخفش، ووجود عن السيرافي.

- (١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخلص الشواهد (ص ٤٤٢)، وخزانة الأدب (٣٦/٩)، والدرر (٤٤٣/٢)، وشرح التصريح (٢٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢٨٥/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٨/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٤٨/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٦)، ومغني اللبيب (٥٩٤/٢).
- (٢) البيت من الوافر، وهو لعقبة بن هبيرة الأسدي في خزانة الأدب (٢٦٠/٢، ٣٦/٣)، والدرر (٢٤٣/٢)، وسمط اللآلي (ص ١٤٩).

(٣) مكان النقط بياض في الأصل. وقال الحريري في درة الغواص (ص ١١١): «ويقولون: هب أني فعلت، وهب أنه فعل؛ والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال: هبني فعلت، وهب فعل...». فعمل النقص هو ما أوردناه.

(٤) العَلِمَ والعَلِمَةُ والعَلِمَةُ: الشق في الشفة العليا، وقيل: في أحد جانبيها، وقيل: هو أن تنشق فتيين. عَلِمَ علماً فهو أعلم، وعَلِمْتُهُ عَلِمْتُهُ علماً، مثل: كسرتُه أكسرتُه كسراً: شققت شفته العليا. انظر: اللسان (٤١٩/١٢).

فإن كانت بمعنى: أصاب تعدّت لواحد نحو: وجد فلان ضالته وجداناً. أو بمعنى: استغني أو حزن، أو حقد فلازمة. ومصدر الأولى: وُجد مثلث الواو. والثانية: وُجد بالفتح. والثالثة: مَوْجدة.

ثالثها: ألقى بمعنى: وجد. أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله:

٥٨٠ - قد جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمُخِثَ إِذَا^(١)

وأنكرها البصريّة وابن عصفور. وقالوا: المنصوب ثانياً حال، والألف واللام فيه في البيت زائدة.

رابعها: دَرى بمعنى: علم، عدّها ابن مالك كقوله:

٥٨١ - دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَأَغْثِطُ^(٢)

قال: وأكثر ما تستعمل معدّة بالباء كقوله: دريت به. فإن دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى: ﴿وَلَا أَذْرِكْكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

وقال أبو حيّان: لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين. ولعل البيت من باب التضمين؛ ضمّن: دريت بمعنى علمت. والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر. ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين.

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد نحو: دَرى الدُّبُّ الصَّيْدَ: إذا استخفى له ليفترسه.

خامسها: تعلّم بمعنى: اعلمّ. كقوله:

٥٨٢ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا^(٣)

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما الروح عَمَّ فلا يُلوي على أحد

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (٣٣٥/١١)، والدرر (٢٤٥/٢)، والمقاصد النحوية (٣٨٨/٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإن اغتباطاً بالوفاء حميدٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٣/٢)، والدرر (٢٤٥/٢)، وشرح الأشموني (١٥٧/١)، وشرح التصريح (٢٤٧/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢، ٢١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٣٧٢/٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبالغ بلطفٍ في التحيلِ والمكرِ

قال ابن مالك: وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر. قال أبو حيان: وتابع فيه الأعلام. وليس بصحيح، لأن يعقوب^(١) حكى: «تعلمت فلاناً خارجاً»، بمعنى: عَلِمْتُ. أمّا تَعَلَّمَ لا بمعنى: اَعْلَمَ من: تعلّم يتعلّم، فمتصرّف بلا نزاع، ويتعدّى لواحد.

النوع الثالث: ما استعمل في الأمرين: الظنّ، واليقين. وهو أربعة أفعال:

أحدها: ظنّ، فمن استعمالها بمعنى الظنّ: ﴿إِنْ ظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. وزعم أبو بكر ابن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدي^(٢): أن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظنّ، لأن المؤمنين حتى الصّديقين ما زالوا وجلين خائفين التّفاق على أنفسهم.

وزعم الفراء: أن الظنّ يكون شكّاً، وقيناً، وكذباً أيضاً. وأكثر البصريين ينكرون الثالث.

فإن كانت ظنّ بمعنى: اتّهم تعدّت لواحد نحو: ظننت زيدا. ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾^(٣) [التكوير: ٢٤].

ثانيها: حسب؛ فمن الظنّ ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ومن اليقين:

٥٨٣ - حَسِبْتُ التَّقَىٰ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ^(٤)

= وهو لزياد بن سيار في خزانة الأدب (١٢٩/٩)، والدرر (٢٤٦/٢)، وشرح التصريح (٢٤٧/١). وشرح شواهد المغني (٩٢٣/٢)، والمقاصد النحوية (٣٧٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣١/٢)، وشرح الأشموني (١٥٨/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢).

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، الحضرمي بالولاء، البصري، أبو يوسف وأبو محمد. نحوي، لغوي، فقيه، أحد القراء العشرة، له رواية في القراءات مشهورة ومنقولة. ولد سنة ١١٧، وتوفي سنة ٢٠٥ هـ. من آثاره: كتاب الجامع، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات؛ ووقف التمام. انظر ترجمته بي: وفيات الأعيان (٤٠٦/٢، ٤٠٧)، ومعجم الأدباء (٥٢/٢٠، ٥٣)، ومروءة الجنان (٣١-٣٠/٢).

(٢) تقدّم التعريف به قبل صفحات. وانظر الفهارس العامة.

(٣) القراءة في مصاحفنا: «بضنين» بالضاد. وفي إعراب القرآن للمكبري (٢٨٢/٢): «بظنين بالظاء: أي بمتّهم؛ وبالضاد: أي بخيل».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٤٦)، وأساس البلاغة (ص ٤٦)، والدرر (٢٤٧/٢)، = همع الهوامع/ ج ١/ م ٣١

والمصدر جُسبان^(١). فإن كانت لِلَوْنِ من نحو: حَسِبَ الرجل: إذا احمرّ لونه وابتيض^(٢). أو كان ذا شُقْرة فلازمة.

ثالثها: خال يخال؛ فمن الظن قوله:

٥٨٤ - إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى^(٣)

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ - دعاسي العذّارَى عَمَهَنَ وَخَلَّسِي لِي اسمٌ، فلا أُدْعَى به وهو أوّل^(٤)

والمصدر خَيْلاً، وخالاً، وخَيْلَةً، وَمَخَالَةً، وَخَيْلَانًا، وَمَخِيلَةً، وَخَيْلُولَةً. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق.

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾، أي: يظنون: ﴿وَرَيْنَهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: نعلمه. فإن كانت بمعنى: أبصر، أو ضرب الرئة^(٥) تعدّت لواحد. قال الفارسي وابن مالك: وكذا التي بمعنى اعتقد.

= وشرح التصريح (٢٤٩/١)، ولسان العرب (٨٨/١١ - ثقل)، والمقاصد النحوية (٣٨٤/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٤/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٥)، وشرح الأشموني (١٥٦/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٤).

(١) أي يضم الحاء وكسرهما.

(٢) في اللسان (٣١٦/١ - حسب): «الأحسبُ: الذي ابيضّت جلده من داء ففسدت شعرته فصار أحمر وأبيض، يكون ذلك في الناس والإبل. قال الأزهري عن الليث: وهو الأبرص. وفي الصحاح: الأحسبُ من الناس: الذي في شعر رأسه شُقْرة».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسومك ما لا يُستطاع من الوجِدِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤٥/٢)، والدرر (٢٤٨/٢)، وشرح الأشموني (١٥٥/١)،

وشرح التصريح (٢٤٩/١).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٧٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٧)، والدرر (٢٤٨/٢، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢٩)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٥). وبلا نسبة في

شرح الأشموني (١٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣).

(٥) يقال من الرئة رأَيْته فهو مرئيّ إذا أصبته في رثته (اللسان: ٣٠٣/١٤).

نواسخ الابتداء/ ظنّ وأخواتها _____ ٤٨٣
قال أبو حيان: وذهب غيرهما: إلى أن التي بمعنى: اعتقد تتعدى إلى اثنين. ويدلّ له قوله:

٥٨٦ - رأى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ
خَوَارِجَ تَرَاكِينَ قَضَدَ الْمَخَارِجَ^(١)

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية. وهي المرادة حيث قيل: أفعال القلوب.
النوع الرابع: ما دلّ على تحويل. وهي ثمانية أفعال: صيّر وأصار المنقولان من صار
إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال:

٥٨٧ - فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(٢)

وجعل: بمعنى صيّر، نحو: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً﴾ [الفرقان: ٢٣]. وهب: حكى
ابن الأعرابي: وهبني الله فداءك، أي: صيّرني. ولا يستعمل بمعنى صيّر إلا الماضي فقط.
وردّ نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَقَارِ﴾ [البقرة: ١٠٩]. وترك كقوله:

٥٨٨ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ
أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٣)

وتخذ، واتخذ كقوله تعالى: ﴿لَتَنَخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءة:
﴿لَتَنَخِذْتُ﴾، ﴿وَأَتَّخِذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وأنكر بعضهم تعدّي ترك، وتخذ، واتخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدى إلى واحد،
والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢٤٩، ٥/٢٧٥). وفي البيت شاهد آخر، وهو إعمال
صيغة المبالغة «تراكين» فنصبت مفعولاً به وهو قوله: «قَضَدَ».

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩)، وشرح
التصريح (١/٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/٥٠٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٢). ولحميد الأرقط
في الدرر (٢/٢٥٠)، والكتاب (١/٤٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٥٢)، والجنى الداني
(ص ٩٠)، وخزانة الأدب (٧/٧٣)، ووصف المباني (ص ٢٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٩٦)،
وشرح الأشموني (١/١٥٨)، ولسان العرب (٩/٢٤٧ - عصف)، ومغني اللبيب (١/١٨٠)،
والمقتضب (٤/١٤١، ٣٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في الدرر (٢/٢٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
(ص ١٤٤٥)، ولسان العرب (٣/١٢٢ - جعد)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٨). وبلا نسبة في شرح
الأشموني (١/١٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٧).

وما حكم به جائز قياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من الثُّحاة يقال له: ابن أفلح، لكن في شرح الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماع في المتعدي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

والحق العرب بـ «رأى» العلمية: «الحُلُمِيَّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوها بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كلاً منهما إدراك بالباطن كقوله:

٥٨٩ - أَرَاهِم رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَوَلَّى اللَّيْلُ، وَانْحَزَلَ انْخِرَالاً^(١)

وفي التنزيل: ﴿إِنِّي أَرْبِيءٌ أَعْصِرُ حَمَرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فأعمل مضارع رأي الحُلُمِيَّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، وذلك خاص بـ «عَلِمَ» ذات المفعولين، وما جرى مجراها.

والحق الأخفش بعلم: «سمع» المعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٌّ على صوت نحو: سمعت زيداً يتكلم، بخلاف المعلقة بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة. ووافق على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك.

واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن ظنّ لما دخلت على غير مطنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المطنون.

والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا: لا تتعدى: «سمعت» إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عَيْنًا فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم وهذه الحالة مبيّنة.

واحتج ابن السيّد لقولهم: بأنها من أفعال الحواس، وأفعال الحواس كلّها تتعدى إلى واحد، وأنها لو تعدّت لاثنتين لكانت إما من باب أعطى، أو من باب ظنّ، ويبطل الأول: كون الثاني فعلاً^(٢)، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ١٣٠)، والحماسة البصرية (١/ ٢٦٢)، والدرر

(٢/ ٢٥٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك

(٢/ ٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٤).

(٢) لأن «سمع» معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٌّ على صوت.

والحق قوم بصير: «ضرب» مع المثل نحو: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَأَضْرِبَ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣].

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين، قال ابن مالك: والصواب ألا يلحق به لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيان: وهو استدلال ظاهر إلا أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبي الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صير متعدٍ لاثنيين مطلقاً مع المثل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خَلْخَالًا: ومال إليه أبو حيان.

والحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

والحق بها ابن دُرستويه: «أصاب»، و«صادف»، و«غادر».

والحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطاب الماردي^(١): أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدار مسجداً»، و«قطعت الثوب قميصاً»، و«الجِلْدُ نَعْلًا»، و«صنعت الثوب عِماماً» لأن المعنى فيها: «صيرت». قال أبو حيان: والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ، ولا يقاس عليه.

وذكر السكاكي^(٢) في «المفتاح»^(٣) فيما يتعدى إلى اثنين: «توهمت»، و«تيقنت»

(١) هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي. عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك. ولد في ٣ جمادى الأولى سنة ٥٥٥ هـ، وتوفي بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦ هـ. من آثاره: مفتاح العلوم، ومصحف الزهرة. انظر ترجمته في: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٦٣، ١٦٤)، وكشف الظنون (ص ١٧٦٢)، وروضات الجنان للخوانساري (٤/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) «مفتاح العلوم» قال السكاكي: «... وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بدّ منه، فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق والنحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وكان تمام علم المعاني بعلمي الحدود والاستدلال... الخ». وله شروح كثيرة. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٦٢ - ١٧٦٨).

و «شعرت» و «دریت»، و «تبینت»، و «أصبت»، و «اعتقدت»، و «تمنیت»، و «وددت»، و هب بمعنى: احسب. نقله عنه في الارتشاف^(١). ثم قال: ويحتاج في نقل هذه من هذا الباب إلى صحّة نقل عن العرب.

(ص): مسألة: مدخولها ككان، أو ذو استفهام. وأنكر السّهيلي دخولها على جزأي ابتداء. وتنصبهما مفعولين. وقيل: الثاني شبه حال.

(ش): ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو: أيهم أفضل؟ و غلام من عندك؟ فإنه لا تدخل عليه كان، لأنّ الاستفهام له الصدر، فلا يؤخر، وتدخل عليه: ظننت، ويتقدّم عليها، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ و غلام من ظننت عندك.

وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبتهما مفعولين. وكان الأصل ألا تؤثر فيهما، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت، فنصببت الاسمين. هذا مذهب الجمهور.

وزعم الفراء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يطلب اسمين: أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيدا صاحكاً.

واستدل بوقوع الجمل، والظروف، والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا، كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال، لا على التشبيه بالمفعول به. قال أبو حيان: ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتم بدونه، وليس ذلك شأن الحال، لأنه ليس بحال حقيقي، بل مشبه بها والمشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه. وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه ليس بمفعول حقيقي، بل مُشَبَّه به عندهم.

واستدلّ البصريون بوقوعه معرفة، ومضمرأ، واسماً جامداً كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالاً، ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو: قال زيد عمرو منطلق، ومررت بزيد.

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً. قال: بل هي بمنزلة: أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألا تُذكر، فيكون من مفعولها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيدا عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنّك ظننت زيدا عمراً نفسه، لا شبه عمرو.

(١) «الارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان.

قال أبو حيان: والصحيح قول التحويين، وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال.

(ص): وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها، وتقديمهما كمجرّدين. وثانيهما كخبر كان.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنّ المشددة، ومعمولاها نحو: ظننت أنّ زيدا قائم. ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول، ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة. ثم لا حذف فيه عند سيبويه.

وذهب الأخفش والمبرد: إلى أن الخبر محذوف. والتقدير: أظن أنّ زيدا قائم، ثابت، أو مستقر. وكذا يسدّ عنهما «أنّ» وصلتها نحو: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكَوْا﴾ [العنكبوت: ٢] لتضمنّ مُسند، ومُسند إليه مصرّح بهما في الصلة.

الثانية: حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه.

وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيدا صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيدا إلا بخيلاً^(١). وأسباب الوجوب في الشّقين معروفة في باب الابتداء.

الثالثة: للمفعول الثاني هنا من الأقسام، والأحوال، ما لخبر كان وذلك معروف ممّا هناك.

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص): ويجوز حذفهما للدليل لا أحدهما دونه وفاقاً. ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه، وفاقاً للأخفش والجزمي وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن، لا العلم. وإدريس سماعاً في ظن، وخال، وحسب. فإن وقع محلّهما ظرف، أو ضمير، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكن.

(ش): الحذف للدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمى: اقتصاراً، فحذف

(١) أي أن قوله: «ما ظننت زيدا إلا بخيلاً» خلاف الأصل؛ والأصل هو: «ما ظننت بخيلاً إلا زيدا» كما يقول ابن مالك في الألفية:

وخبر المحصور قدّم أبداً كـ «ما لنا إلا أتباع أحمد»

المفعولين هنا لدليل جائز وفاقاً كقوله:

٥٩٠ - بأيّ كتاب أم بأيّة سُنّة ترى حُبهم عاراً عليّ، وتَحْسِبُ^(١)

أي، وتحسب حُبهم عاراً عليّ.

وأما حذفهما لِغَيْرِ دليل كإقتصارك على أظن، أو أعلم من: أظن أو أعلم زیداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب: أحدها: المنع مطلقاً. وعليه الأخفش، والجزمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه، وللمحققين كابن طاهر وابن خَرُوف، والشَّلُوبِيْن لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا عِلْمٍ ما فأشبهه قولك: «النار حارّة».

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، منهم ابن السّراج، والسّيرافي. وصحّحه ابنُ عُصْفُور لوروده. قال سبحانه وتعالى: ﴿أَعِنْدُ عِلْمٌ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ [النجم: ٣٥]، أي يعلم. وقال: ﴿وَكُنْتُمْ تُخْفَتُ الْأَنْفُسَ﴾ [الفتح: ١٢]. وحكى سيبويه: «من يَسْمَعُ يَخْلُ»^(٢)، أي: يقع منه خيلة، وما ذُكِرَ من عدم الفائدة ممنوع، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث: الجواز في ظنٍّ، وما في معناها، دون عِلْمٍ وما في معناها. وعليه الأعلام. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: ظننت: أنه وقع منه ظن. ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفِدْ قوله: «علمت» شيئاً.

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْمٍ ما لم يكن يَعْلَم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً. وعليه أبو العُلا إدريس^(٣)، فلا يتعدّى الحذف في: ظننت، وخلت، وحسبت لوروده فيها.

وأما حذف المفعولين إقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف، لأن أصلهما المبتدأ والخبر،

(١) البيت من الطويل، وهو للكُميت في خزانة الأدب (١٣٧/٩)، والدرر (٢٧٢/١)، (٢٥٣/٢)، وشرح التصريح (٢٥٩/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٩٢)، والمحتسب (١٨٣/١)، والمقاصد النحوية (٤١٣/٢، ١١٢/٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٦٩/٢)، وشرح الأشموني (ص ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥).

(٢) هذا مثَل. يقال: خلت الشيء، إذا ظننته؛ والمعنى: أنّ من يسمع الشيء ربما ظنّ صحته، وقيل: معناه أنّ من يسمع أخبار الناس ومعايهم يقع في نفسه المكروه عليهم، والمعنى أن مجانبة الناس أسلم. انظر: جهمرة الأمثال للعسكري (٢/٢١٢ - طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) هو أبو العُلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.

نواسخ الابتداء/ ظنّ وأخواتها _____ ٤٨٩
وذلك غير جائز فيهما. وإما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور. ومنعه طائفة منهم
ابن الحاجب. وصحّحه ابن عصفور، وأبو إسحاق بن ملّكون^(١) كالإقتصار، وقياساً على
باب كان.

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل. وخبرها كالحديث لها فصار عوضاً عنه،
فلذلك امتنع الحذف هناك بخلافه هنا. وقد ورد السماع هنا بالحذف قال:
٥٩١ - ولقد نزلت فلا تظنّي غيرَه مئني بمنزلة المحبّ المكرم^(٢)
أي: واقعاً، أو حقّاً.

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كلّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر
في الأصل، فلم يجوز حذف أحدهما دون الآخر. وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث
يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى منهما
إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد.

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك، أو مجرور نحو: ظننت لك. أو
ضمير نحو: ظننته، أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الإقتصار عليه، إن كان أحدهما ولم
يعلم المحذوف، لما تقرّر من أن حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع.

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ، وتلك العلة، وبالضمير:
ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الإقتصار عليه.
ويكون الضمير حذوف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص): وخصّ متصرف القلبيّ بالإلغاء آخرّاً، ووسطاً. والأكثر بخير. وهو أولى

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي. نحوي، لعوي.
توفي سنة ٥٨٤ هـ. من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني،
النكت على تبصرة الصيمري في النحو، وشرح الحماسة لأبي تمام. انظر ترجمته في: بغية الوعاة
(ص ١٨٨)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩، ٦٩٢)، وإيضاح المكنون (١/١٥٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٦١٣)، والأشباه
والنظائر (٢/٤٠٥)، والاشتقاق (ص ٣٨)، والأغاني (٩/٢١٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩١)، وخزانة
الأدب (٣/٢٢٧، ٩/١٣٦)، والخصائص (٢/٢١٦)، والدرر (٢/٢٥٤)، وشرح شذور الذهب
(ص ٤٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/٤٨٠)، ولسان العرب (١/٢٨٩ - حب)، والمقاصد النحوية
(٢/٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧٠)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح ابن عقيل
(ص ٢٢٥)، والمقرب (١/١١٧).

آخرًا. وفي الوسط خُلِف، لا مقدّمًا خلافاً للكوفية والأخفش. وينوى الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصحّ يجوز: ظننت يقوم زيداً، ونعم الرجل زيداً. وأكلاً زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين معمولي إن، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلغى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدم خلافاً لقوم، فعلى الأصح لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْمًا.

(ش): يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبية، وهو ما عدا: هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلًّا.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت. أو توسّط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.

والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال.

وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم. واختاره ابن أبي الرّبيع.

فإن بدأت التحير^(١) بالشك أَعَمَلْتُ على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخر أولى من إعماله. وفي المتوسط خلاف: قيل: إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل: هما سواء، لأنه عادل قوّته تأخيرُهُ، فضعف لذلك. فقاومه الابتداء بالتقديم.

ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله:

٥٩٢ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا^(٢)

(١) حَبَّرَ الشيء: زَيَّنَهُ ونَمَّقَهُ. ويقال: حَبَّرَ الشعر والكلام والخط. وحَبَّرَ الكتاب: كتبه. انظر: المعجم الوسيط (ص ١٥١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسوداننا إن أيسرث غنماهما

وهو لأبي أسيدة الديبيري في تخلص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/ ٢٥٥)، وشرح التصريح (٢٥٤/ ١)، ولسان العرب (٥/ ٢٩٥ - يسر)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٥٩/ ٢)، ولسان العرب (١٢/ ٤٤٥ - غنم).

والمتوسط قوله:

٥٩٣ - وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والفِشْلُ^(١)

أما إذا تصدّر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين. وجوزّه الكوفيون والأخفش. وأجازّه ابن الطّراوة، إلّا أن الإعمال عنده أحسن. واستدلوا بقوله:

٥٩٤ - أَتَيْ رَأَيْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ^(٢)

وقوله:

٥٩٥ - وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٣)

وقوله:

٥٩٦ - وَإِخَالُ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَشْعِ^(٤)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني

ويروى: «والخور» مكان: «والفشل». وهو لجريز في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٨)، وشرح أبيات سيويه (٤٠٧/١)، ولسان العرب (٢٢٦/١١ - خيل). وللعين المتقري في تخلص الشواهد (ص ٤٤٥)، وخزانة الأدب (٢٥٧/١)، والدرر (٢٥٦/٢)، وشرح التصريح (٢٥٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٠)، وشرح المفصل (٨٤/٧، ٨٥)، والكتاب (١٢٠/١)، والمقاصد النحوية (٢/٤٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١٨٤/٢)، وأوضح المسالك (٥٨/٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٤)، واللمع (ص ١٣٧).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي

وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠)، والدرر (٢/٢٥٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٣)، وأوضح المسالك (٦٥/٢)، وتخلص الشواهد (ص ٤٤٩)، وشرح الأشموني (١٦٠/١)، وشرح التصريح (٢٥٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوني (ص ١١٤٦)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١)، والمقاصد النحوية (٢/٤١١، ٨٩/٣)، والمقرب (١/١١٧).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدّره:

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (٣١١/١١)، والدرر (١/١٧٢)، (٢/٢٥٩)، وشرح التصريح (٢٥٨/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٧/٢)، وشرح الأشموني (١/١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدّره:

فلبث بعدهم بعيش ناصب

بالكسر .

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرّع على الخلاف المذكور مسائل:

أحدها: نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند الكوفيين والأخفش، لا يجوز نصب زيد، وعند البصريين يجوز، لأن النية بالفعل التأخير.

الثانية: أظن نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين.

الثالثة: أظن آكلًا زيداً طعامك. يجوز على قول البصريين دون الكوفيين، فإن تقدم الفعل على المفعولين، ولكنه تقدّمه معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو: متى ظننت زيداً قائمٌ؟.

وقد يقع الملقى بين معموليّ إن كقوله:

٥٩٧ - إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُضْطَرِ (١)

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله:

٥٩٨ - وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْرُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ (٢)

وبين سوف ومصحوبها كقوله:

٥٩٩ - وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي (٣)

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخلص الشواهد (ص ٤٤٨)، والدرر (٢/٢٥٩)، وشرح أشعار الهذليين (٨/١)، وشرح شواهد المغني (١/٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٣/٤٩٤)، والمنصف (١/٣٢٢). وللهمذلي في مغني اللبيب (١/٢٣١). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/٦٠٤).
(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ولديه ذنب الحب مغتفر

وهو بلا نسبة في حاشية يس (١/٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي

وهو لحكيم بن قبيصة في خزانة الأدب (٩/١٣٧). وبلا نسبة في الدرر (٢/٢٦٠).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقوم آل حصن أم نساء

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦)، وجمهرة اللغة (ص ٩٧٨)، والدرر (٢/٢٦١، ٤/٢٨، ٥/١٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٠، ٤١٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٤١)،
١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨.

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين. ويؤيد البصريين قوله: ٦٠٠ - شَجَاكَ أَظُنُّ رَبِّعُ الطَّاعِنِينَ^(١)

روي برفع «ربع» ونصبه.

قال أبو حيان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلّا الإلغاء، لأن الأعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليس هنا كذلك، وإلّا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ.

ويقبح تأكيد المُلغَى بمصدرٍ منصوب نحو: زيد ظننت ظناً منطلقاً، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل، وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض.

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو: زيد ظننت ظنّي قائمٌ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو: زيد ظننته منطلق.

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصريح، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره.

ومثله توكيده باسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق.

قال أبو حيان: واتفقوا على أنه أحسن من المصدر، واختلفوا، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه، أو هما سواء؟ وجه الأول: أن الضمير يُتَوَهَّم منه رجوعه إلى زيد.

وجه الثاني: أن اسم الإشارة ظاهر منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر.

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو: زيد منطلق ظنك، أي: ظنك زيد منطلق، ناب: «ظنك» مناب: «ظننت»، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمْل، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم حقّاً، لأن شأن المؤكد التأخير.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلم تبعاً بعدل العاذلينا

وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/٢٦١)، وشرح الأشموني (١/١٦٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٠٦)، ومغني اللبيب (١/٣٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/٤١٩).

وجوّز قوم منهم الأخفش: تقديمه. فعلى الأول: لا يجوز إعماله وفاقاً، لأنه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملاً، والتأخير لكونه، مؤكداً. واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال.

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل. ومنهم من أجاز فيقال: ظنك زيداً قائماً.

وفي التقديم قول ثالث: أنه يجوز مع «متى» نحو: متى ظنك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً؟ قال أبو حيان: من أجاز الإعمال في: ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجوّز، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك.

ومن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا، ومنعه في: ظنك زيداً قائماً، ابنُ عصفور.

فإن جعلت: «متى» خبر الظن رفع، وعمل وجوباً نحو: متى ظنك زيداً قائماً؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد، ولا بدل من اللفظ بالفعل، وإنما هو مقدر بحرف مصدري والفعل.

[التعليق]

(ص): وخص أيضاً بالتعليق. وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف له، أو تالي «ما»، أو «إن» النافية، أو لام ابتداء. قال ابن مالك: أو قسم، أو «لو»، وابن السراج أو «لا»، وأبو علي: أو «لعل». وأنكر ثعلب تعليق الظن، وقيل: القسم مقدر فيها معلق. وقيل في إن، ولا، وقيل: هو وجوابه المعمول. وقيل: يجوز العمل مع «ما». واختلف هل يختص بالتميمية؟

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق، وهو: ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب، لأن محلها نصب.

والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيهم قام. ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو من زيد؟ أو مدخولاً له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ أو مدخولاً لـ «ما» النافية نحو: ﴿وَتَظُنُّوْا مَا لَهُمْ مِّنْ نَّجِيٍّ﴾ [فصلت: ٤٨]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُوْنَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو لإن النافية نحو: ﴿وَتَظُنُّوْنَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٥٢]، أو للام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ووجه المنع في الجميع أن لها الصدر، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

وعَدَّ ابن مالك من المعلقات لام القسم كقوله :

٦٠١ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّي^(١)

قال أبو حيان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدَّهَّان في «الغرة»^(٢) بأنَّها لا تُعلّق. وعَدَّ ابن مالك أيضاً: «لو» كقوله :

٦٠٢ - وقد عَلِمَ الأَقْوَامُ لو أَنَّ حَاتِمًا أراد ثراءَ المالِ كانَ له وَفَر^(٣)

وعَدَّ ابن السراج فيها «لا» النافية. وذكرها النحاس^(٤) نحو: أظن لا يقوم زيد.

قال أبو حيان: ولم يذكرها أصحابنا.

وعَدَّ أبو علي الفارسيّ منها: «لعلّ» نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّكَ يَمُرُّ﴾ [عبس: ٣]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. ووافقه أبو حيان، لأنَّه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأنَّ ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل به.

وذهب ثعلب والمبرّد، وابن كيسان: إلى أنَّه لا يعلّق من الأفعال إلّا ما كان بمعنى العلم. وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق، ورجّحه الشّلوّيين، ووجهه إدريس بأنَّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد. أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن، لأنَّه نقيضه. وأمّا

(١) صدر بيت من معلقة ليبد بن ربيعة، وعجزه:

إنّ المنايا لا تطيش سهاؤها

وهو في ديوانه (ص ٣٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٣)، وخزانة الأدب (١٥٩/٩ - ١٦١، ٣٣٤/١٠)، والدرر (٢٦٣/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٢٨/٢)، والكتاب (١١٠/٣)، والمقاصد النحوية (٤٠٥/٢)، وأوضح المسالك (٦١/٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٠٠)، وشرح الأشموني (١٦١/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧١)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٦)، ومغني اللبيب (٤٠١/٢، ٤٠٧).

(٢) «الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية» تقدّم الكلام عليها. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٠٢)، والأغاني (٢٧٦/١٧، ٢٩٥)، وأمثالي الزّجاجي (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٢١٣/٤)، والدرر (٢٦٤/٢)، والشعر والشعراء (٢٥٣/١)، ولسان العرب (٥٤٨/٤ - عذر، و ١١٠/١٤ - ثرا). ويلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٨٩)، وشرح الأشموني (١٦١/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٣).

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بالنحاس. نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقه. رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرّد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي غرقاً في النيل سنة ٣٣٨ هـ، وقيل: سنة ٣٣٧. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، أخبار الشعراء، الناسخ والمنسوخ، الكافي في النحو، وتفسير القرآن. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٥/١، ٣٦)، ومعجم الأدباء (٢٢٤/٤ - ٢٣٠)، وإنباه الرواة (١٠١/١ - ١٠٤)، وبغية الوعاة (ص ١٥٧)، وشذرات الذهب (٣٤٦/٢)، ومروءة الجنان (٣٢٧/٢).

الاستفهام فتردد، والظن أيضاً تردد، فلا يدخل على مثله.

وذهب بعضهم: إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلقات المذكورة، وأنه هو المعلق، لا هي.

وقوم: إلى أنه مقدر في «إن» و«لا». وقوم: إلى أن القسم المضمّر وجوابه في موضع معمول الفعل.

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز الإعمال مع «ما» نحو: علمت زيدا ما أبوه قائم^(١). ثم قيل: هذا خاص بالتميئة، لأنّ الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل. فلا يقال: علمت ليس زيدا قائماً. وقيل: عام فيهما لأنها ليست بفعل.

(ص): وألحق مع استفهام: أبصر، وتفكر، وسأل. قال قوم: ونظر، وابن مالك: ونسي وما قاربها، لا غيرها خلافاً ليونس. ونصب: علمت زيدا أبو من هو؟ أرجح. وأوجه ابن كيسان. ويجب على الأصح بعد رأيت بمعنى: أخبرني، ولذي استفهام معها ما له دونها. ثم المعلق إن تعدى لاثنيين، فالجمله مسدّهما. والثاني إن ذكر الأول، أو بحرف، فنصب بإسقاطه، أو لواحد، فهي هو. فإن ذكر فبدل كل. وقيل: اشتمال. وقيل: حال. وقيل: ثان على تضمينه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة: «أبصر» نحو: ﴿فَسَبِّحْ وَبُصِّرْ وَيُصِّرْ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥، ٦]، و«تفكر»، كقوله:

٦٠٣ - تفكر آيأه يعنون أم قرّدا^(٢)

و«سأل» نحو: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

وزاد ابن خروف: «نظر». ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]. قال ابن الزبير^(٣): ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين.

(١) كذا في الأصل. ولعلها: «علمت ما زيدا أبوه قائم» لقوله: يجوز الإعمال مع «ما»...

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدّره:

حزق إذا ما القوم أبدوا فكاهة

وهو لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية (ص ٣٤٩، ٣٥٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٠)، والدرر (٢/٢٦٤)، ووصف المباني (ص ٢٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٢٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/٦٤)، وشرح المفصل (٩/١٨٨)، ولسان العرب (١٠/٤٧ - حزق).

(٣) لعله علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي المعروف بابن الكوفي. أديب، نحوي، لغوي. توفي =

وزاد ابن مالك : نسي كقوله :

٦٠٤ - وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ^(١)

ونازعه أبو حيان : بأن «مَنْ» في البيت يحتمل الموصولة وحذف العائد، أي : من هم أنتم؟.

وزاد ابن مالك أيضاً : ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو : أما ترى أي برق هنا؟ على أن رأي بصرية . ﴿وَيَسْتَلِغُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس : ٥٣] ، لأن استنبأ بمعنى استعلم ، فهي طلب للعلم . ﴿يَبْلُغُكُمْ إِلَهُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المُلك : ٢] .

ونازعه أبو حيان : بأن (رأي) في الأول علمية ، و (أيكم) في الأخير موصولة ، حذف صدر صلتها ، فبيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض .

وأجاز يونس : تعليق كل فعل غير ما ذكر . وخرج عليه : ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم : ٦٩] . والجمهور لم يوافقوه على ذلك .

الثانية : إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيدا أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتفاق ، لأن العامل مسلط عليه ، ولا مانع من العمل .

واختلفوا في رفعه : فأجازه سيبويه ، وإن كان المختار عنده النصب ، لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه ، إذ المعنى : علمت أبو من زيدا؟ وهو نظير قولك : إن أحداً إلا يقول ذلك ، ألا ترى أن «أحداً» إنما يقع بعد نفي ، لكنه لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل ، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه . ومنعه ابن كيسان لظاهر مباشرة الفعل . ورّد بالسماع ، قال :

٦٠٥ - فوالله ما أدري غريمٌ لَوَيْثُهُ أَيْشَتَدَّ إِنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ^(٢)

الثالثة : يجب النصب بعد : «أرأيت» بمعنى : أخبرني نحو : أرأيتك زيدا أبو من هو؟

= سنة ٣٤٨ هـ . له من الكتب : الهمز ، معاني الشعر واختلاف العلماء فيه ، والفرائد والقلائد في اللغة . انظر ترجمته في : معجم الأدباء (١٤/١٥٣ - ١٥٦) ، وبغية الوعاة (ص ٣٥٠) ، وإيضاح المكنون (٣٥١/٢) .

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ورِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

وهو لزياد الأعجم في ديوانه (ص ٧٣) ، وتذكرة النحاة (ص ٦٢٠) ، والدرر (٢/٢٦٥) ، والمقاصد النحوية (٢/٤٢٠) . وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢١) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٤) ، وحاشية يس (١/٢٥٣) ، والمحتسب (١/١٦٨) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢٦٥) .

ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في: علمت زيدا أبو من هو؟ لأنها في معنى أخبرني، وأخبرني لا تعلق. هذا مذهب سيبويه.

ونازعه كثيرون. وقالوا: كثيراً ما تعلق: «أرأيت». قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ نَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ نَدْعُونَ﴾ [العلق: ١٣، ١٤]، في آيات أخر. وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً، أي: أرأيتم عذابكم؟

وقال أبو حيان: هي من باب التنازع، فإن «أرأيت»، وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده، فأعمل الثاني، وحذف من الأول، لأنه منصوب، أي: أرأيتموه، أي العذاب. ويضمّر في: أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط «أرأيت» عليه.

الرابعة: للاسم المستفهم به، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته، بل يبقى على حاله من الإعراب. فإن كان مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك. وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به، أو مصدرأ، أو ظرفاً، أو حالاً بقي كذلك. مثالها: علمت أي الناس صديقك؟ وأيّهم ضربت؟ وأي قام قمت؟ ومتى قام زيد؟ وكيف ضربت زيدا؟.

الخامسة: الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسدّهما. فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمت زيدا أبو من هو؟ فهي في موضع المفعول الثاني.

وأما في غير هذا الباب، فإن كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟.

وجعل ابن مالك منه: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، أي: «إلى».

وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو: عرفت أيهم زيدا؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو: عرفت زيدا أبو من هو؟ فالجملة بدل منه، هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك. ثم قال ابن عصفور: هي بدل كل من كل على حذف مضاف. والتقدير: عرفت قصة زيد، أو أمر زيد أبو من هو؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.

وقال ابن الصائغ^(١): هي بدل الاشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدمت ترجمته.

وذهب المبرد، والأعلم، وابن خروف وغيرهم: إلى أنّ الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسيّ: إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمّنه معنى: علمت. واختاره أبو حيّان.

[جواز إعمال المتصرف من الأفعال القلبية في ضميرين]

(ص): وخصّ أيضاً، ورأى بصرية، وحُلُميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين، متحدّي معنى. والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم، وفقد، ووجد. ويمنع مطلقاً، إن أضمر فاعل متصلاً، وفسر بمفعول. ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز.

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيد ظننته خارجاً. قال تعالى: ﴿أَنزَاهُ أَشْفَقَ﴾ [العلق: ٧]، وقال الشاعر:

٦٠٦ - وخلتني لي اسم^(١)

وقال:

٦٠٧ - وكنت إخالني لا أجزع^(٢)

وقال:

٦٠٨ - قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاحِدٍ^(٣)

وقال:

٦٠٩ - وَجِئْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنَّ تَجِيئَنَا^(٤)

(١) تقدم برقم (٥٨٥).

(٢) من الكامل، وتماه:

فحملتها وخفرتُ عندك قبرها جزعاً

وهو لمويلك المزموم (أو المزموم) في الدرر (٢/٢٦٧).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

نزل المدينة عن زراعة فوم

وهو لأبي محجن الثقفي في الأشباه والنظائر (٨/٧٨)، والدرر (٢/٢٦٧)، ولسان العرب

(١٢/٤٦٠ - فوم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المحتسب (١/٨٨).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدّره:

= لسانُ السوء تُهديه إلينا

وقال:

٦١٠ - وَخَالَه مُصَابَا^(١)

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمة؟ خلاف.
قال ابن كيسان: نعم. والأكثر: لا. ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال. لا يقال:
ضربتني، ولا ضربتك، ولا زيد ضربته بالاتفاق.
وعله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦].
وقال المبرد: لثلاث يكون الفاعل مفعولاً.

وقال غيره: لثلاث يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد. أحدهما: رفع. والآخر:
نصب. وهما لشيء واحد.
وقال الفراء: لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على
اسمه إلا بالفصل. نَعَمْ أَلْحَقْ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ فِي ذَلِكَ: رَأَى الْبَصْرِيَّةَ، وَالْحُلُمِيَّةَ بِكثرة،
وعدم، وفقد، ووجد بقلّة. كقول الشاعر:

٦١١ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً^(٢)

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيكَ أَقْصَرَ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]. وحكى الفراء: عدمتني،
وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.
أما قوله: قد بت أحرسني وحدي فشاذا، إذ لم يقل: أحرس نفسي.
فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلا إِيَّاكَ.

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠)،
٢/ ٢٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).
(١) جزء من بيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٢٩)، والدرر (٢/ ٢٦٩)؛ وتمامه:
وجاشت إليه النفسُ خوفاً وخاله مصاباً ولو أمسى على غير مرصدٍ
(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (ص ١٧١)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٨، ١٦٠)، والدرر
(٢/ ٢٦٩، ١٨٥/ ٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦)،
وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠، ٣٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية
(ص ٢٥٥)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢)،
وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٨)، وشرح المفصل (٨/ ٤٠)، ومغني اللبيب
(١/ ١٤٩).

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه، وضرب نفسه. فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زيداً قائماً إلا هو، وما ظن زيداً^(١) قائماً إلا إياه، وما ضرب زيداً إلا هو، وما ضرب زيداً إلا إياه.

[استعمالات القول وما تصرف منه]

(ص): مسألة: يحكى بالقول، وتصريفه الجمل، وفي لفظ الملحونة خُلف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفية وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً. وقيل: نعت مصدر. ومراد لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدراً متم جملة. وقد يضاف قول. وقائل إلى مخكي. ويغني عنه. وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن مطلقاً، لكن في لغة. وقيل: شرطها تضمن معناه. وبشرط الاستفهام فقط في لغة. وفي المشهور اتصاله، أو فصله بظرف أو معمول. قال الأكثر: أو أجنبى. وكونه مضارعاً لمخاطب. قال ابن مالك: وحالاً. ومنع أبو حيان والسهيلي. وألاً يعدى باللام لمعمول. وجوز السيرافي في ماض. والكوفية في أمر. فإن فُقد شرطاً فالحكاية. ويجوز معه بل يجب في: أتقول زيد منطلق، لمن بلغت عنه.

(ش): في القول وما تصرف منه استعمالات:

أحدها: أن يحكى به الجمل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ءِأَمَّا﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿قُولُوا ءَمَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿وَلَنْ نَّعْبُدَ فَعَبَّ قَوْلُكُمْ أَوْ ذَا كُنَّا تُرْبًا﴾ [الرعد: ٥] الآية. ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. مقول لديهم: لا زكا مال ذي بخل.

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع.

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع. فإذا قال زيد: «عمرو منطلق»، فلك أن تقول: قال زيد: «عمرو منطلق»، أو: «المنطلق عمرو».

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في: قول زيد: عمرو قائم بالجر، قال زيد: عمرو قائم بالرفع.

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان: صحح ابن عصفور المنع. قال: لأنهم إذا جَوَّزُوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم في الملحونة.

(١) في الأصل: «زيداً»؛ والصواب ما أثبتناه.

وإذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو: انطلقت، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان: انطلقت، ولك أن تقول: قال فلان: انطلق، أو إنه انطلق، وهو مُنطلق.

وهل يلحق بالقول في ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟ قولان. أحدهما: نعم. وعليه الكوفيون نحو: ﴿وَنَادُوا يَكْلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ﴿فَدَعَا رَبُّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾ [القمر: ١٠] بالكسر. ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَكُلُّكُم مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٣]. قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] واختاره ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيان لسلامته من الإضمار.

والثاني: لا، وعليه البصريون. وقالوا: الجمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمير للتصريح به في: ﴿نَادَىٰ رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣، ٤]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسْمَتِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ﴾ [الأعراف: ٤٨]. واختاره ابن مالك.

الثاني: أن ينصب المفرد، وهو نوعان. أحدهما: المؤدي معنى الجملة، كالحديث، والشعر، والخطبة، كقلت حديثاً، وشعراً، وخطبة. ونصبه على المفعول به، لأنه اسم الجملة. والجملة إذا حُكِيت في موضع المفعول به، فكذا ما بمعناها. وقيل: على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً.

الثاني: المراد به مجرّد اللفظ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك وجعلوا منه: ﴿يُقَالُ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي: يقول له الناس: إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم.

وذهب جماعة منهم ابن عصفور: إلى أنه لا ينصب بالقول، بل يحكى
أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلّا الحكاية على تقدير مُتِمّ الجملة كقوله:
٦١٢ - إِذَا دُقْتُ فَاهَا قُلْتُ طَعْمُ مُدَامَةٍ^(١)

أي: طعمه طعم مُدَامَةٍ.

وقد يضاف لفظ: «قول»، ولفظ: «قائل» إلى الكلام المحكي، كما يضاف سائر

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

معتق مما تجيء به النجر

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١٠)، والدرر (٢/ ٢٧٠). وبلا نسبة في لسان العرب

(٨٩/٤ - تجر).

المصادر والصفات كقوله:

٦١٣ - قَوْلُ يَا لِلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُھُولَ وَالشُّبَّانَا^(١)

وقوله:

٦١٤ - وَأَجِبْتَ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ^(٢)

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله:

٦١٥ - لَنَحْنُ الْأَلَى، قُلْتُمْ فَأَتَى مُلْتَثِمٌ
بِرُؤُوسِنَا قَبْلَ اهْتِمَامِ بِكُمْ رُغَبَا^(٣)

أي: قلتم، نقاتلهم.

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به، وهو كثير حتى قال: ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أكفرتُم.

الثالث: أن يعمل عمل ظنّ، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقاً.
يقولون: قلت زيدا قائماً، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية.

واختلف: هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضْمَنَ معنى الظنّ؟ على
قولين: اختار ثانيهما ابن جني. وعلى الأول الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط،
واستدلوا بقوله:

٦١٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا هَذَا وَرَبَّ الْبَيْتِ إِسْرَائِينَا^(٤)

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧١/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٣٧/٢)، ومغني
اللييب (٤٢٢/٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى ملئت وملني عوادي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧١/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٣٧/٢)، ومغني اللييب (٤٢٢/٢)،
والمقاصد النحوية (٥٠٣/٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢٧٢/٢).

(٤) ويروى: «هذا لعمر الله» مكان: «هذا ورب البيت» والرجز بهذه الرواية لأعرابي في المقاصد النحوية
(٤٢٥/٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٥٦)، والدرر (٢٧٢/٢)، وسمط اللآلي
(ص ٦٨١)، وشرح الأشموني (١٥٦/١)، وشرح التصريح (٢٦٤/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٩)،
ولسان العرب (٣٢٣/١٣ - فطن، و ٤٥٩ و ٤٦٠ - يمن)، والمعاني الكبير (ص ٦٤٦).

ويروى الرجز:

يقول أهل السوق لما جينا هذا ورب البيت إسرائينا

إذ ليس المعنى على ظننت.

وفي لغة جمهور العرب بشروط: تقدّم استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات. واتصاله به. وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله:

٦١٧ - متى تقول القُلص الرّؤاسمًا يَحْمِلُنَ أمّ قاسمٍ وقاسمًا^(١)
وقوله:

٦١٨ - علّام تقول الرّمح يُثْقِلُ عاتقي^(٢)

وحكى الكسائي: «أقول للعميان عقلاً؟ أي: تظن».

فإن فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أو يُفصل بينه وبينه. نعم، يستثنى الفصل بالظرف، والمعمول، مفعولاً أو حالاً كقوله:

٦١٩ - أبعد بُعْدِ تقول الدار جامعاً
شملي بهم أم تقول البعد مَحْشُومًا^(٣)

وقوله:

٦٢٠ - أجهّالاً تقول بني لؤيٍّ لعمرُ أبيك أم مُتَجَاهِلِينَ^(٤)

= وهو بهذه الرواية بلا نسبة في أمالي القاضي (٤٤/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٩٣).

(١) الرجز لهدية بن خشرم في ديوانه (ص ١٣٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، وخزانة الأدب (٢٣٦/٩)، والدرر (٢٧٣/٢)، والشعر والشعراء (٦٩٥/٢)، ولسان العرب (١١/٥٧٥ - قول، و ١٢/٤٥٦ - فغم)، والمقاصد النحوية (٤٢٧/٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا أنا لم أطلعن إذا الخيل كُرّت

وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه (ص ٧٢)، وخزانة الأدب (٤٣٦/٢)، والدرر (٢٧٤/٢)، وشرح التصريح (٢٦٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٤١٨)، ولسان العرب (١١/٥٧٥ - قول)، والمقاصد النحوية (٤٣٦/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٧٦/٢)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، ومغني اللبيب (ص ١٤٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣٢)، وأوضح المسالك (٧٧/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، والدرر (٢٧٥/٢)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح التصريح (١/٢٦٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٩)، ومغني اللبيب (٢/٦٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٣٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو للكُميت بن زيد في خزانة الأدب (٩/١٨٣، ١٨٤)، والدرر (٢/٢٧٦)، وشرح =

ونحو: أفي الدار تقول زيدا؟ وأحمدأ تقول هندأ واصلة؟.

قال أبو حيّان: وكذا معمول المعمول نحو: أهندأ تقول زيدا ضاربأ؟. وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، لو بأجنبيّ نحو: أأنت تقول زيدا منطلقاً؟ وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب. وذهب السّيرافيّ: إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع.

وذهب الكوفيّون: إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً. وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال. وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره. وشرط السهيليّ ألاّ يعديّ الفعل باللام نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع.

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز، لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة للأصل نحو: أتقول: زيد منطلق، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب.

[همزة التعدية]

(ص): مسألة: تدخل الهمزة على عَليم، ورأى، فتنصب ثلاثة: أولها: الفاعل، وحكم الثاني والثالث باق، ومنع الأكثر: التعليق. وقوم: الإلغاء. وثالثها: إن لم يثن للمفعول.

(ش): تدخل الهمزة المُسمّاة بـهمزة النقل، وهمزة التعدية، على عَليم ورأى المتعدّيين للمفعولين، فتعدّيهما إلى ثلاثة مفاعيل: أولها: الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من المفعول به نحو: أعلمت زيدا عمراً قادماً، ورأيت زيدا عمراً كريماً، ولثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَليم، ورأى من جواز: الإلغاء، والتعليق، وغيرهما.

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القوّاس، وابن أبي الربيع، لأن مبني الكلام عليهما، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء. ومنعهما آخرون إن بنيت للفاعل وعليه الجُزولي، لما فيه من إعمالها في المفعول

= أبيات سيبويه (١٣٢/١)، وشرح التصريح (٢٦٣/١)، وشرح المفصل (٧٨/٧، ٧٩)، والكتاب (١٢٣/١)، والمقاصد النحوية (٤٢٩/٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٣٦٣/١)، وأوضح المسالك (٧٨/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، وخزانة الأدب (٤٣٩/٢)، وشرح الأشموني (١٦٤/١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٨)، والمقتضب (٣٤٩/٢).

٥٠٦ _____ نواسخ الابتداء / ظن وأخواتها

الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين، وذلك تناقض، لأنه حكم بقوة وضَعْفٍ معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون: التعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون.

ومنع قوم: إلغاء أعلم دون أرى وعليه الشَّلَوِيَّين، لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال المؤثرة، وأرى بمعنى: أظن فوافقه في الإلغاء، كما وافقه في المعنى.

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء. وقد ورد السماع بإلغائهما، حكى: البركة أعلمنا الله مع الأكابر، وقال الشاعر:

٦٢١ - وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ^(١)

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزَقَّتْ كُلُّ مُمَرِّفٍ﴾ [سبأ: ٧] الآية. وقول الشاعر:

٦٢٢ - حَذَارٍ فَقَدْ بُنِيتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى، فتسعد أو تشقى^(٢)

[جواز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها]

(ص): وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول، والاقتصار عليه. وجوز الأكثر حذف الأول دونهما، أو هما دونه. والشَّلَوِيَّين: حذفه دونهما. والجَزْمِي: عكسه.

(ش): يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال: أعلمت زيدا بكرة قائماً: أعلمت.

وأما الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه الأكثر، منهم: المبرّد، وابن كيسان، ورجّحه ابن مالك، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، أو الآخرين بشرط ذكر الأول؛ كقولك: أعلمت كبشك سميماً بحذف المُعْلَم، أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث إن لم يخلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٨٠)، والدرر (٢/٢٧٧)، وشرح الأشموني (١/١٦٦)، وشرح التصريح (١/٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٨١)، والدرر (٢/٢٧٧)، وشرح التصريح (١/٢٦٦)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٧).

الثاني: وعليه سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف وابن عصفور: لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين، بل لا بد من الثلاثة، لأن الأول كالفاعل، فلا يحذف، والآخران كهما في باب ظن. وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً.

الثالث: وعليه الشلوين: يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو: أعلمت كيشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخرين، ولا حذف أحد الآخرين فقط.

الرابع: وعليه الجزمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخرين فقط، لأنهما في حكم مفعولَي ظنّ، دون الأول، لأنه في حكم الفاعل.

[الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة]

(ص): وألحق سيبويه بأعلم: نبأ. واللّخمي: أنبأ، وعرف، وأشعر، وأدرى. والفرّاء: خبّر وأخبر. والكوفيّة والمتأخرون: حدّث. والأخفش وابن السراج: أظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد. وابن مالك وقوم: أرى الحُلُميّة، والحريري: علم. والجرجاني: استعطى. وبعضهم: أكسى.

(ش): المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى. وزاد سيبويه: نبأ كقوله:

٦٢٣ - ونبت قيساً، ولم أبله كما زعموا خيّر أهل اليمَن^(١)

وزاد ابن هشام اللّخمي^(٢): أنبأ، وعرف، وأشعر، وأدرى. وزاد الفرّاء في

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، والدرر (٢/٢٧٨)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، ومجالس ثعلب (٢/٤١٤)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٠). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥١).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الأندلسي السبتي. أديب، نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٧٠ هـ. من تصانيفه: الفصول والمجمل في شرح أبيات الجمل، نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، شرح مقصورة ابن دريد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ولحن العامة. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٩، ٢٠)، وكشف الظنون (ص ٦٠٥، ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٣٤٥، ١٤٢٨، ١٥٤٨، ١٦٤١، ١٨٠٨)، وإيضاح المكنون (١/٢٩٩، ٥٤٥)، وهدية العارفين (٢/٩٧).

«معانيه»^(١): خَبِرَ بالتشديد كقوله:

٦٢٤ - وَخَبِرْتُ سُدَاءَ الْقُلُوبِ مَرِيضَةً^(٢)

وقوله:

٦٢٥ - وما عليك إِذَا خُبِرْتَنِي كَنَفًا^(٣)

وزاد الكوفيون: حَدَّثَ. وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. وقال أبو حيان: وأكثر أصحابنا كقوله:

٦٢٦ - فَمَنْ حُذِّدْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(٤)

وزاد الحريري في شرح «اللمحة»^(٥): عَلِمَ المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيان: ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة.

(١) «معاني القرآن» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا

وهو للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر (٢/٢٧٨)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٢). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٦٧)، وخزانة الأدب (١١/٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤١٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٥)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ١٢٥٢). ويروى: «سوداء الغميم» مكان: «سوداء القلوب».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وْغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنِي

وهو لرجل من بني كلاب في الدرر (٢/٢٧٩)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٣). وبلا نسبة في تخلص الشواهد (ص ٤٦٨)، وشرح الأشموني (١/١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣).

(٤) من الخفيف، وتماه:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ

ويروى: «الولاء» مكان: «العلاء». وهو من معلقة الحارث بن حلزة في ديوانه (ص ٢٧)، وتخلص الشواهد (ص ٤٦٨)، والدرر (٢/٢٨٠)، وشرح التصريح (١/٢٦٥)، وشرح القصائد السبع (ص ٤٦٩)، وشرح القصائد العشر (ص ٣٨٧)، وشرح المعلقات السبع (ص ٢٢٥)، وشرح المعلقات العشر (ص ١٢٢)، وشرح المفصل (٧/٦٦)، والمعاني الكبير (٢/١٠١١)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣)، وشرح عمدة الحفاظ (ص ٢٥٣).

(٥) «اللمحة»: مختصر في النحو لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. وله شروح غير شرح الحريري. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦١).

وزاد ابن مالك: أرى الحُلُمِيَّة كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرْنَكُهُمْ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

وزاد الأخفش وابن السراج: أظنّ، وأحسب، وأخال، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم، وأرى. ولم يسمع.

وزاد الجرجاني: استعطى. وزاد بعضهم: أكسى، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر. والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال.

(ص): وما بنى للمفعول فكظنّ.

(ش): ما بنى للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ، فما جاز في ظنّ جاز فيه. قال ابن مالك: إلا الاقتصار على المرفوع، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة، جائز هنا لحصول الفائدة. وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين، فأغنى عن التصريح باستثباته.

الفاعل

(ص): الفاعل ونائبه .

الفاعل المفعّل له عاملٌ على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به .

(ش): لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر ، وينشأ عنه نواسخ . ومن فعل وفاعل ، وينشأ عنه النائب عن الفاعل - انحصرت العمدة في ذلك . وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني .

فالفاعل ما أسند إليه عامل مفعّل على جهة وقوعه منه ، أو قيامه به .

فالعامل يشمل الفعل نحو: قام زيد ، وما ضمّن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل والصفة المشبهة ، والأمثلة^(١) ، واسم الفعل ، والظرف ، والمجرور . والمفعّل يخرج نحو: ﴿وَأَسْرُوا﴾ **النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** [الأنبياء: ٣] . وقولنا على جهة وقوعه منه: كضرب زيد ، وقيامه به: كمات زيد .

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: رافعه الإسناد . وقوم: شبهة للمبتدأ . وخلف: معنى الفاعلية . وقوم: إحداثه الفعل . والكسائي: كونه داخلاً في الوصف .

ونصب المفعول بخروجه . والجمهور: يجب تأخيرها ، وذكره .

ويحذف مع عامله ، أو المصدر ، أو فعل المؤنثة ، أو الجماعة المؤكدة .

ويقدر في نحو: ﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ﴾ [يوسف: ٣٥] مناسبتاً .

(١) أي أمثلة المبالغة .

وقد يجز بـ «مِنْ» أو الباء الزائدة، وتعلب: في كفى. قال ابن الزبير: إن كانت بمعنى: حسب.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: في رافع الفاعل أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمّن معناه، كما فهم من الحدّ، لأنه طالب له.

الثاني: أن رَافِعَهُ الإسناد أي: التَّسْبِية، فيكون العامل معنويّاً، وعليه هشام. ورُدّ بأنه لا يُعَدَّلُ إلى جهل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظي الصّالح، وهو هنا موجود.

الثالث: شَبَّهَهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

ورُدّ بأن الشبه معنويّ، والمعاني لم يستقرّ لها عمل في الأسماء.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى. وعليه خَلَفٌ^(١)، كما نقله أبو حيان. ورُدّ بقوله: مات زيد، وما قام عمرو.

الخامس: ذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، كذا نقله ابن عمرون^(٢). ونقل عن خَلَف: أن العامل فيه معنى الفاعلية.

الثانية: الصحيح، وعليه البصريون: أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله.

وجوّز الكوفية تقديمه نحو: زيد قام مستدلين بنحو قوله:

٦٢٧ - ما لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا^(٣)

أي وئيداً مَشْيُهَا. وتأوّل البصريون على الابتداء، وإضمام الخبر الناصب: «وئيداً» أي: ظهر أو ثبت. وثمره الخلاف تظهر في نحو: الزيدان، أو الزيدون قام.

الثالثة: الصحيح أيضاً، وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه. وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوّه، وكالمضاف إليه، فإنه

(١) هو خلف بن حيان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. وقد تقدّم.

(٢) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون المتوفى سنة ٦٤٩ هـ. وقد تقدّم.

(٣) الرجز للزّباء، في أدب الكاتب (ص ٢٠٠)، والأغاني (٢٥٦/١٥)، وأوضح المسالك (٨٦/٢)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٢، ١٢٣٧)، وخزانة الأدب (٢٩٥/٧)، والدرر (٢٨١/٢)، وشرح الأشموني (١٦٩/١)، وشرح التصريح (٢٧١/١)، وشرح شواهد المغني (٩١٢/٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٧٩)، ولسان العرب (٤٤٣/٣ - وأد)، ومغني اللبيب (٥٨١/٢). وللزّباء أو للخنساء في المقاصد النحوية (٤٤٨/٢). وبعده: «أجندلاً يحملن أم حديدًا».

يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوّه، ولزوم تأخيرهِ. والخبر مابين للثلاثة. وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان. وبأنّ من الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر.

وذهب الكسائي: إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر. ورجّحه السهيلي وابن مضاء.

ويستثنى على الأول صور يجوز فيها الحذف:

أحدها: مع رافعه تبعاً له. كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أَكْرَم؟ والتقدير: أَكْرَمَ زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: ﴿أَوْطَعِدْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ يَسِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، [١٥].

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤنث بالنون نحو: ﴿لَتُسْكَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾ [مريم: ٢٦]، فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ [يوسف: ٣٥]. وقوله ﷺ: «لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١) فالجواب: أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل، وهو البداء في الآية لدلالة: «بدا»، والشارب في الحديث لدلالة: «يشرب». ويقاس بذلك ما أشبهه.

الرابعة: قد يجر الفاعل «مِنْ» الزائدة نحو: ﴿مَا يَأْنِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ذِكْرٌ، أو الباء الزائدة نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾ [النساء: ٦]. والمحلّ في الصورتين رفع، فيجوز الإتيان بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ. وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥].

(١) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد متعددة. ورواه البخاري في صحيحه (كتاب المظالم والغصب، باب التَّهْبِي بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، حديث رقم ٢٤٧٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». ورواه أيضاً بالأرقام (٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠).

[تجرّد عامل الفعل]

(ص): ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة: أكلوني البراغيث. وقيل: هو خبر مقدم. وقيل: الثاني: بدل.

(ش): إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. ومن العرب مَنْ يلحقه الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوالّ كناء التأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون أنة: أكلوني البراغيث. ومنها قوله:

٦٢٨ - وقد أسلماه مبعثاً وحميم^(١)

وقوله:

٦٢٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي - لِي أَهْلِي، فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ^(٢)

وقوله:

٦٣٠ - نُبِجَ الرِّبْعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحَتْهَا غُرُّ السَّحَائِبِ^(٣)

وقوله:

٦٣١ - بِحَوْرَانٍ يَغْصِرُنَ السَّلِيلَ أَقَارِيءُ^(٤)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تولّى قتال المارقين بنفسه

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٣)، والدرر (٢/ ٢٨٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٤، ٧٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٧٥)، وجواهر الأدب (ص ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٧، ٣٧١).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨)، والدرر (٢/ ٢٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٠٠)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٨٧، ٧/ ٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٢)، والدرر (٢/ ٢٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠). وفي حاشية يس (١/ ٢٧٦): أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب يتيمة الدهر.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولكن ديافي أبوه وأمه

=

ومن النحويين من جعلها ضمائر. ثم اختلفوا: فقليل: ما بعدها بدلٌ منها. وقيل: مبتدأ. والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول، لنقل الأئمة أنها لغة، وعُزيت لطبيء وأزد شنوءة. وكان ابن مالك يسميها لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» وهو مردود، كما بينته في (أصول النحو) وغيره.

[حذف عامل الفعل]

(ص): ويحذف لقرينة كأن يجاب به نفي، أو استفهام. ولا يقاس: «لبيك يزيدُ ضارحٌ».

وقيل: يجوز إن أمن، وجوز قوم: زيد عمراً، أي: «ليضرب» لدليل.
(ش): يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، كـ «زيدٌ» في جواب: ما قام أحد، أو مَنْ قام؟.

ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ» [النور: ٣٦، ٣٧]، على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول، إذ التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبِّحُ عليه. ومثله قول الشاعر:

٦٣٢ - لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِحٌ لِحُصُونَةٍ^(١)

= وهو للفرزدق في ديوانه (٤٦/١)، والاشتقاق (ص ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (١٦٣/٥، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧ ٧٣٩، ٣٤٦/٧)، والدرر (٢/٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٤٩١/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/٨٩، ٧/٧)، والكتاب (٢/٤٠)، ولسان العرب (٧/٣٢١ - سلط، و ٩/١٠٨ - دوف). وبلا نسبة في الجني الداني (ص ١٥٠)، والخزانة (٧/٤٤٦، ١١/٣٧٣)، والخصائص (٢/١٩٤)، ورصف المباني (ص ١٩، ٣٣٢)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (١/٦٧ - خطأ).
(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومختبً مما تُطِيعُ الطوائِخُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (٣٠٣/١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤)، وشرح المفصل (١/٨٠)، والكتاب (١/٢٨٨). ولليد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢). ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب (٣٠٣/١). ولضرار بن نهشل في الدرر (٢/٢٨٦)، ومعاهد التنصيص (١/٢٠٢). وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (١/١١٠). ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية (٢/٤٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٣٤٥، ٧/٢٤)، وأما لي ابن الحاجب (ص ٤٤٧، ٧٨٩)، وأوضح المسالك (٢/٩٣)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٨)، وخزانة الأدب (٨/١٣٩)، والخصائص (٢/٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (١/١٧١)، =

أي: يبكيه ضارع.

واختلف في القياس على ذلك. فمنعه الجمهور. وجوزّه الجزمي. وابن جنّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه. فلو قيل: يُوعِظُ في المسجد رجالٌ على معنى: يعظ رجال لم يجز لصلاحيّة إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيد، فإنه يجوز لعدم اللبس.

وأجاز بعض النحويين: زيد عمرأ بمعنى لِيَضْرِبَ زيداً عمرأ، إذا كان ثمّ دليل على إضمار الفعل، ولم يلبس. ومنع ذلك سيبويه، وإن لم يلبس، لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ. وإضمّاره يستدعي إضمار فعل آخر، لأن المعنى: قل له: ليضرب، فكثير الإضمار، فرفض.

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص): مسألة: الأصل أن يلي فعله. وقد يفصل بمفعول، لا إن ألبس خلافاً لابن الحاجّ في مقدّر الإعراب. أو كان ضميراً غير محصور. ويجب إن كان المفعول ضميراً. ويؤخر ما حصر منهما بإتّما، وكذا إلّا خلافاً للكسائي مطلقاً. وللغزّاء، وابن الأنباري في حصر الفاعل. وحكم المتصل بضمير مرّ.

(ش): الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزل منه منزلة الجزء.

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمرأ زيد.

ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لبس كأن يخفى الإعراب، ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، إذ لا دليل حيثئذ على تعيّن الفاعل من المفعول. وهذا ما نصّ عليه ابن السراج والجُزولي والمتأخرون. ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاجّ في نقده على «المقرب»: بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عُمر، وعَمرو، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه، انتهى.

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وفاقاً نحو: أكل الكمثرى موسى، وأضنت سُعدى الحمى، وضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى.

= وشرح المفصل (٨٠/١)، والشعر والشعراء (ص ١٠٥، ١٠٦)، والكتاب (٣٦٦/١)، (٣٩٨)، ولسان العرب (٥٣٦/٢ - طوح)، والمحاسب (٢٣٠/١)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٠)، والمقتضب (٢٨٢/٣).

ويجب البقاء على الأصل أيضاً: إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو: ضربت زيداً، وأكرمتك، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.
ويجب الخروج عن الأصل: إذا كان المفعول ضميراً، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو: ضربني زيد.

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس. وكذا بدلاً على الأصح إجراء لها مجرى «إنما» نحو: إنما ضرب عمرأ زيد، أي: لا ضارب له غيره. وقد يكون لزيد مضروب آخر. وإنما ضرب زيد عمرأ، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمرأ ضارب آخر. وكذا: إنما ضرب زيدأ أنا. وإنما ضربت زيدأ أو إياك. وما ضرب عمرأ إلا زيد. وما ضرب زيد إلا عمرأ. وما ضرب زيد إلا أنا. وما ضربت إلا زيدأ، أو إلا إياك.

وأجاز الكسائي: تقديم المحصور بدلاً فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه، بخلاف إنما. ومنه قوله:

٦٣٣ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(١)

وقوله:

٦٣٤ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فُؤَادُهُ^(٢)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدده:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

ويروى عجزه:

فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَاماً كَلَامُهَا

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٩٤)، والدرر (٢/٢٨٧)، وشرح التصريح (١/٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٦)، والدرر (٣/١٧٢)، وشرح الأشموني (١/١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨). والبيت في ديوان ذي الرمة (ص ١٠٠٤) ورواية الصدر فيه:

تداويت من مَيِّ بتكليمه لها

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

وهو لدعلج بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه (ص ٣٤٩)، والدرر (٢/٢٨١)، وشرح التصريح (١/٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/٤٨٠). وللمحسن بن مطير في ديوانه (ص ١٨٢)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٢). ولابن الدمين في ديوانه (ص ٩٤). وللمجنون ليلي في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في أمالي القاضي (١/٢٢٣)، وأوضح المسالك (٢/١٢١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٤)، والحماسة البصرية =

وقوله:

٦٣٥ - فلم يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا^(١)

وقوله:

٦٣٦ - ما عاب إِلَّا لثِيمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ^(٢)

وأجاز الفراء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنعاً لتقديمه إن حصر هو، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النية، بخلاف ما إذا كان هو المحصور، وقدم فإنه يكون في رتبته، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.

وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه، فقد مرّ في مبحث الضمير، فأغنى عن إعادته هنا.

= (١٧٣/٢)، والزهرة (ص ٨٧)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٩٢).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عشية آناء الديار وشامها

وهو للذي الرمة في ديوانه (ص ٩٩٩)، والدرر (٢٨٩/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣١/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٤٩٣/٢)، والمقرب (٥٥/١).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما جفا قط إلا جُبّاً بطلا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٢٩/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، ونذكرة النحاة (ص ٣٣٥)، والدرر (٢٩٠/٢)، وشرح الأشموني (١٧٧/١)، وشرح التصريح (٨٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٩٠/٢).

نائب الفاعل

(ص): مسألة: يحذف لِغَرَضٍ، كَعِلْمٍ، وَجَهْلٍ، وَضَمَةٍ، وَرَفْعَةٍ، وَخَوْفٍ، وَإِيْهَامٍ، وَوزنٍ، وَسَجْعٍ، وَإِيْجَازٍ. فينوب عنه المفعول به فيما له. ويقام الثاني من باب: أعطى، إذ لا لبس. ومنعه قوم.

وثالثها: إن كان نكرة، والأول معرفة.

ورابعها: قبيح، وظنّ، وأعلم خلافاً لقوم إن أمن، أو لم يكن جملة، ولا ظرفاً. قيل: ولا نكرة. والأول أولى. لا ثاني اختار. وثالث أعلم على الصحيح فيهما.

(ش): قد يترك الفاعل لغرض لفظي، أو معنوي كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله. أو للجهل به، كسرق المتاع، أو تعظيم فيصان اسمه عن أن يقترب باسم المفعول كقوله: «مَنْ يُلِيَّ مِنْكُمْ بِهِذِهِ الْقَادُورَاتِ»^(١). أو تحقيره، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أودّي فلان إذا عظم أو حقر من آذاه. أو خوف منه، أو خوف عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]،

(١) لم أجده بهذا اللفظ. ورواه مالك في الموطأ (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٢) عن زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط... وفيه: قال ﷺ: «أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله؛ من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله... الخ». وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث.

﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١]. أو إقامة وزن الشعر كقوله:

٦٣٧ - وإذا شَرَبْتَ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مالي، وعِزْضِي وإِفِرٌّ لم يُكَلِّمْ^(١)
وأصلاح السجع نحو: «من طابت سريرته، حُمِدَت سيرته». أو قَصْد الإيجاز نحو:
﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحج: ٦٠]. فينوب عنه المفعول به فيما له من
رفع، وعُمْدِيَّة، ووجوب تأخير، وامتناع حذف. وينزل منزلة الجزء.

فإن كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد، فإن كان من باب أعطى، ففي إقامة
المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: أصحها، وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس
نحو: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً. والأحسن إقامة الأول. والمنع إذا لم يؤمن ويتعين الأول نحو:
أعطى زيدٌ عمراً، إذ لا يدري لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ؟.

والثاني: المنع مطلقاً.

والثالث: المنع إن كان نكرة، والأول معرفة، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب
كان. وعزاه أبو ذر الخشني^(٢) للفارسي.

والرابع: أنه قبيح حيثئذ، أي إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا
في الحسن سواء وعُزِيَ للكوفيين.

وإن كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول
نحو: ظُنْتُ طالعة الشمس. وأُعْلِمَ زيداً كبشك سميناً.

والمنع إن ألبس نحو: ظنَّ صديقك زيداً، أو أعلم بشراً زيد قائماً، أو كان جملة أو
ظرفاً نحو: ظن في الدار زيداً. وظن زيداً أبوه قائم. وأعلم زيداً غلامك في الدار. وأعلم
زيداً غلامك أخوه سائر. وهذا ما صححه طلحة، وابن عصفور، وابن مالك.

والثاني: المنع مطلقاً، وتعين الأول، لأنه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل. فكان
بالنيابة عنه أولى. وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي.

والثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط ألا يكون نكرة، فلا يجوز: ظُنَّ قائمٌ
زيداً. قال أبو حيان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين
الجواز نحو: أعلم أيهم أخوك، وصرح به السيرافي والنحاس. ومنعه الفارسي.

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقة عترة في ديوانه (ص ٢٠٦)، والأغاني (٩/٢١٢)، والدرر
(٢/٢٩١)، والشعر والشعراء (١/٢٠١، ٢٥٩).

(٢) تقدم التعريف به. وهو مصعب بن محمد بن مسعود المتوفى سنة ٦٠٤ هـ.

وإن كان من باب: اختار، ففيه قولان: أحدهما كما قال أبو حيان، وعليه الجمهور: تعين الأول. وهو ما تعدى إليه بنفسه. وعليه الجمهور. وامتناع إقامة الثاني نحو: اختير زيد الرجال. وبه ورد السماع. قال:

٦٣٨ - وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً^(١)

وجوز الفراء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجال زيداً. وأشار أبو حيان: إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. وأمّا الثالث من باب: أعلم، فلا يجوز إقامته. وقال الخضرأوي وابن أبي الربيع: بالاتفاق. لكن قال أبو حيان: ذكر صاحب «المختار»^(٢): جوازه. وعن بعضهم بشرط ألا يلبس نحو: أعلم زيداً كبشك سميناً. وهو مقتضى كلام التسهيل. وجزم به ابن هشام في الجامع.

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص): فإن فُقد. قال الكوفية والأخفش أو لا. قيل: أو تأخر فمصدر متصرف، لا لتوكيد، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل. قيل: أو هو، لا صفته خلافاً للكوفية، أو ظرف مختص متصرف. وفي غيره ومقدّر وصفته خُلف. أو مجرور بزائد، وكذا غيره. وقال هشام: النائب ضمير مبهم. والفراء: الحرف. وابن دُرستويه، والتسهيل، والرندي^(٣): ضمير المصدر. فعلى الأصح لا يقدم. والجمهور لا يقام مفعول له، وتمييز. ويختار في مصدر وغيره. وقدمه ابن عصفور. «وابن مُعَظ»: المجرور. وأبو حيان: المكان. وهو المختار. وينصب غير النائب بتعدية. وقيل: بالأصل.

(ش): اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: أحدهما: لا، وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (٤١٨/١)، والأشياء والنظائر (٣٣١/٢)، وخزانة الأدب (١١٣/٩)، ١١٥/٥، ١٢٣، ١٢٤)، والدرر (٢٩١/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٤٢٤/١)، وشرح شواهد المغني (١٢/١)، والكتاب (٣٩/١)، ولسان العرب (٢٦٥/٤ - خير). وبلا نسبة في شرح المفصل (٥١/٨)، والمقتضب (٤ج ٣٣٠).

(٢) «المختار في القوافي» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته. وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

وابن مالك، لوروده. قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَى أَقْوَمًا يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(١) [البجائية: ١٤]. وقرأ عاصم: «نُجِّي المؤمنين»^(٢) [الأنبياء: ٨٨] أي: النجاء. وقال الشاعر:

٦٣٩ - لَسَبَ بِذَلِكَ الْجَزْوِ الْكِلَابَا^(٣)

وقال:

٦٤٠ - لَمْ يُعَنَّ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا^(٤)

قال أبو حيان: ونقل الدهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ. فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجوز إلا إقامة المفعول به. قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة. فإن جَوَزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر، أو ظرف، أو مجرور.

(١) أي «لِيُجْزَى» على البناء للمفعول. والقراءة في مصاحفنا: «لِيُجْزَى». وقال أبو حيان في البحر المحيط (٤٥/٨): «قرأ الجمهور: لِيُجْزَى الله... وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبتدأ للمفعول، وقد روي ذلك عن عاصم. وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو بما وينصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره: ضرب بسوط زيدا، ولا يجوز ذلك الجمهور؛ وخرّجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر، أي: وليجزى الجزاء قوماً. وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور؛ لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان إحداهما ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى يجزيه قوماً».

(٢) في قراءة «نجي» بنون واحدة ثلاثة أوجه: أحدها: أنه فعل ماضٍ، وسكن الياء إثارةً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي النجاء، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح.

والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت. وهو ضعيف أيضاً. والثالث: أن أصله «نُجِّي» بفتح النون الثانية؛ ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في «تظاهرون». وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جداً. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما، بخلاف «يتظاهرون». انظر: إعراب القرآن للعكبري (١٣٦/٢).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ولو ولدت قفيرةً جرو كلب

وهو لجزير في خزانة الأدب (٣٣٧/١)، والدرر (٢٩٢/٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص (٣٩٧/١)، وشرح المفصل (٧٥/٧).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٧٣)، والدرر (٢٩٢/٢)، وشرح التصريح (٢٩١/١)، والمقاصد النحوية (٥٢١/٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٥٠/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٧)، وشرح الأشموني (١٨٤/١)، وشرح ابن عقيل (٢٥٩/١).

وشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَاذَ اللَّهِ، لالتزام العرب فيه النصب. وآلاً يكون للتأكيد بخلافه في: قام زيدٌ قياماً لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهوم من الفعل.

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو: سير سيرٌ شديداً، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو: بلى سيرٌ لمن قال: ما سيرٌ سيرٌ شديداً، فالنائب ضمير في «سير» مدلول عليه بغير «سير»، وهو القول المذكور. فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك: جُلس، وضُرب. وأنت تريد، هو: أي: جُلوس وضُربٌ لم يجز. قال أبو حيان: وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه.

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف. فلا يقال في سيرٍ سيرٌ حثيثٌ: سير حثيثٌ، بل يجب نصبه. وأجازه الكوفيون.

وشرط الظرف: أن يكون مختصاً بخلاف غيره. فلا يقال في سرت وقتاً، وجَلَسْتُ مكاناً: سير وقتٌ، وجُلِسَ مكانٌ، لعدم الفائدة. ويجوز: سيرٌ وقتٌ صَعْبٌ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد. وأن يكون متصرفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسَحَرْتُه، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية.

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: سيرٌ عليه سَحَرٌ، وجُلِسَ عنْدَكَ.

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنوي. وجَوَّزَه ابن السراج كالمصدر.

وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر. فالبصريون على المنع. والكوفيون على الجواز.

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: أحد في قولك: ما ضرب من أحد. فإن جر بغيره، فاختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سير بزيد كما لو كان الجار زائداً.

والثاني: وعليه ابن هشام: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها.

والثالث: وعليه الفراء: النائب حرف الجرّ وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع.

قال أبو حيان: وهذا مبني على الخلاف في قولهم: مُرّ زيدٌ بعمره.

فمذهب البصريين: أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

ومذهب الفراء: أن حرف الجر في موضع نصب، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

والرابع: وعليه ابن دُرستويه، والسّهيلي، والزندي: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: سير هو، أي السير، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقليل: سيرت بهند، وجلست في الدار، ولكان إذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل، وذلك لا يتصور في المجرور.

ورّد بأن العرب تصرّح معه بالمصدر المنصوب نحو: سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب.

وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير: كفى بهند فاضلةً، فإنها فاعل قطعاً، ولا يؤنث (كفى).

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي.

ويتفرع على هذا الخلاف: جواز تقديمه نحو: بزيد سير. فعلى الأصح لا يجوز. وكذا على الثالث. وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيلي، وابن أصبغ^(١). وكذا على الثاني.

قال أبو حيان: ولم يذهب أحد: إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع.

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مختار في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين. وقيل: يختار إقامة المصدر نحو: ﴿إِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. وعليه ابن عصفور.

وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان، وإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة.

(١) لعله إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي أبو إسحاق، من أهل قرطبة. توفي سنة ٦٢٧ هـ. أملى على قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كراساً. انظر: الأعلام للزركلي (٥٦/١).

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة، أقيم أحدها ونصب الباقي بتعدّي الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور. وقيل: لا ينتصب به، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني الفعل للمفعول في: أعطيت زيدا درهماً، بقي «درهماً» منصوباً على أصله بفعل الفاعل. واختاره الزمخشري.

وذهب الفراء وابن كيسان: إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي: وقيل، أو: أخذ.
وذهب الزجاجي: إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في: كان زيد قائماً.

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق.

وفي المجرور بحرف قولان: أحدهما: لا، بناءً على أن المجرور لا يقام، ولأنه بيان لعلّة الشيء. وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه. وهذا ما صحّحه الفارسي وابن جنّي. وقيل: يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور.

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز. وجوّزه الكسائي وهشام، فيقال في امتلأت الدار رجالاً: امْتَلَأَ رِجَالٌ. وحكي: «خُذْهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسِي».

قال أبو حيان: لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر.

(ص): ويقام في كان. قيل: ضمير المصدر. وقيل: ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزأها. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد. وكُتِبَ يَاقَام. وجعل يفعل فارغاً. والكسائي بنى المجهول. وفي اللّازم ضمير مصدر أو مجهول، أو فارغ أقوال.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا جوّزنا بناءً كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع: فقيل: ضميرُ مصدرها، ويحذف الاسم والخبر. وعليه السّيرافي، وابن خروف.

وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً. وعليه ابن عصفور. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد نحو: كُتِبَ قائم في: كان زيد قائماً، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: كان زيد يقوم أو قام. فيقال: كين يُقَام أو قيم، ولا يقدر في الفعل شيء.

وجوّزه أيضاً في «جَعَلَ» من باب المقاربة، فيقال: جُعِلَ يفعل كذلك، من غير تقدير في الفعل. ووافقه الكسائي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول. والبصريون على المنع مطلقاً.

الثانية: إذا بني الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كجلس أي الجلوس. وعليه الزجاجي وابن السكيت. قال أبو حيان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفراء.

(ص): مسألة: لا يكون الفاعل ونائبه جملة، وثالثها: يجوز إن كان قلبياً وعلق.

(ش): اختلف في الإسناد إلى الجملة. على مذاهب أصحابها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه.

والثاني: الجواز لوروده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُوءٌ﴾ [يوسف: ٣٥]. فأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو؟ وأجيب: بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من «بدا»، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل.

والثالث: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علق نحو: ظهر لي: أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكر أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرني خرج عبد الله، فلا يجوز. ونسب هذا لسيبويه.

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص): المضارع يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم. وهو رافعه عند الفراء وابن مالك، وابن الخبّاز. وقيل: تعرّبه من العوامل اللفظية مطلقاً. وقيل: الإهمال. وقيل: نفس المضارعة. وقيل: السبب الذي أوجب إعرابه. وقال البصريّة: وقوعه موقع الاسم. والكسائي: الزوائد.

(ش): لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمَتْ بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال تجرّده من الناصب والجازم. وفي عامل الرفع فيه أقوال:

أحدها: نفس التجرّد، والتعرّي من الناصب والجازم، فهو معنوي. وهو رأي الفراء. واختاره ابن مالك. وقال: إنه سالم من النقص. ونسبه لحذاق الكوفيين. واختاره أيضاً ابن الخبّاز.

والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضاً. وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وقال ابن مالك: إنه منتقص بنحو: هلاً تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

والثالث: وعليه الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً.

والرابع: أنه ارتفع بنفس المضارعة. وعليه ثعلب.

قال أبو حيان: في الرفع للفعل المضارع سبعة أقوال:

أحدها: أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً. وهو مذهب جماعة من البصريين. وعزي في (الإفصاح) للفراء والأخفش.

والثاني: التجرّد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء.

الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم ٥٢٧

والثالث: وهو قول الأعلام: ارتفع بالإهمال. وهو قريب من الذي قبله. وهو على المذاهب الثلاثة عَدَمِيّ.

والرابع: وعليه جمهور البصريين: أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنَّ «يقوم» في نحو: زيد يقوم وقع موقع «قائم». وذلك هو الذي أوجب له الرفع.
والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب. وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتِيّ معنويّ.

والسابع: وهو مذهب الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم مرفوع بالنون، وتقوم مرفوع بالتاء، ويقوم مرفوع بالياء. وهو على هذا لفظيّ.
قال أبو حيان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي.

(ص): خاتمة: أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلام بالإهمال في نحو: ﴿يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وابن عصفور: يرفع العدد المجرد المتعاطف. فإن حذف العاطف وقف. وجوّز سيبويه إشمام واحد الضمّة. ونقل همز أربعة إلى ثلاثة. ومنعهما غيره.
(ش): فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف:
أحدها: (١).

والثاني: الرفع بالإهمال: أثبته الأعلام، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فارتفع «إبراهيم» عنده بالإهمال من العوامل، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقي مهملاً. والمهمّل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع نحو: واحد، اثنان.
وسائر الناس أنكروا ذلك. وخوّجوا الآية على غيره. فمنهم من خرّجها على أنه مفعول صريح ليقال، فيكون من حكاية لفظ المفرد، وكأنه قال: يطلق عليه هذا اللفظ.

ومنهم من قال: إنه منادى حذف منه حرف النداء، أي: يا إبراهيم، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: يقال له: أنت إبراهيم. فعلى هذين يكون من حكاية الجمل.

الثالث: قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير نحو: واحد،

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويستفاد من المتن أن النقص هو: «الرفع بالمجاورة» وما يليه من الشرح.

واثنان، وثلاثة، وأربعة. فإن عَرِي من العاطف كان موقوفاً نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة: كأنَّ التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: «الكتاب الثاني: في الفضلات»

فهرس المحتويات

٣	ترجمة الإمام السيوطي
١٧	مقدمات الكتاب وتقسيم مسائله
١٩	الكلمة وأقسامها
٢٤	خواص الاسم
٣٠	أقسام الفعل
٣١	أحوال المضارع
٣٧	حالات الماضي
٣٩	الحرف وأقسامه
٤٢	الكلام وأقسامه
٤٥	الكلام في الإسناد
٤٦	أقسام الكلام
٤٧	الكلم
٤٩	الجملة
٥١	القول
٥٣	الإعراب ومحلّه
٥٨	البناء والمبنيّات
٦١	شبه الحرف
٦٦	المعرب من الأسماء والأفعال
٧٠	محل الحركة
٧٢	تقسيم الحركات

٧٥ أنواع الإعراب
٧٧ الباب الأول: ما جُمع بألفٍ وتاء
٨٥ الباب الثاني: ما لا ينصرف
٨٧ موانع الصرف
١١٥ مسألة القبائل والبلاد إلخ
١١٦ مبحث في صرف أسماء السور
١١٧ مسألة ينون في غير النصب، ممنوع آخره ياء إلخ
١١٨ مسألة ما منع صرفه دون علميته إلخ
١٢٠ مسألة يصرف الممنوع إذا صغر
١٢٠ مسألة يصرف لتناسب أو ضرورة إلخ
١٢٤ الباب الثالث: الأسماء الستة
١٣٤ الباب الرابع: المثنى
١٤٠ شروط التثنية والجمع
١٥٠ الباب الخامس: جمع المذكر السالم
١٦٥ مبحث في حكم ما ثني فيه من مثنى أو جمع
١٦٦ مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر
١٧١ الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة
١٧٤ الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر
١٧٨ خاتمة في الإعراب المقدّر
١٨٥ النكرة والمعرفة
١٩٠ المضمّر
١٩٠ الضمير المتصل وأقسامه
١٩٥ لواحق الضمائر المتصلة
٢٠٠ المنفصل وأقسامه ولواحقه
٢٠٧ الضمير المستتر وأقسامه
٢٠٨ مسألة: أخص الضمائر إلخ
٢١٣ مسألة: يجب قبل ياء المتكلم إلخ
٢١٨ مسألة: الأصل تقديم مفسر إلخ
٢٢٦ مبحث في ضمير الفصل

٥٣١	فهرس المحتويات
٢٣٢	العلم وأقسامه
٢٣٨	مبحث في تنكير العلم
٢٤٤	اسم الإشارة وأقسامه
٢٤٨	لواحق اسم الإشارة
٢٥٣	أنواع الإشارة
٢٥٦	أداة التعريف
٢٦٣	الموصول وأقسامه
٢٧٧	صلة الموصول
٢٨١	عائد الموصول
٢٨٥	مسألة: يمنع تأخير موصول إلخ
٢٩٠	مبحث في حذف العائد
٢٩١	أحوال أي
٢٩٧	خاتمة في «من»، و «ما»

الكتاب الأول

في العمدة

٣٠٧	المبتدأ والخبر وأحكامهما:
٣١١	مبحث في رافع المبتدأ والخبر
٣١٤	مبحث في الجملة وأقسامها
٣١٨	مبحث في رابطة الجملة
٣٢٠	مبحث في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
٣٢٢	مبحث في الإخبار بظرف الزمان أو المكان
٣٢٥	مسألة الأصل تعريف مبتدأ تنكير خبره
٣٢٩	مسألة الأصل تأخير الخبر
٣٣١	وجوب تقديم الخبر
٣٣٣	جواز التقديم والتأخير
٣٣٤	جواز حذف المبتدأ والخبر
٣٣٥	وجوب حذف المبتدأ
٣٣٦	وجوب حذف الخبر
٣٤٥	تعدد الخبر

٣٤٦ الأخبار عن مبتدآت متوالية
٣٤٧ جواز دخول الفاء على الخبر
٣٥٢ كان وأخواتها
٣٦٣ تعدد خبرها
٣٦٤ تصرفها
٣٦٥ مسائل
٣٦٨ حذف أخبارها
٣٧٠ دخول الواو على أخبار الباب
٣٧١ توسط أخبارها
٣٧٢ جواز تقدم أخبارها
٣٧٤ مسائل
٣٧٦ اجتماع معرفتين
٣٧٩ مسألتان
٣٨٠ مسألتان
٣٨٢ حذف كان
٣٨٧ حذف نون كان
٣٨٩ ما ألحق بليس
٣٨٩ «ما»
٣٨٩ مسائل
٣٩٤ إن النافية
٣٩٧ لا النافية
٣٩٨ تنبيه
٣٩٩ لات
٤٠٧ مسألة
٤٠٩ أفعال المقاربة
٤١٥ مسألة
٤٢٠ مسائل
٤٣٨ أحوال إن
٤٣٨ وجوب الكسر
٤٣٩ وجوب الفتح
٤٤١ جواز الأمرين

٥٣٣	فهرس المحتويات
٤٤٢	مسألان
٤٤٣	مسألة
٤٤٧	مسائل
٤٥٠	مسألة
٤٥٠	إن المكسورة المخففة
٤٥٣	أن المفتوحة المخففة
٤٥٦	كأن المخففة
٤٥٧	لكن المخففة
٤٥٨	لعل المخففة
٤٥٨	مسألة
٤٦٢	لا النافية للجنس
٤٦٧	مسائل
٤٧٣	تكرار لا
٤٧٥	ظن وأخواتها
٤٨٦	مسألة
٤٨٧	مسائل
٤٨٧	حذف المفعولين أو أحدهما
٤٨٩	الإلغاء
٤٩٢	مسائل
٤٩٤	التعليق
٤٩٦	مسائل
٤٩٩	إعمال المتصرف من الأفعال في ضميرين
٥٠١	استعمالات القول
٥٠٥	همزة التعدية
٥٠٦	حذف المفاعيل أو بعضها
٥١٠	الفاعل
٥١٠	رافع الفاعل
٥١٣	تجرد عامله
٥١٤	حذف عامله
٥١٥	الفصل بين الفعل وفاعله

٥٣٤	فهرس المحتويات
٥١٨	نائب الفاعل
٥٢٠	إقامة غير المفعول به مع وجوده
٥٢٤	مسألتان
٥٢٥	مسألة
٥٢٦	الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم
٥٢٧	خاتمة